صوت مصر

مصطفى مؤمن

القاهرة
مطبعة دار الكتاب العربي
١٩٥١

قصة الكتاب

هذا الكتاب الذى صادرته ثلاث حكومات تسبب فى فصل رقيب وإغلاق مطبعة واعتقال تاجر وإسقاط وزير ! !

فالحكومات الثلاث التى تعاقبت على جهاز الدولة منذ عام ١٩٤٧ قد أمرت بمصادرة الكتاب لأنه يدعو إلى الثورة ... الثورة على حلفاء مصر وأصدقائها الأولين ! !

والرقيب الذى فصل من الخدمة هو الأستاذ « محمد الغزالى » لأنه أعطى تصريحا بطبع الكتاب قبل عرضه على الرقيب العام الذى أوقف النشر وفصل الموظف الذى مارس حقه المخول له فى دائرة العمل والاختصاص .

والمطبعة التى أغلقت بالأمر العسكرى وصودرت حروفها هى مطبعة المرحوم « عز الدين عطاطه » التاجر الذى اعتقل عشرين شهراً لأنه اجترأ على طبع مؤلف سمحت الرقابة بنشره ولم يكن يعرف المسكين أن الرقابة كدور القضاء فيها أحكام استئنافية .

أما الوزير الذى سقط فى الانتخابات فهو الذى أوعز باعتقال التاجر وإغلاق المطبعة التى استأنفت فيما بعد عملها بطبع منشورات تضمنت صورة قرار الوزير الوطنى بمصادرة الحريات التى قدسها الناخبون فدفع هؤلاء بالمرشح المنافس إلى مقاعد النيابة التى احتكرتها أسرة الوزير منذ أن عرف النظام البرلمانى الحديث فى البلاد ، وهكذا عرف الوزير فى دائرته أن من يحبس « صوت مصر » تحبس مصر عنه أصواتها ! !

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

قليل أولئك الذين يستطيعون معالجة القضايا السياسية للأمم والشعوب دون أن يجد القراء مللا فى متابعة أبحاثهم العميقة ودراساتهم المستفيضة ؛ وطريقة القصص وسرد الوقائع وتسجيل الذكريات عن تلك القضايا هى بلا مراء من أنجح الوسائل التى التمسها مؤخراً كبار الكتاب ورجال الدولة فى الشرق والغرب عند بسطهم لقضايا بلادهم . « فنهرو » فى مؤلفه « اكتشاف الهند » و « شكسبير » فى رسالته عن « دنشواى » قد أصابا عشراً بعشر وبلغا ما استهدفاه من مقصد بطريقة جاءت غاية فى اليسر والسلاسة . .

وقليل أيضا أولئك الذين يشخصون الداء ويقدمون معه العلاج . . العلاج من أمراض خبيثة « شبه مستعصاة » أفرت جلد الشعوب ونهشت لحومها وعرقت منها العظام !!.. وهذا العلاج يتمثل فى الخطط والوسائل التى تسطرها أقلام الساسة وترسمها عقول المفكرين لتهتدى بها تلك الشعوب المصابة بهذه الداءات حتى يتم لها الخلاص . . الخلاص الكامل من العبودية والاستعمار ! !

و « صوت مصر » الذى هو جماع لذكريات مؤلفه عن رحلاته السياسية فى الولايات المتحدة إبان عرض القضية المصرية على مجلس الأمن قد جاء مثلا نادراً جمع بين البحث العلمى الدقيق والقالب الروائى الفريد الذى ينتزع من القارىء تصميمه على متابعة سائر فصوله عند الشروع فى مطالعة أولى صحائفه !!. إنه سجل للوقائع والطرائف التى لابست عرض القضية الوطنية من فوق المنبر الدولى . . . إنه سفر شامل لسائر الخطب والمحاضرات التى ألقـــاها المؤلف على الشعب الأمريكى الذى يعيش حتى الآن فى عالم نصفه حر ونصفه عبد ! ! . . إنه ديوان سياسى كشف اللثام فيه عن الجاسوسية الدولية والخفايا والمؤامرات التى حيكت ضد مصر من الأجانب مرة ومن المواطنين مرات ومرات ! ! . .

***

وحرى بنا الآن أن نعرض فى إيجاز للفصول التى تناولها المؤلف فى الأبواب العشرة التى تضمنها « صوت مصر » فالباب الأول أو مدخل الكتاب عرض طريف للصعاب التى واجهها المؤلف قبل بدء رحيله والباب الثانى وصف تفصيلى لما دار فى مؤتمر صحراء « ألاماجوردو » بأمريكا حيث ألقيت أول قنبلة ذرية فى العالم بأسره وكيف انتهى المؤتمر إلى قرار بتحريم استعمال هذه الأسلحة المبيدة المدمرة وضرورة تنظيم حركات لدعم السلام فى المعمورة بأسرها وقد تخلل ذلك تحليل لحركات أنصار السلام فى الشرق والغرب وتسجيل لأقوال الأشخاص الستة الوحيدين الذين بقوا على قيد الحياة فى جزيرة هيروشيما بعد تدميرها بالقنابل الذرية المبيدة . . .

أما الباب الثالث فقد جاء حاويا لكل شاردة وواردة من الخدمات والتضحيات التى قدمتها مصر للحلفاء خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية فى سائر الميادين السياسية والحربية والاقتصادية والأدبية مدعما كل ذلك بالأرقام والإحصاء وقد أذيعت هذه الخدمات فى سلسلة أحاديث قدمتها محطة الأمم المتحدة للعالم بأسره . ثم خلص الكاتب بعد هذا إلى الباب الرابع الذى عدد فيه مآسى الانجليز فى مصر والسودان الأمر الذى استثار جموع القصابين فى مدينة شيكاغو فحملهم على تنظيم مواكب السخط ضد بريطانيا والبريطانيين . . وقد تناول الباب الخامس الحياة الجامعية فى أمريكا وكيف اكتشف عمود الأورانيوم فى معامل جامعة شيكاغو ثم استطرد المؤلف فعرض بأسلوب سلس بارع للقضية المصرية وتطورها التاريخى الحديث منذ عرف القانون الدولى أى فى عهد الأسرة العلوية المالكة حتى يومنا هذا . وما فات المؤلف أن يعرج فى الباب السادس على موضوع الحواجز اللونية والاضطهاد العنصرى السائد فى أمريكا ودافع دفاعا حاراً نادراً عن عشر سكان الولايات المتحدة من الزنوج أصحاب الأنوف المفطوسة والبشرة السوداء !!.. وانتقل الكاتب بعد ذلك فى الباب السابع إلى الدعاية عن قضية مصر ومدى الأضرار التى لحقت هذه القضية من الدعايات المسمومة التى أطلقتها قوى الاستعمار المدمرة واستطرد المؤلف بعد ذلك فتحدث عن الروابط الاستراتيجية فى وادى النيل ودافع دفاعا مجيداً عن وحدة الأجناس فى مصر والسودان ولم ينس الكاتب أن يخص الجمعيات الاسلامية فى أمريكا بالثناء المستطاب على ما قدموه من جهود تذكر فتشكر . .

وتناول الباب الثامن المفاجئات التى حدثت إبان عرض القضية على مجلس الأمن واستتبع ذلك رفع الغطاء عن شبكة للجاسوسية العالمية فى ليك سكسس وانتقل بعدئذ إلى عرض الظروف والملابسات التى حملته مع صديقه الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى إلى تنظيم

المظاهرات الصاخبة ضد الأمم المتحدة ورجالاتها داخل مجلس الأمن وخارجه .. وجاء الباب التاسع فشرح فكرة قطار الحرية الذى يسير فى أمريكا عارضا الوثائق التاريخية لخلق وعى سياسى ووطنى بين الأمريكيين واقترح المؤلف أن ينظم المصريون قطاراً لحريتهم يضعون فيه سائر الوثائق التاريخية القديمة والحديثة التى تنهض دليلا قاطعاً على حقهم فى الوحدة والحرية التى إذا غرست فى الفكر فمن العسير بل المستحيل اقتلاعها لأن الطغاة كما قال « لم يكتشفوا بعد سلاسل لتكبيل العقول » ..

وأخيراً بسط الكاتب فى «طريق الخلاص» منهاجه وتخطيطه الذى يدعو فيه الشعب لمقاومة المستعمر بكل الأساليب .. الأساليب السلبية والايجابية على حد سواء وأثنى على الخطوات التى اتخذتها حكومة الوفد بإلغاء المعاهدة واعتبر ذلك نوعا من التحرير التشريعى للبلاد .. وقد بلغ الكاتب ذروته من الروعة والكمال عندما تكلم عن الوسائل السلمية وضرورة دعمها أيضا بالوسائل الايجابية وقرن كل ذلك بوجوب تعميم الاصلاحات الاجتماعية التى تمكن لسائر أبناء الشعب أن يتحرروا من عهود الظلم والفساد والاستبداد .. حقا ما أجمل ما قاله « إن المال كالسماد لا يصلح إلا إذا انتشر على الأرض جميعها سواء بسواء .. » .

هذا هو «صوت مصر» .. الذى آمل أن يكون كذلك صوتا حيا لسائر المصريين !! ..

الناشر

---

p. 436

فهرس الكتاب

(ا) الموضوعات

صفحة

صفحة

الباب السابع

الباب الثامن

الباب التاسع

صفحة

الباب العاشر

طريق الخلاص ٣٧٤ — ٤٣٧

***

(ب) الخرائط

الباب الأول

الرحلة إلى العالم الجديد

« يبدو أن حكومات العالم كله لا تعرف اللغة التى تتكلم بها شعوبها ... ... »

سوكارنو

« الحقيقة كالزيت دائما تعلو ... ... »

مثل فرنسى

هناك فى مدينة جنوه تمثال للرحالة « كولومبس » (١) مثبت على قاعدة ذات أوجه أربعة نقشت عليها لوحات رمزية تبين الصعاب الجسام والعقبات الكأداء التى صادفها فتشير إحداها إلى جموع الكهنة ورجال الأشراف وهم يحاولون أن يثنوه عن اعتزامه الرحيل إلى الدنيا الجديدة أو المجهولة — وقتذاك — وأخرى ترمز إلى إحجام الأثرياء عن مدّ يد العون والمساعدات الأدبية والمادية وثالثة تكشف له عن أقارب وأصدقاء لم تقع يوما بينه وبينهم قطيعة ولا يبس الثرى ساعة بين أشخاصهم إلا عند بدء سفره ورحيله . . . والأخيرة تمثل العالم كله وهو يصغى لأخبار « كولومبس » وأنبائه وهو بين مصدق ومكذب ! ! ! .

***

اكتتاب غير قانونى :

وفى اليوم الذى قررت الحكومة المصرية رفع قضيتها إلى مجلس الأمن دق التليفون رقم ٩٥٦٨٨ وإذا المتكلم يحدثنى فى ضرورة السفر لرفع صوت الشعب إلى جوار صوت الحكومة فصوتان أعلى من صوت واحد . وصممت يومها على أن أشد الرحال وأحزم حقائبى التى ملأتها بكثير من الآلام والآمال .

ولم تكن رحلتى إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى الدنيا الجديدة سوى ضرب من المغامرة أيضا . . فلا مال فى بلد أول ما تسأل مواطنيه عن صحتهم يقولون : بخير كأننا أصحاب ملايين من الدولارات ! ! . . ولا منصب فى دولة تذكر المنصب قبل أن

---

(١) « خريستوف كولومبس » هو الذى اكتشف أمريكا أو الدنيا الجديدة عام ١٤٩٣ .

تذكر اسم صاحبه أو كنيته ! ! فإذا قدم إليهم غريب سألوه : هل أنت أمير ؟ فإذا قال : لا ، سألوه ثانية : هل أنت وزير ؟ فإذا قال : لا ، أشاحوا بأيديهم وانصرفوا عن الغريب التائه الذى ضل طريقه ودخل الولايات المتحدة لا يحمل مالا ولا منصبا ! !

وقيل لى : ألا تفكر فى إحدى هاتين الصعوبتين أو فى كلتيها ؟ وتركت الإجابة على هذا السؤال لحضرات الإخوان الأساتذة عبد العزيز كامل ووحيد الدين مصطفى وعمر هندى ومحمود كامل إذ تقدموا فى حماس وإخلاص تجاوز كل حد متعاونين على تنظيم اكتتاب شعبى فأعدوا طوابع خاصة بهذا الغرض وأخذوا يرسلون الوفود إلى شتى المناطق والأقاليم ولكن كثيراً ما كانوا يصطدمون بالنظام الخاص للتبرعات الشعبية ووجوب صدورها عن وزارة الشئون الاجتماعية التى ترفض التصريح بهذا الأمر إلا لأغراض خيرية ! ! . يوم السل ! يوم المستشفيات ! . . أما يوم مصر فلا يدخل فى دائرة هذه الخيرات ! ! وعلمت أكثر من مرة قبل الرحلة وبعدها أن عشرات من الطلبة قد احتجزتهم مراكز الشرطة يوماً أو بعض يوم وقد بات آخرون ليلة أو ليلتين ولا جرم لهم إلا مناشدة الشعب مساهمته فى رفع صوت البلاد والمطالبة بأن تكون مصر حرة والمصريون أحراراً ! !

يحدث هذا فى بلادنا بينا لازلت أذكر وأنا أدون هذه الأسطر منظر الفتاة الأمريكية التى طرقت حجرة نومى بفندق (بلازا) (١) فى الصباح المبكر وما أن فتحت الباب حتى فاجأتنى بطلبها خمسة دولارات مساهمة فى الدعاية التى يقوم بها « هيوبرت سدنى » (٢) بمناسبة قرب انعقاد هيئة الأمم المتحدة فى الدورة العادية لمناقشة قضية فلسطين

ولما سألتها عن البطاقة التى تحملها وتخول لها جمع التبرعات أخرجت منشوراً أحمر كتب فيه « الضريبة الشعبية الثامنة والعشرون » ! ورفضت الاعتراف بما أسمته الضرائب الشعبية فالضرائب من سلطة الحكومات لا سلطة الشعوب . . وامتنعت عن إعطائها شيئا ... وما هى إلا فترة يسيرة حتى اتصل بى مدير الفندق وأفهمنى أنى قد خالفت بذلك الامتناع عن دفع التبرع المطلوب عرفاً يضعه الأمريكيون فوق كل اعتبار وأنه من ثم مضطر إلى إضافة الخمسة دولارات فى قائمة الحساب . . حساب الفندق . . ولولا إصرارى على مغادرة هذا الفندق لنفذ التهديد وأرغمت على التبرع لمناصرة دولة إسرائيل !!

ألا ما أحوجنا إلى عرف وقانون ينظم الاكتتابات من أجل القضايا الوطنية العامة

---

(١) فندق فى نيويورك وكان ينزل به الوفد المصرى إلى مجلس الأمن .

(٢) رجل يهودى يدير وكالة دعاية يسخرها لخدمة إسرائيل .

ويتعاون فيه أصحاب الفنادق والمحال ودور اللهو وسواها حتى يمكن أن ترفع الصرخة المتحررة من الشعوب والجماعات إلى جوار صوت الدول والحكومات وخاصة فى المسائل القومية التى تسمو على معانى التحزب والانشقاق ! ! .

***

جريمة القذف فى الشعوب !

كان منهاج الرحلة أن أقوم بحملة دعاية فى « لندن » فترة من الزمن لأدفع بها جانباً من مزاعم الكتاب البريطانيين وأدواتهم من الانفصاليين الذين أوفدوا من قبل حكومة السودان إلى العاصمة البريطانية لا للتعليم بل للترويج لسياسة الاستعمار البغيضة فى جنوب وادينا . . وحتى أرض الشمال الطيبة قد أخرجت كأى تربة أخرى زوانا خبيثا ظهر فى تلك الآونة حاملا معول هدم لجدار وطنه الذى طالما أظله وأسند إليه ظهره ! وتحركت الأقلام المقصوفة والألسنة الحداد . . . وسخرت الأموال التى تشترى الضمائر الغلف وأخذت الصحافة البريطانية تصدر فى صفحاتها مقالات ممهورة بامضاءات لبعض المصريين أمثال المدعو (م . يحيى) الذى ظل يكتب بهذا الاسم المستعار أشهر طوالا يطعن فيها حكومة بلاده من الخلف فى مسألة خارجية ليست محل نزاع أو خصام حزبى يفضى إلى هذا التناحر الصحفى فى كبريات الجرائد العالمية ونعنى بها « التيمس » ! !

طالعت ما كتب فى تلك الصحيفة وغيرها ثم قلت فى نفسى إن القذف والسب العلنى لفرد واحد يعد جرماً يدخل تحت طائلة قانون العقوبات أما جريمة القذف فى حق دولة بأسرها والسب العلنى لشرفها والنيل من سمعتها بين الأمم والأقطار والصاق التهم بها من شأنها لو صحت أن تجعلها مكان الازدراء والامتهان فهى كبرى الجرائم والآثام ولكن المشرعين المصريين — حتى الآن — لم يسنوا بعد القانون الذى يشهر سلاحا فى وجه مرتكبيها !

ومرة أخرى عزيت نفسى لأن خنجر الخائنين قد يجرح المخلصين ولكنه لا يقتل أبداً مبادئهم . . !

***

شركة « B.O.A.C. » تخدم الاستعمار البريطانى :

حجزت مكانا على إحدى طائرات « شركة الطيران البريطانية فيما وراء البحار » واستكملت العدة للسفر وحملت حقيبتى إلى مقر الشركة توطئة للرحيل . . . وقبل مغادرة الطائرة بثلاث ساعات تقريباً فاجأتنى الشركة بما أدهشنى ! ! . . . إن القنصلية البريطانية قد أحاطت الشركة خبراً أن لديها أوامر خاصة أرسلت لها بالبرق بعدم السماح لى بالمرور أو النزول فى أى بقعة من الممتلكات أو الجزائر البريطانية على حد سواء ! ! ! .

وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد بل إن الشركة — كما روت الصحف يوم ذاك — « قد طالبت المندوب المسافر أن يدفع غرامة قدرها ٢٥ ٪ من ثمن التذكرة إلى لندن وغرامة أخرى قدرها ٣٠ ٪ من ثمن سند التحويل رقم ٤٩٨٨٣ إلى أمريكا وغرامة ثالثة وهى ثمن البرقية التى سترسلها إلى مركزها الرئيسى بلندن وتزعم الشركة أنها ستحجز كل هذه الغرامات من ثمن التذكرة الذى دفع مقدماً » .

وهكذا يتضح مدى الإعنات والإمعان فى امتهان المواطنين المصريين وكيف يحرم عليهم حق المرور بممتلكات بريطانيا أو الدخول فى جزرها بينما ينعم البريطانيون بأرض مصر ويرتعون فى نعيمها سبعين عاماً ! ! ... بل ويجب أيضا أن يدفع المصريون غرامات فادحة ثمناً لهذا الحرمان بلغ ثمانية وستين جنيهاً لتدخل فى جيب السماسرة الجشعين القائمين على أمر شركة الطيران البريطانية فيما وراء البحار ! !

إن السبب الذى يختفى وراء مظاهرة المنع التى أحكمتها القنصلية والشركة معا هو الحيلولة دون عرض الحقيقة أمام الشعب البريطانى وحتى لا تتم مهاجمة الاستعمار فى عقر داره . . .

ألا ما أشبه الاستعمار برجل حكم عليه بالإعدام وهو يحاول أن يفلت من الحكم بالاستئناف تارة وبالنقض أخرى وطلب العفو ثالثاً وهكذا .. ولكن الحجج لن تسعف أبدا المجرمين ! !

ووصلت البرقيات الصحفية يومذاك تقول إن المتحدثين بلسان وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الداخلية قد رفضوا الإدلاء ببيان عن الأسباب التى جعلتهم يرفضون التأشير على جواز سفر أحد المصريين — كاتب هذه الأسطر — حتى لاتتاح له فرصة القدوم إلى لندن فى طريقه إلى أمريكا !

***

طرائف فقهية :

وفى الصباح المبكر من يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٤٧ الموافق ١٢ رمضان جاء عشرات المودعين يحملوننى فى نظراتهم رسالة أمة وأمانة شعب . وكان صمت وكان هدوء لم يعجل نهايته سوى أزيز المحرك إيذانا ببدء الرحيل . وأخذت مقعدى فى إحدى طائرات الشركة العالمية وشعرت بفقدان شىء لم أحضره معى ولكن الذاكرة لم تسعفنى ...

إنه طعام الإفطار والسحور قد حمله الأستاذ وحيد الدين مصطفى إلى داخل الطائرة وكان إحضاره بمثابة وصية غالية أن أكون من أولى العزم لا من أصحاب الرخص الذين يفطرون فى أسفارهم . وأصررت — عملا بالوصية — على الصوم ولكن كلما اتجهنا غربا كلما امتد النهار ، واستمر صومى فى ذاك اليوم اثنين وعشرين ساعة !

شرحت ما حدث لأحد الأصدقاء الذين عاشوا طويلا فى انجلترا فقال لى :

« لقد أمضيت أنا وزوجتى رمضان الماضى فى شمال اسكتلندا فكان النهار يستمر ثلاثا وعشرين ساعة تقريبا . وما أن نبدأ فى الإفطار حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ! وليس الطعام أمرا ذابال ، لقد كنا نكتفى بأكلة الأفطار وكنا نعجل بها ولكن حدثنى هل يستطيع المرء أن يصلى المغرب والعشاء والفجر فى هذه الساعة بين غروب الشمس وبين شروقها فى شمال اسكتلندا ؟؟ وهل سنظل طيلة الساعة وقوفا فى المحراب ؟؟ وأعاد سؤاله إلى ذاكرتى ما حدث لى عندما صليت الظهر فى روما وكان فى بدء وقته ولما انتقلت الطائرة إلى مدريد تبين لى أن وقت الظهر سيحين بعد دقائق معدودات فيا ترى هل أصلى الظهر مرة أخرى لأن وقته دخل على فى أسبانيا والصلاة فرضت على المؤمنين كتابا موقوتا أى محدودا بالزمن ؟؟... أم أكتفى بالمرة الأولى لأنها فرضت خمسا فى العدد وخمسين فى الأجر (١) ؟ ؟

***

تهريب الأفلام الأندونيسية لأمريكا :

وعندما أعلن نبأ سفرى إلى الولايات المتحدة اتصلت بى جمعية استقلال أندونيسيا

---

(١) جمهور العلماء متفقون على أنه فى المناطق المتعذر تنظيم التوقيت فيها مثل القطبين أو ما اقترب منهما حيث يستمر النهار ستة أشهر تباعا ويظل الليل طيلة الستة أشهر الباقية يجعل توقيتها حسب توقيت أقرب جهة ينتظم فيها الزمن ويتيسر فيها أداء الفرائض فمثلا توقيت « ادنبره » فى الشتاء يحتسب وفق توقيت « لندن » .

بالقاهرة وتقابلت مع الحاج آغوص سالم (١) وكنت قد عرفته فى المؤتمر الأسيوى الذى عقد فى نيودلهى عام ١٩٤٧ واتفقنا على أن أنقل — ولاأقول أهرب — إلى الجمعيات الأندونيسية فى أمريكا أفلاما سينمائية ناطقة عن الثورة الأندونيسية وحركات التحرير والحياة الزراعية والصناعية فى هذه الجزر فأنا من المؤمنين بأن الاستعمار يجب تحطيمه كتلة واحدة . . . وكثيراً ما ناديت بوجوب تضامن قوى الشعوب المتطلعة إلى الحرية وضرورة اتفاقها بل ومشاركة بعضها الأخرى فى كفاحها ...

كتبت مرة فى مجلة القصص السياسى التى تصدر فى ولاية أتلانتا بأمريكا تلك القصة الرمزية التى تشير إلى تضامن الأمم المقهورة فى كفاحها ..

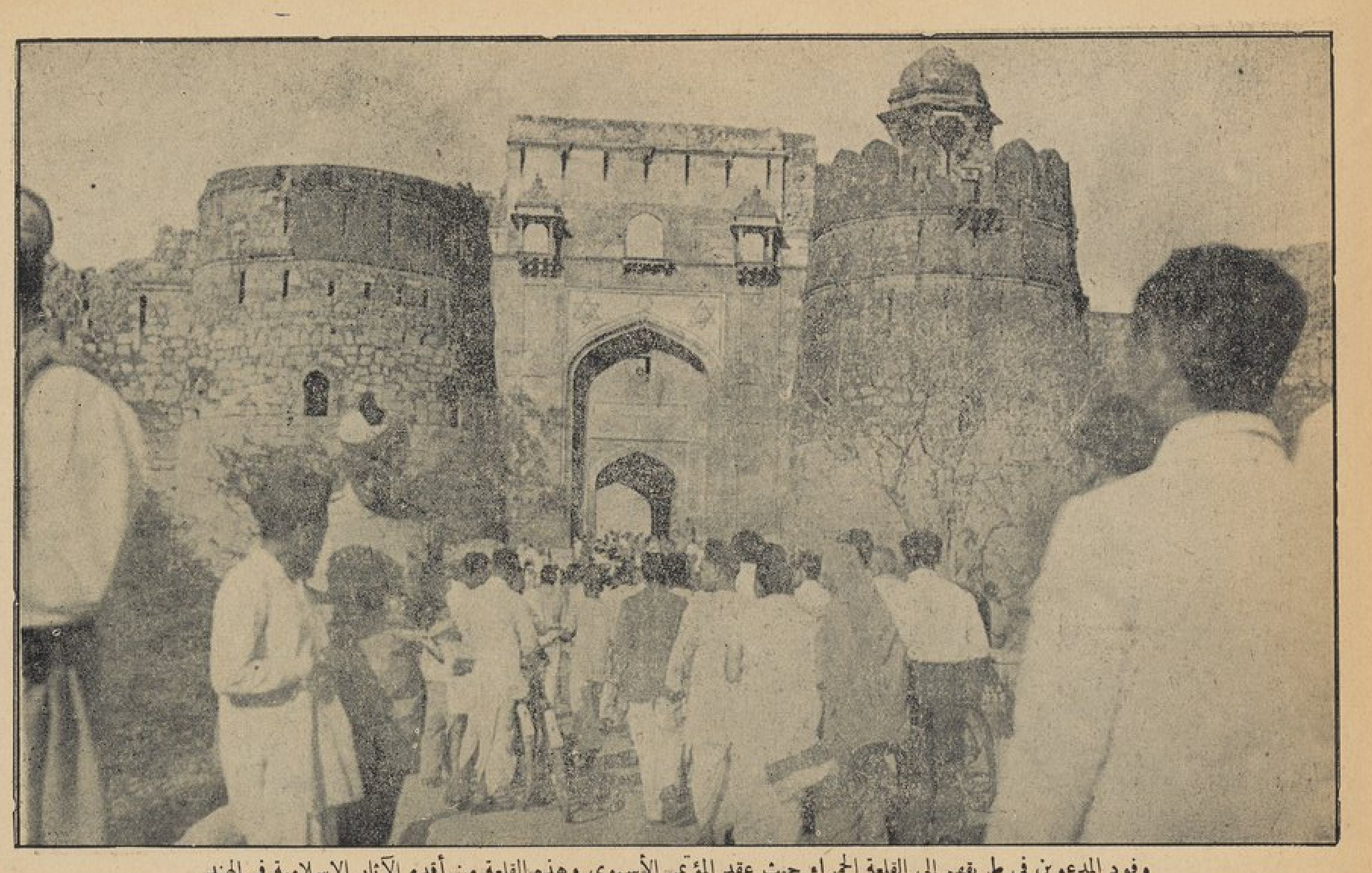
« حدث فى تاريخ الأقدمين أن ملكين عظيمين رزق أحدهما عددا كبيرا من البنين والآخر مثل ذاك العدد أويزيد من الإناث وأعلن رب البنين الحرب على رب البنات وانتصر عليه وخرط عنقه . . . ومضت الأيام وأراد الملك المنتصر أن يعمل على تسكين المملكة المقهورة ، فعقد عزمه على أن يزوج أبناءه من بنات الملك المقتول ... ولكن الأميرات عقدن العزم على أن يثأرن لأبيهن . . . وفى ليلة الزفاف عند ما أسدل الليل ستره استلت كل واحدة من الأميرات سكينا وقطعت رقبة الزوج الأمير تشفيا وقصاصا !!

أما الملكان فى دنيا الواقع فهما « الغرب » و « الشرق » ولقد أوتى أولهما حديدا ونارا (البنين رمز القوة) ورزق ثانيهما خورا وكلا (البنات مظهر الضعف) . . . وتمت الغلبة « للغرب » على « الشرق » وسمعنا قوما يريدون أن يزوجوا الأمة المصرية بالشعب البريطانى زيجة كاثوليكية (٢) لاطلاق فيها بالبينونة الكبرى أو الصغرى ... وسمعنا آخرين يريدون أن يزوجوا الأمة الإيرانية للشعب الروسى والجمهورية الأندونيسية لشراذم الهولنديين وهكذا ... لكن التاريخ سيعيد نفسه وستأخذ الأميرات الشرقيات كل منهن سكينا وسيثأرن لأبيهن المقتول !!

---

(١) الحاج آغوص سالم سياسى مثقف يتقن ست لغات العربية إحداهن وهو مسن حنكته التجارب فى السياسية وله دراية واسعة بأساليب الاستعمار الهولندى الأسود ... ويحتفظ بقوميته فى زيه الوطنى حيثما كان وأينما ارتحل . وقد تولى وزارة الخارجية فى حكومة أندونيسيا بعد تحريرها وقد حضر الى مصر لتوقيع معاهدة صداقة وكانت أول حلقة من سلسلة معاهدات وقعت بينها وبين دول الجامعة العربية الأخرى .

(٢) ألقى محمد فرغلى باشا وهو من كبار الرأسماليين المصريين كلمة سنة ١٩٤٧ فى مأدبة أقامتها الغرفة التجارية البريطانية فقال ما نصه « نريد أن نزوج الأمة المصرية بالشعب البريطانى زيجة كاثوليكية » .



وفود المدعوين فى طريقهم إلى القلعة الحمراء حيث عقد المؤتمر الأسيوى وهذه القلعة من أقدم الآثار الإسلامية فى الهند



سلطان شاهرير رئيس وزراء أندونسيا السابق وبجواره الحاج آغوص سالم وقد أخذت لهما هذه الصورة فى المؤتمر الأسيوى



ممثلو الدول المشتركة فى المؤتمر الأسيوى وقد ظهر مندوب مصر (مؤمن) بين مندوبي سيلان وإيران

المهم أن تكون ليلة الزفاف واحدة وساعة القصاص أيضا واحدة . . . فالاستعمار كل لا يقبل التجزئة حتى فى محاربته ! ! . . »

. . . حملت الأفلام معى ونزلت فى مطار «لاجوارديا»[1] وفتحت حقيبتى أمام مدير الجمارك ودار بيننا النقاش التالى :

س — ما هذه المحفوظات العديدة التى جئت بها ؟

ج — أفلام — ياسيدى — للدعاية الأندونيسية ضد الاستعمار الهولندى كلفت بتوصيلها لعرضها على الرأى العام الأمريكى « الحر » وإطلاعه على تطورات حركة التحرير فيها .

س — ولكن هذا محظور قانونا . هل لديك إذن تصدير أو بطاقة دبلوماتية ؟

ج — لا .

س — ما جنسيتك إذن ؟

ج — مصرى .

ففغر الرجل فمه وعلا عينيه بريق الدهشة ثم ربت على كتف الموظف الآخر الذى كان يقف بجانبه وقال :

تذكر ياسيدى تلك الأيام التى اتحدت فيها مستعمراتنا الثلاث عشرة ، وكيف توحدت وكافحت لنيل حريتها . . وهؤلاء الشرقيون هم فى طريقهم الآن إلى ذلك الاتحاد وهذا الاستقلال . أنظر إلى تحمس المصرى للأندونيسى! أنى لأعجب لكل هذا !!

ودق الرجل المنضدة بكفه وقال لى :

حسن تعاونكم ... وليس غريبا إذن أن نسمع عن الولايات المتحدة الأسيوية فى أمد غير بعيد ...

***

الطربوش والماسونية العالمية :

وأخذت الأفلام ثانية وخرجت إلى ساحة المطار وقد راعنى أن كثيرا من عاملات المطار قد تجمعن حولى . . إنهن لم ينظرن لشىء قدر ما نظرن إلى الطربوش الذى كنت أضعه فوق رأسى ... وظنن أنى أحد أقطاب الماسونية العالمية لأن الطربوش لا يرتديه فى الولايات المتحدة إلا كبار الماسونيين وقت الأحفال السنوية لهم .

---

(١) سمى المطار باسم الأمريكى الشهير المستر « فيوريللو لاجوارديا » محافظ نيويورك السابق والذى عين فيما بعد مديراً عاما للجنة الإغاثة والتعمير التابعة لهيئة الأمم المتحدة والمعروفة باسم «U.N.R.R.A» وقد توفى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وتقدمت إحدى الفتيات اللائى يناصرن تلك الحركة وسألتنى عن مكان الحفل قلت : وأى حفل .؟ قالت : حفل الماسونيين فى نيويورك إنى عضوة مناصرة قدمت هذا الشهر من ولاية فرجينيا ولم أتعرف بعد على مكان الحفل ولا زمن انعقاده ... فأدركت على الفور أنها أخطأت الهدف والمقصد . وأفهمتها فى شىء من الهدوء والأناة أنى مصرى قادم لتنظيم حملات دعاية لقضية بلادى ولا مانع عندى أن أذهب إلى حفل الماسونيين إذا ما تيسر لى ذلك .

ولكن حامل الحقائب لم يمهلنى ... إن السيارة على أهبة التحرك : فودعت الفتاة الماسونية التى تؤمن بالمساواة فى بلاد الفوارق والمتناقضات . . بلاد تناطح عماراتها السحاب وتسير قاطراتها الحديدية تحت قاع الأنهار !!

وانطلقت بنا السيارة . . إلى فندق بلازا حيث يقيم وفد مصر الرسمى وفى الحجرة رقم « ٧١٤ » بدأت أول محاولاتى فى الدولة التى حكمت على عدوها بالفناء فجعلت « هيروشيما » و « ناجازاكى » للعالمين عبرة وذكرى . . الدولة التى خلقت المنظمات العالمية ثم امتنعت عن الاشتراك فيها مرة وراحت مرة أخرى تساهم بكل شىء لدعمها حتى عاشت « الأمم المتحدة » عالة على دولاراتها !!

قابلت يوماً مندوبها فى مجلس الامن وسألته « هل ستساعدوننا على نيل حريتنا ؟ » فقال لى :

« اقطع بيدك أخشاب غابتك توقد لك مرتين »

« Chop your own wood and it will warm you twice »

. . . ذكرت كل هذه المعانى .. وبدأ القلق يساورنى .. هل ستنجح قضيتنا ؟؟ .
حاولت أربعة أشهر أن أسمع فى « أمريكا » جوابا على هذا السؤال فكان الشعب دائماً يقول « نعم » وكانت الحكومة دائماً تقول « لا » !!!..

مصر... وهيروشيما... وأنصار السلام!

« هيروشيما .. إنها آثار القنبلة الذرية . لقد انفقنا بليونين من الدولارات فى أكبر »
« مقامرة علمية ظهرت فى التاريخ . ولكنها كانت رابحة ! ... ... »
الرئيس ترومان

تدمير هيروشيما :

« إنه عام ١٩٤٥ . . . .
« إنه شهر أغسطس . . . .
« إنه اليوم السادس . . . .

« إنها الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا ، ذاك وقت إعدام مائة ألف »
« أو يزيدون من رجال ونساء وولدان وأجنة فى بطون أمهاتها . حدثت هذه »
« الجريمة الشنعاء فى جزيرة هيروشيما ! إنها القنبلة التى سقطت على الولايات المتحدة »
« الأمريكية قبل سقوطها على اليابان ! ... ... »

هذه هى بعض فقرات من المنشور الذى كانت تلقيه الطائرات من سماء الولايات المتحدة بمناسبة الذكرى الثانية لإلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما ...

وهيروشيما هى الجزيرة اليابانية ذات الشكل المروحى التى كانت تستخدم قاعدة وميناء حربيا . وقد أربى تعداد سكانها على ٣٤٣٫٠٠٠ نسمة قبل إلقاء القنبلة الذرية التى أفنت قرابة ٦٠ ٪ من أبنائها فقتل ٧٨٫١٥٠ وفقد ١٣٫٩٨٣ وجرح وأحرق ٣٧٫٤٢٥ وصار ١٧٦٫٩٨٧ يابانيا بلا مأوى نتيجة حتمية لانفجار تلك القنبلة التى أسقطتها إحدى الطائرات الأمريكية على الجزيرة فأحدثت بريقاً أشد من وهج الشمس وتصاعد على إثر ذلك عمود من الدخان فى السماء لمسافة سبعة أميال . هذا بعض ما أحدثته القنبلة التى بلغت زنتها ٤٠٠ رطل وأذاع عنها الراديو اليابانى يومذاك بيانا رسمياً قصيرا هذا نصه :

« لقد تعرضت هيروشيما إلى تدمير وتخريب عظيمين نتيجة لهجوم شنه عـدد قليل

من قاذفات القنابل .B. 9 S والمعتقد أن نوعا جديدا من القنابل قد استعمل فى ذاك الهجوم والتفاصيل رهن البحث والتحقيق » .

وفى الوقت نفسه أذاع رئيس الولايات المتحدة فى الكونجرس بيانا عن ذاك الحادث قال فيه : « إن هذه القنبلة تفوق فى قوتها وكبر مفعولها ما يحدثه عشرون الف طن من مادة الـ« ت .ن .ت » أو « T. N. T » وشدة انفجارها تزيد أكثر من الفى مرة على انفجار القنبلة الصاروخية البريطانية الكبرى » .

أعمدة السلام الستة :

نداء لعمل منقطع النظير من أجل السلام

بمناسبة الذكرى الثانية لقنبلة هيروشيما (٦ أغسطس ١٩٤٧)

« هلا طالبت — أئمة معابدك ورؤساء اتحاداتك التجارية ومؤسساتك الصناعية »
« أو أية جماعة تنتسب إليها ليشتركوا فى ... ... »
« ١ — دعوة أهل الأرض جميعاً للتفكر فى صمت أو الصلاة ثلاث دقائق من الزمان »
« ٢ — تنظيم مظاهرات ، ومواكب ، واجتماعات أو أية أشياء أخرى ذات »
« مقصد حسن ... ... »

« فى يوم هيروشيما ! ! »

ولقد حصلت على نسخة من هذا النداء السابق قبل طبعه ببضع ساعات . أما كيف تم ذلك وأنا مازلت حديث عهد بمدينة نيويورك والولايات المتحدة ولم يمض على حضورى سوى أربع وعشرين ساعة ؟ ... حدث أن اتصل بى الدكتور « جون أندو » رئيس الجمعية الأندونيسية الأمريكية وأخذنا نتجاذب أطراف الحديث عن الحركة التحريرية فى أندونيسيا وعن الأفلام التى أحضرتها للجمعية فى الولايات المتحدة وطريقة تنظيم حملات الدعاية وذكر لى الدكتور « أندو » أنه قد أصبح عضوا فى حركة « حشد الإخاء الإنسانى لإيجاد مؤتمر شعوب العالم » ، وأنهم سيقومون بعقد مؤتمر سيكون له أكبر دوى فى العالم وذلك فى مناسبة قريبة ربما كانت فرصة ثمينة أيضا لرفع صوت بلادنا بين ممثلى الشعوب . ولما أخذت فى تنظيم سيل من الأسئلة لأعرف ماهية هذه الحركة أعطانى الدكتور « أندو » نسخة من خطاب ألقاه وكيل هذه الحركة الدكتور « جون هولمز سميث » بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧

فى أول اجتماع للجنة «التنظيم» وأود هنا أن أنقل جانباً منه لنفصح عن أغراض الحركة ومراميها على لسان محركها دكتور « سميث » :

« حضرات السامعين : نشرت جريدة « النيويورك تيمس » إثر إلقاء القنبلة الذرية مقالا افتتاحيا ذا أهمية بالغة جاء فيه « يجب أن يفعل شىء لم يتم بعد فعله ويتعين أن نصل إلى فكرة لم يسبق الوصول إليها »

بدأت فكرة « إيجاد مؤتمر شعوب العالم » فى سبتمبر الماضى عندما التقى عدد وفير من الخبراء لوضع تصميم لبناء صرح السلام فى عصر الذرة الجديدة . والواقع أن الدافع لهذا السعى هواقتراح الصديق الهندى الكبير الدكتور « مترابورام اسكندر » بإقامة « برلمان دينى » يضم ممثلى العقائد والمذاهب الشتى ليسير جنبا إلى جنب مع هيئة الأمم المتحدة ولكن البرنامج الحافل الذى يجب أن نضطلع به يتطلب تضافر قوى بنى البشر جميعا المؤمنين بالأديان والكافرين بها على حد سواء . !

وبعد دراسة رأى الكثيرين من زعماء العالم وقادة الفكر فى البحث عن أنجع السبل لبناء مسرح يتسع للعمل فى سبيل الأمن العالمى تبين استحالة هذا الأمر وتعذر استمراره إلا إذا قام صرحه على « أعمدة السلام » الستة التالية :

١ — تجنيد قوى الشعوب من مختلف أرجاء المعمورة لوضع النظام الكافى لإخضاع الطاقة الذرية ووسائل التدمير والتخريب العام تحت الرقابة العالمية .

٢ — إنقاذ الملايين من بنى الإنسان الذين تهددهم أخطار الجوع والعوز والمرض المتخلفة من آثار الحرب العالمية الثانية .

٣ — الاستفادة من هيئة الأمم المتحدة إلى أبعد الحدود لدعم سلام العالم وتعميره .

٤ — إيجاد منظمة عالمية من جميع الشعوب فى المعمورة تؤلف منهم وتعمل لهم .

٥ — حسن استغلال جميع موارد الثروة العالمية لفائدة الجنس البشرى كله .

٦ — مساعدة الشعوب كافة وتأمينها للتمتع بحقوق الإنسانية الأساسية .

على أن كل بند من هذه البنود الستة المعدة لمواجهة الأزمة الحاضرة يتطلب جهود قسم من المجتمع كشرط أساسى لضمان نجاحه ... فيجب :

(ا) أن يتفق معنا علماء الذرة وقادة الفكر على خطورة البند الأول وأهمية تنفيذه على وجه الاستعجال .

(ب) وتوافق جمعيات الإغاثة ، وإخصائيو الأغذية مع غيرهم على الضرورة الملحة لتحقيق البند الثانى .

(ج) ويؤيدنا سكان العالم عامة والعاملون بلجان هيئة الأمم المتحدة فى سبعة وعشرين قطرا فى تأكيد أهمية البند الثالث .

(د) وتبذل القوى الجبارة فى الحركة التى تهدف لإنشاء « حكومة عالمية » كبير مساعيها لإيجاد حل للبند الرابع .

(هـ) ويتفق معنا رجال التعاون والاقتصاد وكذا خبراء التجارة الدولية على أن البند الخامس لازم لحل المشاكل العالمية العاجلة منها والطويلة المدى .

(و) وتؤمن دوائر رجال الدين والثقافة والمدنية وكثير من الجمعيات الأخرى بحيوية البند السادس .

وسوف يضيف إلينا كل هذا قوى جبارة فى تأييدنا للعمل وفق خطتنا الشاملة التى رسمناها لدعم السلام . ولقد رأينا فى وميض هيروشيما المظلم كلمة « العجز » قد كتبت « بالثلث والرقعة والنسخ » على أبواب الهيئات والمنظمات والجماعات فيجب والحالة هذه أن تكون أية خطة ترسم لتحقيق الأمن ونشر السلام فى عصر الذرة أكبر بكثير من جميع المشاريع التى كانت أفكارنا — قبل هذا العصر — تظنها لأول وهلة وافية بالغرض وفوق ما نتمنى .

* * *

مقابلتى للدكتور سميث داعية السلام :

عقدت العزم بينى وبين نفسى أن أشترك فى هذا المؤتمر وأتخذ منه أيضاً منبرا لرفع صوت بلادى خصوصا وأنه لم يسبق له نظير من قبل فهو من المستحدثات التى تستهوى قلوب الأمريكيين وتسترعى انتباههم ولا مراء فى أن الصحافة ووسائل النشر الأخرى ستوليه عظيم اعتبارها . واتصلت بالدكتور « سميث » (١) الذى اتفق على زيارتى فى اليوم التالى ... ولما حضر فى الموعد المضروب أخذنا نتحدث عن استقلال الهند وسعيها فى سبيل دعم السلام وأوقفته ساعتذاك على دقائق وتفصيلات المؤتمر الأسيوى (٢)

---

(١) كان الدكتور سميث أستاذ الفلسفة فى جامعات الهند طيلة عشر سنوات من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٤٠ وهو الوكيل العام لحركة مؤتمر الشعوب العالمية .

(٢) مؤتمر دعى إليه ممثلو الشعوب والحكومات فى آسيا وقد عقد أول اجتماعاته فى الهند وحضره كاتب هذه السطور مع الدكتور عبد الوهاب عزام والسيدتين أمينة السعيد وحواء أدريس ممثلين لمصر .

وقرارته ، وما انفض جمعنا حتى ناشدنى الاشتراك فى مؤتمر يوم « هيروشيما » ووجه إلىّ الدعوة رسميا لحضور الاجتماع التمهيدى لهذا المؤتمر فى فندق « اوستوريا » وكان حفلا شائقا تميز عن سواه بطابع جديد إذ لم يوزع فيه من المشروبات سوى عصير البرتقال والكوكا كولا !!

***

أمريكا بلد يقدس الحرية !!

وفى فجر اليوم الخامس من أغسطس أقلتنا الطائرة وكنا عشرين مندوباً من مختلف العقائد والأجناس قاصدين صحراء « الاموجردو » بولاية نيو مكسيكو لنقوم بأكبر مظاهرة ضد أبشع مذبحة فى تاريخ الإنسانية وما أن ترامت الأنباء إلى حكومة الولايات المتحدة بدوائر البيت الأبيض (واشنجطن . د . س) حتى ثارت ثائرتها واعتبرت هذا العمل موجهاً ضد سياسة البلاد العليا التى التزمتها وقت الحرب وما زالت تتمسك بأهدابها فى لجنة الطاقة الذرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة . وسرعان ما أصدرت أوامرها إلى المطار الحربى « بالاموجردو » بعدم السماح لطائراتنا بالنزول فيه وإلا تعرضت لنيران المدفعية وبعد قليل وزعت علينا نسخة من البرقية التى تلقتها الطائرة من قيادة المطار ونصها :

« بالأوامر المشددة : لاتهبطوا . تجنبوا طلقات النيران »

فساد الجميع جو من الصمت المقرون بالحيرة إذ لايوجد سوى هذا المطار للهبوط فى تلك المنطقة وانفرط عقد هذا السكون عندما أعطيت الأوامر بشد الرباط إلى الوسط(١) استعداداً للنزول فى بطاح الصحراء وعلى دقائق حصاها !!!

وأصيب بعض الرفاق بدوار من أثر الهزات العنيفة التى تعرضت الطائرة لها أثناء الهبوط وأخذوا يفيقون على أصوات إخوانهم بالدعابات واللذعات الساخرة من منحى الحكومة الأمريكية والرئيس « ترومان » قِبَلهم ؛ وذكرتهم ببرقية العزاء التى أرسلها المهاتما غاندى إلى مسز « روزفلت » عقب وفاة زوجها « أهنئك بوفاة زوجك رسول السلام قبل أن يشهد مصرع السلام ! » . فرد آخر قائلا « مات روزفلت ومات معه ميثاق الأطلنطى فلا حرية لقول أو عبادة ولا تحرر من عوز أو فقر أو مرض » !!

***

(١) فى كل مقعد من مقاعد الطائرة حزام يتمنطق به الراكب ساعة الصعود وساعة الهبوط .

هنا ألقيت أول قنبلة ذرية :

ذهبنا إلى المكان الذى أجريت فيه أول تجربة لإلقاء القنبلة الذرية فانفجرت فى صحراء «الاموجردو» بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٤٥ ، وذلك بعد أن قطعنا نحواً من سبعة أميال فى الطريق المسمى « بطريق الموت » والمعروف هناك بالاسم الإسبانى : «El Jornado Del Muerto» « بالجورنادو دل ميرتو » وكأن الإنسان باختياره هذا المكان لإجراء تجارب القنابل الذرية قدشق لنفسه طريق الفناء والدمار وكان اسماً على مسمى !!

ولم يمض على وصولنا سوى بعض الوقت حتى شاهدنا رتلا من السيارات يقل مئات من السيدات والفتيات والشبان الذين جاءوا ليروا ماسيفعله ويسمعوا ما سيقوله هؤلاء العشرون .

أما جدول أعمال المؤتمر فكان على النحو التالى :

(ا) خطب لرؤساء وممثلى الوفود وتسجيلها لتذاع من محطات الإذاعة الأمريكية ضمن البرنامج الذى دعى إلى الاشتراك فيه كل من :

١ — البابابيوس	من الفاتيكان .
٢ — المهاتماغاندى	من نيودلهى .
٣ — البرت اينزتن	من الولايات المتحدة .
٤ — سرجى فافيلوف	رئيس أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفييتى .
٥ — أدوارد بينش	رئيس جمهورية تشيكوسلوفكيا مضيف مهرجان الشباب الدولى .
٦ — مسز ايلينور روزفلت	من الولايات المتحدة .
٧ — جبريل مسترال	من شيلى وصاحبة جائزة نوبل ومن أكبر خدام الإنسانية .

(ب) ترتيل بعض مختارات شعرية من كتاب « القنبلة التى سقطت على أمريكا » يقوم بها « مرهان هاجدورن » .

(ج) إقامة صليب خشبى كرمز للإنسانية المعذبة فقط وتثبيت راية الشعوب العالمية واختير شكل « القوس قزح » رمزا لها .

(د) اتخاذ قرارات ورفعها فى مذكرة إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة .

هذا وقد وزعت رقاع الدعوة على حضرات أعضاء الشرف التالية أسماؤهم :

(ا) جنرال دوجلاس ماك آرثر .

(ب) نستوكاتاياما رئيس حكومة اليابان الجديد .
(ﺟ) الأب ويلهلم كلينسورج أحد الأفراد الستة الذين عاشوا بعد إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما .
(د) بعض المهندسين الأستراليين الذين يعملون الآن فى تعمير الجزيرة .

***

افتتاح المؤتمر :

وعلى ربوة من الرمال البيضاء وقبيل الساعة الخامسة والربع افتتح المؤتمر بصمت كامل خيم على الحاضرين فخيل إلى أن « طريق للموت » قد انتهى بنا إلى ساحة الأموات ! ! وانقضت لحظات ومضى الشريط يسجل للدكتور سميث !

« باسم الإنسانية الحيرى . . . باسم أرواح ١٠٠ ألف أو يزيدون نرفع أكف الضراعة لرب السلام أن يصون السلام . . » وأخذ الخطباء يسكبون من أفواههم سيلا تقطر ألفاظه دمعا سخينا . . . وجاء دورى على المنبر لأرسل صرخة بلادى من أعماق الصحراء وفوق كثبانها . . . ترى ماذا يقال ! ! ! ؟ إنه اليوم السادس من أغسطس وقد حرمت نفسى مشاهدة أول جلسة تعقد فى مجلس الأمن لمناقشة قضية بلادى وتجاذبتنى قبيل السفر نزعتان « عاطفة وواجب . . . » العاطفة الدفاقة والرغبة اللانهائية الحد فى الحرص على حضور أول دفاع فى المجامع الدولية الرسمية عن حقوق بلادى . . وواجب ملح فى ضرورة إسماع المحافل العالمية الشعبية صيحة بلادى . . . ولكنى دائما متهم بتقديم الواجب على العاطفة فى الحياة الخاصة فما أحراها وأوجبها فى الحياة العامة . . . ولكن التزام هذه الطريقة يكلف صاحبها بعض الثمن ، فلقد لقينى رئيس الوفد المصرى « النقراشى باشا » فى الفندق صبيحة اليوم التالى وأسمعنى بعض كلمات العتاب الرقيق « لقد افتقدناك فى جلسة الأمس فلم نجدك . . ترى هل الصحراء أطيب نسيما من ليك سكسس ؟؟ » فرددت عليه بقولى « صوتان فى الدفاع أعلى من صوت واحد . . . صوت الشعب وصوت الحكومة معا . »

ضحايا مصر وضحايا هيروشيما :

وبدأت حديثى إلى المجتمعين قائلا : أيها السادة إن مئات الألوف قد ماتوا بفعل الطاقة الذرية فى هيروشيما قبل أن يرتد إلى العين طرف ولكن فى رقعة أوطاننا ملايين مهددين فى حياتهم فهم يتجرعون ألم الموت مائة ألف مرة قبل أن يموتوا ! ! !

لقد حاربتم أيها الديموقراطيون فى ساحة القتال فكان ميدانكم ميدانا واحداً وحاربنا نحن إلى جوار ذلك فى ميادين العوز والمرض فلقى الحتف من بنى وطنى سبعون ألفا فى عام واحد سقطوا ضحية أمراض لم تكن تعرف فى بلادنا قبل زمن الحرب نقل وباؤها إلينا من المشرق والمغرب . . . أجل لقد جعنا وآثرنا أن نطعم حليفنا وسرنا عرايا لنكسو البريطانيين وربطنا الحجارة على بطوننا لنفرج عنهم أزمتهم . . ولكن تولى فى النهاية صاحب « سنمار » جزاءنا فكان نعم — ولا نقول بئس — الجزاء ! ! .

قناة السويس وبنما :

إن السلام سيحكم عليه بالإعدام فى رقعة الشرق الأوسط إذا لم تجمع بريطانيا أطراف ثوبها وترحل فوراً عن قناة السويس ... ولقدأوهمكم البريطانيون أن الأمر فى قناة السويس كنظيره فى بنما . وكذبوا للأسباب التالية :

١ — لقد استأجرت الولايات المتحدة الأرض التى شقت فيها قناة « بنما » فلها عليها السيادة بمقتضى قانون التملك والإيجار . أما السويس فقد شق قناتها المصريون من تلقاء أنفسهم وإن كانت الظروف قد ألجأتهم إلى استخدام بعض الأموال الأجنبية .

٢ — لقد شجعت الولايات المتحدة مشروع « بنما » ويقال أنها هى التى ألهمت فكرة حفرها واحتضانها حتى نفذت بينما نجد بريطانيا قد عارضت مشروع القناة فى السويس منذ البداية بحجة خطره على ممتلكاتها فى الشرق وسلامتها ، ولم تنضم إلى شركة قناة السويس إلا بعد أن أصبحت حقيقة واقعة .

٣ — أن المعاهدات الدولية كلها وحتى المعاهدة البريطانية المصرية المفروضة سنة ١٩٣٦ تعترف بسيادة مصر غير المنازع فيها على قناة السويس .

الذرة تقلب النظم الحربية :

حضرات المؤتمرين ... إن الطاقة الذرية قد قلبت كل النظم الحربية التى كانت تسير عليها الدول فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى فوجود بضعة آلاف من الجنود البريطانيين على ضفاف القنال أمر لا طائل ولا جدوى وراءه خاصة وأن بقاءهم كان رهين ظروف خاصة أمليت علينا إملاء وقت أن تلبدت الغيوم إثر إعلان إيطاليا الحرب على الحبشة واستيلائها عليها .

بريطانيا تهرب الإيطاليين من قناة السويس :

على أنه لايفوتنى فى هذا المقام أن أكشف اللثام عن حقيقة يندى لها جبين التاريخ خجلا وربما ظلت من الأمور المعميات ردحا من الوقت ولكن دعونى أفتح باب «المصيدة» قليلا لتنطلق « الفيران » التى طال حبسها . إنها جرذان غير ناصعة البياض !

لقد قررت عصبة الأمم توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا لإعلانها الحرب ضد الحبشة فى أكتوبر عام ١٩٣٥ ولقد صدر الإذن بتنفيذها من الجمعية العامة بأغلبية ٥٠ دولة من ٥٤ واشتركت فيه بعض دول غير أعضاء فى العصبة ودعيت مصر إلى ذلك ولم تكن عضوا فى العصبة وقتذاك ولكنها قطعت علاقاتها الاقتصادية بإيطاليا فخسرت من جراء ذلك قرابة مليونين ونصف مليون من الجنيهات . هذا بعض ماقامت به بلادنا فى تظاهرها ضد الحرب ودعمها للسلام بينا نرى فى الآونة نفسها بريطانيا التى حملت اللواء فى العصبة لانتزاع ذلك القرار ضد إيطاليا راحت لقاء دراهم معدودات تسمح للبواخر الإيطالية المحملة بالجنود بالمرور فى أراضينا عبر قناة السويس وحصلت عن كل رأس ستين قرشا مصريا ! ! . ولا حرج أن تزهق الأرواح أو تدمر المدنية أو يخرب العمران مادامت جيوب تجار الحرب البريطانيين ستمتلىء ويطفح كيلها ! هذه هى الدينونة التى تدين بها السياسة البريطانية « فم يسبّح ويد تذبح » !!

بريطانيا تؤيد الفاشية في إيطاليا :

حضرات السادة والسيدات . . وليس أبلغ فى الشهادة على صدق مانقول من تقرير اللورد « سيسل » المنشور فى كتابه « تجربة عظمى » إذ جاء فيه ما نصه :

« إن موقف الحكومة البريطانية كان غير مستقر أبدا .. فى سبتمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير « صمويل هور » (١) فى الجمعية العامة للعصبة خطابا خطيرا ورد فيه (يمكننى القول بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أننا لن نتخلف عن غيرنا فى صدد العزم على تنفيذ الالتزامات التى يفرضها علينا ميثاق العصبة . . وإن حكومتى لتقف ، إلى جانب العصبة للمحافظة الاجتماعية على الميثاق بكلياته) . ثم عاد السير هور يقول فى مجلس العموم البريطانى فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ إنه (ليست لدينا نية إذلال إيطاليا

---

(١) وزير خارجية بريطانيا وقتذاك . وهو صاحب التصريح المشهور بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ والذى سبب استياء كبيرا فى نفوس الشعب المصرى قاطبة .

أو إضعافها . وإننا فى الحقيقة لشديدو الرغبة فى أن نرى إيطاليا قوية معنويا وماديا واجتماعيا وما حدثتنا أنفسنا بالتدخل فى شئون إيطاليا بل على النقيض من ذلك نحن نود أن نرى إيطاليا فتية تحكمها حكومة قوية مهما كان شكل أو نظام الحكم الذى يرغب فيه الشعب الإيطالى)

حضرات السادة والسيدات .. ولست أرى إعلانا صريحا لمناصرة الفاشية صدر من رجل مسئول مثل السير (هور) لقد كان بحق فاشيا أكثر من الفاشيين أنفسهم .. ولقد مضى الكاتب البريطانى يقول :

وفى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦ أرسل السير « هور » رسالة شخصية إلى السنيور موسولينى قال فيها :

« إنى أرغب شخصيا فى إزالة كل سوء تفاهم لا مبرر له بين الدولتين » .

ولو كانت انجلترا جادة فعلا فى تنفيذ قرارات العصبة لاستطاعت أن تغلق قناة السويس فى وجه السفن الحربية الإيطالية ولو فعلت ذلك لتحطم المشروع الإيطالى لغزو الحبشة ! ! .

والواقع أنها كانت هازلة ويؤكد ذلك ما صرح به السير « جون سيمور » — قائد البحرية البريطانية — فى ١٣ يونيو سنة ١٩٣٦ حيث يقول :

« إنه فى وسط الموقف الحالى بأوروبا أجدنى غير مستعد لأن أرى سفينة واحدة تغرق ولو فى معركة بحرية ناجمة من أجل استقلال الحبشة !! »

اتفاق سرى لمساعدة إيطاليا :

وليت الأمر — يا سادة — وقف عند حد التأييد الأدبى إذن لهان ؛ لكنه سرعان ما تجاوز كل معقول فهذا هو الكاتب البريطانى نفسه يعود فيقول :

« وبالرغم عن قرار عصبة الأمم وتأييد بريطانيا له نجد « هور » بعد خطابه المجيد فى ١١ سبتمبر يتوقف وهو عائد إلى باريس ليعقد اتفاقا سريا مع الوزير الفرنسى خلاصته تقسيم الحبشة وإرضاء إيطاليا إلى ابعد حد ممكن . وفوضا معاً السفير البريطانى للسعى لدى الامبراطور ... »

ولما انكشف المشروع اعتذرت الحكومة البريطانية بأنها لا تعلم شيئا عن الموضوع وكان أن استقال الوزير هور فى أعقاب ذلك وبقى منصبه شاغرا إلى أن عاد إليه ثانية بعد عدة شهور !!!

الذخيرة البريطانية والسلاح الفرنسى :

حضرات السادة والسيدات .. لقد أثبت الكاتب المعروف « كار » أن الإمدادات الحربية التى كان يمون بها الجيش الإيطالى فى غزوة الحبشة كانت تأتى من مصانع الذخيرة فى انجلترا بينما كان السلاح يتدفق من مدينة الجمال والنور والعرفان « باريس » !!!

وهكذا يبدو بل ويتأكد أن الاستعمار كل لا يقبل التجزئة حتى فى محاربته !!

« تشرشل » حارب ضد الأمريكيين !!! :

يا سادة :



ونستن تشرشل الملازم فى الفورث هورسارس عند ما ذهب لمحاربة الأمريكيين فى (كوبا)

ولئن كان هناك شىء يمكن أن يسمى عزاء لنا عن الآلام التى تملكتنا فى الحرب الحبشية الإيطالية والحرب العالمية الثانية فهو استئصال شأفة الفاشية التى كثيرا ما ساعدها الإنجليز على النمو والطغيان ! ! .

حضرات السادة والسيدات :

ليست الحرب الحبشية الإيطالية هى السابقة الأولى التى أظهرت فيها بريطانيا تأييدها السافر للفاشيين ومحاربتها طلاب الحرية فلقد دون التاريخ صفحة سوداء لأكبر رجل فى تلك الإمبراطورية العجوز مستر « تشرشل » الذى تدفق فى عروقه دم الاستعمار الأزرق البغيض منذ نعومة أظفاره فلقد استغل نفوذ والده وصداقته للسير « هنرى درمندولف » سفير بريطانيا فى مدريد ليتوسط له فى اشتراكه فى الحملات التى جردتها حكومة أسبانيا ضد الأمريكيين المطالبين باستقلالهم فى كوبا [١] سنة ١٨٩٥ . . . وكان مرتبه وقتذاك فى « الفورث هورسارس » خمسمائة جنيه فى العام وهذا الدخل

---

(١) جزيرة كوبا واقعة فى الجزء الجنوبى الشرقى من الولايات المتحدة بالقرب من ولاية فلوريدا ومن يوم أن تم تحريرها من نير الاستعمار وهى معتبرة جزءا من الولايات المتحدة الأمريكية رغم استقلالها السياسى الرمزى عنها !!! .

ما كان ليكفيه فى التطوع للسفر إلى كوبا . لكن إمعانه فى كبت مشاعر الأمريكيين وحرصه على كم أفواه المستروحين نسمات الحرية والمنادين بها قد دفعاه إلى التغلب على هذه العقبة باتفاقه مع جريدة « الديلى جرافيك » على أن يوافيها بسلسلة رسائل من الميدان لقاء أجرغير زهيد ... وفعلا انخرط فى جيش الجنرال « كاينوس » ووقف فى خط النار لشدة بغضه المستفحل للأمريكيين وطالبى الحرية وأوشك أن يقضى نحبه برصاصة سددت إليه لكنها أصابت من بجواره فأردته قتيلا ! ! !

وهكذا تكشف الأيام والحوادث حلقات من سلسلة المؤامرات التى تحيكها بريطانيا وزعماؤها ضد الأمن والسلام . وبلادكم هذه قد ذاقت جانبا غير يسير منها يوم أن اندفع أهلوها من بيوتهم ثائرين كالنحل إذا غضب ، يتحرقون شوقا إلى رؤية نور الحرية التى قد يخبو لهيبها أحيانا ولكن جمرها لن ينطفىء ! ! !

واشنطن يرفض بدعة المشاركة :

حضرات السادة .. يقول الإنجليز إنهم يريدون الجلاء عن بلادنا ولكن بعد توقيع معاهدة تكفل فيما زعموا مصالح البلدين إنها امتداد للسياسة البريطانية القديمة منذ ٧٥ عاما يوم أن استصدرت مراسيمها برفع الضرائب عن الأمريكيين وأرسلت فى نفس الوقت مندوبين لعقد محالفة مع أمريكا على قاعدة التوفيق بين المصلحتين فانبرى الزعيم «واشنطن» معارضا ومحذرا من قبول التفاهم مع هؤلاء المبعوثين مادام على أرض الولايات الأمريكية جندى بريطانى واحد فرفض أن يمد أصابعه إلى فم الأفعى خشية سريان السموم إلى سائر الأعضاء .

وهى عين السياسة التى انتهجها شعبنا لأننا نؤمن بعد التجارب القاسية أن أية محالفة لن ترفعنا من سفح الجبل إلى قمته بل ستردينا فى هوة سحيقة العمق بعيدة الغور !! ويزعم البريطانيون أنهم يريدون عوننا على رفع مستوى بلادنا.. وكذبوا.. إن هذه الشرذمة حتى اليوم منذ عام ١٩٤٥ تستولى من محصول الأرز وحده فى بلادنا على ما يقدر بنحو من ٢٥٠ ألفا من الأرادب معفاة كلها من الرسوم الجمركية ولو أننا صدرناها لغير بريطانيا لتقاضينا الضرائب والمكوس ولتجمع لنا منها ما يربو على ٦٠ ألفا من الجنيهات وهو مبلغ كان يوفر على الساسة الإنجليز دموع التماسيح التى يرسلونها غير حارة على الجوعى والمرضى والعرايا من المصريين !.

تقسيم البيت يقوض أركانه :

ولقد عمد هؤلاء البريطانيون إلى فصم عرى الوحدة بين أبناء الوطن الواحد . يريدون أن يفصلوا أبناء الجنوب فى السودان عن أبناء الشمال فى مصر وأخذوا يسعون بالوقيعة بينهم تماما كما فعلوا فى الولايات الأمريكية وأرسلوا عملاءهم يقطعون ما أمر الله به أن يوصل بين ولايات الشمال وولايات الجنوب وأفلحوا فى إشعال نار الحرب الأهلية التى كادت تعصف بالأمة الأمريكية ولما يزل غصنها بعد رطيبا ! !

أتذكرون ماقاله « لنكولن » ساعتذاك (إن بيتا ينقسم على نفسه لايمكن أن تقوم له قائمة . إننى لا أتوقع أن تنفصم عرى الاتحاد ولا أن أرى القصر متداعيا) وهذا هو النداء الذى يتردد اليوم على ألسنة أبناء الوادى جميعا لافرق بين أهل الشمال وأهل الجنوب. إن علماء أركان الحرب اليوم يقولون « إذا أردت أن تقبض على ناصية قاعدة استراتيجية فلا يتعين عليك احتلالها احتلالا مباشرا بل يكفى أن تضع يدك على طرق مواصلاتها وموارد أرزاقها . . » وهو مايحاول البريطان تطبيقه وتنفيذه بالنسبة لمصر فى سودانها .. إن السودان لمصر أمر حياة أو موت أما لبريطانيا فهو درة متلألئة فى تاج أمبراطوريتها المترامية الأطراف ! !

شعب مصر يتعشق السلام :

وإذا كانت الظروف الخارجة عن إرادتى قد حرمتنى شرف الاشتراك فى المداولات السابقة لهذا المؤتمر وبالتالى لم أتمكن من المساهمة فى مناقشة كل مقرراته فان هذا لا يمنعنى من أن أضع فى نهاية هذا الخطاب ما يمليه على واجب الأمانة فى تمثيل مشاعر وأحاسيس أبناء بلادى وما أعتقد أنه لو قربت الشقة بيننا وبينهم وكانوا جميعاً حضورا لما وسعهم سوى التأييد المطلق لسعيكم الحثيث فى إفشاء روح المحبة والسلام بين شعوب العالم جميعاً وإنهم ليمدون إليكم أيديهم فهلا مددتم لهم أيديكم فى معركتهم الدولية اليوم ضد استعمار بغيض ظلوا رازحين تحت أعبائه أكثر من خمسة وستين عاما . . . ولم يبق فى قوس صبرهم بعد منزع .. أدركوا السلام فى مصر أدركوا السلام فى الشرق الأوسط أدركوا السلام فى العالم إن بريطانيا توشك أن تخنقه كما يخنق الأطفال صغار القطط فتصيح ويعلو صراخها . . فهل لها ياترى من مجيب ؟ ؟ .

***

الجنرال ماك أرثر يبكى السلام !!

ختمت خطابى الذى أعددته وراعيت فيه أن يكون متفقاً مع مقتضى الحال فلقد كان أغلب الحاضرين أمريكيين فاتبعت معهم طريقة « خذ العبرة من نفسك » وأخذت أذكرهم بحالنا الواقع وماضيهم القريب العهد عاقدا المقارنة بين مطالبنا ومطالبهم وهو ما يتعين على الخطيب أو الكاتب أن يبسطه فى مثل هذه المواقف فلا يخطىء مرماه بل يصيبه عشرا بعشر . . .

وتليت بعد ذلك نصوص برقيات شتى من بينها رسالة من الجنرال « دوجلاس ماك أرثر » الحاكم العام لليابان التى تحطمت يوم حطمت الذرة وشهدت أول حصدها فى هيروشيما يوم ٦ اغسطس سنة ١٩٤٥ ساعة إلقاء القنبلة الذرية عليها . . أما الرسالة فتقول :

إن شدة آلام ذلك اليوم المخيف لتخدم بنى الإنسان على اختلاف أجناسهم وتباين مشاربهم إذ هى بمثابة إنذار لهم بأن جهاز قوى الطبيعة قد سخر لدعم وسائل الحرب المخربة وأنه سيظل فى تقدم واضطراب مستمرين حتى تصبح وسيلة إفناء هذا الجنس البشرى وتدمير الدنيا الحديثة فى متناول الأيدى وبين أطراف أصابعها هذا هو الدرس الذى نأخذه عبرة من هيروشيما . لعل الله يوفقنا لعدم إغفاله أو تجاهله . . فنحرص على السلم . . »

وهنا جاء وقت الغروب فانحنيت جانبا وقمت على الرمال مؤديا فريضة المغرب ثم عدت ولم أجد شيئا سوى علم قوس قزح والصليب الخشبى (رمز الانسانية المعذبة) قد تركا فى قمة الكثبان وأن المؤتمرين قد أخذوا طريقهم إلى السيارات لتقلهم إلى حيث تقف طائراتهم التى حرم عليها النزول فى المطار الحربى الأمريكى كما أشرت إلى ذاك آنفا . .

***

انتصار وادى النيل فى السماء :

انتهى المؤتمر وأصدر قراراته الخمسة التى كان قد اتفق عليها من قبل وسبق تدوينها وطبعها فى المذكرة التى أعدت لرفعها إلى مستر « تريجف لى » السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة وكانت خلوا من القرار الذى اقترحت إضافته إليها فى نهاية خطابى

فعمدت إلى الاتصال بالمؤتمرين كل على حدة منتزعاً منه الموافقة على ما اقترحته وما أن مضت ساعة من الزمن فى رحلتنا الجوية الهادئة حتى كنت قد أنهيت مهمتى وفتح مستر « البرت يورز » صندوق آلته الكاتبة التى كان قد استحضرها وأخذ يدون القرار السادس الذى سطر فى السماء بعد أن تعذر الوصول إليه فى الأرض وصدق عليه فى الجو بعد أن استحالت الموافقة عليه فى البر ! ! ولا زلت أذكر ما قالته السيدة « سبير » فى أعقاب ذلك : أظنك قد انتهزت فرصة اقترابنا من الآب « الله » وأخذت تدعوه فكان أقرب سمعا وأسرع إجابة !!

أما القرار الذى أحرزت مصر فيه نصرا أدبيا وسياسيا شعبيا فنصه التالى :

اتفقت هيئة المؤتمر — تمشيا مع الرغبات الأكيدة للشعوب العالمية ومساهمة فى تجنب الأسباب التى من شأنها تعكير صفو السلام — أن تناشد الأمم المتحدة ومجلس الأمن بذل قصارى الجهد فى معالجة القضايا المعروضة أمامه كقضية وادى النيل وأندونيسيا بما يتفق مع نصوص الميثاق وروحه وهى إذ تكرر تأكيدها فى وجوب الانتصار لجانب الحق وإن كان صاحبه ضعيفا لترفع عقائر الاحتجاج الصارخ على سياسة الدول — لا الشعوب — التى مازالت تفكر بعقلية القرن التاسع عشر فى احتلال بل استعباد الأمم وتمزيق أوصالها وبذر بذور الكراهية والحقد بين ساكنيها ...

فى نيويورك ثانية :

وأخيرا بعد رحلة جوية دامت اثنتى عشرة ساعة هبطنا فى مطار « لاجوارديا » وكان فى انتظارنا رئيس المنطقة مستر « كيرتلى مازر » وكريمته وعشرات من ممثلى الصحف ووكالات الأنباء فحيونا بحرارة وحماس بالغين . . . وقالت طفلة صغيرة لأحد الأعضاء « عاد أصدقاء اليابان ولكنهم ما زالوا طوال القامة ! ! »

وما أن انتهينا من تناول الشاى فى قاعة المطار حتى توجهنا من فورنا إلى ضاحية « ليك سكسس » لنستأنف الشطر الثانى من منهاج يوم هيروشيما . . . وكان ذا ثلاث شعب يطيب لى أن أجملها على النحو التالى :

توجهنا إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة وقدمنا ملتمسنا إلى سكرتيرها المساعد الذى أحسن استقبالنا وأخذ يبسط آلامه هو أيضا وكيف أن قضايا الدول تعالج بروح أبعد ماتكون عن تلك التى ترجوها أو تأملها الشعوب .. وأن الأمم عادت تسبح فى فلك السياسة كما تسبح الأسماك فى مياه البحار وأغلب الظن أنك لابد واجد سمكة تطارد سمكة ! وهنا قاطعته متسائلا :



وفد المؤتمرين فى يوم هيروشيما مع السكرتير العام المساعد للأمم المتحده وظهر إلى جواره (دكتور سميث) داعية السلام الأول فى أمريكا !! .

« ويا ترى هل ستلازم هذه القاعدة قضية بلادى ؟ ؟ فتردد قليلا ثم قال :

ليس ذلك تماما نحن لم نزل بعد فى أول الشوط . . . . فقلت : لعل أمرها لايطول ويستطيل حتى تصير « بلقانا » أخرى . . .

فقال : كل ذلك رهن بالحوادث والملابسات التى تحيط بها أو المفاجئات التى تنهمر كالسيل دون قصف لرعد أو تلبد لغيوم ! .

وبعد أخذ ورد ومناقشة لم تخل من طرائف ونوادر فى القضايا السياسية العالمية قرر السكرتير المساعد العام طبع الملتمس وتوزيع نسخ منه على بقية ممثلى الدول الأعضاء فى هيئة الأمم ولجنة الطاقة الذرية التابعة لها وعدّ هذا من الناحية الأدبية نصرا سياسيا للحركة فقد خرج بها من دائرة الشعوب إلى دوائر الحكومات !

هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتبرت تلك الخطوة فوزا وانتصارا للجهود المصرية والأندونيسية فالقرار السادس والأخير كان بمثابة مظاهرة عالمية شعبية شداً لأزر كلا الأمتين فى أرجاء ليك سكسس .

مظاهرة على الأرض ولافتاتها فى السماء ! :

وأخذنا طريقنا إلى خارج دار هيئة الأمم فسمعنا أصوات باقى أعضاء الحركة وأنصارهم وهم يرتلون فى خشوع نشيد « القنبلة التى سقطت على الولايات المتحدة . . » فى الفناء المتسع المحيط بمبنى الهيئة فانخرطنا فى مؤخرة الصفوف وأخذنا نردد هتافاتهم بينا كانت تظهر أنوار النيون الشعاعية (١) وقد سطرت على صفحة السماء المظللة لرءوسنا عبارتان هما عنوان الحركة ولبابها وقدأفرغتا فى قالب الإيجاز للاعجاز . .

Peace or Perish . . . « السلام أو الفناء . . . »

W. B. M. or War وهذه الأحرف اختصار للكلمات :

World Brotherhood Mobilization « حشد الإخاء العالمى أو الحروب »

وكانت بحق مظاهرة أفرادها يسيرون على الأرض وأيديهم بل أرواحهم تحلق مع لافتاتهم فى السماء ! . .

---

(١) هذه الطريقة فى الإعلان موجودة فقط فى الولايات المتحدة وهى ملفتة للأنظار إذ تتسلط الأشعة الحمراء أو الصفراء على صفحة السماء فتظهر عليها بصورة أخاذة وأشد ما تكون ضياء وقت الليل وخاصة إذا سلط الشعاع قريباً من نجم لامع أو رقعة القمر كما يفعل أصحاب شركة فورد فى إعلانهم عن سياراتهم بسماء نيويورك .

الطواف حول عمارة الامبير ستات :

وكان آخر عمل قمنا به فى مساء ذاك اليوم هو التجمع حول أعلى بناء شيد على ظهر الأرض والمعروف باسم Empire State أو مبنى « حكومة الإمبراطورية » والإمبراطورية هو الاسم المستعار لولاية « نيويورك . . » وهى عمارة مكونة من مائة طابق واثنين ويبلغ ارتفاعها « ١٢٥٠ » قدما . . . أخذنا نطوف حول ذاك البناء وكنت أحمل العلم المصرى أثناء سيرى ولم تكن هناك من غاية سوى إشعار كل ذى عينين أن مجد الإنسان وفخره ومقدرته على مناطحة السحب وملاطمة الغيوم كلها ستصير يبابا فانياً إذا ما تعرض جهاز الأمن والسلام العالمى لعطب ما . . .

الرأى العام الأمريكى يناصر السلام !:

« أحضروا « المارشال ستالين » إلى الولايات المتحدة ... امنحوه جنسيتنا ... »
« ورشحوه للرئاسة وانتخبوه بالإجماع كيلا تشهدوا ثانية مصرع السلام ... ... »

مس جونس
عاملة تليفون بمنهاتن

« القوة كالوباء المجتاح يدنس كل شىء يمسه ... أرسلوا الدمع سخينا واجمعوه فى »
« قارورة لتغسلوا كل أمريكى تنجس بها ... ... »

الأب فليبوس
كنيسة بروكلين

« هيروشيما هى بعض ما لقيه الصفر على أيدى البيض فى ليلة واحدة ... ... »
« حنانيكم كم هيروشيما احتملناها منهم نحن السود فى تلكم البلاد حتى الآن ! ... »

شيخ زنجى
رفض أن يذكر اسمه

« مصرى آه ! عربى آه ! إنى لأعجب هل تحسنون أساليب المقامرة فى سباق الخيل »
« المستمرة بساحة ليك سكسس ... ... »

روبرت هل
طالب بجامعة كولومبيا

هذه هى بعض الملاحظات العابرة التى دونتها على لسان أصحابها أثناء طوافنا حول عمارة الأمبيرستات Empire state building وهى تنقل إلينا صورة صادقة عما أحدثه عملنا وتظاهرنا فى تلك الليلة وسابقتها وأفردت له الصحافة الأمريكية فصولا طوالا تناقلتها أيدى الملايين من سكان الولايات ورددتها محطات الإذاعة معلقة عليها

بما شاء لها خيال المذيعين الخصب من تعليق ! . وقصد البعض الانتقاص من أهمية ما فعلناه فلم نسلم من لذعات ساخرة حيناً ، وأسرف الكثيرون فى تمجيده أحيانا حتى قيل إن اليابان سيعلن استقلالها كرد فعل لهذه الحملات التى قام بها أعضاء « حشد الإخاء العالمى » !

***

أقوال الأشخاص الستة الباقين فى هيروشيما :

يعتبر حدث هيروشيما جرما مشتركا لأبنـــاء حواء جميعاً ونقطة تحول فى تاريخ الإنسانية كلها مما دفع بعض أصحاب المشاعر والأحاسيس إلى تفقد الحال هناك ، ولقد ذهب مستر « جون هيرسى » وأجرى تحقيقاً بهذه الجزيرة ورواه على ألسن النفر الستة الذين أمسكوا بخيوط النجاة من أطرافها. وإذا كان التاريخ قد جرى فى سننه على تخليد ذكرى الشهداء الذين هووا صرعى فى الميـدان فقد خالف هو أيضا فى عهد الذرة طريقته وخلد اسم الأحياء لا الشهداء لأنه سجل الحوادث وبقاء هؤلاء النفر الستة على قيد الحياة حادثة لها جليل حكمة وعظيم اعتبار ! .

وشهود العيان الستة هم :

١ — مستر « كيوشى تانيموتو » قسيس فى الكنيسة الأسقفية الشيوديست .
٢ — السيدة « توشيكوساساكى » كاتبة فى إحدى الإدارات .
٣ — الدكتور « ترونومى » جراح فى مستشفى الصليب الأحمر .
٤ — الأب « ويلهلم كلينزورج » قسيس ألمانى تابع لجماعة « المسيح »
٥ — الدكتور « ماكازفوجى » طبيب له مستشفى خاص
٦ — السيدة « هاتويونا كاسوز » أرملة أحد الخياطين .

لقد ذكر كل منهم قصته بكلمات قصيرات دخلت فى آذان الدهر ونقشت بأحرف بارزة على صفحات التاريخ ...

قرر مستر « تانيموتو » أنه شاهد جماعة من رجال البوليس الذين كانوا يختفون فى الأغوار الصخرية وقد خرجوا وألسنتهم مدلاة من أفواههم والدماء تنحدر من أجفانهم وبعضهم قد تساقط منه لحم الوجه وفقد آخرون بعض أذرعهم أو أقدامهم .

وقالت السيدة « ساساكى » إن البناء الذى كانت تعمل فيه قد تداعى ولقد سقطت أرفف المكتبة فتكدست أكوام المؤلفات والقواميس على أحد الموظفين حتى

صعدت روحه ... وهكذا فى أول لحظة من تاريخ العصر الذرى نرى آدميا يهوى صريعاً بفعل الأسفار والكتب والكراسات !!

ويروى الدكتور « ترونومى » أن ألسنة النيران قد اندلعت بعد ظهر ذاك اليوم فى غابات « أسانوبارك » وصادف ذلك سقوط بعض الأمطار فظننا أن الأمريكيين يصبون علينا غاز البترول توطئة لحرقنا !

ويشهد الأب « كلينزورج » أن الماء قد غاض وطفح فى الأنهر ولم تظهر على ظهره الطحالب الخضراء ولكن أخذت مكانها أشلاء الموتى وجثث الغرقى تطفو ثم تفور فى هزات دائرية غير منتظمة ولم يكن هناك طير أو أسماك لتتغذى من لحومهم وخلا الجو كلياً من الذباب الذى اعتاد أن يتساقط ويجتمع على هذه الرم وذاك الرفات !!

ويقول الدكتور « مسكازوفوجى » إنه رأى كثيراً من النساء والرجال المشردين وقد بدت جلودهم فى لون أصفر ما لبث أن أخذ فى الاحمرار ثم عاد فتورم ثم تقيح وصارت تفوح منه رائحة غاية فى الكراهية !

وتذكر السيدة « ناكاسوز » أن ضوءاً شديد التوهج عم الفضاء انتقل من الشرق إلى الغرب من الجبل إلى المدينة لكن أحداً لم يسمع صوتاً ما فكان برقاً من غير رعد !!

احتفالات سكان هيروشيما أنفسهم :

ولقد نظمت حركة « حشد الإخاء العالمى » اتصالها بأبناء هيرشيما ليقوموا بتسيير مواكب السخط فى جزيرتهم بمناسبة الذكرى الثانية السوداء لإلقاء القنبلة الذرية.. وفى المكان الذى ألقيت القنبلة الأولى عليهم أقاموا برجا أطلقوا عليه اسم « برج السلام » ويبلغ طوله ١٣ متراً وتدلى من أعلى ناقوس برونزى أخذ يدقه أحد رجال الدين فترة « ٣٠ » ثانية أو نصف دقيقة وهى نفس المدة التى سمع فيها صوت انفجار القنبلة ضحايا هيروشيما ..!! حدث هذا بينما كان عشرة آلاف شخص يرتلون صلاتهم ويترحمون على من ذهبوا ولقوا حتفهم دون ذنب جنوا أو جرم اقترفوا .

وألقى فى هذا الاحتفال عمدة المدينة خطابا طويلا دار كله حول معانى العزاء والصبر على الشدائد وقال إن جزيرتنا كانت الأضحية أو القربان على هيكل السلام » .

ورغم كل هذه الأحداث الجسام والكروب التى أحدقت بهيروشيما فإن أبناءها الأحياء عند ما سمعوا لأول مرة إمبراطورهم يذيع بياناً عن انتهاء الحرب تنفس هؤلاء المنكوبون الصعداء وتهللوا بشراً وقالوا :

إنه « تنو » — اسم الأمبراطور — نفسه هو الذى يسمعنا صوته !!...
أية نعمة هذه التى تغمرنا الآن إنه لنعم الجزاء على ماقدمناه من عظيم التضحيات !!

***

السلام الأمريكى والسلام الروسى :

ومضت الأيام سراعاً وأصبحت المبادىء التى نادت بها جماعة حشد الإخاء العالمى عقيدة لملايين من بنى البشر واندفع أناس يعلنون فى مختلف أرجاء المعمورة انتظامهم فى جمعيات سموها « أنصار السلام » وقد أذيع نداؤها الأول فى استكهولم مناشدا الرئيس ترومان تحريم إلقاء القنبلة الذرية مرة أخرى فى كوريا .. ثم عاد مؤتمر الشباب فى برلين عام ١٩٥١ يوجه نداء لرؤساء الدول الخمس العظمى بضرورة موافقتهم على ميثاق موحد يحرمون فيه استعمال القوة والعنف فى معالجة خلافاتهم وقد امتدت هذه الحركة إلى الدول والأقطار فى الشرق والغرب ودخلت القرى المصرية وسمعنا خطباء المساجد يعلنون باسم الإسلام تأييد السلام !

وعدت إلى نفسى أسألها هل الدكتور سميث الزعيم الروحى لدعاة السلام الأوائل من أمريكا متفق مع زعماء أنصار السلام الأواخر فى أوربا أم أن السلام الأمريكى شىء والسلام الأوروبى شىء آخر ؟؟

***

إن السادس من أغسطس يوم بؤس وعذاب .
يوم طغيان واستعلاء .. يوم حسرة وابتئاس .

ومصر التى تكابد كل هذا منذ نيف وستين عاما ما كان أحراها أن ترفع صوتها فى تلك الذكرى ... ذكرى هيروشيما متحف الآلام دون الآمال !

الباب الثالث

إذاعة خدمات مصر للديموقراطية

« أعطونى محطتين للاذاعة وصحيفتين مسائية وصباحية لأخلق لكم من الأصنام »
« آلهة وأجعل أكثر الناس بلهاً أخطرهم شأناً ... ... »

ويندل ويلكى

« الإذاعة خير معلم للأمريكى الذى لايجد وقتاً ليقرأ أو فراغاً ليشهد فيه »
« أسخف الأفلام ... ... »

كارلوس ۰ ج ۰ بلاسيوس

محطة هيئة الأمم المتحدة للإذاعة :

عدت من رحلتى إلى « مؤتمر هيروشيما » فاستقبلنى فى المطار بعض الأصدقاء وأخبرنى الزميل « أحمد حسن مطر »[1] أن محادثاته مع رئيس محطة الإذاعة فى الهيئة قد حالفها بعض التوفيق وأنه يجمل بى أن أتوجه لزيارته حتى يتسنى الاتفاق معه على تنظيم سلسلة أحاديث عن قضية مصر . فالإذاعة فى نظر الكثيرين تعتبر صاحبة النفوذ الأول فى توجيه الرأى العام الأمريكى . ولقد ازددت يقينا بصواب هذه الحقيقة عندما طالعت « تقويم العالم لسنة ١٩٤٧ » الذى تصدره سنويا جريدة « النيويورك ورلد تلجرام » وعلمت أن كل أربعة أفراد فى بعض الولايات الأمريكية يمتلكون مذياعا « راديو » ولقد شاهدت بعينى رأسى مئات من الفتيات يحملن حقائب فى أيديهن ظننتها أول مرة تحوى المساحيق البيضاء والحمراء « والزرقاء أيضاً » ولكنى سمعت الحقائب تنطق وتتكلم إنها مذاييع صغيرة فى حقائب صغيرة لتجميل الشفاه وتشنيف الآذان معا !!

وتوجهت ظهر اليوم التالى مع الأستاذ « مطر » إلى ليك سكسس وقدمنى باللغة الأسبانيولية التى يتقنها جيداً للمستر « كارلوس ۰ ج . بلاسيوس » مدير محطات الإذاعة

---

(١) هو أحد أبناء السودان الذين شردوا فى ثورة السودان عام ١٩٢٤ واضطر إلى الفرار خارج البلاد حيث ظل متنقلا فى ربوع أوروبا بضعة أعوام أتقن خلالها الألمانية والفرنسية والأسبانية والإنجليزية واستطاع أن يعمل فى إحدى مفوضيات البرازيل فى أوروبا ومنح فى أعقاب ذلك الجنسية البرازيلية .

فى هيئة الأمم . إنه رجل ضخم طويل يشبه فى طلعته المستر « تريجفى لى » الأمين العام للهيئة وهو برازيلى الجنسية وقد اشترك فى الحرب الأخيرة مع القوات الأمريكية فى شمال أفريقيا ويعطف كثيراً على العرب ويود كما يقول أن « يعيش فى بلد عربى وبيت عربى ويتزوج عربية بدوية مغربية ! »

حديثى مع مدير المحطة :

« إن أهل الجانب الغربى من الأطلنطى كانوا أول من سمع بنجاح صوت الراديو على مسافة آلاف الأميال وذلك عندما أبرق المرحوم ماركونى بالحرف « س » عبر الأطلنطى من انجلترا إلى « بولد هو » بنيوفوند لاند فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٠١ وبعد مضى عام أرسلت أول رسالة بالراديو فى ديسمبر ١٩٠٢ .

ومنذ ذاك التاريخ حتى عامنا هذا ١٩٤٧ أخذ أهل الولايات المتحدة فى تعميم محطات الإذاعة فى الولايات كلها حتى لقد صار عددها اليوم يزيد على « ٣٫٥٠٠ » ومن بينها « ٣٨ » محطة رسمية تعمل تحت رعاية الحكومة الأمريكية نفسها .

أما محطة هيئة الأمم المتحدة هذه فتذيع بحوالى ثلاث عشرة لغة من « بينها العربية » ويشرف عليها موظفان أحدهما عراقى والآخر مصرى وقد خصصت لهما فى البرنامج الخارجى ساعة فى كل أسبوع .

هذا ما قاله المستر « كارلوس . ج . بلاسيوس » أثناء تناولنا بعض أقداح من القهوة فى مكتبه الذى يطل على الساحة الكبرى لهيئة الأمم وقد زرعت فيها صاريات أعلام الدول الأعضاء .. وكم كانت دهشتى بالغة عند ما لاحظت أن الصاريات التى تحمل أعلام الدول الكبرى يزيد طولها بضعة أقدام عن باقى الصاريات .

وابتسم المستر « كارلوس » وقال معقباً على ملاحظاتى :

« إن هذه الأعلام الخمسة الكبرى وصارياتها قد منحت أيضاً حق الفيتو بمقتضى ميثاق « سان فياسكو » Saint fiasco أو « القديس الفاشل » لا « سان فرانسسكو » كما يقول الناس .. وكانت ضحكات ..

قيود الإذاعة :

ومضيت فور ذلك فى محادثاتى مع المستر « كارلوس » عن رغبتى فى تنظيم سلسلة أحاديث عن قضية وادى النيل فرحب بذلك قائلا « إذاً سأتصل الآن بالسير كادوجان

لنحدد معاً الوقت الذى نتفق عليه لأن هذه المحطة لها صفة الحياد التام فإذا عرضت حجج أحد الطرفين المتخاصمين يتعين عليها أيضا أن تعرض حجج الطرف الآخر »

فسألته : ولم تخيرت السير كادوجان بالذات دون غيره ؟

فرد قائلا : أنت تعلم أن هذه المحطة تنطق بلسان الدول من وجهة النظر الرسمية « ولا يتحدث فيها أيضاً إلا الرسميون . . »

قلت : ولكنى لست بالرجل الرسمى وإنما أنا هنا أمثل الهيئات الشعبية المصرية

فأجابنى متسائلا : أصحيح ما تقول ؟ لقد قرأت لك اليوم حديثاً مستفيضا مع «مندوب مجلة البابليشرأند أديتور » وصفتك المجلةفيه أكثر من مرة بأنك مندوب مصر فى الأمم المتحدة . وعندما قابلت اليوم الدكتور « آصف على » مندوب الهند ذكر لى أنك أحد أعضاء وفد مصر الرسمى وأنه يعرفك منذ أشهر مضت عند ما التقيتما معا فى نيودلهى فى المؤتمر الأسيوى . يبدو أنك تريد أن تمزح بعض الشىء ولكنى مع هذا لن أذكر فى تقديمك أنك كثير المرح والدعابة ، (وضحكنا هنيهة) .

ورددت عليه بقولى : الواقع أن هذه المسألة قد سببت إشكالا غير يسير ونجم عن ذلك أن اضطر رئيس حكومتنا أن يستدعينى أكثر من مرة ليناقشنى فى هـــذا الأمر وأخيراً أرسل بيانا للصحف لوضع الأمر فى نصابه ولكن واحدة منها لم تشر إليه .

فقال : إذاً هل أنت صحفى ؟ لأن الصحفيين أيضاً بعد الأعضاء الرسميين يمكنهم أن يستخدموا محطاتنا فى تعليقاتهم على القضايا المعروضة . ويستطيعون أن يؤيدوا أحد الطرفين ولكن لا يحق لهم أن يهاجموا الطرف الآخر . هذه هى كل قواعدنا واشتراطاتنا .

فأخبرته : انى أراسل صحيفة الإخوان . وأبرزت له شهادة أخذتها من جريدة « الجورنال دى جيبت » التى يقرر فيها صاحبها أنى قد حصلت على جائزة فاروق الشرقية للصحافة عام ١٩٤٦ فاعتبرها مستر « كارلوس » جوازا يحق لى بمقتضاه التحدث مرة كل أسبوع .

محطة إذاعة عربية :

وبعد أن اتفقنا على موعد إذاعة الحديث الأول وحدد وقته فى تمام الساعة (٥ر٣٠) بعد ظهر يوم الجمعة «٨» أغسطس ونظراً لتعارض ذاك الوقت مع مواعيدى السابقة فقد اضطررت إلى تأجيله إلى «١٦» أغسطس وهناك فى مكتب التسجيل التقيت بمسز

« جوليا » التى أخبرتنى بوجود محطة إذاعة عربية يديرها أو يستأجرها السيد « صبرى أندريه » أحد رجال الجالية السورية من أصحابها فى حى « بروكلين » كل يوم جمعة من الساعة ٨٫٥ — ٩٫٥ مساء ليُسمِعَ الناطقين بالضاد أسطوانات الغناء العربى ويذيع فيها أنباء جالية العرب المهاجرين إلى أمريكا .

جهود مصر وتضحياتها زمن الحرب :

ولقد راعيت الاشتراطات التى تفرضها محطة الإذاعة لهيئة الأمم فأخذت أفكر فى موضوع يمكن التحدث فيه دون التعرض للجانب الآخر بالتجريح أو التقريع واستقر رأيى فى النهاية على اختيار — موضوع الخدمات والتضحيات التى قدمتها مصر فى زمن الحرب . الحرب العالمية الأولى والثانية وقصدت أن أبين للرجل الأمريكى فى أحاديثى حقيقة غائبة عن أذهان الكثيرين وهى أن تضحيات مصر وخسائرها كانت تزيد وتربو على تضحيات الولايات المتحدة الامريكية نفسها ! .

أما هذه الجهود فقد تناولتها فى أحاديث ثلاثة . تناولت فى الحديث الأول منها أمرين :

(ا) جهود مصر وتضحياتها فى الحرب العالمية الأولى .

(ب) جهود مصر وتضحياتها العسكرية فى الحرب العالمية الثانية .

ولما كانت الجهود والخدمات التى أسدتها مصر فى الناحيتين الاقتصادية والسياسية لها أهميتها الخاصة فقد خصصت لكل ناحية منهما حديثاً .

وتصادف أن كنت مساء يوم الجمعة — وهو المحدد للاذاعة — فى مدينة شيكاغو تلبية لدعوة اتحاد القصابين فى « سلخانة » سويفت وشركاه . وهناك فى تمام الساعة الخامسة والنصف مساء جلست أستمع إلى تسجيل حديثى من محطة هيئة الأمم المتحدة تلك المحطة العالمية التى يمكن أن تصغى إليها (٢٫١٥٠٫٩٥٩٫٩١٩) نسمة وهم سكان الكرة الأرضية كلها .

***

(أولا) جهود مصر وتضحياتها فى الحرب العالمية الأولى :

حضرات السادة والسيدات :

إن اللورد « ملنر » قال فى تقريره إلى حكومة المملكة المتحدة ما نصه :

إن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى

وإن الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال لا تقدر بثمن ولم يكن عنها غنى . »

حضرات السادة والسيدات — أنا سوف لا أتناول أمر الخدمات والمعونة التى أديناها فى الحرب الماضية بكثير من التفصيل ولـكنى سأكتفى فى هذه اللحظة بأن أنقل إلى مسامعكم بعض ما كتبته دائرة المعارف البريطانية فى هذا الشأن فذكرت ما فحواه :

«...هجم الألمان والأتراك على قناة السويس عام (١٤ — ١٩١٥) وفضلا عن عدد الجنود المحاربين الذين اشتركوا معنا فى المعارك ضد الأتراك فإن موارد البلاد ومرافقها كانت موضوعة رهن إشارتنا وكذا طرق المواصلات والدواب وبخاصة الإبل وغيرها

وإن الموارد الاقتصادية قد استغلت تماما كى تواجه الاحتياجات القصوى التى تتطلبها قوات الإمبراطورية البريطانية ... وإن الجداول الإحصائية التى عملت فى نوفمبر عام ١٩١٨ لتدل على أن الحملة المصرية التى اشتركت اشتراكا فعليا مع قوات بريطانيا قد بلغت ٩٦٫٠٠٠ شخص من بينهم ٨٨٫٠٠٠ شخص فى وحدات العمال ، أما الذين حلوا مكان الموظفين البريطانيين فيزيد عددهم على ١٧٫٦٠٠ من الرجال المصريين » .

ولقد ذكر كتاب « الجهود الحربية للامبراطورية البريطانية » ما نصه (١) :

« وليس هناك بعض من الشك أو الريب فى أنه بدون مساعدات فيلق العمال المصرى وفرق الجمال « الهجانة » فى المواصلات لتعطل تقدم البريطانيين فى سيناء وفلسطين ، ولقد ظل المتطوعون المصريون يشغلون جميع المناصب والمراكز الشاغرة وفى العام الرابع من الحرب أعيـــد ثانية نظام « السخرة » حتى تمكنت السلطات البريطانية من تشكيل الفرق الشهرية المطلوبة التى زيد عددها من (١٧٫٠٠٠) فى مايو عام ١٩١٧ إلى (٢٦٫٠٠٠) فى يونيو عام ١٩١٨ ... ولسنا الآن بصدد مناقشة هذا الأمر فإن النتائج المفجعة التى لحقت بمصر بسبب التدابير الحربية التى اتخذتها خدمة منها لبريطانيا هى دون الوصف . وأما وحدات « الهجانة » المصرية فقد وصفت بأنها فريدة فى نوعها وغير ذات نظير فلقد قامت بمهمتها فى ظفر ونصر بما يستوجب الشكر والثناء وأن (١٧٠٫٠٠٠) من المصريين قد خدموا فى هذه الوحدات . ولو أن هذه الوحدات قد عطلت خلف الصفوف إلا أن عدد القتلى منهم قد بلغ (٤٫٢٢٠) وتجاوز عدد الجرحى ١٫٤٠٠ ولقد اشترينا خصيصا لهذه الوحدات ٧٢٫٠٠٠

---

(١) (Military Effort of the British Empire) الجزء الأول .

من الأبل جمعناها من شتى أنحاء البلاد ، واستولينا عام ١٩١٧ على ١٢٫٠٠٠ جمل من بين الـ ٦٥٫٠٠٠ التى كانت فى حوزتهم ... »

هذا ياسادة ما ذكرته بريطانيا وما روته مصادرها الرسمية عن خدمات مصر لقضية الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى .

أما الخدمات المالية فلقد وضع السير « ويليم برونيت » المستشار المالى بالنيابة كشفاً عما أنفقته الحكومة المصرية فى هذا الصدد حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩١٧ فذكر أنها أربت على ١٠٫٢٧٥٫٠٠٠ دولار أو ٢٫٥٠٠٫٠٩٠ جنيها مصريا بالإضافة إلى مبلغ ٢٫٠٥٥٫٠٠٠ دولار أو ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى أخرى وكان على الحكومة البريطانية أن تؤدى هذا الدين ثانية إلا أن الحكومة المصرية قد أظهرت سخاء هائلا مع حليفتها العظمى بريطانيا إذ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان يوم ٥ مارس عام ١٩١٨ وقرر اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات أن تتنازل حكومة مصر عن تلك الثلاثة ملايين من الجنيهات » أو الـ ١٢٫٣٢٠٫٠٠٠ دولار لبريطانيا ! !

ولم يأت عام ١٩١٨ حتى تقدمت الحكومة المصرية بمنحة أخرى للحكومة البريطانية بلغت قيمتها ٢٫٠٥٥٫٥٠٠ دولار أو « ٥٠٠٫٠٠٠ » جنيه مصرى فصار مجموع ماتبرعت به الحكومة المصرية هو ١٤٫٣٨٥٫٠٠٠ دولار أو « ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ » جنيه مصرى[١] !!

وعقب اللورد ملنر فى تقريره على تلك المنحة فقال إن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حى والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه انجليزى من حساب الأمانات والعهد التى كانت قد أقرضتنا إياها وكان يحق لها المطالبة بها .

هذا بعض ما أدته مصر من خدمات وما قدمته من تضحيات فى الحرب العالمية الأولى والآن أنتقل بكم إلى الحديث عن مجهودات مصر فى الحرب العالمية الثانية .

***

(ثانيا) جهود مصر وتضحياتها العسكرية فى الحرب العالمية الثانية :

حضرات السادة والسيدات :

إن الجنرال « ويفل » قائد قوات الحلفاء فى جبهة شمال أفريقيا هو الذى قال

---

(١) أنظر تقارير الحكومة المصرية عام ١٩٢٤ وكتاب المرحوم عمر طوسون عن تلك التضحيات .

فى خطاب له أرسله إلى رئيس حكومتنا المصرية بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ وجاء فيه ما نصه :

At a time when an important phase of our operations in North Africa has been successfully completed, I would like to express my thanks for the cooperation and help I have received from the Egyptian Military Authorities during the Campaign.

« فى الوقت الذى أتممنا فيه بنجاح جانبا من أعمالنا الحربية فى شمال أفريقيا يسرنى أن أعرب لكم عن آيات شكرى على التعاون والمساعدة التى تلقيتها من السلطات المصرية العسكرية خلال الحملة » .

١ — فى المعارك البرية :

حضرات السادة والسيدات — إن المعونة التى قدمها الجيش المصرى للحلفاء شىء جدير بالذكر . إن هذا الجيش الباسل على قلة عتاده استطاع الصمود أمام قوات المحور المهاجمة بقيادة ثعلب الصحراء الماكر « روميل » فى السلوم وواحة سيوه ولقد سقط بالفعل عدد غير قليل من الجنود والضباط المصريين فى تلك المعركة ولكنهم ذبوا خطر المهاجمين ودافعوا عن جيوش الحلفاء وكانوا خير درع لجناحهم الأيسر فى تلك الوقائع الحربية القاسية .

٢ — فى المعارك البحرية :

حضرات السادة والسيدات — أما فى الميدان البحرى فلقد وضعت حكومة بلادنا جميع وحدات الأسطول البحرى تحت إمرة السلطات البريطانية التى استخدمتها فى نقل الجنود والعتاد العسكرى وإبعاد الجرحى والمصابين والتالف من الأدوات الحربية خارج الحدود المصرية .

وحقيقة الأمر أن الأسطول وبحارته حتى الوقود الذى يسير ذلك الأسطول كان يقدم للسلطة البريطانية بلا مقابل .

هذا فضلا عن مشاركة الأسطول المصرى فى تفتيش ومراقبة الموانىء والشواطىء المصرية وكذا جميع السفن القادمة أو المغادرة للمياه المصرية .

٣ — فى المعارك الجوية

حضرات السادة والسيدات — لقد قامت فصائل الجيش المصرى ووحداته بالدفاع عن المدن المصرية وموانئها ضد الطائرات المغيرة إذ كانت المدفعية المصرية تقابلها بالنيران التى أسقطت مئات من طائرات العدو الأمر الذى استحق تقدير وثناء البريطانيين أنفسهم .

كما أن قوات مصرية أخرى قامت بالدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية وحراستها تفادياً للألغام التى قد يبثها العدو فيها وبذا احتفظ ببقاء القناة مفتوحة للملاحة . . . هذا فى الوقت الذى كان يتعاون فيه سلاح الطيران المصرى مع سلاح الطيران الملكى البريطانى فى البحرين الأحمر والأبيض لحراسة البواخر ومطاردة الغواصات وضربها .

الخسائر فى الأرواح

(أولا) فى المعارك الحربية والغارات :

ونجم عن الموقف الذى وقفته مصر إلى جوار الحلفاء أن كثيراً من مدنها وسكانها تعرض لأعنف الغارات الجوية وبخاصة فى موانئها التى لحق بها كثير من التخريب والتدمير فضلا عن المناطق الغربية من أراضى البلاد التى احتلها العدو وصارت ميدانا لأقسى المعارك الحربية أما الخسائر فى الأرواح التى تسببت من تلك الغارات فبلغت [1].

ا — بين العسكريين	١١٢٥	وفاة —	١٨٣	جريح
ب — بين المدنيين	٢٠٩٢	وفاة —	٣٨٥٥	جريح
المجموع	٣٢١٧	وفاة —	٤٠٣٨	جريح [2]

(ثانياً) فى الأوبئة والأمراض :

حضرات السادة والسيدات — لقد اكتسحت القطر المصرى خلال زمن الحرب أمراض وأوبئة أبرزها ثلاثة :

---

(١) انظر تقرير وزارة الحربية والبحرية المصرية الصادر عام ١٩٤٥ .

(٢) راجع جريدة أخبار اليوم ومقال الدكتور سعيد عبده عن خسائر مصر فى الحرب المنشور فى شهر يونيه عام ١٩٤٧ .

ا — الملاريا فى الصعيد .

ب — الحمى الراجعة .

ج — الطاعون فى منطقة السويس .

هذا عدا أمراض الحمى الصفراء والتيفوس والأمراض السرية والنقص فى الأغذية والرهقان وغيرها من ألوان شتى ...

ا — الملاريا : حضرات السادة والسيدات . قد يتساءل البعض عن علاقة هذا المرض بوجود قوات الحلفاء فى أرض مصر ؟ وحتى نجيب على هذا التساؤل نود أن نذكر أن بعوض الجامبيا لم يكن معروفاً فى مصر ولا فى شمال السودان من قبل ولكن حدث عام ١٩٤١ أن اكتشف مستر « لويس » رئيس قسم الحشرات فى حكومة السودان وجود يرقات لأول مرة فى إحدى قرى شمال السودان على مقربة من الحدود المصرية ولم تعلم به الحكومة المصرية إلا عند ما كتب عنه «لويس» عام ١٩٤٢

كذلك حدث وباء الملاريا فى قرية « دبيرا » بشمال السودان ولم تبلغ الحكومة المصرية فى حينه وإنما علمت به أيضاً من التقرير الطبى لحكومة السودان الذى نشر فى أواخر عام ١٩٤٢ .

وظهرت « الملاريا » فى مصر أول ما ظهرت بقرية « أبو سنبل » القريبة من الحدود السودانية وقرر الأطباء أنها قد تسببت عن بعوضة الجامبيا ولولا الحواجز والتدابير الصحية التى اتخذتها حكومة مصر لامتد هذا المرض إلى الدلتا ولذهب ضحيته الملايين بدل الألوف . . .

حضرات السادة والسيدات — لقد كانت الطائرات التى تأتى من لندن إلى القاهرة عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ تتخذ طريق جنوب أفريقيا وأوغنده والسودان فالقاهرة إذ أن طريق البحر الأبيض المتوسط كان محفوفاً بمخاطر الحروب الطاحنة ولذا فإن هذه الطائرات هى التى جلبت هذا المرض من المناطق الإفريقية الحارة وحملتها هدية فى « عيد الميلاد » الجديد ، لشعب وادى النيل السعيد .!!

ولقد حاول البريطانيون تبرئة طائراتهم أمام لجنة الملاريا الدولية التى تألفت من المصريين والانجليز والأمريكان وانتحلوا لذلك أسباباً كانت تحمل كلمتى « التلفيق والتزوير » فى جنباتها . فزعموا أن البواخر النيلية هى التى نقلتها من جنوب السودان إلى مصر وهى حجة أوهى من بيت العنكبوت لسبب واحد بسيط هو أن هـذه

البواخر لا تستطيع السير من جنوب السودان إلى أسوان لوجود الشلالات التى تعترض الملاحة فى تلك الأماكن .. وانتحلوا سبباً آخر جاء أكثر ضعفا من سابقه لقد قالوا إن قطارات السكة الحديد هى التى حملتها من الجنوب إلى الشمال فلو صح ذلك لانتشر الوباء فى كل محطة يقف فيها هذا القطار ... أما كونه ينحصر فى المناطق التى كانت تهبط فيها الطائرات البريطانية فى شمال السودان وجنوب مصر فهو مما ينهض دليلا على أن الطائرات هى التى حملته معها من المناطق الحارة حيث تعيش بعوضة الجامبيا فى هذه الأصقاع من أرض النيل أما خسائر مصر فى الأرواح التى تسببت عن هذا الوباء فهى كما جاءت فى تقارير وزارة الصحة المصرية .

٢٠٤١٦ وفاة — ٢٤٩٧٥٩ إصابة

أما الخسائر فى الأموال فبلغت ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى أنفقت لاستئصال ذلك الوباء

ب — الحمى الراجعة : حضرات السادة والسيدات . لم يظهر وباء الحمى الراجعة فى مصر إلا فى اكتوبر عام ١٩٤٤ أما كيف جاء اليها فهو ما يكشف عنه تقرير وضعه رجال ثلاثة « خليل بك عبد الخالق وجود وفوسيل » ولقد تلى هذا التقرير فى المكتب الصحى الدولى فى باريس عام ١٩٤٦ وجاء فيه أن هذا الوباء بدأ فى الظهور بمدينة « فزان » ثم انتقل مع جيوش الحلفاء (الواقع أن هذا الجيش كان أمريكيا بقيادة الجنرال « لكلير » ولكن فى أمريكا لا نهاجم الأمريكين ! !) واستمر فى زحفه مع الجيش الثامن حتى وصل الجزائر وهناك اختلط أفراده بالعمال المصريين الذين نقلوا المرض إلى الأراضى المصرية ولا مراء فى أن نقصان الصابون وأدوات النظافة والتعقيم الذى تولد من ظروف الحرب قد ساعد على تزايد انتشار الوباء وتضاعفه ولولا المجهود الذى بذل لاستئصال هذا الوباء لجلب على البلاد شراً وبيلا .

أما الخسائر فى الأرواح فبلغت ١٢٧٤٢٦ وفاة ، ٣٢٤١ إصابة

أما الخسائر المالية فبلغت ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى صرفت فى مكافحة ذلك المرض

جـ — وباء الطاعون : حضرات السادة والسيدات . حل الطاعون أرض القطر المصرى عام ١٩٤٣ عن طريق السويس التى ظلت معرضة لرسو مراكب الجيش البريطانى القادمة من الهند — والهند هى الوطن القومى للطاعون — دون أن تراعى قواعد الحجر الصحى الدولى بل إنها كانت ترسو فى موانئ لم تكن معدة أصلا للرسو بل أنشئت فى ظروف الحرب مثل الغردقة وسفاجة وفردان ، وكانت هذه السفن بالذات

تعطى أوامر بعدم مراعاة قواعد الحجر الصحى حتى لا تتعطل عن المسير . . وعند مراجعة أضابير ودوسيهات شركة القناة تبين أن عشرات المئات من السفن قد مرت بأمر القيادة العسكرية البريطانية .

وإذاً فلتمزق قواعد الحجر الصحى ولا تعطل مصالح انجلترا التى هى أكبر من العرف الدولى وأغلى بكثير من حياة المصريين .!!

أما الخسائر فى الأرواح التى تسببت عن ذلك المرض فبلغت .

١٫٢٢٩ وفاة ، ٦٧٦ إصابة

أما الخسائر فى الأموال فبلغت ٥٠٠٠٠٠جنيه مصرى صرفت لمكافحة ذلك المرض .

* * *

خسائر مصر أكبر منها فى أمريكا ! !

والآن حضرات السادة والسيدات : إذا ما نظرنا إلى مجموع الخسائر فى الأرواح عندنا والتى تسببت عن موقفنا فى هذه الحرب الأخيرة لوجدنا تلك الحقيقة الصارخة التالية : —

إن خسائر مصر فى الأرواح تزيد عنها فى الولايات المتحدة أضعافاً مضاعفة إذ أن الأصابات فى كل مائة ألف من سكان الدولتين بلغت على الترتيب ٢٫١٦١ فى مصر مقابل ٦٧٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية أما الوفيات فبلغت ١٥٤ فى مصر مقابل ١٤٤ فى الولايات المتحدة الأمريكية

حضرات السادة والسيدات . هذا ما أسدته مصر من خدمات للحلفاء ولكن الإنجليز قالوا لنا فى النهاية ما قاله الفرنسيون قبل ذلك للمغاربة « لقد أدى المغربى واجبه فليذهب المغربى حيث شاء » ولو إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس أمنها !!

* * *

اذاعة الحلقة الثانية :

... وفى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الجمعة « ١٥ » أغسطس سنة ١٩٤٧ توجهت إلى قسم الإذاعة فى مقر هيئة الأمم المتحدة وهناك فى قاعة الانتظار التقيت بالدكتور « ماندال » أحد كبار الهنود فى « نيويورك » وقد فرغ من إذاعة خطابه بمناسبة إعلان استقلال بلاده فى ذلك اليوم . فصافحته وهنأته وجلسنا نتبادل الحديث . وذكر لى باللغة العربية المثل المشهور « رمتنى بدائها وانسلت » . هو يشكو بريطانيا . . وأنا أشكو بريطانيا . .

« أنا أشكو وأنت تشكو ولكن * لا يفل الحديد غير الحديد !! »

الهند المريضة ! ! الهند الجائعة ! !

بدأ السيد «ماندال ..» يرد على تهنئتي بقوله : ياسيدي لقد تحققت نبوءة «طاغور» ثم أخذ يسرد بالأوردية بعض أبيات له من الشعر ثم رددها ثانية بالإنجليزية . . وكانت كلمات لا تدع لسامعها سبيلا غير أن يجهش بالبكاء فيسكبها دمعة تسقط على الأرض أو ضراعة ترتفع إلى السماء تشكو الإنسان لرب الإنسان .

« أي « هند » سيتركون خلفهم وأي بؤس مطبق سيخلفون بعدهم .!! »

وأخيراً عند ما ينضب معين إدارتهم التي دامت قروناً لا يدرى أحد أي طين ومخلفات قذرة سيدعون وراءهم ! ! ومضى الصديق الهندى يقول :

« يكفى أن تعلم — يا سيدى — أن إدارة أبحاث علم الأجناس التابعة لجامعة كلكتا عند قيامها بتفقد حالة المجاعة التي تفشت فى الهند عام (١٩٤٣ — ١٩٤٤) مرت بولاية « بنغال » فقررت أن الوفيات فى هذه الولاية وحدها قد بلغت (٣٫٤٠٠٫٠٠٠) ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف لا من الذباب أو البعوض بل من بنات آدم وأبناء حواء ! !

وأن بريطانيا لم يسعها إلا أن تقرر هذه الحقيقة كلها أو بعضها فذكر السير « جون وود هيد » رئيس لجنة التحقيق فى المجاعة أن الوفيات قد تجاوزت ١٫٥٠٠٫٠٠٠ مليونا وخمسمائة ألف من الأناسى الذين خلقوا من طين غير الذى خلق منه البريطانيون . . . نعم . . . البريطانيون الذين حسبوا أنهم خلقوا من حمأ غير مسنون ! ! .

أما شوارع كلكتا وطرقاتها فكانت أثناء تلك المجاعة مغطاة بجثث هامدات من الموت إثر الوباء والطاعون الذى انتشر فى أرجائها وتمثلت على أديمها أمر مآسى الإنسانية وأبشعها !!!

الرجل يأكل كلبا والكلب يأكل رجلا !!!

وهنا قاطعت السيد « ماندل » وأنبأته بخبر خطاب كنت قد تلقيته عام ١٩٤٥ من سيدة هندية لم تكن لى بها سابق صلة إلا عن طريق الصحف التى ذكرت أنباء الاكتتاب العام الذى نظمته لشهداء الجامعة المصرية الذين سقطوا صرعى فى ميدان البطولة والحرية والاستقلال .

قرأت هذه السيدة أو لعلها سمعت شيئا عن هذا الاكتتاب فأرسلت لى خطاباً تطلب فيه أن نبعث لها بنصيب من هذا الاكتتاب . . لأن أبناء الهند فى الهند هم الشهداء الأحياء !!

ومضت السيدة — يا صاحبى — فى رسالتها تقول «إنك كثيراً ما ترى الكلاب الجائعة تمر بالرجال الجائعين وهم رقود على قارعة الطريق . . وهنا تبدأ المعركة بين الرجل الجائع والكلب الجائع فان تغلب الكلب على الرجل أكل من لحمه وإن تغلب الرجل على الكلب أيضاً أكل من لحمه ولا يبالى . . ففى الهند كلاب جائعة وآدميون أشد جوعا ! ! »

وما كدت أنتهى من ذكر قصة هذا الخطاب حتى دعانى موظف الاستوديو « إن الوقت قد حان يا سيدى » فاستأذنت من محدثى وقد صممت على أن أهنئ الهند والباكستان فى الخطاب الذى دعيت إلى إلقائه لأن تحرر هذه الأوطان له أكبر الأثر فى تحرر وطننا إذ كلما قلنا للانجليز « اتركوا بلادنا » قالوا : إنها الطريق إلى الهند درة التاج البريطانى . . . والآن وقد ضاعت الدرة وسقطت من التاج فلا داعى هناك او مبرر للمحافظة على الطرق المؤدية إليها . . .

* * *

(ثالثا) خدمات مصر وتضحياتها الاقتصادية

حضرات السادة والسيدات — إنه المستر « بيفن » وزير خارجية المملكة المتحدة الذى تناول مصر بالحديث فى خطاب له ألقاه عند افتتاح الجلسة « الثانية والستين » للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة فى ١٣ ديسمبر عام ١٩٤٦ جاء فيه ما نصه :

« أعتقد أن الحلفاء جميعا مدينون لمصر بعظيم الخدمات التى أسدتها لهم »
« أثناء الحرب إذ وضعت جميع أراضيها وطرق مواصلاتها تحت تصرفهم ورهن »
« إشارتهم مما حال دون وقوع الشرق الأوسط فى قبضة يد العدو الأمر الذى لو تم »
« لجعل الحرب أطول أمداً وأعظم إتلافا (١) . »

١ — الاشتراك فى توقيع الجزاء على ايطاليا :

حضرات السادة والسيدات . بدأت مصر فى تقديم تضحياتها لقضية الحلفاء ولبريطانيا بالذات منذ عام ١٩٣٥ عند ما كانت الحرب الإيطالية الحبشية دائرة الرحى والعلاقات الدبلوماسية بين انجلترا ودولة موسولينى قد بلغت أقصى حدود التوتر . .

---

(١) انظر Journal of the U. N. No. 62, page 653.

فلقد اشتركت مصر ولم تكن وقتذاك عضوا فى عصبة الأمم — فى الإذن بتوقيع الجزاء الاقتصادى على إيطاليا فى اكتوبر ١٩٣٥ وخسرت مصر من جراء مقاطعتها الاقتصادية لإيطاليا ما يزيد عن مليونين ونصف من الجنيهات ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وهى قيمة الأرباح التى كانت تجنيها بلادنا من تصدير بعض منتجاتنا (كالبصل) لإيطاليا وكذا من الرسوم الجمركية التى كنا نحصلها على ما يرد من بضائع إيطالية لأراضينا .

وينبغى ألا نستهين بتلك الخسارة المالية الفادحة فلقد تجاوزت $\frac{1}{24}$ من مجموع ميزانية البلاد وقتذاك .

وليس فى مقدورنا نكران تلك الظروف الخاصة التى نجمت عن الحرب الحبشية الإيطالية والتى اضطرت حكومة بلادنا وقتـــذاك إلى توقيع معاهدة عام ١٩٣٦ والتى بمقتضاها وضعت جميع مرافق البلاد البرية والبحرية تحت تصرف حليفتنا القديمة التى تقدر وحدها مبلغ الفوائد التى جنتها والميزات التى تمتعت بها طيلة الأحد عشر عاما التى انقضت منذ توقيع المعاهدة حتى الآن .

٢ — تقديم محاصيل البلاد للحلفاء :

حضرات السادة والسيدات . ولقد اضطرت حكومة بلادنا أثناء الحرب الأخيرة أن تدخل كثيراً من التعديلات والتحسينات فى الدورة الزراعية لزيادة الحبوب والخضر لإمداد قوات الحلفاء بما يحتاجون إليه لا فى مصر وحدها بل فى رقعة الشرق الأوسط مما سبب إجهاداً كبيراً لأراضى البلاد . . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن مصر رغم حاجتها الملحة لسلعها وبضاعتها لتسد الاستهلاك المحلى — إذ أن جميع الواردات من الخارج كانت فى حكم الموقوفة نهائياً — فإنها قد أمدت السلطات البريطانية فى الشرق الأوسط وفى انجلترا عند ما أبيح التصدير بعد عام ١٩٤٤ حتى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٤٥ (١) بالكميات التالية : —

أرز	طن	٢٧٨٫٠٠٠
أذرة	«	٤٥٫٠٠٠
بصل	«	٤٥٫٠٠٠
قمح	«	٢٩٫٠٠٠
شعير	«	٤٫٠٠٠

(١) انظر تقارير وزارات التموين والتجارة والزراعة لعام (١٩٤٦ — ١٩٤٧) والتى قدمت نسخ منها لرجالات الصحافة فى مجلس الأمن .

هذا بالأضافة إلى ٨٢٫٠٠٠ طن من السكر المكرر صدرتها لانجلترا بصفة قرض وبالطبع كان من القروض الطويلة الآجال التى لن توفى إلا عند عودة السيد المسيح ثانية !!. وبالطبع يستطيع مستر بيفن أن يحدد هذا الأجل وفوق كل ذى علم عليم .!!

ولم تقف مساعدات مصر عند هذا الحد بل قد أمدت دول الشرق الأوسط « فلسطين وقبرص والشام وأخيراً اليونان » التى بلغ ما صدرته مصر إليها وحدها :

٨٫٠٠٠ طن	قمح	٢٫٠٠٠ طن	غلال مخلوطة
٥٫٢٠٠ «	تيل	٢٫٠٠٠ «	شعير
٤٫١٠٠ «	فول رومى	١٫٠٠٠ «	فول

هذا إلى جوار البضائع والمنتجات التى كانت مصر تمدها بها من جلود وأحذية وحبال للغواصات ومنتجات أخرى كان الاستهلاك المحلى فى مسيس الحاجة إليها .

هذا ياسادة كان موقف مصر من بريطانيا وحلفائها فلننظر بماذا كوفئت . . أذكر أن إحدى الصحف قد نشرت وثائق وعقوداً لبعض صفقات من السمسم السودانى كانت السلطات البريطانية قد اشترتها بسعر الطن ١٨ جنيها مصرياً وباعتها فى مصر بسعر الطن ٤٢ جنيها مصرياً . إن البريطانى ما كان لينسى مهنة السمسرة التى حذقها وهكذا كانت الأسواق السوداء تدار بأيدى الذين طالما ذرفوا دموع التماسيح شكاية منها ! ! ! . . حدث هذا ياسادة فى بلد واحد بين شطريه الشمالى والجنوبى والذى تنظم العلاقات التجارية بينهما بمقتضى المـــادة ٧ من اتفاقية عام ١٨٩٩ والتى — رغم عدم اعترافنا بشرعيتها — تقول :

« لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان . ولـكن يجوز مع ذلك أن تحصل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان من أرض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانىء ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حقيقة على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت إلى آخر فى المنشورات التى يصدرها بهذا الشأن » .

ولا ندرى أيها السادة والسيدات فربما كانت بضائع السمسم المذكورة آنفا من السلع التى تفرض عليها عوائد تبلغ قيمتها ٢٣٣٫٣٣ ٪ من الثمن الأصلى لها ! ! وبالفعل كان

هذا الأمر ساريا فى الوقت الذى كانت السلع المصرية تصدر حرة إلى الشطر الجنوبى من الوادى ولا ندرى فربما كانت السلطات البريطانية أيضا قد فتحت أسواقا سودا أخرى فى الخرطوم لتنافس أخواتها فى القاهرة .

٣ — استغلال المحاجر وآبار البترول :

حضرات السادة والسيدات — لقد أعطى المصريون السلطات البريطانية عدداً غير قليل من محاجرهم فى الوقت الذى كانت تمدهم بما يحتاجون إليه من مواد البناء بلا مقابل وذلك كى ييسروا لهم مهمة إقامة منشآتهم ومبانيهم فى شتى أرجاء البلاد . . ومما هو جدير بالذكر ياسادة أنه عند انتهاء الحرب كانت السلطات البريطانية تبيع هذه المنشآت للحكومة أو للأهالى أو تنسفها نسفا حالة عجزها عن العثور على مشترين وذلك لحرمان المصريين الذين بنوها بأيديهم من الانتفاع بها ! .

وفوق هذا فقد منحت الحكومة المصرية كل التسهيلات لإعطاء امتيازات التنقيب عن زيت البترول للشركات الأمريكية التى أمدت بدورها القوات البريطانية بما تحتاجه من زيوت وقار وغيرها من مستخرجات البترول ولكن دون أن تدفع للحكومة المصرية الضريبة التى تحصل عنها كالمتبع .

٤ — تحويل المدارس إلى مصانع حربية :

حضرات السادة والسيدات — لقد وضعت الحكومة جميع مرافق البلاد تحت تصرف السلطات البريطانية التى احتلت جميع المدارس الصناعية والعملية وحولت ورشها إلى مصانع حربية وبذا أصبحت هذه المدارس من الأهداف العسكرية الأمر الذى تعرضت معه أرواح آلاف الطلبة لكثير من الأخطار وحتى كلية الهندسة فقد حولت جميع ورشها لصناعة أجنحة الطائرات وغلاف القنابل وحشوها بالمفرقعات .

٥ — قصر إنتاج الشركات على تموين الحلفاء :

حضرات السادة والسيدات — ولقد استصدرت حكومتنا أوامر عسكرية بقصر الإنتاجات الصناعية على تموين الحلفاء وشركات الغزل والنسيج المصرية ومصانع الزجاج وجميع منتجات الزيوت والجلسرين وغيرها على الحلفاء وكان المتوقع أن

الحكومة المصرية ستستعيض عن المواد التي كانت تصدر إليها قبل الحرب باستهلاكها لمنتجاتها ولكن حاجة الحلفاء كانت لها الأولوية الأمر الذى أثقل كاهل الأمة بما قد تنوء بحمله العصبة أولو القوة .

٦ — تحديد الاستهلاك للمدنيين وتنظيم إمداد العسكريين :

حضرات السادة والسيدات . وحتى تمكن حكومتنا رجال السلطة البريطانية من توفير المستهلكات لهم فقد حددت الكميات التي يستهلكها الفرد من المواطنين وجعلت لذلك تعريفة وتسعيرة معينة كان يعاقب الخارج عنها بعقوبات حدها الأدنى السجن مع الأشغال ستة أشهر وغرامة « ١٦٤٤ » دولاراً (٤٠٠ جنيه مصرى) .

ولكي تيسر حكومتنا من جانب آخر إمداد العسكريين بما يحتاجونه من مواد فقد عينت لجنة سميت « لجنة الاحتياجات » من المصريين والبريطانيين واستولت هذه اللجنة على ما يزيد عن ٧٠ ٪ من منتجات الأسمنت عدا كثير من كميات الخشب والحديد والورق والجلود واستطاعت بذلك أن تقيم مصانع للذخيرة والأسلحة والمنتجات الأخرى وأعفت الحكومة هذه المصانع من القيود والضرائب التي تحصلها بل ومنحتها امتيازات شتى هونت عليها كل مهمتها .

٧ — الأرصدة الأسترلينية

حضرات السادة والسيدات : وأخيراً وليس آخرا فى سلسلة التضحيات هى تلك الملايين من الجنيهات التي تراكمت على بريطانيا للحكومة المصرية ولهذه الأرصدة قصة عجيب أمرها . . فعند ما زادت احتياجات القوات البريطانية إلى كثير من السلع والمشتريات من مصر عمدت إلى استغلال ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإنكليزى فى كتلة الاسترلينى وأخذت تحصل على حاجياتها باصدار سندات على الخزانة البريطانية واستعمالها كغطاء لما يصدر من أوراق النقد المصرى .

ونظراً لأن حركة الأسواق الخارجية كانت فى حكم المغلقة واستيراد سلع من بريطانيا مقابل تلك الاعتمادات كان مستحيلا لذا تجمعت تلك الديون ونشأ ما يسمى بالأرصدة الاسترلينية . وقد استمر الحال على هذا المنوال طيلة فترة الحرب وكلما احتاجت السلطات البريطانية إلى أموال للانفاق على جنودها كانت تودع لدى بنك انجلترا لحساب البنك الأهلى المصرى سندات على الخزينة البريطانية وفى مقابل هذه السندات التي تعتبر

بمثابة وعود كان البنك الأهلى يصدر أوراق بنكنوت بقيمتها ويقدمها لجنود الحلفاء فى مصر ولقد بلغت هذه الديون ما جملته ٤٤٠ مليون جنيه استرلينى موزعة على النحو التالى :

أ — « ٥ » ملايين من الجنيهات الاسترلينية قيمة سندات لشركات بريطانية .

ب — « ١٨٥ » مليون جنيه استرلينى قيمة مبالغ مسجلة للحسابات الجارية والأرصدة الدائنة .

جـ — « ٢٥٠ » مليون جنيه استرلينى قيمة سندات الدولة البريطانية وأذونات الخزانة .

وطبعاً هذه الديون كلها بلا أرباح . . أما إذا كان الدين على مصر فان الأرباح والتدخل فى شئونها وأخيراً احتلال أراضيها يكون نعم الجزاء !! ترى هل من الإنصاف أن نعامل انجلترا بمثل ما عاملتنا به تحقيقاً لأوامر كتابهم المقدس « فبالكيل الذى تكيلون به يكال لكم ! ! »

٧ — الاعفاء من الضرائب :

حضرات السادة والسيدات : وفى النهاية نود ألا ننسى أن مصلحة الجمارك قد أعفت السلطات البريطانية فى مصر من ضرائب مستحقة عن السلع المستوردة طيلة مدة الحرب بلغت قيمتها (٦١ر٧٧٢ر٧٩٠) جنيها مصريا أما مجموع الضرائب التى تنازلت حكومتنا عن تحصيلها من البضائع المصدرة فبلغت قيمتها (١٠ر١٨٨ر٢٢٩) جنيهاً مصريا أما الضرائب التى أعفيت منها السلطات البريطانية وكان يتعين علينا تحصيلها عن مبانى تلك السلطات فى مصر فقد تجاوزت (٢١ر٠٠٠) جنيه إلى جوار (٤١ر٠٠٠) جنيه قيمة ضرائب الملاهى التى كان يعفى منها جنود الحلفاء فى مصر .

كل هذا بالإضافة إلى إعفاءات الطرود الخاصة التى كانت ترسل إلى جنود الحلفاء فى مصر وكذا جميع مراسلاتهم لعائلاتهم فى الخارج لم تكن تؤخذ عليها رسوم للبريد وهذه الإعفاءات ياسادة قد بلغت قيمتها الكلية ما يزيد على (٧٣ر٠٠٠ر٠٠٠) جنيه مصرى .

***

خــــدمات اخرى

(ا) الاستيلاء على الأراضى والمبانى :

لقد أخذت الحكومة المصرية كثيرا من المساحات والمبانى فى الإسكندرية ليقطنها العمال الذين يعملون فى خدمة الجيش البريطانى بلا مقابل أما السكان الأصليون فقد هاجروا إلى القرى التى أقامتها الحكومة لهذا الغرض .

ولقد استولت السلطات البريطانية على ثكنات الحرس الملكى فى رأس التين وعدد كبير من المخازن والمبانى الأخرى وكذا القصر الملكى فى هذا الحى قد حول إلى مستشفى عسكرى . أما مصلحة الأملاك فقد وضعت ٥٩٧ فدانا من الأراضى الزراعية و ٦٣٥ر٩٧١ فدانا من الأراضى الصحراوية و ١٦ر٨٥٤ر٢٥٦ مترا مربعا من أراضى المبانى وكثيرا ما قبلت الحكومة المصرية أن تغرق كثيرا من المساحات المنزرعة عند ما كانت الضرورات الحربية تتطلب ذلك .

(ب)— خطوط السكة الحديدية :

لقد بدأت الحكومة المصرية يا سادة فى أعقاب الحرب الحبشية الإيطالية عام ١٩٣٥ فى مد شبكة حديدية تحقيقا لرغبات السلطات البريطانية فى مصر فأقامت الخط الحديدى بين « فوكه ومرسى مطروح » ثم زيد هذا الخط فيما بعد حتى ربط الإسكندرية بمرسى مطروح مما سهل كثيراً من أعمال الحلفاء .

ولقد مدت الحكومة المصرية فى أثناء الحرب خطوطا حديدية طولها يزيد على ألف (١٠٠٠ ك . م) كيلو متر فى جهات متعددة من نواحى القطر المصرى على النحو التالى :

١ — طريق (كفر الدوار — سيدى عبد القادر) لتخفيف الضغط عن خط (اسكندرية — مرسى مطروح) .

٢ — طريق ثانوى طوله ٤٠٠ كيلو متر لنقل العتاد إلى ميادين القتال فى الصحراء الغربية .

٣ — طريق (سفاجه — قنا) ليجعل من سفاجة ميناء جديدا يمكن الاعتماد عليه حال احتلال الموانىء الشمالية .



محطة السكة الحديد التى كانت ممتدة بين قنا وسفاجة
وقد تركها البريطانيون بعد أن خربوها ونزعوا منها النوافذ والأبواب

(... و لقد وجدت فى رحلتى التى قمت بها — إثر عودتى — إلى مناطق البحر الأحمر أن هذا الخط قد أزيل نهائيا عقب انتهاء الحرب ومن الملحوظ أن السلطات البريطانية قد نسفت الخط عن آخره وكذا جميع المبانى وخلعت منها الأبواب والنوافذ ولم تترك غير الحوائط الحجرية التى لا تساوى شيئا فى مناطق جبلية كلها أحجار وقد بلغ طول الطريق ١٦١ كيلو مترا . وعلى الرغم من أن إتمام هذا الطريق لم يستغرق سوى بضعة أشهر قلائل إلا أن السلطات البريطانية قد سخرت كثيرا من العمال فى إقامة حمام سباحة ومقهى وملعب واستراحة فى منتصف الطريق بين سفاجة وقنا . وبالفعل لقد بعثت تلك المناطق من العدم بفضل هذا الطريق وصارت كما قال مرافقنا العربى « جنة الصحراء » أو الواحة الصناعية التى خلقتها يد الإنسان) .

(والذى يدعو إلى الدهشة حقاأن الحكومة المصرية توافق مصلحة السكة الحديدية على رفضها شراء هذا الخط بحجة أنه لا يغطى تكاليف صيانته ولوفعلت وقبلت شراءه من الديون المتراكمة على الخليفة العظمى لاستطعنا أن نعمر تلك المناطق ولأحيينا ما فيها من ثغور جديرة بالفعل أن تأخذ مكانتها بين أعظم موانىء العالم ! ! !) .

٤ — مد طريق (الشط — القنطرة) شرق القنال .

٥ — مد طريق فرعى آخر فى منطقة سيناء والقنال أيضا .

٦ — مضاعفة الخط الحديدى بين الإسماعيلية والسويس لمواجهة ضغط التنقل بين هاتين المدينتين .

٧ — تقوية خط (القاهرة — السويس) الصحراوى .

ومما هو جدير بالذكر أن ورش السكة الحديدية قد واجهت ضغطا غير محتمل خاصة وأن الفحم الذى كان مخزننا قد نفد عن آخره واضطرت المصلحة المسئولة إلى استخدام الزيوت مكان الفحم مما استدعى تغييرات غير قليلة فى الآلات البخارية المسيرات للقطارات .. ولكن تم كل ذلك بنجاح على أيدى العمال المصريين الذين كانوا يعملون بروح الصبر والمثابرة رائدهم طوال تلك الأعوام الستة الحالكات السواد .

(ج) ثلاثة طرق جديدة :

سادتى وسيداتى — وفى الوقت الذى كانت تسهر مصلحة السكة الحديدية المصرية على مد خطوط جديدة كانت مصلحة الطرق والكبارى جادة فى إنشاء وترميم الطرق الآتية : —

١ — إتمام الطرق التى نص على إنشائها فى معاهدة ١٩٣٦ وبلغ طولها ١١٠٤ كيلو مترات .

٢ — ترميم طريق (قنا وسفاجة) بالمكدام وإصلاح الجزء الذى كان معطلا فيه بسبب سقوط السهول .

٣ — إنشاء طريق (قوص — أسوان) وأمكن بذلك السير من الاسكندرية حتى اسوان بالسيارات على هذه الطرق البرية .

٤ — إنشاء طريق (أسيوط — نجع حمادى) .

٥ — إقامة وترميم طرق أخرى بلغ طولها نحوا من ٥٨١ كيلو مترا . وكان ذلك على نفقة الحكومة المصرية نفسها .

(د) حفر آبار ومد أنابيب مياه فى الصحراء :

حضرات السادة والسيدات : ولما كانت الصحراء الغربية ميدان النزال بين قوات المحور والحلفاء فقد اضطلعت مصلحة المساحة بعمل طبوغرافية (العلمين) وبرقة

ووصلت بينهما وبين واحة سيوه بسلسلة من الآبار التى كانت تربط بينها جميعا شبكة من الأنابيب لتوصيل المياه على الطرق المؤدية إلى برقة .

مد خطوط تليفونات وتلغرافات — وحتى تكون شبكة المواصلات مستكملة أسباب نجاحها فإن مصلحة التليفونات والتلغرافات قد مدت ٢٧١ ترنكا تليفونيا و ٨٨ خطا تلغرافيا بلغت أطوالها (٢١٠ ر ٢٠) و (٢١٢ ر ٧) من الكيلو مترات على الترتيب أما تركيب كل هذه الخطوط فكان بواسطة عمال ومهندسين مصريين فى حدود بلادهم وخارجها فى برقة وليبيا .

وفضلا عن هذا فإن كثيراً من أجهزة اللاسلكى قد سلمتها الحكومة المصرية — على سبيل الإعارة — للسلطة البريطانية ودربت كثيراً من الجنود البريطانيين على استعمال أجهزة الإرسال والاستقبال البرقية بين الطيارات والمحطات الأرضية وكذا اشترك المصريون فى تنظيم الاتصال اللاسلكى على الأسطول فى البحرين الأبيض والأحمر على السواء .

(هـ) — الموانىء المصرية :

حضرات السادة والسيدات : لقد كانت الموانىء المصرية قواعد لسفن الحلفاء طيلة سنوات الحرب ولم تدخر مصلحة الموانى والمنائر المصرية وسعاً فى تقديم كل التسهيلات اللازمة فقامت بتنفيذ مشاريع تعميق القنال لتيسر للسفن مهمة الرسو بلا مشقة ولقد وضعت تحت تصرف السلطات البريطانية جميع أرصفة الميناء وكراكات الرفع وكاسحات ألغام البحار هذا فضلا عن مساهمتها فى إصلاح قطع الأسطول البريطانى ولقد أحصيت العمليات التى قامت بها المصلحة طيلة سنوات الحرب فبلغت ٤٦٧٠ عملية حتى أول يناير عام ١٩٤٤ .

(و) — الإعفاءات القانونية :

حضرات السادة والسيدات : ولقد أعفت الحكومة المصرية جميع قوات الحلفاء من المحاكمة أمام المحاكم الوطنية وأحالتهم إلى محاكم عسكرية لتوقع عليهم العقوبات حالة ارتكابهم الجرائم الجنائية أو الجنح أو المخالفات . . . وطبعا لا يدرى أحد هل كانت توقع عليهم تلك العقوبات أم لا . . . إذ أن المحاكم المصرية لم تعط حق الإشراف على المحاكمة أو حق الإحاطة علما بنتائجها . . . ولقد تكررت حوادث الاعتداءات من

القوات المحاربة على المصريين والمصريات وآخر ما أذكره من تلك الحوادث هو ما وقع فى العام الماضى بين بائع برتقال وضابط بريطانى اشترى منه ست برتقالات ولما طالبه البائع بالثمن أخرج الضابط البريطانى حافظته من جيبه — أستغفر الله — بل يبدو أنه لكثرة مشاغله قد نسى فأخرج مسدسه وبدلا من أن يعطيه ستة قروش أهداه ست رصاصات استقرت كلها فى جانبه الأيسر . وسقط البائع المصرى من فوره وتنبه الضابط البريطانى من غفوته على أثر سماعه تلك الطلقات وفتح عينيه ولم ير شيئا مثيرا فى الجثة الغارقة فى الدماء إلا كيس النقود الذى سحبه منها ولاذ بالفرار . . . ولما قبض عليه وسئل عن الجريمة زعم أن البرتقال كان « نازياً » فيجب أخذه أسيراً وأن النقود لم تكن محلاة بصورة « جورج السادس » فرأى مصادرتها ! !

حضرات السادة والسيدات : الآن وقد انتهيت من حديثى الليلة عن الخدمات التى أسدتها مصر لبريطانيا وحلفائها يطيب لى فى هذه اللحظة ألا أنسى كذلك الخدمات والتضحيات التى قدمتها الهند . . إن العالم اليوم يحتفل بتحررها وزوال كابوس الحكم الأجنبى عنها وإنى إذ أهنىء باكستان وهندوستان بزوال السيطرة البريطانية عن بلادهما أهنىء الولايات المتحدة أيضاً ولا يسعنى إلا أن أذكركم فى ذلك بما كتبه «وندل ويلكى» فى مؤلفه « عالم واحد » عن الهند فقال ما نصه :

« إذا طرحت أمانى الهند فى حريتها واستقلالها جانبا وأرجئت إلى يوم آخر فى المستقبل فإن بريطانيا العظمى ليست هى التى ستكابد الأوجاع والآلام فى الشرق الأقصى بل الولايات المتحدة نفسها ! ! »

* * *

الحلقة الثالثة والأخيرة :

وفى المساء المتأخر من ليلة الخميس ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٧ اتصل بى المستر « كارلوس ج . بلاسيوس » مدير محطة إذاعة هيئة الأمم المتحدة وأخطرنى أن الموعد الذى كان محدداً لحديثى مساء اليوم التالى (الجمعة ٢٢ أغسطس) قد أرجىء إلى الأسبوع التالى أى مساء الجمعة ٢٩ أغسطس نظراً لأن مجلس الأمن قد قرر استئناف المناقشة فى قضيتنا فى نفس الوقت الذى كان محدداً لإلقاء حديثى . . . واتفقنا على ذلك ولكن حدث أن أصدر الأمين العام للهيئة أمراً إلى رجال حرس الهيئة بالحيلولة دون دخولى أو اقترابى من مبانى الهيئة واتخاذ كل الاحتياطات لتنفيذ ذلك الأمر الذى

وزعت نسخ منه على الصحافة وورر الإذاعة الأمريكية ! ! أما سبب صدور ذلك الأمر فقد عزاه المستر تريجفى لى السويدى الجنسية إلى ما قمت به وزميلى الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى من أعمال تهدد السلام فى مبنى السلام ! !

إلغاء الحديث ! !

أما هذه الأعمال المهددة للسلام فقد بسطتها بشىء من التفصيل فى باب « مفاجئات فى مجلس الأمن » أما هذه الحلقة الأخيرة من سلسلة أحاديثى فى محطة إذاعة هيئة الأمم عن خدمات مصر وتضحياتها وقت الحرب فقد ألغيت بحق « الفيتو » !! نعم حق « الفيتو » الذى لم يستعمله مندوب روسيا أو أمريكا أو غيرها من الدول العظمى الخمس . . . إنه حق « الفيتو » الذى استعمله مندوب السويد !! حقا إن السويد ليس لها أن تستعمل هذا الحق قبل الدول فلا أقل من أن تستعمله مع الشعوب بل مع الأفراد الضعفاء أمثالى !

طبع الحديث الملغى :

ولم تكن هناك مندوحة عن التفكير والالتجاء إلى وسيلة أخرى يمكن بها أن تذلل سبيل النشر لهذه الحلقة الأخيرة فعمدت إلى طبع نسخ منه على الآلة الكاتبة ووزعتها على بعض الصحف ودور الإذاعة وتوجت الحديث بعناوين مثيرة ...

« سكرتير هيئة الأمم المتحدة يمزق ميثاقها ! ! »

« إلغاء إحدى الحريات الأربع — التعصب الأعمى ضد المصريين »

« نص الحديث الذى منعه المستر تريجفى لى من أن يذاع فى محطة هيئة الأمم أمس »

« لأن صاحبه مصرى ! ! لأن صاحبه عربى ! ! لأن صاحبه من الشرقيين ! ! . . »

إذاعة الحديث من ثلاث محطات !!

وعلمت فى اليوم التالى أن محطة « كولومبيا » و « منهاتن الوسطى » قد أذاعتا طرفا من الخطاب وحرصت كل منهما على أن تذكر تلك العناوين المثيرة كما هى . . أما المحطة العربية التى يديرها « السيد صبرى أندريه » فى « بروكلين » فقد أذاعت الخطاب كاملا وعلق المذيع عليه بوجوب سير الهيئة وفق ميثاقها وإعطاء حرية القول لكل فرد دون تفريق أو تمييز فى اللون أو الدين أو اللغة وهكذا سقط حق « الفيتو » الذى استعمله تريجفى لى .. ومات يوم ولد وشيعت جنازته غير مأسوف عليه ! !

إن مثل تلك المواقف التى يقفها سكرتير الهيئة لتجعل الكثيرين يصبون جام

سخطهم ولاذع سخرياتهم على هيئة الأمم وموظفيها . . . لقد كتب أحد الصحفيين عنها مقالا صدره بعنوان United Notions بدلا من United Nations مستبدلا حرف أل « A » بحرف أل « o » فصار المعنى هيئة « الانحرافات المتحدة » بدلا من هيئة الأمم المتحدة ! ! .

نص الخطاب :

حضرات السادة والسيدات : إنه المستر إيدن وزير خارجية انجلترا السابق الذى ألقى بيانا فى مؤتمر صحفى عقده بالقاهرة يوم ١٥ فبراير عام ١٩٤٠ قال فيه :

« لقد اغتبطت اغتباطا عظيما لما شاهدته بنفسى من المجهودات التى بذلتها مصر لتيسير سبيل التقدم على الحلفاء حتى يصلوا إلى أهدافهم كما لاحظت الإخلاص فى تعاونها مع بلادى فى كل التدابير الضرورية لمتابعة الحرب » .

١ — حالة الحصار وقطع العلاقات وإعلان الحرب :

حضرات السادة والسيدات : لقد أعلنت الحكومة المصرية حالة الحصار فى البلاد ليسهل سن التشريعات واتخاذ التدابير الخاصة المتطلبة لمواجهة الظروف الحربية . وحتى تكفل حماية ظهور الحلفاء فى مصر والشرق الأوسط فقد أعلنت حكومتنا قطع العلاقات الديبلوماسية مع ألمانيا فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ وإيطاليا فى ١١ يونية ١٩٤٠ واليابان عام ١٩٤١ ورومانيا فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٤١ والمجر فى يناير عام ١٩٤٢ وهكذا فسخت مصر كل ما يربط بينها وبين دول المحور من روابط ... والواقع — ياحضرات السادة والسيدات — إن مصر لم يكن يمنعها من الإعلان الرسمى للحرب فوراً على دول المحور إلا رغبة بريطانيا فى أن تظل بلادنا فى منأى عن المعارك الحربية حتى تؤمن طرق المواصلات ولتبقى مراكز الإمداد ومخازن التموين فى رقعة بلادنا بعيدة عن خطر الاعتداء . . . ولقد أشار إلى ذلك المستر تشرشل فى خطابه الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى عام ١٩٤٥ والذى قال فيه :

« لم يحدث قط أن ضغطنا على الحكومة لتدخل الحرب والحقيقة أننا قد نصحنالها فيما مضى أكثر من مرة بانتهاج المنحى المضاد لذلك . »

ورغماً عن ذلك فإن مصر كانت تعتبر نفسها فى حالة حرب فعلية مع دول المحور منذ أن قطعت علاقاتها الديبلوماسية إذ اعتقلت رعايا دول المحور لتفادى خطر التجسس الدولى ووضعت أموالهم تحت الحراسة لتمنع تهريبها إلى الخارج فتشد أزر الأعداء بها .

وفضلا عن ذلك فإن الحكومة المصرية قد نظمت حلقة اتصال بينها وبين مكتب

المخابرات البريطانية الذى نصح — ولا نقول أمر — بزج مئات بل آلاف من المواطنين فى المعتقلات بدعوى أنهم خطرون على أمن البلاد وسلامتها وتعطلت بذلك مصالح كثير من المصريين وتبددت أموالهم كل ذلك من أجل بريطانيا وحلفائها ولم تقف مساعدات حكومتنا عند هذا الحد فلقد أعلنت الحرب رسمياً على دول المحور ولم يعد الأمر كونه تسمية للأشياء بمسمياتها .

٢ — إيواء حكومات الدول المحتلة والاعتراف بممثليها :

حضرات السادة والسيدات : لقد فتحت حكومتنا ذراعيها لاستقبال حكومات الدول التى احتلتها قوات المحور وأنزلتها منزلا طيباً وقدمت لها كل المساعدات التى أعانتها على استئناف إدارة أمورها من القاهرة . . . والحق أنها كانت ضيافة عزيزة ولو أنها قد دامت بضع سنوات إلى أن وضعت الحرب أوزارها وتذكر ذلك جيداً يوغوسلافيا واليونان التى اعترف مندوباها فى مؤتمر سان فرانسسكو بجميل صنيعنا لهم فخطب رئيس وفد اليونان مؤيداً ومشاركا انجلترا وروسيا وفرنسا فى ثنائهم على خدمات مصر طوال الحرب فقال ما نصه :

« عندى من الأسباب الخاصة ما يجعلنى أشترك بشخصى فى الثناء على مصر فى هذه الجلسة . وإنه ليسرنى أن أذكر أنه طيلة الفترة التى احتلت فيها اليونان منذ دخول الألمان حتى تمام تحريرها قد وجد رجال بلادها فى مصر طيب الإقامة وكريمها »

ولقد يسرت الحكومة المصرية مهمة « اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى » فى سعيها لحماية مصالح الوطنيين الفرنسيين فى مصر وقدمت لها من جليل الخدمات ما يحمده الفرنسيون المقيمون منهم والظاعنون . . . هذا فضلا عن اعترافها بوزير الدولة البولندى فى الشرق الأوسط الذى عينته حكومة بولندة الحرة . . ولقى هذا الوزير عطفاً من حكومة مصر إذ اعتبرته من أعضاء السلك السياسى ومنحته جميع الامتيازات التى يتمتع بها رجال هذا السلك فى مصر .

ولا يغرب عن ذكرنا أيضاً ما قامت به حكومتنا من تصفية لتركات شركة «سكودا» وتحويل المتحصل منها إلى الحكومة التشكوسلوفاكية المقيمة فى لندن .

٣ — تنظيم الدعاية للحلفاء :

حضرات السادة والسيدات : لقد يسرت مصر كل السبل لإنجاح الدعاية لقضية الحلفاء لا فى مصر وحدها بل فى العالم العربى كله بما كانت تفرضه من رقابة

على الصحافة والإذاعة ولا تسمح بنشر شىء إلا ما كان فى صالح الحلفاء . . ولقد بذلت ما فى الوسع من جهة أخرى لإحباط الدعاية المضادة وقد صادرت جهازات الراديو — المذاييع — التى يملكها الرعايا الأجانب حتى تحول بينهم وبين سماع أنباء برلين ودعاياتها . . وناهيكم عن ملايين المطبوعات والنشرات واللوحات التى كانت توزع فى المحلات الخاصة والعامة وحتى دور الحكومة كانت تزدان قاعاتها بصور الجيش الأمريكى والرئيس الراحل « فرانكلين روزفلت » ومعه الأقطاب الثلاثة فى جبهة قيل عنها غير قابلة للتصدع ! ! .

٤ — إيواء الأسرى وإطعامهم :

حضرات السادة والسيدات : ولا يسألن أحد عن مئات الألوف من الأسرى الألمان والطليان الذين احتلوا معسكرات امتدت على مساحة رقعتها مئات بل آلاف كيلو مترات وأذكر أنى قد ظللت راكباً سيارتى عبر تلك المستعمرات قرابة الخمس ساعات ... ورغماً عن كثرة عدد الأسرى فإنهم قد لقوا كل راحة فى تلك المعسكرات التى كانوا يتناولون فيها وجبات كاملة من الطعام قل أن يكونوا قد حصلوا عليها حتى فى أكثر الأوقات رخاء فى بلادهم .

***

حضرات السادة والسيدات : لقد جاءت الحرب فأدينا فيها كل التزاماتنا وفوق التزاماتنا أيضاً فنحن الذين أشعلنا النار لحلفائنا ضد أعدائهم فى بلادنا فجعلونا نحن وقود النار . . لقد أخذوا طعامنا وأحدثوا المجاعة التى أودت بحياة الألوف . . إنهم جردونا من ثيابنا ولامونا بعد الحرب على أن عندنا بعض العرايا غير كاسين .

ولقد ارتكب الجنود الأجانب فى بلادنا زمن الحرب من الجرائم ما لا تكفره صلاة أو صيام لقد عقدنا لهم من عرقنا ودمعنا ودمائنا ذهباً أصفر زينوا به جيد نسائهم وأقراطا حلوا بها آذان فتياتهم .

أيها السامعون الكرام لقد سألت بريطانياً كبيراً عما سنكافأ به — نحن المصريين — بعد كل الخدمات والتضحيات فقال « أنتم شعب هازل يجمعكم الطبل وتفرقكم العصا » فتذكرت على التو ما قاله الكاتب الإنجليزى « توماس بين » عن بلاده « إن السياسة البريطانية كالمومس لا يمكن أن تسترد شرفها أو توفى بتعهداتها » ! !

الباب الرابع

ثورة القصابين في شيكاغو!!

« إن شيكاغو وجريدتها « التربيون » حربتان مسمومتان مصوبتان الى قلب »
« بريطانيا والبريطانيين ... ... »
(ادوارد هالست)

« ليس هناك شيء اسمه « التوسط » أو « الاعتدال » فى شيكاغو . إنها مدينة »
« التطرف والمتطرفين ... ... »
(و . ل . جورج)

***

المؤتمر الوطنى للمسيحيين واليهود :

تعرفت على المستر « ويلز بونت » فى صحراء « ألاموجوردو » عند حضورنا « يوم هيروشيما » الذى نظمته جماعة « حشد الإخاء العالمى » ... ومستر « بونت » هو أحد أعضاء « المؤتمر الوطنى للمسيحيين واليهود » بمدينة شيكاغو وهو منظمة كبيرة ذات نفوذ لا يجارى فى الولايات المتحدة الأمريكية كلها ومركزه الرئيسى فى مدينة « نيويورك » ... ولهذا المؤتمر ثلثمائة فرع « ٣٠٠ » فقط بولاية نيويورك وحدها ويمثل المسيحيين فى هذا المؤتمر كبار رجال الولايات الأمريكية أمثال « لاجوارديا » (١) صاحب أكبر مطار فى العالم وكان محافظا لمدينة نيويورك وخلفه « ديوى » الذى شغل مكانه أيضاً فى المؤتمر المذكور وكذا مدام « روكفلر » المليونير الأمريكى المعروف ورؤساء الكنائس البروتستنتية والكاثوليكية على السواء ... ولهذا المؤتمر المسيحى اليهودى أو « الصهيونى » نشرات دورية تنطق بلسانه وينتظم فى هذا المؤتمر جمع عديد من الشبان والفتيات المسيحيات واليهوديات . . .

---

(١) توفى فى صيف عام ١٩٤٧

أذكر أنه لما تأزمت الحالة فى فلسطين وبدأت المعارك تدور بين العرب واليهود أعد هذا المؤتمر مئات الألوف من اللوحات الكبيرة المزينة بالألوان وقد كتب عليها :

نداء حار لكل أمريكى ! !
« إدفع دولاراً !! » ...
« تنقذ يهودياً !! » ...
« وتقتل عربياً !! » ...

ولقد نظم المؤتمر المذكور اكتتاباً لجمع ٥٠ (خمسين) مليوناً من الدولارات (١٢٫١٦٥٫٠٠٠ ألفا من الجنيهات) للدعاية لقضية إسرائيل قبيل انعقاد الجمعية العامة فى دورة عام ١٩٤٧ وقد غطى الاكتتاب فى عشرة أيام . . . وجمع فى الكنائس المسيحية وحدها قرابة ثلاثة ملايين من الجنيهات ! ! ! .

رأيت هذه الضروب من الخيالات حقيقة ماثلة أمام الأعين وبدأت أسأل نفسى هل لنا — نحن العرب والمسلمين — أن ننشىء فى الولايات المتحدة مثل تلك المؤسسات التى تقوم أولا باسم الدين والإنسانية ثم لا تلبث أن تصير أداة ضغط وتوجيه لسياسة أكبر دولة تعيش اليوم على ظهر المعمورة !! . دولة لو عطس رئيسها اليوم فى وشنطن لقفزت دول الدنيا الجديدة كلها واقفة لتقول له « يرحمك الله يا « دادى » أويا أبتاه !!. دولة لو أراد رئيسها الليلة أن يغنى لوجد أهل « لندن » و « باريس » يدقون له الطبول والبشائر وربما امتدت أصوات المزامير إلى قلب روسيا الحمراء والبيضاء و (السوداء) كذلك ! ! ! .

***

« شيكاغو » الفاشية و « نيويورك » الشيوعية ..!!

ودعانى المستر « ويلزبونت » لزيارة « شيكاغو » وحدد لى مساء الجمعة ٨ أغسطس لإلقاء خطاب فى جموع القصابين المحتشدين فى ذلك اليوم احتفاء بذكرى تأسيس اتحادهم العام . . . ولقد حضر حفل الاتحاد فى العام الماضى مندوب اليونان لدى مجلس الامن .

وهبطت بى الطائرة فى مطار « شيكاغو » واستقبلنى المستر « ويلز » . . . والمستر « هوبكنز » رئيس اتحاد القصابين وأخذنا السيارة إلى منزل الأول حيث استرحنا قليلا وجلسنا نشرب بعض أقداح الشاى الأمريكى وبينما نحن كذلك إذ دق التليفون إنه منزل مستر « بورت . ا. وود » .

وانتهى مستر « ويلز . . . » من مخاطبته التليفونية وقال إن « جين » هذه التى كانت تحدثنى هى إحدى قريبات مستر « روبرت . ا . وود » اليد الطولى التى تحرك جماعة « العمل الأمريكى » « American Action » تلك الجمعية الفاشية التى تؤيد فى حماس وخبل الجنرال « فرانكو » دكتاتور إسبانيا ! !

وهنا قاطعه المستر « هوبكنز » قائلا : لا يستطيع أحد أن يتهم جماعة « العمل الأمريكى » بالفاشية . . . إنها تأسست فى مدينتنا منذ عام واحد فقط وهى تضم بعض المتطرفين السياسيين الذين يفضلون سياسة العزلة على ما عداها . . . ولقد ظل نشاطهم يسير فى هدوء وتؤدة حتى كشفت النقاب عنه بعض صحف شيكاغو التى كتبت عنها فى الصدارة أموراً كثيرة تحت عنوان لا زلت أذكره حتى هذه الساعة ...

« كبار المولين يساعدون الحركة — الملايين تجمع للتخلص من « ١٧٨ » عضواً بريطانيا . . » وتركز هذه المنظمة جهودها فى الميدان العسكرى وتعمد إلى ضم شمل رجال الحرب والجيش ليؤثروا فى نتائج الانتخابات العامة وبالتالى ليضمنوا توجيه السياسة الوجهة التى يرونها ! ! . والمسحة العسكرية وطابع الإرهاب الذى تتسم به هذه الجماعة هو الذى يحمل الغير على وصفها بالفاشية ... وعلى أية حال فهى أحسن حالا من الشيوعية والشيوعيين الذين اتخذوا من « نيويورك » محطا ومركزاً لنشاطهم . . . وإن صراخ جماعة « العمل الأمريكى » وضجيجهم لأحب إلينا من فحيح الشيوعية المنبعث من الشارع رقم ١٢ بحى « منهاتن » بمدينة نيويورك ! !

***

زيارة السلخانة أو المذبح :

وبعد أن قضينا فترة غير يسيرة انتقلنا إلى السلخانة وطفنا بفروعها المتعددة وشاهدنا كيف تهوى مئات الدواب والخنازير صريعة قبل أن يرتد إليها الطرف عندما تضرب على رءوسها بمطارق حديدية تدار بواسطة أزرار كهربائية ... وسرعان ما يسمع صوت المادة المفرقعة المثبتة على رأس كل دابة وهى تنفجر وينفجر فى أعقابها دم الحيوان الذى يهوى ساقطا... ثم ترفع هذه الدواب المذبوحة بآلات ميكانيكية لتحل محلها الدواب

الأخرى ليجرى عليها ما جرى على سابقتها وهكذا وجدنا مئات الألوف من الدواب تزهق أرواحها فى لحظة واحدة من الزمان ... قال أحد مرافقى مبتسما :

« لا مراء فى أن أعوان عزرائيل — ملك الموت — فى مدينتنا ومذبحنا قد تناهى بهم التعب والنصب حتى ليخيل إلى أنهم قرروا إعلان الإضراب والاعتصاب ساعة كل أربع وعشرين ساعة ! ! ! (هذه هى الساعة التى تتغير فيها نوبات العمال ودورياتهم فلا تذبح أو تقتل فيها الدواب والماشية ! ! .)

مذابح الإنجليز فى بلادنا :

وذهبنا بعد زيارتنا لأقسام السلخانة إلى قاعة الاجتماع وكان عدد الحاضرين يربو على الألفين وقد علتهم موجة من المرح والاستبشار وبعد لحظات من مقدمنا خيم السكون على القاعة وكان ذلك إيذانا ببدء الاجتماع وسرعان ما تقدم الأمين العام وقرأ تقريره السنوى وأحيلت مناقشته إلى لجنة خماسية اختيرت بالاقتراع العلنى ... وصعد على أثر ذلك المستر « هوبكنز » ... وبين تصفيق الأكف وصيحات التحية والترحاب انطلق فى تدفق وحماس بالغين يقول :

« أنتم أيها القصابون عصب الحياة ومركز الإمداد والتموين ليس لأهل شيكاغو وحدهم الذين يربو عددهم على ٣٫٣٩٦٫٨٠٨ نسمة وفق إحصاء عام ١٩٤٠ بل لسكان الولايات المتحدة الأمريكية الذين تجاوزوا ١٣١٫٦٦٩٫٣٨٥ نسمة .. ومعذرة إن نتاج أيديكم ليعبر الأطلنطى إلى شتى أرجاء المعمورة ... »

وبعد أن أخذ يعدد التطورات فى نظام الاتحاد العام وكيف استطاعوا التغلب عليها قال :

« والآن سنؤجل مناقشة التقرير ريثما تدرسه اللجنة الخماسية وتقدم رأيها فى مستهل الشهر القادم ونرجو ألا يكون محل نقاش يحتدم كالمنازعات السياسية التى سمعتم فى العام الماضى طرفا عنها من مندوب اليونان مهد الحضارة الإغريقية القديمة ! ! « ضحك » واليوم تسمعون — ياسادة — جانباً من قضية أم الحضارات الأولى « مصر » التى جاء أبناؤها يعرضونها على مجلس الأمن وأظنكم قد طالعتم الصحف منذ يومين أو ثلاثة وقرأتم شيئا عن حق تلك البلاد فى حريتها ووحدتها مع سودانها واستقلالها ! !

أيها السادة : بيننا ضيف مصرى — نود أن نستمع منه إلى قصة الاستعمار البريطانى فى أرض الفراعين . »

وهنا تقدمت إلى منصة الخطابة ...

« أيها السادة والسيدات : أود فى مستهل خطابى أن أتوجه بمزيد شكرى لحضراتكم ، وكم كنت أود أن أحمل لكم رسالة قصابى وادى النيل فى القاهرة والخرطوم إذاً لكانت رسالة تتقطر جوانبها دما ... (ضحك) .

حضرات السادة : إن البريطانيين قد أحالوا أرض وادى النيل كله إلى مذابح وسلخانات وأية سلخانات ؟ ؟ لقد ذاقت كل شعرة من شعر رءوسنا ألم الذبح فابيضت قبل أن يحين وقت بياضها ولقد مات شهداؤنا على أيدى الجلادين البريطانيين ألف ميتة قبل أن يموتوا ! !

حضرات السادة : أنا لن أعرض عليكم تفصيلات هذه القضية أو فرعياتها إنما سأبسط أمامكم جانبا واحداً من آثار الاستعمار البريطانى فى أرض وادى النيل .

حماية العرش وأصحاب الجلاليب الزرقاء :

حضرات السادة ... إن البريطانيين زعموا أول ما هبطوا أرض النيل أنهم قد قد جاءوا لحماية العرش ضد الثائرين من أصحاب الجلاليب الزرقاء ولا زال كل مصرى يذكر ذلك المنشور الذى أصدره الجنرال وولسلى القائد العام للحملة الانجليزية عقب دخوله القاهرة والذى قال فيه :

« يعلن الجنرال وولسلى القائد العام للحملة الإنجليزية أن الحكومة البريطانية لا تقصد بإرسال جيوشها إلى مصر إلا توطيد العرش ، لذلك لن تقاتل الجيوش الإنجليزية إلا شاهرى السلاح والثائرين على العرش . . . »

فلما ثبتت قواعد العرش زعم البريطانيون أنهم إنما جاءوا فى الأصل لحماية أصحاب الجلاليب الزرقاء . . .وقال كرومر ولا زال يردد نغمته حتى الآن بيفن :

« إننا نريد أن نضع للشعوب فى الشرق الأوسط أحدث النظم لكفالة الأمن ورفع مستوى المعيشة فيها . . . »

أما هذا الزعم فقد ذهب بددا يوم وقعت حادثة دنشواى وذهب ضحيتها أصحاب الجلاليب الزرقاء أنفسهم ! !

***

١ — حادثة دنشواى :

أما حادثة دنشواى ياسادة فتأتى فى رأس قائمة الأعمال البربرية للبريطان فى أرض وادى النيل . . .

ودنشواى هذه قرية مصرية تصغر كثيرا عن ضواحى « سان جون » فى ولاية « كاليفورنيا » وتوجد فى وسطها أبراج عالية بنيت من الطوب غير المحروق لإيواء الحمام وبعض الدواجن فيها . .

والآن تصوروا حضراتكم مبلغ الشعور الذى يسود قرية أمريكية ظهر بها فجأة وعلى غير المرتقب بعض الضباط اليابانيين وأخذوا يطلقون النار على ما فيها من طيور ودواجن جمعوها وحملوها معهم مؤكدين أنها ليست سوى طيور جارحة غير برية ! ! ! .

لا مراء — يا سادة — فى أن التواضع والبساطة التى هى من صفات الفلاح الأمريكى لا تكون فى هذه الحالة إلا ستاراً يخفى وراءه حقداً دفيناً وبغضاً متناهياً لليابانيين وربما ظن الريفى من سذاجته أن تلك الاعتداءات المسلحة لم يكن يقصد بها البط أو الإوز إنما هى ترمى إلى إقامة المعبد « الهيروهيتى (١) » مكان الكنيسة البروتستانتية أو الكاثوليكية فى قريته !!! .

حقاً ما أسرع التهاب مشاعر الريفى الفطرى عند ما يرى ويحس أن قلاع دينه وعبادته فى مهب الرياح والأعاصير !!! .

وهذا ما حدث بكلياته فى قريتنا الأسيفة المصرية دنشواى أما تفصيلاتها فأعرضها عليكم ويا لها من تفصيلات . . .

الشظايا من حوادث الصيد :

ذهب بعض الضباط البريطانيين لصيد الحمام فى تلك القرية ولكن أناسها وساكنيها تذمروا واشتكوا وطالبوا بعدم تكرار ذلك فما وجدت شكايتهم آذانا ذات أسماع ! ! .
ولما يئست القرية من أن تجد النصفة والعدالة فى القانون قرر « حسن محفوظ »

---

(١) نسبة إلى هيروهيتو إمبراطور اليابان ومعبودهم .

— وهو رجل فى الستين من عمره وعميد أسرة من أصحاب الأبراج — ألا يسمح بتكرار ذاك الاعتداء مرة أخرى على قرية من الآمنين ! ! وفى نفس الآونة صدرت التعليمات إلى الجنود البريطان بعدم صيد الحمام إلا بعد الإذن والرضى من عمدة القرية . . . ولا يمكن لأحد أن يتكهن بما كان يحدث لوأن أحد العمد اجترأ على رفض طلب ما للجنود البريطان ... إذاً لقيل للسماء أمطرى وللأرض تفجرى ولغاض الماء وقضى الأمر ولأغرق طوفان « نوح » أرض مصر مرة أخرى ! ! .

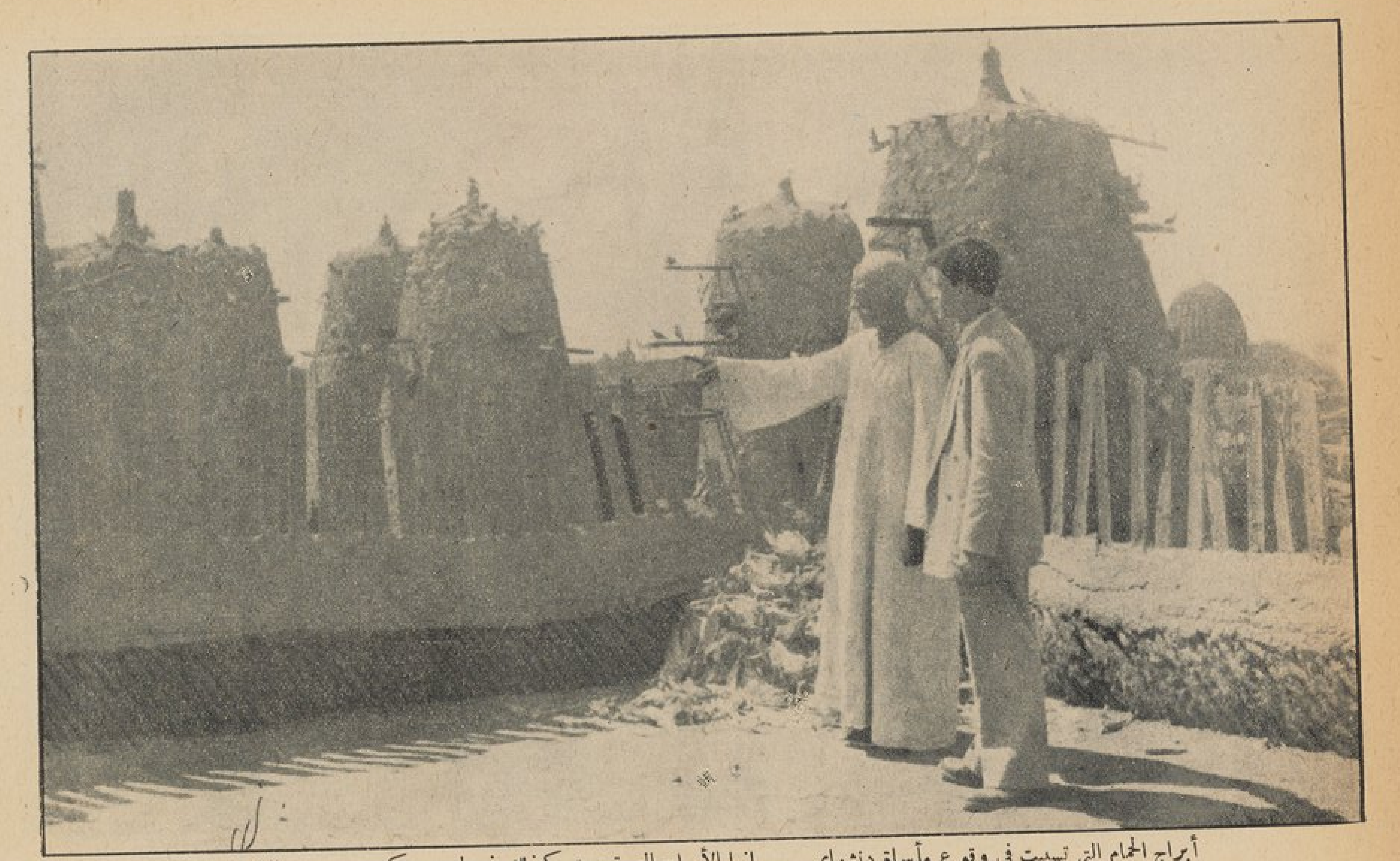
وقوع الحادثة :

وفى ١٣ يونيو عام ١٩٠٦ خرج أربعة من رجال الجيش البريطانى هم الميجور « بين كوفن » والكابتن « بول » ، وكان يمتطى ظهر جواد عربى أصيل ، والملازمان بورثر وسميث ويك ومعهم الطبيب البيطرى « بوستك » وسار برفقتهم أومباشى من رجال شرطة نقطة الشهداء وأحد التراجمة المصريين . . . وتوجهوا جميعاً إلى قرية دنشواى فلما وصلوها أرسلوا الأومباشى ليأخذ تصريحاً من عمدة القرية بالصيد فيها فألفاه وقتذاك غائباً وأشار عليه نائبه بإمكانية ذلك إذا ما ذهبوا بعيداً عن زمام القرية ... ولكن البريطانيين لم ينتظروا حتى عودة الأومباشى فانقسموا فريقين توجه أحدهما إلى الطريق الزراعى وبقى الفريق الآخر على مقربة من منازل القرويين .

وتصادف يا سادة — أن حمامتين كانتا واقفتين على جرن لمؤذن القرية محمد عبد النبى فصوب أحد الجنود بندقيته إليهما فحذره الشيخ المسن « حسن محفوظ » من مغبة هذا الاجتراء ولكن تحذيره وصراخه قد اختفى عند ما أطلقت أعيرة النيران التى أخطأت مرماها وأصابت زوجة المؤذن « أم محمد » فسقطت مضرجة بدمائها . . .

ويمكنكم أن تتخيلوا مدى ما يصيب شعور أهل القرية الأمريكية من السخط والذعر والاستياء إذا ما قتل جندى يابانى زوجة قروى أمريكى بائس على سبيل اللهو والتسلى ! ! ! .

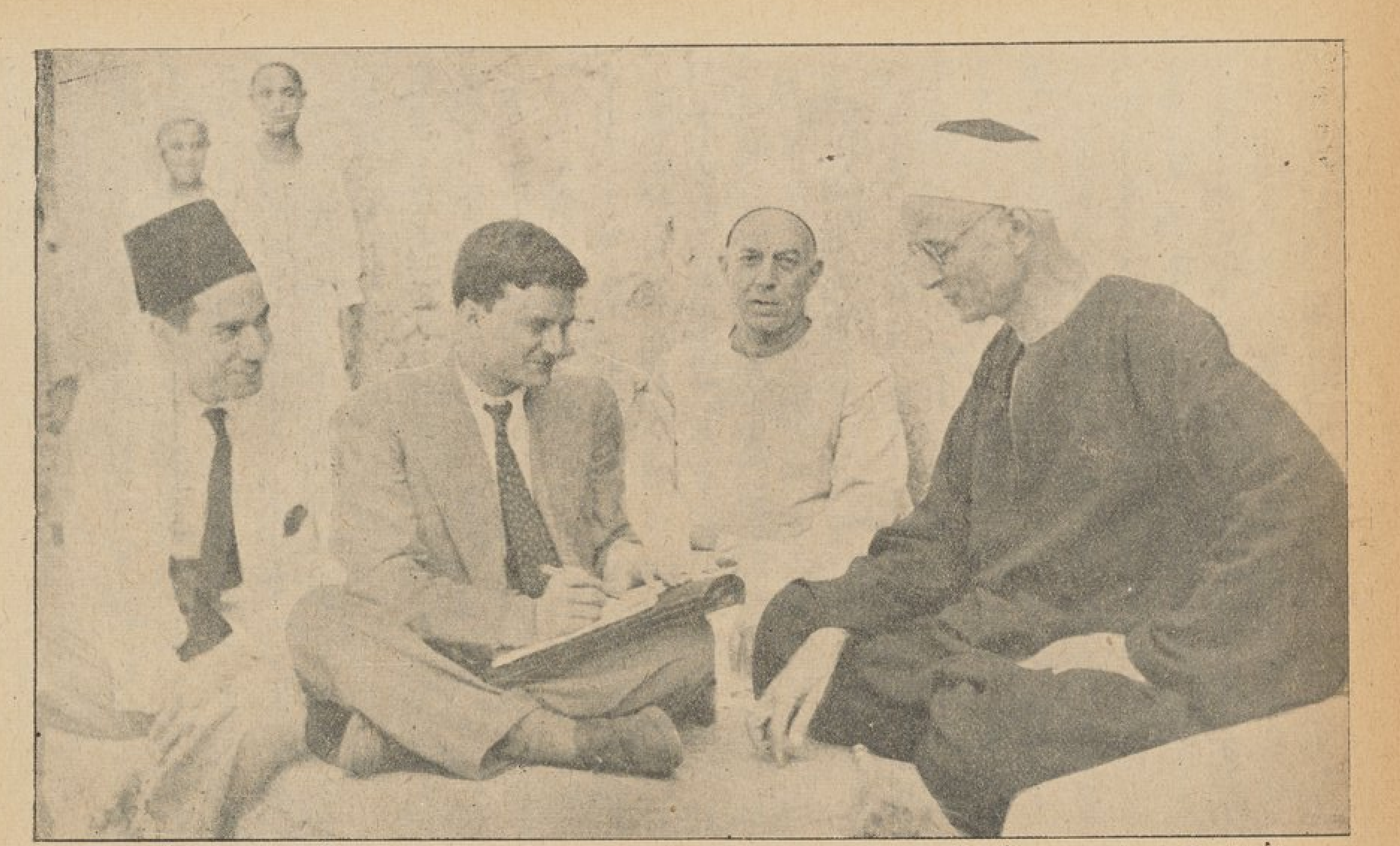
ثم ما لبثت النيران — يا سادة — أن نشبت فى جرن القمح الذى كانت تقف عليه الحمامتان فظن المؤذن القروى عبد النبى أن هذه النيران قد أوقدها البريطانيون « الكفار » ليحرقوا العالم الإسلامى كله ؛ وأرخى العنان لحبائل صوته وانطلقت صيحاته فى الآفاق « قتلوا المرأة وحرقوا الجرن ! ! . . . » وأخذ يرددها حتى خرجت إليه القرية أطفالها ونساؤها ورجالها . . . ولما علم الجنود الآخرون بحرج موقف



أبراج الحمام التى تسببت فى وقوع مأساة دنشواى ... إنها الأبراج التى تسببت كذلك فى طرد « كرومر » من البلاد ! !



الشيخ محمد أبو سمك أحد الأحياء الذين شاهدوا إعدام المصريين فى « دنشواى » يدلى بمعلوماته إلى الأستاذ محمد عبد العزيز المحامى الذى أوفد لإجراء هــذا التحقيق التاريخى للكتاب



الأستاذان محمد عبد العزيز وعبد الخالق العشري يستمعان إلى شرح عمدة دنشواى الذى روى الحادث ... إنه صاحب ثأر ولابد من أخذ ثأره ! !

زميلهم خفّوا إليه بغية إنقاذه وحمايته ووصل فى الوقت نفسه شيخ الخفر وبعض معاونيه ليفرقوا الجمع ويخرجوا الجنود البريطانيين فتوهم هؤلاء أنهم جاءوا يريدون بهم شراً فأطلقوا عليهم النار وأصيب شيخ الخفر برصاصة استقرت فى فخذه فهاج الجمع صائحين « قتلوا شيخ الخفر ! ! » . . . وهبوا من فورهم يمطرون البريطانيين وابلاً من الحجارة وانهالوا عليهم ضرباً بالعصى وجردوهم من سلاحهم واحتجزهم خفراء القرية ثم قادوهم إلى حيث سقطت زوجة المؤذن وأفهموهم « وطبعاً بالإشارة » أن أعناقهم كانت تستحق أن تحز دون إمهال جزاء قتلهم المرأة الآمنة المطمئنة . . . وتقول محاضر التحقيق إن جموع القرية انفجرت ثانية فى موجة سخط أخرى وانهالوا عليهم وكزاً بالأيدى وركلاً بالأقدام ... الأقدام العارية ذات الشقوق الغائرة . . . إنهم كانوا حفاة لا لشىء إلا لأن البريطانى عند ما احتل بلادهم جردهم من كل شىء حتى النعال حرم عليهم أن يلبسوها ! ! ! . . ولكن الخفراء استطاعوا أن يكفوا عنهم الخطر ويفرقوا تلك الجموع الثائرة الهائجة . . . ولا يمكن بحال ما لشعب ثائر أن يكون خيراً فى تصرفاته من أهل دنشواى ؛ فلقد طالعتنا الصحف البريطانية نفسها بنبأ فحواه أن جموعاً من الشعب « اللندنى » تجمعت حول رجل مسن وأخذت تكيل له الضربات حتى صعدت روحه لرب « لندن وواشنطن وموسكو » أما سبب ذلك الهياج فكان مجرد شائعة ألقاها رجل الشرطة المنوط به المحافظة على الآداب العامة فى حديقة « هايد بارك » ونسب للرجل الكهل بعض التصرفات الخلقية التى حملت الجمهور وأى جمهور ؟ الجمهور البريطانى « ذو الدم المثلج » على أن ينصب نفسه خليفة « لعزرائيل » فى الأرض فيقبض أرواح الناس ولا حسيب له إلا « فليت ستريت » « Fleet Street » [1] الذى يسجل الحوادث بإيجاز تارة وتفصيل أخرى ثم تطوى مع الزمان فتصبح نسياً منسياً !

ولم يكن الجنود البريطان فى دنشواى لأمر أو مهمة رسمية من قبل قيادتهم إنما كانوا فى نزهة إشباعاً لرغباتهم الخاصة . . .والآن نعود بكم إلى استكمال حلقات الحادثة . . لقد استطاع الكابتن « بول » والطبيب البريطانى أن يلوذا بالفرار وظلا يعدوان فى أعظم أوقات الصيف المصرى حرارة حتى بلغا سوق مدينة « سرسنا » فسقط الكابتن « بول » عنده متأثراً بضربة الشمس ولكن زميله تابع مسيره حتى بلغ

---

(١) هو شارع الصحافة فى لندن وبه جميع مكاتب الصحف والمجلات الانجليزية والأجنبية وكذا وكالات الأنباء .

كتيبته وأنهى إلى باقى الجنود الخبر فهبوا سراعاً لإنقاذ زملائهم فلما بلغوا بلدة « سرسنا » وجدوا الكابتن « بول » ملقى فى نزعه الأخير ورأوا فلاحاً مصرياً يدعى « سيد احمد سعيد » يقدم له بعض الماء فحسبوه أحد من اشتركوا فى ضربه فانقضوا عليه بمؤخرات بنادقهم يهشمون رأسه وما تركوه إلا بعد خروج مخه من عظام جمجمته ! ! ! وطبيعى لقد صعدت روحه لبارئها وهى تصب على البريطانيين سيلا من اللعنات لكفرانهم الجميل ومقابلة الإحسان بأقسى ضروب الطغيان ! ! ! .

أما قتلة هذا الشهيد فلم يسألوا عما فعلوه ... أن دم المصرى فى البورصة البريطانية التجارية لايوازى ثمن التحقيق أو استجواب مهدريه ! ! ! .

محاكمة دنشواى :

والآن وبعد أن علمنا كيف أن الجنود البريطانيين الذين ذهبوا إلى دنشواى بغية صيد الحمائم قد صادوا مكانها الإنسان ! ! فقتلوا امرأة وأصابوا ثلاثة بثخين الجراح وأبى زملاؤهم أيضا إلا أن يصيدوا آخر فى الطريق لمحاولته إنقاذ أحدهم (!!) فقتلوا رجلا بلا ذنب جناه ولا جريرة !! وبدلا من أن تصدر المحكمة التى شكلت بأمر المعتمد البريطانى صارم عقوباتها على من ارتكبوا هذه الفظائع والآثام فقد كافأوا عبد النبى مؤذن القرية بالأشغال الشاقة المؤبدة جزاء مشكوراً منهم على قتلهم زوجته ! ! أما الزوجة نفسها فقد برأتها المحكمة مما نسب إليها ... إذ لم تثبت إدانتها بسرقة طلقة الرصاص التى وجدت مستقرة فى أمعائها ! وحتى لا يشعر عبد النبى بسأم الوحدة ووحشة الانفراد فقد حكم أيضاً على شاب آخر فى العشرين من عمره « أحمد محفوظ » ليأنس بمشاركته ومرافقته وراء القضبان الحديدية طيلة ربع قرن من الزمان . . . ألا ما أقصرها ! ! .

أما الكهل المسن « حسن محفوظ » الذى اعترض على لهو الجنود البريطانيين ورياضتهم فقد اكتفى بإعدامه ونظراً لكونه رب عائلته وسيدها فقد روعيت مكانته وعلقت رقبته فى مشنقة على قيد خطوات من منزله حتى لا تحرم زوجته وأبناؤه وحفدته من التمتع بمنظر ترنحه فى حبال المقصلة ساعة أو بعض ساعة ! ! .

وخشية أن تغبط باقى العائلات أسرة « محفوظ » على ما حوبيت به من ثقة المحكمين وتقديرهم فقد شنق إلى جوار عاهلها ثلاثة آخرون « يوسف سليم » و « السيد سالم » و « محمد زهران » وذلك كيما توزع الثقة القضائية بين العائلات بكل عدل وقسطاس ! ! ! .

ولقد كان شنق الفرد الواحد يستغرق نصف ساعة يترك أثناءها المشنوق معلقاً ضماناً لنجاح العملية فكان يدور ويدور فى بطء حول نفسه ليراه المشاهدون ويلتقط المصورون له (وإن كان التصوير قد حرم وقتذاك ! !) المناظر فى مختلف الأوضاع والاتجاهات ! ! ولو فى قرارة قلوبهم بدلا من قرارة آلة التصوير !..

ومضت — يا سادة — ساعتان تمت أثناءهما عملية الشنق ولكى تصير المسرحية أكثر نجاحاً فلا تقابل من جمهور النظارة بشىء من الملل والاستياء قرر قضاة محاكم التفتيش جلد ثمانية آخرين لكل منهم خمسين جلدة وذلك على الرغم من أن شريعة موسى التى كان يعدها البريطانيون المحتلون لمصر — مولد موسى — بربرية هوجاء لم تسمح فى الجلد عند حده الأقصى إلا بتسع وثلاثين جلدة ! ! !.

وتصادف — يا سادة — أن أحد الذين صدرت ضدهم أحكام بالجلد « سيد خير الله » قد عاودته نوبات مرض « الصرع » مراراً أمام « المحكمة المخصوصة » ولذا فقد أشار الطبيب بعدم جلده وهكذا قدر لواحد من أهل دنشواى أن يفلت من العقاب ولكن كان ذاك الإعفاء فى ذاته مربكا لأن عدد الذين حكم عليهم بالجلد لم يحدد بثمانية إلا لملء الفراغ بين عمليات الشنق بمعدل ٢ « جلد » إلى ١ « شنق » !!

ولقد نجم — يا سادة — عن إفلات « خير الله » من العقوبة أن فشلت الترتيبات المعدة لتنفيذ الأحكام مما جعل عملية شنق «درويش» غاية فى الضجر والسأم فظلت جثته مدلاة طيلة خمس عشرة دقيقة دون أن يسمع خلالها قرع لسياط الجلادين الرحماء ! ! حقاً لقد فات القضاة أن يصدروا أحكاماً أخرى بالجلد ليحتفظ بها كاحتياطى تواجه به مثل تلك الحالات من الطوارىء التى لم تكن فى الحسبان ! ! .

ونظراً لما عرف عن المصريين من كرم يتحدث به القائمون والركبان فقد قابلت المحكمة كرمهم بكرم مثله إذ تفضلت وأصدرت عدة أحكام أخرى وهكذا مضى اليوم بمحصول وفير ...

« فبعد الإطلاع على المواد الرابعة والخامسة والسادسة من الأمر العالى الرقيم ٢٥ فبراير سنة ١٧٩٥ حكمت المحكمة حضورياً حكماً لايقبل الطعن :

أولا — على « حسن على محفوظ » و « يوسف حسين سليم » و« السيد عيسى سالم » و « محمود درويش زهران » بالإعدام شنقاً فى قرية دنشواى .

ثانياً — على « محمد عبد النبى » المؤذن و « احمد عبـد العال محفوظ » بالأشـغال الشاقة المؤبدة .

ثالثا — على « احمد محمد السيسى » بالأشغال الشاقة ١٥ سنة .

رابعاً — على « محمد على أبو سمك » و « عبده البقلى » و « على على شـعلان » و « محمد مصطفى محفوظ » و « رسـلان السيد على » و « العيسوى محمد محفوظ » بالأشغال الشاقة سبع سنين .

خامساً — على « حسن اسماعيل السيسى » و « ابراهيم حسنين السيسى » و « محمد السيد على » بالحبس مع الشغل سنة واحـدة وبجلد كل منهم خمسين جلدة وأن ينفذ الجلد أولاً بقرية دنشواى .

سادساً — على « السيد الفولى » و« غريب عمر محفوظ » و« السيد سليمان خيرالله » و « عبد الهادى حسن شاهين » و « محمد احمد السيسى » بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة بقرية دنشواى أيضاً .

سابعاً — براءة باقى المتهمين والأمر بالافراج عن المبرّئين فوراً إن لم يكونوا محبوسين بسبب آخر ؛ وعلى مدير المنوفية تنفيذ الحكم !!

حضرات السادة ... هذه هى نتائج المحاكمة التى « بيضت » وجه صائد الحمام والإنسان و « سودت » وجوه الآمنين فى دنشواى !!

ذيول الحادثة فى مصر وبريطانيا :

ولم يفت المحكمة العادلة — يا سادة — قبل أو بعد إصدار الحكم أن تستجوب بعض الشهود فقرر الأومباشى « احمـد زقزوق » الذى كان برفقة هواة الصـيد البريطانيين أنهم — أى الجنود الانجليز — قد أطلقوا النار على الأهالى بعد أن قتلوا المرأة فأسـكته أحد القضاة الانجليز وسـأله عما إذا لم يكن خائفاً من أن يقول شيئاً مثل ذلك فأجاب :

« ليس فى مقدور إنسان فى هذا العالم أن يخيفنى .. الحق هو الحق ! ! فأجلسوه على الفور وسرعان ما كوفىء على صدق شهادته بمحاكمته أمام مجالس التأديب العسكرية وحكم عليه بالسجن سنتين وأن تلهب السياط ظهره وبطنه بما لا يزيد بحال عن خمسين جلدة !!!.

حدث ذلك فى مصر أما فى انجلترا فقد شن السير « ادوارد جيراى » — نيابة عن حكومة الأحرار — حملة ناشد مجلس العموم البريطانى فيها لا مجرد الموافقة على أحكام دنشواى فحسب بل وعدم نقدها أو استنكارها ! . . أما حجته — يا سادة — فهى أن عبد النبى المؤذن وحسن محفوظ ودرويش كانوا زعماء خطرين لحركة أو مؤامرة إسلامية جبارة ترمى إلى مناهضة المسيحية باسم الرسول ومحوها نهائياً من آسيا وأفريقية بثورة عاتية جامحة هى الطبعة الثانية لحركة التمرد الهندية الكبرى ! ! ! .

خاتمة الواقعة :

حضرات السادة : وقبل أن نطوى هذه الصفحة نود أن نشير إلى الواقعة الصارخة التالية . . . إن « درويش » الفلاح المصرى عند ما وضع حبل المقصلة على عنقه نظر إلى بيته فارتد بصره خاسئا وهو حسير وصاح قائلا :

« عوضنا الله خيراً عن هذا العالم . . . عالم الخسة عالم الظلم عالم القسوة . . . »

ولو واتته هذه الجرأة والشجاعة أمام هيئة القضاء فقارن بين عدالة المحكمة وعدالة الله ففضل عدالته تعالى عليها لعوقب — بلا مراء — بخمسين جلدة قبل أن يشنق حتى يدرك مدى عظمة الامبراطورية البريطانية التى لا تغيب عنها شمس أو قمر ! ! ! .

رواية صحيفة الجورنال دى كاير :

والآن أود أن أسمعكم صدى الرأى العام لتقفوا بأنفسكم على المدى الخيالى الذى بلغته بل تجاوزته فظائع السلطات البريطانية فى أرض النيل . . . أنه صوت الصحافة لا نقول العربية أو المصرية بل الفرنسية التى ما كانت تعارض بحال النظام القائم فى بلادنا . . . إنها جريدة « الجورنال دى كاير » التى أرسلت مندوبها إلى قرية « دنشواى » حيث شاهد تنفيذ الأحكام ووافاها برسالة مطولة يجمل بنا أن نستعرضها بشىء من الإيجاز على النحو التالى :

« اليوم نرى عقوبات القرون الوسطى تسود وتطغى فهنا مشانق وآلات تنكيل من حناك إلى أطواق من حديد ، وقضاة وجلادون ومعذبون لاشىء ينقص غير العجلة والخازوق وصلبان الحديد ! ! ولسنا متأكدين على أية حالة ما إذا كان بعض الناس فى العصر الحديث لا يأسفون على إلغاء وسائل التعذيب وإرهاب محاكم التفتيش وانتقامها الرهيب لنشر الذعر بين أولئك الفلاحين المساكين ، الذين لا يستحقون الشنق بل يستحقون الشفقة والحنان » .

« إن دنشواى قرية بائسة ... كومة من طين هى أقرب إلى الرماد مدفونة خلال البردى والبوص تحت ظلال بضعة أشجار من النخيل وفى كل ركن من أكواخها المتداعية ترتفع أبراج مخروطية الشكل من اللبن الأخضر تمتد لبضعة أمتار هى مساكن ذلك الحمام المشهور الذى افترض أنه برى بينا لا يظل بعيداً عنها أكثر من نصف يوم ! ! . والطريق الزراعى يتاخم القرية من شرق ومن غرب وهو يجد الجرن حيث تدور الماشية لتدرس الغلال وعلى مقربة منها المدفن بقبوره المتشابهة وخطوطه المنتظمة يحمل احترام الموتى ويحفظ لهم الذكرى والتبجيل. وعلى البعد ينبسط سهل متسع عريض تختلط فيه الخضرة الزاهية حيث ينبت القطن ، والصفرة الذهبية حيث ينبت القمح ، والرمادية الصافية حيث يقوم الحصيد . . . سهل خصيب تفنى فيه أشعة الشمس نفسها على شكل تموجات من الجو المستعر فتكسو الأرض بخيال من سراب دائب لا يستقر !

« وتحت ظلال هذه الأكوام من الطين الجاف يحتشد جمع بأكمله من المخلوقات البشرية التى تعيش على الفطرة جاهلة ما يقوم لدى الأقوام المتمدينة من حاجات وعادات وقوانين أنهم يعرفون أن خفراء القرية يتناولون مرتباتهم ليقوموا بحراسة ممتلكاتهم وأن عساكر البوليس الريفى يقومون بمنع العراك والاشتباك بالقرى المجاورة لهم ولا تكاد مخيلتهم تدرك السكك الحديدية أو إن شئت الحق أية آلة غير الساقية ومع ذلك ففى اعتقادى أنه لا شىء يثير دهشتهم حتى التلغراف اللاسلكى ! »

« وبالرغم من ذلك فقد اتفق على أن مثل أولئك الناس قد يكون مبعث خطر داهم على الحكومة ومصدر قلق لجيش الاحتلال الذى يحتمل أن يعتدوا عليه بالحجارة والهراوات ، وستبذل الجهود لجعلهم يدركون أنه ليس من الضرورى اعتبار القبعات والخوذات أو المعاطف أدلة على الوحشية الغربية ، وستبذل الجهود لجعلهم يأكلون ويشربون وينامون دون أن تشغلهم فكرة أخرى غير الطمأنينة والسلام مكفولة لهم عوضا عن حريتهم المكبوتة ! »

« وقد عرفت القرية منذ يومين ماذا يحيق بالمتهمين بالتمرد والعصيان فمنذ الصباح تروح وتغدو دوريات من الجنود الانجليز على طول الطريق المرتب الذى يمتد عشرة كيلومترات من محطة السكة الحديدية والذى تقسمه إلى نصفين القناة التى تروى الغيطان .. وسرعان ما اصطفت العربات فى الجرن أمام السياج ونصبت الصقالات والمشانق وأقيمت الخيام ومدت الحبال ووصل الحراس من جميع الجهات وتجمع البوليس وصدرت الأوامر

وجرى الحديث بين الشخصيات البارزة فى همس وفى حرص ، وأثار الفرسان سحبا من الغبار وهم مصطفون فى الحقول على هيئة مربع حول السياج فى الهواء الطلق » .

وفى الوسط نصبت مشنقة ضخمة ارتفاعها ما بين عشرين وثلاثين قدما بها سلم من اثنى عشر درجة يصل إلى قاعدة مساحتها متران مربعان ويرتفع ذراعان متعانقان ، يتجهان صوب السماء لتعلق بهما المشانق حيث ربط حبل جديد ، حبل قوى متين ، حتى إنه يتحمل رفع فيل !! ويجاوره مباشرة حبل ثان أصغر منه يلتف حول « بكرة » ويستعمل فى رفع الشخص « المشنوق » . . وازدحمت أسطح الأكواخ بنساء نائحات مولولات ، يصرخن ذعراً ويرتعدن فرقا لمرآى ذلك الجهاز البشع الذى سيستعمل فى الإعدام وفوق ذلك فإن المشانق كانت تتطاول وتتباهى بأذرعتها المتعانقة على بعد عشرين خطوة من الجرن حيث الدخان لا ينفك يتصاعد من التبن من أثر الحريق وهيكلها البغيض ظاهر لجميع القرى المجاورة وجموع النـــاس تقف فى جمود على أبعاد شاسعة لترقب ذعر المتفرجين ولتشاهد قلة المبـالاة بأولئك المجرمين الذين كتب عليهم العذاب الأليم .

« وها هو المدير يصدر أمره بإحضار أول المحكوم عليهم وهو عجوز فى السبعين ويقبل دون أن تتعثر خطوته فى الطريق الذى يطؤه حافى القدمين ... ويحضره جنديان شاهران السلاح ويستمع إلى الحكم بإعدامه يتلى عليه دون أن تختلج ملامحه ويسير نحو الهيكل المنصوب فى خطوات وئيدة وثيقة ويصعد الدرج بنفس الثبات ويضع نفسه تحت المشنقة فى مواجهة القرية التى قضى فيها ثلاثة أرباع قرن من حياته فى صفو وسلام.

ولا بد أن يكون قد ميز زوجته وأولاده وأقرباءه ، وقد علا صراخهم مادين أيديهم تجاهه ، إنه لا يفقد وعيه ، وإنه ليلعن أولئـــك الذين لم يدافعوا عنه ، وإنه ليؤكد براءته ، ثم إذا به يستدير نحو الجلاد ، ويسأله عن الحبل ليتولى بنفسه وضـعه حول عنقه ! ! .

« ولـكن يديه ورجليه كانت قد قيدت ، وأحيط خصره بحزام من الجلد ، وصدر صوت كئيب ، من جراء انفصام العظام ودار المتهم المشنوق حول نفسه كما يدور عامود معلق مرة إلى اليمين ومرة إلى اليسار حتى وصل إلى نقطة الجمود أو الخمود .!!

« ويتأمل المتفرجون ، فى صمت وسكون ، ذلك المنظر المخزى لتلك النهاية الرهيبة الأليمة ، وتوقفت عن دقاتها القلوب ، ولم يترك الجلادون فرصة للأعين لتذرف الدموع فعلى صليب نصب على بعد خمس عشرة خطوة من المشنقة كانوا يعدون العـدة لتنفيذ عقوبات الجلد . . وخلع المعذب الأول ملابسه حتى الوسط ، وأنفذ رأسه من الطوق

الحديدى ، ومد يديه المشدودتين إلى الصليب ، وأخذ السوط يلهب بدنه العارى فى وقع رتيب ينتظم مع الصوت الذى يحصى الضربات ، ومع صرخات الألم التى يغتصبها كل من المعذبين فينتفخ الجلد البرونزى ويتورم ويتشقق وينبثق الدم ، إنه لفظيع ! ! إنه لمؤلم ! ! وهكذا ينتهى التفكير ويستطيع الفلاح أن يستقيم واقفاً بمجهود عظيم .. ثم يليه رجل ثان ، يصيح فى يأس وقنوط ، ويتلوى الثالث تحت لسعات السوط ثم يفقد وعيه ، فيوقف الطبيب الجلد ، وفى هذه الأثناء أسلم الرجل المشنوق الروح ، فإذا بالحبل الصغير يلتف على بكرته ويقيد إلى الحزام الجلد حول وسط الضحية التى ترفع لينتزع الجلادون عن عنقها الحبل ويفكوا قيود الأيدى والأقدام . وتلقى الجثة على محفة أحضرها المساعدون ليأخذوها بعدئذ إلى خيمة مزودة بالأقمشة والأكفان...وترددت فى القرية أصداء الصياح والنواح ، وطوحت النساء بالخمار وبالوشاح كمن أصابهن مس ، وعقد الذعر ألسنة الرجال فالتزموا الصمت ، وقدثبتت أعينهم على هيكل الموت !!»

« وتقدم ثانى المحكوم عليهم بالاعدام بنفس خطو سابقه الخطو الوئيد الرزين ، إنه رجل من الطراز القوى ذى العزم الشديد ، وليس فى نظراته أى معنى شرير ، ولا يسع الإنسان إلا أن يطمئن له ويستريح ، وهو لا يجيب على تلاوة الحكم عليه بالاعدام ، وصعد سلم الموت كمن يؤدى زيارة صباحية ، إنه يتطلع إلى ما وراء الأوشحة التى تطوح فى الفضاء وما من كلمة تعكر سكون تلك اللحظة الرهيبة ... وتنتفخ المنصة ، وتتصرف المشنقة ويدور الجسد فى بطء حول نفسه ، ويصرخ الرجال ، وتنبح الكلاب أمام الموت الرهيب ! ! . »

« ولم تختلج خالجة من الجند التى ترقب التنفيذ . »

« يستمر موكب الإعدام وتهدأ السياط على الأبدان ، وينتزع الألم الصراخ فيتعالى ويتولى بنفس الصوت تعداد الضربات التى تتوالى ! ! »

« وهذا شاب يافع فى الثامنة عشرة من عمره ، تشع من عينيه البراءة وتنطق ملامحه بجمال هادىء رزين ، يقبل بين جنديين شاهرين السلاح . ليستمع إلى تعنيفه عن الجريمة التى دفعه إلى ارتكابها شبابه المتحمس الدفوق ، إن الموت لا يفزعه ولا يرهبه إنه ضحية بريئة غير واعية بلا شك بالجريمة — أية جريمة !! — وهو يقدم عنقه بنفس الإخلاص الذى كان يقدم به يده لخطيبته ، وهو لا يلتمس العفو ويخيم الصمت على المشاهدين إلا أن الدموع تترقرق فى العيون ويدور الشاب فى الفضاء ، لقد أرضيت العدالة إيما إرضاء .

ويتصاعد سيل من اللعنات إلى عنـــان السماء ويكاد يفلت من البوليس الزمام — زمام الجموع التى تتزاحم وتموج بها القرية ، ثم شيئاً فشيئا يعاد النظام ! !

ويستمر الجلد دون إشفاق وبغير ضمير وتحمر السيور الجديدة كلما نزلت على الابدان « وهواة التصوير يضغطون على أزرار الآلات » !!

وأنهم فى انتظار آخر المحكوم عليهم بالإعدام . . .

وكان من ذوى الأنفه والشمم فاحتفظ بكبريائه دون أدنى مساس وبغير حاجة إلى تقييد يديه أو مساعدته سار رافعا رأسه يستقبل نهايته متمتعا بالصلاة وبالدعاء .

وإن اسم الله الذى يبتهل إليه يتردد صداه فوق رؤوس الجنود حتى منازل القرية ثم يعود اسم الله يتردد صداه المرة تلو المرة من أعالى الأكواخ ومن أبراج الحمام وفى هذه اللحظة يحوم الحمام فى وحشية وهياج ! !

وتنفتح المنصة لآخر مرة ! ! .

ويتنهد الجلاد فى يسر ورضاء ! ! .

وسرعان ما تفرقت الجموع فى هدوء وسكون تحت ظل جو مكرب كئيب ! ! لا يعكر صفو الهدوء إلا عواء النساء كالذئاب المطاردة وقد انفجرن من فرط الغم والحنق المظيم ! ! لقد انتصرت المدنية ! ! »

قضية التعذيب :

يا سادة : هذه هى دنشواى وهذا هو التعذيب الذى لقيه المصريون على يد اللورد كرومر الرجل الرحيم الشفوق . . حقاً أنه لكذلك ألم يصدر أمره بإلقاء القبض على « المنشاوى باشا » ، فى أبريل عام ١٩٠٢ وحاكمه بدعوى أنه عذب بعض الفلاحين أصحاب الثياب الزرقاء . . . وأنه — أى اللورد كرومر — الذى نصب نفسه ميزانا ذا « قاب » حساس للعدالة والقانون رأى حماية منه لحقوق هؤلاء الفلاحين أن يحاكم المنشاوى باشا ويصدر أوامره التى انتقلت فى صورة أحكام على الباشا بحبسه ثلاثة أشهر مع الأشغال . . وأطلق على تلك القضية يومذاك اسم « قضية التعذيب . . » أن المنشاوى قد استعمل بعض العصى فى ضرب هؤلاء الفلاحين وسمى ذلك تعذيبا وكان الجزاء السجن والأشغال طيلة تسعين يوما وليلة !!! أما اللورد كرومر نفسه وقد أخذته الرحمة وتناهى به الحنان على هؤلاء الفلاحين فى « دنشواى » فاستبدل العصا بالسوط والسجن بالإعدام

شنقا يصف ذاك الحكم بأنه كان «عدلا لازما . .» دعونى أضحك أو دعونى أبكى(١)!!!

لقد نشرت جريدة المقطم وقتذاك نبأ وصول المشانق إلى دنشواى قبل أن تنتهى المحاكمة . . وخجلت الحكومة من هذا النشر فانبرت تكذبه فى بيان رسمى ظهر يوم ظهور الأحكام التى كان فى مقدمتها الإعدام شنقا (٢)!!! »

***

(١) أبكى من أولئك الذين ساهموا فى إعدام أهل دنشواى أمثال الهلباوى وفتحى زغلول ... لقد حدث أن دخل الزعيم الوطنى (محمد بك فريد) على رئيس الوفد المصرى (سعد زغلول باشا) فى منزله ووجد عنده شقيقه فتحى زغلول — الذى قام بدور النائب العام فى قضية دنشواى — فسلم على سعد وتجاهل وجود شقيقه فتحى ، ومضت هنية من الوقت سادها الصمت والهدوء . . . وسأل سعد بعدها فريداً عما إذا كان يعرف شقيقه أم لا ؟ . فقال : نعم أعرفه ، ولكن قد فرقت دنشواى بيننا إلى يوم القيامة ! ! !

(٢) لا زال حتى الآن يحفظ أبناء دنشواى وقراها (زجلا عامياً) رفيعاً نقله لنا مندوبنا الذى أوفدناه لإجراء تحقيق فى تلك القرية :

شوفوا الانجليز جم بحرى دنشواى واعتدم
اللى انشنق مات واللى فضل جلدم
ياما أصعبه يوم نهار « زهران » ووقفاته
[زهران هو أحد المتهمين]
ياما بكت أمه وعياله واخواته
وكان له أخ فى الجهدية نهار شنقانه ما فاته

ربنا خلق لنا مصطفى كامل والرب كامل
يشهد ما بين الانجليز وما بين رب العباد كامل

وخلق لنا حسين باشا البرنس
يقول غير (السيسة) وكلام الحق ما تقلش
[السيسة = القول الزور]
فلما جه السبع ما استناش
سافر بلاد الانجليز لم خل ولا بقاش
أهم زقوه مات ياخسارة يا مصطفى ولا بقاش

طلب مكافأة لصاحب الدم دفعوا له
الطبل والمزازيك غايم أربعين يوم يبركو له

أحمد بك اللئيم بده يحاربنه
وشهد معاهم لأجل القرش والمال
[أحمد حبيب بك]
يارب تخرب بيوت الانجليز والعدا الكل
بحق دعوة نبينا مصطفى الرسل

٢ — فظائع البريطانيين فى الاسكندرية :

حضرات السادة والسيدات . . . لم تكن حادثة « دنشواى » هى أولى حوادث الإرهاب والقمع البريطانى فى وادى النيل . . . لا ! لا ! لقد لجأ البريطانيون إلى جميع وسائل القسر والعسف منذ اللحظة الأولى التى داست أقدامهم ثرى أرض النيل حتى لقد كتب أحدهم يصف الحالة وقت بدأ الاحتلال وضرب الاسكندرية فقال :

« لقد أنشئت المدينة الجديدة — الإسكندرية — فوق قبور العرب ولا يعرف الشعب البريطانى حتى الآن كم قتل رجالنا منهم حين استولوا على المدينة لقد أطلقت عليهم النيران وتركوا حيث يرقدون . . »

حضرات السادة . . لقد وصف أحد رجال الأدب الإنجليزى « مستر بلنت » وسائل الإرهاب البريطانى وقتذاك فقال :

« لقد فرضت عقوبات بربرية انتقامية لم تعرفها الخبرة البريطانية الحديثة حتى فى زمن الحرب . . . منها التعذيب فى السجن وخلع الأظافر من الأصابع والجلد و « الفلقة » ! ! ! ألم تقبض السلطات البريطانية على « عطية حسن » وتحاكمه أمام « عصبة بريطانية » وتصدر عليه الحكم البريطانى أيضا بالإعدام رمياً بالرصاص البريطانى !!! . أما جريمته فلم تعد عن كونها محض شبهة فى اشتراك ذلك الرجل فى قتل بعض الرعايا البريطانيين ! ! . . أما الحكم فقد عدل بعد ذلك إلى الإعدام شنقاً وترك البرىء متدليا فى الحى الذى كان يقطن فيه من شروق الشمس حتى غروبها ! ! ! . .

أيها السادة : لقد خشى البريطانيون أن تأخذ الرأفة بعض قلوب النظارة والمتفرجين فوضعوا على صدر المشنوق لافتة كتب عليها بالإنجليزية ما نصه :

« Condemn to death for assassination of Mr. Dobish and Mr. Richardson »

ولم تنس السلطات البريطانية أن تساهم أيضاً فى تشجيع اللغة العربية (! !) فعلقت على ظهر المشنوق لافتة أخرى كتبت عليها ترجمة اللافتة الأولى :

« أعدم لاغتياله المستر دوبيش والمستر ريتشارد سون !!! »

ولقد أفضت المفاوضات الحرة (دائماً) بين الندين المتساويين (! !) السلطات البريطانية وأسرة المقتول إلى اتفاق من مادتين :

الأولى — خاصة بعدم تسيير موكب خاص للمشنوق البرىء ! !

والثانية — بتحريم إقامة صلاة جنازة على المقتول بلا ذنب جناه ولا جريرة ! ! .

وهكذا صودرت الأرواح وألغيت الديانات على أيدى بريطانيا والبريطانيين الذين قال عنهم المستر « لويد جورج » فى خطاب ألقاه فى « شفيلد » :

« إن العناية الإلهية قد كلفت العنصر البريطانى بمهمة تمدين شطر من العالم »

وإنه لمن المؤسف — ياسادة — أن الوزير الخطير المشهور لم يفض ببيان تلك الطريقة « الصوفية » التى أفهمته بأن الله عز وجل قد ناط بانجلترا القيام بنفس المهمة التى سبق أن ناط القيام بها لألمانيا والألمانيين[1] ! ! ! »

***

٣ — حادثة الجواسيس البريطانيين :

حضرات السادة : كلكم تعلمون أن التجسس فى ظروف الحرب أمر يعد فى نظر الجميع خيانة عظمى للبلاد يعاقب مرتكبها بالاعدام .

حضرات السادة : ولقد بعثت الحكومة البريطانية بثلاثة من رجالها للتجسس فى الصحراء الشرقية قبل حملتهم إليها عام ١٨٨٢ وبالفعل قدم هؤلاء الثلاثة وعلى رأسهم البروفسور « بالمر » أستاذ اللغة العربية فى كامبردج وقتذاك ومعهم عشرات الألوف من الجنيهات الذهبية المزيفة لتوزيعها على قبائل البدو والمنتشرين فيها . . ولقد وجدت جثثهم ملقاة بعد ذلك فى الصحراء قرب إحدى القرى المجاورة للسويس .. فألقى القبض على سكان القرية وزج بهم جميعاً فى غياهب السجن لا فرق فى ذلك بين الأطفال أو النساء أو الرجال ... أما كيف تمت محاكمتهم فامر لا يكاد يخطر ببال . . لقد زارهم القائمقام البريطانى مستر « وارين » فى قاع السجن ولما وجد عددهم كبيرا فقد أجرى بينهم قرعة وأجال الأقداح فخرجت الأنصبة لخمسة من الرجال وقع عليهم الاختيار فاقتيدوا على الفور إلى محاكم التفتيش التى قضت بإعدامهم .

وهكذا نرى لأول مرة فى تاريخ الإنسانية متنبئا بارعا مثل المستر « وارين » الذى كان يعمل قنصلا لبريطانيا فى السويس وكانت مهمته أن يعطى جوازات سفر .. وطبعاً لقد منح هؤلاء الخمسة المختارين جوازات سفر إلى السموات العلى ولم ينس أيضاً أن يكتب عليها باللغتين العربية والانجليزية المرور فوراً « بدون توقف » . . . وبالفعل لقد تم القبض عليهم ومحاكمتهم وإعدامهم فيما لا يزيد كثيراً عن المدة التى يسمح بها لحامل جواز السفر بالمرور فوراً فى أى جهة ينتقل إليها ! ! . .

***

(١) كان الألمان يدعون أنهم قد اختيروا من لدن السماء لينشروا الحضارة فى الأرض . وهذا ما حملهم على خوض غمار حروب عدة انتهت أخيرا باندحارهم ! !

٤ — حوادث ثورة ١٩١٩ :

حضرات السادة والسيدات . . وفى عام ١٩١٩ اشتد سخط البلاد على السلطات البريطانيـة لحرمانهم زعماء البلاد ووكلائها وقتذاك من الذهاب إلى مؤتمر الصلح فى باريس ليطالبوا بحرية أوطانهم . . . بل إن المستعمر الدخيل العاتى قد أمعن فى كبت تلك النهضة الوطنية فاعتقل القائمين بها ونفى البعض وسجن الآخرين مما كان سببا فى إشعال نار الثورة العامة فى طول البلاد وعرضها .

(ا) حادثة الشوبك :

حضرات السادة والسيدات . . وحدث فى قرية « الشوبك » وهى على مقربة من مدينة « الجيزة » أن نزع بعض الشبان قضبان السكك الحديدية وقطعوا أسلاك التليفونات لشل حركة المواصلات خشية أن يحضر إليهم جيش الاحتلال فيباغتهم بهجومه العسكرى الطائش . . لكن وقع ما كان وما لم يكن فى الحسبان ! ! .

النهب والسلب :

ففى الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد ٣١ مارس سنة ١٩١٩ وفى الجهة الغربية من قريتنا وقف قطار يقل نحوا من ثمان مائة من الجنود البريطانيين فى ملابس الميدان وأخذ العمال يصلحون العطب فى القضبان . . ولما حان وقت الليل انتشر أكثر من نصف الجنود فى أنحاء القرية يمزحون مع أهلها بالصفع والركل واللطم أولا ثم التفتيش والنهب والاغتصاب ثانيا والحرق والتقتيل ثالثا . . .

(وبعد عودتى من رحلتى أرسلت الأستاذ « محمد عبد العزيز » ليقوم بإجراء تحقيق شامل فى تلك الحادثة فكتب إلينا يقول)

« إن الانجليز — كما روى الحاج « أبو بكر طلبة » عمدة القرية — قد أعملوا وسائل النهب والسلب والاغتصاب فى شتى أرجاء القرية . . ويقسم أنه رأى بعينيـه جاويشا بريطانيا يحمل سلة بيض مما جمعه من مختلف الدور والمنازل . . . والبيض بيض الإوز الذى نافح كثيرا ودافع عن بيضه الذى كان يحتضنه بل ولعله قاتل الجاويش الشهم أيضا قتالا مريرا لكنه انهزم فى النهاية . . . نعم اضحكوا على الامبراطورية التى تحارب الإوز والبط وأسراب الدجاج ! ! ! .

وليست المسألة مسألة البيض فحسب ولا هى مسألة قطار به بضعة عشر عربة ملأها الانجليز بخيرات البلاد ولم يدعوا شيئا يساوى « شرو نقير » ! ولا هى مسألة عشرات من الأنفس أزهقها البريطانيون لغير ما ذنب أو جريرة إنما هى مسألة شعب يريد أن يكون حرا ويريد البغاة أن يجعلوه شعب العبيد والارقاء ! ! . . »

الحرق والقتل ! !

حضرات السادة والسيدات . . لقد نفد صبر الأهلين فى القرية لما اعتدى الجنود على أعراض بناتهم وهم كل منهم يحمل فأسه ومعوله ليقاوم به النار والبارود . . وبدأت المعركة وكاد جيش الحليفة أن يخسر المعركة لولا استنجاده بالقوات الأخرى المرابطة فى القطار . . . وبالفعل لقد صدرت الأوامر لسائق القطار بارجاعه إلى الوراء حتى يصير مواجها للقرية تماما وعند ذاك — يا سادة — بدأت الضخات تصب البنزين على أسطح المنازل بينا تطلق المدافع رصاصها على القرية التى استحالت طعمة للنيران ! .

ولقد ذهب ضحية هذا الحريق يا سادة عدد غير قليل من الآدميين ذكورا وإناثا : « عبد اللطيف الدكرورى — عبد الواحد طلبة — عبد اللطيف طلبـة — مريم الفولى — نظيمة عبد الهادى » .

أما الإصابات فقد تجاوزت الثلاثين هذا عدا عشرات الدواب والماشية التى صارت شواء شهيا دون ذبح أو سلخ ! ! إنها طهيت — يا سادة — على نيران الحريق ! ! . . ولو فطن البريطانيون إلى وجودها لانهالوا عليها وأكلوها . . . إذ هم قد أمضوا ليلهم دون أن يتناولوا وجبة العشاء ! ! . .

مساكين أولئك الجنود البريطانيون . . ليتهم فطنوا ؛ ليتهم ذكروا أن عشاءهم كان ينتظرهم داخل حظائر الماشية والأغنام ! ! (ضحك وقهقهة) . .

قتل الهاربين وكشف سوءاتهم :

حضرات السادة والسيدات . . لم يستطع أهل القرية مواجهـــة تلك النيران بكتل من اللحم وأكوام من العظام فآثروا الفرار إلى القرى المجاورة لـكن الجنود البريطانيين أخذوا يتعقبونهم فى المزارع وأسقطوا منهم تسعة صرعى أبى البريطانيون — فى جم أدبهم وحيائهم — إلا أن يكشفوا عن سوءات أولئك الشهداء الذين تركوا عرايا تماما كيوم ولدتهم أمهاتهم . . نعم عرايا يلعن كل جزء من أجسادهم أولئك الذين قطعوه إربا وتركوه عاريا بعد أن خلعوا أو سرقوا ما عليه من دثار !

أما أولئك الشهداء فهم :

« زيدان عويس ، وولده عويس — عبد القادر طلبه — محمد التمساح — عبد المقصود موسى — دسوق الجمال — محمد مسعد — جاد المولى مغانه — عبد الحليم عقبى أبو السعود » . . .

الانجليز يقتلون شجر النخيل ! !

ولم يقتصر شر الإنجليز على الآدميين يا سادة بل تعداه إلى الحيوانات بل إلى الجماد أيضا ! فقد فتح الجنود الباسلون فوهات مدافعهم على شجر النخيل فى القرية فهوى بعضه ولا زال بعضه الآخر باقيا حتى الآن . . نعم إن أشجار هـذا النخيل الباقية قد أعلنت الحداد على سقوط « شقيقاتها » فلم تخرج بعدها تمراً ولا بلحا ! .

إن آثار الرصاص فى جذر تلك الأشجار هو الوثيقة الحية الخالدة التى تستمطر لعنات كل شىء حتى الطبيعة نفسها على البريطانيين الجبارين العتاة !

دفن خمسة من الأحياء ! !

حضرات السادة والسيدات .. وتصادف يا سادة أن قابل ضابط من الجيش المنتصر أثناء عودته إلى القطار أحد شيوخ القرية المسنين ويدعى « عبد الغنى طلبة » وأخاه « عبدالرحيم » واتفق أن كان معه فى الطريق ابنه سعيد واثنان آخران هما « عبد الصمد أبو السعود — وخفاجة مرزوق » فاقتادهم الضابط إلى القطار بدعوى محاكمتهم بتهمة إشعال نار الثورة فى القرية وقضوا هناك ليلة كاملة وسط الركل واللطم من الجنود البريطانيين وما أن حان الصباح حتىاقتيدوا إلى حقل النخيل لاستكمال التحقيق معهم .. وهناك أكره كل منهمعلىحفر قبره بيده ثم دفن إلى منتصفه ولم يظهر سوى الرأس والصدر الذى جعل هدفا لرصاص البريطانيين !

وهكذا تم إعدام هؤلاء الخمسة الأحرار وأقيم المأتم فى القرية التى ظل النواح يمتد منها ويرتد صداه حتى عم أنحاء وادى النيل كله . .

مذكرات مدير الجيزة وقتذاك :

ولقد أدت تلك الفظائع إلى استقالة مدير الجيزة (حمدى سيف النصر باشا) احتجاجا على وقوع تلك الحوادث فى المنطقة التى يديرها وظل يطالب اللورد « اللنبى » المعتمد البريطانى فى مصر وقتذاك بوجوب تشكيل محاكم حتى يهدأ الشعب ويطمئن إلى أن القصاص سيؤخذ من الجانين . . وها أنا أقرأ عليكم جانبا من تلك المذكرات :

« استقلت وذهبت إلى القاهرة وفى منزلى بالزمالك اتصل بى تليفونيا مستر كين بويد وكان سكرتيرا شرقيا لدار الحماية وقال لى إن مستر هينز مستشار الداخلية أبلغ السفارة نبأ استقالتك .

وسألنى كين بويد عن سبب الاستقالة فقلت :

إنها مسببة وقائمة على الوقائع الملموسة وإن بها أحد عشر سبباً كلها حوادث فظيعة ارتكبها الجنود الانجليز فى البدرشين والشوبك الغربى والعزيزية فقال :

إن اللورد اللنبى يريد مقابلتك فى تمام الرابعة من مساء اليوم فى دار الحماية فاعتذرت عن هذه المقابلة وأفهمته أن هذه الحوادث حطمتنا وأثارت أعصابنا ...

ثم اتصل كين بويد باللورد اللنبى واتفقا على أن يزورنى الأول بالنيابة عن اللورد وأخبرنى بذلك وحددت الساعة الرابعة فعلا لانتظاره بمنزلى .

وحضر كين بويد فى الساعة الرابعة وكان فى صحبته جنرال إنجليزى كنت أعرفه من قبل حيث التقيت به فى السودان ومكثا ساعتين يحاولان فيهما اقناعى بسحب الاستقالة فلم أقتنع وقلت لهما إننى أعتبر قرار مجلس المديرية بمثابة قرار الجمعية التشريعية تماما وأنه قرار واجب الاحترام — (كانت الجمعية التشريعية معطلة من جراء حل الانجليز لها) ولكنهم صمموا على مقابلتى للورد اللنبى مادمت ممتنعا عن سحب الاستقالة ... وبعد أيام قابلت اللورد اللنبى بدار الحماية وطلب بدوره سحب الاستقالة فرفضت وأخبرته أن نسخة من التقرير أرسلت إلى سعد زغلول باشا وأن البلاد كلها ستعلم بخبر هذه الفضائح وسيكون لهذا أثره الخطير من غير ريب ؛ وليس من حل الآن لهذا الموقف المعقد إلا تشكيل مجلس عسكرى للتحقيق مع الضباط الإنجليز حتى تتبين تماماً على من تقع التبعة وحتى نكشف الحقيقة ونعرف أى الفريقين على صواب الجنود الإنجليز أم السلطات المصرية التى أتشرف برياستها . وبغير هذا المجلس وهذا التحقيق لا يمكن أن تؤمن

العاقبة فهذا هو الحل الوحيد الذى يهدىء البلاد قبل أن تثور لهذه القرى التى جعل الجنود منها مذابح بشرية .

واقتنع اللورد اللنبى وأمر بتشكيل المجلس العسكرى برياسة جنرال وعقدت الجلسات بقشلاق قصر النيل وكان للقضية طرفان أنا ودسوقى أباظة والأهالى فى جانب والضباط والجنود البريطانيون فى الجانب الآخر .

وطلبت أن أستجوب قومندان القطار المسلح الذى أقل الجنود الأرهابيين من الانجليز لإحراق هذه القرى وسلب مافيها من الخيرات وسمح لى بذلك فسألت القومندان عن الحادث فقال :

لقد كلفت بإخماد الثورة التى قامت فى البدرشين والعزيزية والشوبك الغربى وبإصلاح السكك الحـــديدية إلى جانب ذلك وكان فى صحبتى ضابط اتصال يدعى « حكيميان » وهو أرمينى الجنسية فلما وصلنا كان رأى « حكيميان » الذى أشار به علىّ ونفذته فعلا أن ألقى القبض على خمسة من الأهالى وأقتلهم فى الحال دون تفاهم وبهذا تخمد الفتنة وهذا مانفذته فعلا فخمدت الثورة .

فسألته : هل كان هؤلاء الخمسة يقومون بأعمال تخريبية ثورية .

فأجاب : لا إنما أخذتهم من المارين كما أشار الضابط « حكيميان » . ثم أردف القومندان متفاخراً : وهذا التصرف قضى على الثورة فى الحال .

فسألته : هل كان فى القطار وأنتم ذاهبون إلى هذه البلاد حيوانات وطيور ؟

فأجاب : لا .. لم يكن فى القطار شىء من هذا ونحن ذاهبون !!

فسألته : هل كان فيه وأنتم راجعون ؟

فأجاب : نعم . كان فيه ونحن راجعون .

فسألته : من أين لكم هذا إذن ؟

فأجاب : أكبر الظن أنها من الشوبك ولابد وأن العساكر قد أحضروا هذه الأشياء إلى القطار عقب قيامهم بالعمليات التى كلفوا بها ! .

ولم أعرف إلى الآن ما اتخذته السلطة البريطانية من تصرف إزاء هؤلاء وقد اتضح لديها عدوانهم الأثيم ووحشيتهم التى أتاحت لهم أن يشعلوا النار فى قرى بأكملها ثم يسرقوا ماتقع عليه أيديهم من طعام وشراب ؛ غاية الأمر أنهم أبعدوا عن مصر ولا أدرى ماذا كان عملهم فى الجهات التى رزئت بهم ؟! »

الكتاب الأسود :

حضرات السادة والسيدات ... إن الحوادث والفظائع التى وقعت فى قرية الشوبك قد حملت أحد أبنائها إلى كتابة مؤلف سمى بالكتاب الأسود وطبعت منه ألف نسخة وزعت فى مصر وخارجها . ولقد قدم سعد زغلول الزعيم المصرى المعروف النسخة الأصلية من هذا الكتاب إلى مستر فولك محامى مصر أمام مؤتمر الصلح فكان أكبر فضيحة للامبراطورية البريطانية وقتذاك ...

(ب) حوادث البدرشين والعزيزية :

حضرات السادة والسيدات . . . وفى فجر يوم الخامس والعشرين من شهر مارس -- ومارس إله الحرب ! ! — أعلن البريطانيون الحرب على أهل البدرشين والعزيزية التابعتين لمديرية الجيزة . .

ودعا المصلون فى فجر ذلك اليوم ربهم ، اللهم آمنا فى أوطاننا . ولكن لا أمن ولا أمان ما دام على أرض وادى النيل جندى بريطانى واحد لا مئات الجنود التى دخلت كلا القريتين قبل أن تشقشق عصافير الصباح فى رطيب أوكارها . . .

وحاصر الجنود الفاتحون دار كل من عمدة البدرشين والعزيزية . وطلبوا إليهما جمع كل ما فى القرية من ذخيرة وسلاح فى خمس عشرة دقيقة . فقدم الشيخ إبراهيم رشدان عمدة العزيزية بندقيته أو « مسدسه » وهو كل ما كان يملك . . أما الشيخ « محمد منظور الدالى » فقد اعتذر لعدم حيازته شيئا منها . . فانقضوا على منزله وانسلوا إلى غرف السيدات وسلبوا ما كان يملكن من حلى وأقراط ! ! نعم إنها خطة لا لمصادرة الأسلحة والمفرقعات بل أيضا لمصادرة الذهب والفضة وحافظات النقود من الفلاحين البؤساء ! ! ! . .

ومن يدرى — ياسادة — فلعل الأوامر الامبراطورية قد صدرت للجنود المخلصين أيضا بجمع الأفراخ والدجاج والحمائم فى زكائب لتكون لهم نعم الطعام ونعم الشراب !.

لا — يا سادة — لم ينفذ الجنود المخلصون الأوامر بحذافيرها وإنما أكرهوا الوطنيين على تنفيذها . . لقد سيق العمد والمشايخ إلى الحوامدية حاملين على ظهورهم ورؤوسهم أسراب الدواجن والأرانب البرية والجبلية التى أخذت تنوح وتصيح حتى ماتت جلها أو كلها قبل أن تصل مكان ذبحها أو طهيها ! ! ! . .

أيها السادة لقد أخذ عمدة البدرشين قسرا . واضطر إلى المسير حافى القدمين والجنود البريطانيون فى أثره يخزونه بأسنة الرماح كلما حاول أن يسرق نظرة أو التفاتة إلى قريته التى تركها والنار ترعى ما تبقى فيها من حطام وهشيم .

أيها السادة والسيدات . . الآن وبعد أن وصل عمد القريتين ومشايخها إلى الحوامدية مثلوا جميعا أمام فرقة من الضباط البريطانيين سموهم محلفين أو سموهم مزورين ! !

وتلى رئيس الضباط على الفلاحين البؤساء باللغة الانجليزية التى لايفهمونها صورة الاتهام الموجه إليهم . . . إن هؤلاء الفلاحين اتهموا بضرب أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى إلى أهرام سقارة والاشتراك فى إحراق محطتى سكة حديد البدرشين والحوامدية . . وحاول الفلاحون عبثا نفى الاتهام عنهم ولكنهم أكرهوا فى النهاية على إمضاء إقرار أعد لهم مقدما يبدون فيه أسفهم على ما وقع من اعتداء وتخريب واستعدادهم لتقديم ما يطلب منهم من عمال لإصلاح السكك الحديدية . . .

وبالفعل لقد وقع الفلاحون المساكين هذا الإقرار تماما كما وقع زعماء بلادهم المعاهدات بالقهر والقسر ووسائل البطش والطغيان ! ! ! . .

حضرات السادة . . لقد انتهت المعارك الحربية والأعمال العسكرية فى القريتين الآمنتين بعد أن قتل فيهما كل من :

عبد الجواد سيد — إبراهيم عطوة الدالى — إبراهيم سيد رفاعى — والسيدة عاليه زوجة الشيخ حسنين الجزار التى قتلت دفاعا عن شرفها وكرامتها . . .

نعم — يا سادة — عبرة الحادثة أن القريتين استسلمت للنيران والأرواح استسلمت للسيوف والأموال استسلمت للسارقين أما عرض السيدة عاليه فكان دونه خرط القتاد ! ! ! . .

***

واقعة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ :

حضرات السادة : ولست أدرى هل سجلت تلك الواقعة ضمن المعارك الحاسمة فى الحرب العالمية الثانية أم لا ؟ على أية حال ربما كانت أسماء « ايزنهاور » و « مونتجمرى » و « روميل » قد استرعت انتباه رجال الصحافة فأغفلوا اسم السير « مايلز لامبسون » ولو علم — لامبسون — تلك الحقيقة لكان قد شن عليهم نفس الهجوم المسلح الذى قام به ليلا على مدينة القاهرة فى اليوم الرابع من فبراير عام ١٩٤٢ ... وكان الهجوم ياسادة خاطفاً ... ولو سمع رجال « داونتج ستريت » بالخطة المحكمة الحلقات والتكتيك

البارع الذى وضعه القائد المدنى « لامبسون » إذاً لاستدعوه لحوض معارك «دنكرك» ولما احتاجوا أن يسلموا سيقانهم فيها للرياح ويسابقوا غزلان الصحراء وثعالبها !!!.

حصار القاهرة :

أعطى هذا السفير الديبلوماتى — ولا نقول الحربى — أوامره فى ليلة الرابع من فبراير بمحاصرة جميع ثكنات الجيش المصرى وصوبت إليها المدافع وأعطيت الإشارات لطائرات السلاح الملكى البريطانى بالاستعداد لنسف تلك الثكنات وسرعان ما حاصر الجنود البريطانيون مراكز الشرطة المصرية فى القاهرة وقطعوا جميع الأسلاك التليفونية المتصلة بقصر مليك البلاد وعاهلها ... وهكذا حوصرت القاهرة براً وجواً .. ولو استطاع « السفير » لقطع أنابيب المياه وحول مجرى النيل عن موضعه ليتم حصار عاصمتها بحرا !!! إنها حرب أعلنتها بريطانيا على رمز مصر وحامل تيجانها !!!... أما كيف تم النصر فهو ما سأحدثكم عنه . . .

اقتحام قصر عابدين :

خرج السفير البريطانى وتخير وقت خروجه ليلا لأن الجرائم لاترتكب عادة إلا فى الظلام وركب سيارته وعن يمينه قائد القوات البريطانية فى مصر الجنرال « ستون » تتقدمهما كوكبة من الجنود البريطانيين شاكى السلاح وقد ارتدوا زى الميدان ... أما أين وجهتهم ؟؟ فقد أذيع يومذاك — إن خطأ أو صواباً — أنهم سيواصلون سيرهم إلى « سنغافورة » ليعززوا مراكز البريطانيين فيها وربما حالوا دون إلقائهم كالأسماك فى قاع المحيط !!.. ولكنهم ياسادة سرعان ما أثبتوا فى لمح البصر كرية الأرض من جديد أنهم ذهبوا إلى «سنغافورة» وخاضوا غمار المحيط فى لحظات ثم عادوا إلى القاهرة منتصرين !! إذاً ليمشوا فى خيلاء ويحاصروا قصر عابدين ويوجهوا فوهات مدافعهم إلى مداخله ونوافذه !!.

وتقدمت تلك المظاهرة العسكرية دبابة ثقيلة الوزن من طراز « تشرشل » ليتوج هذا الاسم تلك الجريمة ويباركها !!! .. ولتمض الدبابة فى طريقها وتقتحم أبواب القصر وتحطمها ... وينزل إثر ذاك السفير المسلح من سيارته ومعه الجنرال ستون يتقدمهما ثمانية من الضباط يحملون مسدساتهم فى أيديهم .. وما أن بلغ السفير المدخل الملكى حتى أطلق الضباط البريطانيون ثمانى طلقات تحية للقادمين ! ! وخرج — كما هى العادة —

أحد رجال التشريفات الملكية يسألهم أين هم ذاهبون فيدفعه السفير « الملاكم » (ضحك) بقبضة يده ويصفعه باليد الأخرى ويقول : أنا أعرف طريقى !!! ..

ويصعد السفير إلى حجرة الملك فيركل بابها برجله ويدخل دون إذن وتمضى برهة يتمتم فيها السفير « المؤدب » بكلمات كنت أود أن تجد من يسجلها وقتذاك ليحفظها عنه سوقة الانجليز ودهماؤهم . . . ومعذرة فربما لم يتعلم السفير سوى تلك الألفاظ فى بلاط سان جيمس وطبعاً لم يجد غيرها يرددها فى بلاط الملك فاروق !!!.

حدث ذلك فى حجرة المليك أما رجال حرسه فقد هبوا يقاومون الجنود الإنجليزية واشتبكوا بالفعل وتكاثر بعض جنود الأعداء حول أحدهم فأصيب بكسر فى ذراعه ولكن الملك تدارك الموقف على التو ولم يرد أن يحول أرض بلاده أنهارا من دماء فأمر حراسه بعدم المقاومة تاركا للتاريخ أن يقول كلماته فى ذاك الاعتداء الصارخ المسلح على مصر والمصريين . . . . ولامراء فى أن العالم المتمدين عند ما يعرف الحقيقة سيصب جام سخطه وكبير لعناته على بريطانيا والبريطانيين ! !

الإنذار البريطانى :

أما الحقيقة التى يجب أن نعلنها الآن فى غير مالبس أو غموض فهو أن الحكومة البريطانية ممثلة فى شخص سفيرها « الملاكم المسلح الحربى » فى القاهرة كان قد قدم لمليك البلاد إنذارا بطلب تشكيل وزارة جديدة على صورة معينة فاعتبر المليك ذاك الأمر تدخلا صارخا فى شئون البلاد وأصر على رفضه وعمل على التخلص منه بشتى الطرائق والوسائل وعرض شخصه وعرشه فى سبيل ذلك لكبير المخاطر وعظيم الأحداث لأنه يعلم أن مجد الملك من مجد شعبه . . . . وما أن مضى الوقت المحدد لإجابة الإنذار وظل المليك فى إصراره على عدم التسليم حتى وقعت تلك الواقعة التى ستظل سبة فى فم الدهر ودمامة فى وجه التاريخ الامبراطورى الكالح السواد ! ! »

***

هذا ماقلته فى الخارج عن ذاك الحادث المشئوم إذ الواجب يملى على كل مواطن ألا يتعرض بالنقد أو التجريح لبنى الوطن خارج الوطن . ولما كان هذا الأمر ذا أهمية خاصة فقد اضطررت أن أعكف على دراسته فترة غير يسيرة وبالفعل لقد طلبت بعد عودتى من الجهات صاحبة الشأن والتى لها صلة بذاك الحادث المشئوم أن يدلوا ببياناتهم الرسمية عن ذلك الحادث ... فحصلت على بيان الوفد المصرى[1] عن يوم ٤ فبراير ونصه التالى :

---

(١) أذاع النحاس باشا ذلك البيان فى خطابه الذى ألقاه بمناسبة عيد الجهاد الوطنى ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ .

بيان الوفد المصرى :

أيها السادة لو أن الدستور ظل دائما نافذ الأحكام سائد السلطان لتجنبت البلاد ما صادفها فى مختلف الأوقات من الأزمات والنكبات .

لتجنبنا أزمة ٤ فبراير التى يطنطن بها الخصوم ضدنا ويحاولون تحميلنا مسئوليتها كاذبين ظالمين ، وهم فى الواقع المسئولون فقد زيفوا إرادة الأمة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ أبشع تزييف وظلوا يتولون الأمور ضد إرادة الشعب ويتبادلون رياسة الوزارة حينا بعد حين فتولاها محمد محمود باشا سنة ١٩٣٨ وخلفه على ماهر باشا فى سنة ١٩٣٩ ثم حسن صبرى باشا سنة ١٩٤٠ ثم حسين سرى باشا سنة ١٩٤١ إلى أول فبراير سنة ١٩٤٢ وبدأ الشر منذ بدأ الانقلاب يستفحل والفساد يستشرى وكلما مضى الزمن تضاعفت الهوة التى تفصل بينهم وبين الأمة غورا واتساعا ، حتى أدركنا الحرب ، وللحرب مقتضياتها الدقيقة ومسئولياتها الجسام فكان عليهم أن يرجعوا إلى الأمة لتختار من يدير دفتها فى ذلك الوقت العصيب ، ولكنهم تشبثوا بالحكم ومضوا فيه غير مبالين ولا مكترثين

لاحت عواقب هذا الموقف الضار وساد الشعور بوجوب التغيير حتى لقد استشرنا فى الأمر غير مرة وكنا نشير فى صراحة وجلاء بالحل الصحيح الذى نحرص دائما عليه وهو احترام أحكام الدستور والرجوع إلى رأى الأمة .

وتفاقمت الأحوال وتجلى سوء رأى وزراء الإنقلاب وفساد تقديرهم فى السياسة الخارجية وشئون الحرب واضطربت الأمور وخرجت من أيديهم وكان ما كان .

ولم يكن لى أية صلة بما كان أو دخل فيه بل كنت استجم فى أسوان فتوالت على الدعوات من أهل الصعيد الكرام لزيارة مدنهم الكبرى فلبيتها ونظمت رحلة بحرية تبدأ من الأقصر فى صباح يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ قاصدا إلى قنا ثم إلى غيرها حسب البرنامج الموضوع ، وفى مساء يوم الرحلة وصلنا إلى قنا فخف أهلها لاستقبالنا وعلى رأسهم مكرم عبيد باشا وبعد زيارة المدينة قصدنا إلى منزل اسكندر عبيد بك لنستريح فيه ، وهناك اتصل بى تليفونيا سعادة إسماعيل تيمور باشا الأمين الأول لجلالة الملك وفاجأنى بأن جلالته يطلبنى للتشرف بمقابلته فى الساعة الرابعة من مساء اليوم التالى وكنت خالى الذهن مما يجرى فأجبت بأن هناك استحالة مادية لأنى فى رحلة بعيدة ويتعذر على الوصول فى الموعد المضروب فشدد وقال إن جميع الترتيبات ستتخذ لإمكان

وصولى فى الميعاد وقد تبين بالفعل أن القطار العادى ينتظر فى قنا فسافرت فيه وأبلغت أهلى أنى عائد إليهم بالقطار الذى يبرح القاهرة فى الساعة الثامنة مساء اليوم التالى واتفقنا على أن تجرى الباخرة بهم إلى جرجا حيث ينتظرون إلى أن أعود ، وسافر معى مكرم باشا إلى القاهرة .

وفى الموعد المحدد تشرفت بمقابلة جلالة الملك فتحدث إلى جلالته فى سوء الحال ، وتفضل فسألنى فيما يعمل لعلاجها فابديت رأيى بصراحة وألقيت المسئولية فيما وصلت إليه الأحوال على رجال الانقلاب أجمعين ، وفى نهاية المقابلة أمرنى جلالة الملك بأن أنتظر مقابلة أخرى بعد أن ينتهى جلالته من استشاراته .

وفى اليوم التالى دعيت لمقابلته فوجدت رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات والبرلمان السابقين مجتمعين فى القصر وتفضل جلالة الملك فأمر رفعة حسنين باشا بأن يتلو عليهم بيانا أعده جلالته شرح فيه خطورة الحال وقال إنه دعانا للاتفاق على حل تصان به مصالح الأمة وكرامتها وتركنا للتشاور وعندها فقط تبينت أن هناك إنذارا بريطانيا طلب فيه تشكيل وزارة يرضى عنها الوفد ورئيسه وحدد ميعادا قصيرا للرد فأبديت دهشتى لهذه المفاجأة وأعربت عن شديد أسفى لهذا التدخل البريطانى فى شئون البلاد الداخلية ولكنى حملتهم مسئوليته ، ثم تداولنا فى الحل فاقترحوا تشكيل وزارة نشترك جميعا فيها فرفضت بتاتا جريا على رأيى الثابت القديم ولما عانته البلاد من حكمهم وقاسته على أيديهم ، وبازاء هذا الرفض رأوا أن نحتج على الإنذار البريطانى فوافقتهم على هـذا الرأى ولكنى صارحتهم بأنى أتوجس شرا لدقة الظروف الحربية ولا أتوقع أن يحل الاحتجاج الإشكال ووافقنى بعضهم على ذلك فعادوا يلحون فى تأليف وزارة يشتركون معا فيها فأصررت على رأيى وقلت إن كان لابد لإنقاذ الموقف الذى وصلت إليه البلاد بسببهم من تضحية أقدمها بشخصى فإنى أتقبلها انقاذا للبلاد على أن لا يشترك أحد منهم معى فقالوا إما أن نـكون جميعا معا أو لا يشكل الوزارة أحد من المجتمعين فوافقتهم وحررنا الاحتجاج وكنت أول الموقعين عليه .

ثم تطورت الأحوال تطورا سريعا وزاد الموقف دقة وحرجا واستدعينا فى الليلة نفسها للمرة الثانية وكلفنى جلالة الملك تشكيل الوزارة فاعتذرت لجلالته بمشهد من الجميع وأبديت أنى لا أستطيع قبول الحكم بعد أن اتفق رأينا على الاحتجاج وعدم قبول الوزارة ولـكن جلالته لم يقبل اعتذارى فأصررت على الرفض وبعد فترة من الأخذ والرد تفضل جلالته بمناشدة وطنيتى والإعراب عن ثقته الـكاملة فى إخلاصى

وقال إنه يأمرنى أمرا بتشكيل الوزارة فلم يسعنى آخر الأمر إلا أن أصدع بأمر الملك انقاذا للموقف ودفعا لما يهدد البلاد من أخطار جسام

على أنى لم أخط خطوة واحدة فى تشكيل الوزارة إلا بعد أن محوت أثر الإنذار البريطانى فقد توجهت فى الحال إلى السفارة البريطانية وقابلت السفير وكان معه المستر ليتلتون وزير الدولة محتجاً على التدخل البريطانى غير المشروع فى شئوننا الداخلية وعلى اقحام اسمى فى الإنذار فأجابنى السفير بأنه لم يتدخل لتعيين شخص بعينه ولم يكن ليفعل ذلك ولـكن دولته فى حرب حياة أو موت وهى حريصة على استقرار الأمور فى مصر حتى لا تطعن فى ظهرها وقد لوحظ أن كثيراً من العناصر الضارة تعمل على تسميم العلاقات بين البلدين فلم يكن بد من الرجوع إلى الشعب المصرى وهذا ما رمى إليه الإنذار .

لم أكتف بهذا التفسير وأصررت على أن نتبادل كتابين يمحوان أثر الإنذار البريطانى ، فوافق السفير على ذلك وفى اليوم التالى اجتمعت لجنة من الجانبين فى منزل أحمد بك حسين الذى نزلت فيه وحضرها من الجانب المصرى مكرم عبيد باشا وعن الجانب البريطانى السير والتر سمارت والمستر بيزلى ووضعوا بموافقتى صيغة الـكتابين اللذين وافقنى السفير فى الليلة السابقة على تبادلهما وقد سجلنا فيهما أن المعاهدة البريطانية المصرية ومركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة لا يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئونها الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

تلك أيها السادة هى قصة الإنذار البريطانى وهذا يوم ٤ فبراير .

نص محضر المدعوين مع الملك فى قصر عابدين :

واتصلت تليفونيا ببعض من تربطهم بالقصر روابط وثيقة فأعطونى أولا نسخة من المحضر الرسمى — على حد تسميتهم له — الخاص بالجلسات التى عقدت بحضور مليك البلاد وفيه عرض للواقعة من وجهة النظر الأخرى وأوعدونى بموافاتى بمعلومات أخرى أما هذا المحضر فنصه التالى :

«فى يوم ٤ فبراير ، دعا جلالة الملك زعماء البلاد إلى الاجتماع فى قصر عابدين فجلسوا جميعاً فى غرفة مجلس البلاط وكانوا : أصحاب المقام الرفيع شريف صبرى باشا ومصطفى النحاس باشا وعلى ماهر باشا ، وأصحاب الدولة أحمد زيور باشا واسماعيل صدقى باشا

وعبد الفتاح يحيى باشا وحسين سرى باشا وأصحاب المعالى والسعادة بهى الدين بركات باشا وأحمد ماهر باشا وحافظ رمضان باشا ومحمد محمود خليل بك وتوفيق رفعت باشا ومحمد حسين هيكل باشا وحافظ عفيفى باشا وعلى الشمسى باشا وحلمى عيسى باشا ومحمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين .

ثم دخل جلالة الملك ووراءه رفعة حسنين باشا وحيا الموجودين وقال لهم :

إن عندى بياناً سيتلوه عليكم رئيس الديوان الملكى .

وجلس جلالة الملك فجلس الزعماء وتلا حسنين باشا بيان الملك التالى :

عندما واجهت البلاد هذه الساعات الخطيرة التى يجتازها العالم ناديت ونادى الشعب معى بوجوب اتحاد الجميع لمواجهة الصعوبات التى تقوم فى طريقنا وكنت أرى أن أوقات الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصنا وندفن الماضى لنبدأ عهداً جديداً نكون فيه كتلة واحدة ورأيا واحداً . وأمة واحدة . ذلك لأنى أعلم أن ما من خير أصاب هذه البلد إلا وهى متحدة ، وما من شر لحق بها إلا وهى متفرقة الكلمة .

وبدأت منذ أمس أستدعى بعضكم وكنت عازماً على أن استدعى البعض الآخر اليوم لأشرح لكم وجهة نظرى ولأدعو الجميع إلى تأليف وزارة قومية وكنت أعتقد أن كلا منكم يضحى شيئاً قليلا لتكسب البلد شيئاً كثيراً . وكنت على ثقة من أنكم ستلبون دعوتى ، ففى الساعات الخطيرة يجب أن ننسى أشخاصنا ولا نذكر إلا بلادنا .

ولكن قبل أن تبدأ المشاورات أمس (الثلاثاء) طلب إلى السفير البريطانى ظهر يوم الاثنين أن استدعى النحاس باشا وأ كلفه أن يؤلف الوزارة أو أن أقبل من يقترحه النحاس باشا رئيساً للوزارة .

وحدد السفير البريطانى الساعة الثانية عشرة ظهر الثلاثاء موعداً استقبل فيه النحاس باشا .

فأجبت السفير على ذلك بأننى قررت فعلا ، وقبل وصول هذا الطلب أن أستدعى النحاس باشا ورؤساء الأحزاب والزعماء لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ، وبذلك نحقق رغبة الشعب ، ونجمع مصر فى كتلة واحدة ، ووزارة واحدة .

وانتهت مشاورات أمس .. وعلى أثرها مباشرة طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس باشا رفض فكرة الوزارة القومية ، وطلب السفير من رئيس الديوان أن يرفع إلى نصيحة أن أ كلف النحاس باشا بتأليف وزارة قومية .

فرد عليه رئيس الديوان قائلا : إن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس باشا ورؤساء الأحزاب ، وأن المباحثات جارية لتأليف وزارة قومية وأن الملك واثق من أن وطنية الزعماء ستتغلب على كل شيء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد .

واليوم طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذاراً هذا نصه :

« Unless I hear by 6 p.m. that Nahas Pasha has been asked to form a cabinet. His Majesty King Farouk must accept the consequences. »

« إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة مايحدث » .

إننى دعوتكم اليوم لأستشيركم فى هذا الموقف ، وإننى واثق من أن رأيكم ستمليه عليكم الوطنية والحكمة ، وأنكم ستجلسون هنا بصفتكم مصريين وترجون الخير والكرامة والسعادة لهذه البلاد .

وبعد أن انتهى رفعة حسنين باشا من قراءة بيان جلالة الملك التفت جلالته إلى الزعماء وقال :

« سأترككم لتتناقشوا بحريتكم إنى أناشدكم وطنيتكم أن تدرسوا هذه المسألة درساً تاما وتشيروا على برأيكم ... ولكن اعرفوا شيئاً واحداً وهو أننى لاأخشى شيئاً . وأننى مستعد أن أضحى بكل شيء فى سبيل بلادى . .

قال الدكتور أحمد ماهر باشا موجها كلامه إلى رفعة النحاس باشا :

يارفعة الباشا : إن الإنذار البريطانى يتناولك ، وبودنا أن نعرف قبل كل شيء فكرتك فى هذا البيان ، فقال النحاس باشا :

لقد فوجئت عندما استدعانى جلالة الملك من رحلتى فى الوجه القبلى ، وعندما تشرفت بالمقابلة عرض على جلالته أن أؤلف وزارة قومية برياستى ، فقلت لجلالة الملك إن تشكيل وزارة قومية لايتفق مع مصلحة البلد ، والبلد حالتها سيئة ، ولايمكننى العمل إلا فى وزارة وفدية ، وقلت لجلالة الملك إن النظام الحالى ليس ديمقراطيا ، وإن هذا هو السبب فى فساد الحكم ، وقلت لجلالة الملك لايمكن أن « أنفع » إلا إذا كانت الوزارة التى أؤلفها وفدية صرفا .

فقال لى مولانا جلالة الملك :

إن الوقت وقت حرب وخطر ، فإن مصلحة البلاد فى توحيد القوى وتأليف وزارة قومية تواجه أحداث المستقبل .

فقلت لجلالة الملك :

إننى لا أستطيع تأليف وزارة قومية ، وإنى إذا ألفت وزارة وفدية صرفا فسأستشير دائما زعماء الأحزاب الأخرى ، ولكن جلالة الملك قال إن البلاد تريد وزارة قومية ثم دعى مكرم باشا لمقابلة جلالة الملك ، وقبل أن يتشرف بالمقابلة ألغيت الدعوة وفوجئت صباح اليوم بالدعوة إلى هذا الاجتماع .

وأنا رأيى أن البيان الملكى فى ذاته خطير . إن رئيس الوزارة يتلقى أمر تعيينه من الملك ، فوضع الحالة بهذا الشكل خطر ، والتبليغات البريطانية خطيرة ، ويجب أن نتدارك هذا ، وأنا رأيى أنه ليس للانجليز أن يتدخلوا فى تعيين الوزارة . . غريبة أن يتحكموا الآن ومستحيل أن أقبل الوزارة إلا إذا عهد جلالة الملك إلى بتأليف الوزارة . أنا مستعد أن أؤلف وزارة على أساس وزارة وفدية . أما إن لم يعهد إلى الملك بتشكيل الوزارة فلا أقبل ..

فقال ماهر باشا :

يعهد إليك تحت ضغط الإنذار البريطانى ؟

فقال النحاس باشا :

إنى أؤلف الوزارة إذا عهد إلى جلالة الملك بتأليف وزارة « برضاء خاطره » وعندئذ سأعمل ما أستطيع ، ولكن يجب أن تكون الوزارة وفدية ولا يمكن أن أتعاون مع أحد لأن الوزارة القومية نظام غير طبيعى .

إن الظروف عصيبة ، وإننى مستعد لأقصى تضحية ولو حرقت نفسى وعليه أن أقبل تشكيل وزارة بشرط أن تكون وفدية حتى نخرج من هذا المأزق ونتقى شر عواقب الإنذار البريطانى .

فقال أحمد ماهر باشا :

يارفعة الباشا أنت الذى كنت تطالب بالاستقلال وقد وقعت على المعاهدة فهل تعتقد أن هذا التبليغ البريطانى لا يمس الاستقلال والمعاهدة !

النحاس باشا :

أنا أعتقد أنه يمس الاستقلال والمعاهدة .

أحمد ماهر باشا :

إذن كيف تقبل تأليف الوزارة مع هذا الوضع ؟

النحاس باشا :

أقبلها دفعا لما ينشأ من نتائج خطيرة تترتب على الرفض وأنا مستعد أن أؤلف وزارة وفدية .

حافظ رمضان باشا :

ليست المسألة تحقيق وقائع ، ولكنها مسألة الإنذار البريطانى . . الإنذار الذى قدمته حكومة إنجلترا إلى ملك البلاد الشرعى إننا جئنا هنا ليأخذ الملك رأينا فى مسألة الإنذار وليس فى مسألة تأليف وزارة . يجب أن نبحث فى الإنذار ونقول أنه تدخل شنيع فى شئون مصر واعتداء على الاستقلال وعبث بالدستور . هذه هى المسألة ، وهى تتطلب أن نقف جميعا موقفا قوميا .

أما موقف النحاس باشا وتحدثه عن وزارة وفدية يؤلفها فهو موقف معيب فى هذه الساعة الخطيرة فى تاريخ الوطن .

أحمد ماهر باشا :

إن الإنذار البريطانى ينص على أن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة قبل الساعة السادسة وإلا فإن الملك فاروق يتحمل تبعة ما يحدث له . . . وإلا يجب علينا كمصريين أن نحافظ على العرش وأن نتدارك هذه الحالة ، فيجب أن نسأل هل يقبل النحاس باشا أن يتولى الحكم فى ظل هذا الإنذار ؟ أما شروط النحاس باشا وهل تكون وزارته قومية أو وفدية فليس هذا هو الأمر . . . وهل الملك يكلف النحاس باشا تحت التهديد الموجه إليه بتأليف الوزارة ؟ أنا اتجه للنحاس باشا وأسأله هل يقبل تحت هذا الستار أن يؤلف وزارة ؟ هل يرضى أن يكون رئيس وزارة تحت هذا التهديد البريطانى لملك البلاد الشرعى . أنا أقسم أن النحاس باشا لا يقبل .

نحن الآن إزاء إنذار بريطانى موجه إلى ملك مصر ينتهى فى الساعة السادسة ، ربما ننصح لجلالة الملك بقبول ذلك . . ولكن هل يرضى النحاس باشا بذلك ؟ إذا كان النحاس باشا يرفض الوزارة انتهى الأمر .

فالإنذار لا يحتم قبول النحاس الوزارة وإنما يحتم أن تعرض عليه رياسة الوزارة ولا يستطيع الملك أن يقبل أكثر من أن يعرض على النحاس باشا ؛ والنحاس باشا وحده

هو الذى يستطيع أن يرفض فينقذ استقلال البلاد وينقذ سمعته وإلا سيقال إنه على اتفاق سابق مع السفير البريطانى إذ ليس معقولا أن يقدم السفير على هـذه الخطوة الخطيرة من غير أن يكون قد أخذ عهداً على النحاس باشا أن يقبل هذا الوضع .

أحمد زيور باشا :

المركز صعب . وأنا أرى أنه لا يمكننا أن نرفض الإنذار البريطانى بل يجب قبول الإنذار حرفياً ويجب تكليف النحاس باشا بتأليف الوزارة كما ينص الإنذار . . . إن أمامنا إنذارا من إنجلترا فكيف نرفضه ؟ يجب أن نقبله ونصيحتى أن يقبل جلالة الملك هذا الإنذار البريطانى بأجمعه .

الدكتور هيكل باشا :

عند ما استشارنى الملك أمس أن يؤلف النحاس باشا وزارة قومية قال جلالته : « إن النحاس باشا قال إنه يرى أن هذا غير ممكن » والآن الوضع تغير ونحن إزاء حالة خطيرة وتهديد خطير لاستقلال البلاد . فتأليف وزارة قومية واجب لمواجهة الحالة . وإذا كانت مصلحة النحاس باشا الحزبية تقضى « أمس » بتأليف وزارة وفدية حزبية ، فإن مصلحة الوطن « اليوم » فى تأليف وزارة وطنية قومية .

على ماهر باشا :

إنى أرى أن إنقاذ الموقف وحفظ كرامة البلد لا يكون بتأليف وزارة قومية .

حلمى عيسى باشا :

وأنا أرى أن يؤلف النحاس باشا وزارة قومية .

حسين سرى باشا :

إن الإنذار البريطانى الموجه إلى جلالة ملك مصر فى غاية الخطورة وبه مساس باستقلال مصر وهذا الإنذار فيه تدخل شنيع ، ويجب أن نوافق على وجهة نظر أحمد ماهر باشا ويجب أن ندافع عن استقلالنا أمام الإعتداء الفظيع الذى نحن فيه . ولا يكون ذلك إلا إذا واجهنا الموقف متحدين ، فيجب أن يتعاون النحاس باشا معنا فى حل هذا الموقف فإن المسألة ليست مسألة أحزاب إنما مسألة مصر كلها . فإذا اتحد الجميع خرجت مصر من المأزق ولهذا أقترح تأليف وزارة قومية .

حافظ عفيفى باشا :

نحن الآن نطلب من النحاس باشا تأليف وزارة قومية ونطلب ذلك لا من وجهة صلاحية الوزارة ولكن الغرض تخطى أزمة سياسية واقعة وطارئة ؛ نحن لا نبحث عن أيهما أصلح الوزارة القومية أو الوزارة الوفدية ؛ وإنما نبحث عن حل فيه كرامة مصر ولهذا أرى أن يقبل النحاس باشا تأليف وزارة قومية وبذلك يعطى للملك ورجال الساسة فسحة من الوقت لكى يرتبوا أنفسهم . . . فنحن نريد الآن تأليف وزارة (تخطى) الحالة الطارئة السياسية .

على الشمسى باشا :

النحاس باشا متمسك بوزارة وفدية حتى يختار هو أشخاص الوزارة كما يريد . . . فلماذا لا يؤلف وزارة قومية ونتركه يختار الحزب الذى يشاء ويترك الحزب الذى لا يشاء ويعين من كل حزب من يريد . . . إن الأحزاب لن تعترض ، لأن الغرض هو كرامة الوطن لا كرامة الأحزاب .

شريف صبرى باشا :

يجب أولا أن يقبل النحاس باشا مبدأ تأليف الوزارة القومية التى طلبها الملك وبعد ذلك نبحث التفاصيل .

يجب أن نفهم أن معنى الأنذار البريطانى يسرى إذا ما قبلنا تكليف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية وأن إرادة الملك تسرى إذا استجاب النحاس باشا لرغبة الملك وألف وزارة قومية ولو مؤقتا والكلمة الآن للنحاس باشا .

النحاس باشا :

الوزارة القومية ضارة وغير نافعة والوزارات السابقة كانت سيئة التصرف وبسببها حدثت المجاعة واختل الأمن وارتفعت الشكوى من كل جانب لا أستطيع أن أؤلف إلا وزارة وفدية .

على الشمسى باشا :

فلنترك للنحاس باشا (براح) لتأليف وزارة قومية يختار أشخاصها كما يشاء . . . المهم أن لا نكون قد قبلنا الإنذار البريطانى .

حافظ عفيفى باشا :

أنا أرى أن يقبل النحاس باشا الحل المصرى بتأليف وزارة قومية .

النحاس باشا :

أنا مستحيل أن أؤلف الآن وزارة غير وفدية مهما كانت الظروف .

والآن المسألة هل أقبل تأليف وزارة وفدية أم لا . . . كنت أرفض تأليف الوزارة لو لم تكن المسألة خطيرة وأنا أقبل تأليف الوزارة لإنقاذ الموقف وفى ذلك تضحية .

أحمد ماهر باشا :

رأيى أن شرف مصر وشرف النحاس باشا يقضى أن يرفض تأليف الوزارة . . . ستقولون ماذا يكون الحال لو رفض النحاس باشا تأليف الوزارة ، إن الإنذار ينص على أن (يعرض) الملك الوزارة على النحاس « Ask » فالملك إذا عرضها على النحاس كان واجب النحاس أن يرفضها إن هذا الإنذار فى الحقيقة امتحان لوطنية النحاس ، هل يقول « نعم » فيصبح رجل انجلترا أم يقول « لا » فيصبح رجل مصر !

هذا الإنذار تدخل من انجلترا فى شئون البلاد وهذا الإنذار أخطر بكثير من الإنذار الذى وجهته إنجلترا بشأن وزارة على ماهر باشا ، إن فى هذا الأنذار سلبا للاستقلال أما فى مسألة على ماهر باشا فقد كان فيه أن الحليف لا ينظر إلى الوزارة القائمة بعين الاطمئنان وهذا التدخل لا يقاس بالتدخل الحاضر . . بل لقد نص إنذار اليوم على اسم شخص معين ليكون رئيساً للوزارة . . ليس هذا تدخلا بل هو سلب للاستقلال

ولا يمكن أن انصح الملك بقبول هذا الأنذار ، ولهذا أتوجه إلى النحاس باشا وأقول له : يانحاس باشا إن المعاهدة معناها الاستقلال وانت تقول أن هذه المعاهدة من عملك وصنع يدك فكيف تضيع فى شخصك استقلال مصر كلها . . . إنى اتوجه للنحاس باشا أن لا يكون سبباً فى الاخلال بهذا الاستقلال . . . ويقول التاريخ ان النحاس باشا أصبح رئيس حكومة تحت انذار بريطانيا .

أيها الأخوان توجهوا جميعاً للنحاس باشا وقولوا له إن ما يحدث الآن لم يحدث لمصر منذ ثلاثين عاماً لا فى عهد الحماية ولا فى عهود الاستعباد .

عبد الفتاح يحيى باشا :

إن هذا الإنذار الإنجليزى للملك أخطر ماحدث فى تاريخ مصر وإنى أتوجه للنحاس باشا أن ينقذ كرامة مصر ويؤلف وزارة قومية كما طلب الملك .

النحاس باشا :

وزارة قومية محال .

شريف صبرى باشا :

أقترح أن تؤلف وزارة محايدة تقوم بحل المجلسين وإجراء الانتخابات يكون من نتيجتها تولى النحاس باشا الوزارة كما اقترح رفعته ذلك فى الماضى .

النحاس باشا :

أرفض هذا الاقتراح أيضاً .

إسماعيل صدقى باشا :

يجب أن نقرر جميعاً رفض الأنذار البريطانى ويجب أن يكون النحاس باشا أول الرافضين .

النحاس باشا :

هل تفتكروا أن الانجليز لايضربون ضربة جامدة إذا ما رفضت .

أحمد ماهر باشا :

إن واجب كل مصرى أن يحمى الاستقلال .

النحاس باشا :

الاستقلال هدم ولم يبق منه شىء من وقت إقالة وزارتى وقيام هذا النظام .

صدقى باشا :

نريد أن نعرف بصراحة تامة رأى النحاس باشا أزاء التبليغ البريطانى . وكل منا لا يرضى لرفعته أن يقوم بتشكيل وزارة تحت هذا الضغط .

النحاس باشا :

إذا طلبتم منى أن أرفض الأنذار فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة ولكنى ارغب أن يدون أنى نبهتكم للخطر الجسيم الذى يقع من جراء رفض تأليف الوزارة .

فقال المجتمعون جميعاً :

نحن نكتفى برفضك .

صدقى باشا :

أقترح أن نوقع القرار التالى : « يتقدم المجتمعون إلى جلالة الملك معلنين أن فى توجيه الأنذار البريطانى إخلالا كبيراً بالمعاهدة البريطانية المصرية واستقلال البلاد »

أحمد ماهر باشا :

أن المطلوب هو إسداء المشورة للملك ، فيجب أن تكون واضحة وعندئذ أضيفت الجملة التالية : « ومن أجل ذلك لا يسع جلالة الملك أن يقبل ما من شأنه أن يخل بالمعاهدة أو باستقلال البلاد . »

وأخذ الرأى على هذا القرار فوافق الجميع ما عدا دولة أحمد زيور باشا وعند كتابة القرار وقع عليه وهو يقول :

انى اوقع نزولا على قرار الأغلبية أما أنا فرأيى أن لا نرفض إنذار الأنجليز .

وكلف المجتمعون أحمد حسنين باشا بأن يبلغ السفير البريطانى قرارهم ؛ وعند ما قرأ السفير امضاء الزعماء على القرار دهش . . ثم قال :

أنا لا أعتبر هذا رداً على الأنذار وانا قادم بنفسى إلى القصر حوالى الساعة التاسعة مساء .

احتجاج رئيس مجلس النواب :

ولقد قدم المرحوم أحمد ماهر باشا عقب ذلك احتجاجا بوصفه رئيساً لمجلس النواب وهذا نصه :

حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى

بمناسبة التبليغ الذى وجهتموه سعادتكم إلى حضرة صاحب الجلالة الملك بوجوب تكليف شخص بعينه اخترتموه لتشكيل الوزارة المصرية وهو حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وما اقترن بهذا التبليغ من التهديد المباشر بالقوة المسلحة البريطانية .

فأتشرف بصفتى رئيساً لمجلس النواب بأن أبلغ سعادتكم بصفتكم ممثلا لدولة بريطانيا العظمى فى مصر شديد احتجاجى على هذا الاعتداء الصارخ على استقلال مصر والذى أخل إخلالا شديداً بأحكام المعاهدة بين البلدين ومقتضيات الصداقة بين الشعبين وعرض علاقتهما للخطر الشديد .

وإنه ليؤسفنى أن يقع هذا الاعتداء وهذا التدخل فى صميم شئوننا الداخلية فى الوقت الذى تدافع فيه بريطانيا عن الديمقراطية وحريات الأمم فى حرب هى بالنسبة لها حرب حياة أو موت .

وإذ أسجل هذا الاحتجاج .. أتشرف بأن أقدم لسعادتكم وافر الاحترام ؟

رئيس مجلس النواب

أحمد ماهر

وثائق اتهام كادوجان

٤ فبراير أيضا ! !

هذا ولقد صممت بعد ارفضاض اجتماع مجلس الأمن يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧ أن أعرف حقيقة تلك الوثائق الخاصة بحوادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ والتى هدد بها السير كادوجان رئيس حكومتنا فى ذلك اليوم فقال :

« وباستطاعتى إذا ما أبدى رئيس الحكومة المصرية رغبته فى ذلك أن أتحدث عن هاتين الحادثتين حادثة عام ١٩٤٠ وحادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بالتفصيل والأسباب والبراهين المدعمة بالوثائق التى جاءتنا عقب انتهاء الحرب والتى أثبتت صحتها الأنباء التى وصلتنا .

ولن تدع هذه الأدلة مجالا للشك لدى أعضاء المجلس فى ما هو السبب الذى أرغمنا على التقدم لملك مصر بطلب تغيير الحكومة الأمر الذى حققه .

وبما أنى لا أود إحراج النقراشى باشا وحكومته على أية حال أكثر مما تستدعيه الضرورة فإنى أترك له حرية استئناف المناقشة العامة معه فى هذا الموضوع .. !! »

ولم أتمكن من مقابلة السير كادوجان إلا فى يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ فى قاعة استراحة الأعضاء وبادرته حينذاك بقولى :

يهمنى شخصياً أن أستمع إلى هذه البراهين وأرى تلك الوثائق التى أشرتم إليها فى خطابكم الماضى لأنى أحب الحقيقة وإن كانت مرة المذاق . . وبعد أخذ ورد ولف ودوران قال السير كادوجان :

« إنى لم أشأ التعرض لشخص جلالة المليك وإنما قصدت بحملاتى هذه الحكومات المصرية التى كانت تحكم البلاد فى عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ . — ثم سألنى قائلا — « ألم تقرأ مذكرات الكونت تشيانو » التى نشرتها بعض الصحف ؟

قلت : « لا » قال : « إذاً فارجع إليها »

قلت : وهل هناك كل شىء غير تلك المذكرات ؟

فأجابنى قائلا : وهل قرأت فى الصحف المصرية عن حادث سقوط الطائرة التى أقلت « عزيز باشا » ؟

قلت : نعم

قال : ويا ترى هل تعرف أين كانت وجهة هذا الباشا ؟

قلت : لا .

قال : إن عزيز باشا الذى حارب إلى جانب المحور من الحرب الأولى كان يتوق إلى استئناف الجولة الثانية فى الحرب العالمية الأخيرة . وطبعا لاحرج عليه إنه رجل مخلص لأصدقائه وأحبائه الأولين !!

قلت : وهل لديك مزيد من معلومات فى هذا الشأن ؟

فرد بشيء من الخيلاء !؟ : نعم . وهل تعرف «ذو الفقر» باشا ؟ — ويعنى به يوسف ذو الفقار باشا — والدور الذى قام به ؟

قلت : لا .

فرد ثانية : أنصح لك أن تسأل هؤلاء جميعا عن الأدوار التى قاموا بها . ولا زلت عند رأيى الذى أعلنته أنى على استعداد أن أذيع الوثائق المتعلقة بهؤلاء الأبطال المصريين وموقفهم العدائى منا طيلة فترة الحرب !!

١ — مذكرات تشيانو :

وعدت إلى القاهرة وعكفت على دراسة الترجمة الإنجليزية لمذكرات الكونت تشيانو وزير خارجية إيطاليا ولم أجد فيها شيئا ذا أهمية إلا ما كتبه فى ٢٢ فبراير عام ١٩٤٠ ونصه : —

(Feb. 22) Attolico (ambassador to Berlin) has sent a very interesting account of his conversation with the Egyptian Minister, Murad Pasha. He speaks in the name of his King (Farouk), who declares he hates the British, and asks whether the Axis would support his position if he should proclaim Egypt's neutrality and Great Britain should attempt to intervene.

Any effort to weaken the ties between Egypt and London finds approval here.

«(٢٢ فبراير) أرسل «أتوليكو» (سفيرنا فى برلين) تقريرا شائقا عن محادثاته»
«مع وزير مصر المفوض مراد باشا وتحدث باسم ملكه (فاروق) الذى يعلن ويصرح»
«أنه يكره البريطانيين ويسأل عما إذا كان المحور سيؤيده فى موقفه إذا ما أعلن»
«حياد مصر وأرادت بريطانيا التدخل لمنعه .

إن أى مجهود لإضعاف الروابط بين القاهرة ولندن يجد قبولا وترحيبا هنا . »

« ولما سألت مراد باشا عن صحة ماجاء فى هذه المذكرات ابتسم ساخرا وقال :

«إن السنيور «اوتوليكو» لم يلتق بى سوى مرات معدودات وفى أحفال رسمية وأن ثمة تقريراً لابد وأنه من نحت الخيال كما يفعل بعض المفوضين فى ظروف الحرب لتكون تقريراتهم الوهميـة عادة من مواد الدعاية والإيقاع بين صفوف خصومهم الشركاء الحلفاء ... »

٢ — حوادث عزيز باشا مع الانجليز :

وقابلت عزيز باشا يوما فى فندق شبرد وانفردنا سويا وفى جلسة هادئة أمسكت قلمى وأوراقى وأخذت أوجه إليه سيلا من الأسئلة عما سماه السير كادوجان حوادث ١٩٤٠ ... وأخيراً قال لى فى هدوء « سأقص عليك الحكاية من أولها لآخرها» :

لست خصما للانجليز :

إن الإنجليز يتوهمون أنى عدوهم الألد وهذا وهم واختلاق يدلك الانجليز أنفسهم على بطلانه ... حدث عام ١٩٣٦ عندما كنت برفقة جلالة الملك بلندره (لندن) أن قابلت السير رونالد كامبل وكان وقتذاك وكيلا أو مستشاراً لوزارة الخارجية فى داونتج ستريت وتحادثت معه على مائدة الطعام مرات بوجوب سحب قواتهم من مصر على أن يحتفظوا مثلا ببعض قواعد فى منطقة القنال يمكنهم استعمالها وقت الحرب ويصفوا باقى « التركة المثقلة » فى وادى النيل ... وكثيراً ما كان يوافقنى السير كامبل فى آرائى ...

وأبعد من هذا أن الأنجليز هم الذين اقترحوا تعيينى مستشاراً عسكريا فى وفد المفاوضات لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ... فلقد علمت وأنا فى لندن أن السير « رونالد كامبل» قد أرسل برقية بالشفرة الخاصة مؤداها أن يعمل المندوب السامى على ترشيحى لأكون مستشاراً عسكريا فى وفد المعاهدة ...

وهكذا يدلل الأنجليز أنفسهم بفعالهم لا بأقوالهم على أنى صديق لهم لا ألد أعدائهم كما يتوهمون ...

اجتماع مرسى مطروح :

أما الحوادث التى أشار إليها السير كادوجان فى بيانه فتبدأ منذ أن اجتمعت أنا وعلى ماهر باشا وصالح حرب باشا والماريشال ولسن قائد القوات البريطانية فى مصر والفريق « أوكونور » على ظهر إحدى الطرادات المصرية ودار بيننا حوار بدأه ولسن بقوله :

« إن واحة سيوه مهمة وينبغى شغلها بقوة عسكرية مصرية »

فقاطعه على ماهر قائلا :

« إذا لنسأل رئيس أركان حرب ونأخذ رأيه »

وهنا أسرع ولسن بقوله :

« ولكن هذا أمر ضرورى . . »

وأخذت أنا أرد عليه بقولى :

« ما دمنا نريد صيانة سيوه فلا داعى لحركات عسكرية من قبل الجيش المصرى »

فقال ولسن :

« ولكن ما الخسارة التى تصيب مصر من صيانة سيوه ؟»

فرددت عليه بقولى :

« إذن على مصر أن تدخل الحرب ؛ ويا ترى كم أورطة تود أن تذهب لصيانة سيوه ؟»

فسكت برهة ثم قال :

« ولكن سيوه مهمة وتحتاج إلى (٧) أو (٨) أورطات . »

فأجبت عليه قائلا :

« إذا ليذهب الجيش المصرى كله إلى سيوه وليتصدى إلى هجوم الجيش الإيطالى وعليهم أن يواجهوا باللحم والعظام حديد العدو وناره وفى هذه الحالة تترك مصر ولا جيش لها . . . وبذا تموت الروح المعنوية فى البلاد ولا يقوى الشعب بعدئذ على الوقوف إلى جوار الحلفاء » .

وهنا سألنى على ماهر عما أنصح به فأجبته قائلا :

« تسليم واحة سيوه للحلفاء باعتبارها نقطة استراتيجية وهى أيضا طريق للمواصلات ويتفق هذا الإجراء مع ما تنص عليه المعاهدة .

فقال ولسن فى حدة وحرارة :

« وإذا دخلت الطليان مصر فماذا يكون الموقف ؟ » .

فأجبته فى صرامة وجلاء بقولى :

« إن إيطاليا فى نظرنا مثل إنجلترا . وهجوم الطليان على مصر تسبب عن وجود الإنجليز فى بلادنا ولا يعقل أن يتقدم اللواء « عبد العال بك » ليلقى مصرعه ويسير الجندى « عبد الجيد » نحو حتفه دفاعا عن إنجلترا وسياستها . . . »

عزيز باشا المصرى يدلى بأقواله فى اتهامات السير « كادوجان » فى إحدى الأركان الهادئة بفندق شبرد

ومسح ولسن جبهته بكفه وقال :

« وإذا فرض ودخلت مصر الحرب فماذا تطلب . . ؟ »

فقلت :

« يسأل عن ذلك على ماهر . . . فهو بحكم منصبه رئيسا لحكومة البلاد »

وهنا بادرنى على ماهر بسؤالى :

« ولكن ما رأيك أنت بوصفك رئيسا لأركان حرب البلاد ؟ »

فأجبته من فورى :

« إذا عملتم من الآن معاهدة تضمن للبلاد حريتها الكاملة واستقلالها فى أعقاب الحرب مباشرة ورضيت أنا عنها فسأجند ثلاث فرق مصرية من طلبة الجامعة والمدارس وبعد شهرين اثنين سيحملون أحدث الأسلحة وسيدافعون عن سيوه أما السواحل فسأتركها فى حماية الأسطول البريطانى . . »

وأخذت أشرح لهم على الخريطة خطط الدفاع عن مصر من جهة الصحراء الغربية وأمضينا وقتا طويلا فى مناقشة تفصيلاتها . وانصرفنا ... وفى قلب كل منا معانى وفى صدر كل منا أحاسيس وأسرار . . . وأية أسرار !!

إن الإنجليز خلفوا فى كل بلد دخلوه عصابة من المارقين الانتهازيين آمنت أن الوطنية هى الموت حماية للاستعمار والاستعماريين ! ! » .

رسالة « ولسن » ورد « عزيز » عليها :

وهنا دخل الفراش « محمد » لحمل أقداح الشراب وسكت عزيز باشا هنيهة ثم مضى يقول :

« وفوجئت بعد ارفضاض اجتماعنا بنحو من عشرين يوما أن وزارة الحربية المصرية قد حولت لى رسالة للأجابة عليها . . . إنها آتية من قيادة الجيش البريطانى وتقول :

« نظرا لأهمية سيوة العسكرية وتبعا لما سبق أن اتفقنا معكم عليه بحضور وزير الدفاع فنرجو إرسال سبعا أو ثمان من الأورط لحماية سيوة وصيانتها . . . »

و الطبع لقد كانت الرسالة مذيلة بإمضاء الماريشال « ولسن » وأمسكتها على الفور ورددت عليها بالعربية قائلا :

« إن هذه القوة معرضة للفناء فى وقت قصير . وإذا كان لابد من إرسال قوة فأقترح أن تكون على النحو التالى :

١ — قوة مؤلفة من عربات مصفحة خفيفة ولوريات مجهزة بأجهزة التلغراف واللاسلكى . . .

٢ — مدفعية خفيفة لا يزيد عدد أفرادها عن ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ لتحتل سيوه والحدود بين سيوه وجغبوب لترقب الطرق المؤدية لها وأن تكون مستعدة للانسحاب بخفة أمام كل حركة قوية من جهة الجيش الإيطالى .

٣ — تنحصر مهمة القوة المصرية فى توالى إرسال الشفرات والمعلومات إلى مرسى مطروح والقاهرة لتتخذها قيادة الحلفاء مفتاحا لضرب تلك القوة المعتدية بقوة من عندها ! ! .

ثم شبكت رسالة « ولسن » وردى عليها « بدبوس إبرة » وحولتهما على وزارة الحربية المصرية التى أرسلتهما بدورها إلى قيادة الجيش البريطانى . . . . وهناك . . ثم سكت . . .

إنذار بريطانى :

وهناك أرسل اللورد هاليفاكس إنذارا لوزير الحربية ورئيس الحكومة يطالب فيه إخراج « عزيز باشا » من الجيش وجميع وظائف الحكومة ؛ وأجيب طبعا على طلبه فورا !! ثم لم يمض كبير وقت — حتى دهمت قوات البوليس المصرى — بناء على طلب القيادة البريطانية — منزلى وأخذوا جميع ما فيه من أوراق خاصة وعامة . .

دعوى إذاعة أسرار الحلفاء :

وفى وقت متأخر من إحدى الليالى فوجئت بتسلم دعوة من « الطوير باشا » النائب العام يطلب فيها حضورى لأخذ سؤالى فى مسائل خطيرة ! !

وذهبت إلى النائب العام وهناك سلمنى خطاب الماريشال « ولسن » وقال لقد عثرت القيادة البريطانية على هذا الخطاب عند جنرال إيطالى أسير ولا يمكن تفسير هذه الواقعة إلى بعلة واحدة هى أنك قد أذعت أسرار الحلفاء وسلمت العدو بعض الأوراق والخرائط الحربية !

دبوس الإبرة يدحض الدعوى :

وأمسكت الرسالة فوجدت بها « دبوس الإبرة » الذى شبكت به ردى عليها . وأخيرا قلت للنائب العام يجب أن تلقوا القبض على « ولسن » نفسه لأن الورقة التى كتبت فيها ردى غير موجودة ومعنى هذا أن فى الأمر سرا لا يخرج عن أحد فرضين : —

(ا) إما أن يكون ولسن قد باع خطابى للطليان .

(ب) وإما أن يكون قد أخفاه عنده وأحضر رسالته ليدلل بالكذب والافتراء على ما كان يريد إلصاقه من اتهامات . . .

وأمام هذه الحقائق حفظ التحقيق لأن « دبوس الإبرة » بدد كيد البريطانيين ! !

حاولت الهرب طلبا للرزق !! :

وقبل أن ننصرف سألته عن واقعة الطيارة التى استقلها خفية وحاول الخروج بها من حدود البلاد فأجابنى بقوله :

«لقد طردتنى حكومة بلادى تلبية لإنذار الانجليز وحرمت علىّ العمل فى أى مصلحة من مصالحها حتى معاشى الذى استحققته منعوه عنى وهددوا جميع الشركات التى كانت تحاول قبولى عندها بالإضرار بمصالحها . وهكذا ضيقوا علىّ الخناق حتى منزلى حاصروه وجعلوه تحت المراقبة فلم أكن أستطع مع تلك الحال صبراً . وأخيراً طلبت « باسبور » جواز سفر وأخذت تأشيره من المفوضية التركية للسفر إلى استنابول بحثاً عن القوت ومحاولة طلب الرزق فيها .

ولم يكن هناك من طريق للخروج سوى طريق فلسطين ولكن القنصلية البريطانية رفضت أن تعطينى تأشيرة للمرور فيها ، وأخيراً لما ضاقت السبل أمامى وسدت كل الوجوه وتنكر لى حتى أقرب المحبين صممت على أن أستقل طيارة وأخرج سراً والمضطر دائماً يركب الصعاب الجسام !

خطط الدفاع عن انجلترا وتهريبها إلى ألمانيا :

وقبل أن ننصرف نظر إلىّ عزيز باشا وقال ساخراً :

لا تسمع لهؤلاء الإنجليز قولا .. إنهم قالوا عنى أنى قد هربت خطط الدفاع عن مصر ووجدوها مع أحد الطليان وقد يكون صحيحاً ولكن يا ترى من الذى هرب خطط الدفاع عن انجلترا نفسها والتى وجدها الحلفاء فى قصر الرايخستاغ عند دخولهم برلين . . . إنه عزيز باشا أيضاً أم الجنرالات البريطانيون الذين تعودوا الخيانة حتى لأوطانهم ! ! »

***

جرائم البريطانيين فى السودان

اعدام السودانيين دون محاكمة!

ثم استأنفت حديثى للقصابين قائلا :

حضرات السادة — يحدث هـذا فى شمال الوادى — أما الجنوب فلم يكن أسعد حظاً ، لقد ابتلى بحفنة من الموظفين البريطانيين منهم من يملك حق إصدار أوامر حتى بالإعدام على كل من تحوم حوله أدنى شبهة وينفذ الإعدام دون سابق محاكمة أو دفاع !!

يملك هذه السلطات الواسعة النطاق بعض رجال الإدارة المسمون بحكام مديريات الجنوب . . . ألا أنهم بحق أرباع أو أنصاف آلهة تعبد من دون الله . . . ولكن يجب ألا ننسى وجود آلهة أيضاً من الأصنام ! !

***

نبش قبر المهدى :

حضرات السادة . . دخل الجيش المصرى الخرطوم واسترد أم درمان فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ وما كاد يقضى على الفتنة المهدية حتى تقدم الضباط البريطانيون المشتركون فى الحملة وأخذوا يبحثون عن مقبرة « المهدى » إلى أن استدلوا عليها من بعض الأسرى السودانيين وهناك امتدت إليها أيديهم وأسلحتهم بالتخريب والتدمير ثم نبشوا الأكفان والعظام واستطاعوا أن يخرجوا منها جمجمة المهدى التى أرسلوها هدية فى عيد الميلاد إلى المتحف البريطانى فى لندن ومازال المتحف محتفظاً بالهدية حتى الآن فى معروضاته !! إن هـذه الجمجمة هى الوثيقة الحية الناطقة بفظائع البريطانيين وبربريتهم الهوجاء ضد الانسانية كلها !!

تروى أساطير الهند أن الانسان فيما قبل التاريخ كان يقتل أخاه ويتخذ من جمجمة رأسه قدحا يحتسى فيه الشراب !!

ألا أن البريطان قد أخذوا على عاتقهم أيضاً مهمة إحياء الأساطير الأولى !!

ألقى المستر جلاد ستون خطاباً عن الهند منذ قرن مضى فقال :

« إن الأمبراطورية البريطانية يجب أن تندثر وتمحى من الوجود لما حملته من جرائم وآثام . . »

***

حرق بعض القرى :

حضرات السادة : إن سلسلة المظالم المروعة فى الاستعمار البريطانى لن تنتهى أبدا . . لقد حدث عام ١٩٤٥ أن طلب بعض السودانيين القاطنين فى مركز « سنجه » من المفتش البريطانى هناك السماح لهم بإنشاء قرية جديدة نظرا لتزايد السكان ولضيق القرى المجاورة على أن يكون إنشاؤها من أموالهم الخاصة . . . فسمح لهم بذلك بعد فترة طويلة انقضت فى جدل ونقاش . . وحدد لهم المكان وأعطاهم المفتش خريطة الموقع . . . وذهب أهل القرية وليس بينهم أحد من المهندسين ولم يرسل المفتش البريطانى أحدا من المساحين ليعين الموقع على الطبيعة ونجم عن ذلك أن خرجت مبانيهم عن الحدود المتفق عليها . . . ولما علم المفتش بذلك أصدر أمره بحرق القرية عن آخرها . . أما المبانى فقد صارت هشيما التهمته ألسنة النيران . . . وأما الأهلون فقد لاذوا بالفرار تاركين خلفهم كل ما يملكون من متاع . . . أما الدواب فقد استغاثت مستنجدة ولا مغيث ولا مجيب لقد نفذ أمر الإحراق ليلا — يا سادة — وكان الناس نياما فلما استيقظوا روعوا وظنوا من فورهم أن الساعة قد جاءت وأن يوم القيامة قد حل وأنه أيضا قد فصل فى أمرهم فصاروا من أصحاب السعير ! ! .

حدث هذا فى مركز سنجه وحدث ما يماثله فى قرية أخرى بمركز القضار ؛ فعندما اتهم المفتش البريطانى أهلها بحيازة أسلحة غير مرخص بها . . . ودهم رجال الشرطة تلك القرية بحثاً عن الأسلحة فلما لم يجدوا فيها « الترسانة المنشودة » صدرت إليهم الأوامر بحرقها لتندثر تلك الأسلحة الوهمية مع ما يندثر من باقى المتاع ! ! . .

إن البراهمة — يا سادة — يؤمنون بتناسخ الأرواح . . ولا مراء فى أن البريطانيين الذين عاشروهم فى الهند زهاء ثلاثة قرون سويا قد آمنوا معهم بصحتها . . ولما تناسخت روح « نيرون » بعد وفاته ظلت تطوف حتى انتهى بها المطاف إلى نفوس المفتشين البريطانيين فوجدت فيها مستقرها ومقامها ! ! .

***

قتل سلطان توتى !!

حضرات السادة : إن الجزيرة المسماة « توتى » تقع قبالة قصر الحاكم العام فى السودان . . . وجلس فخامته يوما مع زوجه وخلانه وأخذوا يتسامرون على مائدة خضراء ولا نقول حمراء . . وتصادف يا سادة أن هبت ريح عاصف نقلت بعض الرمال

التى أسفتها فى وجوه الجالسين — ولا نقول المخمورين — فثاروا وغضبوا وقرروا نسف تلك الجزيرة نهائيا وحمل سكانها على هجرها ! ! . .

يحدثنا التاريخ القريب — يا سادة — أن جماعة من الناس جلسوا فى شرفة قصر « الرايخستاغ » فى برلين وقرروا وهم متمتعون بقواهم العقلية نسف الجزر البريطانية ومحوها نهائيا من خريطة أوروبا ! ! وكانت أحلام عاقل ! ! فما بالكم بأحلام أنصاف العاقلين ! !

وأخيراً قام أهالى الجزيرة يقاومون من جاءوا يحملونهم على هجرها توطئة لنسفها تماما كما هب سكان الجزر البريطانية يدافعون عن كيانهم ضد الألمان الذين شنوا غاراتهم بغية محو جزرهم وزوالها ! ! .

حضرات المحترمين . . أما الأهالى الذين قاموا يؤدون واجب الدفاع عن كيانهم فكان جزاؤهم الحصد بنيران المدفعية . . أما عدد القتلى فلم يصدر عنهم بيان رسمى حتى الآن . أما المنازل التى دمرت فتزيد عن ثلاثة أو أربعة . . أما بعض الصحف فقد ظنت يومذاك أن « الطليان » هم الذين قاموا بهذا الهجوم الخاطف فأخفوا الخبر حماية لظهور الحلفاء المطهرين الأخيار ! ! . .

ولما كان الرجل البريطانى كما يظن أو يحسب نفسه — وبعض الظن إثم وجريرة — دقيقا فى عمله لا يدع شيئا يمر بغير حساب . . . ورغما عن تلك الدقة فقد ظل جميع أهل القرية الذين قبض عليهم حبيسين ! ! نعم حبيسين — يا سادة — فى قضية سبق أن صدرت فيها الأحكام على الخمسة المختارين بالإعدام شنقا ونفذ الحكم قبل الإفراج عن سكان القرية جميعاً بخمسة شهور سويا ! ! .

سئل مستر « وارين » عن سبب استمرار القبض على أهل القرية رغم صدور الحكم فى القضية وتنفيذه فأجاب قائلا : إنهم كانو تحت التحقيق ! ! .

حقا إنه لذكى . . غبى متغابى ! ! . .

هذا ياسادة ما حمل السير « ولفريد لاوسن » أحد النواب الأحرار فى مجلس العموم على الاستقالة من منصبه احتجاجا على سياسة بلاده البربرية الخرقاء فى أرض النيل والتى وصفها بقوله :

« إنها فظاعة دولية وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والإجرام ! » .

* * *

اعتراضات :

وما كدت أنتهى من إلقاء المحاضرة حتى قام أحد الجزارين فى حماس متقد وصرخ قائلا :

« أو حدث كل هذا وأين الجزارون المصريون . لماذا لم يخرجوا بالسكاكين والسواطير ويقطعوا أرقاب الإنجليز ؟ . . »

وسرت موجة من الحماس فى وسط القاعة ولكن سرعان ما استحالت إلى فورة جبارة عندما وقف أحد الحاضرين وتلى فقرات مما كتبته جريدة « الشيكاغو تريبيون » فى ذاك اليوم : —

« واجتمع عدد وفير من أصدقاء بريطانيا فى نادى الفتيات المسيحيات بمدينة « بروفيدانس » بولاية « رود إيلاند » وأرسلوا سيلا من البرقيات إلى مجلس الأمن يؤيدون بها المملكة المتحدة فى موقفها من النزاع المصرى البريطانى ويرون أن فسخ معاهدة سنة ١٩٣٦ سيكون سابقة خطيرة تهدد علاقات الدول التى تنظمها تلك المعاهدات . . . »

وما أن فرغ هذا القصاب من قراءة تلك الفقرات حتى هب القصابون مندفعين صوب الخارج فى « موكب احتجاج [١] » على أولئك المناصرين للاستعمار البريطانى فى وادى النيل . . .

وأخذ الموكب فى السير حتى إذا بلغنا جميعا الباب الخارجى تقدم أحد الشبان واقترح أن يحكم المتظاهرون بالموت المدنى على سكان « رود ايلندا » وصادف هذا الاقتراح قبولا لدى الجميع وكان أن أمسك صاحب الاقتراح العلم الأمريكى وأشار إلى نجمة « الرود ايلند » وهى النجمة الثالثة عشر فى ترتيب النجوم الثمانية والأربعين بالعلم .

« هذا هو العضو الأشل فى ولاياتنا . . . إذن فابتروه . . . امحوه من الوجود إنه سبة فى جبين الولايات المتحدة كلها . . . »

وصفق الجميع وسرعان ما نفذوا حكمهم . . .

لقد أمسك المتظاهرون العلم الأمريكى وصبوا بعض المداد الأزرق على النجمة التى ترمز إلى ولاية « رود ايلندا » إلى أن اختفت كلية وأصبح عدد النجوم التى تشير إلى

---

(١) موكب الاحتجاج هو عبارة عن تظاهر منظم لفترة قصيرة تعبيراً من القائمين به على عدم رضاهم عن أمر من الأمور ، وهو شائع جداً فى أمريكا .

العلم الأمريكي وبه ثمان وأربعون نجمة وقد اختفت النجمة الثالثة عشرة التي ترمز إلى ولاية « رود أيلاند » (نقلا عن جريدة الشيكاغو تريبون)

الولايات الأمريكية سبعا وأربعين . . وهكذا امحت ولاية أمريكية من أجل مصر وسودانها [١] . . !

***

إقالة نوبار باشا :

وعدنا إلى قاعة الاجتماع بعد الفراغ من موكب الاحتجاج . واستأنفت الحديث قائلا :

أيها السادة ! لعلكم لاتصدقون إذا قلت لكم إن اللورد كرومر أمر مدير الصحيفة الرسمية عام ١٨٨٨ أن ينشر أمراً عاليا — دون علم الخديوى — بإقالة نوبار باشا رئيس الحكومة المصرية آنذاك فأقيل فوراً ، ولو عارض الخديوى يومذاك تلك الرغبة لوقعت « ٤ فبراير » مرة أخرى قبل ذلك بأربعة وستين عاما طوالا .

---

(١) عدد النجوم فى العلم الأمريكى ٤٨ كل منها ترمز إلى ولاية ، وهى موضوعة فى « ستة » صفوف ، وهى تمثل الولايات الأمريكية حسب ترتيبها الذى جاء فى إعلان الدستور الأمريكى على النحو التالى :

١ — ديلاوير	١٧ — أوهيو	٣٣ — أوريجون
٢ — بنسلفانيا	١٨ — لويسيانا	٣٤ — كانساس
٣ — نيوجرسى	١٩ — انديانا	٣٥ — فرجينيا الغربية
٤ — جورجيا	٢٠ — ميسورى	٣٦ — نيفادا
٥ — كونتيكت	٢١ — ألينويس	٣٧ — نبراسكا
٦ — ماساتشوسيت	٢٢ — ألاباما	٣٨ — كولورودا
٧ — ميرى لاند	٢٣ — مينسوتا	٣٩ — داكوتا الشمالية
٨ — كالورنيا	٢٤ — ميسيسبى	٤٠ — داكوتا الجنوبية
٩ — هامبشير الجديدة	٢٥ — اركانساس	٤١ — مونتانا
١٠ — فرجينيا	٢٦ — متشيجن	٤٢ — واشنجطن
١١ — نيويورك	٢٧ — فلوريدا	٤٣ — ايداهو
١٢ — كالورنيا الشمالية	٢٨ — تكساس	٤٤ — ويومنج
١٣ — رود إيلاند	٢٩ — ايوا	٤٥ — أوتاه
١٤ — فيرمونت	٣٠ — ويسكونسن	٤٦ — أوكلاهوما
١٥ — كينتكى	٣١ — كاليفورنيا	٤٧ — نيومكسيكو
١٦ — تينسى	٣٢ — مينسوتا	٤٨ — اريزونا

أما الشرائط الحمراء والبيضاء فعددها ١٣ « ثلاثة عشر » وهى ترمز إلى المستعمرات الثلاث عشرة الأولى التى قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وهى حسب ترتيب أقدميتها :

١ — فرجينا	٦ — كونتيكت	١١ — كارلونيا الجنوبية
٢ — نيويورك	٧ — رودايلند	١٢ — بنسيلفانيا
٣ — ماساتشوسيت	٨ — ديلاور	١٣ — جورجيا
٤ — هامبشير الجديدة	٩ — كاروليناالشمالية	
٥ — ميرى لاند	١٠ — نيوجرسى	

=

تفتيش قصر الخديوى :

إنهم البريطان — ياسادة — الذين هتكوا حرمة البلاد فى أشخاص ملوكها ..
أليس اللورد « كرومر » هو الذى أرسل الكولونيل « شيهان » إلى قصر الخديوى عام ١٩٠٤ . وبعد أن قام بتفتيش حجرات الخديوى الخاصة أوقفه موقف الاتهام وأخذ يحقق معه فى بعض مانسبه إليه رجل من الأرمن القاطنين فى أرض مصر والرافلين فى نعمائها .. تم كل ذلك لأن صاحب الدعوى متمتع بالرعوية البريطانية !!

وكانت هذه الرعوية وحدها تكفى لخرق كل عرف دولى .. أليسوا هم الذين يلقنون أطفالهم فى حجور أمهاتهم أن « سودى يابريطانيا » إذن فلتسد بريطانيا وليسد معها المتمتعون أيضا برعويتها ..

***

سب الدين وقذف العرش :

... أيها السادة إنهم البريطانيون أكثر الناس حياء وأعظمهم أدبا !! لقد كرمت الحكومة المصرية المعتمد البريطانى اللورد « كرومر » قبل مغادرته البلاد فى ٤ مايو عام ١٩٠٧ فأقامت له حفلا شائقا فى دار الأوبرا الملكية المصرية وحضرها الخديوى نفسه وبعد أن ألقيت كلمات الوداع التقليدية وقف المعتمد البريطانى المحتفى به وألقى خطابه المشهور الذى سب فيه مصر ووصف أهلها بالبربرية ووصف الخديوى بالنزق وعدم الدراية وحتى الإسلام الدين الرسمى فى وادى النيل قد تشرف أيضاً من اللورد بقبول أرق كلمات السباب ولانقول أخشها !!

حقا لقد كان « كرومر » فرعونا يسوس النيلا ..

هذه — ياسادة — هى قصة العرش الذى جاء البريطانيون أول ماجاءوا لأرض

= وهذا العلم الأمريكى الحالى عمره الآن أربعون عاماً فقد أصدر الرئيس وليم . ه . تافت أمرا تنفيذياً فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٢ بتحديد شكل العلم الأمريكى ونسبه وهو المعمول به حتى الآن .

وينتظر قريباً أن يعدل هذا العلم عند ما يتم إعلان انضمام شبه جزيرة ألاسكا وجزر هوايى إلى الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً .

ويلاحظ أن النجمة رقم ١٣ هى التى ترمز إلى « رود أيلند » التى تناصر بريطانيا على الرغم من أن الإنجليز دائماً يتشاءمون من الرقم (١٣) ... ولكن ثورة القصابين فى شيكاغو أكدت لهم أن الرقم هو بالفعل شؤم على بريطانيا والبريطانيين ! !

النيل بدعوى توطيده وتثبيته . وبالفعل لقد حققوا وعدهم واضطلع بعبء التنفيذ كلا الرجلين « كرومر » و « كيلرن » أوف كيلرن(١) !!

أيها السادة — هذا جانب يسير من تاريخ الاستعمار البريطانى فى مصر.. إنه صفحات من الجرائم والجنايات التى لو أنصف العالم لأحال أصحابها إلى المشانق وساحات الإعدام كما قالت « الشيكاغو تريبيون » ...

***

وانصرفت مع صديقى مستر « ويلز بونت » على أثر انتهاء المحاضرة وبينما نحن فى طريقنا إلى الفندق إذا بائع الجرائد ينادى بأعلا صوته عن حوادث القصابين وثورتهم من أجل مصر والمصريين . وطالعت ما كتبته الصحيفة فى صدارتها وما نشرته من صور لمواكب الاحتجاج فآمنت بعدها بقوة الدعاية وسلطانها فى شعب لا يعرف غير الدعايات!

---

(١) أنعم على السير ميلز لامبسون بلقب لورد « كيلرن أوف كيلرن » عقب حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

قضيتنا فى ساحات الجامعة

« إن جامعة شيكاغو بمعاملها ومحطات إذاعتها ودائرة معارفها أشبه ماتكون »
« بالدينامو الذى لايتوقف أبداً ... ... »

هـ ٠ ج ٠ ويلز

« إن جامعتنا حطمت الذرة أمضى سلاح فى الحرب وهى الآن تسعى جاهدة »
« لإخراج أحدث أسلحة للسلم ... ... »

مورز لوفيت

« تستطيع إذا كنت عالما أن تصير أستاذاً لكل مدينة تدخلها أما شيكاغو »
« فأيقن أنك ستصير فيها تلميذاً... ... ... »

هتشنز

دعوة لمقابلة مدير الجامعة :

اتصل بى المستر « ويلزبونت » بالتليفون فى صباح التالى وأخبرنى أنه التقى بمدير جامعة شيكاغو « مستر روبرت هتشنز » ثم قال « ولقد وصفت له ماحدث أول من أمس فى مركز القصابين وأنه — أى المستر هتشنز — كعادته يعشق ويهوى كل غريب لذا فهو يود أن تزوره فى مكتبه إذا تسنى ذلك مساء اليوم » .

***

جرائم شيكاغو :

ترددت أول الأمر فى تلبية الدعوة إذ ما كنت أرغب فى قضاء ليلة أخرى فى بلد تساورنى القلاقل وتعاودنى الهواجس فيه كلما سمعت بابا يقرع أو نافذة تصفر فيها الرياح !! وما فتئت صورة « كابون » Capone و « نيتى » Nitti وغيرهم من زعماء قطاع الطرق ورجال العصابات تتراىء أمامى ... وكيف أنه فى عام واحد بلغت جرائم الاغتيالات فى شيكاغو «٣٦٧» جريمة لم يعثر فيها على أثر للجناة المجرمين وقيدت كلها ضد مجهولين !!

إن هؤلاء المجهولين معلومون لدى الجميع. أنهم « الستة السريون » Secret six هذه الشرذمة التى تعيش فى وكر « جماعة شيكاغو التجارية » وليس فى مقدور واحد أن يتخذ تدابير معينة قبلهم .

إن العصابات فى شيكاغو لها حكوماتها وبرلماناتها وميزانيتها التى تربو فى العام الواحد على «٥٠٠» مليون من الدولارات أوقدر ميزانية الحكومة المصرية واللبنانية مجتمعتين !!

طافت كل هذه الأفكار بخاطرى ولم تكد تفارقنى وخاصة فى فترات الليل الساكن .

الرهيب ثم لاتلبس ثانية أن تعاودنى فى الصباح المبكر عندما أطالع جريدة « شيكاغو دايلى نيوز » فأرى فى أولى صفحاتها تفاصيل لثلاثة جرائم أو يزيد يوليها الغريب عن شيكاغو من الاهتمام مثل ما يوليه القارىء المصرى مثلا لأنباء نسف دار النحاس باشا أو مظاهرات رجال البوليس؛ أما سكان شيكاغو أنفسهم فلايعيرونها من الالتفات إلا قليلا!!

***

لقاء المدير :

واستهوتنى الأوصاف والمزايا التى ذكرها صديقى مستر « بونت » عن مدير الجامعة ورغبت فى أن أرى فيه شيئاً غريبا كما أحب هو أيضا أن يرى فى شخصى شيئاً جديدا . والتقينا فى الموعد المحدود .

... رجل ما زال يتمتع بقوة حيوية ويكاد يكون حافظا عن ظهر قلب كل شىء فى جامعته . . أسماء الطلبة والطالبات والزائرين لها فى الأعوام السابقة وأيضا فى الأعوام القادمة ! إنه قد تولى رئاسة الجامعة منذ عام ١٩٢٩ وهو لما يزل بعد شابا لم يتجاوز الثلاثين من عمره ومنذ عام ١٩٤٥ قد أصبح مديرها العام . . وما أن جلست إلى المقعد المجاور له حتى بادرنى بقوله :

« أنا روبرت ماينارد هتشنز » وكثيرا ما أتوق لمعرفة الحقيقة لذاتها وكم أكون سعيدا لوحظيت بسماع شىء عن مصر فى اجتماع الأربعاء الأسبوعى . إن مستر « بونت » أفهمنى أنك جئت لتدافع عن بلادك فى بلد تعبد الحرية وتقدسها وتكفر بها وتلعنها فى آونة واحدة !! ولكن ثق أن مناقشة هادئة كالتى ينظمها البروفيسور « جيمس لين » ستتيح لنا فرصة التعرف على خير الأدلة والشواهد التى تقيمونها تدعيما لوجهات نظركم . . إن جامعتنا ليست منبرا للدعاية ولكنها بؤرة للحقائق . . . « الكلية » تعلِّم ولكن « الجامعة » تعلِّم وتتعلم أيضا . . .

قلت : عفوا يا سيدى أنتم أهل العلم والمعرفة .

فقاطعنى قائلا : ولكن شيئا يحسن أن تحاط به خبرا أن طلبة وأساتذة هذه الجامعة لهم من الدأب والمثابرة على متابعة الحقائق ما يستطيعون معه أن يدخلوا فى جدال أى متحدث منذ صياح الديك حتى عودة البقرة إلى حظيرتها ! !

فرددت عليه شاكراً ملاحظاته التى ستكون محل اعتبار عند إعدادى للمحاضرة التى سألقيها عصر الأربعاء أى بعد يومين من تاريخ المقابله ...

وانصرفت مع مستر « بونت » مثنين على المدير حسن لقائه وجميل وداعه وأخذ

بعدها مستر « بونت » يحدثنى عن هذا العميد قائلا « إنه من بيت علم ومعرفة فوالده أيضاً كان عميداً لكلية القانون فى « يال » « Yale » وكان عمره آنذاك لم يتجاوز الثامنة والعشرين أما ابنه هذا — ويعنى المستر «روبرت » هتشنز فله اقتراحات تثير سخط الناس وعداءهم لقد ألغى لعبة كرة القدم فى الجامعة « برافو! » إنه رجل شجاع!! وحاول أكثر من مرة أن يمحو الفوارق بين أساتذة الجامعة معللا ذلك برغبته فى تعميم المساواة بين الجميع وحتى يصير كل أستاذ فيها عضوا على قدم المساواة مع زميله فى جامعة شيكاغو ولذا فإنه قد وصف فى كثير من الأحايين بالشيوعية المتطرفة وأحياناً أخرى بالفاشية القاسية . . إنه رجل يجمع بين النقيضين !! وهكذا افترقنا على لقاء فى عصر الأربعاء لنذهب معاً إلى الجامعة لألقى فيها محاضرتى فى مدرج « هاربر » أول عميد لهذه الجامعة .

***

إعداد المحاضرة :

عدت إلى غرفتى بالفندق وما أن استقر بى المقام بعض الوقت حتى أخذت أعد العدة لأداء فريضة الظهر وما كدت أفرغ منها حتى دخل على مستر « بونت » ومعه الآنستان « جين هاورد » و « ايليا هويتنى » الطالبتان بجامعة شيكاغو . . . وبادرتنى إحداهما — بعد التعارف — بقولها :

« ماذا كنت تفعل فى قيامك وهبوطك أكنت تصلى ؟ » فرد عليها مستر بونت قائلا : « نعم كان يدعو ربه كى يحفظه من شر شيكاغو وأخطار جامعتها » فضحكنا جميعا ... وقلت : لعل ربى يستجيب الدعاء !! .

وأخذ مستر بونت يقول : لقد حملت على المجىء إلى هنا بعد أن تقابلت مع الآنستين « جين وايليا » إذ قد تطوعتا لعمل الدعاية اللازمة لحشد جموع الطلبة إلى جوار الدعاية التى يقوم بها قسم المحاضرات ... واتفقنا على البرنامج ودفعت للطالبتين عشرين دولاراً ثمنا للمطبوعات واللافتات .

وفى أثناء دراستنا لموضوع المحاضرة نصحت لى الآنستان بأن تكون ذات صبغة قانونية فقهية إذ أن معظم الحضور وخاصة فى مدرج « هاربر » هم من طلبة الدراسات القانونية والتاريخية . . . وانتهينا إلى أن يكون عنوان الحديث « وحدة مصر والسودان من الناحية الدولية » . ثم انصرفوا جميعا ... وعكفت أنا على مالدى من مراجع

ومذكرات وعصرت الفكر فى التدليل والتفسير حتى انتهيت من إعدادها قبل إلقائها بساعتين أو ما يزيد قليلا .

***

بدء الاجتماع :

دخلنا المدرج وكان غاصا بالسامعين وكان عددهم نحو ثلاثة آلاف سامع عدا الأساتذة وبعض الطلبة العرب الذين حضروا هذا الاجتماع وقد وضعوا على رؤوسهم الطرابيش أو القلنسوة التركية كما يسمونها ؛ حتى إذا ما انتصفت الساعة السادسة أفتتح الاجتماع فوقف أحد الأساتذة وأظن اسمه مستر « أوجبرن » وألقى كلمة ترحيب باسم قسم المحاضرات .

تاريخ الجامعة :

ثم أعقبه شاب تحدث بوصفه رئيس اتحاد الطلبة فقال : لعل من المناسب أن نذكر شيئاً لضيفنا المصرى عن تاريخ هذه الجامعة . . إنها تدين بتأسيسها عام ١٨٩٠ إلى جهات ثلاثة « جماعة التنفيذ المسيحى » ومستر « ويليم راينى هاربر » أول مدير لهذه الجامعة والتى يشرف هذا المدرج بأن يتوج باسم ذلك العالم الجليل وكذلك مستر « روكفلر » محسن الولايات المتحدة الأكبر .

اكتشاف عموم الأورانيوم :

ثم أمسك الطالب عدداً من جريدة شيكاغو سن « Chicago Sun » ومضى يتلو فيه : « وليس سراً يذاع إذا قلنا إن ميلاد هذا العصر الذى كان فى الساعة ٣٫٢٥ مساء فى اليوم الثانى من ديسمبر عام ١٩٤٤ ، وفى هذه الجامعة بالذات عند ما حول ملعب « السكوتش راكت » إلى ملعب أبحاث حشد فيه كثير من العلماء أمثال « أرثر كومتون ، أورى ، فيرمى » وهم جميعاً من أبناء شيكاغوا . . وفى تلك اللحظة التاريخية استطاع هؤلاء أن يفلحوا فى محاولتهم تشغيل عامود « أورانيوم جرافيتى » وأبلغ مستر أرثر كومبتون Mr Compton نبأ ذلك الأكتشاف إلى مستر « كونانت » رئيس جامعة هارفارد . . . ويعتبر هذا الاكتشاف المفتاح الأول لأسرار الطاقة الذرية وتحطيم الذرة .

الشفرة السرية الخاصة لتحطيم الذرة :

وكان هذا الإبلاغ يا سادة تليفونيا وعلى صورة شفرة سرية أو كود Code ثم رفع المتحدث جريدة « الشيكاغو سن » بين يديه قائلا : . . فى يوم ٦ نوفمبر عام ١٩٤٥ نشر المستر « جيمس بولروى » المدير المساعد للجريدة نص هذه الشفرة التليفونية بين مستر كومتون ومستر كونانت أقرأه عليكم كما روته الصحيفة تماما بلا تحريف أو تبديل :

He — Mr. compton — said, « The Italian navigator (Fermi) has just landed in the new world. » Conant replied, « Did he find the natives friendly » ? « Every one landed safe and happy, » Compton concluded.

هو — أى مستر كومتون — قال : « هبط الطيار الإيطالى (فيرمى) إلى أرض الدنيا الجديدة منذ برهة مضت » فأجاب كونانت « وهل وجد صداقة وتوافقا مع الأهلين ؟ » فختم كومتون القول : « لقد نزل الجميع إلى الأرض فى هناءة وسلام . »

(تصفيق حاد)

ومضى الخطيب يقول : ولكن الهناءة والسلام لا يمكن أن يدوما على ظهر الأرض ما دام هناك استعمار واستغلال . . . . وشعوب محكومة وأخرى حاكمة . . . وما قضية السودان ومصر إلا قضية شعب يريد أن يعيش حراً متحداً . . . أما الأدلة الفقهية والشواهد التاريخية التى تنطق بهذه الحقيقة فسيبسطها ضيفنا المصرى فى محاضرته التى تخيرلها العنوان الذى طالعتموه « وحدة مصر والسودان من الناحية الدولية » وسيشرح ضيفنا هذا الموضوع فى فصلين مستفيضين نستمع إلى أولهما الليلة وفى نفس الموعد من مساء غد نستمع إلى الفصل الثانى . . .

وقبل أن أترك مكانى هذا أود أن ألفت نظر حضرات السامعين إلى حق كل منهم فى الاستفسار عن أية نقطة قد تبدو غامضة له على أن يكون التساؤل موجهاً لشخص المحاضر دون سواه . ثم أشار إلى الطالبتين « جين وايليا » ليوزعا على الحاضرين نصوص اتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان وكذا معاهدة عام ١٩٣٦ ومشروع صدقى — بيفن وكنت قد كلفتهما من قبل بطبعها حتى يتسنى — للسامعين تتبع المحاضرة والنقاش الفقهى لمواد تلك المعاهدات . . وعم القاعة صمت وسكون لم يقطع حبله سوى الألفاظ الهادئة التى بدأت بها حديثى . . .

***

وحدة مصر والسودان من الناحية الدولية

شريان الحياة وشريان المواصلات :

حضرات السادة والسيدات — إن بريطانيا أخذت فى حسبانها قرب أيلولة ملكية قناة السويس إلى الحكومة المصرية مما يترتب عليه وضع هذه القناة — التى طالما أسموها شريان المواصلات البريطانية — فى قبضة المصريين عام ١٩٦٨ كما تقضى بذلك المادة الثانية من نصوص الامتياز ومن ثم يصير توجيه سياستها فى حوزتهم لا ينازعهم أحد فى اختصاصهم . ولقد قدرت بريطانيا احتمال اتجاه مصر منحى ربما يخرجها قليلا أو كثيراً عن محيط « الدائرة المرنة » التى طالما تحركت — تحت عاملى القهر والقسر — فى مدارها . . . والحقيقة التالية هى التى تصبو بريطانيا لبلوغها والوصول إليها ؛ وإن اختلاف الزمن طولا وقصراً وتعدد السبل وتباين المشارب لم يثن عزمها على تنفيذها ! . .

إن بريطانيا تريد أن تضع اليد بأصابعها الخمسة على شريان حياة مصر فى السودان وأعنى به نهر النيل حتى تجعل مصير بلادنا فى قبضتها تمنع وتمنح الماء أنى شاءت وكيف شاءت وبذا تتوفر لها — حسبما قدرت — الضمانات الكافية لبقاء « شريان مواصلاتها » تحت النفوذ غير المباشر وإن أتى ذلك على حساب المصريين والسودانيين معا . . خططهم إزاءنا قائمة على قاعدة القصاص . . ولكنه قصاص بغير جرم إنها سياسة شريان بشريان !! أو النيل بالقناة أو القناة بالنيل كما يقولون ! ! .

ولقد كان هذا هو الهدف الذى أرادت بريطانيا بادىء ذى بدء أن تحققه عام ١٨٨٥ فور إجبار مصر على إجلاء الأراضى الداخلية للسودان عند قيام الثورة المهدية ؛ ولماهمت بالأمر لتضم ما أخلى من الأراضى وجدت لعاب الدول يتحلب من أفواههم طمعا كل يريد أن يقتطع لنفسه « من الأرض الطيبة » جزءا ؛ وبالفعل أجبرت بريطانيا على أن تسترضيهم بعض الشىء فعقدت اتفاقات مع كل من المانيا وايطاليا وبلجيكا ولكنها رأت أن الضرورة تحتم عليها دفع مصر ثانية إلى استرداد السودان حتى توقف الطامعين عند حدهم . وحتى تتم عملية الاسترداد كانت انجلترا تتحين كل الفرص لتحقيق مآربها ؛ ولقد اعترفت العصابة الانجليزية على لسان أحد أفرادها بما كانت تنتوى سرقته تحت جنح الظلام لولا يقظة الديدبان وعتاب الخلان !! ويروى اللورد كرومر ذلك فى كتابه

« مصر الحديثة » فيقول : كان يوجد ما يبرر إلى حد ما أن تضم انجلترا الأقاليم التى استردت ولكن هناك اعتبارات هامة تحملها على عدم تنفيذ الخطة ...

ثم يمضى فى أثر ذلك قائلا : أذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن إنجلترا كان لها — كما يدعى — دون شك المقام الأول فى الشركة الإنجليزية المصرية ، فإن مصر فى الوقت ذاته قد قامت فى هذا العمل المشترك بدور ، وإن يكن دور المساعد — كما زعم — إلا أنه كان دوراً ناقصا جدا ومشرفا للغاية وتجاهل حق مصر فى تقرير المستقبل السياسى للسودان كان يعتبر إلى حد بعيد عملا غير عادل . وأذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديوى مصر ، فإذا اتخذ عقب انتهاء الحملة مباشرة عمل حاسم باسم الحكومة البريطانية وحدها ، كان فى اتخاذ هذه الخطة إنحراف مفاجىء منتقد عن السياسة التى اتبعت حتى تلك الساعة . . »

هذه هى « النقطة السوداء » التى أردت إخراجها فى مستهل حديثنا الليلة من حقيبة البريطانيين بعد أن حاولوا حبسها ردحا من الزمن توطئة لقتلها وخنقها .

أما الوحدة بين مصر والسودان التى تقرأ على العالمين كتابها منذ أن كانت الدنيا لا تعرف عن القراءة أو الكتابة شيئا !! هذا الكتاب الذى سطرت صفحاته الأولى أيام الأسرة القديمة والمتوسطة والحديثة فيما قبل التاريخ وفى عهد البطالسة والرومان والعرب والأتراك والمماليك حتى عهد الأسرة العلوية المالكة اليوم فيظل حافلا بأقوى الأدلة وأقطع البراهين على وحدة مصر وسودانها التى هى من صنع الله لا من صنع إنسان

أما فى العهود القديمة السالفة الذكر فإنه لم يكن هناك وقتذاك شىء يسمى بالعرف أو القانون الدولى إذن فهى لن تكون محل بحثنا الليلة ولكن حديثنا سيقتصر على المراحل المختلفة وتطورات الحوادث الدولية طيلة عهود الأسرة الملكية العلوية .

***

رأى الفقهاء الدوليين :

إن الفقهاء الدوليين الذين حاولوا علاج هذه القضية ذهبوا فيها مذهبين . فريق يرى أن السيادة كانت للباب العالى أو السلطان التركى على مصر والسودان معا وأن هذه السيادة ظلت باقية حتى بعد أن دخل الإنجليز مصر واحتلوا أراضيها ومن ثم فلم يكن هناك أحد ذو صفة قانونية يملك حق التصرف فى تلك الرقعة من الأرض سوى صاحب السيادة عليها ويتعين تبعا لذلك بطلان كل ماتم من عهود أو اتفاقات خاصة بهذه البلاد

والتى لم يكن صاحب الشأن والسيادة أو الباب العالى طرفا فيها .. . وفريق آخر يرى أن بطلان تلك العهود إنما جاء عن طريق القهر والقسر الذى التجأت إليه بريطانيا وألزمت مصر التى كانت متمتعة — سواء من الناحية النظرية أو العملية — بشخصية معنوية دولية .

ولسنا الآن بصدد مناقشة أو ترجيح أحدهما على الآخر وإنما يعنينا من الأمر أن نسوق الأدلة والقرائن الفقهية التى تنطق بالوحدة بين شطرى الوادى بغض الطرف عن موضع السيادة التى كانت فى أوائل عصر الأسرة العلوية ملكا للباب العالى ثم آلت بعد انهيار تركيا فى الحرب العالمية الأولى لمصر وسودانها .

أما الأدلة فسأعرضها حسب ترتيب تواريخها مبتدئا بمؤسس الأسرة المالكة فى مصر « محمد على باشا » .

***

أولا : عهد محمد على (١٨٠٥ — ١٨٤٨)

كان لفظ ولاية مصر يطلق فى ذلك الوقت على الأراضى الممتدة إلى الشلال الأول عند أسوان وتلى ذلك المناطق التى كانت تسمى « بالصعيد الأعلى » وهى مناطق نفوذ تركية تحت سيطرة الباب العالى منذ أن فتحها سليم الأول ١٥١٧ وتمتد حتى جزيرة شاى . فلما كانت ١٨٢٠ استأذن محمد على من « محمود الثانى » سلطان تركيا فى أن يفتح أقاليم السودان فوافق على أن يكون ذاك الفتح باسم السلطان فأوفد محمد على ابنه إسماعيل وقائده محمد الدفتردار إلى السودان ففتح دنقلة وسنار وكردفان وتم ذلك عام ١٨٢٢ ثم دخلت الجيوش المصرية « كسلا » عام ١٨٤٠ واعترف بذلك من الباب العالى الذى منح محمد على فوق ذلك امتياز الانتفاع بمينائين على البحر الأحمر عرفتا وقتذاك باسم قائمقامق مصوع وسواكن .

مؤتمر لندن عام ١٩٤٠ :

وعلى أثر الانتصارات التى أحرزها « محمد على الكبير » على قوات الباب العالى عقد فى ١٥ يوليه عام ١٩٤٠ مؤتمر بمدينة « لندن » ضم كلا من « بالمرستون » عن انجلترا و « نيومان » عن النمسا ، و« بولوف » عن بروسيا و «برنوف» عن روسيا ، و « شكيب» عن تركيا . وقرر هؤلاء الخمسة الكبار « منعا لإهراق الدماء التى تسيل

فى سوريا بين موظفى الباشا ورعية السلطان » شروطا علقوا تنفيذها على ضرورة اعتراف الباب العالى لمحمد على بولايته وذريته من بعده على مصر الكبرى .

ووعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد على باشا ثم إلى أولاده من صلبه بولاية باشاوية مصر ويلقب باشاوية عكا طول حياته وتوليته قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . وبمقتضى هذا القرار الدولى صدر الفرمان السلطانى الثانى بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة « ١٢٥٦ » الصادر لمحمد على باشا .

فرمان سلطانى :

« لوزيرى محمد على والى مصر المعهودة إليه مجدداً ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار . إن سدتنا الملوكية كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة . وقد قلدتكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث . فبقوة الاختيار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بإدارة هذه المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين وترسلون فى سنة إلى بابنا العالى قائمة حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها »

وهذا الفرمان يقرر فى غير مالبس أو إبهام القاعدتين التاليتين :

١ — وحدة السيادة على مصر والسودان للباب العالى .

٢ — وحدة الولاية الوراثية على مصر والسودان لمحمد على وإن كان الأمر بالنسبة للسودان غير وراثى إلا أنه صار بعد ذلك وراثيا فى عهد إسماعيل باشا .

« ولقد تأكد هذا الفرمان بفرمان آخر ملوكى مرسول لمحمد على فى مايو ١٨٤١ »

استفسار عن دارفور :

وهنا رفعت إحدى الطالبات يدها فسألتها « هل من شىء غامض تريدين إيضاحه ؟ »

قالت — نعم .

قلت — وأى شىء هو ؟

قالت — لاحظت أنك ذكرت كلمة « دارفور » فى الفرمان ولم تردا اسمها فى المناطق التى فتحها محمد على فما حقيقة هذا الأمر ؟

فأجبتها على الفور — نعم . الحقيقة أن إقليم « دارفور » لم يتم فتحه إلا فى عهد

إسماعيل باشا ؛ إنما يجب ألا ننسى أن الدفتردار بك كان قد كلف رسميا من واليه محمد على بأن يفتح منطقتى كردفان ودارفور لأنه قد عدهما جزءاً طبيعيا من قطر مصر والسودان هذا فضلا عن صدور هذا الفرمان نتيجة لقرار مؤتمر لندن . واعتراف الباب العالى سلفا بإسناد ولاية دارفور لمحمد على حوى معانى ثلاثة :

(ا) شحذ همة « محمد على » حتى يضاعف جهده لاستكمال ما كان قد استولى عليه من مناطق بالفعل وقت صدور الفرمان .

(ب) حمل الدول على الاعتراف بالنظام الذى يسود تلك البلاد المذكورة فى الفرمان لأنه قد صدر فعلا بناء على دعوة مؤتمر لندن .

(ح) ضرورة عودة الوحدة إلى مصر والسودان بحدودها الطبيعية والتى كانت قائمة منذ آلاف السنين وعلى ممر الأجيال وكانت دارفور داخلة فى إطار هذه الحدود .

لائحة مؤتمر لندن :

ثم استأنفت الحديث قائلا : أيها السادة ... ولم يمض على صدور هذا الفرمان السابق ذكره سوى فترة قصيرة حتى صدرت لائحة مؤتمر لندن بتاريخ ١٠ مايو ١٨٤١ معتمدة كل ما جاء فيه فذكرت ما نصه :

« وبناء على هذه القاعدة — أى قاعدة التوارث لولاية مصر وملحقاتها — صدر فرمان ١٣ فبراير » .

وهكذا تأكد أمر الوحدة بين مصر والسودان دوليا مرتين وفى أقل من ثلاثة أشهر . . . ومرد ذلك كله إلى استتباب الأمن والنظام الذى قام فى السودان وتطايرت أنباؤه شرقا وغربا وذلك لحسن الإدارة التى أنشأها محمد على هناك بأن أقام حكومة إدارية على غرار ما كان قائماً فى مصر فأقام فى البلاد مديريات سبعة هى دنقلة وبربر والخرطوم وكردفان وكسلا وسنار وفازوغلى وأبقى الحكام الذين كانوا من قبل يديرون دفة الأمور فى مناصبهم كما حدث مع حكام النوبة وملك سنار وشيوخ بربر ودنقلة وفازوغلى والرصيرص وحلفاية وعهد إلى « خورشيد » بحكمدارية السودان فلما عمل بما أوصاه به وانتظم دولاب العمل كافأه محمد على برتبة الباشوية وأجزل له العطاء كما جاء فى خطاب خطى له موجها إلى حكمدار السودان خورشيد باشا ١٨٣٥ يقول فيه :

«إعلم أن توجيه همتك إلى العناية بسكان هذه الأقاليم التى كلفتك بتنظيم أمورها تنظيما حسنا وبإدارة شئونها إدارة طيبة قد اقتضانا أن نكافئك بمكافأة طيبة إظهاراً لإعجابنا» .

الخريطة الملحقة بالفرمان الشاهانى الصادر فى غرة يونية ١٨٤١[١] :

أيها السادة . ولقد أصدر الباب العالى فى أول يونيه عام ١٨٤١ فرمانا إلى « محمد على » جاء فيه :

« قد منحنا كم بموجب فرماننا هذا الهميونى ولاية مصر بحدودها القديمة كما هى مرسومة فى الخريطة التى أرسلها لكم صدرنا الأعظم مختومة »

ويلاحظ فى الخريطة أنه قد أطلقت كلمة « الصعيد الأدنى » على شمال الوادى (مصر) « والصعيد الأعلى » على جنوبه (السودان) .

وهكذا نرى من الفرامانات والقرارات الدولية أن انضمام مصر للسودان أو السودان لمصر وأمر وحدتهما قد حاز الصفة الشرعية الرسمية الكاملة فى هذا العهد .

***

ثانياً : عهد إبراهيم باشا (مايو — نوفمبر ١٨٤٨)

ظل الموقف من الناحية الدولية باقيا كما هو عليه فى عهد والده ولم تطل مدة حياته فمات بعد قرابة ستة أشهر من توليته .

***

ثالثاً : عهد عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤)

واصل عباس باشا الأول كفاحه فى السودان حتى وصل عام ١٨٥٣ إلى مسافة « ١٢٠ » ميلا جنوب الخرطوم ولم تعترضه أية دولة أو جماعة وقتذاك .

***

رابعاً : عهد سعيد باشا (١٨٤٤ — ١٨٦٣)

قام سعيد باشا عام ١٨٥٧ برحلة زار فيها بلاد السودان وألقى خطابا فى مدينة « بربر » أعلن فيه تعديل بعض الأنظمة الإدارية وأصدر أمره بتحريم النخاسة ومحو تجارة الرقيق وكان ذلك عام ١٨٥٧ . . . . (وهنا صفق الجميع بحرارة وحماس بالغين)

إبراهام لنكولن وتحرير العبيد :

ووقف أحد الطلبة متسائلا هل يفهم من هذا أن سعيد باشا هو المحرر الأكبر للعبيد . وليس إبراهام لنكولن (وهنا سكتت القاعة وخيم عليها الهدوء هنيهة) .

فأجبته قائلا — وكيف فهمت هذا ؟

(١) أنظر قاموس الإدارة والقضاء .

فقال — إن قرار تحريم الرق الذى أصدره إبراهام لنكولن كان بتاريخ ١٤ يوليو ١٨٦٢ أى بعد أمر « سعيد باشا » بخمس سنوات ! ! .

فرددت عليه قائلا — يا صديقى العزيز ، إن إبراهام لنكولن بلا مراء هو المحرر الأكبر وإن الحوادث هى التى تخلق الرجال كما يقولون فلولا نشوب الحرب الأهلية عندكم فى أوائل حكم لنكولن ودوامها أربع سنوات سويا لما أحرز البطل إبراهام من الشهرة النصيب الأوفى الذى يتمتع به حتى الآن وعلى أية حال إذا كان الأمر متعلقا بالزمن والوقت فسعيد باشا يعد — فى نظرنا على الأقل — المحرر الأول أما إذا كانت المسألة متوقفة على الجهود فلنكولن هو المحرر الأكبر ويكفى أن العالم كله يحفظ عن ظهر قلب قوله :

«لست أسأل للزنجى سوى أمر واحد هو إذا كنت لا تحبه فدعه وشأنه . وإذا كان الله لم يعطه — كما تظن — إلا قليلا فدعه يتمتع بذلك القليل » وكذا حكمته الخالدة «إذا عودتم أنفسكم رؤية سلاسل الرق والعبودية أعددتم أنفسكم للتكبيل بها » .

وهنا قفزت سيدة من مقعدها وقالت — ورغما عن ذاك يا سيدى فلنكولن مازال هو المحرر الأول والمحرر الأكبر . . . (فضحك الحاضرون) . ولكنى أسكتها على الفور بقولى — إن لنكولن يا سيدتى لما كان حيا طالما رغب أن يرى ويسمع عن الناس جميعا أنهم قبل نفسه هم « المحررون الأول والمحررون الكبار » . (وانطلقت الأكف ثانية بالتصفيق)

ثم استأنفت الحديث قائلا « وأود يا سادة أن أطوى على عجل صحيفة سعيد باشا أو لنكولن المصرى خشية أن تقوم حرب أهلية ثانية (قهقهة وضحك) .

وقبل أن أقلب هذه الصفحة أود أن أذكر شيئا ربما يكون ذا وزن واعتبار . أيها السادة ... إن السكون والهدوء شملا ربوع السودان فى هذا العهد حتى لقد عبر عن ذلك الرحالة البريطانى (سير صمويل بيكر) بعد زيارته للسودان فقال « إن السائح الأوربى فى ١٨٦١ كان فى مقدوره أن يطوف هذه المساحات الواسعة مطمئنا بنفس القدر الذى يشعر به المتنزهون فى « هايد بارك » عند غروب الشمس . . . »

***

خامساً : عهد إسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) :

أيها السادة... لقد عمد هذا الخديوى إلى إنتهاج خطة جديدة فواصل حملاته فى السودان حتى وصل إلى مناطق خط الإستواء وأسس فيها إدارة وحكومة وكان قد منح « السير صمويل بيكر » سلطة إذ أرسل معه فرقا غير قليلة العدد من الجنود وفوضه أن يحكم

بنفسه كل الأقاليم جنوبى « غندوكرو » ... وبالفعل لقد رفع «صمويل» العلم المصرى فى تلك الأصقاع فى ٢٦ مايو ١٨٧١ وسماها منطقة « الأسماعيلية » ثم مضى فى طريقه حتى مملكة « أونيورو » فضمها إلى مصر بتاريخ ١٤ مايو ١٨٧٢ وفى « ماسيندى » وارتبط بمعاهدة صداقة مع « متيسا » ملك أوغنده (١) وهكذا تم فتح الشطر الشرقى من السودان وساحل البحر حتى تجاوز باب المندب والشاطىء الصومالى بما فى ذلك ميناء بلهارة وبربره إلى رأس « جوردافوى » . أما الوثائق الخاصة بهذا العصر يا سادة فإنى أسجلها حسب توقيت ظهورها على النحو التالى :

١ — فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ :

وهذا الفرمان عنوانه مقال ليس بعده مقال ... فرمان مرسل لسمو إسماعيل باشا — ولم يكن وقت صدور الفرمان قد حصل على لقب خديوى — تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية وكفلت فيه بعض حقوق معلومة ومؤرخ فى ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ الموافق ١٢ محرم عام ١٢٨٣ وفيه يقول :

« حيث أن مصر هى مقاطعة من مقاطعات مملكتى الأكثر أهمية وحيث أنك ما برحت حتى الآن على أمانتك وخلوصك نحو ذاتى الملوكية ، ولما كان من مرادى أن أظهر لك بنوع سنى ساطع عظم ثقتى التامة بك قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سوا كن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث . »

وهذا هو أقطع دليل على الاعتراف بالوحدة بين شطرى الوادى فى جميع مظاهرها والحقيقة الساطعة أن ما حدث فى هذا العصر كان إندماجا كليا للشطرين حتى صار جزءاً واحدا موحدا .

٢ — فرمان عام ١٨٦٧ :

حضرات السادة ولقد أكد هذا الفرمان ضرورة بقاء هذه الوحدة بعيدة عما يشوبها أو يهدد سلامتها وحرم على الخديوى نفسه أن يتنازل عن أى إمتياز أعطى له أو يترك أى أرض ضمت إلى ولايته واعتبر أية معاهدة تعقد بهذا الشأن من قبل مصر ومخالفة لهذه الأسس باطلة وملغاة . ولقد جاء فى ذاك الفرمان ما نصه :

---

(١) انظر كتاب عمر طوسون « تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية » الجزء الأول ص (٧٦ — ١٠٥) .

« على أنه مرخص لخديوى مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا الأجانب الترنسيب وإدارة البوستة (البريد) ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية . وإذا لم تكن العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه وكانت تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن . . الخ »

ويتضح من هذا الفرمان أن لمصر أيضا أن تعقد معاهدات دولية ما لم تنزل فيها لهذه الدول عن حق من حقوق السابق ذكرها .

٣ — الفرمان المؤكد الصادر عام ١٨٧٣ :

ولقد أصدر الباب العالى بعد ذلك فرمانا خاصاً بتنظيم توارث الخديوية والوصاية فيما إذا كان الوارث لها ذكر أقل من ثمانى عشرة وأكد فيه تأكيداً قاطعاً ما تضمنته الفرمانات السابقة ومزيداً عليها مزايا أخرى. أما الفرمان فعنوانه ينطق بفحواه «الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوى الأفخم وذلك فى تأكيد سائر الفرمانات التى أعطيت سابقاً إلى من تولوا الخديوية المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك فى غرة جمادى الأولى عام ١٢٩٠ الموافق ٢٧ يونيو عام ١٨٧٣ »

وهذا الفرمان بلا مراء يعتبر النص الجامع المانع فى توكيد وتثبيت الوحدة بين مصر وسودانها . . . فلأجل أن يكون دليلا باهراً على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريقة الآتى بيانها ، وهى أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيراً من قائمقامتى سواكن ومصوع وملحقاتهما يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم ، وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديوى ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر أخوته الذكور وإذا لم يوجد له أخ على قيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر. وهكذا تتخذ هذه الأصول قانوناً مستمرا وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية » .

وهذا الفرمان قد تضمن أمرين :

(١) أن مصر وملحقاتها بما فيها مصوع وسواكن وحدة كاملة تحكم وتساس من الخديوية المصرية .

(٢) أبدية هذه الوحدة ودوامها .

٤ — تعيين غوردون حاكما عاما للسودان :

وجه الخديوى أمراً عالياً فى ١٧ فبراير ١٨٧٧ ينص صراحة على تعيين غوردون باشا « والياً على جميع بلاد السودان المصرية مع دارفور وخط الاستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر »

وهذا الأمر جاء واضحاً جامعا مصر وملحقاتها فى وحدة جامعة شاملة غير قابلة للتجزئة.

٥ — ستة اعترافات بريطانية :

الاعتراف الأول :

أيها السادة : لقد تم توقيع معاهدة بين حكومة مصر وبريطانيا خاصة بالتعاون فى إبطال منع الرقيق وذلك فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ وقد اعترفت بريطانيا فى هذه الاتفاقية بالوحدة القائمة بين مصر وسودانها والسيادة الخديوية العامة على وادى النيل كله . . .

جاء فى البند الأول من المعاهدة ما نصه :

« . . . وكذلك تتعهد (أى حكومة الخديوى المصرى) بأن تمنع إخراج الرقيق السودانى أو الحبشى إلى خارج القطر المصرى وملحقاته منعا مطلقا ما لم تحقق وتثبت صحة عتقه أو حريته ولا بد أن يذكر بورقة العتق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانيين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمكنهم أن يتولوا أمر أنفسهم كيف شاءوا بلا قيد أو شرط ما » .

وإذا نظرنا نظرة مدقق فاحص إلى هذا النص تبين :

أولا : أن الحكومة البريطانية أقرت وحدة مصر وملحقاتها بما فيه السودان أى وادى النيل .

ثانياً : اعترفت بريطانيا بالسيادة الموحدة على أهل السودان وملاحق الصومال فى البحر الأحمر إذ من المعروف أن سلطان الحكومة المحلية هو وحده الذى يمنح الباسبورتات وجوازات السفر .

ثالثاً : نادت بريطانيا وسلمت ضمنا بوحدة الجنسية بين أبناء وادى النيل وان كانت قد نسبتهم إلى الجزء الجغرافى الذى يقطنون فيه إذ أن من المسائل المعترف بها بداهة أن الشهادات الخاصة بالصحة والرعوية والجنسية وغيرها تصدر من الحكومة التابع لها المواطن .

وهنا وقف أحد رجال الشرطة الذين حضروا الاجتماع وقال :

ولكن ياسيدى : إن الحكومات التى لهامستعمرات كثيرا ما تمنح هى الباسبورتات وأمثال الشهادات التى ذكرتها .

فأجبته قائلا : إنك لو أمهلتنى لحظة لقرأت عليك بعض الفقرات التى كانت تكتب على هذه الشهادات ومنها يستدل على أن هذه الشهادات كانت تعتبر أبناء الخديوية المصرية جميعا مصريين . ولم يأت فى هذه الشهادات ذكر عن جنسية معينة لحاملها أو أنه متمتع برعوية[١] خاصة كما يكتب على جواز سكان المستعمرات أو الأقطار المحمية أو الواقعة تحت الانتداب اليوم . . ودعنى أقرأ نص ما كان يكتب على شهادة العتق :

« ورقة عتق خديوية »

« القبيلة المسماة ... ... »
« بأمر النظارة الداخلية المصرية يترك حرا معتوقا ابن القبيلة ... ... »
« على نفسه حارسا فى خارج بلاد الفخيمة الخديوية ... ... »

توقيع

ومن ثم يبدو جليا أن الشهادة مصرية ولم يذكر فيها أن صاحبها سودانى أو غير سودانى إذ أن الجميع كانوا معتبرين أو هم فى الواقع أبناء وطن واحد فى حدود أرض واحدة هى « بلاد الفخيمة الخديوية[٢] » .

الاعتراف الثانى :

أما الاعتراف الثانى فهو ما ذكرته المادة الثانية من المعاهدة المذكورة إذ تقول : « كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط أفريقيا متعاطيا بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره تعتبره الحكومة هو ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين . . »

ومعنى هذا أن الوحدة بين الشمال والجنوب كانت مقررة أيضاً من الناحية القانونية وأن سلطة القضاء المصرى كانت ممتدة فى ربوع مصر وملحقاتها بما فيها السودان أيضا[٣].

---

(١) انظر كتاب « نظام الحكم فى السودان » للدكتور محمد فؤاد شكرى ص (١٥٩ — ١٨٠)

(٢) انظر كتاب « تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان » لمحمد بن عمر بن سليمان التونسى .

(٣) انظر كتاب « تقويم النيل وعصر الخديوى اسماعيل »

الاعتراف الثالث :

أما ما ورد أخيرا فى البند السابع والأخير من نفس هذه المعاهدة فهو ينص على أن : « يكون إجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى لحد أسوان من تاريخ توقيع الإمضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية بأفريقيا العليا وبسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ثلاثة شهور من ذلك التاريخ . . »

وهذا أيضا اعتراف آخر من إنجلترا أو من الدول التسعة الأخرى التى اعترفت بهذه المعاهد بأن حدود مصر أو وادى النيل الموحد تشمل فى نطاقها ملحقات الحكومة المصرية بأفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر .

ولم يكد يمضى — ياسادة — على الاعترافات الثلاثة الأولى إلا سبع وعشرون يوما حتى عادت بريطانيا نفسها مرة أخرى لتأكيد ما سبق من اعترافات فى المعاهدة التى وقعت بين « دولتلو شريف باشا » وزير خارجية مصر ومسيو « فيفان » قنصل عام انجلترا فى مصر . . وها هى الاعترافات الجديدة فى تلك المعاهدة . . .

الاعتراف الرابع :

جاء فى البند الأول من المعاهدة ما نصه :

« تتعهد الحكومة الخديوية بأنه من تاريخ تنفيذ هذه الشروط ومن تاريخ إقرار حكومة دولة الانكليز رسميا على تسلط الحكومة المصرية على أراضى سواحل الصومال . . »

وهذا البند يقرر دخول سواحل الصومال فى نطاق الوحدة بين مصر وملحقاتها .

الاعتراف الخامس :

ينص البند الثانى على أن :

« يتعهد حضرة خديوى مصر الأفخم عن نفسه وعمن يخلفه بأن لا يرخص بإعطاء أى قطعة كانت من هذه البلاد التى تدخل فى حوزة حكومته بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية . . »

الاعتراف السادس :

ثم تأكد هذا الاعتراف باعتراف آخر ورد بالبند الخامس من المعاهدة نفسها ونصه :

« تعتبر شروط هذه المعاهدة متممة وواجبة التنفيذ عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الإنجليز تعهداً رسمياً تاما بألا تعطى بأى وجه كان إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية ، أدنى قطعة من سواحل بلاد الصومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية وصارت جزءاً من ممالك الدولة العلية المعطاة للحكومة المصرية أو أى قطعة من القطر المصرى أو من البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت أجنبية » .

ولا مراء فى أن هذه الاعترافات لها خطورتها البالغة إذ هى ترد مزاعم بريطانيا فى السودان . فهى لم تقر فيها حدود مصر وملاحقها التى ما نصت أول الأمر فى الاعتراف بها بل أنها ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ قد آثرت بنفسها عدم جواز تنازل مصر عن أى جزء من أراضيها أو الأراضى الداخلة فى حوزة الحكومة المصرية لأى دولة كانت من الدول الأجنبية ولو كانت بريطانيا نفسها .

إنى أدهش وتتناهى بى الدهشة من سياسة بريطانيا التى تتأرجح ميمنة تارة وميسرة تارة أخرى ! ! أليست هى اليوم التى تسعى جاهدة لفصل السودان عن مصر وتحاول عبثا إيهام الرأى العالمى أن مصر ليس لها الحق فى وحدتها مع سودانها .

إن بريطانيا هى الحرباء التى تغير جلدها وتتلون بلون التربة التى تسير فيها . . ! حقاً إن قتل الحرباء أهون بكثير من ترويضها ! !

٩ — الوحدة الدستورية :

حضرات السادة ... وليس أمعن فى التدليل على الوحدة بين شطرى الوادى مما حواه مشروع اللائحة الأساسية لمجلس نواب مصر فى ٨ يونيه عام ١٨٧٩ وكذا مشروع قانون انتخابات عامة فى كل أرجاء البلاد ولقد جاءت المادة «٣٥» من هذا القانون شاهدة ناطقة بالوحدة الدستورية فى مصر وسودانها فهى تنص على أن :

« مجلس النواب يتركب من مائة وعشرين عضواً ينتخبون بالوجه الآتى : ١٢ من مدينة مصر و٦ من مدينة الاسكندرية و١ من مدينة رشيد و٢ من مدينة دمياط و ١ من مدينة بور سعيد والعريش والاسماعيلية و ١ من مدينة السويس و٧ من مديرية البحيرة و ٣ من مديرية الجيزة و ٣ من مديرية القليوبية و ٦ من مديرية الشرقية و ٨ من مديرية المنوفية و ١٢ من مديرية الغربية و ٨ من مديرية الدقهلية و ٤ من مديرية بنى سويف و ٣ من مديرية الفيوم و ٦ من مديرية المنيا و ٨ من مديرية أسيوط و ٧ من مديرية جرجا و٤ من مديرية قنا و ٣ من مديرية إسنا و٢ من مديرية الخرطوم و ١ من مديرية بربر و ١ من مديرية دنقلة و ٢ من مديرية التاكا و ١ من مديرية سنار وفازوغلى و٢ من مديرية كردفان و ١ من مديرية فشودة وخط الاستواء وشكا وبحر الغزال و ٣ من مديرية الفاشرو داره وكيكابيه بدارفور و١ من محافظة سواكن و ١ من محافظة مصوع و١ من مديرية هرر ومحافظة بربرة وزيلع » .

ونظرة واحدة إلى نص هذه المادة يمكننا أن نشهد كيف وضعت مديريات السودان إلى جوار شقيقاتها فى مصر دون تمييز أو تفرقه هذا مع مراعاة النسبة العددية فى شقى الوادى شماله وجنوبه فلقد كان عدد الممثلين البرلمانيين « ١٢٠ » من بينهم « ١٦ » نائباً سودانياً أو مصرياً يقطن شطر بلاده الجنوبى . . وهذا الاندماج والتمازج الدستورى قد وجد له نظيرا فى التنظيم الإدارى فى ذلك العهد .

٧ — الوحدة الإدارية :

فلقد سجل مسداليا بك فى الكتاب الأزرق جانبا من التقسيم الإدارى المتبع فى السودان فلم نجد فيه ثمة خلافا بينه وبين ما كان قائما فى مصر آنذاك فقد وضع النظام على نسق المديريات والمحافظات وقسمت هذه إلى مأموريات تماما كما كان فى شمال الوادى

وجميع الخرائط التى رسمت لحوض النيل فى ذاك العهد وكذا الخريطة الملحقة فى الكتاب الأزرق البريطانى نفسه تنطق بهذه الوحدة الإدارية التى ألفت فى ذاك العهد على النحو الآتى (١) :

---

(١) أنظر كتاب « Blue Book » لعام ١٨٨٣ فى الجزء ١١ ص ٣٨

مديرية	عاصمة	مديرية	عاصمة	محافظة	عاصمة
الخرطوم	الخرطوم	كردفان	الأبيض	سواكن	سواكن
سنار وفازغلى	سنار	الفاشر } مديريات	الفاشر	مصوع	مصوع
بربر	بربر	كبكية } مديريات	كبكية	زيلع	زيلع
دنقلة	دنقلة	داره } مديريات	داره	بربره	بربره
كسلا	كسلا	بحر الغزال	ديم الزبير	حكمداربة هرر	هرر
فاشوده	فاشوده	خط الاستواء	غندكرو		

ونظراً لإتساع رقعة مديرية خط الاستواء فقد ضمت عددا غير قليل من « المأموريات » وكانت هذه التسمية مستعملة أيضا فى مصر حتى حلت مكانها كلمة « مراكز » مؤخرا ، أما هذه المأموريات فهى :

لوتوكا ، بور ، مكركه ، منبوتو ، ودلاى ، فوره .

ولقد ظل هذا التقسيم الأدارى معمولا به أيضا فى عهد الخديوى توفيق إلى أن بدأ الاحتلال البريطانى فتبدلت الأرض غير الأرض . . . بل والسموات ! !

***

عهد الخديوى توفيق (١٨٧٩ — ١٨٩٢)

واسمحوا لى أيها السادة — أن أقول كلمة أحاول التعبير فيها عن طابع الوحدة فى هذا العهد وما اعتراه من أحداث حتى — لاسمح الله — أوشكنا أن نجبر على « لبس الحذاء فى القدم الأخرى » كما يقولون ... وذلك لأن الاحتلال البريطانى المشئوم لمصر والثورة المهدية المنكودة فى السودان قد تما فى ذاك العهد ... إن وحدة مصر والسودان قد وصلت فى أوائل هذا العهد إلى « رأس المخروط » إذ ربطت مديريات الشمال بالجنوب برباط هو على الأقل مثل الذى يربط الولايات الأمريكية الشمالية بمثيلتها فى الجنوب ... ولكن ما لبث البريطان يعصرون العرق من تجاعيد جباههم لينهمر سيلا يدفع أمامه صخرة الوحدة إلى قاع المخروط . . . ولا أستطيع الجزم بأن محاولاتهم كلها قد باءت بالفشل وعادت بالهزيمة إذ أن وسائل « الفحم والحديد والبارود » قد توهن الصخر وحديثا دكت حصون سيجفريد [1]... ويعنينى أن أسرد تفصيلات هذا الأمر ، ولكن يهمنى أن

(١) خط التحصين الألمانى الذى دكته المدفعية الأمريكية فى الحرب الأخيرة .

أقرر منذ البداية تلك الحقيقة التى كانت ولا زالت وستظل قائمة فى نفوس وقلوب أهل الجنوب وأهل الشمال وهى :

أن البضاعة لم تسلم ولن تسلم يوما بأيدينا . . وإن أوقع بنـــا العدو هزيمة فلن نعترف بها حتى نرده على أعقابه ونعيد كل ما سرق فى ثنايا الظلم والظلام مرة أخرى إلى أصحابه وذويه .

١ — فرمان الحدود :

أيها السادة — أود أن أجعل فى مستهل الأدلة القانونية على الوحدة بين مصر والسودان ذلك الفرمان الذى أصدره الباب العالى عقب أن تولى الخديوى مباشرة عام ١٨٧٩ وفيه تأكيد لما سبق من فرمانات صدرت من أجل الغرض نفسه فى عهد الخديوى اسماعيل . وهذا الفرمان يرسم بصفة رسمية حدود أراضى البـــلاد ويحرم التنازل عن أى شبر منها . .

« . . . وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المنضمة إليها المعطاة إلى إدارة مصر . . . وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الإمتيازات جميعها أو بعضها أو ترك أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقاً »

٢ — الوحدة المدنية :

أيها السادة — أراد الخديوى فى مستهل هذا العهد أن يرسى قواعد الوحدة المدنية بين شطرى الوادى فعمد إلى إرسال مراسيم دورية إلى حكام المديريات والمحافظات وصورة أخرى من هذه المراسيم نفسها إلى حاكم السوان العام . . . وفى اليوم التاسع من ربيع الآخر عام ١٢٩٧ (٣١ مارس عام ١٨٨٠) صدر الأمر العالى إلى « محمد نادى باشا » مدير عموم « هرر » يذكر له فيه ضرورة ربط شئون مديريته المختلفة بالإدارات المركزية فى القاهرة أو مصر كما كانت تعرف وقتذاك فما كان من شئون المال والميزانية يرجع فيه إلى نظارة المالية وما كان من تدابير الأمن يرجع فيه إلى نظارة الداخلية وهكذا . . . أما هذا الأمر المشار إليه فقد جاء فيه ما نصه :

« إنه نظرا لتيقننا بما أنتم متصفون به من الأهلية لأداء المأمورية المهمة المفوضة لأمانتكم نرى من اللازم استجلاب دقة نظركم إلى بعض مواد مهمة وهى الآتى ذكرها :

(أولا) مالية المديرية :

« وكما لا يخفى أن لفظة المالية تشمل كل ما يلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوايد بطريقة لا يأتى منها الأضرار بحالة الأهالى . . . فأول واجب عليكم تنظيم ميزانية مستوفاة عن كافة إيرادات ومصاريف المديرية . . . فينبغى أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك فى كل سنة ، وأن تقدموا إلى النظارة المشار إليها فى كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات . . . وأن كافة ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو لنظارة المالية . . . »

(ثانيا) الإدارة الملكية :

« يلزم تنظيمها وإجراؤها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد وما يختص بهذا القسم من مخابرات ... وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية ... فجميع ما ذكر من هذه الأنواع ينبغى أن تكون المخابرة عنه مع نظارة الداخلية . . .

وأما ما يتعلق (بالأمور القضائية) سواء كانت شرعية أو نظامية فإجراؤه يكون على قواعده المتبعة والحالة هذه إنما ما يختص بهذا القسم . . . يجب المخابرة عنه مع نظارة الحقانية . . . »

(ثالثا) القسم العسكرى :

« من المهم .. أن توجهوا أنظاركم والتفاتاتكم إلى تنظيم وإصلاح الحالة العسكرية . خصوصا تقوية الحدود والمحافظة عليها . . إننا لا نعتقد أى تجاوز كان على جيراننا ولا نريد أى فتوح جديدة إنما جل قصدنا المدافعة بغاية البسالة إذا وقع أدنى تعد على حدودنا . . . فهذه الأفكار . . . وكافة ما يتعلق بهذا القسم هو خاص بنظارة الجهادية . . »

وهذه الأوامر والمراسيم كلها جازمة بوحدة الشطرين ماليا وإداريا وقضائيا وعسكريا أو بالأحرى وحدة وطنية ومدنية شاملة بين مصر وسودانها . .

٣ — الوحدة الأدارية :

أيها السادة . . ومضت بعد ذلك فترة كانت الأمور تجرى بانتظام وتزايد مطردين وحتى يستطيع الخديوى أن يطمئن إلى زيادة الإحكام فى سير الأمور أصدر أمرا عاليا نشر فى الوقائع المصرية وهى الجريدة الرسمية فى بلادنا فى العدد رقم (٣٤٠) ١ .

الأمر العالى :

صدر فى ٣ ربيع الثانى ١٢٩٩ (٢١ فبراير ١٨٨٢) ونصه الآتى : —

« نحن خديوى مصر .

إنه مراعاة لاستكمال شرائط الانتظام فى إدارة عموم السودان وتمكين الضبط والربط فيها واستدعاء ذلك جعلها إدارة واحدة لتأييد ارتباطها بمركز حكومتنا ؛ وبناء على ما عرض لطرفنا من مجلس النظارة أمرنا بما هو آت : —

المادة الأولى : قد جعلت إدارة جهات عموم السودان بما فيها مديرية شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر ومديرية هرر وزيلع وبربره ونجره حكمدارية واحدة » .

إمبراطورية بريطانية وسط أفريقيا :

وهذه المادة — يا سادة — برهان ما بعده برهان على وحدة السودان ، بيد أن الاستعمار البريطانى يعمد إلى تضليل العالم اليوم ويحاول إفهامه أن السودان مكون من شقين شق شمالى وآخر جنوبى أو السودان القوقازى والسودان الزنجى — كما يقولون — حتى يطبقوا مبدأ الفصل والتفرقة أولا بين المصريين والسودانيين ثم بين السودانيين أنفسهم على اعتبار أنهم ينقسمون إلى قسمين قوقاذى وزنجى . . . واسمحوا لى أن أصارحكم بأن هذه البضاعة الزائفة قد صنعت كلها وربطت وصدرت وبيعت للعالم كله من « الفابريقة » الشهيرة دواننج ستريت رقم ١٠ !!! .

إن البريطان قد حاولوا خلق مجلس استشارى ولكنهم قصروه على السودان الشمالى دون الجنوبى وحرموا على أحد من أهل الشمال الانتقال إلى الأراضى الجنوبية إلا إذا أخذ جواز مرور يخول له ذلك كأنه منتقل من قطر إلى قطر آخر ومن دولة إلى دولة أخرى !!

حضرات السادة . . إن حجر الزاوية فى هذه السياسة قد وضع عام ١٨٨٩ يوم أن أجبر المصريون على ترك مديرية خط الاستواء وكانت جزءا من دولتهم فلما خرجوا منها لم يمض على إجلائهم سوى أعوام قلائل حتى بسطت بريطانيا حمايتها على الأماكن التى تركتها مصر مضطرة لا مختارة ... ففى مارس سنة ١٨٩٣ أعلنت الحماية البريطانية على أوغنده وأونيورو وكانت كلها ضمن الولاية الخديوية المصرية . . . وابتلعت بريطانيا هذه الوجبة فى الصباح التاريخى المبكر وهى تنتظر اليوم أن تلتهم

السودان « الجنوبى » لتجعل منه وجبة الغذاء ثم السودان « الشمالى » فى شاى العصر وقد تتعشى بمصر ليلا بعد ذلك . . . ومن يدرى فقد تموت من التخمة قبل أن تلتهمنا . .

حضرات السادة — إنها الإمبراطورية التى تحلم بها بريطانيا ... هذا الحلم الجميل قد ابتدعه الخيال الخصب لمستر « سيسل رودس » Cecil Rhodes — أحد وزراء « الكاب » بجنوب أفريقيا — يوم أن وضع مشروع خط حديدى بين مصر والكاب . . وحتى يكون هذا الخط فى مأمن يتعين على بريطانيا أن تبسط نفوذها على الأراضى التى يمر بها الخط المشئوم . ! !

مشروع الكاب ومشروع القناة :

وهنا قام أستاذ من كلية الهندسة يتساءل :

وما هو الخطر يا سيد من إنشاء مشروع هندسى كهذا ... أخشى أن تقف السياسة دائماً حجر عثرة فى سبيل اتخاذ المشروعات العمرانية الهامة ...

فأجبته قائلا : إن السياسة الاستعمارية بحق هى التى توقف المشروعات العمرانية ضغطت على الحكومة المصرية لتوقف مشروعيا صناعيا ضخما فى أسوان خشية أن يحدث فى مصر والعالم العربى ثورة صناعية كبرى ويترتب على ذلك إغلاق سوق كبير من أسواق التجارة البريطانية من العالم وبالتالى يحكم بالكساد والبوار على تجارتها ...

ثم مضى الأستاذ معترضاً : هذا أمر محلى ولكن ما الرأى إذا ما تم مثل هذا المشروع العالمى وفرضت عليه رقابة دولية وهل ياترى يمكن أن نتجاهل الفوائد التى تنجم من ربط أواسط أفريقيا بالعالم الخارجى ؟

(وهنا سكت الجميع ينتظرون الإجابة على هذا السؤال . وشعر الطلبة المصريون بشىء من القلق) . . . ولكنى أجبته قائلا : إن الرقابة والتعهدات الدولية أمور نظرية لاتزن شيئاً فى كفة السياسة الاستعمارية والشواهد الماضية تدلل على صدق ما أقول ... فلقد عقد اتفاق دولى فى ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ عرف بمعاهدة الآستانة لضمان حياد قناة السويس وقد نصت المادة الأولى على أن :

« تكون الملاحة حرة فى قناة السويس البحرية وتتاح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية دون تميز بين الدول . ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بألا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة فى وقت الحرب أو فى وقت السلم ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحرى ... »

أليس بعد هذا وضوح وبيان فى وجوب احترام حيدة القناة . ولكن جاءت انجلترا فى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وضربت بالاتفاقية عرض الحائط والأسوار وفرضت سيطرتها على القناة وأخضعتها للحصر البحرى ومنعت مرور سفن المتحاربين التجارية منها والحربية !!!.

حقاً إن بريطانيا كانت قد أبدت تحفظاً عند توقيع المعاهدة — وذكرت ساعتذاك فحواه — وأثبت هنا نصه :

« يعتقد مندوبو بريطانيا العظمى ، وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة ، كنظام نهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبهم تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص ، فيما إذا تعارضت مع الحالة الحاضرة المؤقتة والاستثنائية القائمة فى مصر أو كان من شأنها عرقلة حرية العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية » .

وهذا التحفظ لو أنه ظل باقيا لضمن لبريطانيا حقوقا وأعطى لها سنادا فى مثل تلك التصرفات ولكن هذا التحفظ قد ألغى رسميا بعد أن وقع الاتفاق بين انجلترا وفرنسا فى ٨ أبريل عام ١٩٠٤ وصرحت بريطانيا عقبه أنها تقبل معاهدة عام ١٨٨٨ الخاصة بالحياد دون قيد منها أو شرط . وبمقتضى هذا التصريح — يا سادة — دمرت بريطانيا بواخر الدول المتحاربة وصادرت تجارتها فى القناة ذات الحياد العالمى . إن بريطانيا تلف هذه التعهدات الدولية وتطويها متى شاءت فى كسوة حريرية موشاة بالقصب والذهب وتحملها فى أكبر نعش على أكتاف جنودها البسلاء !!

وما أمر الخط الحديدى موضوع الحديث إلا كأمر هذه القناة .. طرق مواصلات ولكنها شرايين حياة للامبراطورية البريطانية فحسب !!..

وهنا عقب الأستاذ الأمريكى على ذلك بقوله :

« قد تكون مصيبا ولكن هذه السياسة ستقف دائما حجر عثرة فى تقدم الإنسانية مادامت هذه هى طرائقها »

(وبعد أن وافقت وصدقت على ما قال استأنفت المحاضرة ..)

حضرات السادة والسيدات : أما المادة الثانية من الأمر العالى الخاص بالوحدة الإدارية فتنص على : « تعيين سعادة عبد القادر باشا حلمى حكمداراً لعموم السودان وناظراً على ديوان الأقاليم السودانية وملحقاتها » .

وهذا النص فى ذاته دليل آخر على أن الفرقة بين السودانى المصرى لم تكن معروفة ولا قائمة وقتذاك . وإلا التجأ الخديوى إلى تعيين أحد السودانيين استرضاء لمشاعر أهل الجنوب وضمانا لولائهم كما يفعل المستعمرون للشعوب والأقطار فيما مضى وماهو حاضر بل وماقد يجد من الأزمان والأحداث .

ولقد بقى عبد القادر باشا فى القاهرة حتى إذا بدأت مظاهر التدخل البريطانى تتزايد رؤى نقله إلى الخرطوم فى مايو عام ١٨٨٢ وهو نفس العام الذى تم فيه احتلال مصر ثم عينت الحكومة على بك الروبى وكيلا للنظارة فى القاهرة ثم ألغيت هذه النظارة نهائيا بعد الاحتلال البريطانى ببضعة أشهر ، وكان ذلك عام ١٨٨٣ وأحلت محلها إدارة خاصة ألحقت برياسة مجلس النظار وانتقلت بعدها إلى وزارة الحربية بأمر آخر عام ١٨٨٤ ومهما يكن من أمر فإن إدارة السودان بقيت مع هذا التنظيم إدارة مركزية مندمجة فى إدارة مصر كليا وجزئيا .

٤ — شريف باشا و إخلاء السودان :

حضرات السادة ... إن الأمة التى لاتعترف بالهزيمة لابد لها يوما أن ترفع الرأس وتقف على ساقيها .. ولقد أكرهت مصر على أن تتخلى عن السودان بناء على طلب السير « أفلين بارنج » المندوب السامى البريطانى من رئيس الحكومة المصرية وقتذاك شريف باشا . . فلم يذعن رئيس حكومتنا ولم يعترف بالباطل خشية أن يكون عونا فى إقراره ولقد أرسل مذكرة (Note verbal) بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ جاء فيها :

« وأن أول اعتراض يقدم عند ماتواجه أمر التفكير فى الإخلاء النهائى للسودان هى نص الفرمان الصادر فى ٧ أغسطس ١٨٧٩ والذى يحرم رسميا على الخديوى أن يتنازل عن أى جزء من الأراضى المصرية » .

فأبلغ اللورد كرومر هذه الرغبة إلى « جرانفيل » وزير خارجية بريطانيا فى برقية أتلو نصها كما هو ثابت فى الكتاب الأزرق البريطانى عن مصر الصادر عام ١٨٨٤ :

His excellency (i. e. Cherif Pasha) informed me that he saw considerable objections to this policy (i. e. Policy of abandonment of all territory south of Aswan).

« إن دولته (أى شريف باشا) قد أخطرنى بأنه يرى كثيراً من الاعتراضات على هذه السياسة ؛ سياسة التنازل عن جميع الأراضى جنوب أسوان » أو السودان وهذا دليل

على عدم التسليم لسياسة بريطانيا رغم قهرها لشعبنا وإكراهه على تنفيذ سياسة معينة تهدف إلى فصم عرى الوحدة بين شطرى الوادى .

الإنذار البريطانى بتعيين الوزراء وإقالتهم :

حضرات السادة : ولكن الحكومة البريطانية رغم تلك الاعتراضات التى أبديتها أرادت أن تلزمنا بالاعتراف بصواب ما يشهد الحق على بطلانه وإن أدى ذلك إلى استعمال وسائل الإكراه والضغط السافر غير المستور .. فهذا هو نص الإنذار البريطانى الذى سلم لخديوى مصر فى القاهرة عن طريق السير « أ . بارنج » من وزارة الخارجية فى ٤ يناير ١٨٨٤ . . .

«سيدى ! لقد ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة تشبث حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان لاتقبل حكومة الخديوى حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة . وأكاد لاأرى حاجة إلى الأفضاء إليكم بأنه من الضرورى فى المسائل الخطيرة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة — طول مدة احتلال الجنود الانكليز للبلاد احتلالا وقتيا — من وجوب اتباع نصائحها التى ترى من واجبها بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة أن تتقدم بإسدائها إلى الخديوى .

ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من أن التبعة الملقاة الآن على عاتق انجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل من لايسير وفقا لهذه السياسة من أولئك الوزراء والمديرين .

وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الضرورة استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء الذين شغلوا منهم منصب الوزير والذين شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديوى بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة .

ويمكنكم فى كل ما تريدون توجهه من تبليغات لتنفيذ ما سبق من الآراء أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم المؤازرة كلها . . . » .

الإمضاء : جرانفيل

وهذا التصريح فى ذاته وإن كان مبعثه فقدان السيطرة على وادى النيل وضياع وحدته فإن بريطانيا بأخذها على عاتقها كل ما يجرى فى مصر واعتبارها كل نصيحة تصدر منها بمثابة الأمر الواجب اتباعه كل ذلك يفضى إلى نتيجة واحدة واضحة وهى أن بريطانيا قد وضعت بلادنا تحت وصايتها ومن ثم فمسئولية مصر بعد ذاك التصريح عن كل ما يحدث فى البلاد من شر وخير — إن كان هناك خير — كمسئولية الوصى نحو القاصر تماما ... وإن كان القاصر كثيراً ما يحاول التململ والإفلات من ربقة تلك الوصاية بالصياح تارة وبالصراخ أخرى ولـكن واأسفاه لم تجد صيحاته وقتذاك من صدى إلا دمعة تشربها الأرض أو دعاء يرفع فى السماء ! ويكفينا مئونة التدليل على صدق ذلك ماذكره اللورد ملنر فى كتابه « انجلترا فى مصر » يعقب على حوادث إخلاء السودان فقال مانصه : —

« دعونى أعيد إلى أذهان القراء صورة الموقف الخاص بشئون مصر فى خريف عام ١٨٨٢ . إذ كنا الملاك المطلق اليد فى البلاد كلها . ولقد حطمنا الحكومة الحقيقية للبلاد أما الحكومة الباطلة التى أقمناها فقد كانت ضرباً من الوهم والخيال . والواقع أنه لم تـكن هناك وقتذاك سلطة ما إلا سلطة جيشنا ولا قانون إلا قانون إرادتنا وعزمنا ».

استقالة شريف باشا بسبب السودان:

ولعل إحدى هذه الصيحات التى لم تذهب سـدى تلك الاستقالة التى قدمها شريف باشا رئيس الوزارة المصرى للخديوى وقتذاك على أثر الإنذار البريطانى المعروف بإنذار جرانفيل السابق الذكر . وكانت هذه الاستـقالة فى ذاتها أكبر مظاهرة دبلوماسية ضد سياسة بريطانيا نحو مصر واعتبرت رفضاً رسميا لـكل ما تنتوى بريطانيا عمله فى مسألة السودان . . . ولقد جاءت الاستقالة مسببة على النحو التالى :

« إن الحكومة البريطانية تطلب منا ترك السودان وليس من حقنا أن نوافق على ذلك لأن هـذه الأقاليم التابعة للباب العالى قد عهد إلينا بإدارتها . وإذا ارتأت حكومة انجلترا أن مصر يجب عليها أن تتبع مشورة انجلترا ولا تعارضها فهذا يخالف أحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٣ أغسطس عام ١٨٧٨ والقاضى بأن يحكم الخديوى بواسطة وزرائه ومعهم ، ولذا نقدم استقالتنا إذ منعنا من حكم البلاد طبقاً للدستور.. »

أمر تعيين غوردن باشا لفصل السودان :

وقبلت استقالة شريف باشا على مضض وكره من خديوى مصر الذى أراد بدوره أن يثبت حق مصر الرسمى فى وحدتها مع سودانها فأصدر أمراً بتعيين غوردون باشا حاكماً عاماً للسودان وسلمه « الإدارة السنية » يوم ٢٦ يناير عام ١٨٨٤ وفحواه : —

« أن الغرض من إرسالكم إلى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر وذلك مع حفظ النظام فى البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصرى ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا . . . » .

وأعقب ذلك الأمر صدور فرمان خاص بهذا التعيين ونص فيه على أنه « ينبغى بعد تسوية مسألة الإخلاء اتخاذ الترتيبات الضرورية لقيام حكومة قوية فى هذه المديريات تحقق المحافظة على النظام وتحمى عامة الشعب من النكبات التى قد تنتج من بقاء البلاد بلا رئيس » .

ومن قبيل الاستطراد اللازم أود أن أذكر لكم إلى أى مدى يحتفظ البريطانيون أفراداً وجماعات بتعهداتهم ويحترمون شروط تعويضهم ... لم يكد — يا سادة — يصل هذا المسمى «غوردون» إلى السودان حتى أصدر بياناً إلى الشعب هناك قال فيه : —

« إن السودان قد فصل عن مصر فصلا تاما ، وقد جئتكم حاكماً عاماً عليه فجعلت محمد أحمد أميراً على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة بمنع الرقيق وتنازلت عن المتأخر من الضرائب سنتين فى المستقبل » . وهكذا فى لمح البصر هدم غوردون كل ما شيده المصريون وأضاع جميع الجهود السابقة وفوق هذا فقد خلد اسمه فى التاريخ بإباحته ما سبق أن حرم من تجارة الرقيق ! ! .

ومما هو جدير بالذكر أنه فى نفس اليوم والوقت الذى عين فيه غوردون حاكماً للسودان من العام الثانى لقى حتفه على أيدى الثوار فخر صريعاً فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ أى بعد مضى عام واحد من تعيينه .

٥ — اجتماع تركيا :

ولقد قدم الباب العالى . احتجاجا صارخا للدول التى اشتركت فى مؤتمر لندن الذى أسفر عن صدور الفرمان المعروف بفرمان سنة ١٨٤١ والذى سبق أن أشرت إليه فى مستهل هذه المحاضرة وجاء فيه :

« إن ترك السودان يعتبر إخلالا بحقوق السيادة العثمانية وبحقوق الخديوى الناتجة عن فرمان عام ١٨٤١ فضلا عن الضرر البالغ الذى يلحق بالمصالح التجارية بين مصر والسودان » .

آلهة وأنبياء كاذبون !

أيها السادة — لقد أجبرت مصر على إخلاء السودان ولكنها تركت الأماكن الداخلية التى أحالها صاحب الثورة المهدية إلى بؤرة من السعير وكأنه برسالته المزعومة أراد أن يوقع العذاب بالناس فى حياتهم الدنيا قبل يوم الحساب ! !

... وهنا قاطعتنى طالبة كانت تجلس فى الصف الأخير فقالت بصوت خافت قليلا كلمات لم أتبين فحواها فسألتها أن ترفع صوتها أو تقترب بعض الشىء حتى يتسنى لى سماعها فامتثلت واقفة وقالت : يجدر بى أن أقف ... إن سؤالى يمس العقائد والأديان التى يتعين على احترامها .. ذكرت ياسيدى فى بدىء محاضرتك وأعدت الكرة هنا عن أشياء أسميتها الثورة المهدية الدينية المسلحة فى السودان . . . ألا يفهم من ذلك أن حرية التعبد والتدين فى تلك البلاد لم تكن مكفولة لأهلها ؟

فأجبتها بالنفى ثم أضفت إلى ذلك قولى . . أنا أعلم أن حرية التدين والعبادة القائمة فى الولايات المتحدة مكفولة للطوائف كلها حتى لقد بلغ عندكم عدد الأديان التى اعترف بها حتى الآن وفق إحصائيات عام ١٩٣٩ قرابة ألفين وأربع عشر عقيدة ومذهبا ! . ولكن عندما أشاعت عبادة الأفعى ضربا من الفوضى فى العام الماضى إذ قتل بسمومها عدد غير قليل من الناس من بينهم بعض كبار علماء الكيمياء المشهورين أمثال مستر « جولى » أصدر الرئيس ترومان قراره بتحريم تلك العبادة وإلغائها واعتبار اعتناق مذهب الأفعى أمرا خارجا عن القانون .

إن الديانات ضرب من الفلسفة على « محبى حكمتها » أو معتنقيها إرساء قواعد المحبة والأمن لا الفوضى والاضطراب . . وهنا قالت الطالبة : ولكن أى فوضى ياسيدى يمكن أن يخلقها ادعاء النبوة ؟ إن هذا ليس شيئا إذا ما قورن بما يحتمل أن ينجم من أحداث نتيجة لادعاء الألوهية نفسها !! إن عندنا « الإله الأسود » — رجل نجرو يسمى « جون » ادعى الألوهية — فى ولاية « نيوجرسى » يتبعه عشرات الآلاف من الرجال والنساء وله مملكته التى يسير فلكها حسبما يريد وله صحافته التى يوجه سياستها أنى شاء ومع ذلك فلم يحاربه آخر ولم تستتر حكومتنا وراء كلمتى الأمن والنظام التى

تصب فى مصانع « الـكاوتش والمطاط » لتصادر بها حريات الأفراد وتضرب رءوسهم بمقامع من حديد ! ! . .

فرددت عليها قائلا : ليس الأمر كما تحسبين أن « المهدى » قد أراد اغتصاب السلطة من يدى الحاكم الشرعى للبلاد « خليفة دنقلة » بالسودان فى القرن الماضى كان أخصب خيالا من « إله نيوجرسى » بالولايات الأمريكية فى القرن الحاضر (ضحك وقهقهة) .

ثم ختمت هـذه المناقشة بقولى : ولستم فى حاجة ياسادة إلى أن أذكركم بالمثل القائل : —

Religion is to believe in (Good) rather than to believe in (God).

« الدين هو أن تؤمن بالخير وتفعله قبل أن تؤمن بالرب نفسه ! » .

ونعود الآن ياسادة بكم إلى حديثنا عن إخـلاء الداخل دون الساحل فأود أن أذكر لـكم حقيقة ربمـا غابت عن ذهن الـكثيرين ذلك أن مصر قد ظلت قابضة على دفة الأمور وتسييرها فى الموانى والسواحل ولم تترك — مرغمة — سوى الجزء الداخلى وفى هذا ما فيه من معنى الإخلاء الوقتى دون طواعية منا أو انصياع كلى لسياسة الوصى الأعمى غير البصير ! ! ! . .

ولقد سجل ذلك اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى بالقاهرة فى برقية أرسلها إلى اللورد جرانفيل نصها : « لى الشرف أن أخبركم أن نوبار باشا قد قبل المنصب وسيشكل وزارة ستكون قاصرة على المواطنين وأن فخامته قد وافق على أصوبية إخلاء السودان مع الاحتفاظ بالساحل ومدينة سواكن » .

٦ — اتفاق الآستانة :

حضرات السادة — وليس أحسن فى التدليل على أن إخلاء السودان لم يكن إلا أمرا مؤقتا ووليد ظروف خاصة من نتائج المفاوضات التى دارت بين بريطانيا والباب العالى عندما احتج الثانى على هذا الإخلاء ووصفه بأنه خرق للتعهدات الدولية السابقة فأرسلت بريطانيا السير « دورمند وولف » إلى الآستانة بلقب « مبعوث فوق العادة ووزير مفوض لمهمة تتعلق بالشئون المصرية » وبعد أن قابل السلطان عبد الحميد انتهى بمفاوضاته الأولى مع وزير تركيا إلى توقيع اتفاق بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥

وقضت المادة الثانية منه بأن يتفق المندوب السامى العثمانى أو «القوميسير» مع الخديوى على تهدئة السودان بالوسائل السلمية ولم يأت ذكر شىء ما عن ترك السودان ، وفضلا عن ذلك فإن المادة الخامسة من هذا الاتفاق أيضا نصت على أن :

« تعهدات الخديوى الدولية لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التى منحتها له الفرمانات السلطانية » .

ومن بين هذه الفرمانات كما سبق أن ذكرت لكم ما ينص على عدم استطاعة الخديوى التنازل عن شىء من البلاد التى عهدت إليه إدارتها أو الاتفاق على معاهدات دولية تتعارض مع هذا الشرط . . ومن ثم فإن أمر الإخلاء والاذعان له — على أية صورة من الصور ولو كان ذاك التنازل مؤقتا — يعد من الناحية الفقهية بطلانا كاملا .

٧ — معاهدات فى أواسط أفريقيا :

حضرات السادة — لم يكد أمر إخلاء السودان يذاع حتى أخذت دول الغرب فى احتلال بعض أجزائه فى الجنوب — كما سبق أن ذكرت — ولكن بريطانيا أرادت أن تضع حداً لهذا التوسع فعمدت إلى عقد معاهدات مع كل من هذه الدول وحرصت فى كل معاهدة على أن تنص على الاحتفاظ بحقوق مصر فى وادى النيل حتى لا يظن أن السودان قد غدا بيتا أو أرضا بغير مالك ! ! ففى ١٨٨٥ أخلت الحامية المصرية مدينة مصوع فاحتلها الايطاليون فى نفس السنة بالاتفاق مع انجلترا واستولوا أيضا على رأس جود فوى وبلاد اريتريا كلها ولكن هذه الاتفاقات وخاصة اتفاق ١٥ أبريل ١٨٩١ كانت تنص على أن :

« أى احتلال لبعض مناطق السودان لا يمس سيادة الحكومة المصرية على هذه الأقاليم وتبقى حقوقها معلقة إلى أن تستطيع مصر استردادها وتوطيد الأمن والسلام فيها » .

ووقعت انجلترا مثل هذا الاتفاق مع كل من المانيا فى سنة ١٨٩٠ والكنجو الحرة فى سنة ١٨٩٤ والتى نص فيها على أن الطرفين المتعاقدين لا يتجاهلان حقوق مصر وتركيا فى وادى النيل . . . وأخذت فرنسا « تاجوره » و « جيبوتى » وأخذت الحبشة بلاد « هرر » و « بنى شنقول » .

٩ — استرداد كسلا :

ياسادة : لقد سبق لإيطاليا فى ١٧ يوليه ١٨٩٤ أن احتلت كسلا وضمتها إلى مستعمراتها الأفريقية الصومالية ولكن ما أن تم لمصر إخماد الثورة فى السودان حتى سلمت إيطاليا

كسلا ثانية وعادت إلى سابق عهدها كما كانت قبل الاخلاء جزءا موحداً من أرض وادى النيل . وكان المتوقع — بل المتفق عليه فى المعاهدات السابقة — أن يسرى على باقى الأجزاء التى احتلت أثناء الاخلاء ما سرى على كسلا من وجوب إعادتها ثانية إلى السودان ولكن انجلترا خشيت من الدول أن يتألبوا عليها ويطالبوها هى أيضا بترك السودان ومصر معا فأسرعت إلى وضع الغطاء على القارورة قبل فورانها عام ١٩١١ !!.

***

عهد الخديوى عباس الثانى (١٨٩٢ — ١٩١٤) :

حضرات السادة — لقد تولى الخديوى عباس الحكم ولم يزل بعد شابا فى الثامنة عشرة من عمره فكانت حداثة سنه ذريعة للبريطانيين يتخذونها لإطالة أمد الاحتلال والاعتداء على حقوق البلاد فى وحدتها حتى لقد جهرت بهذه النوايا جريدة « الدايلى تلغراف » إذ كتبت معقبة على نبأ تولى الخديوى الجديد بقولها :

« لقد أصبحت سلطتنا أكثر ضرورة فى الوقت الذى يجلس على العرش أمير شاب غير مجرب » .

وفى التطورات التى حدثت طوال هذا العهد ما يفسر تلك النوايا وهذه الاتجاهات ولكن على الرغم من ذلك فقد ظل ماقاله فيكتورهوجو صوابا محققا ذلك «أن للحقيقة والحرية مزية هى أن أعداءها وأصدقاءها يخدمونها على السواء ! » . وبالفعل لقد صدقت نبوءة (هوجو) منذ أول يوم قدم فيه ذاك الخديوى الشاب عائدا من جامعته العلمية بفينا ليخلف أباه . . وما أن هبط أرض الوطن حتى نطق بأول تصريح رسمى له كان ملؤه الشجاعة التى ألهبت حماس الأمة وحركت مشاعرها :

« إنى أفضل الموت على النزول عن أصغر حق من حقوقى وحقوق بلادى » .

١ — أزمة فرمان عام ١٨٩٢ الخاص بولاية العرش :

حضرات السادة والسيدات — لقد تأخر الباب العالى فى إصدار فرمان التولية للخديوى عباس وتبين فيما بعد أن تركيا قد عمدت وقتذاك إلى اقتطاع شبه جزيرة سيناء من أرض مصر إذ كانت صيغة الفرمان تقضى بإسناد خديوية مصر إليه « طبقاً للحدود القديمة » وكانت الخريطة المرفقة بالفرمان والمبينة للحدود قد أغفلت ذكر سيناء وكانت مذكورة فى الفرمانات التى صدرت لسلفه من الخديويين فنجمت عن ذلك

أزمة لم تنفرج إلا بثبات الخديوى وإصراره على عدم التنازل من جانبه عن شىء من الأراضى التى كان يديرها آباؤه . . . وبالفعل وتحت ضغط الرأى العام المصرى وحده صدر الفرمان مع الإرادة السلطانية المصححة له يوم الخميس ١٤ أبريل ١٨٩٢ بسراى عابدين ونص فيه على أن :

« ليس للخديوى أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر وهى الامتيازات التى تملكها السلطة السنية ولا أن يتنازل عن جزء من الأقليم » . .

وهذا الفرمان يؤكد ماسبق أن أثبتته الفرمانات الأخرى من وجوب عدم التنازل عن أى شبر من أرض الوادى وأن أى اتفاقات تعقد من شأنها المساس بهذه القاعدة تعد ملغاة لا صفة لها من الناحية القانونية . .

٢ — تصريح السير إدوارد جراى :

حضرات السادة — ولقد ألقى السير جراى وزير خارجية بريطانيا خطابا فى مجلس العموم بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٩٥ على أثر ماأشيع وقت ذاك من أن فرنسا تريد إرسال حملة لاحتلال بعض مناطق السودان جاء فيه مانصه :

« وهناك غير ذلك مسألة حقوق مصر . فموقف انجلترا أمام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أؤتمن على وديعة وهذا فيما يختص بحفظ مصالحه . وهذه الحقوق لم نؤيدها نحن فقط بل أيدتها أخيرا حكومة فرنسا كذلك . ونظراً لما لمصر من حقوق فى وادى النيل فإن دائرة النفوذ البريطانية والمصرية تشمل كل مجرى النيل » .

وهذا التصريح وإن كان ظاهره ترديدا لما سبق أن صرح به اللورد جرانفيل فى إنذاره المشئوم لخديوى مصر إلا أنه يؤكد من جهة أخرى وحدة مصر والسودان ومالكل منهما من حقوق لدى الآخر وأن الاخلاء لم يكن له من أثر على هذه الحقوق .

٣ — رسالة إرل كبر إلى مركيز دوفرين :

ولقد أرسل مستر أرل إلى مركيز دوفرين بوزارة الخارجية البريطانية خطابا فى أول أبريل عام ١٨٩٥ ورد فيه ما نصه :

« وأنى أنبهه — أى بارون كورسيل السفير الفرنسى — إلى أننا صرحنا بكيفية جلية بعدم جهلنا مطالب مصر وأكدنا للحكومه الفرنسية أنه إذا أستطاعت مصر أن تستعيد أراضى السودان التى كانت قبلا تحت سيطرتها فنحن نعترف بملكيتها لهذه الأراضى »

وهذه الرسالة حوت أمرين :

أولا : الاعتراف بوحدة مصر والسودان قبل الاخلاء وأن كان التعبير الذى تعوده اللسان الاستعمارى قد أخطأ فى وصف هذه الوحدة وأسماها ملكية أحد الشطرين للآخر على نحو ما يسيل به لعابه .

ثانيا : أكدت هذه الرسالة حق مصر فى وحدتها مع السودان إذا تسنى لها أن تعيد النظام وتخمد الثورة القائمة فى ربوعها .

٤ — استرداد السودان باسم مصر :

حضرات السادة — لقد تم فى هذا العهد استرداد السودان ولا أقول فتح السودان كما يحب البريطانيون دائما أن يطلقوا عليه لفظ الفتح « استكمالا لمستندات الدعوى » كما يقول الفرنسيون ثم يرتبون على تلك الدعوى الوهمية حقوقا لهم فى السودان . والواقع أن إخماد الثورة المهدية فى هذا الشطر من الوادى وارتداد الثائرين وتسليمهم واستتباب الأمن ثانية فى هذا القطر لا يرتب حقا جديداً لانجلترا التى اشتركت بنصيب « الأرنب الجبلى » مع المصريين (ضحك عال لأن هذا النوع من الحيوان معروف بأنه جبان سريع الفرار) فى قمع تلك الفتنة وذلك لأن السودان قد ظل رغم القرار الصادر بإخلائه جزءاً لا ينفصل عن مصر . ويبدو أن بريطانيا قد أخذت فى حسبانها هذا الاعتبار وعمدت بادىء ذى بدء إلى تفاديه بخطة أخرى كانت قد اعتزمت تنفيذها لولا شقشقة الفجر التى تفوت كثيراً من الفرص على السارقين ! .

حضرات السادة . لقد نظمت بريطانيا حملة من أوغنده بقيادة الميجر « مكدونالد » لتسير شمالا فى أرض السودان غير أن السودانيين الذين كانوا يؤلفون الشطر الأكبر من هذه الحملة قد ثاروا وتمردوا على القواد البريطانيين ولو قدر لهذه الحملة أن تتقدم وتنتصر لوضعت بريطانيا يدها على جميع السودان ولأوقفت مصر أمام الأمر الواقع بأعلانها ضم هذا الجزء إلى ممتلكاتها باعتباره قطرا مهجوراً أحرزته بحق الفتح ! ! .

حضرات السادة — ولكنكم تعلمون عن البريطانيين أنفسهم أنهم أقرب الناس نسبا وصهرا من نبى الله « أيوب » فحبائل صبرهم لا أطراف لها ولا نهاية ... وقد كانوا يستطيعون الانتظار ريثما يجندون حملة أخرى لولا أنهم علموا بأن فرنسا قد جهزت حملة لفتح السودان : وبالفعل قامت هذه الحملة الفرنسية وهزمت الدراويش واحتلت

بلدة فاشوده فصدرت أوامر بريطانيا فوراً إلى اللورد كرومر بتجريد حملة لاسترداد السودان . فى ١٢مارس ١٨٩٦ جردت حملة قوامها الجيش المصرى بأجمعه وكان عدده وقتذاك ١٦ر٦٨٢ جنديا و٧٠٠ ضابط مصرى وانضم إليهم ٨٠٠ جندى بريطانى فحسب لم يشتركوا فى أية معركة سوى « الحفير » ...

وفى عام ١٨٩٨ أنتصرت الحملة على الثوار نهائياً فى أم درمان وكان عدد المصريين قد بلغ ٢٢٠٠٠ أما الجنود البريطانيون فلم يزد عددهم عن ٤٠٠٠ كانت كل مهمتهم أن يقفوا خلف الصفوف المصرية ليقوموا بدور « سعاة البريد أو الحمام الزاجل » خير قيام !! فقد كانوا يطيرون إلى قائد الحملة السردار كتشنر لإبلاغه تحركات الجيش وأنباء انتصاراته !

أما تكاليف الحملة فقد تحملتها خزانة الحكومة المصرية كلها وبلغت ٢ر٣٥٤ر٣٥٤ جنيها مصريا وفق الاحصائيات الرسمية التى أقرها البريطانيون قبل المصريين نوردها مجملة على النحو التالى :

أبواب المصروفات	الخط الحديدى	التلغراف	المراكب الحربية	نفقات أخرى	الجملة بالجنيه
حملة دنقلة	١٨١ر٨٥١	٨ر٢٩٩	٦٥ر٨٦٩	٤٦٩ر٦٢٢	٧٢٥ر٦٤١
العمليات الحربية التى تلتها	٦٩٩ر٥٢١	١٣ر٥٢٦	٨٩ر٠٦٥	٥٢٦ر٦٠١	١ر٣٢٨ر٧١٣
امتداد خط حديد الخرطوم	٣٠٠ر٠٠٠	—	--	—	٣٠٠ر٠٠٠
المجموع	١ر١٨١ر٣٧٢	٢١ر٨٢٥	١٥٤ر٩٣٤	٩٩٦ر٢٢٣	٢ر٣٥٤ر٣٥٤

إذن عرفتم — أيها السادة — ما هو القسط الذى ساهمت به بريطانيا لا فى فتح السودان كما سبق أن أكدت بل فى استرداده وإخماد الثورة فيه وهذه المساهمة فى ذاتها كبرت هى أو صغرت لا يمكن أن تخول للبريطانيين حقاً فى السيطرة على السودان من أية ناحية من نواحيه إدارية أو سياسية أو عسكرية .

كل ما فى الأمر أن انجلترا زعمت لنفسها بعد احتلال مصر حق إدارتها ؛ وهى تمد هذا الزعم الخاطىء إلى السودان الذى هو جزء من مصر لا ينفصل عنها . .

ولا يفوتنى أن أذكر لحضراتكم أنه عندما عين السردار كتشنر حاكما عاما للسودان

أصدر منشوراً طبعت منه عشرات الألوف ووزعت على الشعب السودانى فى يونيو عام ١٨٩٦ جاء فيه مانصه :

« إن ولى النعمة خديوينا عباس حلمى الثانى قد أخذته الشفقة على المسلمين وأرسل جيوشه المظفرة لـكى تقيم حكومة شرعية مؤسسة على العدل والاستقامة . وقد أصدر سموه عفوه التام عن ذنوبكم وأمر برد أملاككم ... وباسمه لى الرجاء الوطيد أن أراكم قريباً طائعين ومعضدين للحكومة الخديوية والسلام »

ومن هذا يتبين كيف أن استرداد السودان كان لمصر وباسم حاكم مصر وكيف أن البريطانيين ذهبوا أول ما ذهبوا إلى السودان كموظفين مصريين معينين من قبل الحكومة المصرية ... ومن جانب آخر ترون فى المنشور براعة البريطانيين فى استخدام اسم « الخديوى » و « الإسلام » ليعملوا على تهدئة السودانيين وإخضاعهم فإذا ماحان الوقت لفظوا كلمة الخديوى وغيرها وتحللوا من مصريتهم « المزعومة » وأيدوا بل وفرضوا انجليزيتهم « المرسومة » . !!!

٥ — حادثة فاشودة :

« الأمر غاية فى الوضوح والساعة قد دقت إيذانا بعمل حاسم والقرار قد اتخذ لرفع قضية مصر مرة أخرى . على أية حال من الضرورى بالنسبة لنا أن نحتل جزءاً من الأراضى المصرية كى نثير احتجاج انجلترا مما يدعو إلى تدخل السلطات الأخرى وإرغامها على الجلاء عن وادى النيل — أنت قائد هذه الحملة » .

حضرات السادة — هذا هو نص الأمر الذى أصدره مسيو « سادى كارنو » Sadi carnot رئيس الجمهورية الفرنسية إلى الميجور « مونتاى » Montay فى شهر مايو عام ١٨٩٣ . ولقد تحقق جانب من هذه الخطة الطويلة بعد خمسة أعوام على يد الميجور « مارشان » Marchand الذى خلف « مونتاى » و بلدة « فاشوده » فى جنوب السودان هى التى اختيرت ميدانا لتنفيذ هذه الخطة ... وبالفعل استولى عليها القائد الفرنسى فى ١٠ يوليه عام ١٨٩٨ . . وفى ١٨ سبتمبر من العام نفسه نما إليه نبأ اقتراب أسطول بحرى من خمس قطع حربية وفى فجر اليوم التالى وصل إليه اثنان من السودانيين يحملان رسالة إلى الضابط الأوروبى الذى يحتل فاشودة . . . فأرسل مارشان إلى القادمين سفينة يرفرف عليها العلم الفرنسى لتحيى « كتشنر » الذى وصل بعد ذلك ومعه ١٫٨٠٠ من الجنود السودانيين ومائة آخرون من سكان الجبال ولم يكن تحت إمرة

« مارشان » الفرنسى سوى مائتين من السنغاليين ، وما إن بدأ القائدان — الفرنسى والإنجليزى — التفاهم على ظهر إحدى السفن حتى بدأ الخلاف يظهر والتباين فى وجهات النظر يتضح . .

« والعمود الفقرى » فى هذا الحادث هو ذلك الحوار الذى دار بين القائدين الفرنسى والبريطانى ، والذى سجله « كتشنر » فى تقريره وبرقيته إلى مستر رد Rodd التى ظهرت فى « الكتاب الأزرق » عن مصر وجاء فيها مانصه :

« لقد احتججت بكل ما أوتيت من قوة على احتلال مارشان وفرقته لفاشودة ، وعلى رفعه العلم الفرنسى على أملاك سمو الخديوى ، فقال مارشان رداً على احتجاجى :

إنى أتلقى أوامر مشددة باحتلال هذا البلد ورفع العلم الفرنسى فوق مبانى الحكومة المصرية فى فاشودة ؛ ثم أضاف إلى ذلك إنه لا يمكن أن يرتد عن هذه الناحية إلا بعد أن تأتيه أوامر حكومته التى يتوقع عدم تأخرها فسألته عندئذ عما إذا كان مستعداً لمقاومة رفع العلم المصرى فوق فاشوده ما دام من المسلم أن القوة التى ترافقنى أكبر من قوته . فتردد برهة ثم أجاب بأنه لا يستطيع ، ووقتئذ وفى تمام الساعة الرابعة بعد الظهر رفعت العلم المصرى على مسافة ٥٠٠ ياردة تقريباً جنوب العلم الفرنسى فوق برج خرب ضمن الاستحكامات المصرية القديمة عند ملتقى نهر السوباط بالنيل الأبيض ، وهو — أى العلم المصرى — يشرف على الطريق الوحيد الموصل إلى داخلية البلاد من مركز الفرنسيين . وعهدت بحمايته وحراسته إلى الميجور « جاكسون » واتجهت شمالا . . »

أما المرحلة الثانية — يا سادة — من هذه الحادثة فقد بدأت فى ١٠ ديسمبر من العام نفسه عند ما أرسلت الأوامر إلى مرشان بالجلاء عن فاشودة ، وقد أبى مارشان أن ينسحب إلا من طريق الحبشة حتى لايراه الجنود البريطانيون وقد وصم بهذا الفشل العسكرى الذريع ! . .

ويهمنا الآن أن نذكر فى هذا المقام أنه رغما عن انسحاب الحملة الفرنسية فإن سياسة فرنسا فى هذه المسألة قد ظلت ثابتة ، وكان حجر الزاوية فيها هو اعتبار مصر والسودان وطناً واحداً .

رأى فرنسا فى الحادثة :

وقد لخص هذه السياسة مسيو « هانوتو » فى بيان ألقاه بمجلس الشيوخ الفرنسى جاء فيه « إن هذ الأراضى (يقصد السودان) واقعة تحت السيادة العثمانية ولكن مالكها الشرعى هو خديو مصر » . . .

رأى انجلترا :

وكما صرح أيضاً المركيز سولسبرى عقب حادثة فاشودة بما أثبته الكتاب الأزرق المشار إليه آنفا بقوله : — « إن حق مصر فى وادى النيل بعد هزيمة الدراويش أمر لا جدال فيه ، ألم يسبق لنا أن أعلنا بإيضاح ملكية الخديوى لهذه الأراضى فى معاهدتنا مع الكنغو فى مايو عام ١٨٩٤ » .

وعند ما توترت الحالة بين البلدين (بريطانيا وفرنسا) وأوشك أن يصل احتدام النزاع بينهما إلى سل الرماح جرت محادثات بين المركيز سولسبرى والسفير الفرنسى فى لندن وقال أولهما : —

« إنى لمقتنع على الدوام بأن وادى النيل كان وسيظل ملكا لمصر . . »

وللمرة الثالثة أود أن أثبت رسالة أخرى بعث بها المركيز سولسبرى فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ إلى سير موتش ، ونشرها الكتاب الإنجليزى عن مصر جاء فيها : —

« فأثبت له أن حقوق مصر على ضفاف النيل قد صيرها فوز المهدى فى القتال فى حكم المنسوخة بلا شك ، ولكن مهما كانت قيمة هذه الحقوق التى سلمت من مصر فإنها قد أعيدت إلى يد الفاتح . والآن ما هو القسم الذى تبقى منها لمصر ، والقسم الذى أنتقل إلى المهدى والخليفة ؟ لعمرى تلك مسألة لا يمكن حلها إلا فى ميدان القتال بلا ريب ، ولكن هذا النزاع لا يسوغ لجانب ثالث أن يتدخل ويدعى تملك الأرض موضوع النزاع بحجة أنه قد صار التخلى عنها . . . »

أما الجانب الثالث المعنى بهذا الخطاب فهو فرنسا ، ولكن ألم يكن الأجدر أن يطبق هذا المبدأ على البريطانيين أنفسهم ؟ ! إنهم الرهبان الكاذبون يتعبدون ليلا ويسعون بالفساد نهارا ! ! .

ولقد انبرت جريدة التيمس وسط هذه المعارك السياسية تدافع عن وجهة نظر المركيز سولسبرى فكتبت ما نصه :

« إذا كنا مستعدين لمحاربة فرنسا فلن يكون ذلك من أجل مقاطعة صغيرة تسمى (فاشودة) ولكن دفاعا عن شرعية مطالبنا فيها . إن هناك مساحات واسعة من الأراضى الواقعة غرب نهر النيل تعد فى نظرنا ضمن ممتلكات مصر . . . »

أما هذه الممتلكات التى تشير إليها الجريدة فهى الأصقاع التى بسطت فرنسا عليها نفوذها عندما نجح « مارشان » فى مفاوضاته مع السلطان عبدالفاضل « الملك المعظم » — كما كان يلقب — ووقع معه معاهدة فى ٣ سبتمبر عام ١٨٩٨ وضعت بمقتضاها بلاد « الشيلوك »

الواقعة على شاطىء النيل الأبيض الغربى تحت حماية فرنسا . . وقد كانت هذه الأصقاع داخلة فى دائرة النفوذ العثمانى قبل قيام الثورة المهدية ، ثم نشرت هـذه الجريدة نفسها مرة أخرى خريطة رسمها « غوردون » وفيها يبين أن فاشودة جزء من مديرية الخرطوم ، أى قطعة من مصر التى لا تنفصل عن سودانها . .

رأى مصر :

حضرات السادة — وبعد أن عرفتم رأى الحكومتين الفرنسية والبريطانية يجمل بى أن أقرأ عليكم رأى المصريين فى الحادثة بقلم وزير خارجيتهم « بطرس غالى » فى رسالة له وجهها إلى اللورد كرومر فى ٢ أكتوبر عام ١٨٢٨ جاء فيها :

« لم يبعد عن نظر حكومة سمو الخديوى — كما تعرف سعادتكم — استرجاع مديريات السودان ، لأن هـذه الأقاليم بالنسبة لمصر هى ينبوع حياتها ، ولأن مصر لم ترغم على الانسحاب منها إلا لسبب وجود قوات متفوقة ، على أن عدم استعادة وادى النيل الذى كلف مصر تضحيات جسيمة يفقد استرجاع السودان كل قيمة .

ولعلمنا بأن مسألة فاشودة هى الآن موضع نقاش بين بريطانيا العظمى وفرنسا فقد كلفتنى الحكومة المصرية ـ رجاءكم أن تلتمسوا من اللورد سولسبرى تأكيد الاعتراف بحقوق مصر التى لا تقبل الجدل ، وأن تعاد إليها جميع المناطق التى كانت تابعة لها عند قيام ثورة محمد أحمد .

ولقد أرفقت مع هذا صورة من برقية سعادة السردار ورد دولة مصطفى باشا فهمى عليها . . . »

أما خطاب مصطفى فهمى باشا الذى كان وصيا على عرش البلاد وقتذاك فهو تأكيد فوق تأكيد لرأى مصر فى هذه المسألة ولقد حوى ما نصه :

« بينا نؤيد كليا هذه الخطوة (خطوة الزحف على فاشودة ورفع العلم المصرى) وكذا اختياركم مستر جاكسون حاكما لفاشودة تبعث إليكم الحكومة المصرية بحار شكرها لعنايتكم بمصالح مصر ، وتذكركم بالتضحيات التى سبق أن قدمتها لتصير سيدة وادى النيل ولعدم ضياع لحظة من الزمن دون الانتفاع بها فى هزيمة الدراويش وكذا لإعادتكم فتح المديريات لحسابها الأمر الذى أكد بل وثبت كيانها إذ هى قد أخلتها موقتا نظراً للموقف الحرج الذى وجدت نفسها فيه . . . »

أيها السادة : لقد علمتم بالخطة التى وضعها رئيس الجهورية الفرنسية وكان مرسحها

فاشودة وكيف أن نصف الرواية قد تحقق بجلاء الفرنسيين ويبقى أن يتم النصف الآخر بجلاء البريطانيين عن أرض وادى النيل وتعود إليه وحدته الحرة الكاملة ويجمع الله فيها ما فرقه بنو الإنسان . .

٦ — وفاق أو اتفاقية عام ١٨٩٩ الخاصة بادارة السودان :

حضرات السادة — أنتقل بكم إلى موضوع اتفاقية عام ١٨٩٩ . فبريطانيا منذ اللحظة الأولى التى اطمأنت فيها إلى استرداد السودان أخذت توجه قاصم الضربات إلى وادى النيل ووحدته لا ترعى فى ذلك إلاًّ ولا ذمة ! .

التبليغ السرى :

فى ٤ سبتمبر ١٨٩٨ وهو نفس اليوم الذى دخلت فيه الجيوش المصرية والبريطانية مدينة الخرطوم سلم مستر « رينل رد » تبليغا سريا إلى بطرس غالى وزير خارجيتنا وقتذاك ، واعتبر هذا التبليغ أول قذيفة نارية مسمومة ألقى بها البريطان على صرح الوحدة فى وادينا !

أما التبليغ فنصه كالآتى :

القاهرة فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨

سيدى الوزير

أتشرف بأن أحيط معاليكم علماً أنه نظرا للمساعدات الجوهرية التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى حكومة سمو الخديوى فى الناحيتين العسكرية والمالية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلمين البريطانى والمصرى جنباً إلى جنب فى الخرطوم ، وإن هذا القرار ليس له علاقة البتة بما سيكون عليه حال إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل ، إنما هذا الإجراء يهدف إلى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر صوتها الأعلى فى كل ما يتعلق بالسودان ، وأنها « تبعاً لذلك » تتوقع من الحكومة المصرية اتباع أى نصيحة تظنها الحكومة البريطانية مناسبة فى شأن المسائل المتصلة بالسودان .

(إمضاء)

وهذا التبليغ وما تبعه من إجراءات رفع العلم البريطانى فى الخرطوم كان أهون يا سادة على كل مصرى وسودانى أن تقتلع حبات عينه ويلقى بها فى قاع النيل ولا يرى نفاذها . . . إن هذا التبليغ كان بمثابة المظاهرة الأولى التى مهدت السبيل للاتفاق بين الناب والفريسة ... وأى اتفاق كهذا الذى كتب بيننا بمداد أسود فى ظلام الليل والناس نيام وصيام وجياع (١) ؟ ! .

(١) وقعت المعاهدة فى شهر رمضان .

وهنا وقف طالب حبشى وقال : ليسمح لى حضرة الضيف — ونحن جميعاً أبناء عمومة وأهل جوار — أن أوجه إليه السؤال التالى ...

قلت : لا ضير وربما استطعت أن أجيبك .

قال : وكيف تم رفع هذا العلم البريطانى ؟ . . . إن الطليان يا سيدى عند ما دخلوا بلادنا كانوا يفعلون كل شىء إلا اقدامهم على رفع العلم الفاشستى لفداحة الثمن . إن كل لحظة كان يرفرف فيها علمهم كانت ترفرف معه أرواح ورءوس آلاف من الأحباش والطليان معاً وهكذا كان رفع العلم آخر عمل يفكر الطليان فيه ، ولا أدرى كيف كان أمره عندكم ؟ لقد قلت إنه أول عمل شرع البريطانيون فيه ! »

فأجبته قائلا : إن لرفع العلم الإنجليزى رواية ذات فصول ... بطلها الخداع والنفاق والكذب والالتواء البريطانى المعروف ، ولكن البريطانيين وهم خير العالمين بنفسية الشعوب يعرفون تماما أن السائل الفوار يجب أن يفتح له الصمام شيئاً فشيئاً حتى يفقد السائل خاصية فورانه !

حضرات السادة والسيدات — وما أن تم دخول السردار كتشنر مدينة الخرطوم حتى وصل إليها فى نفس اليوم الجنرال « جرانفيل » قائد جيش الاحتلال البريطانى فى مصر بدعوى أنه قدم ليرفع تهانيه إلى صديقه المنتصر كتشنر ... وضربت له خيمة بجواره رفع عليها العلم الإنجليزى ، فثارت قوات الجيش المصرى ، وخشى كتشنر أن يحدث مالاتؤمن عقباه فقال لهم :

« إن العلم رفع فقط فوق خيمة قائد الجيش الإنجليزى ولاقصد من وراء رفعه سوى استدلال أصدقائه من الموظفين والضباط على مكانه فهدأت الثورة قليلا » .

ولما غادر جرانفيل الخرطوم بعد أيام انتقل إلى مكانه السردار كتشنر بدعوى أنها أحسن أثاثا وألين فراشا ! !

وبعد يومين من نوم كتشنر على تلك الفرش اللينة الناعمة أوحى له الخيال ما أوحى فأبى وقد غادره الصديق الحى « جرانفيل » إلا أن يذكر صديقه الميت « غوردون » الذى خر صريعا بأيدى الدراويش الثائرين . وإذاً فليعمل له حفل تأبين تكريماً وتخليداً ، وليكن مقر الحفل هو سراى الحاكم العام التى قتل فيها غوردون محصوراً . ولكن غوردون كان موظفا مصريا وفى الوقت نفسه بريطانى الجنسية ، ولابد للجيش أن يعلن الحداد على وفاته سبعة أيام سويا ، ولكن ماهو شعار الحداد الذى يتخذه الجند؟ هل يمكنهم أن يغيروا الزى الأصفر ليرتدوا مكانه الثياب السوداء ؟ .

لا . . . إذن خير حل لهذا المشكل أن ينكس العلم ولكن أى علم ؟ العلمان معا !!..

المصرى لكونه موظفا مصريا والبريطانى باعتباره مواطنا بريطانيا . وهكذا اصطفت الجنود ورفعت الأعلام لتنكس !!.

وصدحت الموسيقى العسكرية بالسلام الخديوى المصرى والملكى البريطانى . . . ومضت سبعة أيام ثم سبعة أسابيع ثم سبعة أشهر ثم سبع سنوات ثم خمسون عاما حتى الآن وما لبث العلمان مرفوعين لأن حفل التأبين مازال مقاما !!..

خطاب أم درمان :

أيها السادة : أما المظاهرة الثانية فقد تمت بعد مضى أربعة أشهر تماما على التبليغ السرى فعندما زار « كرومر » فى ٤ يناير ١٨٩٩ مدينة أم درمان بالسودان ألقى فيها خطابا ترددت أصداؤه فى أرجاء وادى النيل جاء فيه :

« أنتم تشاهدون العلمين البريطانى والمصرى مرفوعين فوق هذا البناء وذلك هو الدليل على أن ملكة إنجلترا وخديوى مصر سيحكمانكم مستقبلا » .

التعليق على الخطاب :

وعندما طلب إليه الاستفسار عن صدق ما حواه الخطاب من معان جسام علق الرجل نفسه على خطابه بقوله :

« . . . لا يمكن إغفال ما لهذه الكلمات من أهمية وليست هناك رغبة فى وجوب تخطئتها ، لقد قصد بها أن السودان كان يتعين حكمه بوساطة شريكين انجلترا هى العضو السائد فيها ! ! » .

توقيع الوفاق أو الاتفاقية :

حضرات السادة والسيدات : فى ساعة متأخرة من ليل الخميس ١٩ يناير ١٨٩٩ (٧ رمضان١٣١٦) فوجىء الناس فى مصر وغير مصر بنبأ توقيع هذا الوفاق ، إذ لم يكن أحد من الرسميين أو غير الرسميين يعلم أو يسمع عنه شيئاً .

يقول اللورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » ما نصه :

عند ما نشر هذا الوفاق كان طبيعياً أن يسترعى نظر الكثيرين فالدبلوماسيون الذين يتمسكون بالمألوف من الأوضاع كانوا فى حيرة من أمرها ، وربما زعجوا قليلا لخلقها نظاماً سياسياً جديداً لم يكن معروفاً حتى ذاك الوقت فى قوانين أوربا ، ولقد قال لى أحد الزملاء الأجانب إنه يفهم ما ذا يقصد بالإقليم البريطانى أو الإقليم العثمانى ، أما النظام

فى السودان بحالته هذه فلا يمكن إدراك أو تفهم مدلوله إذ هو لا هذا ولا ذاك » .

وقد لايدور بخلد إنسان أن ترتبط أمة بمعاهدة كهذه متعلقة بمصيرها ولا يعلم أحد من أبنائها عنها شيئاً ، وليس سراً يذاع إذا قلت لكم أن وزير خارجيتنا نفسه الذى وقع هذه الاتفاقية لم يكن بدوره يسمع بخبرها اليسير أو الكثير قبل توقيعها ! !

وليس مستبعداً — ياسادة — على السياسيين البريطانيين أن يأتوا كل إد ويقعدوا على تلال الآثام ، إنه اللورد كرومر الذى أمر مدير الصحيفة الرسمية أن ينشر فى يوم ١٠ نوفمبر عام ١٨٨٨ أمراً عالياً بعزل وزارة نوبار باشا وما كان الخديوى أو نوبار يعلمان عن هذه الإقالة شيئاً الأمر الذى أوجد نوبار فى مركز غاية فى الدقة والحرج مما حمله على تقديم استقالته فى اليوم التالى من نشر نبأ العزل أى فى ١١ نوفمبر عام ١٨٨٨ .

الاتفاقية أوامر تنفيذ !

وهكذا خلق (الإله) كروس أمراً من عندياته يخلع به حكومة وأقام أخرى ، ومضى على ذلك شهران وثمانية أيام ثم عاودته صفة الربوبية ثانية فكان خلقاً أجل شأناً وأعظم قدراً ! ! .

إنه الخالق البارىء المصور الذى صور اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ وأحسن صورتها .

كرومر ياسادة هو الذى وضع هذه المعاهدة وفرضها بالجبروت والقهر والعنفوان على مصر حكومة وشعباً ! ! لقد قال فى كتابه الآنف الذكر ما فحواه :

« . . . ثم وضعت نصوص الاتفاقية وأعددتها كما جاء فى تعليمات السير «مالكولم ماك إرث» ثم عرضتها بعد ذلك على بطرس غالى باشا لتوقيعها فصدع بالأمر ! » .

وهكذا ياسادة كانت المعاهدة أو الوفاق أوامر تلقى لتنفذ ، لا مسائل تطرح على بساط البحث والنقاش .

صدى إعلانها فى الرأى العام :

حضرات السادة : نكاد لا نعرف معاهدة ظلت مثار سخط واحتجاج منذ اللحظة الأولى لإعلانها حتى الآن مثلما ظلت هذه الاتفاقية فقد خرجت المظاهرات والمواكب الشعبية ثائرة على توقيعها معلنة بطلانها فى الشمال والجنوب على السواء طوال خمسين عاماً ! وكم من ضحايا سقطت برصاص القوة البريطانية التى حاولت أن تثنيهم عن إبداء مشاعرهم ولكن كلما زاد الظلم والظلام ياسادة ازداد المشعل توهجاً وضياء . . ولقد استمرت موجة السخط على الاتفاقية ممتدة حتى يومنا هذا . فقبل مجيئى إليكم بأيام قلائل أعلن

وادى النيل كله « مصر والسودان » الحداد العام حزناً واستنكاراً لهذه الاتفاقية . فصدرت جميع الصحف المصرية والسودانية الصباحية والمسائية مجللة بالسواد . . . وارتدى كل مصرى رباط الرقبة الأسود ووضعت كل مصرية شارة سوداء فى صدرها ونكست الأعلام ودقت النواقيس فى الكنائس وأقيمت الصلوات فى المساجد وأعدت محطات الإذاعة المصرية برامج خاصة مشاركة منها فى الحداد العام .

وليس وادى النيل فحسب الذى أعلن حداده بل إن سوريا قد أعلن فيها الإضراب العام وخرج طلبتها وطالباتها فى مظاهرة صاخبة ثائرة أمطرت فيها دار المفوضية البريطانية بوابل من الحجارة والمواد المفرقعة فأشعلت فيها يومذاك ناراً تلظى .

حضرات السادة : إن الإحن والكراهية لهذه الاتفاقية قد زرعت فى نفوس أبناء النيل من يوم إذاعة نصوصها . . فلقد علقت صحيفة « الأهرام » وهى الجريدة شبه الرسمية فى القاهرة على الاتفاقية أثر إذاعة نصوصها . . أى منذ نيف وثمانية وأربعين عاماً فقالت :

من الاطلاع على هذا العقد الذى يعد آية بين العقود يجد المتصفح مقدار ما تغبن مصر بهذه الشركة ، ومقدار ما تنتفع الدولة البريطانية ، فهذه هى ثمرة الاستسلام التى طالما أطنب فيها المنافقون المموهون للحقائق وهذا ما جناه القطر المصرى من بذل ماله ومهج رجاله فى سبيل استرجاع أملاكه .

وجاء فى مقالها الافتتاحى عقب ذلك ما نصه :

ما قامت قيامة « الأهرم » على القائلين بسلخ السودان إلا لاعتقادنا أن انكلترا ما قصدت بسلخه إلا إنفاذ أغراضها السياسية فى أملاكنا الإفريقية . . . إن انكلترا ما احتلت مصر إلا توصلا إلى إنفاذ تقاليدها من امتلاك أفريقية ليكون بها « هند ثانية » إننا لا تأخذنا رهبة فى المجاهرة بذم ما أتته انكلترا من عقد هذه الشركة التى لم يسمع أحد بمثلها فى تاريخ الأمم والدول . . فأين المدنية الإنكليزية وأين تلك الآداب السياسية التى يفاخر الإنجليز بها ؟ أفلم يكفهم أنهم جعلوا السلطة المصرية ستاراً لهم أمام عينى أوربا ، واتخذوا قوتهم سلاحاً ضد المصريين الضعفاء حتى دفعتهم أثرتهم إلى وضع هذا الوفاق الأخير ، وسلب مصر كل حق لها فى السودان ؟ .

بل أين الحياء الذى كان يجب أن يمنع انكلترا من أن تجنى مثل هذه الجناية على مصر ، وعلى فرض أنه لا مجال لديها للحياء ، فأين حرية الضمير والنزاهة ولماذا لم يقل الإنكليز لمصر علانية « إن السودان لك ولكننا نأخذه منك بحق القوة ونحرمك كل فائدة منه بدلا من هذه المراوغة الظاهرة فى سطور الوفاق » ؟ .

حضرات السادة : ويوم أن نشرت أيضاً اتفاقية ١٠ يولية المعدلة لهذا الوفاق الخاص بمدينة سواكن قامت مصر وقعدت وشنت الحملات على انجلترا وسياستها ذات القهر والإعنات وكتبت أيضاً نفس الصحيفة « الأهرام » معقبة على التعديل فقالت :

« هو السودان يشغل مستقبله الناس وهى سياسة كرومر ونشاط كتشنر يريانا كل يوم فى هذا السودان جديداً . فسواكن التى قلنا إنها ستحول إلى مديرية قدضمت إلى الوفاق الجديد ، والخرطوم قد تم تخطيط شوارعها فسميت كلها بأسماء مشاهير الإنكليز وقد علمت أن الشركة الإنكليزية المتألفة باسم شركة « تقدم السودان » قد طلبت من أصحاب الأملاك فى الخرطوم أن يبيعوها أملاكهم ، وأعرف واحداً من هؤلاء أبى أن يفعل ذلك كل الإباء . . .

هذا هو الرأى العام المصرى السودانى كله سخط ونكران كله جحود وكفران بالاتفاقية وموقعها »

٣ — الأسانيد الفقهية على بطلان الوفاق :

حضرات السادة : وبعد أن علمتم الآن الظروف التى أملت هذا الوفاق علينا إملاء ، يتعين على أن أبسط أمامكم الأسانيد الفقهية والدولية على بطلانها والتى حملت كبار الفقهاء العالميين كالمسيو « دى فرينيه » رئيس الوزارة الفرنسية وقت ذاك أن يقول عن هذه الاتفاقية إنها « باطلة من الوجهة الدولية بطلانا تاما » :

أولا — أما من حيث الشكل فتعلمون حضراتكم من « القانون الدولى » أن العرف قد جرى على أن يوقع المعاهدة رئيس الدولة أو من ينتدبه عنه انتدابا رسمياً وبعد أن يتبادل الطرفان المتعاقدان أوراق تفويضهما يمكنهما أن يدخلا فى المباحثات ويوقعا المعاهدة ... على أن شيئا من ذلك لم يتم باعتراف كرومر نفسه فى كتابه [1] :

« ثم عرضها (أى الاتفاقية) بعد ذلك على بطرس غالى باشا لتوقيعها فصدع بالأمر » .

فلم تكن هناك حاجة إلى أوراق تفويض لتلقى الأوامر والتعليمات . . . ولم يثبت أن صدر مرسوم أو أمر ما — حتى الآن — بتفويض أحد للدخول فى مباحثات أو مشاورات خاصة بتلك المعاهدة .

ثانيا — أن مصر لم تكن وقتذاك تملك عقد اتفاقات سياسية أو دولية ولم يكن

---

(١) ذكر فى كتابه عن « المسألة المصرية » .

لخديويها حق إبرامها لأن هذه السلطة كانت مقيدة بالفرمانات السابقة الذكر والصادرة من الباب العالى للخديو إسماعيل عام ١٨٦٧ وتوفيق عام ١٨٧٩ وعباس عام ١٨٩٢ مؤكدة بطلان كل العقود أو الوثائق التى تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها كما حرمت عليهم أن يتنازلوا عن أى امتياز أعطى لهم — وإدارة السودان جزء من الامتياز — أو يتركوا أى أرض من الأراضى التى تولوا عليها ، ولقد علمتم كيف أن السودان صار منذ عهد إسماعيل جزءاً مندمجاً فى مصر بمقتضى فرمان عام ١٨٦٦ فما كان لأحد سلطة التصرف فى هذا الجزء من وادى النيل سوى الباب العالى نفسه .

ثالثاً — أن هذه الاتفاقية قد جاءت مخالفة لكل المعاهدات التى تقرر فيها التزام ضمان سلامة الأقاليم التى تكون الامبراطورية العثمانية وعدم التعرض لها ولقد اشتركت انجلترا وغيرها من الدول فى توقيع هذه المعاهدات نذكر منها معاهدة « لندن » بتاريخ ١٥ يونيو عام ١٨٤٠ وكذا ملحقاتها المؤرخة ٣٠ يناير عام ١٨٤١ ومعاهدة باريس فى ٣٠ مارس عام ١٨٥٦ ومعاهدة برلين المنعقدة فى يوم ١٣ يوليو عام ١٨٧٨ .

رابعا — أن هذه الاتفاقية وما زعمه البريطانيون لأنفسهم من حق فيما بعد يعد خرقا بيّنا للميثاق الذى عقد بتاريخ ٢٥ يونية ١٨٨٢ والمعروف باسم « ميثاق النزاهة » فى ترابيا بالآستانة ، وفيه تعهدت كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وروسيا وإيطاليا وهى الدول العظمى وقتئذ بأنها فى كل اتفاق بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث أى منها عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص لها فيها . ومن المعلوم فى الفقه الدولى أنه لا يجوز سريان اتفاق ثنائى إذا تعارض مع اتفاق دولى ، ولقد تأكدت هذه القاعدة فى ميثاق عصبة الأمم الماضية وميثاق الأمم المتحدة فى مادته رقم ١٠٣ التى تقضى بأنه :

« إذا تعارضت الالتزامات التى ترتبط بها الدول الأعضاء وفقا لأحكام هذ الميثاق ، مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

ومن هذا ترون — ياسادة — أنه حتى على فرض قدرة مصر واستطاعتها عقد معاهدات فإن هذه الاتفاقية تكون باطلة بمقتضى قواعد الفقه الدولى الحديث والقديم لتعارضها مع نصوص اتفاق ميثاق النزاهة العالمى .

خامسا — أن هذه الاتفاقية تناقض المعاهدة المعقودة بين مصر وبريطانيا بتاريخ ٧ سبتمبر عام ١٨٧٧ — والتى سبق أن ناقشناها فى الاعترافات الستة الواردة فى صفحة ١٣٣ — إذفى هذه المعاهدة تعترف بريطانيا صراحة بأن السودان جزء من مصر

التى تجاوزت حقوقها فيه إلى ماجاورها من سواحل البحر الأحمر وأريتريا ، ولم تكتف المعاهدة بهذا الأمر بل قررت منع أى دولة أجنبية من احتلال أو اقتطاع أى جزء من أرض وادى النيل كما حملت مصر على عدم التنازل عن أية بقعة من بقاعها .

والاتفاقيه التى نحن بصددها قد غيرت فى الحدود واقتطعت أجزاء من أرض الشمال والجنوب معا وكل هذا وغيره لايتمشى مع النص الذى قيدت به انجلترا نفسها وقيدتها بها الدول ؛فانجلترا هى أول من يقضى ببطلان هذه المعاهدة بحكم اعترافها .

سادسا — أن هذه الاتفاقية وليدة ضغط وإكراه وإعنات من البريطانيين وماكان لمصر أن تعارضها لأن إنذار اللورد جرانفيل السابق الإشارة إليه قد قضى بعزل كل حكومة لا تقبل نصيحة بريطانيا الواجبة التنفيذ !

سابعا — أن هذه المعاهدة قد ابتدعت نظاما خارجا عن قواعد العرف الدولى وأرادت أن تخلق لنفسها من السودان مركزا معينا لم يستطع واضعو الاتفاقية أنفسهم أن يخرجوه فى أى قالب فقهى يمكن أن يكون صحيحا ولو بعض الصحة ويعترف اللورد كرومر بذلك فى كتابه « مصر الحديثة » إذ يقول :

« كان ضروريا أن (نخترع) طريقة يمكن أن يكون السودان بوساطتها « مصريا » إلى الحد الذى يساير فيه مقتضيات العدالة والسياسة و « بريطانيا » بالقدر الذى يكفى لتجنب إدارة البلاد نظام الامتيازات الدولى الذى أملته الضرورة على مصر فشملها حتى أطراف ثوبها ومن الواضح أنه كان من المتعذر التوفيق بين هذين الغرضين المتعارضين إلا بخلق نظام خليس ملفق غير معروف من قبل فى التشريع والقانون الدولى »

فهذا الاختراع والخلق للنظام الخليس غير المعروف فى القانون الدولى يكفى لاعتبار المعاهدة باطلة ميتة من ساعة ولادتها ! ! .

ثامناً — عارضت فرنسا فى أن تعقد مصر قرضا لسد نفقات الحملة إلى السودان ونجم عن تلك المعارضة إشكال بين المشرفين على توجيه حالة البلاد المالية ووصل ذلك النزاع إلى المحكمة المختلطة وجاء حكمها — وهى الممثلة لجميع الدول — مؤيداً رأى فرنسا ولكن انجلترا أقرضت مصر ما احتاجت إليه الحملة من مصروفات .

ومعنى هذا أن الدول جميعاً لم توافق على منح مصر قرضاً لتسيير الحملة المشتركة لعلمها تماماً بنوايا بريطانيا وما تعتزمه من افتيات على حقوق مصر فى السودان وأرادت بذلك عدم سير تلك الحملة ، ومن جهة أخرى أن إقراض انجلترا مصر تلك الأموال معناه بصريح العبارة أن السودان جزء من ممتلكات مصر ، وأنها هى التى تريد استرداده

بعد أن أخلته راغمة أومختارة ... أما إذا كانت بريطانيا تزعم أن لها حق المشاركة فى هذا الاسترداد أما كان أولى بها ألا تجعل هذه النفقات بمثابة قروض وكان يمكن لها فى هذه الحالة أن تقيم سنادا لبعض دعواها .

أما والحالة هذه فليس لبريطانيا حق المشاركة فى استرداد السودان وأن كل ماتدعيه لنفسها من حقوق لا ظل له من الحقيقة أو الواقع ، ومن ثم فإن كل ما ترتب على هذا الزعم الباطل فهو باطل أيضاً وهذا دليل ما بعده دليل على بطلان الاتفاقية بشهادة المحكمة المختلطة الممثلة لجميع الدول ولنزاهة القضاء الذى لا يرتاب أحد فى عدالته وقسطاسه .

تاسعاً — احتجاج الباب العالى على هذه الاتفاقية ووصفها بأنها تجاوز من قبل بريطانيا لكل العهود الدولية ، ولقد أثبت اللورد كرومر هذا الاحتجاج وسجله فى كتابه « مصر الحديثة » فقال :

« صحيح أن السلطان قد تذمر وهمس ببعض كلمات الاحتجاج — ثم مضى الكاتب فوصف هذا الاحتجاج بأنه — غير مجد » .

٤ — وجوب إلغاء الاتفاقية والانسحاب منها :

حضرات السادة — إن هذه الأدلة السابقة الذكر كانت قائمة وقت توقيع الاتفاقية وهى كافية لتحتيم إلغائها وإيقاف العمل بها لعدم جواز سريان مفعولها رغم كل هذه الشواهد القاضية ببطلانها ؛ والآن وبعد مضى نحو من خمسين عاما فقد تغيرت الظروف والأحوال تغيرا كليا فاستنفذت الاتفاقية خلال تلك المدة الطويلة كل أغراضها إن كان لها أغراض غير فصل السودان عن مصر . ولقد زعم البريطانيون أنهم عقدوا — أو قل فرضوا — هذه الاتفاقية لأغراض حددها اللورد كرومر فى تقريره عن الحالة فى مصر عام ١٩٠٠ جاء فيه ما نصه :

« .. وكما يمكن أن يكون بعض أعضاء المجلس التشريعى غير عارفين الغرض تماما من هذه الأداة (يعنى الاتفاقية وقد أطلق عليها هذه التسمية tool أو أداة لأنها استخدمت فى حرث الأرض وقلبها وتسويتها ، والأرض بالطبع هنا هى السودان)

فإنى أنتهز هذه الفرصة لأبين أنها — أى الاتفاقية — لم توضع بأى قصد أو رغبة فى الانتقاص من حقوق مصر الشرعية .

إن الأغراض الأساسية التى توخاها محررو الاتفاقية هى :

(ا) إقامة أداة حكومية (أو إدارية) حسنة فى السودان .

(ب) تجنيب البلاد (أى السودان) التعقيدات الخاصة التى أوجدها نظام الامتيازات الدولى فى مصر .

أولا — تغير الظروف :

ولامراء فى أن جميع الأسباب التى انتحلتها انجلترا لفرض أوعقد هذه الاتفاقية قد أصبحت وفق نظرية « تغير الظروف » ملغاة إلغاء تاما للأسباب التالية :

(ا) الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التى كانوا يريدون تفاديها فى الشطر الجنوبى من الوادى قد أصبحت الآن ملغاة ولا وجود لها فى الشطر الشمالى من الوادى وأعنى به مصر .

(ب) الديون التى رسفت فى قيودها مصر ونجمت عنها تلك التعقيدات الخاصة التى أشار إليها كرومر فى تقريره والتى أكرهتنا ردحا من الزمن أن نحنى الرقاب ونطأطىء الرءوس قد أمحت كلية ، بل قد غدا المدين دائنا .

(ج) التنافس السياسى الذى كان يهدف إلى توسيع مناطق النفوذ فى السودان والذى يعتبر السبب الأساسى فى فرض هذه الاتفاقية للحد من توسيع إيطاليا وفرنسا وألمانيا فى هذه الأصقاع قد أصبح الآن فى حكم العدم لزوال دولتى المحور من ميدان المنافسة مع انجلترا ، ولأن الحرب الأخيرة قد أخرجت فرنسا منهكة القوى وأخرجتها من عداد الدول العظمى التى يتوقع أن يكون ثمة تنافس بينها .

ثانيا — مخالفات انجلترا للإتفاقية وخرقها لها :

حضرات السادة : ورغماً عن الحيف البين لحقوق مصر فى هذه الاتفاقية فإن انجلترا من جانبها لم تحاول أن تحترم هذه الحقوق . ولم تقم لها أى اعتبار فخرقت نصوص المواد خرقا صارخا وتكرر هذا الأمر من جانبها وأخذت تعتدى على حقوق مصر يوماً بعد يوم على النحو التالى :

(ا) لم يمض على عقد الاتفاقية سوى أربع سنوات حتى انفردت انجلترا — دون إشراك مصر — بتوقيع معاهدة مع الحبشة خاصة بحدود السودان عام ١٩٠١ ، وتخطيط الحدود أمر لا يدخل فى اختصاص حكومة السودان الإدارية وإنما هو من حق صاحبة السيادة على السودان ؛ وإذا افترضنا — ولو أن هذا الفرض لا سند له من الصحة والصواب — أن السيادة قد قسمت على الدولتين صاحبتى الشأن فى الحكم الثانى

أما كان يتعين فى مثل هذا الشأن مباحثة الطرفين وموافقتهما على مثل هذه المعاهدة قبل توقيعها ؟

(ب) ظل الحاكم العام لايصدر القوانين إلا بعد موافقة الحكومة المصرية عليها كما هو مقرر فى الاتفاقية ، حتى إذا جاء عام ١٩١٢ أوقف هذا الإجراء وأخذ يصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية بل ودون إخطارها فى بعض الأحوال .

ومعنى هذا أن الحاكم العام وهو الوكيل عن الطرفين قد استعمل حق وكالته عن أحدهما ضد الآخر وخرق حدود الاتفاقية وتجاوز مارسم له من نطاق واختصاص .

والآن ياسادة — إذا حاولنا أن نطعم حشو جماجمنا لعصافير السماء ونغدو بعدها مجانين ونتصور أن مصر كانت تملك حق التعاقد وأن الاتفاقية كانت مستوفاة لكل قواعد القانون الدولى ، فالأسباب التى أوجدها تغير الظروف وخرق انجلترا للاتفاقية كل ذلك يعطى مصر حق الانسحاب منها وبالتالى إلغاءها .

ولقد ناشدت حكومتنا قبل حضورى إلى الولايات المتحدة أن تعلن هذا الانسحاب الذى له سوابق دولية معروفة نذكر منها تعهد النمسا والمجر عام ١٨٧٨ بعدم التعرض للأقاليم التابعة للامبراطورية العثمانية ؛ والاكتفاء بإدارة « البوسنة والهرسك » التابعين للباب العالى وقتذاك ، ولكن مالبثت الدولتان أن أعلنتا ضم الإقليمين المذكورين لهما لتغير الظروف التى وقعت فيها المعاهدة واضطرتا إلى الانسحاب منها ؛ وأقرت الدول الأخرى هذا التصرف منهما .

٥ — أدلة الوحدة فى الإتفاقية :

حضرات السادة : يذكر الكتاب المقدس حكمته الخالدة « قد يخرج الشر خيراً كثيراً » .

وقد أبت هذه الحكمة أيضاً إلا أن تثبت صحتها كذلك فى الميدان السياسى ، فعلى الرغم من بطلان تلك الاتفاقية فقد ظلت اعترافا بوحدة وادى النيل من الإنجليز أنفسهم الذين فرضوا الإتفاقية علينا فرضاً ، وأرادوا أن يجعلوا منها سلاحا يقطعون به شريان الحياة بين مصر وسودانها ، ولكنه ارتد إلى صدور القاتلين !! .

(ا) أما عنوان الاتفاقية فيجعله مقصورة على الشئون الإدارية دون غيرها ، فنصه

كما ترونه « وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل » أى أنه لا يمس مسائل أخرى .

(ب) وديباجة الإتفاقية تقرر أن السودان ما كان سوى جزء من قطر واحد خاضع لسيادة خديوى البلاد ، وقد خرجت بعض مناطقه عن الإدارة الفخيمة فقامت الثورة التى أخمدت ، ثم عادت ثانية الأمور إلى سيرتها الأولى كما تقول الديباجة : « حيث إن بعض أقاليم السودان قد صار افتتاحها . . . » .

(ج) وتقرر هذه الديباجة فى الفقرة الثالثة منها أن مصر هى التى تدير كل شئون السودان أصلا وأن بريطانيا إنما تشترك معها فقط فى تدبير الشئون الإدارية والقانونية كطلبها الذى استندت فيه إلى ما أسمته (حق الفتح) على النحو التالى : « وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره » .

(د) إن مطالب إنجلترا التى انتزعتها فى هذه الاتفاقية قد رتبتها على ما أسمته حق الفتح ولكن الفقهاء الدوليين يقررون أن هذا الحق يترتب عليه الحصول على « السيادة والتملك » إلا إذا نص على العكس صراحة وقد نص فعلا فى الاتفاقية على أن لانجلترا أن تشترك فقط فى الإدارة والتشريع مع مصر ... ومع هذا فإن تلك المشاركة فى ذاتها باطلة لأنها من الميزات التى كان يتمتع بها الخديوى بمقتضى الفرمانات الممنوحة له والتى قيدت فى الوقت نفسه سلطته فجعلته غير قادر على أن ينزل عن شىء من هذه الامتيازات أو يشرك أحداً فيها .

(هـ) إن الإتفاقية قد سرت على مناطق مصرية ولم تكن محل فتح وجعلتها مع المناطق السودانية فى إدارة واحدة فتقضى الديباجة بأنه قد تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إدارياً بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما ، ومنطقة وادى حلفا هذه كانت مديرية مصرية بحتة لم تفتح أصلا ولم يكن هناك محل أو سبب لفتحها وقد ضمت وألحقت بالسودان إدارياً فقط على اعتبار أن إنجلترا كانت تشترك فى إدارة مصر الفعلية (لا الشرعية) وتزعم لنفسها هذا الحق — ولما كان لمصر حق إدارة السودان باعتباره جزءا منها فإن إنجلترا قد عهدت بهذا الحق إليه ، مما يقطع فى الدلالة على أن مصر والسودان وطن واحد ذو نظامين إداريين مختلفين .

(و) حددت الاتفاقية المناطق التى يطلق عليها لفظ السودان فى المادة بأنها : —

أولا — الأراضى التى لم يخلها قط الجنود المصرية منذ عام ١٨٨٢ .

ثانياً — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً . .

ومعنى هذا أن انجلترا تعترف بأن هناك أجزاء فى السودان الحالى قد ظلت مندمجة مع مصر منذ عهد محمد على واسماعيل إلى أن وقعت الأتفاقية ولم يخلها الجند المصريون وطبق عليها النظام الإدارى الجديد ؛ كما أن المناطق الأخرى التى أخليت لظروف الثورة وضغط انجلترا كان اخلاؤها أوفقدانها على حد تعبير الإتفاقية « وقتيا » مما ينطق بالدليل على أن استردادها يكون للجهة التى كانت إلى ما قبل الثورة تابعة لها .

وإذا فرض على سبيل الجدل أن إنجلترا أرادت بهذه الإتفاقية أن تكون لها السيادة أو نصف السيادة فى السودان بما ادعته لنفسها من حق الفتح فهل يعقل أن يمتد هذا الأدعاء إلى مناطق لم تحتل أصلا ولم تفتح كالمنصوص عليها فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية ؟.

(ز) وقد استثنت المادة الثانية مدينة سواكن من رفع العلم البريطانى عليها فنصت المادة الثانية على أن « يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر لجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى » ثم استثنت أيضاً من بين مدن السودان التى لا يسرى عليها نظام المحاكم المختلطة فجاء فى المادة الثامنة ما نصه « فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه » .

ولكن هذا الإستثناء ما لبث أن الغى بالاتفاقية التى عقدت فى ١٠ يوليو عام ١٨٩٩ أما أسباب هذا الإلغاء فقد ذكرتها ديباجة هذه الاتفاقية التى نصت على أنه :

« حيث قد تقرر فى المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان فى المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من اقسامه ولا يعترف فيها بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن . وحيث أنه لم تشكل محكمة مختلطة لسواكن فى أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات . وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضرراً جسيما فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وبين باقى السودان . وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق . . . »

وما أن صدر هذا التعديل حتى رفع العلم البريطانى إلى جوار العلم المصرى فى مدينة سواكن مما ينهض دليلا على أن رفع العلم البريطانى مع المصرى ليس يقصد به سوى إعلان المشاركة الادارية والتشريعية . . . وهذا باعتراف الانجليز أنفسهم إذ لم يذكروا فى الحيثيات التى قضت بالغاء الاستثناء لسواكن وترتب عليها رفع العلم البريطانى شيئا عن أمر السيادة إنما كانت كل الدواعى والأسباب إدارية وقانونية فقط .

(ح) ثم جاءت المادة الثالثة يا سادة فقضت بأن :

« تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر بموافقة الحكومة البريطانية » .

وهذا دليل ما بعده دليل على أن السيادة فى السودان هى لمصر التى تعين حاكمها وتعزله بأمر عال . . . ومعلوم أن حق التعيين والعزل لا يصدران إلا من صاحب الشأن أما مجرد الاقتراح والموافقة على التعيين أو العزل فواضح إنهما يصدران من الشريك فى هذا النظام الإدارى « الخليس » ليستطيع الاطمئنان على أن الاختيار قد وقع على من عرف واشتهر بحسن الإدارة مصريا كان أو بريطانيا إذ لم تنص الإتفاقية على جنسية معينة للحاكم العام . . .

(ط) أيها السادة . . لقد نصت المادة السابعة فى الإتفاقية على أنه :

« لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية . . . »

ومعنى هذا أن الأراضى المصرية والمناطق السودانية واحدة لا فرق فيها فى التعامل التجارى وأن الحق الإدارى والتشريعى بمقتضى نصوص المعاهدة لا يتجاوز نطاقه حتى ولو إلى الشئون التجارية والتعامل الجمركى فما بالكم إذن بالسيادة نفسها ؟

(ى) أيها السادة . . ولقد ظلت مصر — بعد توقيع الإتفاقية — تتولى الإنفاق والمساهمة فى مصروفات السودان كأية مديرية من مديرياتها . يقول اللورد كرومر فى تقريره عن مصر عام ١٩٠٠ الذى نشر فى الكتاب الأزرق عن مصر عام ١٩٠١ مانصه :

« لقد رأيت فى ملاحظات المجلس التشريعى على ميزانية السنة الجارية ما قيل من أن المجلس يوافق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعتبر هذا البلد جزءاً لا ينفصل عن مصر . وهذا النظر صحيح فى جوهره . . »

أما انجلترا فهى لم تقدم من جانبها أية مساعدات مالية للسودان لأنها تعتبره — كما قال كرومر عنه — جزءاً من مصر التى عليها أن تتكفل بنفقاته وهذه أيضا هى الوحدة المالية التى تمسها الاتفاقية . وغير خاف على أحد أن صاحب السيادة هو الذى يتولى الانفاق على المناطق التى يسودها . .

(ك) حضرات السادة . . ومما هو جدير بالإعتبار أن الإتفاقية لم تنص على وجود جندى بريطانى واحد فى السودان ولم يرد أى ذكر فيها عن قوات بريطانية فى حين أنها قد عرفت السودان بأنه « الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ .. » ومعلوم أن الجيش هو الرمز الأعلى للسيادة التى تنعقد لصاحبه . . .

أما وجود بعض الجنود الإنجليز فى السودان وقتذاك فلم يكن له سناد من اتفاقية أو قانون إنما أوجدتهم فى السودان نفس القوة التى أوجدتهم فى مصر . . .

٦ — انتهاء السيادة التركية على مصر والسودان :

(ا) إعلان الحماية :

حضرات السادة والسيدات . . . لقد ظلت الحالة فى السودان قائمة لم يطرأ عليها شىء يذكر منذ أن تم توقيع أو فرض اتفاقية عام ١٨٩٩ ؛ واندلعت ألسنة الحرب العالمية الأولى إثر مقتل الأرشيدوق فرانسو فرديننـد ولى عهد النمسا فى ٢٨ يوليو سنة ١٩١٤ . ثم ما لبثت تركيا أن دخلت الحرب ضد إنجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ فأصدرت بريطانيا قرارا بوضع مصر تحت حمايتها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وها كم نصه :

« إعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية » .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وقد كان المنطق الطبيعى أنه عند زوال السيادة العثمانية عن البلاد أن يعلن استقلالها وتؤول هذه السيادة إلى أهلها . . ولست أدرى ما هى العلاقة بين زوال السيادة وإعلان الحماية الذى رتب على هذا الزوال ! ! . . . أنها السياسة الاستعمارية الانتهازية

التى تحينت فرصة الحرب لتضرب بمعولها الهدام استقلال البلاد وتقوض صرح حريتها الداخلية والخارجية وهى ما كانت تهدف لتحقيقه منذ اللحظة الأولى لاحتلالها غير المشروع لأوطاننا ! ! . .

ولقد كان هذا الإعلان بمثابة النهاية والزوال للسيادة العثمانية على البلاد وأصبح هذا الزوال شرعيا بعد ذلك باعتراف تركيا فى معاهدة لوزان المبرمة عام ١٩٣٣ إذ نصت المادة ١٧ من هذه المعاهدة على أن :

« يعتبر تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى مصر والسودان محدثا لأثره ابتداء من ٥ نوفمبر عام ١٩١٤ » .

ولقد صرح عصمت باشا مندوب الوفد التركى فى المؤتمر وقتذاك بأن « لمصر الحق الكامل فى تقرير المصير » واعتبر هذا التصريح إيضاحا وتوكيدا بأن زوال السيادة والتنازل عنها فى مصر والسودان إنما كان لمصر — لا لبريطانيا — التى لها الحق فى تقرير المصير .

وثمة برهان آخر على وحدة مصر وسودانها مستمدة من تصرفات الإنجليز أنفسهم ؛ فعندما أرادوا فرض الحماية فرضوها على مصر فامتدت إلى السودان تبعا لذلك وعندما أعلنوا انتهاءها ألغيت من مصر والسودان فى وقت واحد . . الأمر الذى لا يحتاج إلى إيضاح فى التدليل على الوحدة القائمة بين الشطرين والتى لا يستطع الإنجليز أنفسهم إغفالها . . .

(ب) خلع الخديوى :

حضرات السادة . . وفى اليوم التالى لإعلان الحماية أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها بخلع الخديوى « عباس » الذى كان وقتذاك مقيما فى الآستانة طلبا للعلاج والاستشفاء من بعض أمراض كانت قد ألمت به ؛ وانتحلت بريطانيا للخديوى وقتذاك أسبابا أنتجتها مصانعها رقم « ١٠ دوننج ستريت » والتى استندت إليها فى إصدار قرار الخلع الذى نشرته الوقائع المصرية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ على النحو التالى :

« إعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا من منصب الخديوية »

« وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديوى مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب

الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله » .

صدر هذا القرار من غير ما دافع أو سبب يذكر إلا أن بريطانيا أرادت أن تثبت فى إذهان المصريين أن السيادة على مصر والسودان قد انتقلت إلى يد بريطانيا ولذا قامت بهذه المظاهرة السياسية فخلعت الخديوى وعينت آخر مكانه . غير أنه ما كان ليغيب عن ذهن أحد أن هذا القرار كان وليد الحماية الباطلة فكل ما يترتب عليها يعد أيضا باطلا بطلانا كاملا ....

أما كيف استطاعت بريطانيا أن تنفذ مؤامرتها لخلع الخديوى فهو ما يذكره الخديوى نفسه فى مذكراته التى كتبها فى ١٥ أبريل عام ١٩١٦ والتى بعث بها إلى ملك بلجيكا بواسطة الكونت « ده دزيلى » وزير بلجيكا المفوض فى الآستانة وقتذاك وهـــذا نصها :

« وصلت إلى الآستانة بارحة عيد الدستور التركى وحضرت فى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى العرض العسكرى سنة ١٩١٤ حيث دعانى الصدر الأعظم إلى حفلة استقبال فى المساء ، وهناك تعرفت بمستشار السفارة الإنجليزية الذى كان يقوم بأعمال السفير .

وفى اليوم التالى ذهبت لتأدية الزيارة الرسمية إلى الباب العالى ، وعند خروجى منها وقع علىّ اعتداء ، ولم تعن سفارة إنجلترا بأمرى لدى السلطات التركية التى أجرت تحقيقاً مدنياً أرسل تقريره إلى مجلس الحرب دون أن تترتب عليه ولا على التحقيقات القضائية أية نتيجة .

وكان من أمر سفارة انجلترا أن أظهرت عدم اكتراثها التام .

وقع الاعتداء فى ٢٦ يوليو وفى ٢٨ من الشهر ذاته كان إعلان الحرب من النمسا على صربيا ، وتلته الإعلانات الأخرى المعروفة التى انتهت فى ٢٣ أغسطس بإعلان انجلترا وفرنسا الحرب على النمسا .

ولما رأيت الحوادث تتداعى بسرعة قررت العوده إلى مصر فى الحال — على الرغم من سوء حالتى الصحية كى أقوم بواجباتى نحو بلادى ، فأصـدرت الأوامر ليخق بالاستعداد للسفر كما أخطرت بذلك جميع أعضاء الأسرة الخديوية المصطافين فى ذلك الوقت بالآستانة .

عندئذ زارنى مستشار السفارة البريطانية زيارته الأولى وقد جاء يخبرنى أنهم علموا نبأ سفرى إلى مصر من لندن وأنه مكلف بأن يحيطنى علماً بأن البلاد ليست فى حالة هدوء تام وأنه نظراً لحالة جراحى ولشدة الأزمة فى مصر فى ذلك الأوان يكون من الأفضل بالنسبة لى أن أبقى فى الآستانة .

وعاد سير « لويس مالت » السفير من أجازته ولم يعدنى ليسأل عن صحتى ، بل لم يصلنى بعد عودته زاعماً أن المراسيم تقضى بأن تكون أولى الزيارات المتبادلة من قبلى أنا .

فلما أصبحت قادراً على الخروج قصدت إلى سفارة انجلترا وأديت زيارتى دون أن أقابل السفير لأنه كان متغيباً عن الدار .

ومضت الأيام إلى أن جاء اليوم الرابع والعشرون من شهر سبتمبر فزارنى ترجمان شاب أعلننى أن السفير يريد مقابلتى ليبلغنى أن انجلترا تنظر إلى وجودى فى الآستانة بعين الرضا .

ويوم الاثنين ٢٦ أكتوبر زارنى السفير وأكد لى فى بداية حديثه أن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية قد وصلت إلى حالة تجعل استمرار إقامتى فى الآستانة أمراً غير مرغوب فيه من جانب الوزارة الانجليزية فأفهمته أنى لا أتمسك إطلاقاً بالبقاء وأنى مستعد للعودة إلى بلادى فى الحال .

عندئذ صرح لى السفير فى وضوح بأن الحكومة البريطانية ليست على هذا الرأى وأعلننى أن حكومته ترغب فى أن ترانى مسافراً إلى إيطاليا حيث تتعهد الحكومة باستئجار دار لى فى مدينة ايطالية اختارها .

ولما كنت حراً فى حركاتى وتنقلاتى إلى حيث أشاء فقد عرضت عليه أن أقصد إلى سويسرا أو أى بلد محايد آخر . فاعترض بأن المجاعة ضاربة أطنابها فى سويسرا فلا أستطيع الذهاب إليها وأن الحالة الوحيدة التى تقبلها انجلترا إنما هى حالة إقامتى فى إيطاليا .

وأمام رفضى نهض وانسحب ولم تكن بينى وبينه بعد ذلك علاقة وغادر السفير الآستانة فى ٣ نوفمبر .

وإنى أود أن ألاحظ أن السفير قبل انتهاء الحديث وحين كان يتهيأ للانسحاب سألنى هل لدى شىء أقوله له ؟ فأجبته إنى معتمد على عدم تحيزه فى نقل أنباء حركاتى وأعمالى فى الآستانة إلى الحكومة البريطانية . . . « عباس حلمى »

***

عهد السلطان حسين كامل (١٩١٤ — ١٩١٧)

أسباب الانقلاب :

حضرات السادة . . لقد عصفت بريطانيا بكل مالمصر من حقوق طوال هذا العهد إذ رأت أن ظروف الحرب خير وقت لإنفاذ ما كانت تبيته للبلاد من نوايا . . فما كاد الخديوى يرتقى عرش البلاد حتى توجه فى نفس اليوم القائم بأعمال المعتمد البريطانى وقتذاك السير « ملن شتهام » وبلغ الخديوى « السلطان » بلسان الحكومة البريطانية الأسباب التى سوغت لها — بحق أو بغير حق — أن تحدث الإنقلاب الشامل لحياة البلاد السياسية حتى ارتقت بها — ولا نقول هبطت بها — إلى مصاف المستعمرات البريطانية فجردتها من كل ما لها من مقومات الدولة . .

حضرات السادة . . إن بريطانيا قد فرضت الحماية على مصر وجعلتها نتيجة حتمية لخلع الخديوى عباس الثانى؛ ولقد سبق لها من قبل أن خلعت الخديوى إسماعيل ولكنها لم تدع وقتذاك أن ماللبلاد من حقوق قد أصبح وديعة فى يديها ؛ وأنه ما دامت السيادة قد زالت عن مصر فقد آلت لا إلى خديوى مصر والمصريين بل إلى بريطانيا وصاحب التاج البريطانى ! ! ! . . .

حضرات السادة . . لقد زعمت بريطانيا أنها قدمت للبلاد خدمات وأنها رسمت لها خطة الإصلاح مدى ثلاثين عاماً ! ! أية إصلاحات لا أدرى لقد ألغت الدستور وسرحت الجيش وحاولت فصل شمال السودان عن جنوبه وهكذا سمت لنا الشوك ورداً وجعلت لنا من العندليب غرابا ! ! . .

حضرات السادة . . لم تعرف السلطة البريطانية فى مصر حدودا أو حواجز فلقد عمدت إلى وزارة الخارجية فأصدرت القرار بإلغائها وناطت مهمة العلاقات الخارجية لبلادنا بالمعتمد البريطانى فى القاهرة !!! .

حضرات السادة . . لقد حطمت بريطانيا وحدة المسلمين وقطعت روابط الأواصر بينهم وبين الخليفة المسلم لأنها تعلم علم اليقين أن قيام الخلافة الإسلامية — أو الجامعة الإسلامية بلغة العصر الحاضر — سيكون بمثابة الرمح فى قلب بريطانيا والبريطانيين !

هذه هى أسس السياسة التى انتهجتها بريطانيا فى بلادنا طيلة هذا العهد الذى كان طابعه الافتيات على حقوق البلاد الشرعية ونكران وجودها . . هذا وغيره قد سجله التبليغ البريطانى الذى تسلمه السلطان الجديد يوم أن ارتقى عرش بلادنا ونصه الآتى :

« ياصاحب السمو . . كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحروب من التغيير فى مركز مصر :

١ — كان فى الوزارة العثمانية حزبان أحدهما معتدل لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذل من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الإصلاح فى تركيا ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا فى شىء ومرتاح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح لا فى مصر ولا فى سواها ؛ وأما الحزب الآخر فشرذمة جنود أفاقين لا ضمير لهم وأرادوا إثارة حرب عدوانية بالإتفاق مع أعداء جلالته معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ؛ أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا إلى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بعد اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الأسطول التركى بقيادة ضباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة .

٢ — ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا إلى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق على بلاد مصر قد سقطت عنها وآلت إلى جلالته .

٣ — ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية .

٤ — فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت إليها بالصفة المذكورة وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الإصلاح الثلاثين الماضية وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانا صريحا وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد .

٥ — بناء عليه قد كلفتنا حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه — بالنظر لسن سموكم وخبرتكم — قد رؤى فى سموكم أكثر الأمراء من سلالة « محمد على » أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب سلطان مصر وإننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعدٍّ على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره وقد فوضتنى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد إعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى تملكونه فى الانعام بالرتب والنياشين .

٦ — وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى اتخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر .

٧ — وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالإمتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

٨ — وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية علىّ أن أذكر سموكم أن حكومة جلالته طبقا لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى إشراك الحكومة فى الحكم بمقدار ماتسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى؛ وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد بل أنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى إلى سرعة التقدم فى سبيل الحكم

الذاتى وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاما كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم ؛ ولا أرى لزوما أن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لم يكن ناتجا عن أى عداء للخلافة فإن تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن إخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة وإن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية بمصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومه جلالة الملك مزيد الاهتمام وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ولسموكم أن تعتمدوا فى إجراء ما يلزم لذلك من الإصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الإنجليزية . وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على اخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة إلى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ومنع كل عون للعدو » .

مقاومة الانقلاب والحماية :

حضرات السادة . . . لقد رفضت الأمة أن تدعن لهذا الإنقلاب بل وقف الشعب يعلن مظاهر السخط والإحتجاج على الإنقلاب الجديد ونادوا بوجوب مقاومته فتوقفت جريدة الشعب عن الظهور حتى لاتنشر بين أبناء الأمة صورة التبليغ البريطانى وكانت وقتذاك أوسع الصحف المصرية انتشارا وخرجت مظاهرات من شتى طبقات الشعب وطوائفه تعلن جام غضبها على هذا الانقلاب وعلى من ظاهروه حتى لقد اعتدى على سلطان البلاد وقتذاك أكثر من مرة لقبوله عرش البلاد فى ظل ذاك الانقلاب السياسى الخطير !!.

استرداد دارفور ووحدة الوادى :

حضرات السادة . . . . ورغماً عن ذاك الإنقلاب الخطير الذى طرأ على السياسة المصرية إبان عهد السلطان حسين كامل إلا أن وحدة وادى النيل قد ظلت قائمة ؛ وأكرهت بريطانيا على توكيد الإعتراف بها ولو بطريق غير مباشر عندما ثار « على بن دينار » سلطان دارفور على الحاكم العام للسودان عام ١٩١٦ فتوجهت إليه حملة من الجيش المصرى وزحفت على الفاشر عاصمة دارفور وأوقعت بالثوار الهزيمة

فى ٢٢ مايو عام ١٩١٦ وخلع « على بن دينار » من إدارة هذه المنطقة من السودان بعد أن أكره على الفرار تحت ضغط قوات الجيش المصرى المظفر .

ولقد اعترفت بريطانيا بتلك الوحدة الخالدة بين مصر وسودانها وأن السيادة على وادى النيل منعقدة لمصر وجاء هذا الاعتراف ضمن البرقية التى أرسلها الملك جورج الخامس إلى السلطان يهنئه فيها بانتصار الجيش المصرى وجاء فيها ما نصه :

« تناولت بمزيد الارتياح الأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصرى الفاشر عاصمة دارفور . . . . فأهنىء جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشقات التى كانت فى سبيلهم » .

ولا يمارى أحد فى أن تهنئة سلطان مصر على إخضاع ثورة إحدى مناطق السودان هو إقرار بوحدتها وتبعيتها لعرشه وسلطانه ...

***

عهد الملك فؤاد الأول (١٩١٧ — ١٩٣٦)

حضرات السادة . . . لقد تولى السلطان أحمد فؤاد عرش مصر عند ماتوفى سلفه السلطان حسين كامل الذى رفض ابنه الأكبر خلافته إذ آثر ألا يضطلع بمهام السلطنة واعتذر عن قبولها ...

١ — وحدة الوادى وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

وما كادت الحرب الأولى تضع آخر أوزارها حتى هبت الأمة تطالب بحقوقها وما لبثت ألسنة الثورة العامة أن اندلعت فى سماء وادى النيل كله ؛ تلك الثورة الوطنية المعروفة باسم « ثورة ١٩١٩ » ولا أظن أن الوقت سيطول لنشير إلى حوادثها ...

حضرات السادة . . انتهت فصول هذه الثورة بصدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه بريطانيا انهاء الحماية عن مصر والإعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ولكن مع تحفظات أربعة وردت فى التصريح على النحو التالى :

« نظراً لأن حكومة جلالة الملك — تمشيا مع أهدافها التى أعلنتها — ترغب دون إبطاء فى أن تعترف بمصر كدولة حرة ذات سيادة .

ونظراً لأن العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة الملك ومصر ذات مصالح حيوية بالنسبة للامبراطورية البريطانية ؛ فبمقتضى ذلك تعلن القواعد التالية :

١ — انتهاء الحماية البريطانية على مصر وإعلانها دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما يتم تصديق حكومة صاحب العظمة (أى السلطان) على قانون التضمينات (الذى يقضى بإقرار جميع الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية البريطانية) نافذ المفعول على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٤ .

٣ — إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها؛ وذلك بمفاوضات حرة وتسوية وديه بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(ا) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطه .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه الآن» .

وهذه محاولة أخرى ضمن سلسلة المحاولات التى تهدف فيها بريطانيا إلى إيهام العالم أن مصر شىء والسودان شىء آخر ولكن هذه المحاولة ووريت فى الاكفان ساعة بعثها إذ قد هبت الأمة فى الشمال والجنوب مستنكرة هذا التصريح الذى جاء من جانب واحد وهذا الجانب لا يملك إصدار مثل هذه التصريحات إذ لاسند له فى إصدارها من حق أو قانون ...

٢ — أزمة السودان والدستور المصرى :

حضرات السادة — وعندما أعلن استقلال مصر شكلت لجنة عرفت باسم « اللجنة الثلاثينية » لكونها مؤلفة من ثلاثين عضوا برئاسة « حسين رشدى باشا » لوضع الدستور الجديد تمهيدا لانتخاب الهيئة التى تبرم الإتفاق بين مصر وانجلترا على القضية المصرية ... وما أن بدأت هذه اللجنة عملها حتى فوجئت بإنذار وجهه الإنجليز لا إلى رئيس الحكومة بل إلى الملك رأساً وطالبوه فيه بحذف النص الخاص بالسودان من الدستور والإكتفاء فيه بلقب « ملك مصر » بدلا من « ملك مصر والسودان » أما تفصيل تلك المأساة فهو ما أرجو أن تسمعوا لتعجبوا :

السودان فى مشروع الدستور :

لقد حرصت اللجنة الثلاثينية على إثبات حق وادى النيل فى وحدته فنصت على ذلك فى المادة (٢٩) من مشروع الدستور « الملك يلقب بملك مصر والسودان » .

ثم أبانت اللجنة فى مشروع الدستور أن السودان جزء من المملكة المصرية وأن عدم سريان الدستور على ذلك الجزء فمرده فقط إلى كون التشريع والإدارة فيه ينظمهما قانون خاص وهو مانصت عليه صراحة فى المادة (١٤٥) من مشروع الدستور :

« تجرى أحكام الدستور على المملكة المصرية جميعا ما عدا السودان ؛ فمع أنه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » .

حكومة ثروت باشا ومشروع الدستور:

ولقد صرح ثروت باشا رئيس الحكومة المصرية آنذاك بأن الحكومة لن تعدل شيئا مما ورد فى نصوص مشروع الدستور وحرص على ذكر ذلك أيضاً فى كتاب استقالته إذ أصر على اعتبار مشروع الدستور صالحاً لنظام الحكم فى البلاد .

تدخل الإنجليز وإنذارهم:

وما أن تولى نسيم باشا الوزارة حتى شكل لجنة لمراجعة الدستور وأعلن أيضاً أن اللجنة لن تمس المشروع فى جوهره .

وعلى أثر ذلك وجهت الحكومة البريطانية تبليغاً فى أوائل فبراير عام ١٩٢٣ إلى ملك البلاد — كما سبق أن ذكرت — واعترضت على النصين الواردين فى المادتين ٣٩ ، ١٤٥ من مشروع الدستور وأنذرت فى حالة رفض تبليغها بسحب تصريح ٢٨ فبراير واستعادة حريتها المطلقة فى العمل السياسى واتخاذها ما تشاء من تدابير فى مصر والسودان لكفالة ذلك ! ! ! . . . وأمهلت بريطانيا ملك البلاد مدة أربع وعشرين ساعة للرد على التبليغ .

استقالة نسيم باشا :

وبالفعل اضطر مجلس الوزراء بعد اجتماع طويل صاخب استغرق نحواً من سبع ساعات إلى الموافقة على التبليغ واستقالت الوزارة من فورها ؛ وجاء فى كتاب استعفائها من أعباء حكم البلاد ما نصه :

« نظراً إلى الأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هـذا الإنذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد ؛ وما كانت تدعو إليه الحالة والظروف ؛ تلافت الحـكومة الأمر ووافقت أن تكتب لجلالتكم بقبول حذف هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم للآن ريثما يرد رد الحكومة الإنجليزية ، وقد مضى ميعاد الـ ٢٤ ساعة المضروبة لوصوله . وقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد » .

ورغماً عن كل وسائل الإكراه التى وجهها إلينا البريطانيون فإن مصر لم تلق سلاحها أو تسلم نفسها للمقصلة ليفصل الرأس عن الجسد أو شمال الوادى عن جنوبه فنصت المادة ١٥٩ على أن :

تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق فى السودان » .

وكذا أقرت المادة ١٦٠ بأن :

« يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » .

وظاهر من كل ذلك أن مصر ما فتئت تذكر أمر وحدتها مع سودانها غير ملقية بالاً لما قد تواجهه من ضغط وإعنات . . .

٣ — تمثيل السودان فى معرض « ومبلى » :

حضرات السادة . . لقد وقعت إضطرابات فى السودان أثارها البريطانيون عام ١٩٢٤ للسعى بالوقيعة بين أهل الشمال والجنوب لاصطناع حكومة من شأنها فصل السودان عن مصر لتحقيق أهدافهم فى إيجاد امبراطورية أفريقية مترامية الأطراف . ولقد ازدادت هذه الاضطرابات وتفاقم أمرها عند ما علم أن السودان سيمثل رسميا فى معرض « ويمبلى » كباقى المستعمرات البريطانية .

وأرسل سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتذاك إلى الحاكم العام للسودان يسأله :

« على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ »

« وكيف قبلتم الاشتراك فيه بغير إذن من الحكومة المصرية ؟ »

وفى الآونة نفسها بعث برقية إلى وزير مصر المفوض فى لندن يحتج فيها على دعوة السودان إلى معرض خاص بالمستعمرات وعلى قبول الحاكم العام الدعوة دون إذن من الحكومة المصرية وكلفه أن يبلغ حكومة بريطانيا وقتذاك « أن كلا الأمرين اعتداء على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية » .

وتلقى سعد زغلول باشا بعد ذلك ردا من الحاكم العام عن طريق اللورد اللنبى المندوب السامى فى القاهرة يبين فيه الأسباب التى حملته على قبول الدعوة للاشتراك فى المعرض أما الرد فقد جاء فية :

« إن الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها إذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشترك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر . وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون الرجوع إلى دار المندوب السامى أو الحكومة البريطانية ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يوليو عام ١٩٢٠ .

« ومن جهة أخرى فان معرض ويمبلى ليس وقفا على الإمبراطورية البريطانية بل أن فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة؛ مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت؛ والسودان موصوف فى الخرائط والفهارس المعروضة فى القسم الخاص بأفريقيا الشرقية باسم السودان الإنجليزى المصرى ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه » .

أما الحكومة المصرية ياسادة فلم تقبل هذا التفسير وكتب سعد زغلول باشا ثانية إلى اللورد اللنبى يقول :

« أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ويمبلى فقد بينت أنه بالنظر إلى الظروف التى حدث فيها لايمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى إدارة السودان الداخلية ؛ وكما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت؛ وليس هذا حال معرض ويمبلى؛ ولذلك احتججت على تمثيل السودان فى هذا المعرض وفى نفس الموضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة والتبت

فى المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن أزيد على ماتقدم .. إنى آسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .

نعم أن مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر ماكدونالد ولكن من واجبى أن احتج على كل عمل اعتبره ماسا بحقوق مصر » .

٤ — السودان عقبة المفاوضات :

بدأت المفاوضات فى ذلك الجو الخانق والضغط والاعنات من جانب على آخر فكان طبيعيا أن تبوء بالفشل وهو ما حدث فعلا إذ ما كاد يلتقى سعد زغلول باشا بماكدونالد حتى علم كل منهما بتباين وجهات النظر منذ البداية فتوقفت المفاوضات بينهما ولم تسفر عن نتيجة إيجابية . ونشر مستر ماكدونالد فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الكتاب الأبيض الذى قال فيه :

« أما فى شأن السودان فإننى ألفت النظر إلى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال : أن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة .

فإبداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار « سير لى ستاك » باشا فى مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى حقوق ملكيه السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى : إن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مؤكدا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط بل رأى الأمة المصرية أيضا . . . »

ويعتبر ما جاء فى هذا الكتاب الأبيض إثباتا لوجهة نظر مصر التى ما تخلت عنها لحظة وهى ضرورة الوحدة — لا الملكية كما يسميها الإنجليز — بين مصر وسودانها . . . وقد تأيدت هذه النظرة من جانب بريطانيا فى خطاب أرسله المستر « ماكدونالد » إلى المندوب السامى فى مصر وفى نفس اليوم الذى صدر فيه الكتاب الأبيض وجاء فى ذلك الخطاب ما نصه :

« . . ولم يفت الحكومة البريطانية أن تعترف بأن لمصر مصالح مادية معينة فى فى السودان يجب أن تكون مكفولة ومحمية وهذه المصالح تتعلق على وجه الخصوص بنصيبها فى مياه النيل واستيفاء مطالبها المالية من حكومة السودان . . . »

وفى هذا الخطاب ما فيه من اعتراف ولو جزئى بما لمصر من حقوق فى السودان وأن هذه الحقوق لم تعد عن كونها ضرورة لازمة لزوم الماء والهواء لكلا الشطرين شماله وجنوبه .

٥ — قتل السير لى ستاك :

حضرات السادة المحترمين . . إن ساسة بريطانيا يستطيعون إذا ما وقعت حادثة أن يلبسوها من تحت جلبابها قمصا بعدد ما تلبس زوجة « نوح » فى السفينة التى ترى فى دُمى الأطفال ولعباتهم فتصير الحادثة حوادث وتغدو المشكلة مشكلات بعضها فوق بعض . .

هذا ياسادة ماحدث تماما عند ماقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى فى القاهرة يوم ١٨ نوفمبر عام ١٩٢٤ . . . . فعلى الرغم من أن الحادث كان فرديا وبالرغم أيضا من اعتذار ملك مصر ورئيس حكومتها وإبداء أسفها رسميا وجدت بريطانيا فى الحادث فرصة ينبغى ألا تضيع وبلغ من التهافت على انتهازها حدا يدعو إلى الضحك والسخرية. إذن ابتسموا وتعجبوا !! ..

« وبعد ظهر يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ غادر اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى داره بالملابس الرسمية فى سيارته ومعه جناب المستر « كار » فى جمع عسكرى رسمى إذ كان يحيط به ستمائة فارس بريطانى من حملة الرماح ، وتقدم الركب بروجى نفخ فى بوقه ثلاث مرات ساعة دخول اللورد باب السراى . وكان دولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء فى مكتبه هادئا ساكنا ينتظر مقدم اللورد العسكرى ودخل اللورد غرفة الرئيس فلم يعبأ به سعد باشا وظل جالسا حتى حاذى مكتبه فوقف حينذاك وصافحه ثم نظر إلى النافذة وقال لمخاطبه مبتسما :

— هل أعلنت الحرب ؟

— فلبث اللورد صامتا بضع لحظات لا يعرف بماذا يجب ذلك المستخف الجبار ! وأخيراً قال له بالإنجليزية : هل تعرف الإنجليزية ؟

— فرد عليه سعد باشا فى هدوء يقول : قليلا !

وعند ذلك تلا الانذار التالى عليه وسلمه له وحيّاه وانصرف ! !

أما الانذار ياسادة فنصه كالآتى :

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى صاحب الدولة سعد زغلول باشا :

يا صاحب الدولة : . . . بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا أبلغ دولتكم البلاغ التـــالى :

أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضاً ضابطا ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا فى القاهرة . . . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هـذا القتل الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدينة نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنـكاراً مقرونا بعدم الاكتراث للخدمات التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة . ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ولـكن هـذه الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

(ا) أن تقدم اعتذاراً كافياً وافياً عن الجناية .

(ب) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للاشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تـكن سنهم أشد العقوبات .

(ج) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(د) أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(هـ) أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ماينشأ عند ذلك من التعليلات التى ستعين فيما بعد .

(و) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

(ز) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد[1] المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

وإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .

الإمضاء « اللنبى فيلد مارشال »
المندوب السامى

يا حضرات السادة .

وما لبث أن رد رئيس الحكومة المصرية على هذا الإنذار بمذكرة جاء فيها :

« أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وإرضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية تقبل الحكومة المصرية أن تقدم اعتذارها كما تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه وإنى ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماماً لنص المادة « ٤٦ » من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط . . . وإنى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل من الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقاً للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية . . .

٦ — أوامر بريطانيا المسلحة !

حضرات السادة . . وفى اليوم التالى لتقديم رد الحكومة المصرية أرسل المندوب السامى أوامره المسلحة لنائب السردار اللواء هدليتون بتنفيذ إخلاء السودان . . . وبالفعل وجه هذا بدوره خطاباً إلى قائد الجيش المصرى بالسودان وهذا نصه :

---

(١) برامج تعليم الأجانب ومعافاتهم من الضرائب .

إلى القائمقام احمد رفعت بك

كان من نتيجة قتل صاحب المعالى السردار والحاكم العام فى القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها إخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا .

وبما أن الحكومة المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها فى التبليغ النهائى لها ، فقد أمر صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام بإخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان ..

وبوصفى نائباً عن السردار فقد عهد إلى تنفيذ هذه الأوامر وبما أن الحكومة المصرية لم تسلم بإخلاء السودان فقد وجب على أن اتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة إيجاد الجنود الانكليزية ووضع القشلاقات فى معزل .

تركب الجنود المصرية فى القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبهخانه .

٢٤ / ١١ / ١٩٢٤ هدلستون

نائب السردار

٧ — قرار المجلس الحربى المصرى بالسودان :

ولم يكد هذا الأمر المسلح يصدر حتى استثار الغضب فأوقد الحمية فى نفوس رجال الجيش المصرى إذ لم يتصوروا أن الجند قطيع من البقر يجر بالارسان [١] وبالفعل عقدوا فى منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مؤتمرا عسكريا إتخذوا فيه القرار التالى :

« إنه لمناسبة البلاغ الذى طلب فيه مندوب جلالة ملك بريطانيا من حكومتنا المصرية إخلاء السودان من الجنود المصرية وبما أن حكومتنا الموقرة رفضت هذا الطلب وترتب على رفضها أن أصدر الجنرال اللنبي أمره إلى اللواء هدلستون باشا بطردنا من هنا . ولما كان السودان قطعة من وادى النيل وأقسمنا اليمين أن ندافع عنه وأن لا نتخلى عن شبر أرض منه . قررنا نحن رئيس وأعضاء المجلس الحربى المذكور أن نثبت إلى النهاية حتى تسلم أرواحنا فى أماكننا أو يدعونا مليكنا .

---

(١) جمع رسن وهو الحبل الذى تقاد به الدابة .

وطبقا للأنظمة العسكرية قررنا أن نوحد قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى ونعهد بقيادتها إلى حضرة صاحب العزة القائمقام أحمد بك رفعت من الطوبجية . . . وهذا إقرار منا بذلك » .

وهنا وقفت السيدة « ماريتا » وهى زوجة أحد الضباط الكبار الذين قتلوا فى الحرب الماضية وقالت :

« حسنا فعلوا يا سيدى . إن زوجى كان يقول شرف الجندى فى أن يفنى لا أن يلقى سلاحه . . . ولكن يا ترى هل دارت الحرب بين الفريقين ؟ .

فأجبتها قائلا :

نعم يا سيدتى . . لقد غدت « الخرطوم » يومذاك « لكسنجتن » الثانية — حاصرها رجال الجيش البريطانى فى أبريل عام ١٧٧٥ وأرادا أن يصادروا ما لدى حماتها الأمريكيين من ذخيرة وينزعوا ما عندهم من سلاح — إن القصة يا سيدتى قد أعيدت مرة أخرى بعد قرن ونصف قرن من الزمان . . لقد رأى البريطانيون أمامهم « رجال اللحظة » وهم أبطال البلدة المسلحون مثلما رأوا أبطالنا المصريين فأمرهم القائد البريطانى وقتذاك أن « تفرقوا أيها المتمردون ! . لم لا تتفرقون ؟ . . »

فأجاب عليه قائدكم الأمريكى كما أجاب قائدنا المصرى أن اثبتوا فى أماكنكم أيها الرجال . . ولا تطلقوا النار إلا إذا بدأوا بإطلاقها عليكم . . فإن أرادوا حربا فلنبدأ الحرب . . » ثم كان إطلاق النار وكان بدء الثورة عندكم . . أما عندنا فقد تراجع البريطانيون ويبدو أنهم قد تلقوا الدرس على أيديكم قاسيا فلم يشاءوا أن يرددوه . . ! !

ثم استأنفت الحديث قائلا :

أيها السادة لقد انعقد عزم المصريين على أن يقاوموا البريطانيين على قلة ما لديهم من عتاد . . لقد كتب أحمد رفعت بك القائمقام المصرى الذى قاد حركة المقاومة فى السودان يبين فى مذكراته إلى أى مدى كان مبلغ إصرارهم على نزال البريطانيين . . « أيريدون نزع أسلحتنا وذخيرتنا من أيدينا ليسجلوا علينا المذلة والعار . . ثم يشحنوننا فى القطارات كالأغنام تحت حرس منهم بالبنادق والمدافع ونحن عزل من ذلك . لا — إن ذلك لا يكون ولو دكت الخرطوم سوف نريهم بأسنا بذخيرتنا القليلة . . ألا فليبارزونا ويعجلوا بالهجوم ونحن نريهم كيف تكون عاقبة

الغدر والخيانة نحن ندافع هنا عن مليكنا وأمتنا ومصرنا وسوداننا ولا نطيع لأى إنكليزى أمرا بعد الآن ولا نأمنه . فتحنا السودان بدمائنا ورفعنا هذه الأبنية على رؤوسنا وشيدنا السكك الحديدية وفقدنا أهلينا وأقاربنا ثم نترك هذه الأمانة التى أؤتمنا عليها دون دفاع . لا ! ! الموت ولا العار . . »

هذا ما كتبه قائد المقاومة فى السودان والواقع أن نذير الحرب كاد يطلق صفيره لولا أن الأوامر جاءت من القاهرة تناشد الجنود عدم مقابلة الاعتداء بالمثل مكتفية بتسجيل صارخ الاحتجاج ... إن وصول هـذه الرسالة ألقت ألواح الثلوج الباردة على نار كانت تلظى ... أما أمر العودة فنصه الآتى :

وزارة الحربية

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

مكتب الوزير

حضرات الضباط وضباط الصف والجنود بالجيش المصرى فى السودان

عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أى شك فى أنكم مستعدون جميعا لاراقة آخر نقطة من دمائكم فى خدمة جلالة الملك وفى سبيل الوطن على أننا نأمركم بأن تكفوا عن مقاومة الاجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان العام لاخراجكم بالقوة من الأراضى السودانية .

فإنه ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى . وبما أن الحكومة المصرية وقد احتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة القاهرة فعودتكم لايترتب عليها أى مساس لابحقوق الوطن ولابشرفكم العسكرى .

ياحضرات الضباط ...

إن الحكومة المصرية لن تنسى لكم قيامكم بواجبكم فى خدمة جلالة الملك فى سبيل البلاد ذلك الواجب الذى أديتموه بالصدق والإخلاص فترى الحكومة حقاً عليها أن تظهر عطفها عليكم وأن تبلغكم أنها مهتمة بأمركم لتكونوا آمنين على حاضركم ومطمئنين على مستقبلكم » .

وزير الحربية والبحرية

(محمد صادق يحيى)

حضرات السادة .. لقد أثبت وزير حربيتنا حقنا فذكر أن إخلاء السودان بالقهر والقسر ليس فيه مساس بهذه الحقوق . . . وكون هذه الرسالة من ذاتها صادرة من وزير مصرى يؤكد فوق ذلك أن صمام الأمن فى السودان وسلامته إنما هو فى يد مصر والمصريين لا بريطانيا والبريطانيين ... وإذا كان الأمن والاستقرار هو آخر ماتصبو اليه الأمم والشعوب فان الوحدة التى هى رائد الشطرين كانت هى العامل الأول فى كفالتهما ...

٧ — فتوى قلم القضايا بوحدتنا الدفاعية :

حضرات السادة .. ماكاد الجيش المصرى يعود من السودان حتى طلب إلى وزير حربيتنا المصرى فى يناير عام ١٩٢٥ أن يصدر بيانا أو يصرح أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدم للضباط السودانيين الحائزين على عرائض فى الجيش المصرى والمزمع استخدامهم فى قوة الدفاع السودانية وظائف دائمة فى الجيش المصرى وأنهم أحرار فى الاستقالة من وظائفهم الحالية والخدمة فى قوة الدفاع السودانية » .

هذا ماطلبه نائب السردار فى السودان ولو أجيب إليه لكان معنى ذلك الحكم على فصم عرى الرابطة بين شطرى الوادى . وأخيراً أحيل مطلب السردار إلى قلم قضايا الحكومة فأفتى بعدم شرعيته فى مذكرة قرر فيها عدم جواز إصدار مثل تلك التصريحات وحتى لو صدرت ووافقت عليها الحكومة المصرية ليس من شأنها أن تصحح مايكون فى تأليف قوة الدفاع السودانية من العوامل التى تناقض اتفاقية ١٨٩٩ وتخالف الدستور المصرى ثم عارضت المذكرة مبدأ قيادة القوة الدفاعية المشار إليها لأنها تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر أو فى خدمة مستعمرة بريطانية وكلا الأمرين غير صحيح ..

وهكذا تنطق فتوى القضاء النزيه باستحالة قيام وحدات دفاعية تدين بولائين مصرى وبريطانى وجاء الإفتاء قاطعا بضرورة الوحدة الدفاعية عن الوادى شماله وجنوبه . . .

٨ — رفض الفتوى ومحاولة فصل السودان قسراً :

حضرات السادة .. إن بريطانيا لا تقيم وزناً أو اعتبار لما يسمى بالقواعد أو العرف الدولى .. لقد رفضت أن تأخذ بوجهة نظر مصر ممثلة فى قضائها — والقضاء

المستقل بعيد بالطبع عن التيارات السياسية — وراح الحاكم يعطى أوامره وتعليماته بإنشاء قوة دفاع خاصة بالسودان وقرر المنشور الصادر فى ١٧ يناير عام ١٩٢٥ الأمور التالية :

(ا) أن القوة الجديدة تكون تابعة وخاضعة لحاكم السودان العام .

(ب) أن الحاكم العام يعين ويعزل جميع الضباط وأن كل العرائض تصدر باسمه .

(ج) أنه لما كانت الحكومة المصرية — على حد ما ذكر المنشور — غير قادرة على المضى فى استخدام الضباط السودانيين فى الجيش المصرى فإن حاكم السودان سيقبل فى خدمة قوة الدفاع السودانية من يراه منهم جديراً بذلك .

(د) أنه بمجرد منح العرائض الجديدة لهؤلاء الضباط تتحمل حكومة السودان كل الإلتزامات الخاصة بمهاياهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى .

٩ — احتجاج الحكومة المصرية واستمرار إعانتها للسودان :

حضرات السادة : لم يسع الحكومة المصرية إلا الاحتجاج على صدور ذلك المنشور وأرسل رئيس الوزراء إلى المندوب السامى مذكرة جاء فيها :

« . . . لا يسعنى بحق إلا أن أقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية وأن أوكد فى الوقت نفسه بصفة خاصة أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحته وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة السودان تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » .

ولقد ظلت الحكومة فى أعقاب ذاك الإحتجاج تساهم فى نفقات الدفاع عن شطرها الجنوبى (أى السودان) بمبلغ ٣٫٠٨٢٫٥٠٠ دولار (أى ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى) إلى عام ١٩٣٨ ولقد وافق المندوب السامى على ذلك فى خطابه المؤرخ ١٢ مارس عام ١٩٢٥ .

ولما وقعت معاهدة وتمت عودة بعض وحدات الجش المصرى خفضت إلى ٠٠٠ر٠٥٥ر٢ دولار (نصف مليون جنيه) وخفضت مرة أخرى إلى ٥٠٠ر٢٠٧ر١ [1] دولار (ربع مليون جنيه) .

والآن ياسادة سأكتفى بهذا القدر الليلة على أن نستأنف الحديث فى مساء الغد وأرجو ألا أكون قد أطلت القول . . . على أية حال لا يقع الذنب فى ذلك على وحدى إنما نحن جميعاً مشتركون بالتضامن فيه لأنكم أيضاً قد أحسنتم الاستماع إليه . . . « وهنا تعالت الضحكات » ..

ووقف بعدى المستر (أوجبرن . . .) وشكر للحاضرين جميل مشاعرهم وعطفهم على قضايا الحرية وحركات التحرير . . .

وهكذا أرفض الجمع على أن يعودوا ثانية مساء اليوم التالى ؛ وأخذ كل منا يشد يد صاحبه مودعا ومؤازرا . . .

الحرية للجميع :

وبينا نحن كذلك إذ تقدم وفد من الأمريكيين « السود » الذين تجمعوا خارج فناء الجامعة التى منعت دخولهم ووزعوا علينا احتجاجا طويلا على هذا المنع ! ! . . وقال كبيرهم فى معرض حديثه معنا « إن الشعب الذى لا يحرر نفسه محال أن يساهم فى تحرير الآخرين » . . .

وأخذت نسخة من هذا الاحتجاج وطويتها على مضض ووضعتها فى جيبى قبل أن أقرأها ... إن آلة التنبيه قد استعجلتنا ... والسيارة الآن فى طريقها إلى الفندق .

وركبت مع صديق مستر « بونت » الذى سألنى عن رأيى فى أولئك « السود » ولكنى تجاهلت سؤاله وضحكت ... واستفسر الرجل « الأبيض » عما يضحكنى ؛ فأجبته قائلا « يجب أن نضحك من بنى البشر لكى نتجنب البكاء عليهم ! ! »

---

(١) أوقفت هذه الإعانة السنوية عام ١٩٤٠ . . وقررت حكومة بريطانيا إعطاء السودان منحة من المال عام ١٩٤٦ وقدرها ٢ مليون جنيه ٠ وأذيع يوم ١٥ / ٩ / ١٩٤٨ بيان رسمى من حكومة السودان جاء فيه أنها تلقت مبلغاً آخر من المنحة التى خصصتها الحكومة البريطانية للسودان وقدره نصف مليون جنيه ٠٠ ومن المعلوم أيضاً أن المنح البريطانية لا تعطى إلا للمستعمرات أو دول الدومنيون ! ! . . .

الباب السادس

تحرير مصر... وتحرير أمريكا!

« إن الذئاب لا تفتك بالذئاب ؛ أما أشد أعداء الإنسان فهو أخوه الإنسان . . . »
(. . .)

« فى كل مائة من سكان الولايات المتحدة عشرة زنوج ؛ لنهم معروفون للجميع وأيضاً مجهولون من الجميع إلا من هذه العشرة نفسها »
ج . كانتر

مشكلة البيض لا مشكلة السود ! !

... وعدت إلى الفندق وأنا فى حالة حيرة هى أقرب ما تكون إلى ثورة ! ! . . ثورة ولدتها قراءة الاحتجاج الذى وزعه نادى السود فى شيكاغو إثر منعهم من دخول الجامعة ... يقول الإحتجاج الذى أمهره « و . تشولى » سكرتير النادى « ليست هناك مشكلة للزنوج السود بل هى فى الحقيقة مشكلة القوقازيين البيض أنفسهم ! ! ... وتكرار القول بأن للزنوج مسألة معقدة قد يبعث على الظن بأن هناك صعابا خلقها أولئك الزنوج لبنى البشر أجمعين ! وهذه بلا مراء سفسطة ومغالطة من أصحاب النفوذ والطبقات الحاكمة فى البلاد ؛ فمعلوم أن آخر واحد من البرابرة قد خرج من أوروبا عام ١٤٩٢ ...

فأولئك المسمون « بالزنوج » لم يرصدوا قرونا طويلة من حياتهم فى الدعاية لإثبات دعوى رقى « السود » على « البيض » ! ! ...

ومشكلة الملونين فى العالم يمكن اختصارها فى كيفية العيش بحرية وطمأنينة وسلام دون التعرض لاضطهاد أو استغلال أو إفساد من القوقازيين البيض الذين يستحلون كل هذا فى سبيل تحقيق خرافة سيادة الجنس الأبيض على ما سواه من أجناس ! !

وكلمة « نجرو » فى حد ذاتها أسطورة لا تقل خيالا عن تلك المسماة بسيادة الجنس الأبيض ؛ هذه الأكذوبة التى قامت عليها حضارة « الأنجلو ساكسون » والتى دامت قرونا وقرونا ! !

والواقع أن كلمة « قوقازى » أو « أبيض » لا ظل لها من الحقيقة أو القيمة العلمية إذ لا يوجد أناس « بيض » سوى أولئك المصابين « بالبرص » ... وسكان أمريكا ليسوا جميعاً مرضى بهذا الداء العضال ! ! .

الولايات المتحدة أو الهند القديمة ! !

طالعت هذا الكلام الذى سطره سكرتير نادى السود فى شيكاغو ؛ وبعد لحظات وجدتنى مسوقا نحو مقر هذا النادى فليس السامع كمن رأى كما يقولون ! !

وفى قاعة الانتظار المحلاة بصور عديدة « لإبراهام لنكولن » التقيت بالسيدة السوداء « أوريز كابك » التى أخذت تحدثنى فى صراحة عن قضية « الملونين » وأكداس المفازع والآلام التى يقاسونها ! !

قالت السيدة « ولدت فى أتلانتا بولاية « جورجيا » وعشت فيها طويلا لأشهد هذا الجو الخانق من الاضطهاد والتفرقة الأمر الذى حملنى على الفرار إلى شيكاغو بعد أن فقدت ولدى الأكبر الذى قتله السادة البيض لمطالبته بالحرية والأخاء والمساواة ! ! .

إن هذه الولايات الأمريكية لا تختلف كثيرا عن الهند القديمة التى ظلت تعيش فى الظلام أجيالا عديدة تؤمن بخرافة الطبقات وسيادة بعضها على البعض الآخر ... « براهمن » أو السادة ؛ و « كاشترى » أو المحاربون ؛ و « ويسن » أو التجار والعمال ؛ وأخير « شودرا » أو المنبوذون الكناسون ! !

وليس هناك من فارق يذكر بيننا وبين الهنود سوى أن الأمريكين جميعا إما « برهمن » أو سادة وهم البيض وإما « شودرا » أو منبوذون وهم السود ! !

على أن الهنود قد سبقوا الآن الولايات المتحدة أشواطا بعيدة إذ ألغى دستورهم الجديد هذا النظام الطبقى البغيض فالهنود الآن سواسية أما الأمريكيون فهم لا زالوا يعيشون فى حياة أشبه ما تكون بقطع الليل المظلم ! ! » .

دولة الحواجز اللونية !

وفرغت السيدة الزنجية من قولها الذى ناشدتنى فى نهايته أن أنقل لمواطنى شيئا عن بلاد الحرية والأحرار ! ! ...

وبالفعل لقد صممت أن أطالب فى مصر بحرية أمريكا والأمريكيين كما كنت أطالب فى أمريكا بحرية مصر والمصريين ! ! ...

أيها المصريون . إن أعجب ما يشاهد فى بعض الولايات الأمريكية وخاصة الجنوبية منها أن الرجل الأسود يعمل إلى جوار كثير من البيض فى مصنع واحد فإذا خرجوا بعد ساعات قلائل إلى الطريق تنكر البيض لمعرفة زميلهم فلا يردوا له التحية حتى ولو بما هو أسوأ منها ! ! ...

وفى الفندق يجب على الزنجى أن يستعمل فقط مصعد الخدم وشحن البضائع ولا يتناول طعامه إلا فى مطاعم خاصة أو حجرات أكل معزولة . .

إن الزنجى الأمريكى لا يستطيع أن يشهد أول عرض لفيلم سينمائى جديد لأنه لا يمكنه دخول المسرح الذى يدخله أصدقاؤه ومواطنوه ! !

إن الزنجى الأمريكى إذا زار صديقا له فى ضاحية من الضواحى فلا شك أنه يلاحظ توقف الماء والكهرباء عند اقترابه من مساكن الزنوج المعزولين ! !

إذا دخل الزنجى بيتا لرجل أبيض فعليه أن يبحث عن الباب الخلفى ليدخل منه ومنه أيضا يكون الخروج ! ! . .

إن على الزنجى أن يخلى الطريق للبيض حتى يسيروا فيه ولا يمكن أن ترى صورة لزنجى واحد فى صحيفة إلا إذا كان مجرما ! ! ! .

وإذا أرسل أمريكى أبيض خطابا إلى زنجى لا يمكن أن يضع كلمة « مستر » « أو دكتور حتى ولو كان حائزا على شهادة الدكتوراه مئات المرات !!! .

والواقع أو العرف والقوانين كلها فى الولايات الأمريكية تقضى إلى أمر واحد وحقيقة واحدة هى أن الزنجى شىء والأبيض شىء آخر ! ! ووفق تلك القاعدة عومل أول زنجى هبط فى مدينة « جامستون » عام ١٦١٩ وكان الرق أبسط وأقطع دليل على مظاهرة التمييز بين البيض والسود !!! .

***

قانون جيم وجين كرو !

ولقد سمعت فى كثير من المجتمعات التى كنت أجلس فيها مع البيض أنهم يستعملون كلمة « جيم كرو » ويعنون بها الرجل الأسود وكلمة « جين كرو » ويعنون بها المرأة السوداء ... وسألت أحد أصدقائى السود عن السر فى هذه التسمية فقال :

« إن الاضطهاد ياسيدى كان حليفنا منذ القدم . ولقد جاء وقت على السود فى تلك البلاد لا يعرفون فيه كلمة المساواة حتى فى دور العدالة والقضاء !! . كان كلما وقع حادث ياسيدى لا يجد البيض أمامهم سوى السود يقبضون عليهم ويسوقونهم إلى دور المحاكمة وقد تبرئهم فى كثير من الأحايين . ولكنها براءة خير منها الإدانة والجزاء !!! . . كانت الصحف تنشر أسماء السود الذين يفرج عنهم فى الحوادث فيتعقبهم البيض ويسألون عن محل إقامتهم ليدهموها ويقتلوا من فيها ويمثلوا بهم شر تمثيل حتى لقد حمل هذا المصير كثير من الزنوج البرآء إلى الإعتراف بارتكاب جرائم لا يعرفون عنها شيئاً ... نعم إنهم فعلوا ذلك وهم محقون إنهم تفادوا الذى هو أشر بالذى هو شر !! وفضلوا عقوبة السجن بالقانون على البراءة التى تفضى حتما إلى إعدامهم بأيدى البيض الدهماء !!

وهدأت حملة تقتيل السود بعض الشىء ولكن قانون « جيم وجين كرو » سيظل سُبّة فى جبين الولايات المتحدة قلّ إن تمحى !! .

هذه هى الكلمات الهادئة المريرة التى همس بها فى أذنى هنا الصديق الأسود ؟! . نعم إنها لمريرة حقا . . وإن المرارة لتزداد عند ما يعلم القارىء أن كلمة « كرو » معناها « غراب » . . نعم أن الزنوج فى الولايات المتحدة هم الغربان السود رمز الشؤم عند جميع الرجال البيض !! .

تعذيب الزنوج :

ولقد روى « تشارلس ديكنز » فى مؤلفه الذى أسماه « مذكرات أمريكية »(١) . أنه وجد إعلانات فى الصحف التى كانت تصدر عام ١٨٤٢ فى أمريكا وبها تلك الصيغ التاريخية ليقتدى بها جميع المعلنون !!

« لقد فرت امرأة زنجية . وقبل ذلك بأيام قلائل هربت فأحرقتها بعامود حديدى ساخن وضعته على خدها الأيسر . من يعثر عليها يكتب إلى حرف « م »

جائزة قدرها مائة دولار لمن يدل على شخص زنجى يدعى « بومبى » فكه الأيسر « مكوى بالنار »

من يجد خادمى الزنجى « جيم بلايك » المجدوع الأنف له مكافأة قدرها خمسة وعشرون دولارا !!

---

(١) أنظر كتاب American Notes صفحة « ٢٤٥ » لمؤلفه « ت . ديكنز » .

حدث هذا وغيره منذ مائة عام مضت واليوم تقع أحداث أشد فظاعة وأكثر إيلاما !

لقد نشرت جريدة « النيويورك تيمس » فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٦ ما نصه :

بجوار « لكسنجتن » بولاية « مسيسيبى » ضرب خمسة من الرجال البيض « الفلاح الزنجى » « ليون ماك اتى » والبالغ من العمر ٣٥ عاما بالسياط حتى فارقته الحياة. وتركوا جثته الهامدة للعطن والنتن بجوار شاطىء خليج يزوره الناس أوقات صيدهم واتهم الخمسة البيض بقتل الرجل الزنجى لأنهم اعترفوا بضربه بعض ضربات خفيفة بطويل سياطهم ! ! . وعند ما قدموا إلى مجلس المحلفين أطلق سراحهم بعد أن تداولوا عشرة دقائق من الزمان ! ! .

أما الضحية « ليون ماك اتى » فقد اتهم بسرقة سرج أحد الخيول ! ! .

وبعد انتهاء المحاكمة اعترف اثنان آخران من الرجال البيض أنهم هم الذين سرقوا السرج . أما الرجل الزنجى فقد ذهب ضحية إلى جوار آلاف الضحايا من الزنوج الأبرياء.

أصابع السود وأذرعتهم تباع عند القصابين السود !

وحدث يوما أن ذهبت إلى حى (هارلم) وهو حى الزنوج فى نيويورك لشراء بعض صور من استديو « جوليانى » ودخلت حجرة الانتظار فوجدت بين الصور المعلقة على جدرانها صورة لبعض الأذرع والأصابع المعلقة فى خطاطيف ! ! ! . .

وسألت عن ماهية هذه الأصابع والأذرع فقال لى مستر « هنرى جوليانى » أنها من أقدم الصور التى التقطها والده عام ١٩١١ بمحل أحد القصابين البيض فى « خالسنون » بولاية كارولينا ... أنها أصابع أجدادنا نحن الزنوج ! ! ! . .

نعم يا سيدى كان ثمن اللحوم الآدمية أقل بكثير من ثمن الخنازير ! ! ! . .

جماعة « الكوكلكس كلان » أو قاتلو الزنوج !

ولقد حدثتنى سيدة هندية تدعى « كشامى باتيل » وهى تقيم فى الولايات المتحدة عن الاضطهاد الذى يتعرض له الزنوج فقالت :

« وكثيرا ما يتعرض الزنوج فى الولايات الجنوبية على وجه التخصيص إلى نوع من الإرهاب السرى التى تدار مؤامراته فى الظلام . . فكثيرا ما يسمع أن أحد الزنوج قد اشتبه فى مسلكه — بحق أو بغير حق — وسرعان ما يختفى من الوجود

ويبحث الناس عنه هنا وهناك فلا يجدوه ويقال بعدها أن الضحية قد انتقلت إلى مكان غير معلوم ! ! ! ...

إن الذين يقتلون هؤلاء الزنوج أو يدفنونهم أحياء هم جماعة « الكوكلكس كلان » الفاشية التى تحارب الزنوج وتنادى بإخراجهم من الولايات المتحدة وحتى تتحقق هذه الأمنية فهم ماضون فى خططهم نحو إبادة السود وأفنائهم ... ومن يدرى لعل لهم عذرا « إن البيض خلقوا من عجين أبيض والسود خلقوا من طينة سوداء !! » .

الحق الذاتى أو « الفليباستر » :

ثم مضت السيدة « كشامى » فى حديثها تقول « أن حق الفليباستر » أو الحق الذاتى أمره كله عجيب ! ! أن الشيخ أو « السناتور » الأمريكى عندما يريد أن يقتل تشريعا ما يعمد إلى استعماله حقه الذاتى ... أو « الفليباستر » ! ! . .

ولما سألتها عن هذا الحق قالت : « أن مجلس الشيوخ الأمريكى دائما يحدد لكل مسألة محل بحث أو نقاش فترة معينة من الزمن فإذا مضت تلك الفترة وانتهت أجل النقاش فيها إلى دورة أخرى .

ولما كان للشيخ حق الكلام دون أن يعترض عليه أو يقاطعه أحد فإن شيوخ الجنوب إذا ما عُرِضَ أى تشريع خاص بإنصاف الزنوج أو يهدف إلى مساواتهم مع البيض قاموا يتحدثون عن الطقس وأحدث الأفلام وجمال الطبيعة حتى ينتهى الوقت المحدد للنقاش ويؤجل البحث فى التشريع الجديد إلى دورة أخرى ثم يعاد إلى المجلس ليتدخل بحق الفليباستر مرة أخرى وهكذا يموت كل تشريع يهدف إلى تحسين حال السود الأمريكيين . . نعم إنه يقتل ويذبح ويقبر بواسطة الحق الذاتى أو « الفليباستر » اللعين ! ! ! . .

العودة إلى أفريقيا :

ولما سألت السيدة « كشامى » عن الفكرة التى ينادى بها بعض قادة الفكر أمثال العالم الأمريكى الأسود « بلبو » عن وجوب هجرة الزنوج إلى أواسط أفريقيا وطنهم الأول فقالت « أنها فكرة جنونية غير عملية ورغم ذلك فقد دان لها كثير من السود بالولاء حتى أن مستر « ماركوس جارفى » قد عمد خلال الحرب العالمية الأولى إلى تأسيس « حكومة أفريقية » من الزنوج فى حى « هارلم » وهو حى الزنوج

بمدينة نيويورك واشترى مع أنصاره عدة بواخر ليبدأ حركة الهجرة الأفريقية ولكن قليلين هم الذين هاجروا !!.

إنصاف العمال الزنوج أثناء الحرب العالمية الثانية :

ولقد اغتنم الزنوج فرصة الحرب العالمية الثانية واحتياج الولايات المتحدة إلى الملايين من شبابهم للجندية وملايين أخرى من رجالهم ونسائهم للعمل فى المصانع وأخذوا يطالبون بمساواتهم مع البيض فى الحقوق ما داموا يؤدون نفس الواجبات .

وحدث عام ١٩٤١ عند ما بدأت بعض المصانع تعارض فى إعطاء العمال السود أجورا متساوية مع البيض كما كانت تفعل قبل الحرب « كان العامل الأسود يتقاضى ثلثى أو ثلاثة أرباع ما يتقاضاه العامل الأبيض الذى يتساوى معه فى المرتبة » ولكن المستر فيليب راند ولف — وهو أحد زعماء الزنوج ورئيس نقابة « الحمّالين » — هدّد بتنظيم مظاهرة تضم جميع الحمالين فى الولايات الأمريكية ليسيروا فى مواكب صاخبة تتجه صوب البيت الأبيض .

وارتجفت الولايات المتحدة من ذاك التهديد واضطر الرئيس « روزفلت » إلى عقد مؤتمر من « البيض والسود » يضم زعماء العمال الصناعيين وممثلى الحكومة وأصدر بعده أوامر مشددة بعدم التمييز أو التفرقة فى المعاملة بين البيض والسود فى المصانع أو المصالح الحكومية .

ويعد هذا الأمر أخطر قرار صدر بالنسبة للزنوج فى الولايات المتحدة بعد قرار تحريم الرقيق !!! . .

تحقيق صحفى مع الزنوج :

وبالرغم من أن حالة العمال الزنوج أثناء الحرب قد تحسنت نوعا ما ولكن الأزمة عادت من جديد . . إن الحرب قد انتهت والضرورة الملحة التى كانت تفرض على الحكومة احترام السود قد زالت وإذا فلتعد الأمور سيرتها الأولى . . هذا هو شعور كل أمريكى وأمريكية من الزنوج المضطهدين . . ولقد أرسلت جريدة النيويورك تيمس بعض مراسليها لإجراء تحقيق صحافى مع الجنود فى أثناء عودتهم من الميدان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ! ! ...

وأبرق أحد المراسلين إلى جريدته من أوكيناه يقول « إن أحد الجنود الزنوج صرح بأن المعركة الحقيقية من أجل الحرية والديمقراطية تبدأ عندما ننزل فى ميناء سان فرانسيسكو » . . . حقا إن هؤلاء الجنود الزنوج قد عادوا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ! ! ! . .

ولقد سألت فتاة زنجية من ولاية « جورجيا » عن الطريقة التى يمكن أن يعاقب بها « هتلر » إذا ما قبض عليه ؛ فقالت « أطلوا وجهه بدهان أسود وأحضروه توا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ! ! . . »

إن أمريكا بلد نصفها أحرار ونصفها أرقاء ...

إن ثلاثة عشر مليونا من الزنوج يهددون اليوم برفع شكواهم إلى مجلس الأمن ...

إنهم يريدون الحرية . يريدون المساواة . المساواة فى كل شىء .. فى المأكل والمشرب والمعبد . . إنهم لا يريدون كنيسة للسود وأخرى للبيض لأنه لا يوجد إله للسادة وإله للعبيد ! ! . .

وقبل أن أضع القلم فى نهاية هذا الفصل أود أن أسأل نفسى لم سُمِّى مقر حكومة الولايات المتحدة بالبيت الأبيض ولم يُسَم بالبيت الأبيض والأسود معا !! ...

***

المحاضرة الثانية

فرغت من الدفاع عن الأمريكيين أمام المصريين لأستأنف الدفاع عن المصريين أمام الأمريكيين وجمعت أوراق ومستندات القضية وتوجهت مع المستر « بونت » والسيدة زوجته إلى قاعة الاحتفالات بجامعة شيكاغو فى تمام الساعة السادسة مساء فوجدناها ضاقت بجمهور كبير من الطلبة وموظفى الجامعة الإداريين .

وبعد أن حيانا الحاضرون تقدم مستر « أوجبرن » إلى منصة الخطابة وقال :

« لقد ألقى محاضرنا المصرى بالأمس الشطر الأول من بحثه عن وحدة مصر والسودان من الناحية الدولية ووقف بنا عند المرحلة التى تبدأ منذ تولى ملك مصر الحالى عرش بلاده ؛ وسنستمع الآن إلى الشطر الثانى من البحث .

. . . وهكذا بدأت حديثى عن التطورات الأخيرة التى لازمت القضية فى أدق مراحلها . .

عهد الملك فاروق (١٩٣٦ — ...)

حضرات السادة سأعرض عليكم الليلة مرحلة أخرى فى تطور الوحدة القانونية بين شطرى الوادى شماله وجنوبه . هذه المرحلة ياسادة أوجدتها معاهدة سنة ١٩٣٦ التى وقعت فى ظروف خاصة عندما كانت الحرب الحبشية الإيطالية تهدد أمن البلاد وسلامتها والقوات الغاشمة تعتدى على الحدود الغربية لمصر والحدود الشرقية لسودانها .

١ — الوحدة ومعاهدة عام ١٩٣٦ :

وسأتناول معكم الآن ياسادة تحليل الجزء الخاص بالسودان أو الوحدة فى هذه المعاهدة وقد خصصت له المادة ١١ ذات الفقرات الستة .

أما الفقرة (١) فتقضى بأنه « مع الإحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الإتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الإتفاقيتين والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين ؛ وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان » .

وقد يرى البعض أن فى ذلك النص اعترافا ضمنيا بالصلاحية القانونية لوفاق سنة ١٨٩٩ وليس ذلك كذلك فالأمر على العكس إذ أن المذكرات المتبادلة بين الطرفين المصرى والبريطانى تقضى كلها ببطلان الإتفاقيتين وأن نفس هذه الفقرة تقطع بعدم صلاحيتهما وإلا لما كان هناك مبرر للنص على الإحتفاظ بحرية اتفاقات جديدة غيرهما وفى هذا النص مافيه من الإعتراف الضمنى بالشذوذ البين فى هاتين الاتفاقيتين مما جعل أمر تعديلهما وتجديدهما له الأولوية والتقديم فى الذكر على ماعداه من أمور أخرى ، فهذه الفقرة فى مدلولها ونصها قد جعلت معنى الفسخ والنسخ لاتفاقيق سنة ١٨٩٩ أقرب إليها من معنى الإثبات أو الإقرار .

وتنص الفقرة (٢) على أن « تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لايتوفر لها سودانيون »

وهذه الفقرة تفصل ما أجملته الفقرة الأولى من أن النظام القائم على هاتين الإتفاقيتين إنما هو نظام إدارى وأن الحاكم العام يباشر سلطاته الإدارية نائباً عن مصر وبريطانيا .

أما الفقرة (٣) فتنص على أن « يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين »

وربما قيل أن هذا النص قد أقر وجود الجنود البريطانيين ولم يكن لهم سابق ذكر فى اتفاقيق عام ١٨٩٩ وحقيقة الأمر أن وجود هذه القوة البريطانية لم يعد عن كونه امتدادا للاحتلال غير الشرعى لمصر . ولما كان السودان جزءاً من مصر فعلى هذا يكون وجود هذه القوات البريطانية قائما على نفس الأساس الباطل الذى أوجدها فى مصر ؛ فكما أن انجلترا قد لجأت إلى نص فى معاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل منه سنداً لبقاء الجنود البريطانيين فى مصر فإنها قد لجأت كذلك إلى إيجاد سند آخر لبقاء جنودها فى السودان .

ويجب أن يفهم تماما أن وجود هذه القوات ليس مستمداً من اشتراك بريطانيا فى الإدارة لأن الإشتراك فى الادارة لايترتب عليه وجود جنود بريطانيين فى السودان . ومن نافلة القول أن نذكر بأن وجود القوات المصرية فى السودان ليس مستمدا من المعاهدة أو الحق الإدارى أو غير ذلك كله إنما لأن السودان جزء من مصر والجنود المصريون إنما يرابطون فى أراضيهم لا فى أرض أجنبيه . . وخلاصة القول فى هـذا الشأن أن هذه الفقرة هى من النصوص التى أمليت علينا إملاء وهى جزء من كل كان وليد ظروف

قاهرة واليوم تبدل الحال غير الحال أما هذه النصوص فهى تنتظر مجلس الأمن أو صوت العدالة ليصدر عليها حكمه بالإلغاء والإعدام ! !

وتنص الفقرة (٤) على أن « تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ».

ثم ذكرت الفقرة (٥) أيضا أنه « لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية » .

ياسادة : لما فصل السودان عن مصر فصلا إداريا جاءت هذه النصوص وسوّغت أن يكون هناك سودان من الناحية الادارية المحضة ؛ ومن ثم ميزت الإتفاقية بين المصريين والسودانيين فى المناصب الحكومية ووحدات الجيش ولكن ليس معنى هذا خلق جنسية خاصة للسودانيين دون المصريين ...

أما ما جاء خاصا بشئون التجارة والملكية وعدم التفضيل أو التمييز فيما بين رعايا مصر وبريطانيا فعلى إعتبار أنهما الدولتان المشتركتان فى الإدارة فقط وأن هذه المسائل المذكورة مما يمكن إدخاله أو إقحامه فى نطاق الإدارة والتشريع التى كفلتهما الإتفاقيتان المفروضتان علينا عام ١٨٩٩ ! !

أما الفقرة (٦) فتقول « اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الإتفاقات الدولية سارية فى السودان »

والملحق المشار إليه نصه التالى :

« ما لم وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة يتعين أن يكون المبدأ العام الذى يراعيانه فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه .

والإتفاقات التى يراد سريانها فى السودان تكون على العموم إتفاقات ذات صبغة فنية أو إنسانية ومثل هذه الإتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصاً بالإنضمام إليها فيما بعد ، وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الإتفاق ساريا فى السودان ؛ ويجرى الإنضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كلٌّ فيما يخصه

شخصان مفوضان فى ذلك تفويضاً صحيحاً . وتكون طريقة إيداع وثيقة الإنضمام فى كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لايحتوى على نص خاص بالإنضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

وإذا كان السودان بالفعل طرفا فى اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء .

ومن المتفق عليه أن إشتراك السودان فى إتفاق ما وإنهاء ذلك الإشتراك لايكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصاً بالنسبة للسودان ولايترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الإتفاق ولاعلى نقضهما لهذا الإتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الإتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان » .

حضرات السادة — إن هذا الملحق يقصر إشراك السودان فى الإتفاقات الدولية ويجعله متوقفا على العمل المشترك الذى تقوم به الحكومتان المصرية والبريطانية ، وقد يظن من إيحاء النص أن هذا العمل المشترك هو من أعمال السيادة باعتبار أن الإتفاقات الدولية مما يتعلق بسيادة البلاد ومصيرها . ولكن الملحق قد نص على أن الإتفاقات التى يراد إشراك السودان فيها هى ذات « صفة فنية أو إنسانية » والعمل لهذه الأغراض يعتبر من الأعمال التى هى أقرب إلى الإدارة منها إلى أعمال السيادة . ولكن انجلترا قد جاوزت هذه الحدود وأخذت تشرك السودان فى مؤتمرات دولية كمؤتمر القطن الدولى المنعقد الآن فى الولايات المتحدة ومؤتمر الأرصاد الجوية الذى سيعقد فى أغسطس الحالى بمدينة مونتريال بكندا ؛ وهكذا خرقت بريطانيا نصوص الإتفاق مرتين فى نفس هذا العام وستخرقه فى الأعوام القادمة إلا إذا وجد الدرع الحديدى الذى تتحطم عليه سهام اعتداءاتهم ومن ثم تمحى هذه النزوة البريطانية الرعناء فى الاستهتار بالإتفاقات الدولية وما تلتزمه نحوها من عهود !! .

٢ — اشتراك السودان فى مؤتمر المستعمرات البريطانية :

أيها القارئ العزيز ... بعد العودة إلى أرض الوطن طالعتنا الصحف فى ١٩ يوليو عام ١٩٤٨ ببلاغ رسمى صدر من حكومة السودان فى الخرطوم هذا نصه ...

« ستعقد وزارة المستعمرات البريطانية فى أكتوبر القادم بلندن المؤتمر الأفريقى السنوى وسيمثل الأعضاء الذين انتدبتهم مجالسهم التشريعية الممتلكات البريطانية فى شرق وأواسط وغرب أفريقيا . وقد أرسلت رقاع الدعوة إلى حكومات المناطق المجاورة للحدود لمن يريد الحضور منها ومن بينها حكومات فرنسا وبلجيكا والبرتغال وجنوب أفريقيا والسودان .

وسيرسل من السودان لحضور المؤتمر بالنيابة عن حكومة السودان بوصفهما مراقبين المستر والاس مساعد السكرتير الادارى للحكومة المحلية وميرغنى حمزة أفندى الموظف بمصلحة الأشغال وعضو المجلس الإستشارى لشمال السودان ورئيس لجنته الخاصة بالتعليم .

وقد اشتمل جدول أعمال المؤتمر على المسائل الإقتصادية والسياسية والطبية والإتصالات العامة وبعض موضوعات أخرى » .

وواضح من هذا البلاغ أن انجلترا قد ارتكبت عدة مخالفات للملحق المتفق عليه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ والخاص بإشراك السودان فى المؤتمرات الدولية .

١ — قررت حكومة السودان الإشتراك فى المؤتمر دون عمل مشترك أو حتى إخطار لحكومة مصر بما تعتزمه من المساهمة فى أعمال المؤتمر الإفريقى الخاص بالمستعمرات وهذا خلافا لما ينص عليه الملحق من عدم حضور السودان للمؤتمرات الدولية إلا بعمل مشترك من مصر وبريطانيا .

٢ — ذكر فى الملحق أن المؤتمرات التى يساهم فيها السودان عامة يتعين أن تكون ذات صفة فنية أو إنسانية بحتة ولكن جدول أعمال المؤتمر حوى مسائل سياسية وإقتصاديه وغيرها . . وهى لا تمت للانسانية بأدنى الأسباب ! !

٣ — ورد ذكر السودان فى البلاغ الرسمى بعد إتحاد جنوب أفريقيا وهذا الآخر من دول الدومنيون التى تسبح فى فلك الامبراطورية الواسعة المدار فلا ريب فى أن السودان هو فى نظر الإنكليز أقل مرتبة من الدومنيون وأرقى درجة من المستعمرات .

ولقد سبق أن نظم سعد زغلول مظاهرات سياسية ضد بريطانيا عند ما قررت حكومة السودان الإشتراك فى معرض « ويمبلى » التجارى وكان ذلك عام ١٩١٤ أما فى عام ١٩٤٨ وبعد ربع قرن من الزمان فيتساءل الرأى العام فى الشمال والجنوب عما تعتزم الحكومة المصرية تخاذه من خطوات إزاء تلك السياسة البريطانية فى السودان

فلا يظفر منها — واحسرتاه — إلا بصمت غير ذهبى يعطى الخصم سلاحا فوق ما لديه من أسلحة ولا يزيد حجتنا فى حقنا إلا هوانا .

٣ — السودان فى المفاوضات الأخيرة :

حضرات السادة . . . الآن ننتقل بكم إلى المرحلة الأخيرة التى مرت بها قضية بلادنا وكيف أن وحدة مصر وسودانها كانت قد تعرضت إلى العواصف والأعاصير ، ولولا يقظة الشعب وترقبه لمكافحة كل مؤامرة من شأنها إضعاف الروابط بين شطرى الوادى لكان السودان اليوم فى أحشاء وبطون الحيتان ! ! .

الكفران بطريق المفاوضات :

حضرات السادة . . . ولا حرج فى أن أعلن على ملأ أن شعب وادى النيل قد آمن وآمنت معه حكومته بعد ذاك أن المفاوضات بين دولة كبيرة وصغيرة أمر لاطائل من ورائه لقد كفرنا بالمفاوضات حتى بمدلول معناها . . ألا ترون حضراتكم إذا ذهب مشترٍ إلى متجر كى يحصل على حاجياته ويفاصله الثمن ويتخلل حديثهما ألفاظ التراخى والتشدد ألا ترون فى ذهاب الشارى إلى البائع إقرارا ضمنيا بأن الأخير هو صاحب البضاعة ورب التصرف فيها ؟ وما بالكم إذا كان التاجر قد أحضر له شرذمة من المسلحين ومحترفى الشغب يحيطون دكانه بسياج من الحديد والنار ؟... لابد إذن أن يترك العميل نقوده دون أخذ بضاعته ! !

وتلك — ياسادة — هى حالة المفاوضات بين مصر وبريطانيا التى تعسكر جيوشها فى أرض وادينا من منبعه إلى مصبه . . . ان انجلترا شنت الغارات على روسيا لمحاولتها مفاوضة إيران بينما كانت جنودها لا تزال تحتل أرض تلك البلاد ؛ وقام مستر بيفن أنذاك وحمل لواء هذه الحملة ونادى ببطلان تلك المفاوضات المسلحة لما فيها من ضغط وإكراه فقال ما نصه :

« لا يجوز أن تفاوض أو تحاول المفاوضة أو أن تبغى الحصول على إذعان أو تسليم من (دولة) صغيرة لصالح (دولة) كبيرة عن طريق احتلال أراضيها بقوة مسلحة » .

وهذا هو الوضع الذى أحله البريطانيون لأنفسهم فى مصر بينما حرموه على الروس فى إيران ! ! وفى وسط هذا الجو الخانق بدأت مراحل المفاوضات الأخيرة وتتابعت فصولها .

٤ — المذكرة المصرية والرد البريطانى :

حضرات الســادة — وبعد أن انتهت الحرب الماضية وتمت الغلبة للحلفاء على أعدائهم قدمت الحكومة المصرية وقتذاك مذكرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ طالبت فيها بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصر إلى لندن للمفاوضة فى إعادة النظر فى معاهـدة سنة ١٩٣٦ . وقد كان يمكنها أن تطلب الدخول فى مفاوضة على أساس جديد غير المعاهدة البالية التى أملتها ظروف خاصة — وأعنى معاهدة سنة ١٩٣٦ — ولكنها كانت تريد أن تثبت مرة أخرى ولاءها وصداقتها لحليفتها القديمة بريطانيا ورغبتها فى توثيق ما بينهما من روابط على أســاس المساواة الحرة بين البلدين .

ولقد جاء فى نهاية المذكرة المصرية ما نصه :

« وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية فى ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم » .

وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ جاء الرد البريطانى فاتراً إذ لم يشـأ أن يجيب بالنفى أو الإثبات على ما حوته المذكرة المصرية وجاء فى هذا الرد : —

« وإن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد أخذت علما بأن الحكومة المصرية ترغب فى أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان » .

وهذا فى الواقع هو الجزء الذى يعنينا عند ما نتحدث عن أمر وحدة وادى النيل من الناحية الفقهية على أن الذى يقرأ تلك المذكرة والرد عليها يمكنه أن يرى كيف أن بريطانيا تنظر إلى مصر نظرتها إلى دول المجموعة البريطانية . لذا فواجب عليها أن تدور فى فلك الإمبراطورية العجوز وأن تقـدم الروابط بين مصر وبريطانيا على أساس المشاركة « الحرة الكاملة » بين السجناء والجلادين . . .

وسأتلو عليكم الآن النصوص الكاملة للمذكرة المصرية والرد البريطانى حتى نؤمن ونزداد يقيناً أن بريطانيا فى عهد الحريات الأربع وميثاق سان فرانسيسكو هى بريطانيا منذ ثلاثة قرون . . . إن بريطانيا فى عهد المحافظين هى بريطانيا فى عهد العمال ؛ إنهم جميعامتفقون على وجوب استعباد أكثر من خمس سكان العالم محافظة منهم على صحة الإمبراطورية المتداعية الأركان ! ! ! .

خطب المستر تشرشل عند ما نجح الجنود البريطانيون فى قمع الثورة الهندية التى اندلع لهيبها فى ٩ أغسطس عام ١٩٤٢ فقال :

« أنا لم أعيّن رئيساً لحكومة صاحب الجلالة الملك كى أتزعم أيضاً تصفية الإمبراطورية البريطانية » .

أيها السادة . . . وبعد هذا الاستطراد يهمنى الآن أن أتلو عليكم المذكرة المصرية والرد البريطانى عليها . . .

المذكرة المصرية :

ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة أن المصلحة البينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت فى وقت كانت فيه العلاقات الدولية فى أشد الإضطراب وكان شبح الحرب باديا ، وقد كان لهذه الظروف أثرها البيّن فى إخراج المعاهدة على الوجه الذى صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تكنّه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة فى التعاون . فجاءت المعاهدة حلقة فى سلسلة من التدابير التى اتخذت فى ذلك الوقت ومن الاتفاقات التى قصد بها تجنب الحرب التى كانت تهدد العالم أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فإنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التى قضت بقبولها .

والواقع إن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التى لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذى لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقا لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة تغييرا جوهريا .

ومما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التى قلبت الأوضاع فى العالم وما انتهت إليه

الحرب الأخيرة من إنتصار الحلفاء وإبرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافلة لامبرر لها ، لاسيما أن نصوص المواثيق لم تكن فى يوم من الأيام هى الكفيلة بنفاذها بل العبرة فى ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التى تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التى تقوم بها مصر فى الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التى قدمتها لحليفتها طوال سنى الحرب وقد قدّمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها فى الصداقة .

إن الحكومة البريطانية — إبان الشدائد — قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة ، وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لزاما أن يعاد النظر فى معاهدة ١٩٣٦ بعد أن تغيّرت الظروف التى فرضت عليها طابعا خاصا لكى تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة فإن أحكامها التى تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالى .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم فى بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية ، يجرح الكرامة الوطنية على الدوام ، ولايستطيع الرأى العام المصرى إلا أن يفسره بأنه الدليل المحسوس على ريبة تعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها وتدرك التبعات الناشئة عن اشتراكها فى هيئة الأمم المتحدة فهى لن تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يجعلها قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب وأمام هبّة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة فى أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضى والطليقة من أسر مبادىء قد انقضى زمانها ، تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفتها ستشاركها فى هذا الرأى وأن الحكومة البريطانية ستعنى

بتحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها فى إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية فى ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم .

الرد البريطانى :

أتشرف بإبلاغكم إنى تسلمت المذكرة المؤرخة فى العشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٥ التى تطلب فيها الحكومة المصرية إلى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تحديد موعد قريب للدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٣٦ .

٢ — ولقد تبينت حكومة الملك تماما الرغبة التى بدت فى مصر للمباحثة معها فى هذا الشأن . وإذا كانت لم تستجب رسميا حتى الآن لما أعربت عنه حليفتها فإن مرد ذلك «أولا» إلى ضغط الحوادث المتصل الناشىء من وقف الحرب و«ثانياً» إلى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية الانجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الإفادة من الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب . وفى هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك — دون أن ترغب فى المرحلة الحالية فى أن تبحث الحجج التى تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية — أن تلاحظ إن أحد هذه الدروس هو أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الانجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها .

٣ — وأن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من — الصراحة والود — التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب وهو مانوّهت به المذكرة المصرية وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ، ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاماً ؛لهذا فإن حكومة جلالة الملك — على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ — تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولى .

وسترسل إلى سفير جلالة الملك فى القاهرة قريباً تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وأن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد أخذت علما بأن الحكومة المصرية ترغب فى أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان .

٥ — مشروع « صدقى — بيفن » :

حضرات السادة : أما مباحثاتنا الأخيرة ومفاوضتنا مع بريطانيا فقد طالت واستطالت أكثر من أربعة عشر شهراً لم يصل الطرفان فيها إلى أكثر من مشروع اتفاق عرف بإسم مشروع « صدقى — بيفن » أو « بيفن — بيفن » كما تسميه الصحافة المصرية وهو الذى وقعه رئيس حكومتنا السابق « صدقى باشا » ووزير خارجيتنا عند ما سافرا إلى لندن للدخول مع مستر بيفن فى مباحثات قيل عنها ووصفت من الطرفين يومذاك بأنها « شخصية » لا « رسمية » وليس هذا ما تعنينا مناقشته الآن .

والواقع أن تلك المفاوضات قد أظهرت منذ البداية تباينا فى وجهات النظر بين الفريقين وظل الجانب المصرى يتذرع بالصبر والمثابرة أما الجانب البريطانى — ياسادة — فكان يلعب دور ساكن الغاب لا يدع فرعا إلا ممسكا فرعا آخر ولا يترك ساقا إلا قابضا على ساق أخرى ! ! .

وأخيراً تقدمت هيئة المفاوضات المصرية بمشروع اتفاق وأصرّ الجانب البريطانى على مشروع « صدقى — بيفن » وأتسعت الهوة وتعذر على الطرفين أن يلتقيا وإن كان المشروعان قد إشتركا فى نصوص أربع مواد بعد الديباجة .

ولعل من استكمال البحث أن نعرض الآن كلا المشروعين ولنستمع بعدئذ إلى الحيثيات التى بنى عليها الجانب المصرى رفضه للمشروع البريطانى .

« مشروع صدقى — بيفن »	« مشروع هيئة المفاوضات المصرية »
(ديباجة)	(ديباجة)
بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة ملك انجلترا وامبراطور الهند الخ . . . نظراً لما يحدوهما من صادق الرغبة لدعم الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما وإقامة هذه العلاقات على أساس أكثر صلاحية لتنمية هذه الصداقة . . .	لم تتغير .
وبما أنهما يرغبان فى عقد معاهدة تبادل معونة بغرض دعم كل منهما والقيام بها بالتعاون والمساعدة المتبادلتين لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . فقد أنابا عنهما فى ذلك المفوضين الآتية اسماؤهم :	
(اسماعيل صدقى — ابراهيم عبدالهادى)	
(ارنست بيفن — رونالد كامبل)	
(المادة الأولى)	(المادة الأولى)
ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات والإتفاق الموقع عليه فى اغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الاعفاءات والمميزات المرفقة بها وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية .	لم تتغير .
(المادة الثانية)	(المادة الثانية)
اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر	فى حالة ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح

محلا لاعتـداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فما بينهما وبعد التشاور ، العمل الذى قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم .

(المادة الثالثة)

رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا لتنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، إتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنـــة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهـم الحكومتان .

وهذه اللجنة هى هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب إتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين السـاميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب إتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن

ضـد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان السـاميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخـاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن الـتدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

(المادة الثالثة)

رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلتين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ولـكى يتاح بصفة خاصة إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لـكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تـكون قادرة بالفعل على مقاومة الإعتداء . . .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . . . وتجتمع

تكون قادرة على أن تقاوم الإعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة للقيام بهذه المهام كلما دعت الضرورة وللجنة إذا ما دعت الحاجة أن تبحث أيضاً بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما الآثار العسكرية التى قد تنشأ عن الموقف الدولى ؛ وبخاصة الآثار التى قد تنشأ عن الأحداث التى تهدد أمن الشرق الأوسط وتقدم اللجنة للحكومتين فى هذا الصدد التوصيات المناسبة . ويهم الحكومتين فى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر أن تتشاورا بقصد أن تتخذا بالإتفاق بينهما ، التدابير التى يعترف بضرورتها .

أيضاً بناء على دعوة الحكومتين لتبحث — إذا اقتضى الحال — الآثار العسكرية للموقف الدولى وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الأوسط . وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بألا يبرما تحالفا أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما .

(المادة الرابعة)

لم تتغير .

(المادة الخامسة)

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو علية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

(المادة الخامسة)

لم تتغير .

(المادة السادسة)

إتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وذلك مع عدم الإخلال بالتصريحات التى أعلنها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام محكمه العدل الدولية .

(المادة السابعة)

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتبقى المعاهدة الحالية سارية مدة عشرين عاما من تاريخ بدء سريانها ؛ وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين بإنهائها بالطرق الدبلوماسية .

(المادة السادسة)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعــاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

(المادة السابعة)

لم تتغير .

* * *

بروتوكول السودان

إن السيــاسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأســاسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ممارسة حق

بروتوكول السودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

اختيار النظام المستقبل للسودان وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالإتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل إتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

***

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية (مصر) فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أما القاهرة والإسكندرية ومدن الدلتا سيتم الجلاء عنها فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ . وأن الجلاء عن الجزء المتبقى من البلاد سيطرد باستمرار خلال الفترة التى ستنتهى فى التاريخ المحدد فى الفقرة الأولى المتقدمة .

وأن الشروط الواردة فى معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاصة بالإعفاء والامتيازات ستظل مؤقتا مطبقة على القوات البريطانية خلال فترة جلائهم عن مصر .

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتم جــلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٨

وهذا التعديل للمعاهدة أمر ضرورى
نظراً لحقيقة جلاء القوات البريطانية
عن الدلتا والمدينتين بعد ٣١ مارس
سنة ١٩٤٧ وسيتفق عليه فيما بعد بين
الحكومتين اللتين ستتفاوضان قبل
هذا التاريخ .

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

***

٦ — بيان هيئة المفاوضات المصرية :

أيها السادة والسيدات . وأخيراً ولا نقول آخر اتفق جل أعضاء هيئة المفاوضات المصريين على رفض المشروع البريطانى ورأوا مكاشفة الأمة بالحقيقة وإطلاع أبناء الوادى على ما يبيته البريطانيون لهم من قيود وأغلال . . . وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ انتهى الأمر بينهم على إصدار بيان يعذرون به أنفسهم وينذرون شعبهم بالأخطار الكامنة فى ثنايا مشروع صدقى — بيفن الذى لم يأت بجديد سوى استبدال السلاسل الحديدية بأخرى ذهبية أو فضية ! ! .

وحتى نتعرف على رأى من خبروا المفاوض البريطانى وسبروا غوره يجمل بنا أن نصغى بشىء من الإمعان والتدقيق إلى الحيثيات التى بنوا عليها حكمهم بالرفض القاطع لكل العروض التى « صنعت فى لندن » و « ليفربول » ! ! ! .

أما حيثيات الحكم أو نص البيان القاطع المانع الذى أصدره جل أعضاء هيئة المفاوضات فسأقرأه عليكم بغير تحريف أو تبديل .

مفاوضات أساسها الجلاء والسودان :

كان لنا الشرف أن عهد إلينا بمقتضى المرسوم الملكى الكريم الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ أن نساهم فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وإبرام معاهدة تحقق مطالب البلاد .

ولقد بدأت المفاوضات فعلا على أساس المطلبين الحيويين اللذين أجمعت عليهما

الأمة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية فى مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين أن تتفاوض فى عقد معاهدة بدلا من معاهدة سنة ١٩٣٦ التى سلم الطرفان بأنها أصبحت غير صالحة للبقاء ، على أن تكون المعاهدة الجديدة معاهدة تبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون فى نصوصها وروحها مطابقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئة بما فى ذلك الحق فى عقد معاهدات إقليمية .

ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الأمر أخيراً إلى أن سافر دولة إسماعيل صدقى باشا ومعه معالى وزير الخارجية إلى لندن بوصفهما ممثلين للحكومة ولم يلبثا طويلا حتى رجعا بإتفاق مع الوفد البريطانى بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير الخارجية — ووقع الجميع على مشروع هذا الإتفاق بالحروف الأولى من أسمائهم وقد جاء فى ديباجته أنه « إتفق على أن الوثائق المرفقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسمياً من الحكومة المصرية دون أى تغيير فإن المستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية » .

مقترجات نهائية وتصريحات مغرضة :

وعلى أثر عودة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا من لندن يحمل مشروع الإتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية إلى إجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فناقشت المقترحات التى تضمنها وبحثتها بحثاً مبدئياً أثيرت خلاله جملة إعتراضات من بعض الأعضاء ثم عقد إجتماع أخر استأنفت فيه الهيئة بحث المقترحات الجديدة والمذكرة التى أعدها صاحب الدولة صدقى باشا للرد على الاعتراضات التى أبديت فى الجلسة الأولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الإجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتى قرر دولة صدقى باشا أنها نهائية ، وغير قابلة للتعديل ، كما تبين أن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من أهمية الإعتراضات الموجهة إلى المقترحات إذ أن هذه المذكرة فضلا عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتملها فهى مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر وبخاصة لأنها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية فى البرلمان البريطانى وبتصرفات من الحاكم العام فى السودان تناقض هذه التفسيرات وكان المفهوم أن يتخذ فى هذا الاجتماع قرار نهائى لولا أن سعادة هيكل باشا طلب إعطاءه مهلة لإتمام بحث المقترحات والمذكرة المرفقة بها وقد وافقت الهيئة على التأجيل لهذا الغرض على أن تدعى إلى الاجتماع فى أجل قريب .

عدم دعوة هيئة المفاوضات للاجتماع :

وانقضت فترة أطول مما ينبغى دون أن تدعى الهيئة إلى هذا الاجتماع فرأينا أن أن نعهد إلى دولة حسين سرى باشا فى الاتصال بدولة صدقى باشا فى هذا الشأن فعلم منه أنه لاينوى دعوة الهيئة إلى الإجتماع قبل يوم الثلاثاء لذلك لم نر بدآ من إصدار هذا البيان نجمل فيه الأسباب الرئيسية التى حملتنا على رفض المشروع بحالته الراهنة .

أسباب رفض المشروع :

١ — بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع إتفاق نص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على أنه « فى حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاوروا معا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه » .

ولـكن الهيئة رفضته فى مذكرتها الإجماعية التى أقرتها بجلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ لما تبين لها من أن الارتباط به قد يؤدى إلى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وما سيتبع ذلك من إحتمال عودة القوات البريطانية إلى إحتلال أراضيها فضلا عن أن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متنافية .

وبمراجعة مشروع « بيفن — صدقى » يتبين أن هذا النص وإن كان قد حذف المادة الثانية إلا أنه أضيف بما يحقق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه ، إلى المادة الثالثة .

ولم يكن من المستطاع أن نقبل ما سبق أن تقرر رفضه بالإجماع ولا أن نجيز نصا يجر البلاد إلى الإشتراك فى اتخاذ تدابير غير محدده قد يكون فيها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدى — كما سبق القول — إلى اتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية .

أما إبدال كلمة « عمل » بكلمة « تدابير » فانه لا يغير من الموقف شيئاً لأن من التدابير ما قد ينتهى إلى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة .

٢ — أما عن مطلبى الأمة الأساسيين الجلاء ووحدة وادى النيل فقد وقع إجماع الهيئة — فيما يختص بالجلاء — على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل بكثير من الناحية المادية وخاصة إذا

لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والأراضى المصرية عقب توقف العمليات الحربية مباشرة لا سيما وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجز لهم إلا البقاء فى منطقة محدودة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندى وأربعمائة طائرة .

٣ — وقد كان البروتوكول الخاص بالسودان طبقا للنص الذى اقترحته الهيئة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر » .

وجاء النص فى مشروع الاتفاق الأخير بأن « السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ممارسة حق إختيار النظام المستقبل للسودان وأنه إلى أن يتسنى للطرفين بالإتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل إتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذا » ومن المقارنة بين النصين يتبين :

أولا — أنه بينما يشير مشروع « بيفن — صدقى » فى الفقرة الأولى إلى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر فإن الفقرات التى تليها تجرد الوحدة من كل خصائصها .

ثانيا — يحتفظ النص المشار إليه بالحالة الراهنة فى السودان دون أن يعد بإجراء أية مفاضات لتعديلها بما يتفق مع الإعتراف بوحدة البلدين تحت تاج مصر .

ثالثا — إن النص على تحويل السودان من إختيار نظام المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر ويلزمنا منذ الآن بقبول مبدأ الفصل وفى ذلك هدم حتى للوحدة الإسمية فى ذاتها ، فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلا فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص .

ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدها دولة صدقى باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم فى السودان إنما يكون فى نطاق الوحدة .

فإنه فضلا عن أن عبارة النص جلية فى هـذا الصدد فإن تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى .

وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الإستعمار ، ولـكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والإقتصادية والروحية ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا فى إقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه .

لهذه الأسباب رفضنا المشروع بوضعه الجديد ورأينا إصدار هذا البيان الموجز توضيحا للموقف الذى آثرناه قياما بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة إلينا .

شريف صبرى — على ماهر — عبد الفتاح يحى — حسين سرى
على الشمسى — أحمد لطفى السيد — مكرم عبيد

٧ — حل هيئة المفاوضات المصرية :

حضرات السادة والسيدات — لقد قابلنا ضغط الانجليز بالثبات ودفعنا منطقهم بدفاع الحجج وواجهنا إعناتهم بالمثابرة حتى لم يبق فى قوس الصبر منزع . . . وبعد كل هذه المراحل المضنية التى مرت بها المفاوضات آثر رئيس حكومتنا أن يواصل السير فى الطريق مفضلا الوسائل السليمة على سواها . وأراد أن يقدم أخر عربون لرغبته الأكيدة فى فض النزاع بين مصر وحليفتها فأستصدر مرسوما بحل هيئة المفاوضات المصرية نظرا لمعارضاتها الشديدة للاستمرار فى المباحثات .

أما المرسوم فنصه التالى :

بعد الإطلاع على المرسوم الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٣٦ بتأليف الوفد الرسمى الذى يضطلع بأعباء المفاوضات مع بريطانيا العظمى .

ونظرا لأن أغلبية أعضاء هذا الوفد قد أعلنوا جهارا رأيهم فى المفاوضات الجارية وأصدروا قرارهم في موضوعها فى بيان مذيل بإمضاءاتهم بعثوا به إلى الصحف ونشر فيها .

وبما أن مهمة الوفد المذكور تـكون قد أصبحت بعد ذلك غير ذات موضوع وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقه رأى ذلك المجلس ،

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى : يلغى المرسوم سالف الذكر الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ .

المادة الثانية : على رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم .

حضرات السادة والسيدات :

ولا يخفى عليكم أن حل هيئة المفاوضات بهذه الصورة وفى تلك الآونة بالذات قد جاء تحديا صارخا لشعور الأمة كلها ؛ إلا أنه كان تضحية أضيفت إلى تضحيات أخرى قدمتها مصر وحكومتها فى سبيل الوصول إلى اتفاق لوضع الأمور فى نصابها كى يعيش وادى النيل حرا ويعيش أهله أحراراً ...

٨ — بيان الحاكم العام عن الحكومة السودانية المقترحة :

حضرات السادة والسيدات . وبينما نرى الجانب المصرى فى المفاوضات يسعى جاهدا لاستئنافها ووصل ما انقطع من حبلها يقوم الجانب البريطانى بحملة محكمة التدبير فيوحى المستر أتلى إلى السير « هيوبرت هدلستون » حاكم السودان العام أن يدلى ببيان لرجال الصحافة فور وصوله فى يوم ٧ ديسمبر عام ١٩٤٦ قال فيه :

« لقد عدت الآن من لندن والقاهرة حيث مكثت قرابة شهر بشأن مفاوضات المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . على أن هذه المفاوضات لا تزال دائرة ولكن مهما تكن النتيجة فقد أذن لى المستر اتلى ، رئيس الوزارة البريطانية ، كتابة إعطاء السودانيين التأكيدات التالية :

« إن حكومات صاحب الجلالة البريطانية مصممة من ناحيتها على عدم السماح بأى شىء من شأنه أن يجعل حكومة السودان — التى لم تمس المحادثات الأخيرة دستورها وسلطاتها بأى تعديل — تحيد عن القيام بالمهمة التى اتخذتها على عاتقها وهى إعداد السودانيين للحكم الذاتى ومهمة اختيارهم بحرية ، الوضع الذى يريدونه لبلادهم فى المستقبل ؛ وبروتوكول السودان ينص فى الواقع على أن يكون للشعب السودانى عندما يكون أهلا للحكم الذاتى حرية اختيار وضع بلادهم فى المستقبل ؛ وحكومة صاحب الجلالة البريطانية ترى أنه — بحسب منطوق الكلام الذى أفضى به رئيس الوزارة المصرية لوزير الخارجية البريطانية — لا شىء فى المعاهدة المزمع عقدها يمكن أن يغمط السودانيين حقهم فى تحقيق استقلالهم ولا يمكن أن يقيد شعبا يطلب الحرية .

على أن رئيس الوزارة المصرية أوضح لوزير خارجية انجلترا أن هذا مبدأ عام ولذلك لا يستوجب تدوينه فى لب المعاهدة .

وهناك نقطة اتفقت كلمة السودانيين المثقفين جميعا عليها ، وهى رغبتهم فى أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بأسرع ما يمكن وهذه رغبة تشاركهم فيها كل من حكومتى بريطانيا ومصر . وليس هناك مانع من أن تجد حكومة السودان فورا فى العمل لبلوغ هذا الهدف وإنى موطِّد العزم على ألا يقف شىء فى سبيل تأسيس حكومة سودانية ؛ وإنى أطلب من جميع من يودون أن يخدموا بلادهم أن يتعاونوا معى ومع موظفىّ على رسم الخطوة التالية فى سبيل تحقيق هـذه الغاية فلا شىء غير حسن النية فيما بينكم والتعاون مع الحكومة يمكن أن يبلغكم هذا الحكم الذاتى الذى تتوق إليه جميع الطبقات والأحزاب ؛ كما أطلب إليكم أن تضعوا خلافاتكم الداخلية جانبا وأن تتحدوا فى بذل مجهود عظيم لتحقيق أهدافكم .

وسيدعى مؤتمر الإدارة السودانية للانعقاد حالا ، للنظر فى التوصيات التى أعدتها لجنته الفرعية التى عالجت موضوع سودنة الحكومة المركزية وإنى أريد أن يقدم إلى المؤتمر توصياته بأسرع ما يمكن ؛ وإنى أعلم أنه لا الحكومة البريطانية ولا المصرية تعترض من ناحية المبدأ على التوصيات التى وضعتها اللجنة الفرعية وإن كانت هناك عدة نقاط تفصيلية تتطلب إعادة النظر قبل وضع أسس صالحة للعمل . وآمل أن يبادر من كانوا راغبين فى الإشتراك فى المؤتمر بتعضيده وأن يبادر أى شخص لديه آراء عن الخطوات التالية التى يجب إتخاذها بتقديمها » .

واختتم الحاكم العام رسالته إلى السودانيين بطلب التعاون والإتحاد وبذل مجهود صادق لمواصلة العمل الذى بدأوه . وقال : « فلا شىء غير عملنا دون تردد وإحجام ، واتحادنا يحقق سريعا قيام حكومة سودانية ويجعل فى وسعكم أن تتخذوا بمحض حريتكم قراراً بشأن وضع بلادكم » .

الحكومة المصرية تكذب بيان الحاكم العام :

ولقد ردت رياسة مجلس الوزراء عليه فى البلاغ الآتى :

نشرت بعض الجرائد صباح اليوم (٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦) أن الحاكم العام للسودان قد صرح بناء على تفويض من مستر اتلى :

١ — بأن المعاهدة المصرية الانجليزية قد احتفظت للسودان بحق الانفصال عن مصر .

٢ — بأن صدقى باشا قد اعترف بهذا الحق لمستر بيفن كمبدأ عام لا يحتاج إلى النص عليه .

٣ — بأن الحكم الثنائى كما هو قائم لم ولن يمس ، وستبقى الإدارة كما هى .

ورئاسة مجلس الوزراء تعلن أن الجانب المصرى الذى مثله فى لندن حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالى إبراهيم عبدالهادى باشا وزير الخارجية لم يقر مطلقا هذا الذى نسب صدوره إلى الحاكم العام للسودان كما تعلن أن الأوضاع التى يشير إليها هذا التصريح لا تتفق مع الأحاديث التى دارت أثناء وضع الصيغ ، ثم هى — أى الصيغ — ما زالت موضع أخذ ورد بين القاهرة ولندن .

والحكومة المصرية تأسف لأن الحاكم العام للسودان — وهو يمثل الحكومتين المصرية والإنجليزية — قد سمح لنفسه بأن يدلى بتصريح بناء على تفويض من رئيس إحدى الحكومتين ولم يطلع عليه رئيس الحكومة المصرية ولم يقره ؛ وكان الأولى ألا يدلى بأى تصريح رسمى فى هذا الموضوع قبل أن تنتهى الحكومتان إلى قرار متفق عليه .

٩ — التبليغ البريطانى بشأن السودان والاحتجاج المصرى عليه :

حضرات السادة والسيدات — وفى الوقت الذى كان حاكم السودان يقوم بحملاته ضد مشروع الإتفاق فى الخرطوم كان المستر أتلى ينظم مظاهرة أخرى فى لندن هدفها الضغط على رئيس الحكومة المصرى ليسلم البضاعة كاملة لأصحابها « البريطانيين » !!!.

أما هذه المظاهرة المحكمه التدبير فقد قابلتها حكومة مصر بمظاهرة مضادة عصفت بحصون المفاوضات وذهبت بقلاعها . . وقصة ذلك تبدأ فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إذ سلمت الحكومة البريطانية تبليغاً إلى عمرو باشا سفير مصر فى لندن جاء فيه : « إنه حصل سوء إدراك لما تفاهم عليه مستر بيفن مع صدقى باشا فى لندن ، وهذا يدعو إلى أن تقرر الحكومة البريطانية الحقائق كما هى وإن هذه الحقائق إما أن تقرر فى خطابات تتبادل قبل إمضاء المعاهدة وتلحق بها أو أن يتاح لمستر بيفن وزير الخارجية أن يقررها على منبر مجلس العموم على أن تقبل الحكومة المصرية هذه الحقائق فلا تكون محل مناقشة أو إعتراض .

وهذه الحقائق التى يراد تقريرها هى ما يأتى :

١ — أن بروتوكول السودان يتضمن تخويل السودانيين منذ الآن الحق فى الإستقلال التام أى الحق فى الإنفصال تماما عن مصر .

٢ — يطلب مستر بيفن أن يكون مفهوما لدى الحكومة المصرية بوضوح أن النظام الحالى فى السودان سيظل محترما .

٣ — أن تعترف الحكومة المصرية بحق بريطانيا العظمى فى أن تكفل الدفاع عن السودان بالقوات والتسهيلات التى يمكن أن تطلبها .

٤ — أن تعترف الحكومة المصرية بالحق الذى يخول لبريطانيا العظمى المرور فى مصر والطيران فى جوها فى خلال مدة الجلاء وكذلك فى الطيران فى جوها بعد الجلاء .

٥ — إستبقاء الإلتزامات المالية — بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ — المترتبة على تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وقد وصل هذا التبليغ إلى مصر يوم ٧ ديسمبر وهو يوم إستقالة صدقى باشا فلم ير أن يترك لخلفه تركة بغير تصفية فكتب إحتجاجا شديدا على التبليغ البريطانى وأرسله مع مخصوص إلى لندن .

إحتجاج مصر على التبليغ البريطانى

أما هذا الإحتجاج المصرى فنصه كما يلى :

« ردا على مذكرة حكومة صاحب الجلالة البريطانية المقدمة يوم ٦ يسمبر سنة ١٩٤٦ إلى حضرة صاحب السعادة سفير مصر فى لندن ، تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تجيب فيما يلى على النقط المختلفة التى عولجت فى المذكرة المشار إليها .

فيما يختص بالسودان ، يبين مشروع الخطاب الذى أعده مستر بيفن كما تبين التصريحات التى قد يدلى بها فى مجلس العموم ، أن بروتوكول السودان يتضمن تخويل السودانيين منذ الآن الحق فى الاستقلال التام أى الحق فى الإنفصال تماما عن مصر .

هذا مع أن المفاوضين المصريين فى لندن لم يقروا مطلقا — بل لم يكن فى وسعهم أن يقروا — أن النص الذى تعترف بريطانيا العظمى بمقتضاه بوحدة مصر والسودان تحت نفس التاج — تاج مصر — يمكن أن يتضمن فى نفس الوقت النزول عن تلك السيادة بتخويل السودانيين حق الاستقلال .

ولقد جاء فى مشروع بروتوكول اقترحه المفاوضون البريطانيون ذكر للحق الذى سيكون للسودانيين فى المطالبة بإستقلالهم . ولكن المفاوضين المصريين رفضوا هذا النص وقد أقر الجانب البريطانى هذا الرفض .

وعلى العكس إستهدف النص النهائى للبروتوكول إستهدافا فذا للحكومة الذاتية التى يميزها ميثاق الأمم المتحدة صراحة — فى الفصل الخاص بالأراضى التى توضع تحت الوصاية — عن الإستقلال والتى يترجم عنها النص الرسمى الفرنسى للميثاق بقوله :

« قدرة الشعوب على تولى إدارة شؤونها بنفسها » .

وفوق ذلك حرص البروتوكول على أن يحدد أن حق السودانيين فى اختيار نظام الحكم مستقبلا فى السودان هو حق ناتج من الحكم الذاتى ، بمعنى أنه لا يمكن أن يتجاوز نطاق الحكومة الذاتية الداخلية وأنه لا يمكن أن يتضمن الانفصال السياسى عن مصر .

وفضلا عن ذلك فسياسة الطرفين المتعاقدين فى السودان يجب أن تصاغ فى نطاق وحدة مصر مع السودان تحت تاج مصر وهذا يستبعد إعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين فى أن يقطعوا قطعا كاملا العلاقات التى تربطهم بمصر وبتاج مصر .

وإذن فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إلا أن تبدى دهشتها أمام تفسير الحكومة البريطانية لنصوص البروتوكول ذلك التفسير الذى يجرده من كل معنى ومن كل مرمى .

وتحرص الحكومة الملكية المصرية على أن توضح مرة أخرى أن سيادة مصر على السودان موجودة تاريخيا وقانونا وجودا مستقلا وبعيدا عن اعتراف بريطانيا العظمى بها فليس هذا الاعتراف واقعة جديدة تغير من مركز السودانيين بل إنه ليس إلا تقريرا لمركز قائم لا يمكن لأية مهارة دولية أن تنازع فيه .

ومن الممكن أن يفضل السودانيون فى المستقبل الاستقلال على الاتحاد مع مصر ؛ وعندئذ ستتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها العلاقات الأخوية التى تربطها بالسودان .

ولكن الاستقلال مسألة وطنية لا تتصل إلا بالشعب الذى يطلبه والدولة التى يجب أن تمنحه أو تقره ، فليس لأية دولة حق ولو كان لها حق فى إدارة شئون الشعب صاحب الشأن أن تتدخل لتطلب باسم ذلك الشعب باستقلال ليس بالشعب نفسه طاقة على المطالبة به .

وفضلا عن ذلك فإنه لا يمكن أن يخص بالذكر فى بروتوكول ملحق بمعاهدة

تحالف ثنائية تعقد لمدة عشرين عاما تخلى مصر عن حق سيادتها على السودان فى تاريخ غير محدد .

ومن أجل هذا لا تستطيع الحكومة المصرية فى هذه النقطة أن تقبل المعنى الذى تفسر به الحكومة البريطانية البروتوكول الخاص بالسودان سواء فى التصريحات التى قد يدلى بها مستر بيفن فى البرلمان أو مشروع الخطاب الذى قدمه للحكومة الملكية .

النظام الإدارى ليس خالدا :

يطلب مستر بيفن كذلك أن يكون مفهوما بوضوح أن النظام الحالى فى السودان سيظل محترما .

لقد وافق المفاوضون المصريون فى لندن على أن يظل النظام الإدارى المرسوم بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٩ وكما عدلته معاهدة سنة ١٩٣٦ معمولا به . ولكن قبول استمرار نظام للادارة معين لا يعنى بتاتا القول بأن هذا النظام يجب أن يستمر قائما فى المستقبل بغير تعديل . بل إن البروتوكول نفسه على العكس ينص على أن الهدف الرئيسى لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين سيكون رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا جادا للحكم الذاتى ولمزاولة الحق الذى ينتج منه فى اختيار نظام الحكم مستقبلا فى السودان .

فمن واجب الحكومة المصرية إذن أن تتأكد من أن الإدارة الحالية تطابق التوجيهات المرسومة فى البروتوكول . إن النظام الإدارى القائم ليس خالدا بل إنه على العكس يجب أن يتطور بقصد أن يصل إلى الهدف الذى عينه الطرفان الساميان المتعاقدان .

ومن حق مصر وواجبها فى سبيل هذا التطور أن تتقدم بالملاحظات والمقترحات التى تراها ضرورية كما إنه مما لا مناص منه أن تبقى دائما محاطة علما على نحو كامل ومستمر بالإجراءات التى تتخذها إدارة السودان الحالية بقصد تحقيق السياسة التى تعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يتبعاها فى السودان . وإن تفسير نص بروتوكول السودان على النحو الذى يبدو أن الجانب البريطانى يريد الاستمساك به يعنى تجريد البروتوكول وتجريد سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين من كل مرمى .

اقتراح لجنة مشتركة دائمة للسودان :

ومن ناحية أخرى فقد نص فى مشروع بروتوكول قدمه فى القاهرة الوفد البريطانى

على إنشاء لجنة إنجليزية مشتركة يكون من واجبها التوصية بالتدابير الملائمة لتنظيم مستقبل السودان والتعرف على رغبات الشعب السودانى ووضعها موضع الاعتبار .

وقد اقترح مستر بيفن فى لندن كذلك إنشاء لجنة مشتركة دائمة للسودان لدراسة تقدم وتطور السودانيين ؛ ولقد استبقى المفاوضون المصريون هذه المسألة لكى يقرروا فيما بعد على أى صورة قد تتدخل مصر بشأن السودان فى هذا الميدان ولكن المقترحات سواء التى تقدم بها الوفد البريطانى فى القاهرة أو التى تقدم بها مستر بيفن فى لندن تبين بجلاء أنه ليس فى مفهوم المفاوضين البريطانيين أن يكون نظام السودان الحالى مما لا يقبل المساس به ، بل يجب — على العكس — أن يكون فى المستقبل موضوعا لتعديلات وإن لمصر الحق فى أن تتدخل فى تطوره .

لهذه الأسباب ترى الحكومة المصرية أن تفسير البروتوكول الوارد فى المذكرة البريطانية يتعارض مع النصوص المتفق عليها بين المفاوضين البريطانيين والمصريين ومع الروح التى تمت فى ظلها الموافقة عليها .

الدفاع عن السودان من حق الدولتين :

يتضمن مشروع الخطاب كذلك الإعتراف بحق بريطانيا العظمى فى أن تكفل الدفاع عن السودان بالقوات والتسهيلات التى يمكن أن تطلبها .

ويبدو طبقا لهذا النص أن الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا وحدها . هذا مع أن لمصر حقاً فى هذا الميدان مساوياً على الأقل لحق بريطانيا العظمى . فيجب أن تكون لها كلمتها فى المسائل المتعلقة بالدفاع عن السودان وهو من ناحية أخرى جزء من الدفاع عنها نفسها ، وفى القوات البريطانية التى يجب أن تكون موجودة فيه لأنها ذاتها يمكن أن تضطر إلى أن ترسل إليه بكتائب مصرية . فهذه المسائل يجب أن تكون موضوعا للبحث — فى الوقت المناسب — من جانب مصر وبريطانيا العظمى .

ويتناول مشروع الخطاب كذلك نقطتين أخريين :

١ — الحق الذى يخول لبريطانيا العظمى المرور والطيران فى جوها فى خلال مدة الجلاء وكذلك الطيران فى جوها بعد الجلاء .

٢ — واستبقاء الإلتزامات المالية — بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ — المترتبة على تنفيذ المعاهدة المذكورة .

لقد كان من المتفق عليه فى لندن أن مسألة الطيران فى جو مصر بعد الجلاء ستكون محل مناقشة لاحقة بعد التوقيع على المعاهدة وأنها ستناقش على أساس

أهميتها الذاتية . . ومن ناحية أخرى فإن الحقوق والإلتزامات المالية الخاصة بالطرفين لا يمكن تصفيتها إلا بعد وضع المعاهدة الجديدة موضع التنفيذ فإنها تتطلب كذلك ترتيبا بين الحكومتين .

وفي خلال محادثات لندن رفض المفاوضون المصريون الاقتراح البريطاني الخاص بتسوية هذه المسائل ذاتها عن طريق خطابات تلحق بالمعاهدة . ذلك أن الجانب المصرى لم يشأ أن يعود إلى الإجراءات التى اتبعت فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فإن معاهدة تحالف عادية بين بلدين يعترفان اعترافا متبادلا بسيادتهما واستقلالهما لا يمكن أن تكون إلا اتفاقا بسيطا جدا وواضحا جدا . فإذا تطلبت مستندات ملحقة متعددة ومفصلة فإن معنى ذلك أنها تمثل شروطا استثنائية ليس لها مكان فى معاهدة تحالف عادية .

ولقد رأى المفاوضون المصريون بحق أنه إذا وجدت فى المستقبل مسائل تتطلب ترتيبات تكميلية فإنه يجب أن يكون من المتفق عليه أن الحكومتين ستقومان ببحث هذه المسائل فى الوقت المطلوب بقصد تسويتها باتفاق مشترك .

ومن أجل ذلك لا تستطيع الحكومة الملكية المصرية قبول اقتراح مستر بيفن الخاص بتوقيع مشروع الخطاب الذى أعده .

وفيما يختص باستقلال السودان والاحتفاظ بالحالة القائمة للنظام الإدارى فيه لا تستطيع الحكومة الملكية المصرية أن تقبل كذلك تفسير الجانب البريطانى كما هو موضح فى مشروع الخطاب وفى ملخص التصريحات التى يمكن أن يدلى بها مستر بيفن فى مجلس العموم .

موافقة الحكومة والبرلمان المصرى على المشروع :

ومن جهة أخرى تحرص الحكومة الملكية على أن توضح أن مقدمة النصوص الموقع عليها توقيعا مبدئيا فى لندن تقضى بأن هذه النصوص ستقدم للحكومة المصرية وأنه فى حالة قبولها سيوصى مستر بيفن الحكومة البريطانية بالموافقة عليها .

ولقد قام الجانب المصرى بتنفيذ هذا الشرط الذى أقره مجلس الوزراء كما أن مجلس النواب المصرى قد أقر هذه السياسة التى اتبعتها حكومته .

إن وضع الحكومتين لهذه النصوص وموافقتهما عليها يجب أن يميزا المرحلة النهائية للمفاوضات . هذا بينما يبدو فى الوقت الحاضر أن الحكومة البريطانية تريد إعادة فتح المفاوضات وإدخالها فى مرحلة جديدة لا ينتوى المفاوضون المصريون الإشتراك

فيها لأن الحكومة المصرية لا تستطيع إلا أن تتمسك بالنصوص التى وافقت عليها من قبل وهى النصوص التى جعلها مستر بيفن نصوصه .

ولا تشك الحكومة الملكية المصرية فى أن الإعتبارات المعروضة فيما سبق ستدفع مستر بيفن إلى تقديم النصوص التى صيغت ووقع عليها توقيعاً مبدئياً فى لندن إلى مجلس الوزراء البريطانى بغير إضافة أو تعديل ، وستحمل الحكومة البريطانية على أن توافق بدورها على النصوص التى سبق أن وافقت عليها الحكومة المصرية .

١٠ — إقالة القاضى المصرى فى السودان :

حضرات السادة والسيدات . . خلف النقراشى باشا زميله صدقى باشا فى رئاسة الحكومة المصرية ولم يكد يستقر به المقام حتى فاجأه حاكم السودان العام بخطاب ألقاه بمدينة الأبيض فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قال فيه :

« إن مطالب مصر فى وحدتها مع السودان تحت التاج المصرى والسيادة المطلقة أمر لا تقره حكومة السودان ولا السودانيون أنفسهم الذين يرغبون أن يكون السودان حراً مستقلا دون أية سيادة عليه ... وحكومة السودان ستمضى قدما فى هذه السياسة حتى يحصل السودان على استقلاله عند ما يتم نضجه وإيناعه وعندئذ سيكون للسودانيين الحق فى تقرير مصيرهم مع مصر أو مع غيرها . »

ولاحظ الحاكم العام للسودان فوق ذلك أنه لو كان باستطاعته التخلص من السيادة الإسمية لمصر فى السودان لما تردد لحظة فى ذلك لولا المعاهدات التى أعطت مصر هذه السيادة منذ عهد محمد على .

ولم يمض على هـذا الخطاب الذى وقع كالصاعقة على أبناء وادى النيل سوى بضعة أيام حتى صدرت أوامر الحاكم العام بإقالة أو معافاة قاضى القضاة المصرى فى السودان الشيخ حسن المأمون من الاضطلاع بأعباء منصبه ... وهكذا إستخدم هـذا الموظف المعين بمرسوم ملكى مصرى وكالته من إحدى الدولتين ضـد الدولة الأخرى وظن أنه يقضى بذلك على ما بين التوأمين الشقيقين من روابط روحية ودينية هى من صنع الله لا من وحى الإنسان ! ! .

ولقد استطاع المتشرف بالحديث اليكم أن يطلع على نص التقرير الذى أرسله السكرتير القضائى فى السودان إلى وزير العدل فى مصر يخبره فيه باستغناء حكومة السودان عن القاضى المصرى ويتمنى له مستقبلا زاهرا فى عالم القضاء الشرعى المصرى ! ! ! .

نص تقرير السكرتير القضائى لحكومة السودان :

حضرة صاحب المعالى وزير العدل للحكومة المصرية — القاهرة

سـيدى :

١ — إنه بمناسبة سفر حضرة صاحب الفضيلة الشيخ حسن المأمون من السودان فإنى كسكرتير قضائى لحكومة السودان أود أن أعبر لمعاليكم عن تقديرى للأعمال النبيلة المجيدة التى قام بها فى أثناء خدمته كقاضى قضاة السودان .

٢ — فى عصره احتفظت المحاكم الشرعية بمستواها العالى ولم تكن لها فى أى زمن من الأزمان سمعة أرفع شأنا مما لها فى الوقت الحاضر بين مختلف طبقات الجمهور .

٣ — علاوة على كفاءته وعمله الحسن من الناحية القضائية فقد كان للشيخ حسن مأمون إهتمامه الزائد بإدارة المحاكم وقد بذل عنايته للتأكد من أن الترقيات مطابقة للجدارة وأن ينال كل شخص يعمل تحت إدارته ما يستحقه .

٤ — قد أدى فضيلته أيضاً خدمة جليلة فى إدارة أموال الوقف فقد ازداد رأس مال الأوقاف ودخلها نتيجة بعد نظر فضيلته .

٥ — إننى لمسرور إذ أنه رأى قبل مغادرته السودان تنفيذ المشروعات الإصلاحية لإيجاد مكان أنسب لمعهد أم درمان وإن الاقتراحات الجديدة التى كان له فيها نصيب كبير لتحسين إدارة معهد أم درمان فى المستقبل قد حازت كل تأييد المجلس الإستشارى فى دورته الأخيرة .

٦ — كانت العلاقات بين حسن المأمون وبينى دائماً ودية للغاية خلال مدة خدمتى .

٧ — وختاما أود أن أعبر عن الرجاء بأن يكون للشيخ حسن المأمون مستقبل زاهر فى المحاكم الشرعية المصرية « وإنى أنتهز هذه الفرصة لتقديم أسمى آيات الاحترام . »

خادمكم المطيع

ت . ب كريد — السكرتير القضائى لحكومة السودان

١١ — عرض القضية على مجلس الأمن :

حضرات السادة والسيدات . . وفى النهاية عندما أعيت الحكومة المصرية كل حيلة وأفلست كل وسيلة فى إقناع بريطانيا بوجوب الجلاء عن أرض وادى النيل تحقيقا

لوحدته واستقلاله إضطررنا وكلنا ثقة من عدالة مطلبنا بل وكلنا إيمان أيضا بأن روح الميثاق العالمى الجديد والقائمين على تنفيذه سينصفون أصحاب الحق وسيقيمون الوزن بالقسط ولن يخسروا الميزان ! ! ! .

لهذا ولغيره اجتمع مجلس الوزراء المصرى وأصدر فى مساء يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قراره بقطع المفاوضات ورفع القضية برمتها إلى مجلس الأمن .

وبعد مضى يومين على هذا القرار وقف النقراشى باشا أمام مجلس النواب وفى حضور مليك البلاد الذى جلس فى شرفة الزائرين وقتئذاك وألقى بيانا ضافيا عن هذا الأمر وطرحت الثقة بالحكومة على أثر إلقاء البيان فأحرزت الثقة بأغلبية ١٥٧ صوتا ضد ١٥ صوتا وامتناع ٦ أعضاء من الحزب الوطنى حتى تعلن الحكومة فسخ اتفاقيق سنة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ .

أما البيان الذى أعاد إلقاءه رئيس الحكومة أمام مجلس الشيوخ فى نفس الليلة فنصه كما يلى :

قرار مجلس الوزراء بقطع المفاوضات :

حضرات النواب المحترمين :

أعلنت فى جلسة الإثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٤٧ من فوق هذا المنبر أنه إذا لم تسفر المباحثات التى كانت جارية بين الحكومتين المصرية والإنجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد وهى جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل فإننى أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب والله المستعان .

ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ مما وصلت إليه المباحثات بينى وبين سعادة السفير البريطانى فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه القرار الآتى نصه :

« لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الإتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن وبرغم ذلك لم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية . ولذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن » . .

روابط الوحدة بين الشمال والجنوب

حضرات النواب المحترمين .

إن قضيتنا قضية حق وعدل ولذلك لم تتردد البلاد منذ نهضتها أن تسلك سبيل التفاهم والإقناع وأخذت بالمفاوضة كوسيلة من وسائل الوصول إلى حقها . ولقد بذلت كل ما فى الطوق من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة لتقريب وجهات النظر . ولكن ذلك لم يشمر ثمرته التى تستريح إليها النفوس وانعقد عليها إجماع أبناء الوادى مركزة فى « الجلاء ووحدة وادى النيل » ولقد أوضحت مصر أغراضها بصورة لا تسمح لمنصف بأن يشوه براءتها وسلامتها فبينما نادت بوحدة وادى النيل لم يمكن ذلك إلا تأكيداً لأمر واقع وصدى لرغبة أبناء الوادى جنوبه وشماله . تلك الرغبة المنبعثة من عوامل طبيعية غير مصطنعه ولا متكلفة ، عوامل ظاهرة هى وحدة اللغة والدين والجنس والمصلحة ورباط النيل والجوار .

رفاهية السودانيين :

إن مصر حين تتحدث عن رفاهية السودان لا تزخرف القول ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهده قائمة ناطقة ، فليس من نواحى العمران والرقى فى السودان أثر إلا ومصر التى بذلت تكاليفه وحملت أعباء لم تؤده عن فائض وفر ، ولكنها أدته فى أدق أوقاتها المالية وأحلكها بنفس الدافع والعاطفة التى تؤدى بها واجب إلا صلاح فى أية بقعة من بقاع الوجهين البحرى والقبلى .

ذلك نهج مصر دائما وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا وإخواننا السودانيين من قبل أن يقيم أحد نفسه للتحدث عنهم ، فنداؤنا اليوم أن مصر لا تبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر إلا ازدهارا للسودان ورفاهية أهله نداء مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤيد صدقه .

إن وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الوادى وسلامته ورفاهية أهل السودان لا تتحقق إلا بدوام هذه الصلة وتنميتها وإن رغبة أهل السودان ومشيئتهم فى الوحدة مع مصر تحت تاجها تلك الرغبة المنبعثة عن هذه المعانى الطبيعية القوية فى توجيه الجماعات لا تلبث أن تبدو كالشمس إذا خلى بينها وبين الظهور وزالت من أفقها المؤثرات .

لسنا نريد للسودانيين إلا أن يعيشوا كإخوانهم فى مصر أحرارا يتولون شئونهم بأنفسهم ويتمتعون بكل مزايا الوحدة فى ظل التاج المشترك لشقى الوادى .

سياسة فصل السودان :

إن السياسة التى تتجه إلى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوانا بل واحتجاجنا . ولقد كانت المفاوضات متصلة بين مصر وانجلترا ومع ما تقتضيه ظروف كل مفاوضة من بث الطمأنينة إلى نفوس المتفاهمين وبث روح الثقة بمستقبل هادىء لا تشوبه الشكوك . . . أقول مع ذلك فقد كانت تصرفات حاكم السودان الأخيرة ومنها إنهاء مدة خدمة قاضى القضاء ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر متصلة الحلقات مطردة السير .

إن مصر لا تقر سياسة هذا اتجاهها ؛ وليس أحد أحرص من مصر على سلامة السودان وحرية أهله وكل وضع يصور مصر معتدية على السودان وضع ظالم . فليس أقرب للسودان من مصر ، وليس أخلص للشقيق من شقيقه .

إن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها .

نداء للاتحاد وضم الصفوف :

حضرات النواب المحترمين :

إذا كان لى بعد هذا البيان ما أقوله فهو أن نتوجه إلى أبناء وادى النيل شماله وجنوبه أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يقفوا من قضيتهم صفا واحدا بنيانا مرصوصا يشد بعضه بعضا . ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف ، وأن شر ما تطعن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتها وحقوقها الانقسام والفرقة .

فلنول وجوهنا شطر الوطن وسلامته مخلصين لله فى سعينا وجهادنا معتصمين بالحق فى سرنا وجهرنا متناسين أشخاصنا متمثلين واجبنا ، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قوانا فالوطن فى أحوج ساعاته لجهود أبنائه ، والله يهدى إلى سبيل الرشاد » .

١٢ — البيان البريطانى عن قطع المفاوضات :

حضرات السادة والسيدات . . وفى نفس اليوم الذى أعلن فيه رئيس الحكومة المصرى بيانه عن قطع المفاوضات ألقى مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس

العموم البريطانى البيان التالى وكان على حد ما روته البرقيات يومذاك منبسط الأسارير عند ما هم بالوقوف وقال :

« أنبأتنى الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات الخاصة بتعديل المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ . وليعلم المجلس أن الحكومة المصرية كانت قد طلبت إلى الحكومة البريطانية الدخول فى مفاوضات بشأن تعديل المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ وأن الحكومة البريطانية وإن لم تكن مجبرة على ذلك طبقا لنصوص المعاهدة قد أبت الطلب عن طيب خاطر » .

إقتراح بريطانى بالجلاء عن مصر :

وفى مايو الماضى اقترحت الحكومة البريطانية سحب جميع الجنود البريطانيين من مصر والتفاوض فى تقرير خطوات الجلاء مع إعداد دفاع مشترك يحل محل الترتيبات التى تضمنتها معاهدة عام ١٩٣٦ قائمة وقد أوضحنا فى الوقت نفسه أنه فى حالة فشل المفاوضات لعقد معاهدة جديدة تظل نصوص معاهدة عام ١٩٣٦ .

مباحثات « صدقى — بيفن » فى لندن :

ولقد سارت المفاوضات فى القاهرة سيرا وئيداً حتى منتصف شهر أكتوبر الماضى وحينئذ قدم إلى هنا دولة صدقى باشا الذى كان رئيساً للوزارة فى ذلك العهد محاولا أن يتغلب على الصعوبات الكبرى التى كانت قائمة فى طريق الاتفاق. وتلك الصعوبات هى :

واجبات الطرفين المتعاقدين فى حالة تعرضهما لهجوم أو لأى تهديد بنشوب حرب فى منطقة الشرق الأوسط ثم الفترة التى يقتضيها جلاء القوات المقيمة بالمنشآت البريطانية عن مصر ، ثم مشكلة السودان .

« وكان من نتائج محادثاتى مع دولة صدقى باشا أن تمكنا من الوصول إلى أساس شخصى على أن يعرض على الهيئات الدستورية المختصة فيصبح إتفاقا تاما على نصوص معاهدة تعاون متبادل وبروتوكول جلاء وبروتوكول السودان » .

« وقد أخذ دولة صدقى باشا على نفسه مهمة التوصية عليها لمجلس الوزراء البريطانى متى أقرتها مصر وقدمتها لى رسمياً » .

إستعصاء مشكلة السودان :

ولقد كانت مشكلة السودان هى أشد المشاكل استعصاء . وكنت قد آليت على

نفسى أن لا يحدث أى تغيير فى موقف السودان نتيجة لتعديل المعاهدة حتى يتشاور السودانيون بواسطة الأساليب الدستورية المقررة .

« وبعد استشارة أرفع المراجع القانونية أحسست أنى فى سبيل إنجاز إتفاق فى صالح السودان — كما هو فى صالح الطرفين الآخرين — لدى ما يبرر الإشارة فى بروتوكول السودان إلى قيام الإتحاد العائلى الرمزى بين مصر والسودان مع الإشتراط دائماً بأنه لن يصيب التغيير نظام الحكم الحالى فى السودان تحت إشراف حاكم عام السودان طبقاً لإتفاق ١٨٩٩ الذى أيدته وأوضحته معاهدة عام ١٩٣٦ . ومع الإشتراط أيضاً بأن لا يتناول التغيير أى ترتيب موضوع لتحقيق الدفاع عن السودان » .

إقتراحات لحلها :

والنصوص التى تم الإتفاق عليها بينى وبين صدقى باشا هى :

« إن السياسة التى اتفق الطرفان الساميان على إتباعها فى السودان فى حدود الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك يجب أن تكون غايتها تحقيق رفاهية السودانيين ورعاية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعلياً للحكم الذاتى ولممارستهم بعد ذلك لحق إختيار الموقف السياسى للسودان فى المستقبل . وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان إتفاقات ما بشأن هذه الغاية الأخيرة — بعد مشاورة السودانيين — يظل إتفاق عام ١٨٩٩ قائما كما تظل المادة الحادية عشرة من معاهدة عام ١٩٣٦ وكذا الملحق والمادتان الرابعة عشرة والسادسة عشرة من الإتفاق المكمل من المعاهدة كلها قائمة برغم المادة الأولى من المعاهدة الحالية » .

وإنى أسترعى النظر بصفة خاصة إلى حق السودانيين المؤكد فى اختيارهم للحالة السياسية المستقبلة للسودان فلقد عرضت لنا هذه النقطة بالذات فى أثناء محادثاتنا المرة بعد المرة .

ولقد أوضحت أنه ينبغى ألاّ يتخذ أى إجراء بل ينبغى على أن أؤكد للشعب البريطانى أنه لن يتخذ قط أى إجراء من شأنه الإضرار بحقوق السودانيين — بعد بلوغهم النضج للحكم الذاتى — فى اختيار ما يرغبون فى التطور الذى لابد له من وقت طويل حتى يتحقق .

ولقد أقر صدقى باشا الرأى القائل بأنه لا يمكن أن يخط على الورق إضرار بحق

شعب فى الاستقلال ولا وثاق من أمة دون بلوغ حريتها . وهذا الرأى هو لا شك مبدأ مقرر فى العالم كله إلى حد أنه لم يكن ثمة ما يدعو إلى تضمينه فى المعاهدة .

حق تقرير المصير للسودانيين :

ومن هذا أرى أنى كنت محقا فى الاعتقاد أنه قد تم الإتفاق بيننا على أن يكون للسودانيين — عندما يحين الوقت — الحق فى اختيار الوضع السياسى الذى يرغبونه فى المستقبل أى أنه لا يحال بينهم وبين تخير الاستقلال التام أو الاتحاد فى شكل ما مع مصر أو مطلق الوحدة معها وحدة كاملة .

بيانات متعارضة :

ولم يكد صدقى باشا يغادر هذه البلاد حتى ترامت الأنباء — بغير تكذيب ما — بأن بريطانيا قد أقرت اتحاد مصر والسودان دون حق الأخير فى تقرير مصيره . فأدى ذلك إلى إفضاء مستر اتلى بتصريحه فى ٢٨ أكتوبر الماضى وإلى تصريحات متتالية أخرى ، ثم ألقيت بعد ذلك أقوال رسمية اتضح منها أنه يجب — فى نظر المصريين — ألاّ يتجاوز تطور السودان السياسى الحكم الذاتى تحت تاج مصر ؛ وأن الاستقلال التام للسودانيين لم يكن موضوع تفكير .

تصريح النقراشى باشا وأثره فى السودان :

ولما تولى النقراشى باشا رئاسة الوزراء أفضى فى مجلس النواب بالتصريح الآتى :

« عندما أقول اتحاد مصر والسودان تحت التاج المصرى فإنى أعنى اتحادا دائما » .

وكان من أولى نتائج هذا التصريح أن خلق تمردا شديدا فى السودان فانهالت الأحزاب القوية العديدة هناك بالمطالبة بالاستقلال على الحكومة البريطانية باللوم الشديدة متهمة إياها أنها خانت عهدها وباعت السودان لمصر .

ولقد قامت على أثر ذلك بعض الاضطرابات ولكن الحاكم العام استطاع — بما يملك من نفوذ وبما بث من ثقة — أن يهدىء قلق السودانيين وأن يعيد الثقة إلى الإدارة الحالية وأن يقنع الحزب السودانى المطالب بالاستقلال الذى كان قد أعلن المقاطعة السياسية أن يعود إلى التعاون مع أعضاء حكومة السودان .

ولقد تعرض الحاكم العام للنقد المر من المصريين ولست أدرى لهذا النقد مبررا على الإطلاق وبعد هذا كله لا أرانى أستطيع أن أحبذ للوزارة البريطانية ولا لمجلس

النواب البريطانى إقرار بروتوكول السودان إلا بعد ضمان الوصول إلى اتفاق تام بشأن تفسير النصوص التى يجب ألا تتعارض مع ما أعتقد أن الشعب البريطانى يؤمن به : « وهو حق الشعب عندما يبلغ مرتبة الحكم الذاتى فى التمتع بالاستقلال التام متى أراد ذلك » .

فشل المفاوضات :

ثم استطرد مستر بيفن قائلا : وإنى لشديد الأسف إذ أضعت جميع جهودى فى سبيل الوصول إلى تفسير متفق عليه سواء فى شكل خطابات متبادلة يبديها المتحدثون من الجانبين أو حتى بيانات متفق عليها يوضح فيها الخلاف الناتج بين الطرفين إيضاحا صادقا على أمل إمكان تسويته فى المستقبل لأن المشكلة المختلف عليها ليست من المشكلات التى يمكن أن تبعث إلى بضع سنين .

إقتراح عقد مؤتمر ثلاثى :

وعلاوة على ذلك عرضت أن ألقى — فى حالة قبول أى اقتراح من هذه المقترحات[1] — بيانا علنيا لكى تطمئن مصر فيما يتعلق بأغراض السياسة البريطانية فى السودان ، كما عرضت كل ضمان لمصالح مصر فى السودان لأنه ليس من أحد يدرك بوضوح أكثر من الحكومة البريطانية مقدار خطورة مياه النيل وتأثيرها فى مصلحة مصر . . . وعرضت إمضاء معاهدة بالمساعدة المتبادلة وبرتوكولا للجلاء وبذلك تتحقق أمنية من أعظم الأمانى التى تتوق إليها مصر . ثم البحث فى مشكلة السودان من جديد فى مؤتمر نعقده نحن والمصريون والسودانيون وقد تلقيت ردا على جميع هذه المقترحات إما برفض حاسم أو بمقترحات أخرى تقتضى الدخول فى مفاوضات على قاعدة أن يكون حق السودانيين فى تقرير مصيرهم خاضعا للاتحاد الدائم بين مصر والسودان بل إنى قد اتهمت شخصيا بأنى أسير على سياسة محاولة (سرقة) السودان من مصر .

طلب استئناف المفاوضة :

وإنى لأرجو أن تتغلب الحكمة وسعة النظر فى القاهرة لأن من الواضح أن مصلحة البلدين تقضى عقد معاهدة جديدة وتبرير بذل جهد آخر للوصول إلى إتفاق لكى يتمكن البلدان من التعاون فيما فيه مصلحتهما المتبادلة وبخاصة فى الدفاع .

---

(١) انظر نصوص هذه المقترحات فى الصفحة التالية .

حكومة أقلية :

ومما يؤسف له أن الحكومة البريطانية اضطرت فى هذه المفاوضات إلى أن تتفاوض مع حكومة أقلية . وقد قلت لهذا المجلس إن مسألة الحكومة من شأن المصريين دون سواهم على أننا إذا استطعنا أن نتفاوض مع حكومة مصرية أكثر تمثيلا للشعب — حتى لاتكون مفاوضتنا موضع تقلب السياسة الحزبية — كانت الفرص أدعى إلى الوصول بها إلى نتيجة بالمعنى الصحيح . وفى خلال ذلك سيستمر التمسك بمعاهدة عام ١٩٣٦ .

***

نصوص الاقتراحات البريطانية الخاصة بالسودان :

أما نصوص الإقتراحات التى ورد ذكرها فى خطاب مستر بيفن فقد استطعت الحصول عليها من مكتب الإستعلامات البريطانى فى نيويورك وهذا نصها :

١ — من المتفق عليه أن السودانيين حال اتخاذهم قرارا بإستقلالهم فإن إتفاقات مناسبة يجب أن توقع بين مصر والسودان لتقوم الروابط بينهم على أساس من الصداقة وعلى أن تؤخذ فى الاعتبار بصورة خاصة التحسينات الخاصة بمياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة وكذا ما لمصر من مصالح مادية أخرى فى وادى النيل .

٢ — ستقيم الحكومتان مجلسا مشتركا ينعقد كلما قضت الضرورة لبحث تقدم السودانيين فى الحكم الذاتى ولعمل تقارير وافية للحكومتين ولىزكى — بالطريقة التى تعين — الترتيبات المناسبة التى ينبغى إتخاذها لتأكيد ماهية رغبات الشعب السودانى ولتنفيذه ، وستتخذ الترتيبات اللازمة نحو تمثيل السودانيين فى هذا المجلس المشترك .

***

مشروع صدقى — بيفن وأثره فى مجلس الأمن :

حضرات السادة والسيدات . . وكانت النتيجة أن جئنا اليوم إلى هيئة الأمم ومجلس أمنها ننشد العدالة والإنصاف . . .

وهنا قام أحد الطلبة وتساءل قائلا :

ولكن ألا تعلم يا سيدى أن مشروع الانفاق الذى تم بين رئيس حكومتكم (يعنى صدقى باشا) ومستر بيفن سيكون له ثمة اعتبار عند مناقشة القضية فى مجلس الأمن . وأن (المادة ٣٦) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة واضحة لا تحتاج إلى تفسير ؟

فأجبته قائلا : ليس ذلك تماماً . أنا أعلم تمام العلم أن تلك المادة تقضى فى فقرتها الثانية بأنه « على مجلس الأمن أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم . . . » وربما قيل فى هذا الصدد إن توقيع رئيس حكومتنا ووزير خارجيتنا على مشروع « صدقى — بيفن » ومنح البرلمان الثقة له فى أعقاب ذلك يحمل فى طياته معنى الإلزام أو الإرتباط الذى قد يأخذه المجلس فى الإعتبار عند مناقشة القضية ... ولكن الأمر على النقيض من ذلك ؛ فالقاعدة الدولية المتعارف عليها فى المفاوضات أن « الحكومات لا تكون مرتبطة بشروط خاصة نوقشت فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى » .

وهذه القاعدة نفسها هى التى بادرت بريطانيا بتذكيرنا بها عند بدء المباحثات فى معاهدة ١٩٣٦ واتخذتها حجة تتذرع بها فى عدم إرتباطها بمشروع معاهدة ١٩٣٠ الذى أعلنت عنه بريطانيا عقب فشل المفاوضات آنذاك أن الباب لا يزال مفتوحاً أمام مصر لقبول ذاك الاتفاق .

ومن ثم يتبين أن مشروع « صدقى — بيفن » لا يمكن بحال ما أن يربط مصر كلياً أو جزئياً . . . ولا مراء فى أن المقصود بلفظ الإجراءات الواردة الذكر فى المادة ٣٦ من الميثاق هى « المفاوضات » التى سبق لمصر أن طرقت سبيلها .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام أن الفقرة الثانية المشار إليها فى المادة ٣٦ لم تكن أصلا موجودة فى مقترحات « دومبارتون أوكس » لكنها أضيفت فى مؤتمر « سان فرنسيسكو » وقيل عند اقتراح إضافتها إن المقصود بالإجراءات هى تلك التى تتخذ عندما تكون الوسائل السلمية كالمفاوضات والوساطة والتحكيم لا تزال معمولا بها .

فقضية بلادنا لا تنطبق عليها المادة ٣٦ لا فى كثير أو قليل . إنما هى من القضايا التى تنطبق عليها المادة ٣٧ إذ أن الطرفين المتنازعين قد فشلا فى الوصول الى حل بالطرق السلمية . لذا فإن تلك المادة هى الوحيدة بين مواد الميثاق التى تدخل فى نطاقها القضية المصرية إذ هى تنص على أنه :

١ — إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن .

٢ — إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة ٣٦ أو يوصى بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع .

ومعلوم أن الإشارة فى الفقرة الثانية إلى المادة ٣٦ لم يكن يقصد بها إلا الفقرة الأولى من تلك المادة وهى التى كانت موجودة من قبل فى مقترحات « دومبارتون أوكس » وإلا فإنه من غير المعقول أن واضعى الميثاق يتصورون عود الطرفين المتنازعين الذين أفلست معهما وسائل المفاوضات إلى نفس الوسائل مرة أخرى .

وأظن أن ذلك التفسير الفقهى يضع الأمر فى نصابه ويلقى شعاعا من نور على هذا الموضوع » .

ثم استأنفت الحديث قائلا ...

***

وساطة سوريا ولبنان :

حضرات السادة والسيدات : والآن وقبل أن أفرغ من هذا الحديث أرغب زيادة فى الإيضاح أن أعرض لكم جانبا آخر من هذه القضية وتطوراتها فى المراحل الأخيرة

حضرات السادة والسيدات : لقد تطوعت دولتا الشرق الشقيقتان « سوريا ولبنان » لمحاولتا التوسط بين مصر والمملكة المتحدة وأرسلتا مذكرة إلى كل منهما .

مذكرة الوساطة :

ولقد استطعت فى الأسبوع الماضى — ياسادة — أن أطلع على نص هذه المذكرة عند زيارتى لمكتب الخدمات والاستعلامات البريطانى فى مبناه رقم ٣٠ بشارع روكفلر بلازا بنيويورك وتمكنت من أن أنقل أهم محتويات تلك المذكرة والتى تعنينا فى معالجة أمر الوحدة بين مصر والسودان :

« إن الوحدة بين مصر والسودان هى مشيئة شعب وادى النيل. وحرية السودانيين لم ولن تضار بهذه الوحدة التى هى من الضروريات لأمن السودان وسلامته ولمصالح السودانيين الحيوية وتقدمهم . وإن هذه الوحدة سوف تتيح للسودانيين إدارة شئونهم بالطريقة التى يرونها » . .

رأى بريطانيا فى الوساطة :

حضرات السادة والسيدات .. لقد ردت الحكومة البريطانية على مذكرة الوساطة بأن الخلاف بين مصر وبريطانيا لم يعد تفسير جملة أو فقرة من الفقرات الخاصة ببروتوكول السودان . وطلبت بعد ذلك من الدولتين (سوريا ولبنان) إقتراحات جديدة يمكن على حد قولهم — أن تصادف قبولا لدى المصريين ..

رأى مصر فى وساطة الدولتين:

حضرات السادة والسيدات . أما الحكومة المصرية فتأخرت بعض الشىء فى ردها وأخيراً بعثت بمذكرة إلى الدولتين (سوريا ولبنان) تمكنت أيضا من الحصول على نسخ منها بالإنجليزية .. أما أهم نقاط هذه المذكرة فهى :

١ — ترغب الحكومة المصرية فى التأكيد بأن النزاع بين مصر وبريطانيا ليس خلافا ثانويا بل على العكس من ذلك إنه خلاف أساسى مؤثر فى القضية المصرية برمتها .

٢ — من أجل ذلك كله فإن الأخطاء والمخالفات لا تزال تتأكد إذ أن حكومة المملكة المتحدة (بريطانيا) تتخذ قبل مصر والسودان سياسة لا تتفق مع أبسط قواعد المخالفة . الأمر الذى عاق توقيع معاهدة تحالف بين البلدين .

٣ — ولذا فالحكومة المصرية الملكية لها شرف تقديم الوقائع الصحيحة إلى حكومتى سوريا ولبنان حتى إذا حصلنا على تأكيدات رسمية من حكومة المملكة المتحدة بتخليها عن سياستها وتسليمها بحقوق مصر كاملة فإن ذلك يبعث على التفاؤل بنجاح جهود الحكومتين أكثر منه فى أى مرحلة من مراحل سعيهما . . .

***

تأييد الجامعة العربية لمصر :

حضرات السادة والسيدات . . . ولما علمت الحكومتان الوسيطتان بأن شقة الخلاف بين الطرفين قد إتسعت إلى حد يستحيل معه مواصلة سعيهما أوقفتا كل جهد فى هذا الصدد . . وراحتا تدرسان مع باقى دول الجامعة العربية الموقف من شتى نواحيه وأخير أصدرت الجامعة قرارا إجماعيا فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ وهذا نصه :

حيث إن الدول العربية قد أعربت فى مناسبات عديدة سابقة عن تأييدها التام لمصر فى مطالبها الوطنية وأكدت هذا التأييد فى إجتماع الجامعة العربية الذى عقد فى إنشاص فى ٢٨ و ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ وكذلك فى الدورة غير العادية لمجلس الجامعة الذى انتظم عقده فى بلودان من ٨ إلى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ .

وحيث إن المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى لم تفض إلى أى اتفاق وأن الحكومة المصرية قد أعلنت قرارها برفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة . .

فمجلس الجامعة ينتهز فرصة انعقاده فى الدورة العادية الحالية ليكرر ثانية تأييد الدول العربية الكامل لمصر فى مطالبها الوطنية بالجلاء التام الناجز والوحدة الدائمة لوادى النيل تحت التاج المصرى .

ونحن الآن ياسادة لا نطلب تأييد دول الجامعة العربية بل نطلب تأييد الرأى العام العالمى . . . إنها صرخة أمة كابدت أواصر الرق وعالجت آصار الذل من أمة أخرى بنت ملكها على مراوغة اللسان ومماطلة الزمن . . . إن مصر الضعيفة تشكو الإمبراطورية القوية إلى العالم ولكن ما أقوانا بحقنا وأضعفهم بباطلهم ! ! .

أيها السادة . . . إن النزاع بين انجلترا ومصر هو الصراع بين الذئب والحمل ولن يكون حله إلا من أحد اثنين إما لحم الحمل أو عصا الراعى . . . وأنتم أيها الأمريكيون خير رعاة(١) . . . فسجلوا فى التاريخ أنكم تحاربون وتطاردون أيضا ذئاب البشر كما تطاردون ذئاب الصحراء ! ! .

***

جهود الطلبة المصريين فى الخارج :

وما أن فرغت من إلقاء خطابى حتى قام بعض الطلبة المصريين والعرب وفى أيديهم مذكرات ونداءات أخذوا يوزعونها على الحاضرين . ولقد شاهدت جموعا غفيرة تتسابق للتوقيع على برقية أرسلت للرئيس ترومان وجورج مارشال وزير الخارجية الأمريكية يناشدونهما تأييد الجانب المصرى فى نزاعه المعروض على مجلس الأمن . .

وهذه الإشارة — ولا أقول الإشادة — أردت إثباتها للذكرى والتاريخ عرفانا بجهود أولئك الطلبة الذين زرعوا لقادتهم الورد وجنوا الشوك وبنوا لهم القصور وباتوا فى العراء ! ! ! . . أولئك الطلبة الذين يقدمون لزعمائهم دمهم فيشربوه ويمنحونهم ثقتهم فيبددوها ويودعونهم آمالهم فيضيعوها ويشتروا بها أرخص مقاعد الحكم والسلطان .

فباسم أولئك الطلبة أو الجنود المجهولين فى الداخل أحيي أولئك الطلبة أو الجنود المجهولين فى الخارج على ما قدموه من عون للخلاص من الإستعباد الأجنبى والإستبداد المحلى . . وليعلم كل من هنا وهناك أن تيار التحرر متلاحق الأمواج ويوشك أن يطرح فى القريب كل ما علاه من طحالب وما يطفو على سطحه من أقذار ! ! .

---

(١) الأمريكيون عرفوا بأنهم من أكبر رعاة البقر فى العالم .

الدعاية لمصر في أمريكا

« الأكذوبة الكبرى تقع لدى الجميع موقع الصدق إذا أحسنت روايتها »
جوبلز

« أنفق تسعا وتسعين فى كل مائة من رأسمالك للنشر والدعاية تكن رابحاً »
مثل أمريكى

الدعاية أو « البروباجندا » :

عند ما دب النزاع بين رجال الكنيسة والأشراف لجأ الأولون إلى إصدار منشور كان يوزع تباعا لحمل الناس المؤمنين على التمسك بأهداب الدين وتعاليم الكنيسة أو بالأحرى الوقوف إلى جانبهم فى المعركة الدائرة الرحى بين « قوة السماء وقوة الأرض » ؛ وعرف هذا المنشور باسم « البروباجندا » (propaganda) ثم تطورت هذه الكلمة حتى صارت رمزا وعلما لكل ما يتعلق بوسائل النشر أو الإعلان . . .

حدث هذا منذ مئات السنين فى أوروبا وتطور أمره حتى أنشئت فى كثير من الدول وزارة خاصة بالدعاية أخذ مدى أثرها يتزايد ورقعة نفوذها تتسع حتى تجاوزت كل معقول . . .

ولقد رأى الناس كيف أن «دوتشى» ايطاليا ظل فترة غير قصيرة يخطب من فوق مدفع قيل يومذاك إنه يستطيع أن يضرب بقذائفه العاصمة اللندنية من روما ؛ فكاد يطيش عقل العالم وتفقد أكبر الدول يومذاك صوابها . ثم مضت السنون وتبين أن المدفع كان خشبياً وأن قذائفه لم تكن سوى كلمات رنانة حسبها الناس — للدعاية البالغة الإتقان — طلقات ومفرقعات لا سبيل إلى إطفاء حممها !!

***

الدعاية حررت أمريكا :

أما مصر فمنذ بدء حركتها التحريرية وهى فى أشد الإفتقار إلى من يطلع محبى الحرية فى أرجاء المعمورة أفرادا كانوا أو جماعات على عدالة القضية وإصرار بنيها على بذل

كل مرتخص وغال فى سبيل كسبها . وإن الصدام الذى حدث بين المصريين والجنود البريطانيين فى قرية البدرشين أو العزيزية سنة ١٩١٩ لم يكن يقل فى جسامته وفداحته عما وقع من صدام بين الأمريكيين ورجال الجيش الإنجليزى فى قرية « لكسنجتن » سنة ١٧٧٥ وكيف أن الأمريكيين استطاعوا أن يؤلبوا مشاعر العالم الأوربى كله فكانت حرباً إنجليزية كما كانت أمريكية وانتقل ميدانها إلى شوارع لندن ومنابر خطابتها إذ قام كثير من خيار الإنجليز وأكثرهم حكمة مثل « بت » و « تشارلس جيمس » فقدموا يد المساعدة للأمريكيين لاخيانة منهم لوطنهم ولكن حباً منهم للحرية وطلابها !!

ولقد استطاعت وسائل النشر والدعاية كذلك أن تنقل كبار رجال الفكر والمال فى العالم إلى الولايات المتحدة فقدموا لأبنائها المساعدات الأدبية والمادية . فقد جاء من فرنسا « لافيت » ومن ألمانيا « فون شتويين » ومن بولندا « كوشوسكو » وغيرهم من بعض الأسر الشهيرة كأسرة « جاى » و « لفنجستن » و « لى » . وأخيراً لقد حملت الصحافة الأمريكية الأسطول الفرنسى على الوقوف بجانب الثوار الأمريكيين حتى استسلم القائد البريطانى « كورنوالس » فى « يوركتون » وأمضيت معاهدات السلم سنة ١٧٨٣ ، وكان مجداً وتاريخاً انعقدت للدعاية فيه أكاليل الغار والفخار !!! ..

***

حملات طائشة :

لقد علم الخصم أن مندوبى الدول فى مجلس الامن ليس لديهم الوقت الكافى لقراءة كل مايقدم من مذكرات الجانبين المتنازعين بل يكتفون عادة بقراءة ما تكتبه الصحف عن القضية محل النقاش . ولذا فقد أخذ الجانب البريطانى يوالى اتصالاته برجال الصحافة منذ أن قررت الحكومة المصرية قطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن وظل يمدها بالمعلومات الخاطئة تارة والمختلقة أخرى لإيهام الرأى العام الأمريكى ولإقناع مندوبى الدول بعدم أهلية أبناء وادى النيل للحصول على حرية أو استقلال .

***

رفض الصحفيين السفر إلى أمريكا :

وأذكر الآن أن الحكومة المصرية قد اتصلت ببعض الصحفيين المصريين وطلبت إليهم الذهاب إلى الولايات المتحدة لتهيئة الجو الصالح لعرض القضية بتنظيم حملات دعاية دفاعية وهجومية لدحض افتراءات الصحافة المعادية وتوجيه محطات الإذاعة الأهلية الوجهة الصالحة ؛ لكن الصحفيين المصريين قد رفضوا تلبية الدعوة والاضطلاع بما طلب إليهم أن يضطلعوا به . . ولعل لهم عذرا .. إنهم اشترطوا لقيامهم بهذا الواجب أن يكونوا مستشارين رسميين فى وفد مصر إلى مجلس الأمن إذ أن الصفة التى يتحدث بها الداعية فى أمريكا أو غيرها من الدول لها كبير وزن واعتبار . .

وحدثت اتصالات فى هذا الصدد وكادت تنتهى بموافقة الحكومة إلا أن هذه الموافقة جاءت متأخرة ، الأمر الذى حمل هؤلاء الصحفيين على الاعتذار ورفض العرض لتقديرهم عدم التوفيق فى مهمتهم خاصة وقد فاتت جل الفرص أو كلها ولم يبق على مناقشة القضية فى مجلس الأمن إلا أيام قلائل لا تمكن الصحفى من التعرف على أصحاب ورؤساء تحرير ومراسلى الصحف الأمريكية فضلا عن الكتابة فيها .

وهكذا ضاعت أوقات وذهبت فرص وتمكن الخصم من أن يسمع الأمريكى صوته ولا منازع أو مزاحم .. إن الوفد البريطانى لدى مجلس الأمن كان يضم ثلاثة من كبار الصحفيين .. لا يعرف أحد عنهم شيئاً . . إنهم بريطانيون أولا ومستشارون ثانيا !! .

إن أمهر السياسيين من يقدر على خلق الفرصة وأعقلهم من يحسن انتهازها وأفلسهم بلا ريب من تأتيه الفرصة فيضيعها !!

***

السيدة « أولا همفرى » أميرة مصرية معدمة !!

وبينما نحن كذلك فى سكون وحياء نقدم رجلا ونؤخر أخرى نجد البريطانيين قد سخروا لهم أقلاما كانت كل مهمتها نشر مفتريات كبرى واختلاق قصص وحوادث من نسج الخيال ونسبتها إلينا ...

ففى يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ وهو اليوم التالى لتقديم عريضة الدعوى المصرية

ضد بريطانيا نشرت جميع الصحف التابعة لشركة هيرست[1] مقـــالا بعنوان : « النخبة البارزة » . تعرض فيه للشخصيات الـكبيرة التى تزور الولايات المتحدة أو تقيم فيها . . أما المقال فقد أمهر بإمضاء « نشولى نيكربوكر » وهو الإسم المستعار لأحد مشاهير الـكتاب الأمريكيين وإن كان أكذبهم حديثاً وأعظمهم افتراء !!

شن هذا الصحفى فى ذلك المقال حملة على الأسرة الإمبراطورية فى إيران فذكر أن « الأمير حميد رضا بهلوى — وهو أحط الأمراء قدرا — (هكذا كتب ! !) قد عاد إلى فندق « دريك » ولحق به أثناء ذلك شقيقه الأكبر « عبد الرضا » الذى صحبه إلى مخازن السكك الحديد وهناك سارا سويا إلى طريق كوريجان ! ! ! (هذا الطريق يؤدى إلى حى الراقصات اللائى يتجرن بأجسادهن !!)

ثم جاء دور مصر . . . فأخذ الـكاتب الخصب الخيال يقدح فكره فلم يجد له « صيدا » خيرا من سيدة أمريكية تدعى « أولا همفرى » التى زعمت أنها زوجة للأمير « إبراهيم حسن » وراح الـكاتب يملأ مقاله بالأكاذيب والمفتريات التى تدل على جهلهم بالحقائق المتعلقة بتلك القضية . . .

أما تلك القصة الطويلة المسهبة التى لعب فيها خيال الـكاتب الدور الأول فأود أن أنقل للقارىء العربى الجانب الأكبر منها كما نشرت .. إنها تحمل فى ثناياها كثيرا من الخطأ والخطل معا ! ! . .

فقر الأميرة الموهومة :

« إن أهل نيويورك الذين يدفعون الضرائب والمكوس ليشعرون بالسعادة إذا علموا أن جانبا من هذه الأموال يصرف على أحد أفراد الأسرة المالـكة المصرية ! ! (هكذا جاءت) . . . هى سيدة أمريكية الأصل فقدت زوجها الأمير إبراهيم حسن . والأميرة « أولا » الفقيرة المعوزة قد أصيبت بكسر فى فخـــذها منذ يومين أثر إنزلاقها على سجادتها . . وقبل ذلك بأيام أصيبت بكسور أخرى فى ذراعها وكانت

---

(١) هى شركة أمريكيه تصدر أربعا وخمسين صحيفة مابين صباحية ومسائية ولذا فهى تحتكر توجيه الرأى العام فى الولايات المتحدة كلها وهذا الاحتكار هو أحد عيوب النظام الرأسمالى الذى يمكن لفرد أولشركة أن تتزعم حركة التوجيه لأمة بأسرها . أذكر أن مجلس العموم البريطانى قد وافق عام ١٩٤٧ على تشريع يحرم الأفراد أو الشركات إصدار أكثر من صحيفتين لتفادى احتكار السيطرة على الرأى العام .

جميع نفقات العلاج تصرف لها من مصلحة الخيرات والإحسان التى تعول هذه السيدة البالغة من العمر ٧٤ عاما فتعطيها معاشا شهريا قدره ثمانين دولارا . .

حقها فى الميراث :

وتقول هذه السيدة « إن لها الحق فى ثلث تركة زوجها التى بلغت ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ خمسة عشر مليونا من الدولارات وإنها قد حاولت الحصول على هذا الحق ولكن دون جدوى على أن محاميها جنرال موناهن قد ظل يوجه المذكرات للحكومتين المصرية والأمريكية مطالبا بحق هذه السيدة ولكن المنتظر أن يواجه صعابا كثيرة نظراً لأن هذا الأمر لا يمكن البت فيه إلا أمام المحكمة الملكية المصرية (مجلس البلاط) . . ولا يحتمل أن تصدر هذه المحكمة قراراً فى غير صالح الأسرة المالكة المصرية ! !

تاريخ حياتها :

إن هذه الأميرة اسمها «اولا جين همفرى» وقد ولدت فى مدينة (سان فرانسسكو) واشتغلت بالتمثيل وكانت فى شبابها شقراء جميلة فافتتن الناس بها وكان الأمير الراحل أشد الناس إعجابا بها .

وقد التقى بها فى (لندن) عندما أقام اللورد ونشستر حفل عشاء حضره الأمير وقابل السيدة « اولا جين » فبهره جمالها وطلب إليها أن تتزوجه ولكنها رفضت وهربت إلى باريس (كذا قال الكاتب فتعقبها الأمير وهناك قبلت الزواج منه وفسخت يومذاك عقدا لها مع أحد المسارح وعادا معا إلى لندن حيث عقدا لزواج بحضور الكولونيل « وستكوت » القنصل العام للولايات المتحدة وبذلك تمت شرعية هذا الزواج وكان ذلك فى عام ١٩٠٧ .

ثم انقضت سنوات على الزوجين فى سعادة وسرور إذ كان الأمير يطوف فى أثنائها خلال دول أوروبا لأنه كان يعمل وقتذاك فى قلم المخابرات السرية المصرية ! ! ! (هكذا قال) .

وقد أسلمت السيدة (أولا جين) قبل أن تذهب إلى مصر على يدى المفتى[1] الحالى فى مصر .

---

(١) من المعلوم أن المفتى المعنى فى المقال هو — فضيلة الشيخ حسنين مخلوف وكان فى ذاك الوقت أى — منذ أربعين عاما — طالبا عاديا ولم يكن يملك سلطة الإفتاء أو التبشير خارج حدود البلاد !!.

أما استقبالها فى القاهرة فكان شبيها باستقبال الأسرة المالكة البريطانية والدوقة وندسور فى لندن بعد ذلك بأعوام لأن العائلة الخديوية كانت تشعر بأن « اولا جين » عنصر دخيل عليها . . ولذا فقد كان الجميع يسىء معاملتها عدا الأميرة « عفت » التى كانت تقيم فى تركيا مع الخديوى الراحل « عباس حلمى » الذى استقبل « أولاجين » كثيراً ولكنه لم يعانقها رسمياً إلا مرة واحدة « كذا الأصل » .

سرقة مجوهراتها :

وعاجلت المنية الأمير حسن عام ١٩١٨ فى « برشلونة » بأسبانيا فانتقلت زوجته « اولا » إلى باريس حيث كانت تستأجر شقة لها بيد أنها صدمت مرة أخرى !! . . إن جميع مجوهراتها التى كانت فى الخزينة قد اختفت وكانت مهداة إليها من بعض المعجبين بها أثناء عملها فى المسرح أى قبل زواجها من الأمير وذهبت السيدة « اولا » لمقابلة السفير المصرى فى باريس لكنه رفض مقابلتها كما رفضت العائلة المالكة أيضاً أن ترد لها المجوهرات ! ! ! « كذا فى الأصل » وعادت الأميرة يائسة إلى لندن وفوضت محاميها السير « تشارلس رسل » لكى يرد لها ممتلكاتها ورفع شكايتها إلى القضاء المصرى واستمر النزاع معروضاً على هيئة القضاء طيلة عامين ونصف عام لإثبات شرعية زواجها ولا زال هذا النزاع مستمراً . . .

زواج جديد !!

وفى لندن تزوجت الأميرة من الكابتن « برود وود » الياور الخاص لدوق كونوث عام ١٩٢٤ واشترط الزوج عليها عدم المضى فى ذلك النزاع فقبلت واستمرت مع زوجها طوال عشر سنين ثم فارقته وهى الآن تسعى جاهدة لإثارة القضية ثانية من أجل الوصول إلى النهاية . . .

إن الأميرة « أولا » قد صرحت لى بأن وزارة الخارجية الأمريكية تبدى اهتماماً قليلا بقضيتها ولكن المصريين لن يجرؤا أن يبدوا مثل هذا الإهمال لأن قضيتها لها نظير . فشقيق الأمير إبراهيم عندما مات حاولت الأسرة المالكة المصرية إهمال زوجته الإسبانية الجنسية ولكن الحكومة الأسبانية أثارت العاصفة فأعطت الأرملة على الفور أملاكا بلغت قيمتها ملايين الدولارات .

خاتمة .

إن السيدة « أولاجين » الآن طريحة الفراش فى حجرة صغيرة وضيعة وتتولى مكاتب الإحسان بنيويورك الإنفاق عليها . ورغماً عن ذلك فإن فى استطاعة مصر أن تعنى بشأنها ! ! ! » .

هذا ما كتبه الصحفى بإيعاز من الإنجليز . . نعم الإنجليز الذين أخذوا ينبشون القبور بالمعاول والفؤوس حتى اهتدوا إلى محامى تلك الأميرة الوهمية « جنرال موناهن » فى الحى المالى بنيويورك وكلفوه كما علمت بإعطاء كل التفصيلات لشركة « هيرست » وبالطبع لقد قام الكاتب بعد ذلك بدور الشيطان يسترق السمع فيلتقط الكلمة الصادقة فينسج حولها هودجاً من الأكاذيب ! ! ! . .

***

الداعية المغربي الأول :

وزارنى فى الفندق فور وصولى مستر « فرارى[1] » أحد أصحاب مكاتب الدعاية فى « بوسطن » وما أن علم بالمهمة التى جئت إلى نيويورك من أجلها حتى عاد فى اليوم التالى وقد حمل معه قصاصة من جريدة « الديلى ميرور » وفيها قصة الأميرة الموهومة السابقة وقال : لقد أحضرت لك هذه القصاصة لتعلم قدر الدعاية القذرة الخبيثة التى ينظمها البريطانيون ضدكم . . عليكم أن تهتموا بنشر الحقائق بين هذا الشعب . . إنه شعب محب للحقيقة ويهمه التعرف عليها . . .

أخذت القصاصة وفرغت من قراءتها ووضعتها أمامى . . ثم أمسكتها ووقع بصرى فيها على عنوان آخر : « فظائع الفرنسيين البربرية » . . . إنه بيان من مندوب جبهة تحرير شمال إفريقيا « السيد مهدى بنونه » . . . لقد استطاع هذا الشاب فى بيانه هذا أن يبرز مساوىء الاستعمار فى أسلوب لاذع وأرقام مثيرة ولا يملك القارىء لها إلا أن يلعن فرنسا والفرنسيين :

وسألت عمن يكون السيد « بنونه » فقال مستر فرارى :

إنه شاب مراكشى دون الثلاثين من عمره تخرج فى كلية الحقوق بالقاهرة وهو يتقن أربع لغات إتقاناً بالغاً ويقوم بأعمال سكرتارية حزب الاستقلال المراكشى

(١) جاء هذا الرجل إلى القاهرة وعرض على فضيلة المرشد العام للاخوان المسلمين أن يعلن إسلامه بشرط أن تعطى له الحكومة المصرية مشروعات ونفقات الدعاية لها فى أمريكا دون منافس ! !

قدم إلى الولايات المتحدة منذ أربعة شهور واستطاع بحق أن يبسط قضيته ويؤلب مشاعر الأمريكيين على السياسة الاستعمارية الفرنسية الحرقاء .

لقد ترك هذا الشاب زوجته وحيدة وجاء إلى هنا وليس له من سناد إلا عزمه الحديدى وإصراره العنيد على محاربة كل ماهو فرنسى . . ولقد ازددت إعجابا به عندما علمت أنه هو الذى ينفق من كده الخاص وسعيه على قضية بلاده . . إنه يعمل كمراسل لجريدة « المصرى » لقاء أجر يسير يرصده كله لصالح وطنه ومواطنيه . .

زرت هذا الشاب يوما مع مستر فرارى فوجدته واقفا أمام مطبعة صغيرة قد اشتراها ووضعها فى حجرة فراشه !! . . إن يديه ووجهه وثيابه قد زينها حبر المطبعة . . وكان منظراً مثيراً مسليا . .

« ماذا تفعل يابنونه » هذا ماقاله مستر «فرارى» فورلقائنا إياه على ذلك الحال . .

« لاشىء . . أنا فى انتظاركم . . لقد تأخرتم عشر دقائق أحببت بعدها أن أستأنف مابدأته من عملى أول أمس . . إن أمامى هذا الكتاب أريد أن أطبع منه خمسمائة نسخة لتوزيعها على مندوبى مجلس الأمن ورجال السلك السياسى .

وسألته فى شىء من الدهشة وهل تنشر لكم الصحف الأمريكية كل هذه المطبوعات !

فأجاب بقوله « إن الصداقة الشخصية التى توطدت بينى وبين كل الصحفيين فى ليك سكسس تحملهم جميعاً على مجاملتى كثيرا . . ولا أكون مبالغا إذا قلت لك إن بعض وكالات الأنباء تذيع لنا نصوص رسائل كاملة لا تنقص منها كلمة واحدة . . » ثم أرانى ألبوما فيه نماذج مما تكتبه الصحافة عن قضية المغرب فى صفحاتها الأولى فأكبرت هذا الشاب الوطنى أيما اكبار ، وقلت فى نفسى :

« إن هذا الشاب هو بحق الزعيم المغربى المطمور . . وأقسمت على أن أعلن للناس بعض مايحرص هو على إخفائه ؟ » . .

دخلت مطعما عربيا فى نيويورك يسمى مطعم « بغداد » وجاء ذكر هذا الشاب فقال لى خادم المطعم :

« إنه مدين لنا حتى الآن ياسيدى بمبلغ ٤٨ دولارا ! . .

نعم إنه داعية لايجد فى جيبه حتى مايدفع به ثمن الطعام الذى يأكله !! . .

قابلته فى اليوم التالى وعرضت عليه أن يقاسمنى ما يرسل إلى من تبرعات على ضآلتها . . فاعتذر فى عزة وإباء ثم قال :

« إن الناس أرادوا أن يجمعوا بعض المال لجمال الدين الأفغانى فرفض قائلا « إن

الأسد لا يعدم فريسته أينما كان وحيثما ارتحل » . . . والحمد لله لقد كتبت مقالين بالأمس اشترتهما مجلة « النيوز » بخمسين دولاراً « سأدفع منها ثمن الطعام وسيبقى لى الكثير . . . »

إن هذا الكثير هو دولاران أو (٥٠ قرشا) . . . هذا الكثير هو كل مايملكه الداعية المغربى الأول فى نيويورك بلد المال الذى يفيض أنهارا ! ! . .

حقا إن التاريخ الذى اكتشف « محمد فريد » لن يعدم بعد شيء من البحث والتنقيب أن يرى لمحمد فريد خلفاء . . . ونعم الخلفاء . . . لكنهم قليلون ! ! ! . . .

***

مستر « مورد » أو الداعية الفاشل :

وما دام الحديث قد تطرق — إحقاقا وبرا بقسم سابق — إلى التحدث عن السيد « بنونه » داعية المغرب الأول فقد أجد حرجا أن أكتب شيئا عن الخبير (!!) الذى قام على تنظيم شئون الدعاية لقضية وادى النيل أثناء عرضها على مجلس الأمن . . .

. . . إنه رجل أمريكى يدعى « مستر مورد » . . . ومستر مورد هذا — كما يصفه السيد بنونه — تؤلف صفحات حياته سفرا ضخما عنوانه « الكسل ، والإفلاس ، والقدرة على الانحناء » . . لقد كان يعمل فى القاهرة سنوات الحرب كموظف فى الشئون التجارية بمكتب الأنباء الحربى وأسفر التحقيق فى أعمال نسبت إليه عن إعفائه من مهام أعماله ولم يعط شهادة التزكية التى تعطى لسائر الموظفين عند معافاتهم من مناصبهم . . .

وبعد فترة فراغ غير قصيرة التحق بهيئة تحرير مجلة المختار ولم يكن حظه فى الثانية بأسعد منها فى الأولى ! ! ! . .

ولقد استطاع — مستعينا بمقدرته الفائقة على الانحناء وعصر الكفين — أن يلقى فى روع كل من يراه هنا وهناك أن الفتره التى قضاها فى مصر قد أكسبته من الخبرة والحنكة ما يمكنه أن يضعها « رهن إشارتك يامولاى ! » .

. . . ولا أكاد أذكر « مستر مورد » صاحب هذه الجثة الممتلئة والرقبة الغليظة حتى تقرع مخيلتى صورة ظله الظليل ورفيقه الملازم له فى تحركاته وسكناته مستر « ولسن » وهو رجل قصير القامة خط الشيب عارضيه وهو ذو ضحكة قد تكون بيضاء أو صفراء — فهى تتلون بلون ما تسحبه يداه من مال فضة كان أو ذهبا ! !

إن مورد وزميله لا يذكران شيئاً عن القضية المصرية إلا ما رواه الصحفيون

الأمريكيون وما لاكته الألسن هناك من أن وفد مصر قد جاء إلى نيويورك وفى حقائبه أكثر من « ١٢٥ » ألفاً من الجنيهات ! ! !.

ذئاب النساء ! !

ولقد استهل مستر مورد نشاطه بأن حبذ فكرة إقامة حفل تكريم للصحفيين وممثلى وكالات الأنباء وانبرى يرجح كفة الداعين لإقامة هذا الحفل على المعارضين له . وفى الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم ٣٠ من شهر يوليو الموافق ١٢ من شهر رمضان « المكرم » أقيم الحفل ثم انفض وظهرت الجرائد والمجلات ولم تحمل بين أسطرها شيئا . هذا إذا استثنينا من ذلك مقالا كتب فى جريدة « الجورنال أمريكان » وخرج هذا المقال حربا شعواء مفتراة على مصر وقضيتها ، فقد استعمل الكاتب فيه جميع الأسلحة غير المشروعة وجلها كانت من « الغازات الخانقة » ! ! ! على نحو ماترى :

« إن مندوبى مصر الذين جاءوا يطابون من مجلس الأمن إتخاذ إجراءات من شأنها التعجيل بجلاء القوات البريطانية عن شواطىء النيل الخضراء قد ابتدعوا بدعة جديدة فى التقاليد الدولية فبـدلا من أن يجعلوا هدف « مدافعهم » السياسية أعضاء مجلس الأمن قرروا أن يوجهوا نداءهم علانية فى الصحافة العالمية .

وحدثت تلك البدعة الجديدة لهذا « الهجوم » فى فندق بلازا عندما أقيمت حفلة الاستقبال الشائقة لممثلى الصحافة فى هيئة الأمم المتحدة . وإذا استثنينا الحقيقة الواقعة وهى أن معظم كبار المدعوين لم يستطيعوا أن يأخذوا دورهم وأماكنهم فى القاعة المشغولة ليستفسروا عن الشئون العربية بسهولة فإن الحفل قد بدأ بنجاح والشمبانيا كانت تتدفق كالحبر فى المطبعة وتوزيع زجاجات « السكانابس » كان بصورة هائلة . ونظراً لأن النقراشى باشا رئيس وفد مصر كان لا يزال طائراً عبر المحيط فى طريقه إلى نيويورك فقد خلفه بنشاط وحيوية سكرتيره الخاص عادل حسيب الذى أسر إلى مراسلنا بقوله « : إنى أحب نيويورك أكثر من القاهرة ولو أن وزارة الخارجية المصرية فعلت ما تفعله فى أغلب الأحايين ! ! فتفقد الملف الخاص بى وتنسى رسميا كل شىء عن وجودى لاستطعت البقاء فى أمريكا لأجل غير مسمى ! ! . . .

بيد أن حسيب « افنـدى » — كما يجب أن يلقب بهذا الاسم — لم يكن كامل الهناءة والسعادة عند نهاية الحفل إذ أن الوفد الرسمى قد أنفق — زيادة فى إيداع نشاطه — مع جوقة من عملاء النشر والإعلان التى تسمى نفسها فى الوقت المناسب بالجمعيات العالمية لعمل دعاية فى الصحف والجرائد ، وكانت هذه الجوقة التى تزيد عدداً

عن الصحفيين المدعوين تتحرك أثناء الحفلة بثقل وصعوبة . ولقد قاموا بنوع غير مألوف من التكتيكات غير المتبعة ؛ فبدلا من أن ينشروا الدعاية فى موضعها انصرفوا إلى الفتيات الجميلات اللائى اصطحبهن الصحفيون المدعوون وركزوا دعايتهم المنشودة فى التخاطب معهن ! !

وكان على رأس « جوقة » الدعاية هذه شابان « يونج » و « صمويل » اللذان استطاعا أن يختليا بأكثر من فتاة فى جهات متفرقة من أركان قاعة الاحتفال وفى هذه الخلوات لم يحدثاهن عن قضية مصر وإنما تبادلا معهن تدوين أرقام التليفون !! .

أما الصحفيون فقد قلقوا قليلا من مراقبة هؤلاء لفتياتهم وهددوا بأن يطلبوا تشكيل لجنة خاصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة تصون فتياتهم من فرقة الدعاية والنشر التى استأجرها المصريون ؛ ولكن هدأت أعصابهم أخيرا بعد أن احتسوا أقداحا أخرى من الشمبانيا ! !

وعند الإنصراف قال أحد مندوبى الصحف اليومية النيويوركية — وكانت فتاته قد وقعت فريسة لهذه الجوقة — أننى أرجو إذا فكر أعضاء الوفد البريطانى فى إقامة مادبة واستأجروا مثل هذه الفرقة للدعاية أن يكون عمر أعضائها قد تجاوز الستين عاما وأن تكون لحاهم مرسلة وأسنانهم صناعية وإلا فسأرغم على اصطحاب فتاتى إلى مطعم « الريشة والقلم » حيث أعرف — على الأقل — كل من فيه من ذئاب ! ! . . »

ولقد كان هــذا المقال بحق هو الطلقة الأولى التى صوبت فى طيش وجرأة بالغين إلى سمعة البلاد فسممت بعض الآبار وتركتها إما معطلة أو غير صالحة للشراب ! ! .

وينبغى أن نذكر فى هذا المقام كلمة حق واجبة بل ولازمة . . . إن شئون الدعاية لبلد ما يجب أن يشرف عليها أبناؤها ... لقد انقضى ذلك العهد الذى كانت كل أمورنا تدار بدولاب أجنبى وأيد أجنبية ... وهذا الذى قام بالدعاية لنا هو أمريكى أولا وداعية ثانيا ! !

أيها المواطنون : إن الدجاجة التى تحتضن بيضا غير بيضها لا تجد حرجا أن تنقره أو تكسره ! ! .

***

ميدان كولومبس وخطب الأحد :

هو ميدان على مقربة من جامعة كولومبيا وتوج بهذا الأسم تخليد الذكرى الرحالة « خريستوف كولومبس » الذى اكتشف الدنيا الجديدة عام ١٤٩٣ .

ويجتمع بساحة هذا الميدان مساء كل يوم عشرات المئات من الأمريكيين والأمريكيات ويضيق بهم المكان على رحبه أيام الآحاد . . . إنه « هايد بارك » أو « سوق عكاظ » النيويوركى الذى تعرض فيه شتى المسائل على بساط البحث وسط الأنوار العديدة التى تنعكس على وجه الخطيب والسامعين ؛ وقد تمتد بهم المناقشة حتى قرب منتصف الليل ... وكنت قد تعرفت فى هذا الميدان على المستر « عبد الكريم فردناند » وهو أمريكى مسلم له شغف بدراسة القضايا الإسلامية والعربية واتفقت معه على أن ننظم محاضرة ونعد العدة لاحتلال ركن من أركان الميدان لنبسط فيه الجوانب الخافية من قضية بلادى على الرأى العام النيويوركى وبشىء من التفصيل العلمى لأن كثيرا من طلبة كولومبيا وخاصة « اليهود منهم » يحرصون على الحضور ليصرخوا فى أذان الناس بوجوب قيام دولة إسرائيل محاولين إثبات دعواهم بشتى الأدلة والبراهين ...

***

يوم المحاربين القدامى :

واتفقنا على اختيار الأحد ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ موعداً لألقاء أول حديث ، وتصادف أن كان ذلك اليوم هو موعد الاستعراض السنوى الذى تقوم به قوات المحاربين القدامى فى مدينة نيويورك ؛ فيخرج هؤلاء المحاربون فى مواكب عسكرية تتقدمهم الموسيقى وترفع السيدات المحاربات الأعلام الأمريكية وترافق الموكب عربات عديدة مزودة بمكبرات الصوت لمناشدة الجمهور أريحيته فى التبرع لمواساة أسر أولئك المحاربين . . .

واقترح السيد « عبد الكريم فردناند » الأمريكى المسلم التحدث عن الروابط الاستراتيجية بين مصر والسودان ليجد من الأمريكيين المحتفلين بيوم المحاربين القدامى سمعا وإصغاء ...

***

الروابط الاستراتيجية فى وادى النيل

وذهبت مساء ذاك اليوم مع السيد عبد الكريم وكان ينتظرنا عدد غير يسير من الطلبة العرب والمصريين والباكستانيين .. وأخذنا مكاننا فى الركن الأيسر وبسطنا العلم المصرى على منبر الخطابة المتحرك وتقدم « عبد الكريم » وبدأ يتحدث بصوت أجش عن ذكريات المحاربين القدامى فى الحرب الأولى .. ثم قال لقد حاربنا من أجل الحرية والديمقراطية ولكن الحرية والديمقراطية معدومتان فى أرض النيل .. وإذا كان اليوم هو يوم المحاربين القدامى فيسعدنا أن نقدم فيه هذا الضيف المصرى ليحدثنا عن الناحية الاستراتيجية فى وادى النيل ..

بريطانيا تضعف مركزنا الحربى :

سيداتى . . سادتى : إن الهدف الذى جعله المستعمر نصب عينيه منذ وطأت قدماه أرض النيل هو إضعاف مركزها الحربى لإبقائها تحت رحمة انجلترا ... وحتى تظل قواتها باقية باسم حماية الأمن والمحافظة على النظام ودفع العدوان الخارجى فقد أوعز البريطانيون إلى خديوى مصر توفيق باشا أن يصدر منذ اللحظة الأولى التى دخلوا فيها حدود وطننا أوامر من شأنها الوصول إلى الغاية التى يتوخونها . . ففى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٢ أى بعد واقعة التل الكبير بستة أيام نشرت الجريدة الرسمية الفرنسية « المونيتور اجيبسيان » صورة مرسوم خديوى مصر بإلغاء الجيش وأخذت بريطانيا تنفذ ما اقترحه اللورد دوفرين — وكان أول مندوب سامى بريطانى فى مصر — فى تقريره الذى رفعه يوم ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى اللورد « جرانفيل » وزير خارجية انجلترا يومذاك « ... إن مصر ليست فى حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها لأنها تحدها الصحارى من ثلاث جهات — نحن لا نعرف غير صحراوين اثنين الشرقية والغربية ولا ندرى أين توجد هذه الصحراء الثالثة ! ! ! — وإن مهمة الجيش المصرى يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن والنظام داخل البلاد فحسب ! ! وإنشاء جيش لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندى كاف لهذا الغرض على أن يتولى قيادته قائد انجليزى يعاونه لفيف من الضباط » .

وبالفعل أخذت تنقص قوات الجيش المصرى من ٦٠٠ر٥٠ مقاتل إلى ٠٠٠ر١٢ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ثم صارت ٧٦٣ر٦ فى يونيو سنة ١٨٨٣ ثم هبطت إلى ثلاثة آلاف سنة ١٨٩٢ .

إلغاء البحرية لفصل مصر عن السودان :

وقد كان بمصر أسطول بحرى مكون من ١٨ سفينة بحرية عدا ثلاث سفن أخرى كانت معدة لركوب الخديوى هذا إلى جوار البارجة الحربية التى كانت تسمى « الصاعقة » . . . فجاء المستعمر فباع سنة ١٨٨٤ الاسطول كله سوى ثلاث قطع فى البحر الأبيض « محمد على — المحروسة — الصاعقة » ، ومثلها فى البحر الأحمر « الطور — الجعفرية — فجر » وحتى هذه البواخر الستة لم يدم عمرها طويلا فقد اشتراها بعض الأجانب عدا « المحروسة » التى ظلت تستعمل كيخت خاص لركوب الخديوى .

أما البواخر النيلية فبعضها قد حطم والآخر اشترته شركة « كوك » الإنجليزية بثمن رمزى ؛ وصفيت ترسانة البحرية بالاسكندرية فى مزاد على أوسرى لا ندرى ! !

وحتى البحرية التجارية قد لحقها ما لحق الاسطول البحرى الحربى ؛ فقد ابتاعها سمسار انجليزى بدراهم معـدودات ؛ وما اقتصرت آثار المستعمر على البواخر فحسب بل تعدتها إلى الأحواض العائمة فى الاسكندرية والسويس التى غدت هى والمدرسـة الحربية أثراً بعد عين !!

ولا مراء فى أن نيـة البريطانيين قد انعقدت بادىء ذى بدء على فصم عرى الروابط بين مصر والسودان ؛ فـكانت حملتهم الطائشة هذه على طرق المواصلات البحرية المصرية لعلمهم أن إضعاف المركز الحربى لاحد الشطرين هو الحكم على الآخر بالاعدام او الإفناء .

ولقد كان المستر تشرشل خير شاهد ومقرر لهذه الحقيقة فى كتابه «حرب النهر» الذى وضعه منذ عام ١٩٠٢ قال فيه « ان السودان كالغواص ومصر أنبوبته أو خرطومه الذى يصل منه الهواء فاذا فصلت السودان عن مصر فانها حتما ستختنق لشدة حاجتها إلى التنفس والاستنشاق ! ! »

السوابق والحقائق التى تحتم الوحدة الاستراتيجية

١ — خطة الرهكسوس :

حضرات السادة . . تعلمون أن البريطان قد احتلوا مصر وتبع ذلك إحتلالهم للشطر الجنوبى من وادى النيل « السـودان » بدعوى أن قناة السويس كانت فيما يعتقدون شريان مواصلاتهم للهند وأن أية قوة تسيطر على هذا الطريق تهدد كيان الإمبراطورية فى عمودها الفقرى .

هناك — ياسادة — نظرية إستراتيجية لاخلاف بين العسكريين عليها وهى أن امتلاك قاعدة حربية لا يحتم أبدا إحتلالها احتلالا مباشراً . . . فالاستيلاء على طرق المواصلات المؤدية إليها أو على موارد الامداد والتموين التى تعتمد عليها يجعل سقوطها أمرا محتما ! !

وهذه هى نفس الحالة القائمة الآن بين شمال الوادى وجنوبه فلكى تحتل مصر أو تجعل مقاومتها عديمة الجدوى يكفى أن تضع يدك على السودان وتتحكم فى النيل شريان الحياة لمصر ووريدها الأول حتى تسقط هذه كورقة ذابلة لا عصارة فيها وترغم قواتها بغض الطرف عن عددها أو عتادها على التسليم دون قيود أو شروط ! ! ! .

ولقد عمد المصريون إلى الانتفاع بهذه القاعدة وطبقوها عندما دهمهم الهكسوس واحتلوا شمال الوادى فالتجأوا إلى الجنوب وأخذوا يسعون جاهدين حتى استطاعوا أن يحولوا مجرى النيل إلى بحر يوسف وهو أحد فروع النيل بالجنوب وأقاموا الحواجز فمنعوا وصول الماء إلى شمال مصر والدلتا التى احتلها العدو الغازى فتفشت المجاعة بين صفوفه واضطر بعد ستة أشهر إلى الجلاء أو الفناء فكانت أولاها أيسرها قبولا . . .

وهنا رفع كهل أمريكى قبعته وقال « كلنا يا مستر فى الولايات المتحدة نذكر مدى أهمية النهر فى الحرب وكيف أن رجال الشمال قد حاولوا أكثر من مرة أن يؤثروا فى جيش الجنرال « روبرت لى » قائد الجنوب أثناء الحرب الأهلية عن طريق مياه نهر « أوهايو » الذى كان له أسوأ الأثر فى نفوس المحاربين وسكان الجنوب الذين كانوا يعتمدون على مياهه فى ولايات مسيسبى وكنتكى وتينسى ولويزيانا . . . . ونقصان الماء وارتباك المدد وتفشى المجاعة كانت من العوامل التى حملت « لى » على التسليم وظلت القصة كامنة فى قلوب الرجال والنساء على السواء . . .

قلت : حقا ! ولقد لعبت المياه فى الحرب والسلم أكبر الأدوار حتى لقد روت الكتب السماوية أن الله قد جعل من الماء كل شىء حى . . . فهو مصدر الحياة ومبعثها وقت السلم والحرب معا ! ! . . ثم استأنفت حديثى قائلا : —

٢ — الحرب العالمية الثانية :

أيها السادة : إن أية دولة مهما تكن قدرتها على الحرب واستعدادها لها لاتستطيع بحال من الأحوال أن تعتمد على مواردها وحدها دون الاستعانة بغيرها من الدول والأقطار التى تستطيع أن تقدم لها العون والمدد خاصة فى هذا العصر الصناعى الآلى كما تتمكن من مواصلة المعارك حتى آخر أشواطها . . .

ولا مرية فى أن تنظيم التموين الغذائى أيضاً لا يقل أهمية عن الإمداد بالذخائر والعتاد « فنقصان كمية الملح فى طعام المحارب قد يؤثر فى أعصابه أكثر من دوى المدافع وقصف الرصاص » . .

ويذكر الجميع فى واقعة « العلمين » بالحرب الأخيرة أنه لولا المدد الذى وصل إلى قوات الحلفاء من مصر والسودان والدول العربية الأخرى لما استطاع قوادهم أن يقيلوا أنفسهم من الوهدة التى سقطوا فيها على يد الجنرال « أوكينلك » Gen. Auchinlek هذا القائد البريطانى المثالى الذى ترك جنوده الذين أتوا من مشارق الأرض ومغاربها يحترقون بنيران مدفعية روميل بينما كان هو ينعم بجوار محبوبته وابتساماتها فى شرفات فندق شبرد بالقاهرة ! ![1] .

وإذا كانت الحكومات تضطرها ظروف الحرب فى بعض الأحايين إلى الإنتقال من عواصم المدن إلى جهات أخرى سواء داخل بلادها أو خارجها كما فعلت حكومات هولندا واليونان والنرويج حتى تستطيع مواصلة النضال وتنظيم طرائقه وكما كانت بريطانيا تستعد لنقل حكومة لندن إلى مونتربال بكندا لنفس الغرض فإن ملاذ مصر الوحيد إذا ما تعرضت إلى هجوم خاطف سيكون دون شك فى الجنوب الممتد حتى وسط أفريقيا وأعنى به السودان ! !

٣ — غزو إيطاليا لمصر :

إن حوض وادى النيل من الناحية الجغرافية محاط بسياج طبيعى جعل الدفاع المشترك لمصر والسودان وحدة لا يمكن أن يعتورها شىء من شأنه أن يوهنها أو يضعفها ، فالبحر الأبيض من الشمال وسلسلة جبال أواسط أفريقيا ، وإن اجتياز العدو لأى من هذه الحواجز الطبيعية فى أى مكان منها يعد تهديداً لا لمصر وحدها بل وللسودان أيضا لأنها وحدة استراتيجية لا يمكن أن تتحطم إلا إذا ضربت فى الجنوب والشمال معا . .

وهذا هو نفس مافعلته إيطاليا فى الحرب الماضية إذ قد غزت مصر من الشمال عن طريق برقة فى الوقت الذى أخذت قواتها من الحبشة وأريتريا تضرب هذه الوحدة الاستراتيجية فى السودان وحتى تحصرها بين فكى كماشة أو شقى مقراض وبغيرها كان يستحيل أن يسمى ذلك غزواً أو محاولة لغزو .

---

(١) بعد هزيمة الجنرال « أوكينلك » فى شمال أفريقيا أسفر التحقيق معه على أن الجنرال قد وقع فى حبائل إحدى الراقصات اللائى كن يعملن لحساب النازى؛ وقد سرقت منه كل الخطط !!

٤ — جيش سودانى مصرى قبل الاحتلال :

وإن تعداد السودانيين وفق الاحصاءات الأخيرة — وليس للسودان حتى الآن إحصاءات يمكن الاعتماد عليها — يصل إلى سبعة ملايين من الأنفس يقطنون مساحة ٩٦٧٫٥٠٠ ميلا مربعا أى نحوا من عشرين مرة قدرمساحة ولاية « نيويورك » وليس فى مقدور أحد أن يجند من هذا العدد القليل جيشا يستطيع حماية هذه المساحات المترامية الأطراف ومن ثم فلم تكن هناك مندوحة عن أن يشترك أبناء الشمال فى حماية الجنوب . ولقد بلغ عدد المصريين المقاتلين الذين كانوا يؤدون واجبهم عام ١٨٨١ مع أشقائهم فى السودان نحوا من ٣٣٫٠٠٠ كلهم كانوا من الشباب الأقوياء .

وهنا قاطعتنى سيدة كانت تضع فى صدرها شارة النجمة الصهيونية الحمراء وقالت : « ماهذا الخطل ياسيدى ! أليس هذا هو الاستعمار والاحتلال العسكرى للسودانيين وهو ماترفضونه أنتم ولاتقبلونه من البريطانيين ؟ » .

ولم تكد تنتهى السيدة من سؤالها حتى بادرتها بقولى « ليس الأمر كما تظنين إن ولاية نيفادا (Nevada) الأمريكية مساحتها ١١٠٫٥٤٠ ميلا وتعداد سكانها لما يزد بعد وفق إحصاءات ١٩٤٤ عن ١٥٦٫٤٤٥ نسمة وهذا العدد لايكفى وحده لأن تشكل منه قوى الشرطة اللازمة لحماية هذه الولاية لذا فهى تعمد إلى استخدام الكثير من أبناء ولاية كاليفورنيا المتاخمة لها إذ يربو عدد سكانها طبقا للاحصاء نفسه على ٨٫٧٤٦٫٩٨٩ نسمة فهل يمكن أن يقال إن فى هذا انتقاصا من كرامة نيفادا أم أن ذاك هو التعاون المشترك للغاية المشتركة وهى حماية مصالح المجموع ؟!

هذا الجيش المصرى عندما أرغمته حكومته لحوادث سياسية مفتعلة دبرها الانجليز فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أن يخلى السودان ويرتحل إلى الشمال ، وانتشر ذاك الخبر بين أهالى السودان ؛ جاءت القبائل وسكان الخرطوم القبلية والبحرية وأم درمان وتجمعوا حول الجيش ليحولوا دون تنفيذ أمر الإرتحال وأخذت النساء تبكى ولبسن كلهن ثياب الحداد ، ولكن القائد المصرى رفعت باشا الذى لم يستطع أن يرد هذه المشاعر الدفاقة وعد الجميع بعدم إخلاء السودان ، فأخذت النساء يزغردن وأقيمت المآدب والأفراح وأطلق على جميع الأطفال الذكور الذين ولدوا فى الخرطوم أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر من ذاك العام اسم « رفعت » تيمنا بقائد الجيش المصرى فى السودان ؛ بل أبعد من هذا فقد خرجوا فى المظاهرات العامة يبايعون رفعت باشا أن يكون حاكما عاما للسودان وأخذوا يهتفون بسقوط الحاكم العام البريطانى وينادون بطرده . ولكن

القائد وقد أمر من حكومته فعليه أن يطيع . ولذا أخلى رفعت باشا السودان ليلا ، وماأن سمع الناس بالخبر حتى علتهم موجات السخط والحزن والوجوم ... يقول رفعت باشا فى مذكراته « لقد شاهدت الشعب خلال نوافذ القطار وهو يجهش بالبكاء ورأيت زعماءهم فى ذهول أقرب إلى الإغماء . لقد كان بحق منظراً يمزق نياط قلب الشجاع وقلب الجبان على حد سواء !!..» .

٥ — السودان أو المنجم المغلق للمواد الحربية :

إن مصر بلد ثروته الصناعية محدودة ، وإن مصالح الشعب رهينة تقدمه فى الصناعات التى لا يمكن أن يرجى لها انتعاش إذا لم تقم عليها القوة الكافية لحراستها ، وإلا فإن مصيرها بطن الحوت إذا ما اضطرب الأمن والسلم الدولى ، وإن أية معاهدة أو اتفاقية لم تحل ولن تحول فى المستقبل دون الاعتداء على المؤسسات الصناعية وتعريضها للدمار والفناء .

إن جنوب الوادى أوالسودان كما يقرر سلاطين باشا البريطانى — الذى حكم مديرية بحر الغزال السودانية بضع سنين — فى كتابه « السيف والنار » أن مديريته غنية بأنواع من المعادن قلّ أن توجد فى أى مكان آخر من العالم .. فالذهب فى « جنيت » بجهات البحر الأحمر تستغله شركة المناجم البريطانية التى استخرجت منه سبائك عديدة صدرتها لبريطانيا فوراً وإن كانت تفصيلات ذلك كله ما زالت حتى الآن سراً مطوياً فى أضابير داونتج ستريت رقم « ١٠ »(١) وهذا المعدن أيضاً موجود فى منجم «أم باردى» بفازوغلى والعتبى ودنقله كما كان يستخرج بكميات كبيرة من مناجم « بنى شنقول » الشهيرة التى تبرعت بها حكومة السودان للحكومة الحبشية ولا يعرف حتى الآن ما هى الهدية التى تلقتها حكومة الخرطوم أو حكومة لندن جزاء وفاقاً لحسن صنيعها مع مملكة هيلاسلاسى ! ! !

وفى سنة ١٩٠٥ ، استؤنف البحث عن الذهب فى النوبة فى الجزء المسمى « بأم باردى » فى الصحراء فى منتصف الطريق تقريباً بين وادى حلفا وأبى حمد واستخرجوا كميات من الذهب عام ١٩٠٨ .

---

(١) هو مقر الحكومة البريطانية فى لندن وهذا المبنى رقم ١٠ من المنازل المتواضعة فى مظهرها فهو كأى فيلا من فيلات القاهرة له فناء خارجى وحدائق تحيط به وليس لهذا البناء سوى مدخل واحد يطل على الإفريز الذى يسير عليه «اتلى» و«تشرشل» ومستر«توم» كناس حى وستمنستر .

أما الفحم فيوجد بكميات وافرة فى جهات دنقله وعلى مسافات قريبة من سطح الأرض ويزداد كثرة فى المناطق المتاخمة للحدود الحبشية .

أما الحديد فهو كما قال العلامة « هيوم » : إنه يوجد فى جبال ألاراسيبا بحالة جيدة للغاية ، وهو متوفر فى مديرية الغزال على مساحة ثمانين ألف كيلومتر مربع (٨٠٫٠٠٠ كم٢) ويصل عمقه فى أكثر البقاع إلى خمسة أمتار ولايقل عن المتر الواحد وعروقه السوداء ظاهرة فى صخور تلك المنطقة . هذا فضلا عن المعادن الأخرى مثل النحاس الموجود فى « حفرة النحاس » المشهورة التى طالما استغلها السودانيون من قديم الأزمان . . . والجبس الذى يبلغ سمك طبقاته نحواً من ثلاثين قدماً (٣٠ق) فى شطئان البحر الأحمر وهى تكون جزراً قائمة بذاتها . . . وغير ذلك من معادن الكالسيوم والرخام والرصاص فى جهات الشريكة ودارفور . . . وتوجد كذلك مادة الليجنيت Lignite فى مديرية دنقله .

ومصر الآن تسعى جاهدة لإيجاد موارد جديدة للصناعة ؛ وخاماتها موجودة فى السودان ولكن البريطانيين لايريدون أن يرفعوا الغطاء عن كنوز سليمان بل يفضلون أن يضطلعوا هم بدور الخازن الأمين يحملون مفاتيحها لا صيانة لها أو حراسة عليها ، وإنما خشية أن تعطل هذه الموارد الجديدة لحوض النيل تجارتهم فى الخارج ويحكم على سوق صادراتهم من الأسلحة والذخيرة إلى مصر بالإغلاق الأبدى السرمدى !!

٦ — شرايين أو شعابين المواصلات :

إن الاستعمار البريطانى يلعب فى السياسة الدولية دور ساكن الغاب لا يترك ساقا إلا ممسكا ساقا ولا يدع فرعا إلا وقد تعلق بفرع آخر . . هذا الاستعمار قد شاءت المقادير — بعد مضى ثلاثة قرون لعق البريطانيون فيها دم الأسيويين ونهشوا لبابهم — أن تهوى درة الهند من تاج الإمبراطورية وصفيت تركتهم فى بورما وسيلان . . . إذن لا مناص من أن تولى وجهها شطر افريقيا تلك الأرض الخام التى تنبت حبا وعنبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا ! ! .

(١) وكان أول عمل قامت به فى الحرب الأخيرة هو إنشاء الطريق البرى المسمى « طريق مواصلات أفريقيا » . وهو يبدأ من ميناء « ماتادى » فى الكونغو الحرة بالسكة الحديد حتى « ليوبولدفيل » ثم عبر نهر الكونغو حتى « عكيتى » و « باوليس » ثم يستمر الطريق البرى إلى « جوبا » الواقعة على النيل فى المناطق الاستوائية ثم بالنهر

حتى « جابالين » ثم بالسكة الحديد السودانية حتى « الخرطوم » فوادى حلفا ثم بالسكة الحديد المصرية حتى القاهرة والإسكندرية أو بور سعيد .

(ب) ثم أتمت توصيل خط فرعى من هذا الطريق يربط بينه وبين « غينيا » فى أفريقيا الشرقية .

(ج) وتفكر بريطانيا الآن فى إنشاء طرق ثلاثة :

١ — بين القاهرة والكاب تون .

٢ — بين نيجيريا وسيراليون فى غرب أفريقيا .

٣ — بين سيراليون والخرطوم .

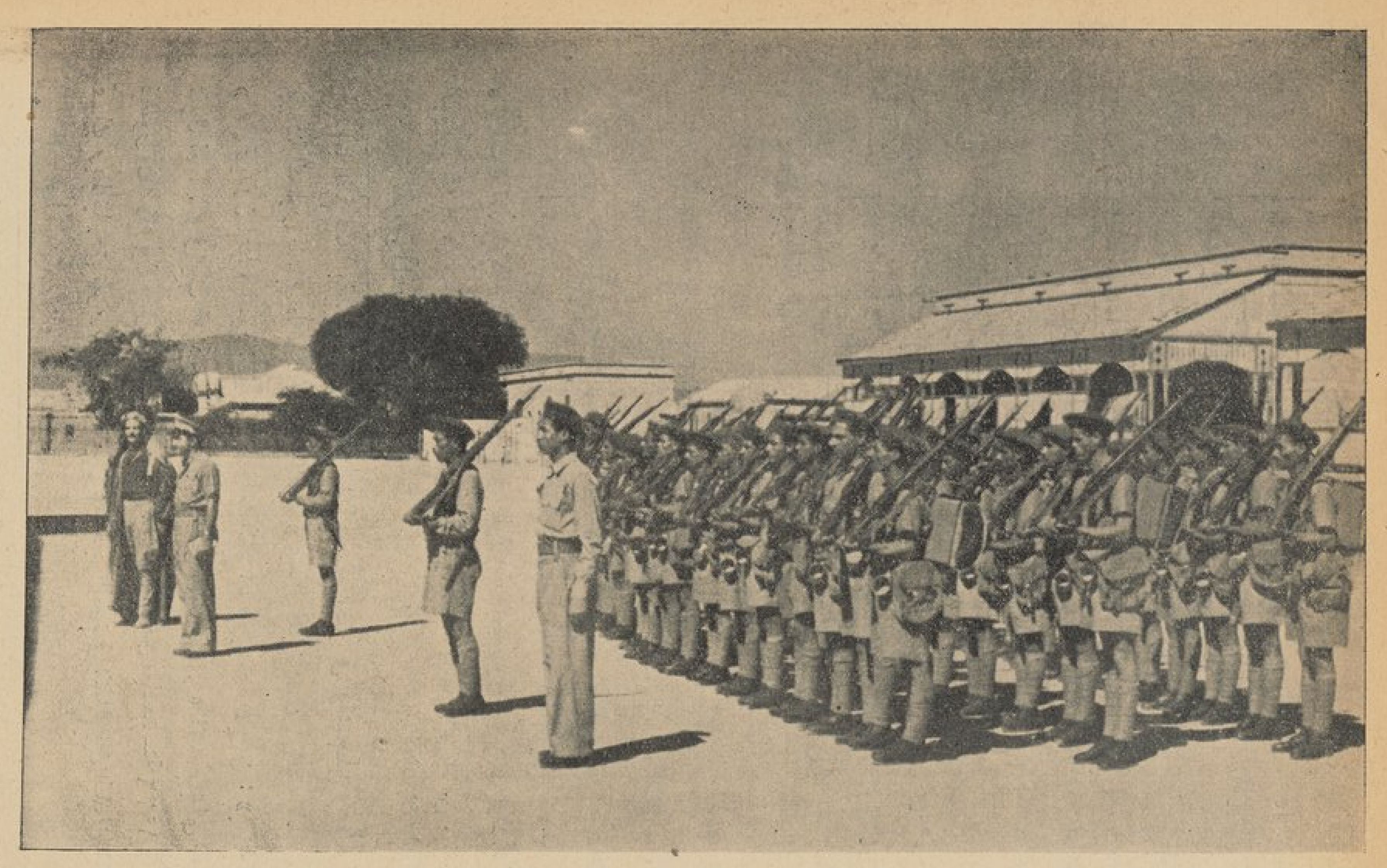
فهذه الصلبان الشبكية من شرايين — ولا نقول ثعابين — المواصلات التى تربط البحر الأبيض بمدينة الكاب والمحيط الهندى بالمحيط الأطلسى تتقابل أو تتقاطع أذرعها فى جنوب وادى النيل أو السودان ولذا فبريطانيا تريد أن تظفر بهذا الجزء لتضمن السير أو السعى لأفاعيها !!! . ومن ثم لا حرج على بريطانيا أن تضع يدها على حوض النيل كوحدة استراتيجية هامة وما دامت لا تستطيع أن تظفر بالفريسة كلها فلا أقل من أن تحظى ببعضها وإذن فلتكن السودان جزءاً منفصلا عن مصر وليطم سكان المعمورة حشو جماجمهم عصافير السماء حتى يعتقدوا ويؤمنوا بصواب ما تفعله القرصنة البريطانية فى الأرض بعد أن ورثوها وتعلموها عن أجدادهم فى البحار ! ! .

٧ — مصر والالتزامات العسكرية الدولية :

لقد قرر ميثاق سان فرانسسكو فى المادة ٤٣ أن « يتعهد جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه ، وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور .. »

فحتى تستطيع مصر أن تقوم بأداء واجبها وتوفى بالتزاماتها التى ارتبطت بها بوصفها عضواً فى منظمة الأمم المتحدة لابد أن يكون لديها من الأسلحة والعتاد ما يكفى لحماية أرضها ويفيض عن حاجتها لتقدمه مساهمة منها فى « بوليس الأمن العالمى » .

وقد يقال إن بلادنا فى مقدورها الحصول على الأسلحة والذخيرة من حلفائها وهذا جميل ولكن هل ستظل ميزانية بلادنا مرصودة دائماً لجيوب الغير ؟ وإذا فرض وكان هذا محتملا أو محققاً وقت السلم فمن يعطى لنا الضمان الكافى بدوام ذلك إذا وضع الإصبع على الزناد وخرجت منه أول طلقة إيذاناً ببدء القتال ؟



إحدى فصائل الجيش المصرى بالسودان تقوم بعرض عسكرى عام ١٩٤٧ أمام ثكناتها بالخرطوم وذلك بحضور الأمير فؤاد لطف الله مرتديا زيه العربى
وقد قال للجنود يومذاك « إن الوحدة الاستراتيجية بين مصر والسودان أمر لامفر منه »

إن موارد حوض النيل شماله وجنوبه تكفى نفسها بنفسها لتقوم كوحدة إستراتيجية فى وجه أى اعتداء يمكن أن يأتى من اليمين أو من الشمال . . .

٨ — الأورانيوم فى السودان !

وأخيراً فإن أبحاث العلماء الأخيرة قد دلت على أن مناطق الجنوب فى السودان تحتوى على معدن الأورانيوم الذى ظن بادىء ذى بدء أن وجوده كان قاصراً على « كندا » و « الكنغو الحرة » وإذا علمنا كذلك أن مناطق البحر الأحمر فى شمال حوض النيل (مصر) تفيض بزيت البترول والفوسفات لأدركنا الأهمية القصوى التى تحتم أمر الوحدة بين مصر والسودان وتجعلها ضرورة لازمة وخاصة فى عصر الذرة إذ حوت تربتهما كل الوسائل التى إن جمعت — بتوحيدها — لحطمت الذرة وجزئياتها ولأمكن لبنى النيل أن يسخروا طاقتها فى الخير للخير بالخير... ولعادوا كما كانوا فى الماضى عتلة التوازن فى العالم بين الكتلتين الشرقية والغربية « وكذلك جعلناكم أمة وسطا » .

***

فيلم النزاع فى السودان

وفى يوم ٣٠ يوليو وصلتنا صورة من رقاع الدعوة التى وزعها الوفد البريطانى على الصحفيين ورجال السياسة الامريكيين لمشاهدة الفيلم الذى أعدته « استديوهات » شركة « رانك » الإنجليزية والذى ظل معروضاً فى الولايات المتحدة وفى سينما « بارك أفنيو النيويوركية » طيلة الفترة التى كانت تناقش فيها قضية البلاد أمام مجلس الأمن . . .

حق تقرير المصير :

أما الفيلم فيبدأ بتقديم « محمود حسن باشا » سفير مصر فى واشنجطن وهو يرفع عريضة الدعوى ضد بريطانيا ؛ ثم يظهر السيد « عبد الرحمن المهدى باشا » ويتساءل : « هل تريدون اعطاء السودانيين حريتهم واستقلالهم ؟ » فيجيب مستر بيفن : « بريطانيا تقول نعم . . » ويجيب محمود حسن باشا : « مصر تقول لا ... » !! . ثم يمضى الفيلم فيصور أن النزاع بين مصر وبريطانيا قاصر على تفسير فى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن تمسك بريطانيا بحق تقرير المصير للسودانيين هو حجر العثرة فى التفاهم بين البلدين !! .

الروابط بين مصر والسودان :

ويتدرج الفيلم بعد ذلك فيحاول إيهام النظارة أن روابط الجنس واللغة والدين

بين البلدين أسطورة غير متسقة الفصول . . . ويعرض بعد ذلك فلولا من الزنوج العرايا ويسأل المذيع « هل هؤلاء مصريون بالجنس ؟ ... » ثم يسجل أصواتهم وهم يتكلمون لغة سنجالية أو حبشية ويردف ذلك بتعليقه « وهل هذه هى اللغة العربية التى يتكلمها المصريون ؟ . . . » ويظهر مسجد فى السودان وهو مهجور وقد اتخذته العناكب وأسراب الوطاويط مستقرا لها ومقاما . . . وتظهر بعد ذلك كنيسة مسيحية وهى تغص بالرواد ثم يقول : « هل السودانيون جميعاً محمديون ؟ ! »

الحضارة بين البلدين :

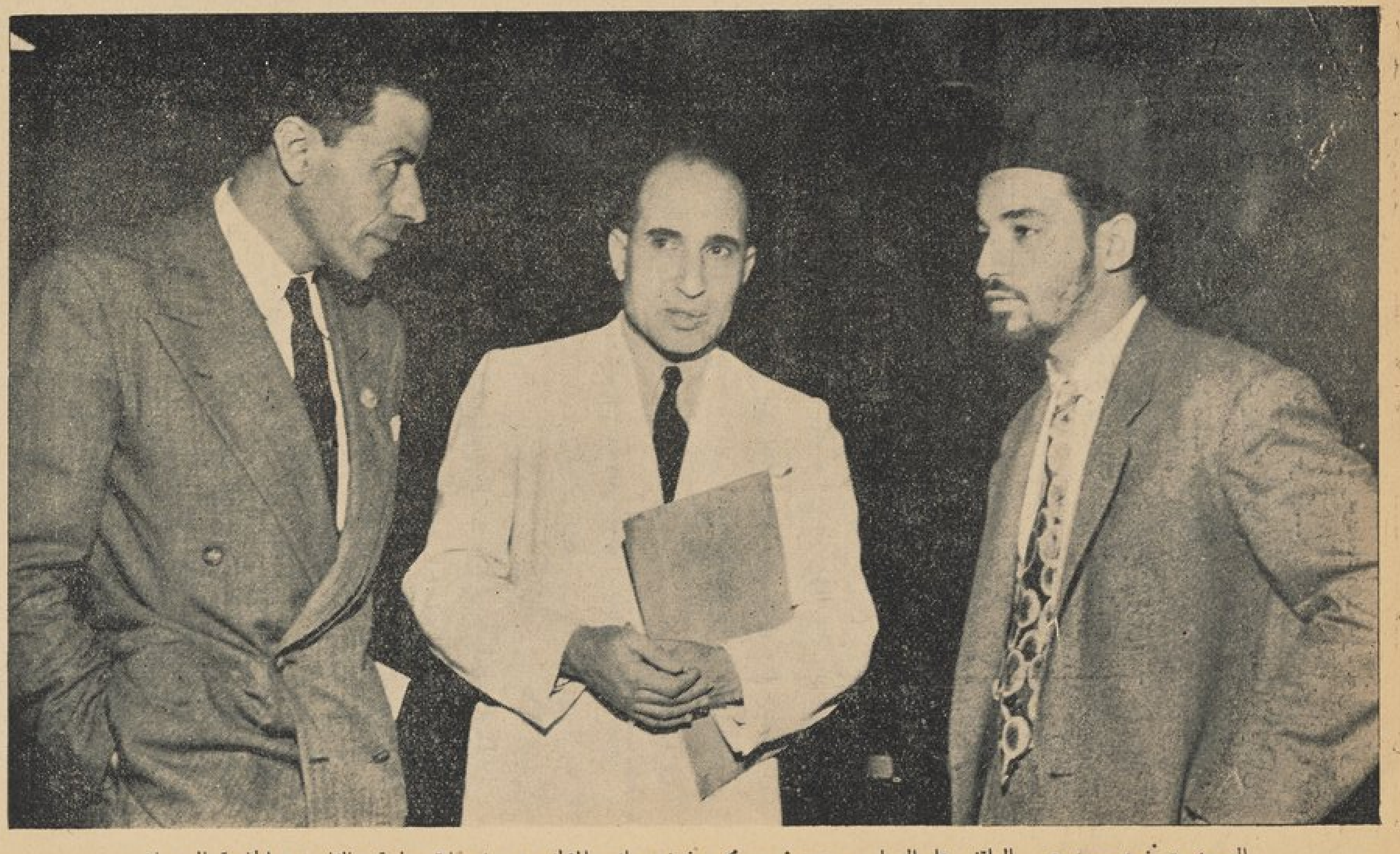
ثم يعرض الفيلم بعد ذلك منظراً لفندق شبرد بالقاهرة وأمامه سيارة « ليموزين » فخمة ينزل منها رجل مصرى ضخم الجثة لإيهام النظارة أن المصريين قساة غلاظ لا يريدون إلا التهام السودانيين الحفاة العراة الفقراء . . . ثم تبدو سراى الحاكم العام فى الخرطوم والسودانيون يجتمعون فيها ليتدارسوا أمر مستقبلهم وينظروا فى مصائر أوطانهم !! . ويرى من جهة أخرى جانب غير قليل من الفلاحين السودانيين وهم يستعملون الكراكات والآلات الميكانيكية بعد أن كانوا يضربون الأرض وينحتون الصخور بفؤوسهم البالية ... ثم يختتم الفيلم بما ابتدأ به ... « هل تريدون منح السودان حريته واستقلاله ؟ . . » ... بريطانيا تقول « نعم » ... مصر تقول « لا » ! ! .

نشرة الفابيين(١) :

ولقد أحضر إلىّ يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ السيد «نزيه مسعد» مراسل دار الهلال نسخة من النشرة التى كانت توزع فى أعقاب كل حفل على شهود « فيلم النزاع فى السودان» وراعنى ما قرأته فيها... «وإذا كانت مسألة استقلال السودان اليوم محل اعتبار فيجب أن نذكر القرون الطوال التى انقضت بين العرب والسود؛ لا من مجرد شحناء فحسب ؛ بل فى قسوة وازدراء من جانب وخوف وإذعان من الجانب الآخر ! ! وينظر المصريون إلى السودانيين بنفس المنظار الذى ينظر العرب منه إلى السود أو الزنوج !! ولقد ظل نظام الحاجز اللونى حتى يومنا هذا قائما بين الشمال والجنوب » . ثم تمضى النشرة مرة أخرى فتقول

---

(١) سلسلة أبحاث « الفابيين » يصدرها مكتب الفابيين لشئون المستعمرات .
والفابيين هذه مؤسسة بريطانية مركزها الرئيسى فى لندن وهى تضم كثيراً من مفكرى حزب العمال البريطانى وتبحث المسائل السياسية والاقتصادية و ... ولكن طبعاً من الزاوية البريطانية لحماً ودماً ، والنشرة المذكورة عنوانها « السودان » .



الصحفى « نزيه مسعد » ـ الواقف على اليسار ـ يتحدث مع محمود فوزى بك والمؤلف عن نشرات جماعة « الفابيين » الخاصة بالسودان

« إن السودان لم يكن يوما ما قطراً موحداً مع مصر وإنما كان جزءاً من أفريقيا عمد العرب الفاتحون إلى طرد سكانه الأصليين منذ مئات السنين ولم تكن حدوده هى الحدود المعروفة الآن وإنما كانت تلك التى تفصل بين العرب والسود ، وما كان لأحد أن يعبرها إلى الشمال إلا إذا كان عبداً أو رقيقاً ! ! » .

وقد حرص الجانب البريطانى ألايدع شهود الفيلم — الذى كان بمثابة حيثيات للقضية — دون أن يعطيهم الحكم « الجائر الجنونى » وهو أن مصر تريد أن تجعل من السودان « كستناء » كامل الطهى سريع الالهام !!.

***

مظاهرة عدائية لفيلم السودان :

غضنا إذ لم نجد بين أيدينا ولا خلفنا فيلما يرد على العدو افترآته .. وما خيل إلىّ لحظة أن أبوء بالصمت والسكون وأشاهد هذه « العصبة من البريطان » تحصب الحجارة فى وجه مصر وتذر الرماد فى أعين الأمريكيين لتكسب عطفهم وتأييدهم وتوهمهم أنهم الأبرياء المعتدى عليهم وأن المصريين هم الجناة المذنبون ! !

واتفقت مع زميلى الأستاذ قطب [1] على مناهضة الفيلم وفى مساء يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ذهبنا إلى سينما «بارك افنيو» حيث يعرض الفيلم وأخذنا مقعدنا فى الشرفة العليا «البالكون» المطلة على جماهير النظارة وأخذ الفيلم ينتقل من مهاجمته سياسة مصر ليبدأ فى عرض ما سمى «إصلاحات البريطانيين فى السودان» . ولم يكد يتم ظهور منظر الفلاح السودانى وهو يستخدم آلات الحراثة الميكانيكية التى علمه البريطانيون إستعمالها حتى انطلقت مع زميلى وقوفا صارخين بقدر ما سمحت به حبائلنا الصوتية ساعتذاك . .
« أوقفوا هذا الفيلم . . إنه دعاية بريطانية مختلقة . . يسقط الاستعمار والاستعماريون . »
ولا أستطيع أن أصور مدى الدهشة التى تملكت النظارة الذين أداروا مقاعدهم ليشهدوا فيلما آخر ولكن فى « البالكون » لا على « الشاش » !! . . . وتوقفت آلات التصوير وأضيئت الأنوار وبدأت أخطب السامعين بصوت حاد . . .

وحدة الطبيعة :

حضرات النظارة . . . إن هؤلاء البريطانيين يحاولون إيهامكم — وما أحسبكم مخدوعين بدعاياتهم — أن مصر شىء والسودان شىء آخر . . والواقع أنهما اسمان

(١) حضرة الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى ورئيس حزب الفلاح الاشتراكى .

لشيء واحد هو وادى النيل الذى يربط بين شطريه فى الشمال والجنوب بل أنه عنصر الوحدة الأول ورمز الحياة فيها ولقد حفظنا فى حداثة عمرنا نشيد هـذا النيل الرائع الذى كتبه أجدادنا المصريون القدامى — بالهيروغلوفية منذ عهد « امنمحات الأول » — على ورقتين من أوراق البردى مازالت حتى اليوم محفوظة بالمتحف البريطانى ...

« لك الاكرام ياحابى — وهو اسم النيل عند المصريين القدماء — انك تظهر لتجعل مصر تعيش ، انك تروى الحقول التى خلقها « رع » — حسب ما كانوا يعتقدون — وتبعث الحياة فى جميع الحيوانات ، وعند ماتنزل من السماء فانك تمد الأرض بالمياه بدون انقطاع ، انك صديق الخبز وكل ما يؤكل ويشرب ، انك تمد الحبوب بالقوة وتجعلها تنمو وفيرة ، انك حامى الفقير والمحتاج . . انك أنت الذى تجعل الحشائش تنمو وتغنى كل إنسان عن أخيه . . . »

والواقع أن أرض مصر فى الشمال مدينة بوجودها وحيويتها للسودان فى الجنوب. فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادى لساناً بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة . ثم انحسر البحر عنه وبدأت مياه النيل تجرى فيه وأخذت تنقل فى طميها الرواسب التى تراكمت على ممر القرون حتى خلقت هذه التربة [1]. ولذا كان المظهر الجغرافى لهذا الوادى له صفة الشمول والاتساق فلا يحس فيه أحد بانتقال فجائى ؛ فسلاسل البحر الأحمر ممتدة حتى هضبة الحبشة ، والصحراوان الشرقية والغربية يجرى بينهما النيل كل هذه ظاهرة طبوغرافية واحدة فى مصر والسودان ؛ وكذا كان الحال فى الظواهر المناخية والنباتية فهى وحدة من صنع الله وما كان لأهل الأرض أن ينقضوا أمرا قد أبرمته السماء . . .

الوحـدة الجنسية :

على أن عدم وجود هـذه الفواصل الطبيعية بين مصر والسودان قد سهل طريق انتشار الموجات البشرية فى حوض النيل كله ولا أحب أن أذهب فى تفصيلات الآن ويكفى ذكر الحقيقة التى روتها كتب الأديان من أن « حام » بن نوح قد انجب ولدين « مِصْرايم » الجد الأكبر للمصريين و « كوش » الذى ملك بلاد النوبة وأسس فيها حكم الـكوشيين ... وهكذا يتضح أن المصريين والسودانيين ينحدرون جميعاً من صلب واحد لرجل واحد هو حام بن نوح ... انها وحدة الجنس ...

(١) من الحبشة يأتى الصلصال والفلسبار من صخورها البركانية والـكوارتز الرملى من تلك الصخور عند النيل الأزرق والمواد الحديدية عند النيل الأبيض والنيس والجرانيت .



المظاهرة العدائية لفيلم النزاع فى السودان الذى عرض فى سينما بارك أفينو بنيويورك ؛ ويرى أحد رجال الشرطة محاولا إخراج أحد المصريين الثائرين .
(نقلا عن جريدة نيويورك تيمس)

حضور رجال الشرطة :

وهنا حضر رجال الشرطة وأخذوا بمعونة موظفى السينما يجذبوننى نحو الخارج؛ ولكنى قاومتهم بالقدر الذى سمح لى أن أَبْدُرَ فى سماء السينما مئات المنشورات التى أعددناها لهذا الغرض فتطاير بعضها فى جنبات القاعة وتهافت النظارة على اقتنائها . . وخرجت وقد تولى زميلى الأستاذ قطب توزيع الباقى منها واستأنف هتافاته ونداءاته العدائية ضد بريطانيا ودعايتها .

ولكن جمهور النظارة قد أبى إلا أن يغادر القاعة ويتبعنا فى الاندفاع نحو الخارج وسط صيحات وصيحات . . . وأخذ الشرطة فى استجوابنا وحرروا لنا محضراً وانتهى الأمر بنصحنا وتعريفنا أن القانون يحرم مخاطبة الناس فى أماكن غير عامة وخاصة إذا كانت فى جنح الظلام !! .. وكانت مظاهرة احتلت فى الصحافة الأمريكية مكانها وتناقلت خبرها محطات الاذاعة وأضاعت على اللصوص « البريطان » فرصة كانوا يتحينونها لسرقة قلوب الناس وعقولهم دون أن يرقبهم أو يلاحظهم ديدبان !

المنشور الأصفر :

وأحب هنا أن أسدى النصح لمن يستمع إليه ممن يقومون بدعايات سياسية أو تجارية فى الولايات المتحدة مؤكداً وجوب تركيز قواهم فى إبراز الحقائق التالية :

١ — الإيجاز بقدر المستطاع إذ ليس لدى الأمريكى وقت فراغ يقرأ فيه صفحات طوال وخاصة فى موضوع أو مشكلة تبعد عن حدود الولايات الأمريكية آلاف من الأميال .

٢ — الاحصائيات الرقمية . . فالأرقام هى الآيات والعقائد التى يؤمن بها الناس فى العصر الحضرى الحديث !

٣ — اطراء الأمريكى أمر لامندوحة عنه فهو الذى يجعل طرف أنفه — لا قمة بيته فحسب — يناطح السحاب الركام إذ قد بلغ ذروة المجد وجلس على ناصية التاريخ فيما بين « شاى العصر وطعام العشاء » كما يقولون !!

ولقد جاء المنشور الذى وزعناه متفقا مع هذه الأسس الثلاثة فأصاب الهدف وأدرك الغاية التى كنا نتوخاها وفند مزاعم الفيلم البريطانى بنفس الطريقة التى عرضها « فبالكيل الذى تكيلون به يكال لكم ! ! »

THE SUDAN DISPUTE

Do You Intend To Exploit, Occupy and Suppress The Sudan ? ?

BRITAIN says "YES" EGYPT says "NO"

● The Sudan's higest budget in 1941 amounted to $27,000,000 The British officials who totaling 771 receive $3,276,000. The Sudanese officials numbering 5,330 receive only $2,688,000

The wage of the labor is fixed at 10c per day. Imagine how such labor can feed himself or his family !!!

● Percentage of illiteracy in the Sudan exceed 95%

Only here are two secondary schools one of which was built by Egypt's expenses and there is no university !!!

● The result of the British 50 years occupation of the Sudan is that (⅓) one third of the population there are still naked ! !

● Censorship, Confiscation of the press are the results of martial law still existing since the treaty 1899 was imposed on the Sudan. Britain is asking for its validity and continuity.

● Egyptian officials in the Sudan are nearly all paid by the Egyptian Government, that used to grant the Sudan yearly up to 1941 an amount equals to $3,000,000.

● The Sudanese are permitted to go to any Egyptian School or University free from charge. King Farouk on his private expenses sent twenty Sudanese graduates abroad to complete their education, to get their "PH.D." degree.

● Egypt's expenses till 1914 for rehabilitation of the Sudan and raising the standard of living there, amounted to $21,668,000

● Egypt is trying to save the Sudanese from the British barbaric atrocities by claiming the annulment of the treaty 1899.

"Self Determination" in British yes means only the liberty to join the British Empire.

The question of a plebiscite in the Sudan comes in the second category, let first the British quit.

You Americans . . .

The Free People and Leaders of Democracy . .

SHOULD NOT BE MISLED BY BRITISH FALSE PROPAGANDA.

SUPPORT THE FREEDOM MOVEMENT ALL OVER THE GLOBE.

MOSTAFA MOMEN
Deputy of the Front of Nile Valley and Moslem Brotherhood

A. KAMEL KOTB
President of the Socialist Farmers Party (Egypt)

هذا هو المنشور الذى ألقيت منه ألوفاً داخل سينما « بارك أفنيو » بنيويورك أثناء المظاهرة المصرية ضد فيلم « النزاع فى السودان » الذى أخرجته الحكومة البريطانية لعرض وجهة نظرها على الرأى العام الأمريكى ؛ وقد أثبت ترجمته على الصفحة التالية تعميما للفائدة بين قراء العربية أجمعين .

النزاع فى السودان

هل تريدون سحق السودان واستغلاله واحتلال أراضيه ؟؟

« بريطانيا » تقول : « نعم »

● ان أعلى ميزانية للسودان كانت عام ١٩٤١ وبلغت قيمتها ٢٧٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار . والموظفون البريطانيون وعددهم ٧٧١ يتقاضون من تلك الميزانية أجوراً قدرها ٣٫٢٧٦٫٠٠٠ دولار ؛ أما السودانيون وعددهم ٥٫٣٣٠ فلا يتحصلون إلا على ٢٫٦٨٨٫٠٠٠ دولار !!

وأجر العامل اليومى قد حدد بمبلغ ١٠ سنتيم أو (٢٫٥ قرش) !! تصوروا كيف يطعم هذا العامل نفسه أو أهله ! !

● نسبة الأمية فى السودان تزيد على ٩٥ ٪ ولا توجد سوى مدرستين ثانويتين أحدها أنشئت على نفقة مصر ؛ وليست هناك أية جامعة ! ! !

● ان ثلث (⅓) سكان السودان مازال حتى الآن عريانا نتيجة للاستعمار البريطانى الذى دام هناك خمسين عاما !!.

● ان الرقابة ومصادرة الصحف لازمة من لوازم الأحكام العرفية التى فرضت على السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى الآن. وبريطانيا تطالب باستمرارها واقرار شرعيتها .

« مصر » تقول : « لا »

● ان جل الموظفين المصريين بالسودان يتقاضون أجورهم من الحكومة المصرية التى ظلت — حتى عام ١٩٤١ — تمنح السودان معونة سنوية قدرها ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار .

● للسودانيين الحق فى أن يلتحقوا بأى معهد أو جامعة مصرية دون أى مقابل وبلا مصروفات ... ويرسل الملك فاروق على نفقته الخاصة عشرين طالباً سودانيا كل عام لإتمام تعليمهم بالخارج حتى يحصلوا على درجة « الدكتوراه » .

● إن ما أنفقته مصر حتى عام ١٩٤١ فى تعمير السودان ورفع مستوى المعيشة فيه قد بلغ ٢١٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار .

● إن مصر تحاول إنقاذ السودان من فظائع البريطانيين البربرية بمطالبتها فسخ معاهدة عام ١٨٩٩ وإلغائها . . .



الفقر والعرى والحرمان الذى يسود ثلث سكان السودان نتيجة للاستعمار البريطانى الذى بقى فيه حتى الآن خمسة وخمسين عاماً



العمال السودانيون الذين يكدحون طوال النهار فى مزارع « وادى سيدنا » لقاء قرشين ونصف يجود بها الإدارة البريطانية فى السودان !!

و « تقرير المصير » معناه — فى نظر البريطانيين — « الحرية فى الانضمام إلى الامبراطورية البريطانية » . أما مسألة « الاستفتاء » فى السودان فتأتى فى المرتبة الثانية . . دعوا البريطانيين يخرجون أولا ! ! .

أيها الامريكيون ... أنتم الشعب الحر وقوّاد الديموقراطية ... لاتخدعنكم أوتغرر بكم الدعاية البريطانية الكاذبة ... أيدوا وناصروا الحركات التحريرية فى أرجاء المعمورة كلها.

***

الرأى العام الأمريكى يعقب على الحادث :

« خرجت من منزلى قاصدا دار السينما فوجدتنى فى دار مسرح أنتم أيها المصريون أصحابه وأبطاله »
مسز جنيب — حى « هارلم »

« الإنجليز ثعالب بغير ذيول . النزاع اليوم ليس فى السودان بل فى نيويورك بين المصريين والأمريكيين »
أحد رجال الشرطة الذين أخرجونا !

« لقد أفسدت علينا يامستر هذا الحفل . أعطنا ثمن تذكرة للحفل التالى »
دافيد شرامون — « أنه يهودى أمريكى قصير ! »

هذه هى بعض الآراء التى سمعتها آذاننا كصدى عاجل لما تركه ذاك التظاهر فى نفس الجماهير التى تنطق بلسان ذى حدين ؛ حد ناعم صقيل وآخر مرهف بتار ؛ وكانت سياستنا نحوهم أن نلاطف إن كانت ملاطفة ونخاشن أيضا إن كانت مخاشنة . . وكثيراً ما كنا نثور لإيماننا إن الذباب لا يعفّ على إناء يغلى ! ! . .

***

مشكلة الأجناس فى أمريكا !

عدت إلى الفندق وأخذت أفكر فيما ينبغى إزاء هذه الدعايات الكاذبة التى ينشرها هذا الفيلم .. إنه فيلم أعد ببراعة فائقة ... إنه يتناول ناحية ذات أهمية بالغة فى نفوس الامريكيين .. فوجود الزنوج فى الولايات المتحدة قد أوجد مشكلة هى بلاشك أهم المشاكل الداخلية فى تلك البلاد .. إنها مشكلة الأجناس وتعددها ؛ ولقد عالج واضع هذا الفيلم — فيلم النزاع فى السودان — تلك المشكلة فى وادى النيل من وجهة النظر البريطانية علاجاً مثيراً يوهم الشخص العادى أو « رجل الشارع » أن فصل شطرى الوادى أمر لازم حتمى ؛ لأن السودانيين — كما صورهم الفيلم — لا يتفقون مع المصريين لا فى جنس ولا لغة ولا دين ! ! ..

ولعلمى أن الأمريكى الأبيض أو الأسود على حد سواء لا يثور لشىء قدر ثورته لمشكلة الأجناس وتعددها ؛ فقد اتفقت مع مجمع العلوم الشرقية فى نيويورك على وضع

رسالة عن وحدة الجنس[1] فى وادى النيل تعالج بطريقة علمية هذه المشكلة وتدحض فيها مزاعم البريطانيين والآراء الخطيرة التى يروجها الفيلم السينمائى عن هذا الموضوع ..

وها هو ذا نص الرسالة التى طبعنا منها خمسة آلاف نسخة وزعت فى كل مكان حتى على روّاد سينما « بارك أفينو » .. لقد نفدت فى نصف ساعة لأن خمسة وتسعين مليوناً من الامريكيين والامريكيات يذهبون إلى دور السينما فى كل أسبوع ! ! ! ..

---

(١) إن الجرافيا الجنسية من العلوم المنتشرة جداً فى الولايات المتحدة ويكاد يعرف أصولها كل أمريكى وأمريكية ويرجع ذلك إلى وجود مشكلة الأجناس وتفاقمها فى ولاياتهم . فالزنوج هناك يزيدون على ١٦ مليونا من تعداد الشعب البالغ نحواً من ١٤٢ مليوناً ولهم مطالب وحقوق ينادون بها وكثيراً ما هددوا بالهجرة إلى موطنهم الأصلى فى أفريقيا إذا لم تجب مطالبهم . وحتى يقف جمهور القراء المصريين على أسس هذا العلم فقد كلفت زميلى الأستاذ عبد اللطيف ابراهيم بكتابة هذا الجزء خصيصاً لهم :

أولا — ماهى الجغرافيا الجنسية :

هى إحدى فروع الجغرافيا التى تهتم بدراسة المجموعات البشرية من ناحية مميزاتها الجسمانية ، وبعض هذه المميزات يقاس مثل طول القامة والرأس والأنف ، وبعضها يوصف كلون البشرة وشكل الشعر والأنف والشفاه ، والجغرافيا الجنسية تدرس الصفة الغالبة فى المجموعات البشرية .

وأهمية الجغرافيا الجنسية تنحصر فى تعليل أسباب الخلاف بين المجموعات البشرية ؛ فمثلا هى تحدد مدى تأثير البيئة فى هذا الخلاف كما أنها تدرس الموجات الجنسية متنقلة وصفاتها والطرق التى تجتازها ومدى مادخل عليها من عناصر أثناء سيرها .

والجنس قسم كبير من العائلة البشرية يتميز أفراده كمجموعة بصفات تشريحية متشابهة مأخوذة من أصل واحد ؛ أى إنها صفات وراثية ؛ ومن بين الأجناس سلالات رئيسية لم تتعدل إلا بعامل التطور والاختيار الطبيعى والصناعى .

ثانياً — ولدراسة الجغرافيا الجنسية يجب ملاحظة الآتى :

١ — الموقع الجغرافى وما يجاوره . ٢ — المداخل والمسالك .
٣ — طبيعة المسكان (سهل أو جبل) ٤ — التاريخ الجنسى للاقليم .
٥ — التوزيعات الجنسية الموجودة حالياً وربطها بالتاريخ الجنسى مع ملاحظة التأثيرات المختلفة .
٦ — المجموعات اللغوية .
٧ — المشاكل الجنسية (كمشكلة الحاجز اللونى كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى جنوب أفريقيا وهى ترجع إلى عوامل كثيرة أهمها الاستعمار والعوامل الاقتصادية والنفسانية)

ثالثاً — ويعتمد فى الجغرافيا الجنسية على التقسيمات الآتية :

١ — المقاسات : بعض أجزاء الجسم كالقامة والجمجمة من حيث الإبعاد .
٢ — الوصف : ويجب الدقة فى هذه الناحية حيث لون الشعر والعين والبشرة وشكل الشفة والأنف .
٣ — الاختبار : مثل التنفس والنبض ودرجة الحرارة .

وحدة الأجناس فى مصر والسودان

مقدمة :

أيها الامريكيون والامريكيات .. لقد دأبت بريطانيا منذ أمد بعيد وخاصة فى الأيام الأخيرة أن تسخر أموالها والدولارات التى تقترضها منكم فى تضليل الرأى العالمى وإمداده بالمعلومات الخاطئة ظناً منها أنها تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت ! ! ..

إن أفلام الدعاية البريطانية تريد أن توهم الأمريكيين أن الشعب المصرى شىء والشعب السودانى شىء آخر ؛ وأخذوا يصورون السودانيين بصورة أناس سود غلاظ الشفاه فطس الأنوف يتسمون بسمات الزنوج ؛ بينما يبرزون المصريين فى أشكال أخرى متباينة كل التباين عن أشقائهم فى الجنوب ليحكم الناس أن ليس بين أهل وادى النيل رابطة جنسية توحد بينهم ..

وحتى ندفع هذه الافتراءات يتعين علينا أن نقيم دعوانا لا على أساس من الدعايات المكذوبة — لندفع الأكذوبة بالأكذوبة — بل على ضوء البحث العلمى الذى لا يقبل نقداً أو طعوناً !!

ويجدر بنا قبل التحدث عن الوحدة الانثروبولوجية (الجنسية) لوادى النيل أن نعرض فى إيجاز الناحية الانثروبولوجية (الجنسية) لقارة افريقيا التى تعتبر من أبسط القارات فى تركيبها الجنسى لأن المجموعات والسلالات الجنسية بها محدودة غير متعددة .

التاريخ الجنسى لأفريقيا :

ويتمثل التاريخ الجنسى للقارة الأفريقية فى الهجرات التالية :

١ — موجات سابقة للأقزام وهى المعروفة باسم « Proto-Austroloid » .

٢ — « الأقزام وقد جاءت معهم جماعات البوشمن والهوتنتوت .

٣ — « الزنوج وقد حدث تعديل فى صفاتهم الجسمانية من ناحية والنسبة الأنيقة التى ازدادت بعد استقرارهم فى البيئة الأفريقية الجديدة .

٤ — الطلائع القوقازية المعروفة باسم السابقين للحاميين .

٥ — الموجات الحامية الجارفة وقد وصلت أفريقيا عن طريق باب المندب وهى تعتبر الأساس الجنسى لشعب وادى النيل ولا شك فى أن الأستاذ « سليجمان » نفسه

يعتبر أن تاريخ أفريقيا فى كتابه « Races of Africa » عبارة عن تاريخ الحاميين واحتكاكهم بالمجموعات البشرية الأخرى .

٦ — الموجات السامية — وهى هجرات سامية قديمة ممثلة فى تلك التى أتت قديماً من بلاد العرب عن طريق باب المندب ومنها موجات الحاميين — ثم كانت الموجات السامية الأساسية عن طريق برزخ السويس والتى اتجهت موجة منها إلى شمال أفريقيا وسارت الأخرى جنوباً بجوار النيل واتصلت بالحاميين وأثرت فيها تأثيراً واضحاً .

جغرافية أفريقيا وأثرها الجنسى :

وينقسم أفريقيا من الناحية الجرافية إلى قسمين : —

أولا — النصف الجنوبى وهو هضبة ترتفع فى المتوسط إلى أكثر من ثلاثة آلاف قدم فوق سطح البحر .

ثانياً — النصف الشمالى وهو أقل ارتفاعا من القسم السابق ولا يرتفع أكثر من ١٥٠٠ قدم وفيه مناطق صحراوية لا ترتفع عن ٦٠٠ قدم وهى صحارى فسيحة قاحلة .

وهناك فى الشمال الغربى من القارة نجد سلسلة التوائية حديثة هى جبال أطلس والتى تتبع التكوين الجيولوجى الحديث فى أوربا ، ثم هضبة الحبشة وهى شديدة الانحدار نحو الغرب متدرجة نحو الشرق والجنوب الشرقى ؛ ومما لاشك فيه أن الموجات البشرية تتأثر بذلك الانحدار ... ومن هذا الوصف المبسط جداً لا نجد صعوبات كبيرة فى القارة أمام الموجات البشرية وحركاتها ، ولا توجد هنالك عقبات كتلك التى نجدها فى أوربا وآسيا ممثلة فى جبالها وهضابها ، وبذلك يمكننا أن نطلق على القارة الأفريقية اسم « بوتقة انصهار الأجناس » وأصدق ما تكون هذه التسمية فى الركن الشمالى الشرقى منها أى « وادى النيل » .

حقائق عامة فى دراسة الأجناس :

وقبل أن نعرض بالتفصيل لصلب الموضوع يهمنا أن نشير إلى القواعد العامة التالية التى أقرها مشاهير علماء البحوث الانتروبولوجية :

١ — كتب البروفسور الأمريكى المعروف «فرانس بوس» مؤلفاً سمّاه « الجنس والجماعة الديمقراطية » وقد نشره ابنه الدكتور « أرنست » بعد وفاة والده وفيه يقول الكاتب « إنه لا يوجد على الإطلاق جنس حرّ خال من شوائب الأجناس الأخرى » . ومعنى هذا بصورة أخرى أن نقاوة الجنس البشرى نقاء تاماً أمر غير موجود ؛ ويقال

عن جماعة أو مجموعات من الناس أن بينها رابطة جنسية واحدة عندما يسود فيها عنصر غالب وتشترك فى أصوله الفروع الأخرى المتفرقة التى تمحى تدريجياً وتنصهر بالتزاوج والاختلاط حتى تظهر جميعها بمظهر الوحدة المتكاملة .

ولا يمنع ذلك وجود طوائف وفرق صغيرة لها صفاتها وميزاتها وثقافتها المختلفة تماماً عن السواد الأعظم فى الجماعة أو الشعب الذى تعيش وسطه ويعود ذلك إلى إيثار تلك الطوائف الصغيرة العزلة وربما ساعدتها وحصنتها طبيعة المكان الذى تعيش فيه . على أن هذه الطوائف الصغيرة تفضل أن تعيش آمنة مطمئنة مادامت حقوقها مرعية من الأكثرية السائدة ولا تحاول أن تقوم بحركات انفصالية إلا إذا جاورتها كتلة كبيرة لها مصلحة معينة فى تأليبها وتحريضها على طلب الانفصال تحت ستار الحرية والاستقلال !

ولا يتصور أمريكى اليوم أن يأتى يوم على الزنوج المقيمين بولاية نيويورك يطلبون فيه انفصال حى « هارلم [1] » عن بقية الولاية باسم الحرية أيضا وباسم الاستقلال . !!

٢ — أن الحدود والفواصل التى يضعها العلماء الانثروبولوجيون ليست سوى خطوط تقريبية تسهل لطالب العلم مهمته فى تتبع تلك الدراسات تماما كما يعمل علماء الجغرافيا الطبيعيون عندما يقسمون القارة أو المنطقة إلى أقاليم مناخية أو نباتية ؛ وكما توجد فى تلك الحدود الجغرافية مناطق تداخل واختلاط فكذلك توجد فى تلك التقسيمات الجنسية مناطق تتداخل فيها الأجناس وتمتزج ويتعذر أو يستحيل على أحد أن يفصل أو يميز بينها .

وعليه فالخط الوهمى الذى رسمه علماء الجغرافيا الجنسية ليبدأ من السنغال لجنوب الخرطوم فالحبشة ثم ينتهى أخيراً عند ممبسه على المحيط الهندى والذى يفصل أفريقيا إلى شطرين « أفريقيا القوقازية » و « أفريقيا الزنجية » — هذا الخط لا يعدو أن يكون وسيلة لتبسيط دراسة هذه المناطق ، وليست له الأهمية التى يبنى المستعمرون البريطانيون عليها « قصورهم الزجاجية » فى السودان فيقسمونه إلى شطرين « السودان الشمالى » و « السودان الجنوبى » . ويطبقون خطة التقسيم الموهومة فيصنعون لهم عام ١٩٤٣ بمدينة الخرطوم مجلسا استشاريا يسمونه « المجلس الاستشارى لشمال السودان » دون جنوبه !!! .

---

(١) (هارلم) هو حى الزنوج السود الذين يعيشون فى مدينة نيويورك وهو يضم نحو ربع مليون من الزنوج ، ويبلغ مجموع سكان نيويورك نحواً من ٨ مليوناً من الأنفس .

٣ — أن الروابط الثقافية وما يتشعب عنها من لغة ودين . . هى التى تؤثر اليوم فى تكوين العنصر أكثر من مجرد التركيب الجثمانى أو المقاييس التشريحية البحتة وهذا هو ما نادى به البروفسور سليجمان فى كتابه « أجناس أفريقيا » ولا شك أن هذا الرأى هو النتيجة التى خلص بها هذا العلامة بعد داسته الانثروبولوجية العميقة الفياضة لوادى النيل [١] . .

***

التاريخ الجنسى لوادى النيل

والآن بعد أن تعرفنا على هذه القواعد الأساسية التى لا غنى عنها فى الدراسات الانثروبولوجية يحسن بنا أن نستعرض التاريخ الجنسى لوادى النيل ممثلا موجات الهجرة البشرية التى تعرّض لها .

ويعتبر باب المندب أهم طرق تلك الهجرات لا إلى وادى النيل فحسب بل إلى أفريقيا على وجه العموم . وكانت هذه الجماعات تتجه فى شعاب ثلاث إما إلى الشمال أو الجنوب أو الجنوب الغربى .

١ — هجرة الزنوج :

أما الهجرة عن الشعبتين الأولى والأخيرة فقد كانت صعبة وخاصة فى الأيام الجيولوجية الأولى لوجود المرتفعات وكثرة المستنقعات . أما السير فى الشعبة الثالثة فقد كان أكثر يسرا ، ومن المعلوم أن الطابع الزنجى كان هو الغالب على تلك الهجرات فى ذلك الوقت .

٢ — هجرة القوقازيين أو السابقين للحاميين :

وأعقب تلك الموجات الأولى موجات القوقاريين أو السابقين للحاميين دفعت أمامها جماعات الزنوج إلى الجنوب حتى طهّرت البقاع الشرقية منهم وحدث أثناء ذلك اختلاط وتمازج يعبر البروفسور « دينكر » أن وصول الأثر القوقازى جاء من الشمال الغربى عن الصحراء حيث أنه يعتبر قبائل «الزاندى» وجماعات « الفولا » من مجموعة واحدة ؛

---

(١) راجع أبحاث الدكتور عباس عمار والرسالة التى كتبها عن « وحدة وادى النيل : أسسها الطبيعية والأثنوجرافيه ... » ص (٦ — ٩) .

وذلك لأن طريق أفريقية الغربية الذى يصلها بجوف الصحراء الكائنة فى صميم السودان ليس موصدا . ولا شك فى أن هذه الموجات قد أثرت على التكوين الجنسى للجماعات الأولى فى هذه المناطق ؛ فهم كما يقول البروفسور « سيلجمان » شعب خليط جداً ؛ فهم متباينون بدرجة عظيمة فى اللون والخلقة وبعضهم له وجوه أوربية تماما سواء فى تناسق التقاطيع أو عرض الجبهة والآخرون أنوفهم دقيقة للغاية وشفاههم رقيقة .

وليس أدل على أن تعدد العناصر غير الزنجية فى الجماعات « النيلوتية » من أن دائرة الاختلاف فى المقاسات الجثمانية غاية فى الاتساع ؛ ففى قبائل « الدنكا » وحدها نجد النسبة الأنفية — من الأنف — تتراوح بين (٨٤ — ١٠٢) والنسبة الرأسية — من الرأس — تتراوح كذلك بين (٦٦ — ٨٠) — كما يقول سليجمان — وهذا التباين لا بد أنه كان نتيجة لاختلاط تلك العناصر غير الزنجية ممن يسمون بالسابقين للحاميين .

ويطلق بعض رجال الأبحاث الجنسية — خطأ — على هذه القبائل وما جاورها اسم « أشباه الزنوج » لسواد لونهم ، وذلك ليفرقوا بينهم وبين الزنوج الأصليين ؛ ولكن هذه التسمية تغلب فيها الطابع الزنجى على سواه مما جعل بعض الاستعماريين الأوروبيين يطلقون على جنوب السودان فقط « السودان الزنجى » بغية فصله عن الشطر الشمالى وهذه التسمية الخاطئة هى بمثابة النتيجة التى لا مقدمة لها !

٣ — هجرة الحاميين :

فلما جاءت الموجات الحامية الجارفة غمرت وادى النيل وتحركت جماعات من من المهاجرين صوب الشمال إلى « مصر » وطبعت سكانها بطابع أساسى اعتراه بعض التغيير أو التعديل الثانوى نتيجة لما وصل إليها من عناصر أخرى .

وهذا الأثر « الحامى » قد طبع سكان النوبة أيضاً بطابعهم الجنسى والنتائج التى وصلت إليها الأبحاث الاركيولوجية والانثروبولوجية تدل دلالة واضحة على صدق تلك الحقيقة ؛ ورغم المؤثرات الأخرى الكثيرة التى وصلت إلى النوبة فإنها لم تغير تغييرا جوهريا من الأصل « الحامى » فى بلاد النوبة .

أما السودان فلا يمكن أن نتجاهل الأثر « الحامى » فى سكانه فالمؤثرات القوقازية الحامية التى جاءت من القرن الأفريقى حتى بحيرة رودلف لا يمكن تجاهل أثرها بحال إذ هى قد امتدت جنوبا واتجهت أيضاً صوب أعالى النيل ولو أن أثرها يأخذ فى التضاؤل كلما وصلنا جهة الجنوب ... ويقول البروفسور « سليجمان » فى مقال كتبه عن « المشكلة الحامية فى السودان المصرى الانجليزى » ما نصه :

« والاعتقاد بوجود أساس من الحضارة الحامية لا تدل عليه الشواهد الطبيعية وحدها بل تؤيدها البحوث الأخيرة للبروفسور « وسترمان » فى لغات « الشلوك » وغيرها من اللغات « النيلوتية » تأييدا واضحاً (١) » .

وقد أرسل المصريون كثيرا من البعثات إلى السودان إما لتأمين الحدود أولقهر الليبيين وغيرهم من الواغلين فيه . . ويقول البروفسور « سليجمان » عن القبائل التى تقطن أقاصى الجنوب ما نصه :

« إن قبائل (النوير) تقصف قرون الأبقار على النحو الذى كان معهودا فى الرسوم المصرية العتيقة أما الثقافة المصرية فى السودان فترجع إلى عصر بناة الإهرام أو إلى عصر المملكة القديمة » ! !

وهذا دليل ما بعده دليل على وحدة الأصل والجنس بين أهل الشمال (مصر) وأهل الجنوب (السودان) أوبين سكان وادى النيل كله .

وإذا نحن تركنا جنوب السودان وجدنا كذلك أثرا كبيرا للعنصر الحامى؛ ومنطقته واسعة ولا يهمنا الآن إلا الحاميون الشرقيون الذين يمثلون العنصر الأساسى فى التركيب الجنسى لسكان وادى النيل وهم القدماء المصريون وقبائل البجة وبرابرة النوبة ثم هناك عناصر الجله والصومال والدناكل ، ولو أن هؤلاء لا يدخلون فى دائرة بحثنا القاصر على أرض النيل .

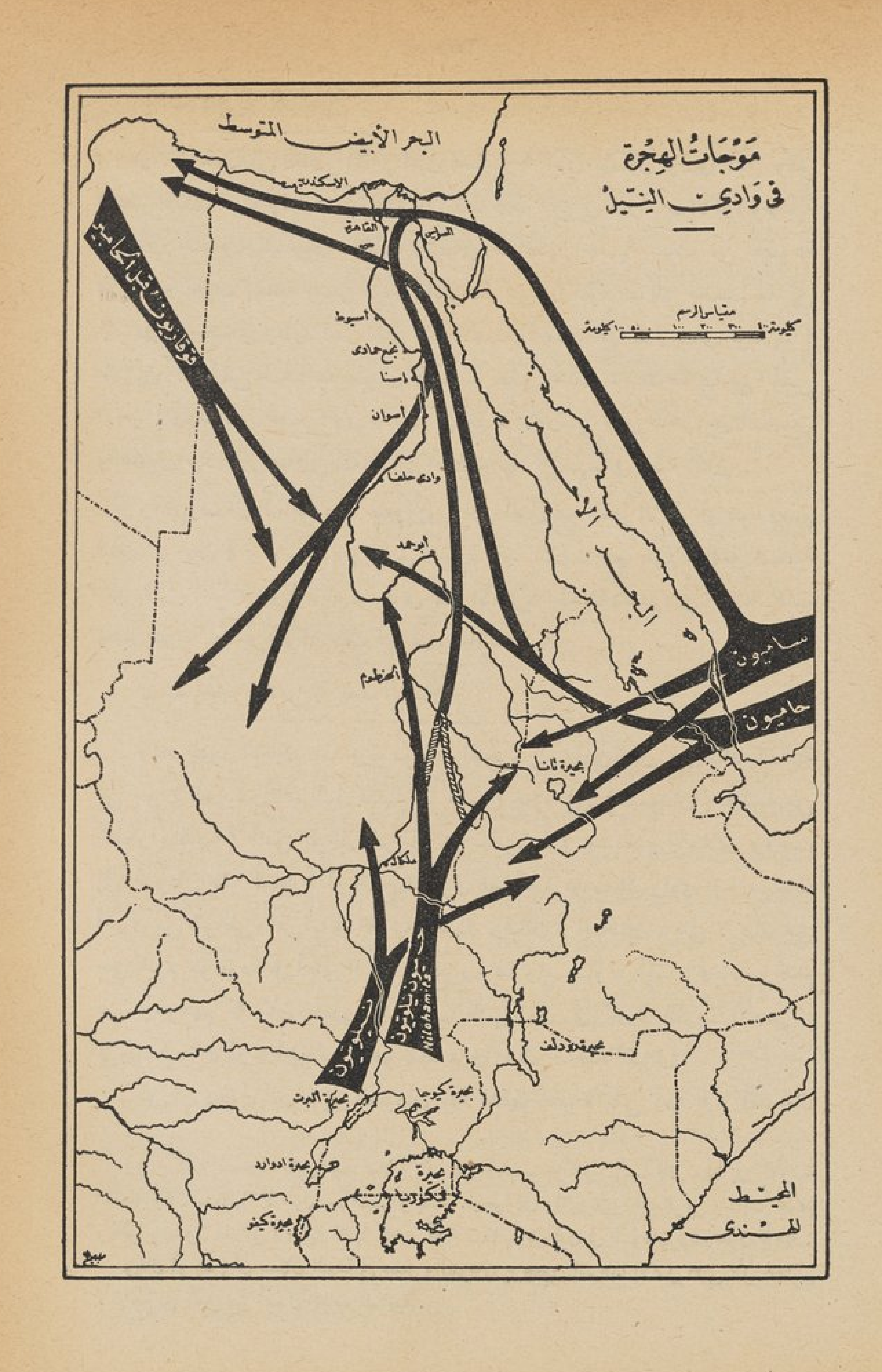
ولا يفوتنا أن نورد هنا بعض آراء الدكتور « اليوت سميث » التى وقف عليها بعد دراسته لكثير من الهياكل والبقايا العظمية فى وادى النيل .

« إن المصريين القدماء قصار ، والقامة عندهم يبلغ متوسط طولها ١٦٣ سم وعضلاتهم ضعيفة لا فرق فيها بين الرجـــل والمرأة والرأس طويل وضيق ونسبته (٧٣ : ٨٥) والشعر غامق أو بنى أسود مسترسل أو مموج وشعر الوجه قليل إلا فى الذقن والوجه طويل والذقن مدببة والأنف أوسع قليلا من أنوف الأوروبيين حوالى (٥٠) »

وهذه تقريبا هى نفس صفات أهل النوبة القدماء وسكان شواطىء البحر الأحمر وهى قريبة أيضاً من أوصـاف قبائل « البجه » مما ينهض دليلا قاطعا على أن العصر الأول فى التركيب الجنسى الذى اشترك فيه أبنـاء وادى النيل كله هو العنصر الحامى .

---

(١) راجع مجلة المعهد الملكى للعلوم الأنثروبولوجية ج ٣٣ ص (٥٩٣ — ٧٠٤)



موجات الهجرة
فى وادى النيل
البحر الأبيض المتوسط
الإسكندرية
القاهرة
السويس
مقياس الرسم
أسيوط
نجع حمادى
إسنا
أسوان
وادى حلفا
أبو حمد
الخرطوم
ملكال
ساميون
حاميون
بحيرة تانا
بحيرة رودلف
بحيرة كيوجا
بحيرة البرت
بحيرة ادوارد
بحيرة فكتوريا
بحيرة كيفو
المحيط الهندى

٤ — هجرة الساميين :

والآن ننتقل إلى العنصر الآخر الذى اصطبغ به الآن سكان وادى النيل وهو العنصر السامى .. ويهمنا هنا أن نشير إلى نقطة ذات اهمية فى الدراسات الانتروبولوجية وهى أن الحاميين والساميين سلالات ترتبط فى خصائصها الجنسية بسلالة من المجموعة القوقازية تعرف بسلالة البحر الأبيض المتوسط على أن المؤثرات التى خضعت لها كل مجموعة على حدة فى وطنها الثانى الذى اتخذته مستقراً لها قد أثر بلا ريب فى كل منهما ؛ حتى إن كثيراً من الكتاب يعتبرون كلا منهما جنس يختلف تمام الاختلاف عن الجنس الآخر ؛ وهذا غير صحيح ؛ لأن ما ظهر فى حقيقة الأمر من تباين ظاهر بين الساميين والحاميين مرده ومرجعه إلى الثقافة التى اضطبغ بها كل منهما فى وطنه الثانى .

والمعروف أن الساميين قد جاءوا إلى وادى النيل عبر البحر الأحمر أو سينا ومنهم قبائل « معين » و « سينا » و « بنى حمير » وقد انتقلت مع هؤلاء اللغة السامية القديمة إلى الحبشة . ولا تزال توجد فى اللغة الأمهرية الحديثة المنتشرة فى الحبشة كلمات وجمل عربية حُميرية وكان ذلك قبل ظهور الإسلام .

٥ — الهجرة العربية بعد الإسلام :

وبعد ظهور الإسلام استمرت موجات الهجرة إلى وادى النيل عبر المنافذ القديمة من جزيرة العرب وأقاليم النيل الشمالية (مصر) جنوبا إلى (السودان) وكذا من الصحراء الليبية (١) من القبائل العربية التى استقرت فيها بعد الغزو الإسلامى وزحت إلى السودان طلباً للتجارة أو الفتح ؛ وفوق هذا أيضاً جاءت إلى وادى النيل موجات أخرى من شواطىء افريقيا فى الغرب والشمال وقبائل « الكنين » التى لا تزال حتى حتى اليوم موجودة فى أعالى النيل ويضع رجالها ونساؤها أيضا الحجاب واللثام على وجوههم كما كان يفعل الملثمون المشهورون فى تاريخ المغرب الأقصى . « والكِنّ » أو « الحجاب » هو لفظ عربى سمبت به هذه القبائل .

على أن دخول العرب إلى السودان بعد فتحهم مصر لم يكن أمراً هينا فقد حال

---

(١) كانت الصحراء الليبية منذ ستة آلاف عام أخصب وأعمر بالسكان منها فى الأزمنة الحديثة وكان سكانها كلما نزل بهم قحط أو جدب نزحوا الى وادى النيل طلبا للرعى ومنابت الطعام وكانوا يتجنبون المناطق الشمالية لأنها كانت آهلة بسكانها فينزلون فى السودان ويمتزجون بأهله . ويقال أو يظن أن سكان النوبة فى مصر والسودان يرجعون إلى هذا الأصل الليبى لأن لهجاتهم لا ترجع إلى أصل من أصول اللغات السامية .

قيام مملكة النوبة المسيحية دون تقدم الإسلام . وهذه المملكة المسيحية ظهرت بعد انتهاء عهد الأسرات «المروية» عام ٦٠٠ م بعد اعتناق أهل تلك البلاد للديانة المسيحية على يد قديس أرسلته «تيودورا» زوجة الامبراطور «جستنيان» ثم انقسمت تلك المملكة المسيحية إلى مملكتين ؛ مملكة (مقره) فى الشمال حتى (أبو حمد) ؛ومملكة (علوه) فى الجنوب ؛ وظلت (مقره) تقاوم الغزو الإسلامى حتى القرن الثالث عشر . وتقدم وقتذاك «الفُنْج» — وهم قوم من أصل عربى إذ يمتدون فى نسبهم إلى بنى أمية الذين هاجروا إلى الحبشة — واتفقوا مع المسلمين وهزموا مملكة (علوه) وتم بذلك انتشار الإسلام فى السودان ؛ونزحت ألوف من العرب إليه وتمت بذلك أيضا عملية التعريب عن طريق الاختلاط والتزاوج كما يقرر ذلك « هكتور ماكايكل » — آخر مندوب سامى بريطانى فى فلسطين وهو ممن درسوا التاريخ الجنسى الأفريقى دراسة عميقة — فى محاضرات تاريخية عن دخول العرب إلى السودان جاء فيها :

« إن الشواهد كلها تدل على أن الفتح العربى للسودان — إذا استثنى إقليم النوبة حيث كان العرب يمتلكون السهول على حين يسكن الزنوج التلال — قد تم بالاختلاط والتزاوج أكثر مما اكتسب بالقوة والسلاح . . . »(١)

٦ — هجرات فى عهود مختلفة :

ولقد استمرت موجة الهجرات العربية إلى السودان عن طريق مصر طوال العهود المختلفة المتعاقبة... ففى عهد العباسيين دخلت بطون قريش وبنى كنانة؛ ولما جاء الفاطميون مصر هربت منها فلول العباسيين ولاذوا بالسودان الذى كان مأوى أيضاً لكثير من الترك والمماليك والشراكسة وغيرهم فيما بعد ... نعم كان السودان ملاذا لكل هؤلاء ولمن سبقوهم من العناصر الأخرى التى جاءت مصر كالرومان واليونان والبطالسة . .

تأثير المناخ فى تعريب السودان :

ويعلل كثير من السكان انتشار العرب فى السودان بالمؤثرات المناخية التى لعبت دوراً هاما لا يمكن بحال إغفاله ؛ فمثلا فى اقليم السفانا جنوب الخرطوم وأواسط كردفان حيث تنمو الحشائش ويكثر المرعى ؛ نجد العرب « البقّارة » يربون ماشيتهم ؛ ولعل تسميتهم هذه ترجع إلى كثرة عدد الأبقار والماشية التى يمتلكونها . كما نجد كذلك فى الشمال

(١) راجع محاضرة :

H. A. Mac Michael: The coming of the Arabs to the Sudan (Burton Memorial Lecture, 1928.)

من تلك المناطق جهات أخرى غنية بالعشب والشجيرات الصغيرة وهى خير ما تأكل الجمال ومن ثم نرى العرب « الأباله » يربّون قوافل الإبل فى هذه البقاع التى تشبه فى مناخها وطبيعتها شبه الجزيرة العربية ؛ ولذا فقد ألفوا تلك الأماكن واستقروا بها وصبغت هذه الرقعة كما صبغت مناطق « البقارة » بالصبغة العربية ودانت بالإسلام .

ويرى بعض الباحثين أن تحول العرب من رعايتهم الإبل إلى رعاية البقر قد استغرق بعض الوقت وكان سبباً فى تأخر انتشارهم فى الأصقاع التى تسكنها القبـــائل «النيلوتية» جنوبا والتى لاتختلف منطقتها كثيراً فى طبيعتها عن مناطق الابالة والبقارة ؛ ولو تم ذلك لانتشر الإســلام فى تلك المناطق ولتكلم أهلها جميعاً اللغة العربية ولتمت عملية التعريب فى أقاصى الجنوب ولمـا ظهرت تلك الأقلية النادرة التى لا زالت تعيش حتى اليوم عيشة فطرية بدائية .

القبائل النيلوتية :

وهذه القبائل النيلوتية التى تنتشر فى أعالى النيل وعلى الحدود الجنوبية لواديه ترجع إلى الموجات الضعيفة التى جاءت من الجنوب وهى تقطن مناطق الانتقال وتنتشر بين وادى النيل وأوغنده ؛ وكما سبق أن قلنا لايمكن اعتبار الحدود الجنسية إلامناطق تداخل بين الأجناس بعضها فى بعض ؛ وعلى أية حال فإن هذه القبائل لا تصل فى مجموع سكانها إلى ٢ ٪ من تعداد الشطر الجنوبى من الوادى (السودان) البالغ سكانه وفق آخر تقدير (٧٫٤٩٨٫٠٩٠)[1] نسمة وهى أقلية ضئيلة لا يعقل أن تقوم بسببها مشكلة سياسية معينة .

أما وجود الإنجليز فى أوغنده المتاخمة لحدود وادينا الجنوبى فهو مبعث القلق إذ هم يصورون للعالم الخارجى وللأمريكيين فى الولايات المتحدة أن السودانيين ليسوا سوى هذه القبائل النيلوتية الفطرية وأنهم من جنس آخر غير الجنس الذى ينتمى إليه سكان الوادى فى الشطر الشمالى ؛ ويعرضون بذلك أفلاما مملوءة بالدعايات المسمومة المضللة عن حقيقة شعب وادى النيل .

خاتمـــة

أيها الأمريكيون والأمريكيات بيضاً كنتم أم سوداً ... إن البريطانيين الاستعماريين يريدون أن يخدعوكم بما ينشرونه عليكم من أكاذيب وافتراءات ...

---

(١) التعداد الرسمى لعام ١٩٤٨ بلغ (٧٫٥٤٧٫٥٠٠) نسمة .

إن وادى النيل — بلا أطناب أو اسهاب — قد تعرض لموجات من الهجرة وتعد الموجات الحامية والسامية أبرزها وأعمقها أثراً فى التكوين الجنسى والتركيب الجسمى لسكان هذا الوادى جميعه أما الأطراف الجنوبية فى مناطق النيل العليا فتقطنها أقلية متناهية الصغر إذا ما قيست بسكان الوادى كله وهذه الأقلية الضئيلة تتمثل فيها سلالات زنجية متعددة ومن العسير أن يتفرقوا إلى حكومات وأقطار يستقل كل منها بنفسه .

ومن ثم فالوحدة التى يقوم عليها وادى النيل هى وحدة الصالح للمجموع إنها وحدة واحدة لوادى النيل باتفاق بين جميع أبناء وادى النيل .

أيها الأمريكيون : إن البريطانيين المستعمرين الأوروبيين هم الذين خلقوا فكرة « الحاجز اللونى » وهم دعاتها وإنهم اليوم يريدون أن يطبقوها فى وادى النيل بين شطريه الشمالى والجنوبى بل بين الجنوب وأقاصى الجنوب أيضا ! !

قولوا لهم فى سخرية لاذعة :

« إن فكرة الحاجز اللونى لن تعيش فى بلاد تدين بالمساواة بين الأحمر والأسود والأبيض والأصفر ! ! ! إن فكرة الحاجز اللونى لن تعيش فى بلاد يؤمن أبناؤها أنهم جميعا سواسية كأسنان المشط الواحد ! ! »

أيها الأمريكيون . اهمسوا فى آذان البريطان بهذه الحقائق التالية وحذار أن يسمعكم أحد ! ! . . .

« لقد أرسلتم المبشرين فى أعالى النيل ... وحسنا فعلتم ! !

« لقد أقمتم الكنائس العديدة فى تلك البلاد ... وحسنا فعلتم ! !

« لقد دعوتم الناس للصلاة فى الكنائس ... وحسنا فعلتم ... !!

« لقد منعتم الوطنيين المسيحيين أن يدخلوا أو يصلوا فى كنائس المسيحيين البريطانيين ! ! ... وحسنا فعلتم !! ...

... نعم حسنا كل ما فعلوا ... فمن يدرى لعل هناك آلهة للسادة وآلهة للعبيد !! .

***

الجماعات الاسلامية فى أمريكا

فرغنا من توزيع المنشورات أمام سينما « بارك أفنيو » وتوجهنا إلى الفندق لنجد فيها رسالة من ممثلى الجمعيات الإسلامية فى نيويورك وبروكلين وهى : —

١ — الجمعية الإسلامية العالمية ٢ — المحمديون المسلمون
٣ — نادى البحارة المسلمين ٤ — الأكاديمية الإسلامية
٥ — الإرسالية الإسلامية ٦ — ندوة اليمن الإسلامية

« وهذه الجمعيات الإسلامية — كما تقول الرسالة — مستعدة للمساهمة فى الدفاع عن قضية مصر زعيمة العالم الإسلامى أسوة بما تقوم به جمعيات الطلبة المسلمين فى كورنل وفيلادلفيا وغيرها من الولايات الأمريكية . . . »

وسألت صديق « مسترجلبرت » عن هذه المؤسسات الإسلامية فقال إنها ناشئة وتحتاج إلى تدعيم ولكن تعددها ليس بالأمر الغريب لأن الروح الدينية متغلغلة فى نفوس الأمريكيين على وجه العموم . . . إن الولايات المتحدة هى البلد الذى آوى البيورتان المتشددون فرارا بدينهم وتعاليمهم ، فوجدوا فيها أهدأ خلوة وأجمل دير للناسكين ! !

إنها البلد الذى تجد على كل قطعة من قطع نقوده كلمة « نحن نؤمن بالله »

«We believe in God» ! ! !

إن أكبر حركة للتبشير فى العالم مقرها الولايات المتحدة لا دولة الفاتيكان ! !

إن الولايات المتحدة اعترفت حتى الآن بأكثر من ٢٥٣ دينا ومذهبا يمكن مزاولتها فى أراضيها ومن بينها عبادة الثعابين التى لم تحرم إلا عام ١٩٤٥ عندما ذهب ضحيتها عشرات من الناس ماتوا بسموم الحيات والأفاعى ! !

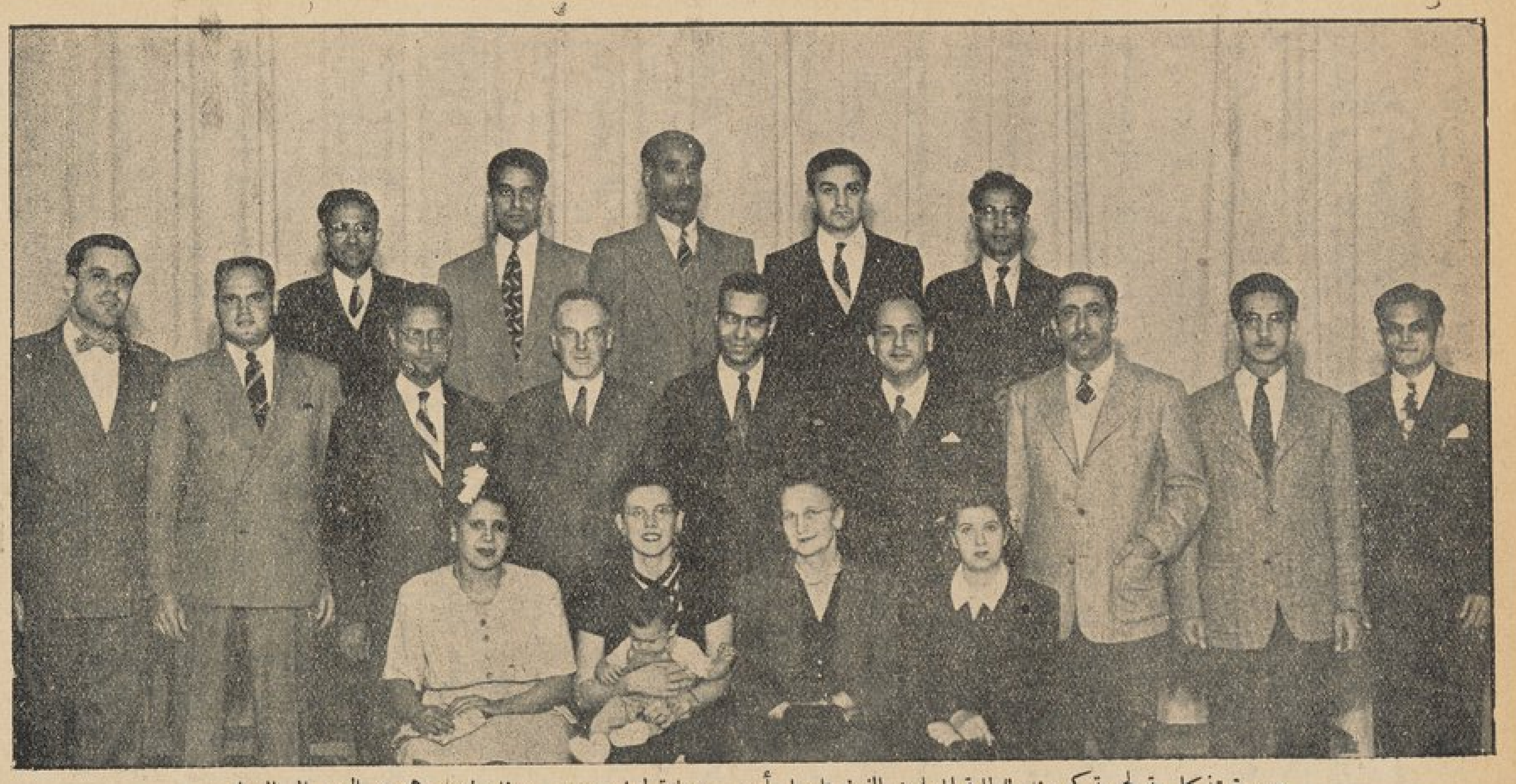
ومضى مستر جلبرت يقول « وإذا ذكرت الشارع رقم ١٧ غربا فى نيويورك لا بد أن تنسى الأناجيل الأربعة نسيانا كليا وجزئيا !! فلقد أقام أحد الخيِّرين كنيسة ضخمة فى ناصية هذا الشارع ولما مات جاءت وريثته وهدمت الكنيسة وأقامت مكانها ناطحة من ناطحات السحاب تُدِرّ عليها الآن ملايين الدولارات ، وخشيت الوريثة أن يكون فعلها هذا قد أغضب زوجها لا ربّها ، فأعادت بناء الكنيسة فى الطابق العلوى رقم (٨١) ! !

سئلت هذه السيدة يوما عن سبب إقامة الكنيسة فى هذا الطابق العلوى المرتفع فقالت : —

« ليصبح العابد قريبا من المعبود ! ! » وبالطبع لم يفكر أحد من العابدين المخلصين أن يصعد ثمانين (٨٠) طابقا ؛ اللهم إلا الوريثة نفسها التى اتخذت من حجرات الكنيسة المهجورة معبدا ومسكنا ومطهى ! ! !

حقا لا يقدر أحد أن يخدم سيدين .. الله والمال معا ! !

***



صورة تذكارية لجمعية كورنل للطلبة المسلمين الذين قاموا بأوسع دعاية لقضيتي مصر وفلسطين وهم من اليمين إلى اليسار

[الصف الأعلى] كيرماني (الهند) . سعيدي (إيران) ، جافري (باكستان) ، قريشي (الهند) ، شودري (باكستان) ،

[الصف الأوسط] علي (الهند) ، غانم (مصر) ، زالاقي (مصر) ، صبان (مصر) ، سحاب (مصر) ،

كير (المستشار الأمريكي) ، هدى (باكستان) ، عطية (مصر) ، فهمي (مصر)

[الجلوس] الآنسة كاشف (إيران) ، الليدي دنسور (مستشارة أمريكية) ، وزوجات الأساتذة سحاب (مصر) ، صبان (مصر)

مقالات « سحاب » ومحاضرات « متولى »

ولا يفوتنى أن أشير فى نهاية هذا الباب إلى الخدمات التى أسداها المصريون المقيمون فى أمريكا والدعاية الواسعة التى توفروا على تنظيمها .. فمقالات « سحاب » وأحاديثه فى الكنائس والحدائق والجامعات استرعت انتباه الصحافة الأمريكية وكانت مثار تعليقات شتى .. إن هذه القوة المتحركة فى شخص الدكتور « محمد سحاب » الذى عمل فى صمت وسكون من أجل مصر كانت تلهبها وتذكيها زوجته الأمريكية السيدة « ماريون روبنسون » التى ظلت — إبان عرض قضيتنا على مجلس الأمن — تجمع الوثائق وتنظم الاجتماعات وتسير المواكب .. كل هذا من المنزل رقم ١٢ (١٠١٥) بشارع « فورث ولنوت » بولاية (متشجن) الذى اتخذه الزوجان لهما مقرا ومقاما !!

ومحاضرات « عبد الحميد حسنى متولى » الطالب المصرى كانت بمثابة المأثور من القول .. فالذين عرفو هذا الطالب فى مسكنه رقم ٢٣٠٩ بشارع « كالفرت » بمدينة « بالتيمور » والذين سمعوه خطيبا فى قاعة « ليفوينج » أو متحدثا فى نادى « الفرسان المخلصين » .. هؤلاء فقط يمكنهم أن يقولوا دون مبالغة أنه كان بحق خير سفير لخير أمه .. لمصر والمصريين !!

إن هذه الكفايات التى تبرز فى العالم الخارجى عندما تعود إلى أرض الوطن ترى المسالك أمامها مغلقة والحواجز قائمة فلا تحاول تخطيها .. قل حياء ! قل إيثاراً لغيرهم على أنفسهم ! قل تفاديا للصدام بالقديم !! .. ولكن وسط هذه الدوامات كلها تضيع سائر المواهب وتقبر جميع الكفايات !! ...

أيها السفراء القادمون من الخارج .. أيها الشباب الناهض فى الداخل .. إن آباءكم لا يملكون سوى « اليوم » أما « الغد » فهو ملك خالص لكم .. إن الشيوخ يعيشون فى « الحاضر » أما الشباب فسيعيش فى « المستقبل » .. ومن حق الأمين بل واجبه أن يحجر على أبيه إذا أساء التصرف فيما سيورثه !! ..

سألت الطالب « متولى » فى أمريكا عن السر الكامن فى نشاطه المتدفق وحركته الدائبة فقال فى تواضع جم « إنه الكهرباء الذى جاء يدرسه ويتخصص فيه » .

وسألت هذا الطالب بعد عودته من أمريكا « هل يمكن لتيار الكهرباء أن يتوقف سريانه ؟ » فقال : نعم. إذا ما اعترضته « المواد العازلة » من أخشاب وأحجار.

أيها الشباب : شقوا طريقكم .. أما الأحجار فهشموها .. وأما الأخشاب فأحرقوها فى النيران !!

الباب الثامن

مفاجئات فى مجلس الأمن!

« وحسبت أن أرى نصراء خلصاء لبلادى فى بلاط ملكها فلم أجد إلا ذئابا »
« يتنازعون على أشلاء وطن ممزق ... ... »

« جان دارك »

« العدل هو خبز الأمم الذى تجوع إليه دائماً ... ... »

« شاتو بريان »

مصر ترفع دعواها ضد بريطانيا :

أعلنت الحكومة المصرية يوم السبت ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ عرض النزاع المصرى البريطانى على مجلس الأمن . وأثار هذا الإعلان مناقشات فقهية حول الجهة صاحبة الاختصاص فى حل هذا النزاع : هل هى مجلس الأمن كما قررت الحكومة ؟ أم الجمعية العامة كما رأى بعض الفقهاء ؟ أم محكمة العدل الدولية كما يقول الآخرون ؟ وأحتدم النقاش وبلغ أشده ثم ما لبثت هذه المعركة أن توقفت على أثر ما أذاعته وكالة « الأسوشيتدبرس » يوم ١١ يوليو سنة ١٩٤٧ إذ قالت :

« قدمت مصر اليوم إلى مجلس الأمن الدولى التابع لهيئة الأمم المتحدة شكواها ضد بريطانيا من إستمرار بقاء القوات البريطانية فى الأراضى المصرية .

وفى نفس الوقت طلبت مصر إلى مجلس الأمن أن يضع حدا للنظام البريطانى الحالى فى السودان الذى يعتبر مصدرا قديما للاحتكاك بين مصر وبريطانيا .

وقدمت الشكوى إلى مجلس الأمن على اعتبار أنها نزاع يهدد الأمن ويؤدى إلى احتكاك دولى؛ وقد وقعها النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ .

ولقد سافر محمود حسن باشا إلى نيويورك قادما من وشنطن منذ يومين ليقدم شكوى مصر إلى مجلس الأمن وكان فى صحبته وهو يقدمها اليوم ممدوح بك رياض وزير التجارة المصرى .

وجاءت هذه الشكوى نتيجة لقطع المفاوضات التى دارت بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦؛ ومن المنتظر أن يصل النقراشى باشا إلى نيويورك فى نهاية هذا الأسبوع أو فى أوائل الأسبوع المقبل ليعرض بنفسه على مجلس الأمن الدولى الحجج المصرية .

وقد صرح رجال هيئة الأمم بأن مجلس الأمن لن يستطيع أن ينظر القضية قبل يوم الثلاثاء المقبل وهو أقرب موعد محتمل وذلك وفق ما تقضى به لوائح المجلس؛ وقيل إن هناك احتمالا بأن يؤجل نظر القضية إلى ما بعد هذا التاريخ ؛ غير أن مصادر هيئة الأمم تؤمن بأن المجلس سيتصرف بسرعة حتى لا يشعر النقراشى باشا بأى ضيق .

وتوجه محمود حسن باشا فى الساعة الثانية والنصف تماما إلى مكتب الدكتور « إيفان كيرنو » السكرتير المساعد لهيئة الأمم المتحدة حيث أخرج صورة من شكوى مصر وقدمها اليه ؛ وقد رفض سعادته أن يدلى الى الصحفيين بأى شىء عن تفاصيل الشكوى كما رفض إذاعة نصها .

والمنتظر أن تذيع الأمانة العامة للأمم المتحدة نص عريضة الدعوى المصرية بعد أن توزع منها صورا على أعضاء مجلس الأمن الدولى والمحتمل أن يتم ذلك اليوم » .

***

نص العريضة :

وبالفعل . . لقد أذيعت فى الساعة السابعة والدقيقة الأربعين من مساء يوم ١١ يوليو ١٩٤٧ من رئاسة مجلس الوزراء المصرى عريضة الدعوى التى قدمها سعادة محمود حسن باشا سفير مصر فى وشنطن إلى مجلس الأمن الدولى وفيما يلى نص هذه العريضة :

« جناب السكرتير العام

تحتل القوات البريطانية الأقاليم المصرية على الرغم من إرادة الشعب الإجماعية وإن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الأمم المتحدة فى زمن السلم — بغير رضائها رضاء حرا — يعد امتهانا لكرامتها وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعى ؛ كما أنه خرق للمبدأ الأساسى ؛ مبدأ المساواة فى السيادة ؛ وهو بذلك يناقض ميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

إن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر فى سنة ١٨٨٢ واحتلالها للجزء

الجنوبى من وادى النيل « أى السوادن » تبعا لذلك قد مكّن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٨٢ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه . وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين ، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين ، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم ، وإثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة وما زالت تسعى إلى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة .

ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل والمضى فى هذه السياسة العدائية يعد كلاهما تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها ؛ فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولى للخطر .

ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة — وعلى الرغم من أن وجود القوات الأجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات — سعت الحكومة المصرية فى حسن نية إلى الوصول إلى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع حكومة المملكة المتحدة . وإذ أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها إذ أنها استنفدت أغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة إلى مجلس الأمن تطبيقا للمادتين ٣٦ ، ٣٧ من الميثاق طالبة :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) إنهاء النظام الإدارى الحالى للسودان .

والحكومة المصرية إذ تطلب إليكم إدراج هذا النزاع فى جدول أعمال المجلس ؛ تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب إليها ذلك . وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامى » .

(محمود فهمى النقراشى)
رئيس مجلس الوزراء
ووزير خارجية المملكة المصرية

إلى جناب المستر تريجفلى
السكرتير العام
لهيئة الأمم المتحدة
ليك سكسس — نيويورك

***

تآمر الصحافة الأمريكية على مصر والمصريين :

وما كادت عريضة الدعوى المصرية ضد بريطانيا تقدم إلى سكرتير هيئة الأمم حتى بادر الخصم البريطانى العنيد إلى تجنيد حملات صحفية مفتراة ؛ وبدأ ينظم سلسلة لدعاية حمقاء باستئجار بعض الكتاب الأمريكيين لإذاعة كافة المفتريات عن مصر والمصريين . وبالفعل لقد بدأت سلسلة تلك الحملات بما نشر فى اليوم التالى لتقديم العريضة عن الاميرة المصرية الموهومة ؛ تلك القصة التى لعب فى نسجها خيال الكاتب « تشولى نيكربوكر » والتى أشرت إليها سابقاً فى مستهل حديثى « عن الدعاية لمصر فى أمريكا » (١) .

ومن الغريب أن نسخا عديدة من مقال هذا الكاتب قد أعيد طبعها خصيصاً لتوزيعها فى جميع أقسام ولجان هيئة الامم المتحدة ...

وينبغى علينا قبل أن نعرض للمفاجئات التى تخللت مناقشات مجلس الامن أن نتعرف على ماهية هذا المجلس الأمر الذى يتعذر علينا بسطه دون التحدث عن « هيئة الأمم المتحدة » وتفهُّم مختلف أقسامها ولجانها التى تلقت دون حياء أو استنكار عشرات النسخ من قصة الأميرة الموهومة ومن يدرى فقد تكون حتى الآن محتفظة بها إلى جوار شتى الوثائق والمستندات ؟ !

* * *

---

(١) أنظر ص ٢٤٩ من الكتاب .

هيئة الأمم المتحدة

فكرة الأمم المتحدة :

أما تاريخ هذه الهيئة فيرجع إلى ذلك الاجتماع التاريخى الذى عقد بين ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة « بريطانيا » والاتحاد السوفيتى والصين فى ضاحية (دومبارتون أوكس) بمدينة (واشنطن د . س) واستمر منعقدا من ٢١ أغسطس حتى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤ . ولقد أسفر هذا الاجتماع عن عدة مقترحات قدمت إلى مؤتمر الأمم الذى انتظم عقده فى مدينة سان فرانسيسكو يوم ٢٥ ابريل ودام حتى ٢٦ يونيو عام ١٩٤٥ ؛ وبعد عشر جلسات نوقشت فيها التعديلات التى أدخلت على المقترحات ؛ تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة .

أما إعلان قيام هذه الهيئة رسمياً فقد كان فى يوم ٢٤ أكتوبر عام ١٩٤٥ عندما تم وصول العدد المطلوب من التصديقات إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

***

لغات المنظمة العالمية :

ولقد تقرر أن تكون للهيئة خمس لغات رسمية هى : الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية والأسبانية . أما اللغات « العاملة » كما يسمونها فهى الإنجليزية والفرنسية . ويتكلم الأعضاء بإحدى هاتين اللغتين ثم تترجم بعدها إلى اللغة الأخرى ويكتفى بذلك حفظا للوقت . أما المندوب الروسى فيصر على عدم التكلم إلا بلغة بلاده ؛ ويضطر الأعضاء أن يظلوا فى صمت وهدوء حتى ينقطع ذلك السيل من الأصوات التى لا مدلول لها عندهم ؛ انتظاراً لسماع الترجمتين الإنجليزية والفرنسية ! !

***

طرائف الترجمة :

حدث أثناء مناقشة قضية البلقان أن ألقى الرفيق جروميكو خطابا شنّ فيه الغارة على أمريكا وانجلترا وبلغ الحماس به أن وقف أثناء ذلك ودق بيديه على المنضدة مرتين . . وأخذ المترجم — وهو شاب روسى — يعيد إلقاء الخطاب بالإنجليزية

فلما وصل إلى الفقرات التى وقف فيها الرفيق جروميكو امتثل واقفاً ودق بيديه على المنضدة التى أمامه ، تماماً كما فعل جروميكو حذواً بحذو ؛ فأثار بذلك عاصفة من الضحك والسخرية . . ولكنها كانت على أية حال ترجمة طبق الأصل بلا تحريف ولا تبديل ! ! . .

***

الجنود المجهولون ! ! :

وقد يتساءل البعض عما وراء هذه الخطب الطوال والمناقشات التى تستغرق الساعات والأيام وكذا القرارات التى تصاغ فى أوقات غير قصيرة والبيانات التى تصدرها اللجان الفرعية والأصلية وما يتشعب عنها من آراء .. إن وراء ذلك كله دولاباً لا يكاد يقف لحظة من الزمن .. وحتى يعلم الناس شيئاً عن ذلك المجهود المجهول أكتفى بأن أضع هذه الحقائق أمامهم علّهم يقفون على مبلغ ما فيها من مشقة وعناء ! ! ! ..

إن خطاباً كالذى ألقاه النقراشى باشا فى مستهل عرض قضيتنا استغرق نحوا من ساعتين فاقتضى ذلك أن يعمل ١٢٤ موظفا قرابة ٧٧٦ ساعة حتى تم تسجيل خطابه فى محضر الجلسات .

وهناك ثلاثة مترجمين من بين هؤلاء الموظفين يعملون ٣٦ ساعة لترجمة الخطاب إلى الروسية ، وهناك صينى واحد يشتغل ٦٠ ساعة لنقل الخطاب إلى الصينية !! الا ما أثقل الحمْل على ذاك الصينى مستر « تشو » ... إن الإرهاق والاضطهاد يلاحق أهل الشرق حتى فى وظائفهم الدولية ! !

***

أعضاء الهيئة الدولية وفروعها :

ولقد تم تصديق حكومات الدول الأعضاء على ميثاق الهيئة فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٤٥ واعتبر الميثاق نافذاً منذ ذلك التاريخ . على أن بعض الدول ومنها مصر قد أبدت تحفظات خاصة أودعت مع قرارها بالتصديق .

وقد بلغ عدد الأعضاء المنضمين للمنظمة العالمية ستين دولة أحدثها « الجمهورية الأندونيسية » التى أعلن قبولها فى نوفمبر عام ١٩٥١ .

أما أقسام المنظمة العالمية وفروعها الأصلية فهى :

١ — الجمعية العامة .

٢ — مجلس الأمن .

٣ — المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٤ — مجلس الوصاية .

٥ — محكمة العدل .

٦ — الأمانة العامة .

١ — الجمعية العامة :

وهى تتألف كما تنص المادة التاسعة من الميثاق من جميع أعضاء الأمم المتحدة ولا يزيد عدد الممثلين للدولة عن خمسة أعضاء ويمكن أن يكون هناك أيضاً خمسة آخرون يتناوبون مع الخمسة الأصليين ولكن لهؤلاء جميعاً صوتاً واحداً عند الاقتراع .

أما الاجتماع الدورى للجمعية فينعقد مرة فى كل عام ، وحتى الآن كان بدء هذه الاجتماعات دائماً فى شهر سبتمبر . ويمكن أن تعقد الجمعية اجتماعات غير عادية بدعوة من السكرتير العام بناء على توصية من مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الأمم المتحدة . ورئيس الجمعية ينتخب فى كل دورة .. وكان أول من ترأس هذه الجمعية هو «مستر بول سباك» وزير خارجية بلجيكا .

٢ — مجلس الامن :

مكون من خمسة أعضاء دائمين وهم : الصين ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة (بريطانيا) ؛ والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى الروسى . والستة الآخرون نصفهم ينتخب لمدة عامين ويكون انتخابهم بأغلبية ثلثى أعضاء الهيئة والنصف الآخر ينتخب لمدة عام واحد . ولا يعاد انتخاب من انقضت مدته مرتين متواليتين .

ورئاسة المجلس دورية لمدة شهر واحد فلا ينصرم العام دون أن يتولى كل عضو فيه الرئاسة مرة واحدة ؛ أما الشهر المتبقى فهو الإجازة السنوية للمجلس . وهدف مجلس الأمن الأول هو حفظ الأمن والنظام الدولى والإشراف على إدارة المناطق الاستراتيجية الخاضعة لنظام الوصاية .

ويصدر رأى المجلس بأغلبية سبعة أصوات على الأقل ورأى المجلس غير قابل للاستئناف أو النقض .

٣ – المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

وهو المجلس المسئول أمام الجمعية العامة عن المسائل الدولية فى شئون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها .

ويتكون المجلس من ممثلى ثمانى عشرة دولة تنتخب بأغلبية ثلثى أصوات الجمعية العامة ولمدة ثلاثة أعوام ويعقد المجلس ثلاثة اجتماعات فى كل عام وينتخب الرئيس لمدة سنة واحدة ويجوز تجديد انتخابه بعد انتهاء المدة الأولى مباشرة .

ولقد أنشأ هذا المجلس عدة وكالات أهمها :

ا – وكالة الشئون الاقتصادية والتوظف .
ب – « النقل والمواصلات .
ج – « الإحصائيات .
د – « حقوق الإنسان .
هـ – « الشئون الاجتماعية .
و – « مركز المرأة .
ز – « العقاقير والمخدرات .
ح – « الشئون المالية .
ط – « شئون السكان .

٤ – مجلس الوصاية :

ويقوم هذا المجلس على حماية مصالح سكان البلاد التى لم تتمتع بعد بالحكم الذاتى . والبلاد التى تشملها الوصاية هى التى كانت تحت الانتداب قبل الحرب الأخيرة أو الأراضى التى اقتطعت من الدول المغلوبة على أمرها كنتيجة للحرب العالمية الثانية وكذا الأراضى التى يتطوع المشرفون عليها بوضعها تحت هذا النظام .

أما الأعضاء فهم ممثلو المناطق الواقعة تحت الوصاية وباقى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن الذين لا يديرون مناطق واقعة تحت الوصاية وهم : الولايات المتحدة ؛ وروسيا ؛ والصين ؛ وعضوان آخران – العراق والمكسيك – منتخبتان لمدة ثلاثة أعوام وبذا يصير عدد المديرين لأراضى الوصاية يساوى عدد الأعضاء الآخرين حتى يتوافر التوازن والتكافؤ .

ومما هو جدير بالذكر أن روسيا قد رفضت الاشتراك فى هذا المجلس ووصفته بأنه بؤرة استعمار داكنة السواد !!

٥ — محكمة العدل الدولية :

وهى الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ونظامها الأساسى مبنى على النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى . وهى قائمة بمقتضى اتفاقية خاصة وقعت فى « سان فرانسيسكو » مع ميثاق الهيئة . أما هيئة القضاء فهى مكونة من ١٥ قاضيا ينتخبهم كل من مجلس الأمن والجمعية العامة فى اجتماعات انفرادية غير مزدوجة من بين الأشخاص المشهورين بتضلعهم فى الفقه الدولى العام على ألا يكون اثنان من هؤلاء القضاة ذوى جنسية واحدة .

واللغات الرسمية للمحكمة هى الإنجليزية والفرنسية وإذا طلب أحد الأعضاء أن يكون التخاطب أيضاً بلغة أخرى أجيب إلى مطلبه .

وينقسم القضاة إلى مجموعات ثلاث :

(ا) مجموعة منتخبة لتسع سنوات ومنها الرئيس .

(ب) مجموعة منتخبة لست سنوات .

(ج) مجموعة منتخبة لثلاث سنوات .

٩ — الأمانة العامة :

يشرف عليها أمين عام منتخب من الجمعية العامة لمدة خمس سنوات ويساعده مكتب من ثمان مساعدين يطلق على كل منهم لقب أمين عام مساعد . ومن حق الأمين العام أو مساعديه حضور جميع جلسات الفروع التابعة للهيئة المذكورة آنفا فيما خلا محكمة العدل الدولية . وتنتظم الأمانة العامة جيشا من الموظفين مختلفى اللغات والأجناس والديانات يربو عددهم على ثلاثة آلاف شخص يعملون جنبا إلى جنب تزعامم ابتسامات « مسيو تريجف لى » ابن « النجار » النرويجى الذى « ينشر » اليوم أغصان السلام !!

***

الجاسوسية فى هيئة الأمم :

وقد لا يعرف الكثير أن أجواء « ليك سكسس » و « فلشنج ميدوز » خير بيئة لهذه العيون اللاحظة والآذان المرهفة ... فلقد تعرفت أثناء ترددى على مجلس الأمن بمسيو « أورتيز » وهومن رعايا دول أمريكا اللاتينية وله نشاطه الصحفى البارز فى أوساط المجلس ، وأخذ يحدثنى عن أعمال التجسس فى هذه المنظمة فقال « حدث فى

أثناء عرض النزاع الهولندى الأندونيسى أن طلب رئيس الوفد الهولندى إلى المجلس تأجيل المناقشة إلى جلسة تعقد فى اليوم التالى لأنه ينتظر بعد ساعتين مكالمة تليفونية من «امستردام»... وفجأة فى الصباح طلعت إحدى وكالات الأنباء بنبأ قبول «هولندا» للمشروع الأمريكى الذى يقضى بإنشاء «المكاتب الحسنة» فى أندونيسيا. وتفصيلات التحفظات الهولندية الكاملة على المشروع .. فلما جاء اليوم التالى اعتذر مندوب الوفد الهولندى عن عدم استطاعته الاتصال بحكومته وأنه قد أبرق إليها بإرسال التعليمات وفعلا وصل التلغراف وبه الرد الكامل متفقا فى كلياته وجزئياته بل وفى ألفاظه ومقاطعه مع ما نشرته الوكالة ... وتبين فيما بعد أن أحد الجوسيس الاستراليين ويدعى مستر «فلور» — وهو يتقن التكلم بالهولندية — قد انتحل شخصية المندوب الهولندى وبادر فى الموعد المحدد بالاتصال التليفونى بحكومة «أمستردام» وتلقى الرد ... وباع الخبر للوكالة بخمسة آلاف دولار !!» ... ومضى يقول: إن بين كل عشرة من النظارة والشهود لجلسات هذا المجلس ثمانية على الأقل «Intelligencers» من الجواسيس !!! ...

***

أزناد على قضية مصر :

خافت هذه القصة آثارها فى النفس وبدأت أبحث عن أول خيط فى ثوب كثيف نسجته سيدتان فاتنتان كثيرا ما ترددتا على قاعة مجلس الأمن وما تخلفتا قط عن إحدى الجلسات الخاصة بالنزاع «المصرى البريطانى» وكانتا تتعرفان على مندوبى الدول الأخرى وتقضيان معظم وقتهما فى إحتساء أقداح الوسكى فى «بار الأعضاء» . !!

وهاتان السيدتان هما ... «نانسى ...» التى حصلت على الجنسية المصرية بعد قرانها من تاجر أقطان كبير لا زال حتى الآن يعيش فى أرض مصر وينعم بنسيم الاسكندرية ويعقد من عرق بنيها ودمعهم ودمائهم سبائك الذهب والفضة الصفراء والبيضاء !! ... و «اليزابث ...» الشقراء ابنة المحامى الأمريكى المقول بأنه «مستشار قانونى لكثير من الصحف واشارة واحدة منه كافية لتنتزع من الصحافة عطفها على قضية من القضايا أو تصب عليه جام سخطها !!» ... لقد وصفتهما جريدة «النيوز» المسائية فقالت عنهما «إن الفاتنتين نانسى واليزابث لايعرفن حياء النساء ...

أنهما مسترجلات فى بعض التصرفات ؛ وكثيرا ما تسمع الواحدة أو الأخرى (تصفر) متعجبة أو متأسفة أنهما لا تذكران أناشيد الأطفال القائلة :

« A whistling woman and crowing hen
Are neither liked by God ncr men »

« المرأة المصفرة (التى تصفر) والفرخة الصائحة (التى تصيح كالديكة) لا يحبهما الله أو الرجال » ...

ولما علمت السيدتان الفاتنتان بنزول الوفد المصرى فى فندق بلازا الشهير حجزتا حجرتين فى نفس الطابق والجهة التى كان بها مكتب رئيس الوفد المصرى حيث تعقد الاجتماعات وتحرر المذكرات ! ! فصارتا منذ اللحظة جارات لوفد مصر ولقد أوصى المصريون خيراً حتى بجارهم السابع كما يقولون !

المحاولة الأولى :

بدأت « اليزابث » تلقى فى روع جيرانها أن لها « دلالا » كبيراً على مستر « برادلى » الذى كان يعمل فى مكتب الدعاية والنشر لمستر « وندل ويلكى » الزعيم الجمهورى الذى كتب كثيراً عن مصر وأن نفوذ « برادلى » قد أخذ يتسع لصداقته الأخيرة مع السناتور « بروجز » سكرتير اللجنة المالية فى الكونجرس الأمريكى ... وإذا تحرجت المسائل أمكن « البرادلى » أن يؤثر على « السناتور » الذى يهدد مصالح بريطانيا بتعطيل منح الدولارات التى تحتاج إليها وهذا أمضى سلاح يمكن أن يشهر فى وجه هذه الإمبراطورية التى تربط على بطنها الآن حجراً لشدة جوعها ! ! ... وكانت محاولة لولا كبرها لجازت على وفد مصر ولتمت الصفقة ولغدت مرافق الدعاية لقضيتنا ووسائلها وأموالها فى يد « اليزابث » ! ..

عادت « اليزابث » ... تبث شكواها إلى « نانسى » ... وكيف أن عنقود الكرم كان عاليا ولكنه لم يكن مر المذاق ! ! ... « صبراً فلا يأس ولا قنوط فربما كانت أسهمنا فى المحاولة الثانية أعلى بل وأغلى ثمنا ! ! »

المحاولة الثانية :

شوهد السير « والترسمارت » الوزير المفوض السابق للشئون الشرقية فى السفارة البريطانية بالقاهرة سابقاً وعضو الوفد البريطانى فى مجلس الأمن يتردد على فندق « بلازا » ولم يكن ينزل به إذ كان مقامه وبقية أعضاء الوفد البريطانى بفندق « روزفلت »

ولقد رأيته مساء الاثنين ٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ نازلا بعد منتصف الليل وكنت جالسا فى انتظار وصول بعض الصحف التى تصدر فى ذاك الوقت[1] . وأحببت أن أعرف من أين كان قدومه ؟ . . فتوجهت فى هدوء إلى عامل المصعد وسألته الخبر فقال لى إنه قادم من الحجرة رقم ١٣٥٩ وهى نفس الحجرة التى تقيم بها السيدتان «نانسى» و «اليزابث» . ومعنى هذا أن السير «والتر سمارت» كان فى سهرة مع «نانسى» التى عرفها فى القاهرة من زمن الحرب ؛ وأن روابط الصداقة والإخلاص بينهما قد أمكن الاستفادة منها على نحو ما يرى القراء فيما يلى :

أولا — لاحظ جميع النظارة ممن استمعوا إلى مناقشات أول جلسة من جلسات مجلس الأمن أن الرد البريطانى كان متفقا فى ترتيب مقاطعه وأجزائه بل وبعض فقراته مع خطاب رئيس الحكومة المصرى تماماً ومن غير المعقول أن يكون ذلك محض الصدفة الطارئة ! !

ثانياً — عندما أذاعت وكالات أنباء « رويتر » الإنجليزية « والاسوشيتدبرس » الأمريكية السكسونية الردَّ تعمدت إخفاء هذه الحقيقة بأن جعلت أول الرد فى آخره وآخره فى منتصفه حتى لا تظهر أو تنكشف الملاحظة السابقة للرأى العام العالمى ؛ الأمر الذى دعانى هنا إلى أن أعقد مقارنة بين الخطاب والرد نقلا عن التسجيلات الرسمية لمحاضر الجلستين (١٧٥ ، ١٧٦) من جلسات مجلس الأمن حتى يظهر الاتفاق العجيب فى العناصر والترتيب الذى يمكن أن يتأتى دون وحى أو إلهام !

(١) يمكن الحصول على أول طبعة من صحف الصباح التى تصدر فى نيويورك حوالى منتصف الليلة السابقة لصدورها وبعض هذه الصحف تعد ثلاث أو أربع طبعات فى الليلة الواحدة ويخيل للقارىء عندما يتصفح الطبعة الأولى والأخيرة أنه يقرأ صحيفتين مختلفتين لكثرة الأخبار وتباينها .

مقارنة خطاب رئيس الحكومة المصرى والرد البريطانى

نقلا عن التسجيلات الرسمية لمجلس الأمن فى الجلستين (١٧٥ ، ١٧٦)

خطاب رئيس الحكومة المصرى

(العنصر الأول) — جاء فى الخطاب مباشرة بعد المقدمة ما نصه : —

« ولا شك أن ما يسود العلاقات بين مصر والمملكة المتحدة من توتر وما قد ينجم عنه من آثار تتجاوز حدود أراضينا لما يجعل الخطر على السلم والأمن فى هذا الركن من العالم وشيك الوقوع . ولامراء فى أن النزاع المعروض عليكم من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر » .

(العنصر الثانى) — انتقل الخطاب بعد ذلك إلى المساعى عن طريق المفاوضات لإيجاد حل سلمى فجاء فيه : —

« وبينما الشعور العام فى مصر قد أوشك أن ينفجر والأمة جميعاً قد هبت تطالب بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها جلاء تاماً غير معلق بشرط ما ؛ عمدت الحكومة المصرية إلى الاتصال بحكومة المملكة المتحدة تطلب إليها الدخول فى مفاوضات بقصد تنسيق العلاقات المصرية على أضوء المبادىء الجديدة التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة .

الرد البريطانى

(العنصر الأول) — جاء فى الرد أيضاً بعد المقدمة ما نصه : —

« فلا العريضة المصرية ولا الخطاب الذى سمعناه صباح اليوم يقدم — فيما يبدو لى — أى دليل على أن السلم أو الأمن العالمى يتعرض لخطر ما ؛ اللهم إلا إذا اعتزمت الحكومة المصرية نفسها خلق ذلك .. »

(العنصر الثانى) — تناول حديث المفاوضة أيضاً فى شىء من الإسهاب جاء فيه : —

« ورغبة من حكومة المملكة المتحدة فى أن تقابل مطالب الحكومة المصرية فى إعادة النظر فى المعاهدة بدأت المفاوضة معها فى هذا الشأن قبل انتهاء فترة العشر سنوات المنصوص عليها بعدة شهور » .

(العنصر الثالث) — ثم عرض الخطاب وجهة نظر بريطانيا فى الجلاء : —

« وفى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ أصدر الوفد البريطانى تصريحاً رسميـاً يوهم باستعداد بريطانيا للجلاء عن مصر — ثم أورد نص التصريح — وبدلا من أن ينبيء عن نية خالصة فى الجلاء إذا به لا يجعله مطلقا بل معلقا على شرط فهو لم يرد به إلا أن يكون مرحلة من مراحل المساومة .

(العنصر الرابع) — وبسط الخطاب بعد ذلك مباشرة سبب فشل المفاوضات وعزاه إلى عناد بريطانيا فى مسألة «السودان» ؛وسلم المستر « بيفن » بعد لأى بما رآه المفاوضون المصريون وهو أمر لاغنى عن التسليم به لعقد أية معاهدة فاعترف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ؛ على أنه ما لبث أن وضح أن هذا الاعتراف لا يصح الأخذ بظاهره ؛ فإن إصرار حكومة المملكة المتحدة على أن يمنح السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر فى المستقبل معناه أن يكون مصير هذه الوحدة هنا بمشيئة بريطانيا التى تقرر متى تدوم ومتى تنفصم ؟ ؟

(العنصر الخامس) — عرض تاريخى يؤيد وجهة نظر مصر .

(العنصر الثالث) — وفسر الرد فى هذا العنصر الجلاء الذى عرضه البريطان : —

« إن بروتوكول الجلاء — فى المقترحات التى رفضت من جانب مصر — كان يقضى بإتمام الجلاء فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أن تبدأ القوات بالجلاء عن دلتا النيل بما فيها مدينتى الاسكندرية والقاهرة حتى ٣١ مارس وهو ما تم بالفعل قبل انتهاء المفاوضـات وأصبح أمراً من الواقع . . . »

(العنصر الرابع) — دفع الرد بعد ذلك مباشرة ما يقال من عناد بريطانيا واتهم مصر بأنها لا تريد للسودان حرية أو استقلالا — :

ولقد أدى الخلاف فى وجهات النظر حول النقطة الثالثة الخاصة بتفسير معنى تدريب السودانين على استعمال حقهم فى فى تقرير مستقبل السودان إلى رفض المشروع ... إن مصر ليست مستعدة لمنح السودان حرية الاستقلال التام وهى الحرية التى تزعم فى حرارة وقوة أنها حق لبلاد أخرى والتى ظفرت به هى نفسها من بريطانيا . .

(العنصر الخامس) — عرض تاريخى أيضا يعارض وجهة نظر مصر فى عنف وحدة



النقراشي باشا يبسط شكوى مصر ضد بريطانيا فى مجلس الأمن ، وقد ظهر خلفه من اليمين إلى اليسار عبد الرزاق السنهورى باشا وممدوح رياض بك وعبد المجيد باشا صالح



النقراشي باشا رئيس الوفد المصرى والسير الكسندر كادوجان رئيس الوفد البريطانى... اتفاق فى كل شيء !!
فى الابتسام وفى ترتيب عناصر الخطاب المصرى والرد البريطانى عليه ! !

ثالثا — إن الرد البريطانى لم تكن له — خلافا لما هو متبع — ترجمة فرنسية مما يدل على أن الرد قد أعد على عجل وفى آخر لحظة .

رابعا — طلب مندوب الولايات المتحدة فجأة عند بدء مناقشة القضية المصرية إرجاءها إلى « الجلسة التالية » وذلك طبعا حتى يعطى للمندوب البريطانى فرصة من الوقت يستكمل فيها استعداده ولا تنكشف الأوراق بهذه الطريقة فى « أول جلسة » .

كل ذلك لا يدع مجالا لريب أو لشك فيما قيل أو تردد على ألسنة الكثيرين من أن السير كادوجان لا بد أنه قد حصل قبل إعداد الرد على نسخة من خطاب رئيس الحكومة المصرية؛ ولكن يبدو أن هذا الحصول جاء متأخراً ...

والذى يذكر مشاهدتى للسير والتر بعد منتصف ليلة ٤ أغسطس نازلا من فندق « بلازا » بعد سهرته مع السيدة المتمصرة « نانسى » ويذكر أن قضيتنا قد بدئ النقاش فيها صباح ٥ أغسطس يستطيع الجزم بأن « نانسى » ... التى كانت تقيم فى الحجرة المجاورة لمكتب الوفد المصرى الرسمى قد أدت واجبها ونجحت فى مهمتها ... وربما كان ذلك عن غير تقصير وقع من أحد اللهم إلا من الحوائط والجدران التى كانت لها آذان وآذان ! !

المحاولة الثالثة :

وحوالى منتصف شهر أغسطس استأجر مستر « برادلى » — الذى سبقت الإشارة إليه فى المحاولة الأولى — بيتا كبيرا فى ضاحية « نيويورك » قرب مدينة « رودايلند » على طريق « بوستن — نيويورك » وهى الضاحية المعروفة بثراء سكانها والقاطنين فيها أمثال مسز « روكفلر » وغيرها ؛ ويعرف هذا الحى « بمنطقة أصحاب الملايين » .. وقصد مستر « برادلى » من استئجار البيت إلى إيجاد ناد للسياسيين يلتقون فيه بعيداً عن أعين النظارة ورجال الصحافة تتاح لهم فيه فرصة التحدث على انفراد والاتفاق — وخاصة بين أطراف النزاع فى القضايا الدولية — على سير الأمور وإنهائها .. ويضطلع المستر « برادلى » بمهمة اللقاء والوساطة عن طريق بيته وناديه .. ولكن مثل هذا النادى وفى هذه البقعة يتطلب كثيرا من النفقات فكيف السبيل إلى الحصول عليها ؟ .

رشح مستر « برادلى » السيدة « نانسى » !! . لتقوم بمنصب مدير النادى طمعا فى أن تحصل له عن طريق أحد الوفدين المصرى أو البريطانى على أولى الصفقات التى يستطيع بها إدارة دولاب العمل فى النادى الجديد .. وفعلا دعت السيدة « نانسى .. » اثنين من الشبان الملحقين بالوفد المصرى مساء الاثنين ١٨ أغسطس للعشاء بالنادى

وأفهمتهما أنها قد عثرت على مضمون مشروع الوفاق الذى قيل وقتذاك إنه قد حرر بإيعاز من الوفد البريطانى وإنه سيقدم فى جلسة ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٧ (اتضح فيما بعد أن المشروع المشار إليه هو المشروع البرازيلى الذى كان يهدف إلى استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا ..)

وفعلا عزم الشابان المصريان على الذهاب تلبية للدعوة ؛ ولكن أغلب الظن أنهما قد توجسا خيفة فى اللحظة الأخيرة أو صدرت لهما تعليمات بعدم الذهاب فاعتذرا ولم يقدما سببا ما لاعتذارهما ..

وهكذا باءت تلك المحاولة بالفشل .. وبقيت للمصريين أموالهم .. أما مصالحهم فلم يشأ القدر أن يكون التماسها هكذا من فم الأفعى الآدمية « نانسى »... حقا إن واحدة من تلك الأفاعى كانت كافية للحكم على بنى البشر جميعا بالخروج من جنات النعيم ! !

المحاوله الرابعة والاخيرة :

لم تلق السيدة « نانسى » بعد سلاحها وعلمت أن هناك تباينا فى وجهات النظر بين وفد مصر وبين الجامعة العربية ممثلة فى شخص « عزام باشا » .. وقالوا وقتذاك إن مصدر هذا الخلاف هو تجاهل الوفد المصرى لشخص « عزام باشا » فلم يحطه أحد علما بمقدم الوفد ولا بتفصيلات ما عن القضية المصرية طيلة إقامته فى أمريكا .. وقضية مصر هى كبرى قضايا الدول العربية ؛ والعرب ينظرون إلى هذه المسألة على أنها تضع التكافل العربى موضع الاختبار ؛ فيجب إذن أن تضطلع الجامعة العربية بنصيب أوفر فى تقرير السياسة التى يجدر بمصر أن تنتهجها ؛ وفى نفس الوقت تنظر مصر إلى الجامعة العربية على أنها هيئة غير معترف بها دوليا وتفتقر إلى نفوذ مصر الرسمى ولو أن «عزام باشا» أكثر معرفة بالدوائر الرسمية الأمريكية من الوفد المصرى الحديث العهد بالولايات المتحدة آنذاك .. وتأكد هذا التباين أو الخلاف غير العانى عند سفر « عزام باشا » لإلقاء خطاب سياسى فى مدينة « تشوتاكو » وتغيبه عن نيويورك منذ مقدم وفد مصر ! ! . . .

أحاطت السيدة « نانسى .. » خبرا بكل هذا وصممت على أن تلقى بآخر سهم فى جعبتها بأن تقيم من نفسها وسيطا لنقل وجهات النظر المصرية وخطوات وفد مصر — التى كانت بمثابة الأمور المعمّاة أو السر المطوى فى الأضابير بالنسبة لرجال الجامعة العربية — إلى « عزام باشا » . ودعت أحد المرافقين له لتناول طعام الغداء وتحدد الموعد فلما ذهب المدعو وجد أثاث النادى السياسى معروضا للبيع فى المزاد العلنى لسداد المتراكم عليه من ديون !!

وهكذا باءت المحاولة الأخيرة بالفشل وأغلق النادى وانقطع المدد المالى واضطرت « نانسى » و« اليزابث » إلى مبارحة فندق « بلازا » والانسحاب منه يوم ٧ سبتمبر قبل الجلسة الأخيرة بيوم أو بعض يوم .. وهكذا أرادت « نانسى .. » وأعوانها زَرْعَ الرياح فجنت فى النهاية منها الزوابع !! ..

نانسى فى ساحة المحكمة :

لنذكر الآن خطاب مندوب مصر والرد البريطانى عليه .. ولنذكر أيضا المشروع البرازيلى ... ولنذكر معهما الجاسوسية الدولية .. ولنعلم تماما أن الجاسوسية فى المجامع العالمية مهنة رابحة ترفع تجّارها إلى قمم الجبال أو تهوى بهم إلى أعماق الوهاد !! ولقد كسب أبطال التجسس على قضية مصر بعض الأشواط ولـكنهم سقطوا فى آخرها إلى هوة بعيدة الغور !! وما أن فرغ مجلس الأمن من مناقشة القضية المصرية حتى عرف الجميع « البريماندوا » نانسى على حقيقتها . . لقد رفعت النقاب عن وجهها وآثرت أن تتخذ من قفص الاتهام وساحة القضاء مسرحا آخر . . إنها متهمة بجريمة نصب واحتيال وتزوير شيكات لا رصيد لها . . إنها الآن فى محكمة « منهاتن الوسطى » !! .

السيدة نانسى

تهمة شيكات مزورة

لمراسل الجورنال امريكان — ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧ .

رفعت اليوم دعوى ضد السيدة « نانسى » المصرية بتهمة إعطائها شيكات بمبلغ ٢٣ و ١٢٢ دولاراً لا رصيد لها وهى سيدة عمرها ٢٧ عاماً جذابة حنطية اللون وتقول أنها ظنت أن ما لديها من رصيد وقت ذلك كان كافياً . !!

ولقد قبلت السيدة أن تدفع تعويضاً لفندق « لومباردى » رقم ١١١ بالشارع ٥٦ شرقا ... وقالت على لسان محاميها للقاضى « هوين » فى محكمة منهاتن الوسطى « إنها قد عاشت معظم حياتها فى مصر وليست لها الخبرة الـكافية بمعاملات البنوك هنا ثم ذكرت أنها زوجة أحد أثرياء الإسكندرية .

وأنها تقيم الآن فى منزلها بنيويورك . . . »

ولما سألها بعض المصريين الذين شهدوا المحاكمة عن صحة ما نسب إليها قالت فى غير ما حياء : « ليس هناك شىء جديد فلقد وقع للسيدة (ايزيس مونتباتن[1]) بالأمس ما وقع لى اليوم » . .

---

(١) والسيدة « ايزيس مونتباتن » هى ابنة خالة ملك انجلترا « جورج السادس » وقد قبض عليها البوليس فى واشنطن بتهمة إعطائها شيكات بدون رصيد ولقد أصدر إليها المستر « بوجوكاروس » مدير إدارة الهجرة أمراً بمغادرة الولايات الأمريكية فور وقوع الحادث مباشرة . .

مظاهرات داخل مجلس الأمن وخارجه

أحكام المجلس وأحكام المسجد !

ومضى الزمن سريعاً وروح العداء لقضية مصر تمضى بأكثر سرعة .. وما أن حان موعد الجلسة السادسة من جلسات مجلس الأمن حتى تبين بوضوح وجلاء أن أغلبية الآراء تجنح لغير صالح البلاد .. وبدأت الصحافة الأمريكية تتكهن بأن الحالة المعروفة باسم الـ (Deadlock) أو (القفل الميت) — كناية عن الاستحالة والاستعصاء — ستلازم قضية مصر المعروضة فى مجلس الأمن .

وخلوت إلى نفسى أفكر فى هذا المصير الذى ينتظر شكاية ثلاثين مليونا من أبناء النيل يطالبون بتحرير أوطانهم من قوات الاحتلال التى دخلتها خيانة وغدراً !!

وفى إطراقة طويلة هادئة تذكرت فيها أهل « سمرقند » الذين رفعوا ظلامتهم إلى « عمر بن عبد العزيز » فى مسجده وقالوا له « إن قوات (قتيبة العربى) قد احتلت أرضنا بغير وجه حق ودخلت بلادنا خدعة ونحن نطلب العدالة والانصاف » فأحال « عمر » قضيتهم إلى القاضى « جميع بن حاضر » الذى حكم بأن « تخرج قوات (قتيبة) إلى معسكرات وراء حدود (سمرقند) وينابذهم على سواء فيكون صلح جديد أو ظفر عنوة » ..

وهكذا ضرب « العرب » فى مساجدهم أبلغ مثل على العدالة الدولية حتى ولو كانت لغير مصلحتهم أنفسهم ؛ فقد حكموا على قواتهم بالجلاء عن أرض « سمرقند » التى دخلوها بالحيلة والخديعة .. أما « الغرب » فى مجالسهم فهم من أجل مصلحتهم لا يحرِّمون الاستعانة بالظلم وإن كانوا يلبسونها دائما ثوبا كاذباً من العدالة الموهومة !!

***

إلقاء قنابل مسيلة للدموع !

وحملتنا هذه الحقيقة الأسيفة على التفكير فى القيام بعمل من شأنه أن يلفت أنظار العالم إلى سياسة « التحزُّب » التى تنتهجها هيئة الأمم المتحدة . . . ولقد فكرنا طويلا فى إلقاء قنابل مسيلة للدموع لعلها تؤثر فى مندوبى العالم فيبكوا أو يتباكوا على الأمن الضائع والعدالة التائهة فى مجلس الأمن وساحة العدل والسلام ! ! . . .

• واتصلنا ببعض المنظمات المتطرفة والتقينا أيضا برجالات مستر « هنرى والاس » زعيم الحزب التقدمى فى أمريكا وتشاورنا فى الأمر وانتهينا من دراسته إلى حقيقة واقعة وهى أن الدموع ليست حكما صادقا أو قرارا غير قابل للنقض أو الإبرام . . فالتماسيح تذرف الدمع سخينا عندما تريد التعبير عن عظم سرورها وبالغ أفراحها ! ! . .

وعدلنا عن تلك الفكرة خشية أن يؤدى تنفيذها إلى النتيجة العكسية من ورائها فالجهاز السياسى مهما بلغت درجته من الضعف لا يمكن أن تؤثر فيه عوامل الترهيب والتهديد . . والإقدام على مثل هذا العمل قد يفقدنا بعض المؤيدين بل وربما انقلبوا بعدها إلى معارضين أو محاربين ! !

***

مظاهرة خطابية داخل المجلس :

وفى أمسية يوم الجمعة ٢٢ أغسطس عام ١٩٤٧ وفى تمام الساعة الثالثة والنصف أعلن السيد « فارس الخورى » افتتاح الجلسة فى مجلس الأمن ودعا المندوب المصرى لإلقاء خطابه . . . ولكنى انتزعت حق الكلام انتزاعا من النقراشى باشا عندما وقفت أقول لرئيس المجلس بصوت صاحب صارخ :

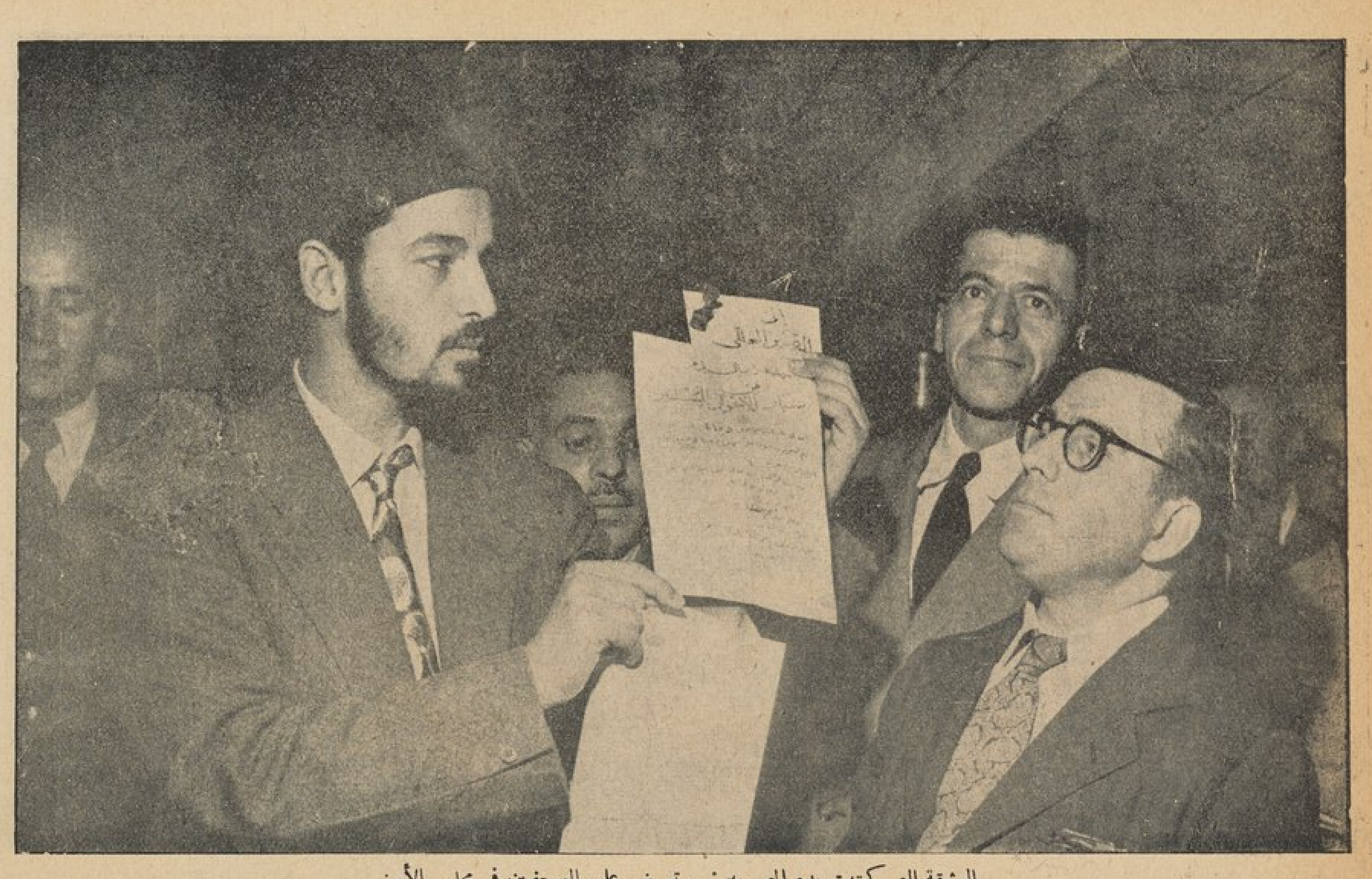
« إن استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا سوف يلقى مقاومة شديدة وعنيفة من سكان الوادى شماله وجنوبه . وأية محاولة لسلخ السودان من مصر ستعرض الأمن والسلام العالمى لخطر محقق وشر مستطير . ومجلس الأمن بحمايته للمصالح الاستعمارية سيدفع بالأمم المتحدة إلى نفس المصير المحتوم ... إلى الفناء والاندثار من عالم الوجود » .

وأخرجت بعد هذه الكلمات الوثيقة التى كتبها الشباب بدمه الطهور وعرضتها على الرئيس والأعضاء . . . وما أن هممت بتلاوتها على جماهير الحاضرين حتى كان الحرس الدولى قد جاء على عجل . . . وأرغمت على الخروج من القاعة وخرج فى إثرى جميع الصحفيين ومندوبى الأذاعة والأخبار ليوافوا قراءهم وسامعيهم فى سائر أنحاء المعمورة بتفاصيل أول مظاهرة خطابية أحدثت قلقاً واضطرابا فى المجلس المخصص لقمع القلاقل والاضطرابات ! !

***



أول مظاهرة خطابية فى مجلس الأمن وقد ظهر فى الصورة جمع من النظارة وهم يستمعون إلى صوت صاخب صارخ ينطلق من داخل القاعة ...



الوثيقة التى كتبت بدم المصريين تعرض على الصحفيين فى مجلس الأمن

New York

GEES TRIP

Egyptians Riot Against U. N.; Two Disrupt Hearing Here



أنباء مظاهرات مجلس الأمن كما نشرتها الصحف وقد كتبت جريدة التايمز الأمريكية مقالا تحت عنوان
« مظاهرات مصرية ضد الأمم المتحدة ... اثنان يعكران السمع هنا !! »

المصريان الممنوعان من دخول مجلس الأمن !

وبعد نصف ساعة من المظاهرة الخطابية الأولى وقف زميلى الأستاذ « قطب » وأخذ يعلن سخطه فى قاعة مجلس الأمن وعدم قبوله لمقترحات الوفد « البرازيلى » وهتف مرتين بسقوط بريطانيا وحياة مصر والمصريين . . . ولكن الحراس لم يمهلوه . . . فقد جذبه جمع غفير منهم إلى خارج القاعة التى شهدت فى ثلاثين دقيقة حدثين متعاقبين حملا الأمين العام للأمم المتحدة على إصدار أوامره بمنع المصريين « الثائرين » على أنظمة مجلس الأمن من حضور اجتماعاته ؛ ووزعت سكرتارية الأمم المتحدة بياناً للصحفيين ووكالات الأنباء جاء فيه « إنه من الآن فصاعدا قد صدرت التعليمات المشددة بمنع المصريين الخارجين على القانون الخاص بحفظ النظام فى جلسات الهيئة الدولية . وإذا التجأ المتظاهران المصريان أو غيرهما إلى وسائل العنف والمقاومة فسيلقى القبض عليهما .

وقد وزعت على الحراس صور أولئك الذين أصبح دخولهم مبنى الأمم المتحدة أمراً محرماً . . . »

***

التسلل إلى قاعة المجلس من الباب الخلفى :

لقد دهشنا وتناهت بنا الدهشة لصدور هذا البيان من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وصممنا على تجاهله وتحديه بغض الطرف عن النتائج التى قد تنجم عن ذلك ؛ خاصة وأن لائحة المجلس لا تخول للأمين العام إصدار مثل هذه التعليمات وأن سلطة القبض التى لوح بها ليست من اختصاص حراس المجلس بل هى من صميم أعمال الشرطة الأمريكية دون سواها ! ! .

أما كيف استطعنا تنفيذ هذا التحدى فهو ما سأتركه الآن لمراسل « الهيرالد تريبيون » ، يتحدث عنه فى المقال الافتتاحى الذى كتبه يوم ٢٧ أغسطس على نحو ما يرى القراء ....

مشادة كلامية :

« ذهب المصريان الممنوعان من دخول مجلس الأمن إلى مقر الأمم المتحدة فى ليك سكسس ، وعندما اقتربا من الباب العمومى اعترضهما رجال الحرس وقالوا لهما : « إن لديهم تعليمات من الرئيس الأعلى للحراس مستر (جون كوسجروف) بعدم السماح

لهما بالدخول » ورد عليه أحدهما فى هدوء يخفى تحته ثورة جامحة : « إن لدينا بطاقات الصحافة التى تخول لنا حضور كل الاجتماعات » . . . وفى أثناء تلك المشادة الكلامية حضر الصحفيون من كل مكان ليعرفوا ما وراء المصريين الثائرين من أخبار .

الدخول إلى قاعة المجلس :

. . . وهنا وزع المصريان بيانات مسهبة عن معاهدة عام ١٩٣٦ بمناسبة الإحتفال بالذكرى « السوداء » — هكذا وردت فى البيان — لتوقيعها فى مثل ليلة أمس من ذلك العام المذكور .

وانصرف المصريان بعد أن أقلتهما سيارة « تاكسى » يقودها « جون بيترسون » وعنوانه ٦٩ شارع « شالس » بحى « فلورا بارك » .

وقد قرر هذا السائق فى حديثه للصحفيين أن المصريين اللذين ركبا السيارة قد ذهبا إلى مسافة نصف ميل تجاه الشرق نحو شركة « سيرى جرسيكوب » وهناك عرفا كيف يدخلان مقر الهيئة من باب خلفى لمطبعة صغيره ملحقة بمبنى الأمم المتحدة !!

منشورات متطايرة فى سماء القاعة :

ودخل المصريان القاعة أثناء الترجمة الفرنسية لخطاب « جواكارلوس مونيز » مندوب « البرازيل » وأثار دخولهما موجات من الهمس والالتفات التى نبهت الحراس الذين تجمعوا على عجل واقتـــادا المصريين خارج القاعة ولكن بعد أن تمكنا من إلقاء عشرات المنشورات فى سماء القاعة عن بطلان معاهـدة التحالف بين مصر وبريطانيا ! ! .

التهديد بإطلاق الرصاص :

وحضر مستر « وليام ستون » السكرتير المساعد للأمم المتحدة وتحدث طويلا مع المصريين الممنوعين من دخول مجلس الأمن ؛ وأخيرا نصحهما بعدم العودة وإلا عرضا أنفسهما لرصاص الحراس الذين أخذوا تفويضا بإطلاقه على من يحاول إحداث اضطراب مرة أخرى... وعلى الرغم من هذا التهديد فقد أمر السكرتير المساعد سائق سيارته بتوصيل محدثى القلق فى مجلس الأمن إلى فندق بلازا بشارع « ٥٩ » فى « الفيفث أفنيو » ليمنع المطر الشديد الهطول ليلة أمس أن يصيبهما بسوء ! !

وفى المساء أرسل المصريان المتمردان برقية احتجاج لرئيس مجلس الأمن احتجا

فيها على حرمانهما من حضور الجلسات العامة وقالا « إن أبناء وادى النيل لا يتحدون بريطانيا وحدها فى معركة الحرية بل يتحدون مجلس الأمن نفسه والدنيا بأجمعها ما داموا هم على حق وغيرهم قد عمى عن الصواب ! ! »

***

المظاهرة الزاحفة على مجلس الأمن :

وما كادت الصحف الأمريكية ومحطات الاذاعة تنشر تفاصيل المظاهرات السابقة وما استتبعها من أوامر المنع التى أصدرها الأمين العام للأمم المتحدة ، حتى توافد على الفندق الذى نزلنا فيه كثير من محبى الحرية وأنصار السلام يبدون استعدادهم للاحتجاج على تلك « الفاشية » البائدة التى اتسمت بها المنظمة العالمية الجديدة ! !

ودعتنا السيدة « عاليه حسن » السورية الأصل إلى زيارتها فى مقرها بحى « بروكلين » ، وهناك التقينا بزوجها صاحب النفوذ الكبير فى الأوساط العمالية واتحادات البحارة على وجه التخصيص . واتفقنا بعد تبادل وجهات النظر على ضرورة تنظيم طوابير شعبية تزحف على مقر الأمم المتحدة وتحتله عند انعقاد الجلسة الأخيرة من جلسات مجلس الأمن المخصصة للنقاش فى النزاع المصرى البريطانى ومن ثم يمكننا الحيلولة — على الأقل فى هذا اليوم — دون إصدار قرار لغير صالح مصر والمصريين ! !

النادى المصرى بنيويورك

وحتى يقف القراء على تفاصيل هذه المظاهرة الثالثة لا بد أن نذكر شيئا ولو يسيرا عن النادى المصرى وروّاده من أبناء وادى النيل الذين غادروا بلادهم على ظهور البواخر إلى الولايات المتحدة ثم تخلفهم فيها واقترانهم بفتيات أمريكيات وتفضيلهم الإقامة نهائيا بين زوجاتهم وأولادهم . ولن يلتقى أحد بجمع من هؤلاء إلا إذا انتقل إلى النادى المصرى فى المبنى رقم ١٣٤ بشارع الإمبراطورية فى حى « بروكلين » بنيويورك ..

وفى هذا المكان تقابلنا بعدد غير قليل من أولئك العمال والبحارة الذين عملوا على ظهور السفن ثم آثروا البقاء فى أرض الحضارة الحديثة ؛ ولكن قلوبهم ما زالت معلقة بأرض الحضارة القديمة ! !

دخلت هذا النادى مع صديقى الأستاذ قطب فسمعنا كلمات الترحيب باللهجة الصعيدية التى لم تتأثر شيئاً بمرور الزمان وتغير المكان ! ! . وتقدم « محمد عبد الواحد » يروى قصته

فقال : « إنه هرب باختفائه فى مخزن الفحم بإحدى بواخر الشركة الخديوية المصرية على أثر خلاف مع والده الذى كان قد رحل من « قنا » ليعمل فى الجمارك بالاسكندرية ... ولما رست الباخرة فى ميناء « نيويورك » بعد رحلة دامت نحوا من الشهر ، سلمه قبطان الباخرة إلى ضباط الميناء الأمريكى ، وظل « عبد الواحد » بالحجز هناك طيلة ثلاثة أيام أطلق بعدها سراحه عند ما توسطت له فتاة تعمل على الآلة الكاتبة فى إدارة الهجرة واعدة بزواجها منه ليحصل على الجنسية الأمريكية ويسمح له بالإقامة فى أرض الولايات المتحدة ومزاولة الأعمال التجارية فيها ! ! . ومضت على الرجل المصرى الهارب عشر سنوات فى الدنيا الجديدة استطاع فيها أن يبنى له منزلا ويشترى سيارتين ويفتح ثلاثة متاجر ويتزوج من الفتاة التى أطلقت عقاله وينجب منها أولادا ثلاثة ذكورا !! » .

اتحاد البحارة الأهلى :

وتعرفنا فى هذا النادى على عشرات من المواطنين الذين أبوا إلا مساعدتنا فى رفع صوت البلاد بشتى الطرق والوسائل « تحنين المرء دواما لأول منزل » .

وفى صبيحة اليوم التالى لهذا التعارف كنا فى صحبة جمع من أولئك المصريين المهاجرين وتوجهنا إلى مقر اتحاد البحارة الأهلى (National Maritime Union) ويعدّ هذا الاتحاد من أكبر المنظمات العمالية فى أرض الدنيا الجديدة . واستأذنا فى حضور الاجتماع الأسبوعى للاتحاد وعرضنا على أعضائه ضرورة مؤازرتهم لنا فى صراعنا الشعبى ضد المستعمرين البريطانيين . وتكلم بعدنا عدد غير قليل من البحارة الهنود والأندونيسيين مؤيدين ضرورة موافقة الاتحاد على الاشتراك فى المظاهرة التى دعونا لتنظيمها .

وماكاد « جونسون وود » رئيس الاتحاد بالنيابة يرتقى منبر الخطابة حتى أعلن « موافقته على الاشتراك فى الموكب الزاحف على الأمم المتحدة لتطهيرها من أدواء التحيز والانحراف عن جادة الحق وطريق الصواب !! » .

سيدة سورية تقود المظاهرة :

وغادرنا مقر الاتحاد إلى منزل السيدة السورية « عاليه حسن » وهناك أعددنا مجموعة من اللافتات كتب عليها «حرروا مصر كما حررتم أمريكا » .. « الأمم المتحدة قامت للقضاء على الاستعمار » . . . «أتركوا أبناء النيل أحراراً يقررون مصيرهم » .. واتفقنا مع الجالية المصرية والأندونيسية على الإشتراك مع أعضاء « اتحاد البحاره»



المتظاهرون أمام مبنى الأمم المتحدة فى ليك سكسس وهم يستمعون الى الخطبة التى يلقيها أحد المصريين وقد ظهرت اللافتات والأعلام

فى المظاهرة التى روت تفاصيلها وكالة «الأسشيتدبريس» ونشرتها الصحف الأمريكية والعالمية نقلا عنها « .. فى العاشرة والنصف من صباح اليوم اصطحب «المصريان الثائران» سيدة سورية تدعى « عاليه » ومعها زوجها الذى أبى إلا أن يترك عمله ليشترك فى الموكب الصاخب ضد الأمم المتحدة فى « ليك سكسس » . ومن قبل قرر « اتحاد البحارة الأهلى » مساهمة أعضائه فى المطالبة بتحرير مصر من جنود الاحتلال البريطانى المقيمين فى قناة السويس منذ نحو سبعين عاما . وحتى ينتقل المتظاهرون إلى « ليك سكسس » . استأجر المصريان ثلاثين سيارة من سيارات الشحن الكبيرة . وملئوها بأعضاء الاتحاد الأهلى للبحارة وأفراد الجاليتين المصرية والأندونيسية وبدأ رتل السيارات فى التحرك من محطة « بور وهول » فى حى « بروكلين » ، ورشق فى مقدمة كل سيارة علمان « العلم المصرى والعلم الأمريكى » . وظلت مظاهرة السيارات فى سيرها من نيويورك إلى « لونج أيلند » حتى بلغت مقر الأمم المتحدة فأزعج ضجيجها وصوت آلات التنبيه مندوبى الدول فى مجلس الأمن الذين اجتمعوا لآخر مرة من أجل البت فى النزاع المصرى الإنجليزى .

وانطلق الصحفيون سراعا إلى خارج مقر الأمم المتحدة ليستقبلوا فى دهشة وابتسامة مظاهرة من الأمريكيين والمصريين والأندونيسيين قوامها أكثر من مائتين وخمسين بين رجال ونساء وأطفال تتقدمهم سيدة سورية حاملة فى يديها مذكرة اعتزمت تقديمها لمندوبى الأمم المتحدة .

ولما اقترب المتظاهرون من الباب الرئيسى أخذوا يهتفون « الحرية للعالم أجمع » وهنا حضر الجنرال « جون كوسجروف » رئيس الحراس وطالب المتظاهرين بالهدوء حتى يمكن أن تسير المناقشات فى المنظمة العالمية سيراً حسناً ! ! . . وفى أثناء هذه المناقشة حضرت جموع غفيرة من حراس الأمم المتحدة ورجال الشرطة الذين أتوا من القرى الإثنتى عشرة المجاورة لمبنى الهيئة ومعهم فرقة المطافىء التى حضرت من مقاطعة « ناسو » بخراطيم المياه الساخنة والباردة ! !

ولما أيقن المصريان أن استعمال القوة أمر ليس بالعسير بعد حضور هذه القوات ، وقف أحدهما يخطب المتظاهرون ورجال الصحافة وقوات البوليس من فوق وعاء « برميل كبير » كتب عليه : « يستعمل حالة الحريق ! ! » ، وقد شرح لهم ضرورة تحرير مصر من القوات البريطانية التى احتلتها بغياً وعدواناً ! !

وأخيراً طلب المصريان السماح لوفد منهم بمقابلة رئيس المجلس — مسيو جروميكو آنذاك — ولكن الكابتن « إدوارد . س . ستانلى » عاد فأخبر المتظاهرين بعدم الموافقة على دخول أحد منهم قاعة المجلس .

وبعد أكثر من ساعة مضت فى الخطابة والهتافات والمناقشات انصرف المتظاهرون فى الخارج ولم يكونوا أسعد حظاً من الدبلوماسيين فى الداخل » .

* * *

« الأمم المتحدة » ... ثلث للسلم وثلثان للحروب ! !

وعدت إلى الفندق واستمعت إلى القرار الذى أصدره مجلس الأمن بإنهاء المناقشة فى قضية مصر مكتفيا بإدراجها فى جدول الأعمال شأنها فى ذلك شأن عشرات المسائل الأخرى التى ظلت معلقة دون حل حتى يومنا هذا ! ! .

وسألنى الكثيرون من أصدقائى عن رأيى فى مجلس الأمن والأمم المتحدة فقلت لهم : « إن هيئة الأمم المتحدة قد اتخذت لها مقرا فى ليك سكسس . والمبنى الذى تحتله هذه المنظمة العالمية كان مصنعا لإنتاج الذخيرة وأجنحة الطائرات ؛ فشغلت الهيئة الدولية التى تعمل للسلام ثلث هذا المبنى بينما لا يزال الثلثان الآخران ينتجان أدوات الحروب وأسلحة الخراب الدمار !! » .

وتذكرت على التوّ ماقاله غاندى « لا تطلبوا من الحدّاد عطورا إنه لايعرف غير الكير وصناعة الحديد » .

الباب التاسع

قطـــار الحـــرّيـــة !

« قطار الحرية . تمثال الحرية . ناقوس الحرية . هذه المسميات كلها أوراق »
« بنكنوت غير قابلة للصرف إلا فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ! ! »
« هنرى والاس »

« إذا تكلم الناس عن الشيوعية والرأسمالية فحدثوهم فى بساطة وسلاسة »
« عن وثائق قطار الحرية ... ...
« مايور ديوى »

مؤسسة التراث الأمريكي :

وتلقيت فى صباح يوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر دعوة لحضور حفل استقبال قطار الحرية موجهة من مستر « توماس د ا . بروفى » رئيس المنظمة الجديدة المسماة « مؤسسة التراث الأمريكى » التى تسعى لتنمية النشاط بالشئون المدنية بين أفراد الأمة وهى — كما جاء فى نشراتها — تستهدف أغراضاً ترمى إلى « خلق تقدير أعظم للميزات التى نتمتع بها كأمريكيين وللجهاد المطرد على مدى السنين فى سبيل تحقيق الحريات التى صيرت أمريكا أقوى أمة حرة فى التاريخ » وكذلك حملت هذه المؤسسة جميع الأمريكيين على الاعتقاد بأنه فقط بالمشاركة الذاتية فى شئون أمتهم يمكنهم أن يحموا ويحافظوا على حريتهم ويستمروا فى إقناع أنفسهم والعالم أجمع بأن خير السبل هو سبيل الرجال الأحرار .

وبرنامج هذه الجماعة قومى غير حزبى لكنه مجهود حازم يحارب الأفكار التى تتنافى وحرية الأمريكيين وتراثهم .

ماهو قطار الحرية :

وفى الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٧ حضرنا بدء الحفل عند الخط رقم ٣٠ فى محطة « جراند سنترال » وتصادف أن كان ذلك اليوم هو ذكرى مرور العام الثامن والخمسين بعد المائة للتصديق على « وثيقة حقوق الإنسان » .

وأخيراً ظهر القطار الأبيض الناصع البياض وقد زين خارجه بشريط أحمر تقطعه خطوط زرقاء وهذه الألوان الثلاث هى ألوان الراية أو العلم الأمريكى التى أقرها الكونجرس الأمريكى وصدّق عليها عام ١٨٩٩ .

وعند الظهر تماما أطلقت المدافع ودقت أجراس كنائس نيويورك وسمع رنين « ناقوس الحرية » كتحية رسمية وشعبية لقطار الحرية الذى قدم من « نيوجرسى » ليطوف فى المحطات الرئيسية بولاية « نيويورك » طيلة أسبوع كامل ثم يستأنف بعدها رحلته التى تبلغ فى النهاية ٣٣٫٠٠٠ ميل عبر الولايات الأمريكية الثمان والأربعين ويمر فى أثناء هذا الطواف بثلاثمائة مدينة وتستغرق هذه الرحلة عاما كاملا أو اثنى عشر شهراً .

أما القطار نفسه فهو بمثابة « متحف سيّار » لتاريخ الولايات المتحدة الامريكية وهو مكون من سبع مركبات طوال أعدت داخلها لتكون معرضا فنيا توضع فيه النسخ الأصلية من الوثائق وغيرها من الآثار الخالدة كالأعلام والمخطوطات التى تنهض دليلا على كفاح الامريكيين فى سبيل الحرية — حرية الفرد وحرية الجماعة . حرية التفكير وحرية التعبير . حرية العبادة وحرية الصحافة . فهى كما قالوا « الحرية العزيزة من جميع وجوهها لاتقيدها غير الأنظمة التى يفرضها شعب حر لمنع الحد من الحرية نفسها .

أما هذه الوثائق والمخطوطات فقد تولت جمعها واستعارتها « مؤسسة التراث الامريكى » من الافراد والمتاحف والهيئات من داخل الولايات المتحدة وخارجها لتعرضها على الشعب الامريكى حتى تتاح لكل فرد فيه فرصة الاطلاع عليها بالمجان ودون مقابل ليزداد إيمانه بالحرية التى تتمتع بها أمته فى ظل النظام القائم وليدفعه هذا الإيمان المتزايد إلى وجوب الدفاع عنه ورفض ماسواه من الأنظمة والمذاهب الأخرى التى بدأ تيارها الجارف يتحرك حتى وصل إلى الجانب الغربى من الأطلنطى ، ولامراء فى أن هذه الحركة كانت أكبر وأقوى مظاهرة قامت بها « الديموقراطية » الأمريكية ضد المبادىء الشيوعية الروسية ! .

أهم وثائق القطار :

وليس فى مقدورى وصف ما فى القطار من آثار بل يكفى القول إن فيه مائة وثلاثين وثيقة ذات علاقة بكفاح أمريكا وشعبها فى سبيل التحرر والحرية وهى منسقة حسب تواريخ الحوادث ولا مندوحة من ذكر أهم هذه الآثار :

١ — اكتشاف أمريكا : وتبدأ هذه الوثائق برسالة « لخريستوف كولومبس »

عام ١٤٩٣ موجهة إلى « جبريل سانتشز » الأمين المالى لعرش « الأراجون » يخبره فيها باكتشافه للدنيا الجديدة .

٢ — ضريبة التمغ : ثم تأتى مرحلة كفاح المستعمرات الأمريكية من أجل الحرية فتعرض وثيقة « إعلان المستعمرات التسع » سنة ١٧٦٥ التى أوفدت مندوبها للاجتماع فى « نيويورك » وبعد أن تداولوا فى شأن « ضريبة التمغة » أعلنوا احتجاجهم المشهور على فرض الضرائب دون تمثيل نيابى لدافعيها .

٣ — دور الكفاح : ويرى بعد هذا خطاب بخط « جورج واشنطن » كتبه فى ١٠ ديسمبر سنة ١٧٨٠ إلى « الحكمدار موريس » ينـدد فيه بالنقد الموجه للخطط الحربيـة قائلا « إن حالة الجنود تتحسن إذا اسـتطاعوا أن يعيشوا « كالحرباء » فى الهواء أو « كالدب » يمتص مخالبه ليستعين بها وقت العسر والشدة فى المراحل القادمة [1] ! »

٤ — إعلان الاستقلال : ثم يشاهد المرء بعد ذلك منشورا بعنوان « أنباء جليلة من مدينة يوركتون » وهو المنشور الذى حمل أنباء استسلام القائد البريطانى « لورد كورنواليز » وانتهاء ذلك بإعلان استقلال الولايات المتحدة ، ولقد كان عامل الطباعة مسرعا للغاية فى إعداد هذا المنشور حتى يبلغ فحواه إلى الناس على عجل حتى لقد وقع منه خطأ فى هجاء كلمة « Providence » ! أو العناية الإلهية .

٥ — حرية العبادة : ويقرأ الزوار بإمعان ما كتبه الرئيس واشنطن فى رسالة خطية بعث بها إلى « الطائفة اليهودية » فى ولاية « رود أيلند » قال فيها : « يسـعد حكومة الولايات المتحدة ألا تجيز التعصب الدينى أو تمنح العون لمبدأ الاضطهاد . »

٦ — إتمام الدستور : ثم يلاحظ الناس عدة وثائق عن الدستور من بينها إقرار ولاية « بنسلفانيا » لمشروع الدستور الاتحادى الذى وقعه « فردريك أغسطس » رئيس ولاية بنسلفانيا عام ١٧٨٩ .

٧ — إعلان تحريم الرق : ويقف الرجال والنساء البيض والسود طويلا أمام خطاب حرره « أبراهام لنكولن » فى ١٤ يوليو سنة ١٨٦٢ يعلن فيه خطته لتحريم الرق وإلغاء استعباد الإنسان لأخيه الإنسان ، ويعد هـذا الخطاب المشروع الأول

---

(١) كان (واشنطن) يندد بالسياسة الحربية التى يتبعها « موريس » ويؤكد استحالة تقدم القوات إلا إذا تحسنت حالتها وانتظمت عمليات التموين والأمداد وهو أسلوب تهكمى ساخر ! !

للاعلان عن تحريم الرق الذى صدر فى أول يناير سنة ١٨٦٣ . ومن الطريف أن هـذا الخطاب مستعار من الدكتور « أ . س . و . روزينباخ » وهو معروف بعدائه المستحكم للزنوج ! ! ! .

٨ — حقوق المرأة : ولقد دهشت لتجمع النساء والفتيات حتى الراهبات فى العربة الثالثة . . إنهن اجتمعن ليقرأن الوثائق التالية عن حقوق المرأة :

(ا) الالتماس الذى قدمته « جماعة حق الانتخاب للسيدات الوطنيات » بزعامة السيدتين « اليزابث كادى ستانتون ، سوسان . ب . أنتونى » إلى الكونجرس عام ١٨٧٣ يطالبن فيه بإصدار تشريع يقرر حقوق المرأة فى الانتخاب فى سائر الولايات

(ب) التماس من « ماتيلدا هندمان » ولهذا الالتماس قصة ... فمن المعلوم أن غرب أمريكا قد اشتركت نساؤه إلى جوار الرجال فى الحرب ضد الهنود والتغلب على صعاب الطبيعة مما دفع الأمة إلى إعطاء النساء هناك الحق الانتخابى وقد منحت المرأة حق الانتخاب فى مستعمرة « ويومنج » عام ١٨٦٩ وفى مستعمرة أوتاه سنة ١٨٧٠ ؛ وفى سنة ١٨٧٤ قدمت « ماتيلدا هندمان » — وهى إحدى النساء المطالبات بالحق الانتخابى — التماسا إلى الكونجرس كى لا يصدق على تشريع كان مقدما من بعض الأعضاء وفيه مواد تسلب وتحطم حق نساء « أوتاه » فى التصويت الانتخابى وبالفعل نجح ملتمسها وهزم التشريع الذى كان محلا للنقاش ، وعند ما دخلت « أوتاه » فى الاتحاد الأمريكى ، كانت هى الولاية الثالثة التى منحت المرأة فيها حق الانتخاب .

(ج) نص التعديل التاسع عشر للدستور الأمريكى وفيه إقرار حقوق المرأة فى التصويت والانتخاب ولقد كان ذلك فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

٩ — حرية الصحافة : ولقد حملق مراسل « الشيكاغو ترابيون » فى وثائق حرية الصحافة المعروضة بالقطار . وهذه الوثائق هى أعداد خاصة من المجلة الأسبوعية القديمة « نيويورك ويكلى جورنال » فالعدد رقم ٤٨ الصادر فى سبتمبر سنة ١٧٣٤ حرر فيها صاحبها « بيترزنجر » مقالا اعتبر ماجاء فيه جريمة قذف مما دعى إلى محاكمته وفى هذه المرة ثبت أول حق فى إقرار حرية الصحافة والعدد رقم ٥٥ من العام نفسه وقد حرره صاحبه وهو فى داخل السجن وكذلك نسخة ثالثة من العدد رقم ٩٣ الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٧٣٥ وفيه نشرت تفاصيل المحاكمة الشهيرة التى قضت بوجوب منح الصحافة حريتها كاملة غير منقوصة .

١٠ — وثائق أخرى : عن هيئة الأمم المتحدة والحرب الأخيرة وانتصارات الحلفاء فيها ووثيقة استسلام اليابان على الباخرة « ميسورى » فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ .. وغيرها .. وغيرها ..

***

قطار الحرية المصرى ! !

شاهدت الجماهير الأمريكية وكأنها فى يوم الحشر جثثاً متراصة خرجت لتقرأ تاريخ الحرية فى بلادها .. ولقد عز على أن أدع هذه العشرات من الألوف التى تلوذ بصبر استعاروه من أيوب « عليه السلام » فترة غير قصيرة حتى يتسنى لهم قراءة وثائق وحدة بلادهم واستقلالها .. لقد أبت نفسى على أن أترك هذا السيل المنهمر من الجماهير دون أن أبلغهم الرسالة التى جئت إلى بلادهم من أجلها .. حقا إن قضيتنا أمام مجلس الأمن قد انتهت إلى ماعرف باسم الـ « Dead lock » أو « القفل الميت » ولكن هناك فرصة أخرى أمام هيئة الأمم واحتمال استئناف عرض القضية فى الجمعية العامة أمر يتطلب جهوداً ويقتضى منا الاستمرار فى الدعاية لها .

ولقد عكفت يوماً أو بعض يوم ، أجمع الوثائق التاريخية قديمها وحديثها ، الناطقة بكفاح وادى النيل فى سبيل حريته واستقلاله .. ومادام قطار الحرية المصرى لم يأذن الله بَعْدُ بالمسير فلا أقل من تعريف الأمريكيين بما يحتمل أن يحويه قطارنا من وثائق تقيم أقطع الدلائل على حرية مصر ووحدتها مع سودانها ..

وطبعنا هذه الرسائل فى كتيب وزعنا منه ألوفا على الأمريكيين الذين تزاحموا على مشاهدة قطار الحرية .. قطار الحرية الأمريكى .. وأيضاً مطالعة قطار الحرية المصرى .

قطار الحرية المصرى

التراث الأمريكى . . . والتراث المصرى

وحدة الولايات الأمريكية منذ ٨٠ سنة ووحدة وادى النيل منذ ٥٠٠٠ سنة !!!

أيها الأمريكون الأحرار . أنتم تشدون الرحال إلى قطار الحرية لتشهدوا الأشواط والمراحل التى مرت بتاريخ بلادكم .. ستقرءون عن الأسرتين اللتين جاءتا إلى « جمستون » من ولاية « فرجينيا » و « بليموث » من ولاية « ماساتشوستس » ، وسيذكركم القطار بيوم الحادى عشر من نوفمبر سنة ١٩٢٠ يوم نزح إلى تلك البلاد مئات المهاجرين معهم نساؤهم وأطفالهم فى سفينة « ميفلور » وولد على ظهرها أثناء الرحلة طفل ، كما ولد فور الوصول طفلان آخران ... وستذكرون الهجرة العظيمة والمستعمرات الثلاث عشرة وقانون التمغة(١) والثورة الكبرى والحرب الأهلية التى قامت من أجل وحدة بلادكم واتحاد الشمال الدائم مع الجنوب وكيف أطلقت أول رصاصة فى اليوم الثانى عشر من أبريل عام ١٨٦١ لضم الشطر الذى أراد له الإنجليز الانفصال ثانية إلى باقى الولايات ... ستذكرون كل ذلك وغيره ... إنها المراحل التى خلقت شعب الولايات المتحدة .

أيها الأحرار : وقد يهمكم ولا مراء فى ذلك أن تعلموا شيئا عن المراحل التى خلقت شعب وادى النيل حراً موحداً ... هذا القطار متحف لتراثكم وذلك الكتيب الصغير سجل أيضا لتراثنا .

أقدّم أعرق تراث وأقدمه لأبناء أوسع تراث وأحدثه ...

وحدة وادى النيل فى الكتب السماوية :

لقد منح الله أرض بلادنا نهر النيل الذى ربط بين شمال البلاد وجنوبها وجعل منها عروة وثقى لا انفصام لها ... وهذه الحقيقة القائمة فى الطبيعة على الأرض أرادت السماء أن تثبتها فى أكرم كتبها فذكرت أن « حام بن نوح » كان له ولدان « مصرايم » وإليه يرجع نسب مصر والمصريين و « كوش » الذى هاجر جنوبا وإليه يرجع نسب

(١) قانون التمغة على الشاى الذى سبب اشتعال الثورة فى الشعب الأمريكى الذى قرر أنه « لاضريبة من غير تمثيل نيابى » . No taxation without representation

الـكوشيين والنوبيين ، فالمصريون والنوبيون من أصل واحد وصلب واحد هو « حام بن نوح » ...

روت التوراة (العهد القديم) فى الإصحاح العاشر من سفر التكوين :

« بنو حام ... كوش ومصرايم وقوط وكنعان ، وبنو كوش ... سبا وحويله وسبته ورعمة وسبتكا ، وبنو رعمة ... شبا وددان ، وكوش ولد نمرود الذى ابتدأ يكون جباراً فى الأرض ... » .

أما القرآن فقد روى على لسان فرعون موسى — أحد الرعامسة — قوله :

« أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتى .. »

وذكر القران «الأنهار» بالجمع ولم يقل «النهر» إشارة منه إلى نهر السوباط وبحر الغزال والنيل الأزرق مما ينهض دليلا على أن وحدة وادى النيل كانت قائمة حتى فى هذا الزمان الغابر الذى قال فيه المؤرخ « برستد » Breasted عند ما تحدث عن النقوش الموجودة على قبر من يدعى « نبو » أحد رجال رمسيس السادس فى أبريم (١) .

« سال الأمن والرفاهية تلك الربوع تحت إمرة المديرين المصريين الذين حلوا محل الأمراء الوطنيين عند نهاية عهد الأسرة الثامنة عشرة .

وهكذا تشهد كتب السماء بأن مصر والسودان وحدة منذ الأزل وستظل كذلك لأن السماء إذا أبرمت أمرا محال على أهل الأرض أن ينقضوه ..

«أولا» الوحدة فى عهد المصريين القدماء

لقد دلت الأبحاث الأركيو لوجية على أن وحدة وادى النيل قائمة منذ العهود الخوالى فذكر المؤرخ « ريزنر » Reisner أنه قد عثر على محصولات سودانية فى مقابر بعض المصريين منذ نحو ٣٤٠٠ ق . م .

وكان المصريون القدماء يسمون المنطقة الكائنة بين الشلال الأول والخرطوم بأرض الجنوب مما يدل على أنهم كانوا يعدونها ضمن أراضيهم » .

ويهمنا الآن أن نستعرض هذه الوحدة فى مراحلها المختلفة فى عهد الدول الثلاث القديمة والمتوسطة والحديثة مستندين فى ذلك إلى أبحاث رجال الآثار والتاريخ .

---

(١) انظر . Breasted, op. cit. pp. (507 — 508) . وأبريم هى إحدى مدن جنوب السودان .

(ا) عهد الدولة القديمة : (٣٢٠٠ — ٢١٦٠ ق . م)

١ — مينا : شنّ عاهل الأسرة الأولى حملة على الجنوب فى بلاد النوبة ووحد التاجين فى تاج واحد وأمّن أصحاب التجارة وطرق القوافل من اعتداء القبائل فى الصحراء الشرقية أو الجنوبية . واختار مدينة « منف » — البدرشين أو « ميت رهينة » اليوم لتوسط مكانها ؛ عاصمة لوادى النيل الموحد .

٢ — زوسر : ضم زوسر — رأس الأسرة الثالثة — بلاد النّوبة أيضا وتوغل فيها حتى بلغ بلدة « المحرقة » (١) وأوقف أموالا كثيرة وأراضٍ من هذه المناطق ورصدها لمعبد الإله « خنوم » ربّ الشلال وحارس النيل ومنابعه .

٣ — سنفرو : ثارت القبائل ثانية ضد « زوسر » فاضطر خلفه « سنفرو » إلى تجريد حملات أخرى وصلت إلى « دنقلة » ونشر فى ربوعها الأمن والسلام ؛ وحتى يستميل هذه البلاد إليه ويطمئن إلى ولائها زوج أحد أحفاده من ابنة رئيس القبائل فى الجنوب وعمد إلى سياسة الترغيب لا الترهيب مع أهل الجنوب فكانت أكثر نفعا وأضمن نجاحا ..

٤ — أوسركاف : هو أحد ملوك الأسرة الخامسة الذين أولوا الجنوب عظيم اهتمامهم ، ولقد حملت بعض صخور النوبة وأطلال الآثار الباقية فيها اسم هذا الفرعون مما يدل على استمرار العلاقات بين شقى الوادى(٢) .

٥ — سحورع : ثم جاء « سحورع » وهو خليفه « أوسركاف » وأرسل عدداً كبيرا من الزوارق والسفن إلى بلاد « بنت » وأحضر منها كميات كبيرة من البخور والعطور التى كانت تستعمل فى المعابد المصرية القديمة . ويعتبر الأركيولوجيون هذه البعثة البحرية أول بعثة توغلت فى الجنوب وبقيت آثارها مسجلة فى نقوش قائمة حتى الآن .

ولقد ذكر المؤرخ البريطانى « مستر بدج » أن « متون الأهرام » وهو الكتاب المقدس لدى المصريين القدامى وقتذاك ، ذكر أن المصريين جعلوا « ددون » وهو معبود بلاد النوبة ضمن آلهتهم فكانت وحدة فى العبادة إلى جانب وحدتهم فى السياسة والسيادة . . .

---

(١) بلدة تقع فى جنوب النوبة .

(٢) انظر كتاب Mariette, Monuments div, 54.

٦ — ببى الثانى : أرسل هذا الفرعون — وهو أحد ملوك الأسرة السادسة — بعثة بقيادة الرحالة الشهيرة « حرخوف » الذى سجلت له قبور « أسوان » وأنباء رحلاته التى بلغ فيها « دارفور وكردفان » « والكنغو » حيث يعيش الأقزام فى قلب القارة « الأفريقية المظلمة » وقيل عن هذه البعثة إنها قد وصلت إلى هذه المجاهل الأفريقية بعدة طرق يزيد عددها على ثلاثة أو أربعة .

ولقد وجدت فى الآثار القديمة عدة إشارات إلى هذه الرحلات الطوال ومن بينها رسالة — ضاعت بعض مقاطعها — وهى صادرة عن كتائب فرعون (حاكم الجنوب) المسمى « أونى » وجاء فيه :

« ختم باسم الملك فى السنة الثانية من الشهر الثالث من فصل الفيضان فى يوم الخامس عشر... أمر جلالته السمير الوحيد الكاهن المرتل ومدير القافلة (حرخوف) ..

لقد فهمت المقصود من خطابك هذا الذى أرسلته إلى الملك فى القصر تخبره فيه بأنك قد عدت سالما من بلاد « أيام » — أى السودان — أنت والجيش الذى كان معك وأنك أحضرت معك جميع المحصولات العظيمة التى منحتها ...

— حتحور سيدة إيمو إلى حضرة ملك الوجه القبلى والبحرى — « نفر ، كارع » ببى الثانى عاش أبد الآبدين (١) » .

ومما يدل على بلوغ البعثة مناطق وسط أفريقيا إحضارها فى العودة أحد الأقزام الذين أدخلوا السرور على قلب فرعون لقيامه برقصات عجيبة فى القصر .

وكان ملوك هذه الأسرة السادسة يولون حاكما عاما لإدارة شئون الجنوب (النوبة والسودان) أما قصر استيطانه فكان بمدينة « أسوان » فى جزيرة فيله وكان يختار « حامل ختم الملك » وكبير التراجمة للاضطلاع بهذه المهمة أما كونه كبير التراجمة فلعلمه بلهجات أهل الجنوب حتى يتسنى له مخاطبتهم بلهجاتهم .

ولقد ورثنا عن هذه الأسرة سُنَّة كان ملوك هذه الأسرة أول من ابتدعها ؛ تلك هى استخدام رجال من الجنوب فى الخدمة العسكرية إلى جوار أبناء الشمال . وأخذنا نحن عنهم هذه الطريقة فظللنا حتى الآن نستخدم منهم رجال الهجانة فى سلاح الحدود الملكى بالجيش .

ولقد اشتهرت قبائل « المازوى » ببراعتها فى الفنون الحربية حتى لقد صارت كلمة « مازوى » فى وقت من الأوقات إسما يقصد به الجندى أو المقاتل .

---

(١) هذه هى ترجمة لبقايا الكلمات الهيروغلوفية التى ظلت معالمها واضحة حتى الآن .

ومما هو جدير بالتسجيل أن تبادل المنافع والضرورات الاقتصادية بين الشمال والجنوب كان قائما منذ ذاك العصر أيضا . فمدينة « أسوان » ومعناها بالهيروغليفية « السوق » إذ كانت تتوسط الشطرين الشمالى والجنوبى فاتخذت سوقا يرسل إليه المصريون الحبوب والمأكولات ويستبدلونها بما يحضره أهل الجنوب والسودان معهم من الذهب والبخور والعطور التى كانت تستهلك بكثرة فى شمال الوادى ، وكذلك كان يحضر النوبيون معهم الأخشاب التى يقطعونها من الغابات ليشتريها أهل الشمال ويصنعوا منها المراكب والسفن ...

(ب) العهد الإقطاعى :

ولقد اعترى الدولة القديمة (منذ سقوط الأسرة السادسة حتى قيام الأسرة الحادية عشرة) كثيراً من عوامل التصدع ، حتى فقدت البلاد وحدة الحكم فيها ، وعمت الفوضى فى الشمال والجنوب .. إلا أن بعض النقوش قد دلت على أن السودانيين فى هذا العهد الإقطاعى قد زحفوا شمالا إلى أن تخطوا الشلال الثانى واستوطنوا بعض المناطق المصرية حتى بلدة « الكاب » الحالية بينما أسست قبائل متصلة منهم فى الجنوب مملكة جعلوا عاصمتها « كرمة » وهذه المملكة هى التى تعرف بمملكة « كوش » أو « السودان اليوم » .

ومن ثم نرى أنه كما نزح المصريون إلى السودان من قبل فقد نزح السودانيون بدورهم إلى مصر فى هذا العهد ، مما أدى إلى التمازج والمخالطة بين سكان الوادى فهم إذاً شعب واحد ، وإن الفوارق اللونية لا يمكن وحدها أن تنهض دليلا على وجود تباين ما فى الجنس أو الأصل وعلى فرض وجود هذا التباين فإن ماحدث من اندماج ومصاهرة تمت فى فجر تلك العصور قد أتى على كل ضروب الفوارق أو الاختلاف .

قصة أوزيريس وأخيه ست :

ولا يفوتنى قبل أن ننتقل إلى مرحلة أخرى أن نشير إلى الأسطورة التى تناقلتها الأجيال وسجلتها منذ فجر التاريخ القديم مما يثبت أن وادى النيل كان فى نظر المصريين وسكان الوادى جميعاً وحدة لا تنفصم عراها على نحو ما نقرأ فى هذه القصة .

كان (رع) كبير الآلهة له ولدان « أوزيريس » و « ست » وابنتان هما « إيزيس » و « نفتيس » واشتهر « أوزيريس » بالخير والصلاح واعتقد الناس أنه رحل إلى أعالى النيل فى الحبشة وقام بحركة تعمير واسعة النطاق هناك ثم هبط بعد ذلك مع النيل مخترقاً السودان ومصر نحو الشمال ولذا فإن مفاتيح الخير كانت بيديه لكون النيل مصدر كل

الخيرات فى الوجود — وهذا دليل على أن المصريين كانوا يؤمنون بوحدة واديهم ويعتبرونه دولة تنتظم جميع البلدان التى يمر بها النيل من المنبع حتى المصب — وتزوّج « أوزيريس » من أخته « إيزيس » الجميلة وكان الهناء يرفرف عليهما فحسده أخوه « ست » ودبر له مكيدة ليتخلص منه فدعاه إلى مأدبة ، وبينما هما يتسامرون إذ قدم « ست » ومعه تابوت من ذهب كان قد أعده على مقياس « أوزيريس » واشترط لمن يأخذه أن يتسع له ذاك التابوت وتقدم الحاضرون الواحد بعد الآخر ولكن أحداً منهم لم يظفر به ولما جاء دور « أوزيريس » ورقد فيه صفق الحاضرون لأنه كان مطابقاً كل المطابقة لجسمه .

وطلب « ست » أن يضع الغطاء على سبيل التجربة وما أن تم له ذلك حتى صب عليه القطر (الرصاص المصهور) وقذف به فى البحر فتقاذفته الأمواج ورمته على ساحل « بيبلوس » بآسيا الصغرى ونبتت شجرة مقدسة فى المكان الذى رسا فيه التابوت الذى حمل جثة « أوزيريس » ، وأمر حاكم (بيبلوس) بأخذ الشجرة ، وصنع منها عودا لقصره ولكن زوجة « أوزيريس » خرجت لتبحث عن تابوت زوجها واستطاعت بقوة سحرها أن تعثر عليه فحملت هذا العامود وأعادته ثانية إلى أرض النيل ... الخ . [1] .

وكل ما يهمنا من هذه الأسطورة أن نؤكد أن النيل كان ولا يزال فى نظر المصريين وحدة كاملة شاملة وليس أقطع فى التدليل على صحة ذلك من أن عامة سكان الوادى كانوا يطلقون على أرض النيل لقب الأرضين إشارة إلى « أرض الشمال وأرض الجنوب » وأن ما عداهما من أصقاع هى أرض يقطنها الشياطين ! ! [2] .

(ح) عهد الدولة الوسطى (٢١٦٠ — ١٥٨٠ ق . م .) :

ولقد اعترى أمر الوحدة بين شطرى الوادى شىء من التراخى عند انحلال الدولة القديمة واضطراب الأحوال فى أواخر أيامها ولكن أبت الظروف إلا أن تعيد الأمر إلى نصابه ، وأخذت الوحدة تستعيد أسباب حيويتها بل وأكثر مما كانت عليه من قبل .

١ — امنمحعت الأول : وأخذ هذا الفرعون عاهل الدولة الوسطى يولى وجهه شطر الجنوب وظل يؤمِّن الحدود ويعمل على عودة النظام إليه من جديد .

٢ — سنوسرت الأول : صار على منهج أبيه وجرّد حملات إلى السودان دخل

---

(١) هذه الأسطورة يقال إنها وقعت فى فجر التاريخ .

(٢) هذه العقيدة كانت سائدة فى العصور القديمة .

فيها أقاليم « كوش » وقاد إحدى هذه الحملات بنفسه عام ١٩٦٣ ق . م وترك قائده بعده يحدث العالمين بأنبائها فيذكر « أنه اخترق أقاليم كوش (ما بين الشلالين الثانى والثالث) وسار حتى بلغ أقصى حدود الوادى لجمع خراج الأقاليم لفرعون ثم كر راجعا . »

« وهناك أقام فرعون كثيراً من القلاع والحصون فى المواقع الحربية وعلى أبواب الدروب الموصلة إلى مناجم الذهب فى أقاليم النوبة والسودان وفى المناطق التى يضيق فيها مجرى النهر ثم فى « سمنه » و « قمنه » جنوبى حلفا ، وفى مواقع أخرى هامة مثل « كرما » فى إقليم دنقله . وأنزلت فى تلك الحصون حاميات من عساكر الجيش المصرى ، فكثرت من حولها على مرّ الزمان منازل المصريين يقيمون فيها ويزاولون أعمال التجارة والصناعة وفلاحة الأرض وينشر خاصتهم من ألوان الحضارة والثقافة المصريتين بين أهل السودان ما يعرفون . وغدت « كرما » عاصمة لحاكم الجنوب يدير منها شئون بلاده . وعاش من حوله كثير من الأسر المصرية . . . »

وبالفعل نتيجة لهذه الحملات تقوضت دعائم مملكة كوش أو « دنقله » التى كان أهل الجنوب قد أقاموها أيام المحنة فى العهد الإقطاعى وأعيد ما بين شطرى الوادى من ترابط وإخاء .

ولقد عين هذا الفرعون أمير أسيوط « زفاى حعبى » حاكما عاما على الوجه القبلى والنوبة السفلى والعليا (أى السودان) وبذلك توحدت الإدارة والسياسة فى وادى النيل كله شماله وجنوبه .

٣ — سنوسرت الثالث : ولقد ظل الأمن مستتبا فى السودان واستقرت فيه الأحوال أكثر من ثمانين عاما حتى ثارت بعض القبائل يظاهرهم الزنوج فى الجنوب وكانوا يهدفون إلى إقامة حكومة لهم فانبرى لهم ذلك الفرعون سنوسرت الثالث عام ١٨٧٩ ق . م وألحق بهم شر هزيمة ؛ وأسس فى الجنوب نظما جديدة فى ضروب الحياة السياسية والعمرانية إذ شق فى صخور الشلال الأول قناة لتيسير الملاحة بين شطرى الوادى وأرسى أقوى دعائم الوحدة بينهما وشيد بالقرب من الشلال الثانى قلعتى « سمنه » « وقمنه » الباقيتين حتى الآن وترك من بعده وصيته التى نقشت فى لوحات تذكارية ورد فيها :

« . . . إن امرأ من ولدى يستطيع أن يحافظ على تلك الحدود لهو ابنى من صلبى

إنه يشبه أباه ويصون ملك من أنجبه . فأما من قعد عن ذلك ولم يذد عن حياضى فذلك ليس من ولدى . إن هذا تمثالى أقيمه لكم على الحدود عله أن ينفعكم فذودوا عنه . »

ولقد أطلق المؤرخون على هـذا الفرعون لقب « صاحب السودان » لأن بلاد النوبة كما يقول برستد قد تمصرت وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعا . . .

أما الإلـه آمون فقد ظل أيضاً معبودا للجنوب طيلة خمسة عشر قرنا من الزمان انتشرت فيها المعابد والمقابر فى ربوع السودان وبقيت أطلالها حتى الآن تنطق بوحدة الشطرين فلعل نداءها يجد آذانا ذات أسماع ! ! ! .

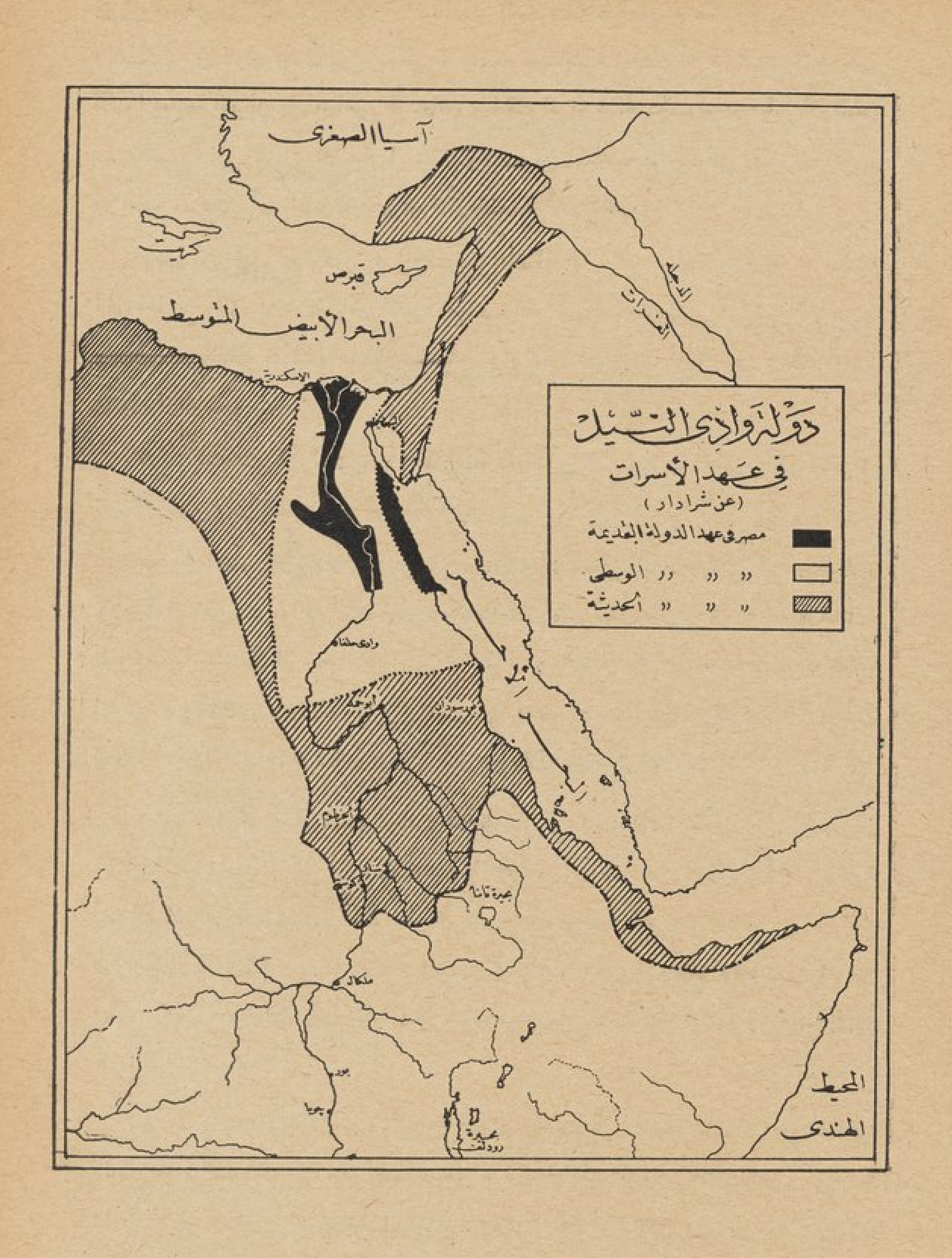
٤ — نفرحتب : ثم دامت الروابط بين شطرى الوادى حتى نهاية عهد الدولة الوسطى ؛ فلقد جاء فى بعض أوراق البردى التى وجدت فى عصر الأسرة الثالثة عشرة أن وفوداً من قبائل « المـازوى » قدموا من الجنوب ليجددوا ولاءهم لفرعون البلاد « نفرحتب » الذى أنزلهم خير منزل ووجدوا عنده كل مكرمة وحسن ضيافة إذ أرسل لهم وزيره ليكون فى استقبالهم ووداعهم . .

٥ — عهد الهكسوس : وما أن تقوض عهد الأسرة الثالثة عشرة حتى غزا مصر قوم أسيويون سموا بالهكسوس أو « حكام الرعاة » واحتلوا منطقة الشمال وأمضوا فيها مدة الأسرتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة وظل أمر الوحدة بين شطرى الوادى طيلة هذه الفترة تعتريه موجات متباينة من التفكك والانحلال تارة والارتباط والتوثق تارة أخرى . . .

(ى) عهد الدولة الحديثة (١٥٨٠ — ١١٥٠ ق.م)

ولقد تمادى الهـكسوس فى طغيانهم حتى لقد أخذ ملوكهم ينتحلون الأسباب بل ويخلقونها لمحاربة أمير « طيبة » حتى لقد أرسل أحدهم إلى الأمير نفسه يوما ينبئه أن صوت « عجل البحر » الذى يعيش فى نهر النيل قرب طيبة يزعجه ويقلق باله وهو على مئات الأميال منه إذ كان مقر الهكسوس فى بلدة « أفاريس » فى شرق الدلتا

١ — أحمس الأول : وأخيراً اعتقد المصريون أن ملوك الهـكسوس قد عرضوا بآلهتهم لأن عجل البحر هذا هو من الآلهة المقدسة لديهم فهبوا يدفعون ذلك التهجم على آلهتهم فضلا عن رغبتهم فى التحرر ولذا فقد بدءوا يحاولون رده بحد السيف وظلت الحرب دائرة الرحى حتى جاء الملك « أحمس الأول » وعبأ أسطولا بحريا تقدم به إلى الشمال وهناك عمد إلى سد المياه وتوجيه مجراها إلى بحر يوسف عند الفيوم ليحول



دولة وادي النيل
في عهد الأسرات
(عن شرادار)
مصر في عهد الدولة القديمة
» » » الوسطى
» » » الحديثة
آسيا الصغرى
قبرص
كريت
البحر الأبيض المتوسط
الإسكندرية
الفرات
الدجلة
وادي حلفا
الخرطوم
بحيرة تانا
ملكال
المحيط
الهندي

دون وصولها إلى المناطق الشمالية . وبالفعل كانت خطة غاية فى الإحكام إذ تفشى الجوع والعطش بين فلول الهكسوس التى لم تصمد بعد تلك الخطة أكثر من ستة أشهر آثروا بعدها الفرار إلى أراضى فلسطين وبذلك تم طرد الهكسوس ويمكن أن نتبين مدى حيوية نهر النيل بالنسبة إلى مصر وكيف أن الذى يضع يده على مقدرات مجراه فى الجنوب يمكن أن يتصرف تصرف الأرباب مع أهل الشمال ! ! ! .

وبعد أن فطن « أحمس » إلى هذه الحقيقة آثر أن يأخذ الحيطة من نفسه لنفسه فشن الغارة على أرض النوبة ليضع يده على منابع النيل وليعيد للشطرين وحدتهما وبالفعل تكلل مسعاه بالنجاح وتوثقت الروابط ثانية بين أهل الشمال وأهل الجنوب .

٢ — امنحتب الأول : جرد حملة ثانية لإخضاع بعض مثيرى القلق والهواجس فى نفوس النوبيين وثبت قواعد الوحدة ثانية .

٣ — تحتمس الأول : سار على نهج سلفيه وتقدم فى فتوحاته حتى الشلال الرابع وكان أول عمل قام به بعد ذلك إقامة حكومة للسودان جعل مقرها فى مدينة « نباتا » الواقعة بعد الشلال الرابع وضم إلى حاكم السودان ثلاث مقاطعات من مقاطعات الوجه القبلى ولقب هذا الحاكم بابن الملك حتى يشعر السودانيون أن فرعون قد أرسل له ابنا ليحكم البلاد بإسمه فكان محل إكبار وإجلال عظيمين .

٤ — الملكة حتشبسوت : ظلت محافظة على وحدة البلاد وعممت حركة العمران فى ربوع الوادى ولقد أرسلت أسطولا بحريا زار سواحل البحر الأحمر وتفقد أحوال بلاد « بنت » التى كانت خاضعة لنفوذ المصريين وأقيم لها تمثال كبير فى تلك البلاد وعادت السفن من الرحلة تحمل من أخشاب عطرية وعاج وذهب شيئا غير يسير وكانت هذه الأشياء بمثابة ضريبة تحصل من شتى أنحاء البلاد الموحدة إداريا وسياسيا وعمرانيا .

٥ — امنحتب الثالث : توطدت دعائم الوحدة فى عهده وبلغت أوج عظمتها ولقب حاكم السودان من « الكاب » حتى « نباتا » باسم « ابن الملك صاحب كوش » ولقد ظل هذا اللقب يحمله نائب الملك فى السودان مدة الأربعة قرون التى تلت حكم ذلك الملك . ولقد هاجرت كثير من الأسر المصرية إلى السودان فى عهود الأسرتين « الثامنة عشرة » و « التاسعة عشرة » وبذلت جهودا موفقة فى المحافظة على كيان السودان

وأكثرت من دور العبادة المصرية وعلى الأخص « آمون » رب أرباب الوادى الذى أسموه صاحب أقاليم الذهب .

وليس أدل على تقديرهم لجهود من تقدموهم فى العمل على توطيد أركان الوحدة من أن فراعنة الأسرتين الثامنة والتاسعة عشرة أمروا بعبادة « سنوسرت الثالث » صاحب السودان الأول كما عبد « رمسيس الثانى » فى معابد السودان بعد ذلك بعدة قرون .

٦ — الرعامسة : وعلى عهد هؤلاء الفراعنة — رمسيس الأول والثانى والثالث — أصبح السودان فى ذلك الوقت جزءا لا يتجزأ من مصر . . يقول المؤرخ ريزنر :

« وفى عهد الدولة الحديثة أصبح وادى النيل من الشلال الرابع جزءاً أصليا من مصر »

ولقد أدهش الأمم التى سكنت وادى النيل انتظام فيض هذا النهر وتوقيت جريانه حتى لقد حدد المصريون له أوقاتا معلومة تبدأ بطلوع النجم « سبد » مع الإصباح على الأفق وبهذا كانت تبدأ سنتهم الزراعية ولا زال بعض الفلاحين المصريين يحسبون أوقاتهم ويقدرون مواعيد الحصاد بهذا النجم !!!

ومما ينهض دليلا على اعتقاد المصريين القدماء أن وادى النيل بشطريه يمثل دولة واحدة وقطراً واحداً أنهم كانوا يصورون النيل بصورة إله يدعى « حابى » ويضعون فوق رأسه نبات البردى واللوتس رمزاً للشطرين الشمالى والجنوبى ... حقا إن الوحدة بين مصر والسودان سر أودعه الله يوم أذن لهذا النيل أن يجرى على تراثهما !!!

(هـ) عهد أمراء تانيس ١١٥٠ — ٩٤٥ ق . م

وانتزع أحد أمراء « تانيس » — إحدى مدن الوجه البحرى — العرش من الرعامسة وبذا قضى نهائياً على عهد الدولة الحديثة ورغما عن ضعف هؤلاء الأمراء إذ فقدوا معظم إمبراطوريتهم فى آسيا إلا أنهم ظلوا قائمين ساهرين على وحدة البلاد بطرفيها الشمالى والجنوبى على السواء .

(و) عهد الليبيين والنوبيين (٩٤٥ — ٦٦١ ق م)

حاول الليبيون غزو مصر فأرسلوا عدة حملات كان الفشل حليفها جميعا ولكن أفرادا كانوا يسرحون فى البلاد المصرية وأخذت وفود كثيرة من الليبيين تهاجر أيضا إلى شمال الدلتا حتى إذا كثر وتزايد عددهم قام زعيم منهم يدعى « شيشنق »

عام ٩٤٥ ق.م أمكنه أن يقضى على الأسرة الحادية والعشرين ويؤسس أسرة جديدة هى الثانية والعشرين .

ولكن البلاد انقسمت إلى إمارات صغيرة وظل يكافح بعضها البعض والتجأ كهنة آمون إلى السودان لأنهم رفضوا أن يدينوا بالولاء لليبيين .

والواقع أن وحدة وادى النيل قد تعرضت فى ذلك العهد لعوامل ضعف اعترتها ولكن لم يلبث الكهنة الذين هاجروا إلى الجنوب أن نشروا التعاليم المصرية هناك وأبدوا نشاطاً ملحوظا فى جمع الناس والتفافهم حولهم حتى أخذوا يتوقون لإعلان استقلال مملكتهم فى الجنوب . . .

وبالفعل أعلن تأسيس مملكة الجنوب فى عام ٧٧٢ق . م واتخذت « نباتا » عاصمة المملكة الجديدة وظل الليبيون يحكمون فى الشمال والنوبيون فى الجنوب ومن أمرائهم :

١ — بعنخى : لم يمض كبير وقت حتى جرد « بعنخى » وهو ملك شاب حملة لاسترجاع بقية الوادى من أيدى الغاصبين وقدر له النجاح وبذا استطاع أن يرد إلى الوادى وحدته ثانية . وتم ذلك فى عام ٧٤٠ ق . م وجعل عاصمة وادى النيل فى مدينة « نباتا » لا « طيبة » وكان ملكه يمتد من مستنقعات النيل الأبيض حتى البحر الأبيض المتوسط .

٢ — شاباكا : وهو ثالث ملوك الجنوب وقرر نقل عاصمة ملكه إلى « طيبة » من جديد لتكون فى وسط مملكة وادى النيل شماله وجنوبه .

(ز) عهد الآشوريين (٦٧٠ — ٦٦٠ ق . م) :

لما جاء عهد « طهراقا » خامس ملوك الجنوب تعرضت البلاد لموجة الغزو الآشورى ولما لم يستطع « طهراقا » صد تلك الهجمات اضطر إلى إخلاء الشمال والهجرة إلى الجنوب . ولكن أمراء الشمال بعد أن أقسموا يمين الولاء للحاكم الآشورى « آشور حادون » انسحب هو إلى « نينفه » وما أن تم ذلك حتى عاد أمراء الشمال وحنثوا باليمين ودعوا « طهراقا » ليدخل شمال الوادى ويحرره من الآشوريين ولكن ما أن علم الآشوريون ذلك حتى عادوا مسرعين إلى غزو البلاد ثانية وكاد يتكرر ثانية ماسبق حدوثه لولا أن ألقى القبض على أمراء الدلتا التى ظلت فى قبضتهم فترة يسيرة من الزمان .

(ح) عهد فراعنة الشمال أو العهد الصاوى (٦٦٠ — ٥٢٥ ق . م) :

ولم يلبث الآشوريون أن عفوا عن بعض أمراء الشمال ومن بينهم أمير « سايس » وكان يدعى « نخاو » وولوه حكم البلاد فلما مات خلفوا ابنه (بسماتيك) الذى وحد بين

صفوف بنى وطنه وما هى إلا فترة وجيزة حتى خلص بلاده من نير الأجنبى الغاصب ورد إلى وادى النيل وحدته واتخذ مقر حكم البلاد فى مدينة « سايس » « صا الحجر » ومن ثم سمى فراعنة ذاك العهد بالفراعنة الصاويين ..

(ظ) عهد الفرس (٥٢٥ — ٣٣٢ ق . م)

لم يدم عهد فراعنة الشمال طويلا حتى جاء « قمبيز » على رأس جيش من الفرس واحتل مصر ثم لم ينس أيضاً أهمية الجنوب بالنسبة للشمال فتوجه إلى النوبة فى حملة كبيرة ولكنها لم تكد تصل إلى الشلال الثالث حتى انقطع الزاد عنها فأكل الجيش ما معه من دواب ولما نفدت أكل بعضهم البعض وأخيراً عادت فلول الحملة بعد أن تكبدت أفدح الخسائر ومنيت بالفشل الذريع .

على أية حال لقد انقطعت — إلى حد ما — الروابط بين مصر والسودان خلال فترة احتلال الفرس لشمال الوادى دون جنوبه ، وظل الأمر كذلك حتى عام ٤٠٥ ق.م إذ قام المصريون بثورة ضد الفرس وأجبروهم على ترك البلاد ولكن سرعان ماعادوا إليها ثانية سنة ٣٤٢ ق م . وظلوا فيها قرابة عشر سنوات أخرى حتى طردهم منها « الإسكندر الأكبر المقدونى ... »

(ى) عهد اليونان : (٣٣٢ — ٣٢٣ ق . م)

جاء الإسكندر إلى أرض مصر ففتحها ورحب به أهلها لشدة ما قاسوه على يد الفرس وكان قد وضع خطة لغزو الجنوب ولكنه اضطر إلى مغادرة البلاد متوجها نحو « فارس » و« الهند » . . وبقيت الروابط بين الشمال والجنوب كالمعلقة لا انفصال كامل ولا اتصال شامل . . وحقيقة الأمر أن مصر قد فقدت سلطانها على الجنوب فى ذاك العهد ، ولكن الثقافة والحضارة المصريتين بقيتا فى السودان لم يعتورهما ضعف أو انحلال حتى إن عظماءهم كانوا ينقشون على مقابرهم النقوش المصرية القديمة . .

(ك) عهد البطالسة : (٣٢٣ — ٣٠ ق . م)

١ — بطليموس : وبوفاة « الإسكندر » قسمت إمبراطوريته بين قواده فانتقلت السيادة على مصر وشمال أفريقيا إلى القائد « بطليوس » الذى وجه اهتمامه إلى توثيق عرى الوحدة بين الشمال والجنوب وإن كان التوفيق قد أخطأه إلا أن الروابط الدينية والتجارية بين الشمال والجنوب طيلة ذاك العام لم تنقطع بل توطدت وازدادت توثقا ...

ولا أدل على ضرورة الوحدة بين شطرى الوادى من أن الحكام والغزاة الأجانب كالفرس واليونان والبطالسة لم يغفلوا أمر الجنوب وقدروا مبلغ الخطورة فى انفصاله عن الشمال فحاولوا مراراً ضمه إليهم ولكن صمود أهل الجنوب كان يضطرهم إلى الاكتفاء بعقد اتفاقيات ومعاهدات للسماح لهم بالتجارة الحرة فى الجنوب ولا سيما استيراد الذهب .

ولقد أنشأ « بطليموس » مدينة « أبيتيراس » فى منطقة قريبة من سواكن كى تكون قاعدة اتصال وتجارة مع جنوب السودان وشرقه .

بطليموس الثانى : شجع ملك النوبة « أرجامينيس » على إقامة معبد « الدكة » على الطراز الفرعونى المصرى وساهم فيه بالمال والرجال لزيادة توثق عرى الروابط بين الشطرين الأمر الذى كان له أعمق الأثر فى نفس « أرجامينيس » فأمر بإنشاء هرم له يدفن فيه بعد موته اقتداء واحتفاظا منه بالتقاليد المصرية القديمة واحتراما لطقوس العبادة الفرعونية التليدة . . .

ويوجد فى معبد « الدكة » لوح يمثل « بطليموس » و « أرجامينيس » يقدمان القرابين والأضحيات إلى الإلهة « إيزيس » معبودة مصر القديمة .

ولقد لقب بعض ملوك السودان وقتذاك أنفسهم بقلب « طناج آمن نع رع » نسبة إلى إله مصر « آمون رع » واتخذ البعض الآخر اسم « أوزيريس وحبيب إيزيس »

ولقد أراد « بطليموس » الجغرافى أن يتعرف على سر النيل ومنابعه فاستقى معلوماته عن جبال القمر ومخارج النيل منها إلى دوائر مائية سماها الجغرافيون العرب « بطائح » .

٣ — كليوباتره : ويتبين لنا مما تقدم مدى الأثر الذى ظل باقياً ينطق بوحدانية الثقافة والديانة هذا فضلا عن أن العلاقات الأخوية الدموية ظلت باقية تنتقل فى الأصلاب والأرحام بين سكان الشطرين ولا أدل على صدق هذه الحقيقة من أن « سيزاريون » ابن « كليوباتره » لم يفكر فى مكان يلتجأ اليه بعد إنتحار والدته وهزيمتها سوى السودان .

(ل) عهد الرومان : (٣٠ ق م – ٦٤١ م)

وبعد انتصار « أكتافيوس » على « كليوباترة » « وانطونيوس » دخلت مصر تحت حكم الرومانيين الذين غزوا حلفا وبربر ودنقلة ولكن النوبيين استطاعوا أن

يردوهم حتى لقد هجموا على حاميتهم قرب أسوان وأبادوها نهائيا ولكن الرومان عادوا المرة الثانية بحملة انتقامية تقدمت فى الجنوب حتى دخلت « نباتا » عاصمة مملكة الجنوب وقتذاك وفرضوا عليهم جزية وضرائب فادحة لم ترفع إلا بعد أن أرسلت الملكة « كانداس » ملكة النوبة وفدا بهدايا إلى قيصر الرومان الذى عفا عنهم . . .

ظهور المسيحية والامبراطور دقلديانوس : ثم جاء الدين المسيحى بعد ذلك إلى مصر واعتنقه بعض المصريين الذين لاقوا من ضروب العسف والاضطهاد من الرومانيين ماهو دون الوصف وبخاصة فى عهد الإمبراطور « دقلديانوس » الذى أصدر الأوامر بهدم الكنائس المسيحية فى البلاد وقبض على آلاف منهم وأودعهم السجن وقتل منهم نحو ١٤٤ ألفا حتى لقد سمى الأقباط عهده بعصر الشهداء « Period of the martyrs » ثم جعلوا تاريخ توليه عرش مصر أى يوم ٢٩ أغسطس عام ٢٨٤ م . بدء العام القبطى الذى يعلمون منه الآن عدد السنين والحساب ! ! !

تمرد البجه والبشاريين : وبعد عام ٢٦٠ م أخذت قبائل البجه والبشاريين يؤازرهم النوبيون فى شن الغارات على الحاميات الرومانية قرب « أسوان » ولقد حطموا تماثيل قيصر التى كانت تقام فى تلك المناطق وبقيت موجات الكر والفر بين القبائل فى الجنوب وقوات الرومانيين فى الشمال حتى انتهى عهد الرومان وبدأ عصر العرب . .

ومما هو جدير بالذكر أن جميع الغزاة الأجانب عن البلاد وكذا الحكام الوطنيين كانوا يرون دائما ضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب وأن كلاهما متمم للآخر — لذا كانوا يوجهون جل أو كل اهتمامهم لتدعيم هذه الروابط بينهما لكفالة الأمن والسلامة لكليهما .

فالسودان مكمل لمصر ومتحد معها بالطبيعة والضرورات السياسية والعسكرية اتحاد الجسد الواحد فى دوافع الحياة وموانع الفناء .

تلك هى الحقيقة التى نطقت بها الأحداث والوقائع وقررتها منذ مئات القرون حتى صارت أنشودة فى فم الدهر وسجل الأزمان . . . فكم كان يحز فى نفوس أهل الجنوب أن يروا فى فترات الانفصال السياسى عن الشمال — خضوع أشقائهم لنير الإحتلال أو الغزو الأجنبى وما كانت مشاعرهم لتقف عند حد العواطف أو التمنيات بل كثيراً ما ثاروا وشنوا الحملات لتخليص أشقائهم فى الشمال وإعادة الوحدة لوادى النيل من جديد .

وسنعرض هنا مما أوردنا من سوابق تاريخية بعض الشواهد التى تنهض دليلا على صدق تلك الحقيقة :

١ — عند ما اجتاح الليبيون أرض الشمال (مصر) قام أهل الجنوب (السودان) بحملة تحت إمرة قائدهم « بعنخى » الذى طرد الغزاة الليبين وحرر الشمال ورد إلى وادى النيل وحدته التى لاحياة له بدونها .

٢ — حدث فى عهد بطليموس الرابع والخامس أن دخل الأميران النوبيان « أرماخيس » و « انخاخيس » تحت ستار الظلام إلى أرض الشمال وأخذوا يزكون وقود الثورة فيها حتى لقد تزعما ثورة المصريين فى « طيبة » وأفلحت تلك المنطقة فى الانفصال عن البطالسة من عام (٢٠٦ — ١٨٦ ق . م) ثم خلفهما أمير نوبى ثالث يسمى « هير جونا فور » الذى هزم « بطليموس الخامس » وحكم منطقة « أبيدوس » طيلة حياته .

وتقرر الوثائق الديموطيقية كل هذه الأحداث وتسجل صورا من أوامر ممهورة بإمضاء هؤلاء الأمراء .

٣ — عند ما غزا الرومان مصر ظل أهل الجنوب يأخذون الأهبة ويرصدون الحوادث حتى إذا جاء عهد « أيوليوس جالوس » انتهزوا فرصة انشغاله فى حملته على بلاد العرب وقام أهل الجنوب وجردوا جيوشهم لتحرير الشمال فاستولوا على « أسوان والفتين وفيله » وتقدموا حتى مدينة طيبة التى سقطت هى أيضا فى أيديهم وظلت تحت سيطرتهم فترة من الزمان . .

حقا لقد صدق « شريف باشا » رئيس وزراء مصر عند ما قال عام ١٨٨٣ :

« إذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا . . »

قال المؤرخ البرلمانى « بيفن » ما نصه :

« إن بقايا الآثار تشهد على أن قصر « أرجامنس » — أحد ملوك الجنوب — والدولة كذلك قد استمرا فى مظاهرهما على النمط الفرعونى المصرى . . . وعندما توفى « أرجامنس » كان مثوى مومياه الأخير هرما شيد بالقرب من « مروى » وكانت نقوش الهرم ترمز إلى حوادث ومناظر من كتاب الموتى وفقا للتقاليد المصرية الصحيحة أما زخارف المقبرة نفسها فكانت فرعونية محضة مما يحمل على الاعتقاد بأن هذا الملك قد استخدم بعض الكهنوتيين المصريين » . . . هذا ماقاله المؤرخ بيفن فلعل السياسى البريطانى مستر « بيفن » (١) يصغى لما يقول من اتفق معه اسما وجنسا ولغة ودينا !!!

(١) نشر هذا الكتيب ووزع قبل وفاة المستر بيفن كما يفهم القارىء من سياق الحديث .

وحدة محبة ودين وإخاء :

ويود بعض الناس أن يشوه الحقائق بالإرهاصات التى تصف الدعوة لوحدة الوادى بأنها نزوة استعمار رعناء من الشمال للجنوب ؛ وكذبوا فليس أفضح لكذب دعواهم من أن أرض الجنوب (السودان) كانت آخر معاقل للديانة الوثنية الفرعونية فى وادى النيل . . ولقد دخل أهل الشمال فى المسيحية أما أهل الجنوب فأصروا لشدة تعلقهم بمصريتهم وتعصبهم لفرعونيتهم القديمة على التمسك بالطقوس المصرية ! ! ولم تصبح المسيحية دينا يعترف به فى تلك المناطق الجنوبية إلا فى منتصف القرن السادس الميلادى وحتى عندما اعتنقوا المسيحية لم يرتضوا غير مذهب « اليعاقبة » الذى كانت له الغلبة فى أرض الشمال .

إنها محبة . . . إنه إخاء . . . أنه دين حكم على أهل الشمال والجنوب بأبدية وحدتهما . . ! ! .

أيهما الأصل : المصريون أم السودانيون ؟ .

يقول « ديودور » المؤرخ المعروف بأن المصريين جالية نوبية هاجرت إلى الشمال ويدعم أدلته بأن مومياء وجثث الموتى المصريين — قبل عهد الأسرات — كانت توجد ورءوسها متجهة نحو الجنوب مما يحمل على الاعتقاد بأن المصريين كانوا يعتقدون أنهم قد جاءوا من الجنوب الذى هو مبعث الحياة ومنبع الخلق أيضا ! ! وزاد فى هذا الاعتقاد أن المصريين كانوا يستعملون البخور والعطور السودانية وأن أقدس مقدسات المصريين وهو الإله « أوزيريس » إنما انحدر من النوبة وجاء بالعلوم والحضارات ونشرها على المصريين . . .

ويؤيد فريق آخر القول بأن المصريين هم الأصل ويدللون على صدق هذه الدعوى فيقولون إن النوبة مصدرها « نب » وهو الذهب فى لغة أهل النوبة وأن المصريين الذين نزحوا إليها بحثا عن الذهب سموا بتجار الذهب أو « النوبيون » تماما كما يذهب فريق من الناس ليحترف مهنة ما مثل صيد السمك والبحث عنه فيطلق عليهم اسم « السماكين » أو تجارة الأسماك ! ! !

ويدعمون هذا الزعم بأن النوبيين كانت لهم حضارة ذات طابع فرعونى مصرى كما أنهم اتخذوا من « آمون » إله المصريين معبودا لهم فى أرض النوبة والسودان . . وأن النوبيين كانوا يحنطون موتاهم على الطريقة الفرعونية ويدفنون موتاهم فى قبور من الأهرامات ! !

ويهمنا أن نقرر فى هذا الصدد أن كلا الرأيين قد جانبه التوفيق إذ أن أبناء الوادى هم من أصل واحد وجنس واحد وليس أدل على صواب ما نعتقده من أن الخلاف فى الرأى بين الفريقين وتوازن بل تكافؤ حجج القائلين بالمذهب الأول والمنادين بالمذهب الثانى يحملنا على تقدير هذه الحقيقة فهما يدينان بوحدة الجنس والأصل والعادة واللغة والدين . . .

***

ثانياً — الوحدة فى عهد العرب

(٦٤١ — ١٢٨٥ م)

يقرر معظم المؤرخين أن سكان مصر قد تكاثروا بعد نزوح العرب ؛ إذ لم يكن يقطن مصر قبل تلك العهود الحوالى سوى بعض القبائل ذات اللون الأبيض التى جاءت من شمال أفريقيا . . ثم إن الذهب والعاج فى السودان قد حدا بالتجار العرب فى نفس الوقت إلى الهجرة إليها عن طريق باب المندب وازدادت حركة الهجرة فى عصر البطالسة والرومان حتى إذا كان أول عصور المسيحية فى مصر حين هاجر إليها عدد غير قليل من القبائل المسماة « بالحميريين » .

١ — معاهدة « ابن أبى السرح » وعظيم النوبة المعروفة باسم « البقط »[١] :

ولما دخل العرب مصر عام ٦٤١ م واستتب لهم الأمر فى الشمال طيلة عشرة أعوام أوفد « عبد الله بن سعد » لفتح « النوبه » وتم ذلك عام ٦٥٢ م ، وبقى النوبيون أحرارا فى عقيدتهم المسيحية لقاء دفع الجزية ؛ وأبرمت معاهدة تضمنت تلك الشروط التى ظل معمولا بها قرابة ستة قرون أما نص هذه الاتفاقية فأورده هنا لما فيه من روح التسامح وحسن المعاملة بين الحاكم والمحكوم وليعلم الأمريكيون كيف أن الإسلام قد سما بحملة رسالته فجنبهم المزالق السياسية التى هوى فيها قادة القرنين التاسع عشر والعشرين :

---

(١) يعتقد بعض علماء اللغة والكلام أن هناك علاقة بين كلمة « البقط » التى عرفت بها هذه الاتفاقية وبين كلمة Pact بالانجليزيه (معاهدة) أو كلمة la pacte الفرنسية وهى بنفس المعنى .

بسم الله الرحمن الرحيم

« عهد من الأمير عبد الله بن سعد بن أبى السرح لعظيم النوبة ولجميع أهل مملكته عهد عقده على الكبير والصغير من منوبة من حد أرض أسوان إلى حد أرض علوه .

إن عبد الله بن سعد جعل لهم أمانا وصدقة جارية بينهم وبين المسلمين ممن جاورهم من أهل صعيد مصر وغيرهم من المسلمين وأهل الذمة . إنكم معاشر النوبة آمنون بأمان الله وأمان رسوله محمد النبى صلى الله عليه وسلم أن لا نحاربكم ولا تنصب لكم حربا ولا نغزوكم ما أقمتم على الشرائط التى بيننا وبينكم على أن تدخلوا بلدنا مجتازين غير مقيمين فيه ، وندخل بلدكم مجتازين غير مقيمين فيه ، وعليكم حفظ من نزل بيلدكم أو بطرفه من مسلم أو معاهد حتى يخرج عنكم ، وأن عليكم رد آبق خرج إليكم من عبيد المسلمين حتى تردوه إلى أرض الإسلام ، ولا تستولوا عليه ولا تمنعوا منه ، ولا تتعرضوا لمسلم قصده وجاره إلى أن ينصرف عنه ، وعليكم حفظ المسجد الذى ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم ، ولا تمنعوا عنه مصليا . . . وعليكم كنسه وإسراجه وتكريمه وعليكم فى كل عام ثلاثمئة وستون رأساً تدفعونها إلى إمام المسلمين من أوسط رقيق بلدكم غير المعيب ، يكون فيها ذكران وإناث ، ليس فيها شيخ هرم ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم تدفعون ذلك إلىَّ وإلى أسوان ، وليس على مسلم دفع عدو عرض لكم ولا منعه عنكم من حد أرض علوه إلى أرض أسوان . فإن أنتم آذيتم عبداً لمسلم أوقتلتم مسلماً أومعاصراً أو تعرضتم للمسجد الذى ابتناه المسلمون بفناء مدينتكم بهدم أومنعتم شيئاً من الثلثماية والستين رأسا فقد برئت منكم هذه الهدنة والأمان ، وعندنا نحن وأنتم على سواء حتى يحكم الله بيننا وهوخير الحاكمين . بذلك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، ولنا عليكم بذلك أعظم ما تدينون به من المسيح وذمة المحاربين وذمة من تعظمونه من أهل ملتكم ودينكم — الله الشاهد بيننا وبينكم على ذلك » .

٢ — ثورة النوبة وإخمادها :

وفى عام ٨٥٤ م عمد النوبيون إلى خرق « البقط » أو المعاهدة بينهم وبين الحاكم فى مصر وبالفعل امتنعوا عن دفع الجزية بل وغزا ملكهم بلاد الصعيد فهم « عنبسة » للقائهم وهزم النوبيين ودحرهم ثم عادوا إلى سابق عهودهم وقدموا فروض الولاء والخضوع للحاكم فى مصر وظلوا يدفعون الجزية وينفذون شروط البقط .

٣ — مصر العليا ومصر السفلى:

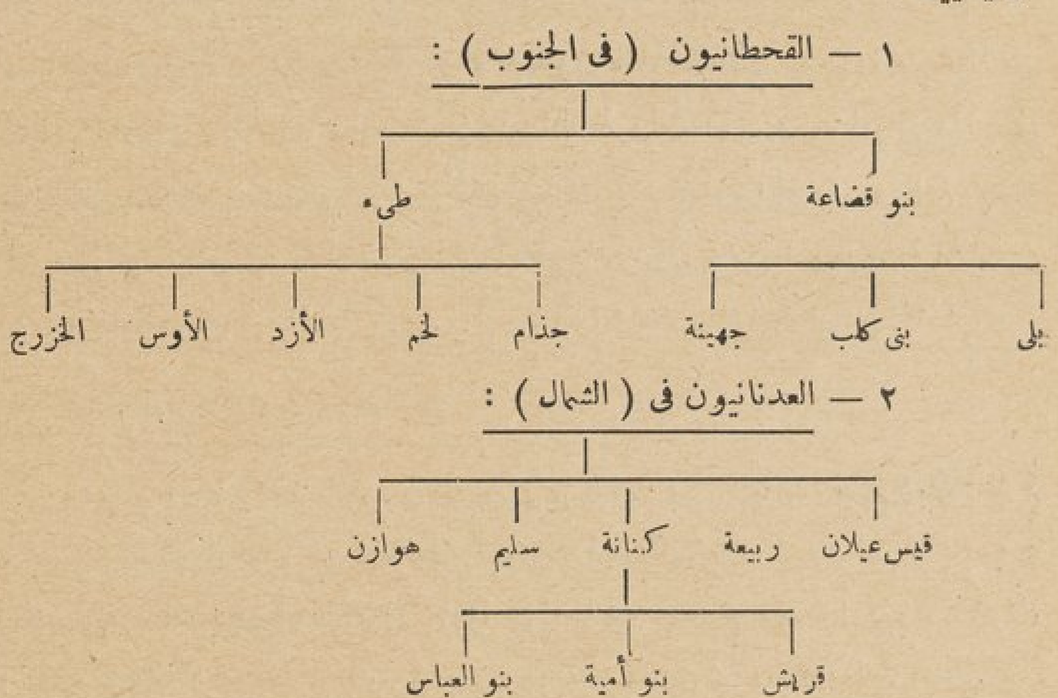
ولقد احتفظ العرب بالتقسيم الإدارى للبلاد غير أنهم عمدوا إلى تقسيم البلاد إلى شطرين مصر السفلى والعليا وكان ذلك فقط من الناحية الإدارية وكانت مصر العليا تنتظم جزءاً غير قليل من بلا النوبة .

٤ — هل انتشر الإسلام فى ا لجنوب؟؟ :

لم يكن دخول الإسلام إلى أرض الجنوب (السودان) أمراً ميسورا فلقد ظلت المملكة المسيحية فى النوبة عائقا حال دون انتشار هذا الدين الجديد وخاصة بعد أن اتسعت رقعتها فشملت أرض الجنوب كلها ثم انقسمت هذه المملكة — لنزاع نجم بين وريثين للعرش — إلى مملكتين مملكة « مقرة » فى الشمال وهى التى قاومت تقدم الإسلام ومملكة « علوه » فى الجنوب . أما انتشار العقيدة المسيحية نفسها فمرجعه إلى السيدة « شيودورا » زوجة الإمبراطور « جستنيان » التى أرسلت على نفقتها الخاصة حملة للتبشير فى الجنوب وبالفعل أفلحت وظل الدين المسيحى قائما وسائدا إلى أن جاء القرن الثالث عشر الميلادى وأخذ الإسلام فى الانتشار حتى عم البلاد كلها أو جلها فى نهاية القرن السادس وتم تعريبها ودخل الجميع فى دين الله أفواجا . . .

٥ — القبائل العربيه وانتشارها :

إن علماء جغرافية الأجناس قد قسموا العرب عامة فى وادى النيل إلى قسمين رئيسيين هما :



بسم الله الرحمن الرحيم

وقبل أن نصل إلى الغاية التى ننشدها وهى تفهم انتشار العرب فى وادى النيل شماله وجنوبه ومعرفة القبائل العربية التى تنتشر بين مصر وسودانها يهمنا أن نمهد لهذا الأمر أولا بالتعرف على موجات الهجرة التى تعرض لها السودان فنراها قد جاءت من جهات أربع هى :

١ — الشرق عن طريق باب المندب .

٢ — الجنوب بمحاذاة شاطىء النيل الأبيض .

٣ — الشمال الغربى (ليبيا) عن طريق القوافل الذى يلتقى بدرب الأربعين المعروف .

٤ — الشمال سيرا مع النيل .

١ — الموجة الشرقية :

وأول هذه الموجات بل لعله أقدمها أيضا هى التى جاءت بالقبائل المسماة « البجة » وهم أهل بادية منتشرون فى الصحراء الشرقية ومنطقة البحر الأحمر من بقايا الشعوب التى كونت مملكة الجنوب المسيحية التى عرفت باسم « أثيوبيا » ويظهر أنهم من سلالة أولاد « كوش بن حام » الذين هاجروا إلى السودان بعد الطوفان . وسواء صح هذا الظن أم لم يصح فمن الثابت الذى لأمراء فيه أنهم من أقدم الشعوب الأفريقية بعد السود وهم لم ينشئوا أصلا فى أفريقيا بل هاجروا إليها من آسيا عن طريق باب المندب .

ولقد كانت قبائل «البجة» منتشرة قديما فى صحراء شرق أفريقيا بين بلدة «قوص» بمديرية قنا حتى حدود الحبشة فلما زادت هجرات العرب ضيقت قبائلهم على « البجة » لقلة المراعى لسائمتهم ونشبت بينهم معارك فى « وادى عباد » و « وادى عكارم » واضطرت « البجة » بعدها للرحيل جنوبا إلى بور سودان وسواكن .

ويبدو أن أول القبائل التى خالطت البجة هى قبيلة « بلى » العربية لأنه إذا ما سئل البجاوى عن معرفته العربية أجاب : « بلويه كاكا » أى لا أعرف لغة « بلى » وهى القبيلة العربية المعروفة التى يقال إنها أول القبائل العربية التى جاءت إلى وادى النيل عن طريق سيناء وإلى ذلك يشير كتاب العقيلات والجعافرة أن قبيلتى « بلى » « وجهينة » كانتا تقيمان فى شمال منطقة « البجة » التى سكنها « العبابدة » وذلك على عهد ظهور النصرانية فى القطر المصرى .

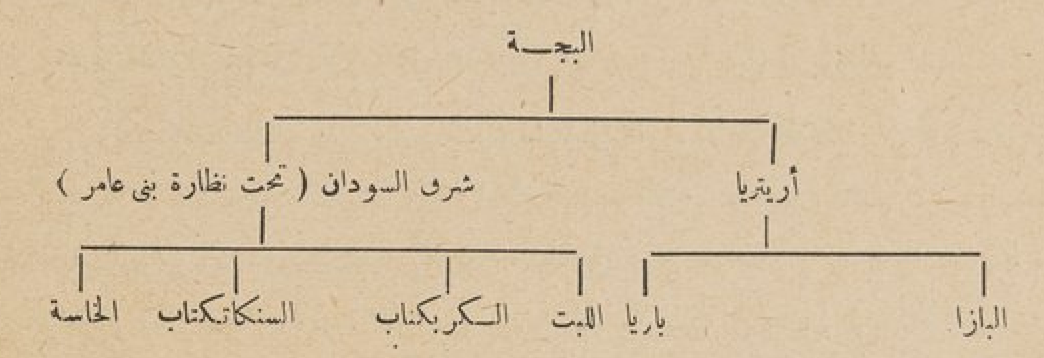
على أن قبائل « البجة » هذه ليسوا خلوا من الأصل العربى بل إنهم فى فترات متباينة كانوا يختلطون بالعرب حتى ليرى المدقق أن بينهم وبين قبائل العرب تشابها

كبيراً فى ملامح الخلقة والعادة ويقال إن « شكتيل » رئيس البجة الذى حاربته قبيلة « الهدندوة » وقتلته هو من قبيلة « بلى » العربية . . . ولا زال اسم « شكتيل » حتى الآن يطلق على الجبل الذى دفن فيه رئيس البجة فى شمال « سنكات » بالسودان ولقد جاء فى خطط « المقريزى » وهومن مؤرخى القرن الخامس عشر الميلادى ما نصه(١) :

« لما كثر العرب فى المعادن واختلطوا « بالبجة » وظهر التبر « الذهب » لكثرة طلابه وتسامع الناس به وفدوا من البلدان وقدم عليهم العمرى بعد محاربته النوبة ومعه ربيعة وجهينة وغيرهم من العرب فكثرت بهم العمارة فى البجة حتى صارت الرواحل التى تحمل إليهم المون ٦٠ ألف راحلة غير الجلاب التى تحمل من بحر القلزم إلى « عيذاب » وكان ذلك فى سنة ٢٢٥ هـ » .

والآن يقيم البجاويون فى المنطقة ما بين (طوكو) شرقا حتى قرية الشيخ الإمام بالحبشة غربا وشمالا من (خور بركة) إلى نهر عنصبا (عين سبأ) (وجبل هجر) بأريتريا جنوبا .

أما قبائل « البجة » المشهورة فهى موزعة على النحو التالى :



٢ — الموجه الجنوبيه :

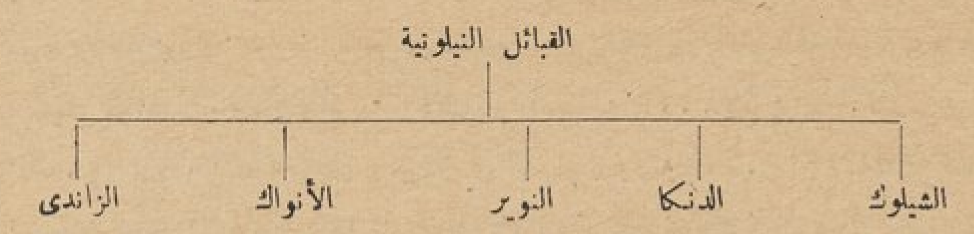
ولعلها أضعف موجات الهجرة التى تعرض السودان لها وإن كان المعلوم أن الأصل الأسود أو الزنجى هو أقدم الأجناس التى تقطن أفريقيا غير أن هجرتهم للشمال لم تكن لدوافع ذات أهمية تذكر سوى عدم وجود الحواجز الطبيعية بين السودان وبين المناطق التى تسكن فيها تلك القبائل ولذا فإن الأثر الزنجى يظهر إلى حد ما كلما توغلنا جنوبا إلى أقاصى السودان .

---

(١) كتاب العقيلات والجعافرة لمؤلفه « أحمد لطفى السيد » .

والذى يحملنا على الاعتقاد بأن هذه الموجة كانت أضعف الموجات الأربعة هو عدم وجود باعث حقيقى دفع هؤلاء العراة الذين يعيشون عيشة بدائية مكتفين بثمار وأوراق الأشجار إلى التنقل شمالا ومهما يكن من أمر فليس فى مقدورنا نكران وجود هذه الأقلية بحال ولكن وجود مثل هذه الأقليات الضئيلة ذات الصفات المميزة والتباين فى الشكل أمر ممكن وحقيقة معروفة لدى علماء الأجناس ولا يمكن أن تنتحل لنفسها قومية خاصة تدفعها إلى التمرد والانفصال لأن وجودهم بهذه الصورة كان وليد ضرورة جغرافية أو استراتيجية أو اقتصادية . . . ولكن إذا ما جاورت هذه الأقلية كتلة كبيرة — بريطانيا ترابط بجنودها فى أوغنده وكينيا وتنجانيقا — ولها مصلحة معينة فى إثارة هذه الأقلية فإنه فى هذه الحالة فقط يمكن القول باحتمال مطالبة هذه الأقلية بالانفصال .

أما أشهر القبائل التى جاءت إلى السودان نتيجة هذه الموجة فهى :



ومجموع هذه القبائل مجتمعة لا يزيد حسب التقرير الرسمى التقريبى — إذ لا يمكن إعطاء أية إحصائية مضبوطة لهذه القبائل الضاربة فى بطون الغاب — عن حوالى ٤٫٢٥٪ من المجموع الكلى للسكان والبالغ عدده وفق إحصائية عام ١٩٣٧ — ٦٫٥٩٠٫٩٩٦ — نسمة .

٣ — الموجة الشمالية الغربية الليبية :

ومن المحقق أنه قد غمر الجزء الغربى من السودان بموجة عربية أتته عن طريق درب الأربعين المتصل ببرقة وشمال أفريقيا . فمن الثابت عند ما اجتاحت الموجات العربية شمال وادى النيل أن بعض القبائل قد واصلت السير مع الجيوش العربية التى سارت لفتح الأصقاع وطاب لهم العيش فيها ثم احترفوا التجارة فانتقلوا إلى الجنوب عن طريق القوافل واستقروا فى مناطق دارفور وكردفان إذ من الثابت أن بعض سلاطين دارفور منسبون ينتهون فى نسبهم إلى بنى العباس وكانوا قد هاجروا إلى تلك الأصقاع بعد سقوط بغداد ويعرف سكان تلك المناطق باسم « الكبابيش » .

ويقال إن بعض هذه القبائل العربية التى جاءت من برقة وطرابلس وليبيا قد نزلت إلى دارفور وكردفان حاملة تعاليم الفاطميين الذين نزحوا بل وغزوا الشمال (مصر)

ويرجع نسب معظم القبائل القاطنة أرض دارفور إلى الهلاليين الذين اشتهروا فى فى تونس وما زال أحفاد أحفادهم معمرين هذه الأصقاع .

والذى يهمنا ويعنينا فى هذا الأمر أن مناطق دارفور وكردفان قد تعرضت لموجات من الهجرة العربية وأن سكانها جميعا ينطقون العربية ويدينون بالإسلام . وكانت هذه الهجرة من الشمال .

٤ — الموجة الشمالية :

وهى أقوى الموجات وأشدها عنفاً وأبلغها أثراً فى حياة جنوب الوادى جله أو كله وإن مبعث هذه الموجات المتلاحقة هم العرب الذين جاءوا من مصر فى الشمال عند الفتح المصرى . . . ولقد روى المؤرخون وجاءت رواياتهم متفقة بما يقارب الإجماع على أن « عمرو بن العاص » قد غزا مصر فى ديسمبر عام ٦٣٩ م (ذو الحجة سنة ١٨ هـ) ومعه جيش قوامه (٤٠٠٠) أربعة آلاف ثم لحقت به (٤٠٠٠) أربعة آلاف أخرى وفى عام ٦٤٠ م (١٩ هـ) وصل « الزبير بن العوام » ومعه (١٢٠٠٠) اثنا عشر ألف مقاتل وكان جيش المسلمين مزيجا من قبائل العرب ثم أرسل « عبد الله بن أبى السرح » للغزو — كما سبق أن بينا ذلك — وكان معه (٢٠,٠٠٠) عشرون ألف مقاتل فلما جاء عهد « ابن طولون » كان الوافدون يزدادون باستمرار وكان مجىء الوالى من أكبر الفرص للمهاجرة فكان يرافقه ما لا يقل عن (٢٠,٠٠٠) ألفا من الجنود المحاربين والحراس وكان لا يرغب الكثير منهم فى العودة إلى بلادهم وبلغ عدد القبائل التى هبطت مصر فى غضون حكمه ٨٣ حاكما عربياً بعد الفتح هى على نحو ما ترى :

(ا) اثنتان وعشرون قبيلة فى عهـــد الأمويين الذى انتهى عام ٧٥٠ م وتفصيلها فيما يلى :

٧ قبائل من قريش وبنى أمية .

٧ « « قيس عيلان .

٣ « « حمير .

٢ قبيـلة من الأزد .

١ « « لخم .

١ « مجهولة النسب .

(ب) ثلاثة وثلاثون قبيلة فى عهـد العباسيين الذى انقضى سنة ١٢٥٨ م وتفصيلها كالآتى :

١٥ قبيلة من بنى عباس .
٥ قبائل « الأزد .
٣ « « تميم .
٢ قبيلتان « طىء .
٢ « « مذحج .
٢ « « بجيلة .
٢ « « حمير .
١ قبيلة « لخم .
١ « « أرمنيه .

وقد سكن كثير من أولئك العرب فى الصحراء الشرقية للتعدين وإرتياد الكلأ لرعى ماشيتهم ولا يفوتنا أن نذكر القبائل التى تسربت إلى وادى النيل من العرب قبل ظهور الإسلام وخاصة فى عصر البطالسة والرومان والقرون الأولى فى العهد المسيحى . وأقدم هذه القبائل كما قلنا قبيلتا « بلى » و « جهينة » .

وبعض هذه القبائل انقرض وبعضها قد نسى أحفادهم سلسلة أنسابهم فأصبحوا فى حكم المنقرضين ولا يعنينا الآن بعد هذا إلا أن نستعرض القبائل التى استقر بعضها فى شمال الوادى « مصر » وهاجر بعضها الآخر إلى السودان لنخلص إلى النتيجة التى ننشدها .

وهذه القبائل العربية الباقية حتى الآن فى مصر ولها فروعهـا ومثيلاتها فى السودان هى :

١ — قبيلة بلى :

هى أقدم القبائل العربية التى هاجرت إلى وادى النيل فجاءت إلى مصر فى القرن الأول الميلادى واستوطنت الصحراء الشرقية من جهة الشمال ثم ما لبثت أن ارتحلت إلى الجنوب حتى تاخمت المناطق التى كان يعيش فيها أبناء قبيلة البجة قرب « القصير » ثم حاربوا « البجة » مع بعض القبائل وانتصروا عليهم ثم اتجهت فلول منهم إلى

الجنوب الشرقى فى السودان وبقيت منهم حتى الآن سلالات فى القرى والبلاد الممتدة بين قنا والشلال .

٢ — قبيلة جهينة :

وهى أكبر القبائل وأوسعها إنتشاراً فى السودان وينتسب إليها أكثر من نصف القبائل العربية وانحدرت أصولها من الحجاز وجاءت إلى مصر فى القرن الثانى والثالث الميلادى ولكن لحقت بهم جموع أخرى من نفس القبيلة دخلت مع الفاتحين المسلمين . واستقر بعضهم على الجهة الشرقية من فرع دمياط ولا زالت حتى الآن توجد بلده يطلق عليها « عرب جهينة » ويقطنها أحفاد المهاجرين الأول الذين بقوا فى الشمال وهناك قبائل « واس » فى صعيد مصر حول مدينة قنا على أن السواد الأعظم من هذه القبيلة قد انتقل صوب الجنوب فى الصعيد إذ اشتركوا فى القتال مع البجه . وهكذا ساهموا فى إسقاط المملكة المسيحية فى النوبة وزحفوا بعدها إلى دارفور وكردفان .

أما شياخة هذه القبيلة فى الشمال (مصر) فمنعقدة للشيخ « ابراهيم عمر » ويتكاثر عرب جهينة فى مركز دشنا التفافا حول شيخهم .

(لقد سألت أكثر من عشرة شيوخ من هذه القبيلة أثناء رحلتى إلى البحر الأحمر عن الطريق الذى أتوا منه فأجمعوا على أنهم جاءوا من الشمال أما المشتغلون منهم بالصيد فقالوا إنهم أتوا إلى شواطىء البحر الأحمر بالخطاير أى بالقوارب التى تصنع من جذور الشجر ويفرغ داخلها . . ويقول الشيخ عبد الله السميرى وهو رئيس البحارة التابعين لمحطة الأحياء المائية بالغردقة « إنه من الممكن عبور البحر والوصول إلى بلدة « حنبة » على الشاطىء الآخر فى الجزيرة العربية والمواجهة للغردقة فيما لا يزيد عن اثنى عشر ساعة بواسطة الخطاير إن كان الريح معها وفى يوم ونصف يوم إن جاءت الريح على غير ما يشتهى ربان الخطاير ! ! !) .

وفى القرنين الرابع والخامس عشر الميلادى تحركوا إلى المناطق العليا فى الجنوب ووصلوا متتبعين النيل فى مجراه حتى تاخموا فى مقرهم حدود الحبشة .

٣ — قبيلة « بنو جذام » :

استقرت فى شرق الدلتا منذ الفتح الإسلامى ولقد خرجت منهم قبائل « بنى عقبة » الذين لحقوا ببنى « هلال » فى ليبيا وشمال أفريقيا وظهرت فروع منهم فى أوقات متأخرة فى جماعات الكبابيش ، بشمال كردفان ودارفور أيضا .

٤ — قبيلة قريش وكنانه :

ومنهم بنو العباس وبنو أمية وقد جاءوا مع الفتح الإسلامى وبقيت مجموعات كبيرة منهم تقطن صعيد مصر حتى القرن الخامس عشر ونزحت فلول غير قليلة منهم إلى السودان وانتشروا بكثرة فى منطقة دنقلة والخرطوم ولا تزال كبريات الأسر السودانية تحتفظ بنسبها للنبى محمد (صلى الله عليه وسلم) العربى حتى الآن ومنها أسرتا الزعيمين الروحيين المرغنى والمهدى . .

ويقول بعض المؤرخون إن بعض القبائل العربية من بنى أمية قد نزحت إلى السودان عن طريق باب المندب ويؤيده أن القبائل المسماة « بالفنج » منسوبة فلا شك أنه يجرى فى عروقها الدم العربى .

٥ — قبيلة فزاره :

جاءت جموع منها فى فترات متفرقة متباعدة ودخلت مصر مع الفتح الإسلامى ثم رحلت جموع أخرى مع بنى هلال فى القرن الحادى عشر وهاجرت جموع منهم إلى غرب النيل الأبيض والغالبية تشتغل برعاية الإبل والماشية :

٦ — قبيلة طىء :

نزحت إلى مصر بعد الفتح الإسلامى بحوالى ثلاثة قرون ونزلت مجموعة منهم إلى الجنوب وتظهر فروع قبائل ثعلبة (أحد فروع طىء) فى المجموعات المسماة بالبقارة وهم رعاة الماشية فى غرب السودان . . .

٧ — قبيلة ربيعه :

وصلت إلى مصر فى منتصف القرن التاسع وقد اندفعوا صوب الجنوب وساهموا مع جهينة فى محاربة قبائل البجة وبقايا هذه القبيلة لا تزال مستقرة على حدود النوبة وهناك قبائل معروفة باسم بنوكنز (الكنوز) تقطن فيما بين حلفا وأسوان وهم أقارب وأنساب بنى ربيعة .

٨ — قبيلة العبابده :

هى من القبائل العربية التى جاءت مع الفتح الإسلامى وانتشرت فى مصر بمديريتى قنا وأسوان وصحراء « العتمور » المعروفة بصحراء « عيذاب » .

وكذلك إلى جوار « الكنوز » . ثم دخلت بعض فروعهم السودان عقب ذلك بعدة قرون واستقرت بجهات بربر ، وأبى حمد ، ودنقلة ، والدامر ، والزيداب شرق شندى ، وأم درمان ، والدويم ، والكوة ، والأبيض ، وواد مدنى ، وسنار .

كلمات للتاريخ :

ويقول بعض علماء الأجناس والمستشرقين إن هذه القبيلة مع قبائل البشاريين والهدندوة وبنى عامر وغيرها من القبائل ليست عربية وإنما هى من أصل « البجه » ومن الغريب أن بعض علمائنا المصريين وحتى خبراء الوفد المصرى الرسمى لدى مجلس الأمن قد ذكروا ذلك فى مطبوعاتهم التى وزعت على مندوبى الدول ولشد ما تأثرت لخطورة النتائج التى تترتب على مثل تلك الخطيئة وصدى ما يصيب قضية الوحدة من تصدع وضعف إذا ما ثبت صحة تلك المزاعم . لذا آثرت قبل تدوين هذا الفصل أن أشد الرحال إلى المناطق التى تقطن فيها تلك القبائل وقابلت منهم كثيرا من الأفراد والأسر ولتعذر لقائى برؤساء هذه القبائل فقد دونت عدة أسئلة وأرسلتها مع رسول خاص لهم فأجابوا عليها فى الرسالة التى بعث بهـا الأستاذ عبد المجيد إسماعيل على النحو التالى —

وفيما يلى أثبت ما أسفرت عنه تلك التحقيقات فى قبيلة « العبابدة » مبتدئا بما وافانى به الصديق الفاضل :

تحقيق شامل مع « العبابدة »

وقبائل أخرى

إنهم عرب ينتسبون إلى الزبير بن العوام ! ! ! . . .

توجهت فى الحادية عشرة صباحا إلى حيث يقطن الشيخ توفيق على عمدة قبائل العبابدة بالصحراء الشرقية وقابلته بمنزله فى القصير وكان برفقتى الأستاذ فؤاد الشال مهندس المناجم فوجدناه رجلا بدينا قد شارف السبعين وما أن بدأناه ومن حوله من أفراد قبيلته بالتحية حتى قام مرحبا بنا وأجلسنا على سجاد حيك من شعر الماعز وصوف الخراف .

وتسامرنا قليلا وما أن بدأت أوجه للشيخ السـؤال تلو الآخر حتى ازداد بريق عينيه لمعانا ولاحظت عليه بعض الحذر فى إجاباته على ما وجهته إليه من استفسارات

وحاول التهرب من بعضها ولكن دون جدوى . ولعل مبعث ذلك هو تلك الشائعات التى لاكتها الألسن وقتذاك من أن رجال سلاح الحدود يريدون تجريد عرب الصحراوات الحضر من أسلحتهم وأنهم قد توعدوهم بشن حملات تفتيشية مفاجئة .

حقاً لقد كانت حملات تفتيش ولكن بحثاً عن أسلحة الوحدة بين أبناء الوادى فى أنسابهم وأصهارهم . . .

س — ما هى القبيلة التى تنحدر منها أصولكم ؟

ج — قبيلة العشاباب وهى فرع من قبيلة العبابدة .

س — وهل للقبيلة فى وادى النيل فروع غير العشاباب ؟

ج — آه ولم هذا السؤال ؟ ألست عربياً تعرف قبائل العرب ؟

س — نعم أعرف عنها بعض الشىء وأريد منكم المزيد .

ج — إن فروعنا تسمى « العيون » لأن الجد الجامع لها هو عمران بن عمر ابن عباد الصغير وقد أنجب أربعة أولاد هم حسب ترتيب أعمارهم :

١ — عبد الله	٢ — عبود
٣ — عبيد	٤ — عبد العال

وترى حرف العين قد لازم أسماءهم جميعاً ولذا سموا بالعيون . . .

ثم أسس كل ابن من هؤلاء الأربعة فرعا واستوطن جهة معينة فى الشمال (مصر) أو الجنوب (السودان) .

١ — أما عبد الله فهو منشىء قبيلة « الفقراء والمليكاب » وهؤلاء حضر وبادية ومن فروعهم أسر العتمن ، والسويكتاب ، والبعد أرجل ، والنمراب ، والسبابية ، والمحموداب ، والسروراب ، والعكارمة ، والرشاريش ، والغنادير ، والسعدالاب ، والحازماب ، والغانماب ، والكراماب ، والفوالية ، والحيداب ، والكلاسة ، والسعد حمداب ، والفهداب ، والبرياب . . وتوجد أيضا عبابدة سقادى وهم بادية يستوطنون الآن مناطق « شندى » بالسودان . ومقر مشيخة (رئاسة) هذه القبيلة وفروعها هو مدينة « دراو » فى الشمال (مصر) و « بربر » فى الجنوب (السودان) أما رئيس القبيلة فهو من « المليكاب » .

ومن أشهر رجالهم الشيخ خليفة بن الحاج محمد وأولاده حسين باشا (وكان مديراً لبربر ودنقلة) وحسن وحامد ومحمد وأحمد وغيرهم . .

٢ — « وعبود » هو مؤسس قبيلة « العبودية والشناتير » وكلهم الآن حضر .

ومن فروعهم أسر السبيعات ، والبدقاب ، والعطلاب ، والدريماب ، والفروساب ، والأدياب ، والقيسناب ، والفوالية ، والعمراب ، والعامراب ومقر المشيخة فى السيالة شمال مدينة كرسكو .

وتنتشر هذه القبيلة فى مدينة أرمنت وإدفو ومن مشاهير رجالهم منشتح بك وغيرهم .

٣ — أما « العشاباب » فهى قبيلتنا وباعثها هو سيدنا « عبد الله » ومنا الحضر ومنا البادية .

ومن فروعنا أسر العوضلاب ، والديدناب ، والشافعاب ، والحميداب ، والعبدناب ، والسيدناب ، والفراجاب ، والجامحاب ، والفربجاب .

٤ — وأسس عبد العال قبيلة « الجميلية » وكلهم حضر الآن ومقيمون بمديرية قنا ومنهم جماعة تقطن ضواحى جبل الأولياء ، والقطنية ، والـكوه بالسودان . .

ومن مشاهير رجالهم الأميرلاى محمد بك محمود الجميلى . .

س — حسن . ويا ترى هل تذكر تاريخ هجرتـكم إلى أرض النيل ؟

ج — نعم . جئنا مع الفاتحين فى ركاب عمرو بن العاص ثم جاءت فروع أخرى عام ٦٨٥ م بعد مقتل « الزبير » فى مكة واضطهاد أنصاره وذراريه . فهاجرنا يا سيدى فرارا من عسف الحجاج[١] وتجنيه (لا جعل الله له فى الصالحين ذكرى ! !) .

س — ومن أى طريق كانت هجرتـكم ؟

ج — السواد الأعظم جاء عن طريق السويس ولـكن لما اشتد طغيان الحجاج على أجدادنا آثروا الفرار من أقصر الطرق عبر البحر الأحمر إلى « وادى المال » جنوب القصير وإلى بور سودان .

س — وهل لقبيلة العشاباب نفسها فروع فى السودان ؟

ج — نعم لنا أولاد عمنا وأقاربنا هناك عديدون كحب الرمال وثقوب الغرابيل لا تحصى . . .

س - وما هى المناطق التى يقيمون بها ؟

ج — يقيم فرع العائلة تحت رئاسة « حسين بك محمدين » فى منطقة دنقلة أما الفرع الآخر بعمادة (إسماعيل عبد العظيم) فيقطن مناطق بربر ، وكسلا ، وعطبرة .

---

(١) يقصد الحجاج بن يوسف الثقفى سوط العذاب الذى أرسله بنو أمية على الهاشميين ! .

س — وما هو عدد أفراد قبائلكم فى مصر والسودان ؟

ج — لا أعرف بالتحديد . وإنما هم بضعة ألوف ، وقد استشهد منهم الكثير فى الحرب المهدية .

س — وما هى عادات قبيلتكم ؟ هل صحيح أنكم تأكلون الغلال من حفنة أيديكم وهى جافة ؟ .

ج — إن طعامنا الأساسى هو دقيق الذرة ولبن الماعز والإبل ويمزج كل هذا ويعمل منه « مديدة » وهى عجينة رقيقة تشوى على النار — أما الغلال الجافة فهى حقاً تؤكل فى حالات السفر فقط .

س — وفى النهاية أود أن أسألكم — عما إذا كنتم تحملون ألقاباً وأوسمة أم لا ؟

ج — نعم يحمل شقيقى الأكبر وهو الآن فى سن التقاعد وسام « سان جورج » البريطانى منذ عام ١٩١٥ وكذا لقب (بك) المصرى منذ عام ١٩٢٢ . . . . .

ولما هممنا بالرحيل أخذ الرجل يودعنا شاكراً وفى نفس الوقت يصر على أن نزوره مرة ثانية بعد المغرب لأن التزاور وقت الصوم عيب وعار فى عرف العرب !!! . وانصرفنا ولم نعد خشية أن يطبق علينا قانون المسافرين ولا نطعم فى إفطارنا إلا سويقة من شعير غير مطحون !!! .

١١ رمضان سنة ١٣٦٧ — عبد المجيد اسماعيل

١٨ يوليو سنة ١٩٤٧

وقد تقابلت مع أحد شيوخ هذه القبيلة ويدعى الحاج « صالح على » فى رأس غارب وسألته عن مهبط رأسه وسلسلة أنسابه فأعطانى ما يسمونه « شجرة العبابدة » وهى كما ترى على شكل حرف « العين » :

(صالح) — (على) — (عبد الله) — (همذين) — (ناجى) — (عمران)

(محمد) — (رحل) — (محمد)

(عشاب) — (محمد) — (على) — (رحل) — (محمد)

(عبيد) — (عبد الله) — (عمران) — (عمر) — (يحيى) — (عباد)

(يحيى) — (سليمان) — (على) — (محمد) — (يحيى) — (عباد) — (هلال)

شجرة العبابدة

التى تنتهى فى نسبها إلى الزبير بن العوام
الذى دخل مع عمرو بن العاص مصر .

(العوام)

(الزبير) — (عبد الله) — (حمزة) — (عبد الله) (كاهل) — (محمد) — (أبرق)

٩ — قبيلة الهادندوه :

تنتشر فى جهات نهر عطبره ، وكسلا ، وخور بركة ، وتتشعب منها عدة أسر منها الحامداب ، ومنهم المشيخة والجميلاب ، والميشاب ، والشبوديناب ، والهاكولاب ، والقرهباب ، والشارعاب ، والقرعيب ، وهى تنتهى فى نسبها إلى بنى العباس ، أما المتيكناب ، والسيقولاب فهى من نسل الصديق أبى بكر . .

١٠ — قبيلة البشاريين :

تقطن فى مناطق الحدود الإدارية بين مصر والسودان يبقى جزء منها فى الشمال وينتشر الباقون إلى ٨٠ ميلا فى الجنوب وعلى ساحل البحر الأحمر وصحراء عتباى .

أما أسرهم فهى الجماوورب ، والعامراب . والشنتيراب ، والقمهتاب ، والأدلوياب ، والنافعاب ، والبطرن ، والمعناكير ، والهنر ، والقرب ، والحامداب ومنهم شيخ القبيلة احمد كرار .

وترجع قبيلة البشاريين فى نسبها إلى مصعب بن الزبير .

١١ — قبيلة بنى عمار :

وهم يقيمون فى جهات قرب بور سودان عند مسمار والبـــاك ومن فروعهم وأسرهم المعروفة :

الموسياب ، الفاضلاب ، الندرابيت ، العبد الرحيمات ، العبد رحمن ، والندارب .. ويرجع نسبهم كذلك إلى الزبير .

ومما يروى أن « عجيب المانجلوك القاسمى الجهينى » عند ما كان فى طريقه إلى الحج تزوج ببنت شيخها وأنجب منها والداً يسمى « عثمان » ولا زال اسم « العتمن » يطلق على أفراد هذه القبيلة ، أما الشيخ الحالى فهو الشيخ احمد محمود .

١٢ — قبيلة بنى عامر :

يقطنون جنوب « خور بركة » ممتدين إلى أرض أريتريا والحبشة وهى خليط من العرب والبجه ورئاستها فى بيت « عامر بن أحمد نابت السعدنانى العباسى » وهذه القبيلة تنقسم إلى عدة أقسام تعرف « بالبدنات » و « الحصص » وأهمها « العدها »

وهى ثلاث عشرة حصة وكذا « الأفلنده » وهى أربع حصص ورؤسائها من ذرية « أبى بكر » وهناك عشيرة عربية الأصل أيضاً تسمى « عدد رقى » .

قبائل أخرى :

وهناك أيضاً عدة قبائل عربية الأصل والنسب مثل .

(ا) الحلانقه :

وينتهون فى نسبهم الى « هوازن » .

(ب) الحباب :

ويرجعون فى أصولهم إلى « أبى لهب » وقد هاجروا مع من هاجر إلى الحبشة فى أوائل عهد النبى ثم استوطنوا تلك البلاد وارتحلوا منها الى السودان ولا زالوا حتى الآن موزعين بين السودان وأريتريا .

(ح) وقبيلة الشكرية :

وهم منسبون ويقطنون فى جهات رفاعة والقضارف . . .

لقد قابلت أثناء رحلتى الى مناطق البحر الأحمر الجنوبية رجلا يدعى « رزق الله » فلما سألته عن اسم أبيه قال « محمد » ولما سألته عن اسم جده قال (لا أدرى ! ! !) ولما سألته عن القبيلة أجاب على الفور « الأمرار » وهى كلمة بجاوية معناها « بنى عمار » .

ولما سألته عن ديانته قال : (دين الحكومة ! ! !) ثم أضاف الكلمات الآتية :

« شندمنى » أى « ماذا تريده منى ؟ . . . وهى مزيج من « الباجوية والعربية » وهى اللغة السائدة فى قبيلتى بنى عمار والحباب . . . قلت أريد أعطاءك هذه — وأخرجت له قطعة من الشيكولاتة — وسرعان ما التهمها بورقها ! ! ! .

اختلاط العرب بالبجه :

ويتحتم علىّ قبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أن أبين ما نشأ من أثر فى تلك القبائل العربية كنتيجة طبيعية لمخالطتهم ومصاهرتهم للبجاه أما تلك القبائل التى أعنيها بالحديث فهى الأربع الأخيرة التى عاشت إلى جوار البجاة وفى بيئتهم .

١ — هاجرت تلك القبائل العربية إلى وادى النيل وزاحمت — كما سبق قوله — قبائل البجاه واحتربت معهم وأخذت منهم سبايا وتزاوجوا بهن وأنجبوا ذرية اختلط فيها

الدم العربى بالبجاوى — البجاة لم يخلوا من الأصل العربى أيضا — وتكلموا لغة جاءت مزيجا من العربية والبجاوية كقبيلة بنى عامر وبنى عمار .

٢ — لما انتقلت قبائل البجاة وارتحلت جنوبا ذهبت معهم بعض هذه القبائل ونظراً لأن إقليم البجاة كانت تفصله مفاوز ومسافات بعيدة عن الأقاليم التى كانت سائدة فيها اللغة العربية بالنسبة لصعوبة المواصلات فقد تأثرت تلك القبائل العربية بالبجاة الذين كانوا يزيدون عنهم فى العدد فطبعوا العرب بطابعهم حتى أصبحوا يتكلمون أيضا بلغة « البجاة » كالبشاريين ، والهندندوة الأمر الذى حمل بعض الكتاب — كما سبق الإشارة إليه — على الاعتقاد — خطأ — أن هذه القبائل من أصل البجاة ! ! !

والواقع أن أنساب هذه القبائل العربية التى يحفظها أبناؤها عن ظهر قلب هى خير شاهد على أنهم من أصول عربية وإن اختلفت بعض لهجاتهم تبعا للبيئة التى يعيشون فيها . . .

من أجل ذلك كله نستطيع أن نقرر بعد عرض هذه الشواهد كلها أن قبائل السودان فى مجموعها وغالبيتها من أصل عربى وإن كانت تجرى فى عروقهم دماء بعض القبائل الأولى التى كانت تقطن السودان فيما قبل تاريخ الأسرات المصرية القديمة وسرى هذا الدم الجديد من جهة الأمهات لأن من عادات العرب أن يتزوجوا من أهل البلاد التى يحلون فيها ولو أن بعضهم يرفضون حتى الآن أن يزوجوا بناتهم من غير بنى جلدتهم على أنه ليس عرب السودان وحدهم هم الذين يختلط دمهم بدم عربى إذ لا توجد على الأرض أمة لم تختلط أصولها فالشعوب الناطقة بالضاد اليوم ـ العرب ـ قد امتزجت وعاشرت شعوباً غير عربية ولكن الزمن قد صهر بقاياهم فصاروا عرباً فى اللغة والثقافة والعادات تماما كالعرب المستعربة نسل إسماعيل بن إبراهيم (عليهما السلام) الذين تعربوا بالمنشأ واتخذوا العربية لسانا لهم وامحت أعجميتهم وصاروا عربا وأئمة للعربان . . . وما أخطأ من قال « الأمريكى حقا هو الذى يعيش فى أمريكا وينطق لغتها ويؤمن بدينها ويعمل لصالحها فرنسيا كان أو ألمانيا . . . »

***

ثالثاً — وحدة وادى النيل فى عهد المماليك

ولما انتقلت السلطة الفعلية إلى أيدى المماليك أخذوا يضطهدون العرب ويسيئون معاملتهم حتى اضطر فريق كبير منهم إلى النزوح إلى بلاد النوبة والسودان ولكن المماليك كانوا قد عقدوا العزم على ملاحقتهم .

١ — الظاهر بيبرس :

وبالفعل أرسل الظاهر بيبرس حملة عام ١٢٧٥ م إلى « داوود » ملك النوبة الذى ظاهره العرب النازحون إليه من الشمال وحرضوه على عدم إعطاء الجزية السنوية لسلطان الشمال بمقتضى اتفاقية « ابن أبى السرح » . . وذهبت تلك الحملة وانتصرت على النوبيين وألزمتهم احترام الاتفاقية . . ولكن لم يمض طويل وقت حتى عادوا إلى خرقها .

٢ — الناصر بن قلاوون :

ولما كان عام ١٣١٨ م أرسل السلطان « ناصر بن قلاوون » إليها الأمير « كربيس »[1] الذى فتح بلاد النوبة وأعلن إسلامه وتوليه إمارة البلاد التى لم تلبث أن دخلت فى الدين الجديد (الإسلام) وانتهت بذلك المملكة المسيحية فى النوبة بعد أن كانت قد استقرت فيها قرابة ستة قرون .

وبدخول النوبة فى الإسلام أخذ العرب ينزحون إلى تلك البلاد الواسعة ليعمروا أرجاءها الشاسعة وسرعان ما تعلم أبناء النوبة لغة العرب وما هى إلا بضعة عشر سنة حتى تم تعريب السودان بعد إسلامه ولذا فإن أعلام المستشرقين الغربيين الذين يشرفون على تحرير دائرة المعارف الإسلامية بالألمانية والفرنسية والإنجليزية يقسمون المناطق التى تسمى بالسودان عموما إلى أقسام ثلاثة :

(ا) السودان الغربى :

ويضم بلاد السنغال ، وكينا ، ونيجريا

(ب) السودان الأوسط :

ويشمل مناطق بحيرة تشاد

---

(١) كان ملكا على بلاد النوبة ثم فر إلى الشمال بعد انتزاع عرشه وقد اعتنق الإسلام أثناء بقائه فى مصر .

(ح) السودان المصرى :

ويحوى أراضى حوض النيل الأعلى .

وهو اعتراف آخر وشهادة من الغربيين العلماء ومنهم بريطانيون على أن حوض النيل من منبعه إلى مصبه هو أرض مصرية ، وجاء فى التدليل على هذا التقسيم أن حوض وادى النيل فى القرن الثالث والرابع عشر قد أصبح عربيا فى كل مشرب من مشارب الحياة فيه ، إلا أن وحدة وادى النيل شىء جاء من الطبيعة فهى باقية ببقائها ولن تزول إلا يوم يأذن الله للطبيعة ومن عليها بالزوال .

أما ما يقوله البريطانيون من أن السودان شىء ومصر شىء آخر فهو كلام خلو من الحقيقة ولن يصل حتى إلى الآذان ، فضلا عن الأذهان ! !

***

رابعاً — الوحدة فى عهد الخلافة العثمانية

غزا العثمانيون الأتراك مصر عام ١٥١٧ ثم وجهوا أنظارهم نحو الجنوب فأنفذوا إليها حملة احتلت دنقلة ، ومصوع ، وسواكن ، ومنذ ذلك الحين دخلت مصر والسودان تحت السيادة العثمانية التى ظلت قائمة حتى تنازلت عنها تركيا فى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وجاء هذا التنازل اعتبارا من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ إذ قضت المادة ١٧ من تلك المعاهدة بأن :

« يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ » .

ولقد قسم الوالى العثمانى البلاد إلى عدة أقسام إدارية فى الشمال فكانت تسمى كل منها « إقليما » أو « سنجقيه » وهى :

البحيرة ، رشيد ، الغربية ، المنوفية ،
المنصورة ، دمياط ، الشرقية ، القليوبية ،
الجيزة ، أطفيح ، بنى سويف ، الفيوم ،
المنيا ، أسيوط ، جرجا ، قنا ،

أما المناطق الواقعة إلى الجنوب من قنا فكانت ملحقة بالإدارة النوبية التى كانت غير مستقرة وتتنازع السلطان فيها جهات متعددة . .

وعلى العموم فقد كانت السيادة تنتظم وادى النيل كله طيلة ثلاثة قرون تقريبا منذ احتلال العثمانيين للبلاد حتى دخول الفرنسيين شمال الوادى (مصر) عام ١٧٩٨.

***

خامساً — الوحدة فى عهد الاحتلال الفرنسى

يمكن القول بوجه عام إن التفكك الداخلى فى السودان كان هو الطابع الذى اتسم به ذلك الجزء من الوادى لأنه منذ احتلال العرب للسودان والنوبة ودخولهم فيها عمدوا — كعادتهم — إلى الانعزال والانزواء فأسست إمارات وسلطنات مستقلة وان كانت فى مجموعها تدين بالولاء ولو الرمزى الى الخليفة العثمانى .

أما هذه الممالك والسلطنات فينبغى التعرف عليها ولو بإيجاز حتى يمكننا أن نصدر حكمنا القاطع بأن جنوب الوادى يدين فى وجوده الموحد الآن إلى الجهود التى بذلها أبناء الشمال يسندهم أبناء الجنوب فكانت أمة وادى النيل الحرة الموحدة .

(ا) سلطنه الغور :

وكانت تنتظم منطقتى دارفور وكردفان وظلت تحت سلطان الغور حتى عام ١٨٧٥ عندما دخلت نهائيا فى دولة وادى النيل الموحدة .

(ب) مملكة العبدلاب أو « الحلفاية » .

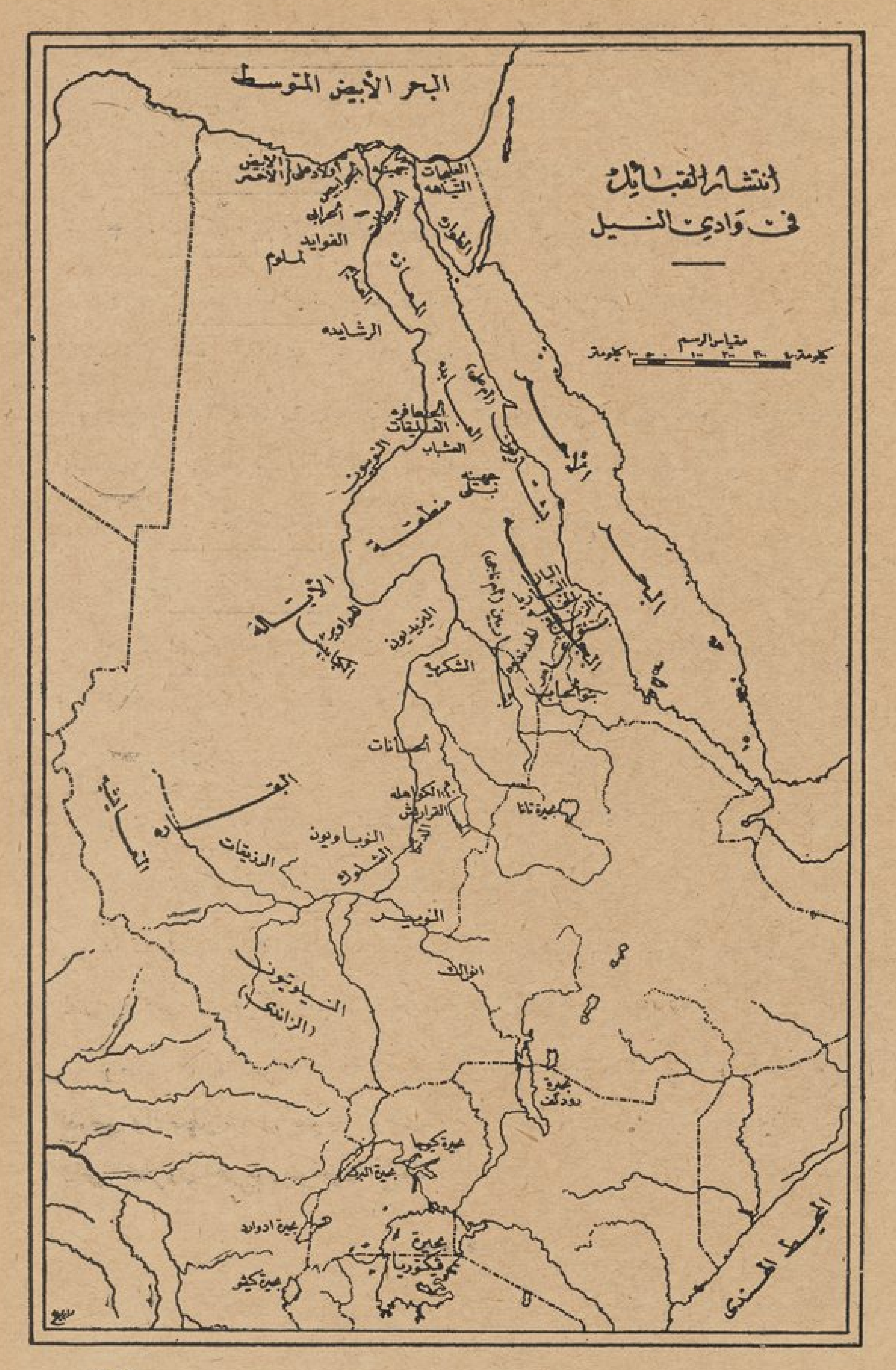
وكانت تمتد من الشلال الثالث حتى بلدة « إيجى » وسميت الحلفاية نسبة إلى مركز المملكة فى مدينة « حلفاية »

(ج) مملكة سنار :

وتدخل فيها الأراضى الواقعة بين الشلال الثالث شمالا حتى جبال « فازوغلى » جنوبا وتمتد من سواحل البحر الأحمر وميناء سواكن شرقا حتى النيل الأبيض غربا . وكانت مقسمة إلى عدة مشيخات لكل منها شيخ أو رئيس .

(د) مملكة الفنج :

والفنج هؤلاء يقال عنهم إنهم ينتهون فى نسبهم إلى « كوشيم بن نوح » وقد هاجروا إلى السودان منذ القرون الخوالى وأسسوا لهم مملكة خضعت لها عدة ممالك ومشيخات أخرى أهمها :


انتشار القبائل
في وادي النيل
مقياس الرسم
البحر الأبيض المتوسط
أولاد علي
الأبيض
الأحمر
الجوابيس
الحرابي
الفوايد
الرشايده
الشباب
الكبابيش
الهواوير
الشكرية
البطاحين
الحسانات
الكواهله
القرارشه
الزنيقات
النوبا ويون
الشلوك
النوير
الدنكا
النيلوتيون
(الزاندي)
بحيرة تانا
بحيرة رودلف
بحيرة كيوجا
بحيرة البرت
بحيرة ادوارد
بحيرة فكتوريا
بحيرة كيفو
المحيط الهندي

١ — مشيخة خشم البحر أو (فم البحر) : فى شرق النيل الأزرق بين رفعة والروصيرص .

٢ — مشيخة الحمدة : حوالى منطقة نهر الدندر .

٣ — مملكة فازوغلى : بين قداس والروصيرص .

٤ — مملكة بنى عامر : قامت فى منطقة الصحراء الشرقية وخور بركة شمالا حتى بلدة عقيق شمالا والحبشة جنوباً .

وهناك عدة ممالك ومشيخات أخرى كانت تدين بالولاء للفنج أيضا وجاء خضوعها لهم عن طريق « العابدلاب » وهى :

١ — مشيخة الناصرة : بين الشامخية والشلال الرابع .

٢ — مشيخة الشنابلة : فى حوض النيل الأزرق .

٣ — مملكة الجعليين : قامت فى المنطقة الواقعة بين بلدتى « حجر العسل » و « الدامر » وكانت شندى عاصمتها .

٤ — مملكة الميروفاب : شمال مملكة الجعليين بين المقرن ووادى السنقير . .

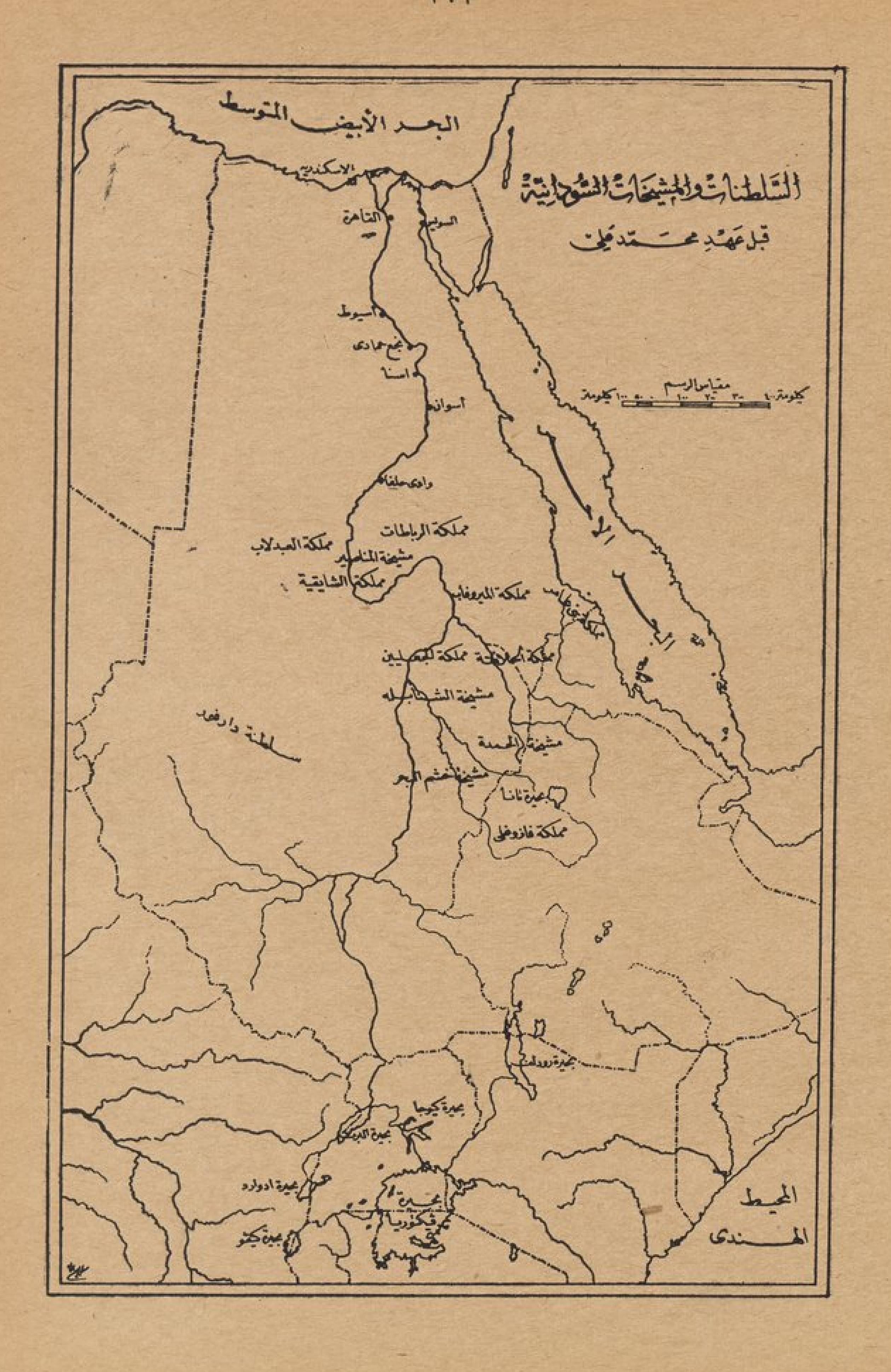
٥ — مملكة الرباطاب : امتدت من السنقير الى الشيامخية وراء « أبى حمد » .

٦ — مملكة الشايقية : بين الشلال الرابع الى « أبى روم قشابى »

٧ — ممالك دنقلة والدقار والحنوق وارقو : وهى الممالك التى قامت حول تلك المدن وحكامها أو ملوكها كانوا من العرب المنسبين الى قريش وعدنان .

وهكذا كانت السودان فرقا وشيعا ظلت متناحرة أو متحاربة الأمر الذى أشاع الفوضى والاضطراب فى جنوب الوادى واشتدت الحالة خطورة حينا بعد حين وبات الناس ينتظرون المخرج ويتوقعون الإنقاذ .

***


السلطنات والمشيخات السودانية
قبل عهد محمد علي
البحر الأبيض المتوسط
الاسكندرية
القاهرة
السويس
أسيوط
نجع حمادى
اسنا
أسوان
وادى حلفا
مقياس الرسم
مملكة الرباطات
مملكة العبدلاب
مشيخة المناصير
مملكة الشايقية
مملكة الميرفاب
مشيخة المحمدة
بحيرة تانا
مملكة فازوغلي
سلطنة دارفور
بحيرة رودلف
بحيرة كيوجا
بحيرة البرت
بحيرة ادوارد
بحيرة فكتوريا
بحيرة كيفو
المحيط الهندى

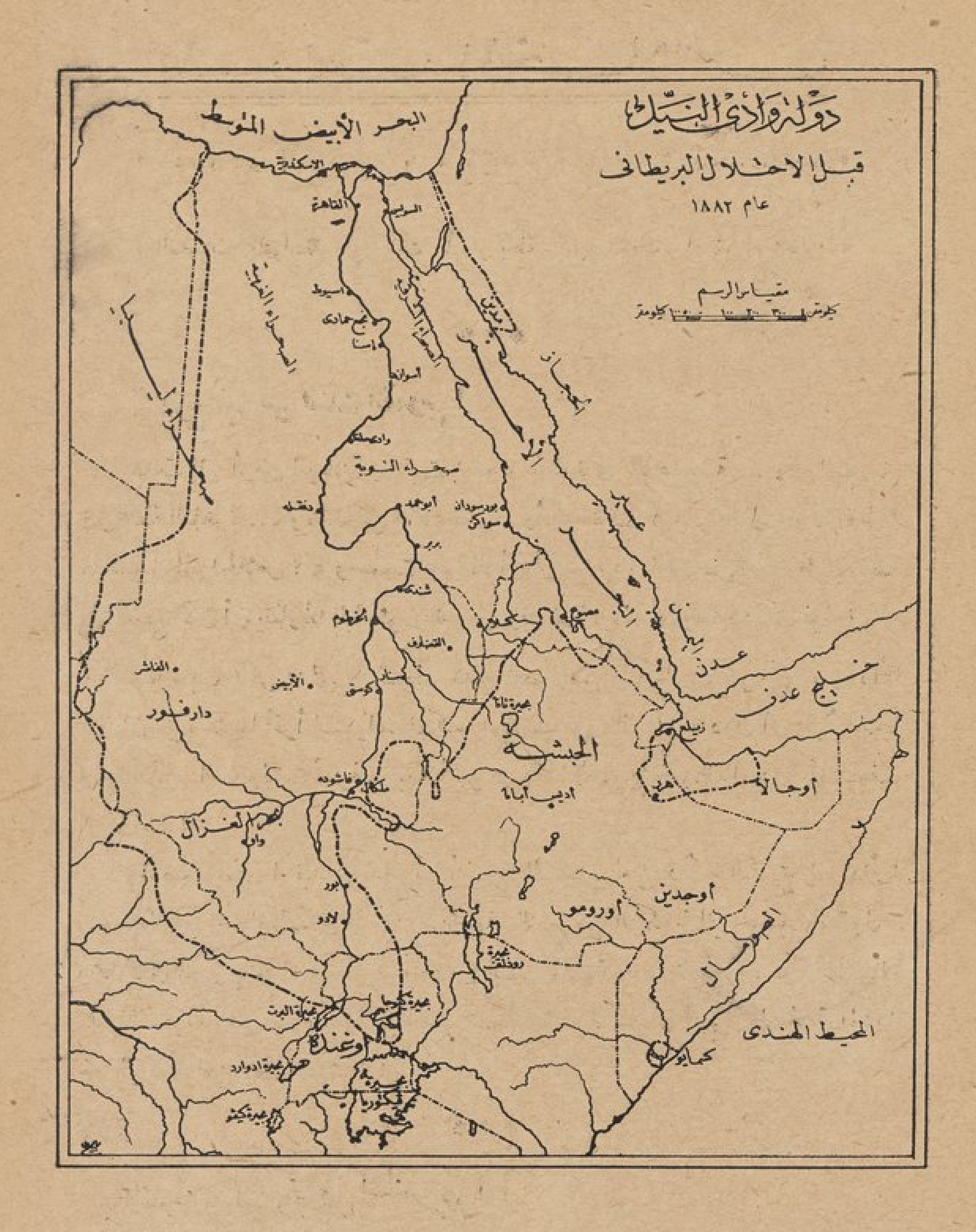
سادسا — الوحدة فى عهد الأسرة العلوية

ولقد عرضنا فى الكتيب مراحل الوحدة فى العهود والمراحل المختلفة لها حتى نهاية المفاوضات الأخيرة وهو لا يخرج عما جاء فى المحاضرة التى ألقيتها فى جامعة شيكاغو .. ونكتفى هنا بلفت النظر إليها تفاديا للتكرار ..

نداء :

أيها الأمريكيون : رجالا كنتم أم نساء . لقد قرأتم وثائقكم التاريخية إنها كلها تنطق بكفاح الشعب المرير فى سبيل حريته . ووحدته . واستقلاله .. إن أبناءكم يزورون قطار الحرية اليوم ليستميتوا فى الدفاع عن تراثهم المجيد غداً والشعب المحب للحرية يرقب وينتظر رؤية نورها ولو فى أرض تبعد عن أراضيه آلاف الأميال .. وإن الحرية التى سار من أجلها قطاركم هى الغاية المنشودة لمصر والمصريين ويوم يتم تحقيقها سترون قطار الحرية المصرى يسير عبر مديرياتنا فى الشمال والجنوب وقد حمل الوثائق التى تنبىء العالمين أن على « النيل » رفت أول حضارة وفوق طور « سيناء » هبط أول دين وعلى سواحل « دلتا » الشمال انبثقت أول ثقافة ! !

أيها الأمريكيون قاوموا العبودية وحاربوها داخل أوطانكم وخارجها .. قاوموها بكل شىء وأى شىء ... حاربوها ولو بأفكاركم فالطغاة لم يكتشفوا بعد سلاسل لتكبيل العقول ! !


دولة وادي النيل
قبل الاحتلال البريطاني
عام ١٨٨٢
مقياس الرسم
البحر الأبيض المتوسط
الإسكندرية
القاهرة
السويس
أسيوط
نجع حمادي
إسنا
أسوان
وادي حلفا
صحراء النوبة
دنقلة
أبو حمد
بور سودان
سواكن
بربر
شندي
الخرطوم
القضارف
الفاشر
الأبيض
دارفور
بحيرة تانا
الحبشة
أديس أبابا
فاشودة
بحر الغزال
لادو
أوغندة
بحيرة ألبرت
بحيرة إدوارد
بحيرة كيفو
بحيرة رودلف
أوروموا
أوجادين
الصومال
المحيط الهندي
كسمايو
خليج عدن
عدن
زيلع

الباب العاشر

طريق الخلاص

« الشعب الذى لديه ما يقوم به ، لا يجد وقتا للنواح ... ... »
بايرون

« الضربات المتواصلة ولو كانت بأصغر بلطة كفيلة بتحطيم أضخم الأشجار »
شكسبير

***

الشموع خير من لعنات الظلام !

عدت إلى أرض الوطن والتقيت بجموع حاشدة فى الإسماعيلية . . وفى الزقازيق وفى محطة القاهرة ... وكانت كل هذه الحشود تزأر بالهتاف: « ماذا نعمل ؟ ماذا نفعل ؟ ما السبيل إلى الخلاص ؟ » وصممت يومذاك أن أرسم بهذا القلم بعض الخطوط العريضة التى أطمع الآن أن يتناولها الباحثون بالدرس والساسة بالنقد والوطنيون بالتنفيذ !

وثمة سبب آخر حملنى على تسطير هذا الفصل من الكتاب ، هو أنى أحس دائما بفقدان شىء عندما أقرأ استعراضا لكثير من المشاكل والمسائل ، دون أن أقرأ علاجا واحداً لها ! ! . . ولست أعرف طبيبا أعجز من هذا الذى يشخص الداء دون أن يصف له دواء ! !

والتصميم الذى استبد بى على أن أخرج بالكتاب من دائرة التاريخ إلى دائرة التخطيط هو إحجام الكثيرين عن طرق هذا النوع من الكتابة لغير ما سبب معقول . ومحاولاتى السير بالقراء فى طريق الخلاص ليست بالمهمة اليسيرة الهينة ، فأنا أعلم سلفا مدى الصعوبات التى تعترضنا والعقبات التى تكتنفها ، ولكن أن أضىء ولو شمعة واحدة خير لى من ألعن ذلك الظلام ! !

***

المقاومة السلبية وتجاهل المستعمرين !

ورأيت قبل أن أكتب للناس شيئاً أن أتصل بادىء ذى بدء برئيس الحكومة النقراشى باشا أستوضحه الأمر فربما وفر على غير قليل من الجهود ... وبالفعل استطعت

أن ألقاه فى داره بمصر الجديدة . . . وفى الغرفة التى تزينها صورة سعد ومحمد عبده وجمال الدين الأفغانى جلس الرجل يشرح سياسته التى أجملها بقوله : « سنتجاهل البريطانيين . . . سنتجاهل البريطانيين ! ! » ... وعلى الرغم من قصر هذه الكلمات فقد كانت ذات دلالة كبرى آنذاك . . . ولو أحسن الرجل تطبيق سياسته لاستطاع أن يظفر بالكثير ، ولكن سقطات الحكم قد أمسكت بخناقه ، ثم أعفته الرصاصات التى اغتالته من مشاهدة آثارها ! !

إن تجاهل المستعمر وعدم التعاون معه هو ضرب من ضروب المقاومة السلبية، ذلك الأسلوب القديم الذى التجأ إليه الإنسان البدائى عندما كان يريد إظهار سخطه على فعل من الأفعال التى لا يرتضيها . . . وما زلنا حتى الآن نرى الرجل فى الهند عندما يرتكب جاره فى حقه خطأ من الأخطاء كامتناعه مثلا عن سداد دين عليه فإنه سرعان ما يذهب ليجلس أمام منزل جاره المدين الممتنع عن أداء ما فى ذمته من دين ويعلن الصوم حتى الوفاة ! ! . . والتهديد بهذا العمل فى الهند يعد كافيا لرد المخطىء إلى صوابه ؛ إذ لو ترك الصائم يموت فالمعتقد هناك أن روح الضحية سرعان ما تعود مرة أخرى لتخنق المذنب وتصب عليه مرير عذابها ! !

وإغلاق المحال العامة فى أرض « طاغور » مظهر من مظاهر المقاومة السلبية التى اتخذت فيما بعد طابعا دينيا . ويعرف الناس هناك اليوم الذى تغلق فيه جميع المحال بيوم الأحزان (هارتال) ! !

وفى إيران يتوسل أصحاب الحقوق بالالتجاء إلى التظاهر الصامت أمام مقر مغتصبيهم ! ! . .

وهذه الوسائل تتفق مع طبائع الأجناس الشرقية ذات الصبغة الهادئة التى تفضل السلام على الحروب . فالفقير الهندى يمارس ضروبا شتى من الزهد والتقشف اعتقاد منه وإيمانا أنه بتحكمه فى خلايا جسده سيتمكن من التحكم فى العالم كله ، وأن إرادته ستغدو بعدئذ جزءاً من إرادة الله ! ! . ولقد عرض « غاندى » حياته للخطر بعد أن صام مدداً متفاوتة من أجل المنبوذين ، جاعلا نصب عينيه ما روته الآثار من أن « بوذا » معبود الملايين قد وهب من قبل جسده لنمر جائع ، كى ينقذه من الموت وعد له فى حبل الحياة ! ! . وكان هذا الصوم بمثابة الخنجر فى ظهور المعارضين من الهنود القدامى الذين تمسكوا طويلا بخرافة النظام الطائفى الطبق البغيض ! . . وهكذا

ظل « غاندى » يرشق أعداءه ومعارضيه بسهام جديدة ، كلما أعلن صوما جديداً حتى استسلم له الجميع ، وألغى النظام الطبقى وامحت الفوارق بين سائر طبقات الهنود ، لافرق بين أبناء « الراجات » الأغنياء وأبناء « السودراز » الفقراء المحرومين ! !

ولقد طبق « غاندى » سياسة المقاومة السلبية مرتين ، فى جنوب أفريقيا من أجل الهنود المهاجرين المضطهدين فيها ، وفى معركة التحرير . . تحرير الهند كلها من طاغوت الاستعمار الأسود الذى عاش فيها ثلاثة قرون سويا ! !

والذين طبقوا سياسة المقاومة السلبية فى الهند كان عليهم أن يتذرعوا بالتقشف والزهد ،ويقلعوا عن أعمال العنف والقسر ،وكان من واجبهم أيضاً أن يتجاهلوا العدو واعتداءاته وينظروا إليها كأن لم تكن شيئاً موجوداً على الإطلاق . . وهكذا أحسوا أنهم قد تحرروا فى أنفسهم من القيود الداخلية ، ولا مندوحة إذا عن تحريرهم من قيودهم الخارجية ! .

والخطة المثلى للمقاومة السلبية تتلخص فى « الرفض الهادىء الصامت لمطالب العدو » حتى عند استعماله القوة والقهر بغيـة تحقيقها . فالهنود — إبان مقاومتهم السلبية للبريطانيين — قد أصروا على استمرار التظاهر فى الأماكن المحرمة عليهم وذلك بالذهاب إليها والجـلوس فيها ليل نهار ، حتى عند تعرض الشرطة لهم بالضرب والجـلد والحبس فى السجون التى ضاقت أخيراً بنزلائها ، فأجبر السجانون والجلادون على إطلاق سراح فوج لاستقبال فوج آخر ، وهكذا استمرت ثورة الملح : «Sait Revolution» حتى اضطرت القوة البريطانية فى النهاية أن تحنى رأسها وتخر راكعة أمام صبر الهند ومصابرتها فى أن تعيش حرة ويعيش أهلها أحراراً ! !

والدستور « الصوفى » للمقاومة السلبية قد دعم بالتخطيط « الفنى » الذى استعاره الهنود من الغرب بامتناعهم عن دفع الضرائب لحكومة الاحتلال ومقاطعتهم البضائع المستوردة من أرض العـدو تماما كما فعل الصينيون طويلا مع دول الغرب بمنعهم دخول تجارتهم إلى أراضيهم حتى عرفوا باسم الشعب الذى يعيش وراء الحوائط والجدران !

***

الوسائل السلمية لدى الفلاسفة والمتدينين :

ولقد اعتنقت فكرة المقاومة السلبية وإيثار الوسائل السلمية فرق دينية متعددة أمثال جماعة « المورافيين » — إحدى فرق البروتستانت — و « الكويكرز »

أو المهتزين الدينيين . وقد أصر أبناء « المورافيين » فى محاربتهم للدولة « العلمانية » اللادينية على عدم احترام القانون الوضعى وامتناعهم عن الانخراط فى سلك الجيش ومعارضتهم كل الأحكام التى لا تستمد أصولها من كتاب السماء ! ! . وهكذا سارت جماعة « الكويكرز » التى سلكت نفس المسلك فى بريطانيا إبان الحرب العالميتين الأولى والثانية كذلك عند ما أعلن أعضاؤها عدم تأييدهم لحركة التعبئة والتسلح فى البلاد ، وأخذوا يبشرون بأن حياة السلم أجدى وأنفع من حياة الحروب . . . وظلت هذه الدعوة تنتقل من قطر إلى آخر حتى عمت أرض المعمورة كلها ، واعتنقها الملايين من بنى البشر المعروفين الآن بأنصار السلام ! ! .

« وتولستوى » لا يؤمن بجدوى المقاومة السلبية فى وقف شرور المعتدين بغير تحويلها إلى نوع من الفوضوية المسيحية التى يعيش الناس فيها سواسية دون حكومة أو شرطة وبغير رقيب أو حسيب سوى الله فى السماء والضمير فى الأرض ! !

ويؤمن « جودوين » إيمانا عميقا بأنه لا جدوى من مواجهة القوة بالقوة وذهاب عدد وفير من الضحايا لوقف العدوان والشرور عند المبطلين لأن بذور الشر والفساد قائمة فى الجماعات كلها ... وخير سبيل لها هو مقاومتها باللين . وأيده فى هذا الاتجاه الفيلسوف « شيللى »[1] ودافع عنه دفاعا مجيدا فى كتابه المسمى « قناع الفوضوية » . وجاء بعده « ثوريو »[2] فكتب مقالاته النادرة عن « العصيان المدنى » التى قرأها التلميذ « غاندى » بعد سنوات إبان دراسته فى « لندن » وجعل منها إنجيلا لحركة العصيان المدنى التى نظمها فى بلاده التى جنت ثمارها وغدت تنعم بالحرية وأخذت تلعب أكبر دور فى سياسة الشرق الأقصى ! !

***

الاعتصامات والمظاهرات :

وتعتبر المظاهرات السياسية من أقوى أساليب المقاومة السلبية وأنجحها وإن كان القانون فى مصر يمنعها ويحرمها ! !

فلقد أدى الإضراب العام فى روسيا عام ١٩٠٥ إلى انتزاع الوعد المشهور بقيام أول برلمان فيها ولكن هذا النجاح قد حجبه فشل الثورة المسلحة فى « موسكو »

---

(١) Shelly - Masque of Anarchy (stanzas Lxxxv—Lxxxvl)
(٢) Thoreau—Civil Disobedience (in Writings, Vol.X, Boston 1893)

وبعد إضراب الاشتراكيين واتحاد العمال فى ألمانيا عام ١٩٢٠ من أنجح الاضرابات والاعتصابات التى أطاحت بحكومة « كاب »[١] الرجعية . . . ولقد صادف العمال فى منطقة « الرور » توفيقا مشهوداً فى مقاومتهم السلبية للاحتلال الفرنسى عام ١٩٢٣ إذ امتنعوا عن تسيير القطارات أو العمل فى مكاتب التلغراف والتليفون أو استخراج الفحم الذى قد يستخدم فى الإصلاح والترميم وظل إضرابهم متصلا طيلة ثمانية أشهر ولولا حالة التضخم التى اجتاحت ألمانيا وكادت تعرض البلاد كلها للافلاس العام لاستمر الاعتصاب مدة أطول . ومهما يكن من أمر فقد تعلم الفرنسيون من سكان « الرور » أن القوات العسكرية وحدها غير كافية لاحتلال دولة ما إذا فقدت من يعاونها من أبناء البلاد .

ويعرف الجميع كيف أن الامبراطورية البريطانية قد اضطربت أثر المقاومة السلبية والمظاهرات الكبرى التى نظمها الهنود بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٣ إلى الإذعان لمطالبهم فى الاستقلال بالحكم الداخلى الذى اصطحبه النظام الدستورى النيابى فى الأرض التى عاشت قرونا طويلة يساس سكانها بأسنة الحراب ! !

***

التحرر من القوانين الزرقاء :

ولا مراء فى أن البلاد المتطلعة للحرية ينبغى أن تلتمس سبيلها أيضاً فى حياتها التشريعية والقانونية باعتبارها الإطار التى تعيش الدول والشعوب فى حدودها . . . والتخلص من سائر القيود التى تنتقص حرية الفرد والجماعة والصحافة والعبادة هى من ألزم الأمور لتأمين ظهر المكافحين فى سبيل الحرية الكبرى حرية الشعوب والأوطان . « والبيورتان » أو المتطهرون الدينيون قد حملوا بعض الطوائف فى القرن الرابع عشر على التزام قوانين عرفت باسم « القوانين الزرقاء » فرضت عليهم أن يتركوا أعمالهم يوم السبت ويلزموا المعابد والكنائس ويغلقوا محالهم ويأووا إلى فرشهم أوائل الليل ليتفرغوا إلى الصلاة فى طلائع النهار ! ! وسنت « القوانين الزرقاء » عقوبات الصلب والجلد والكى بالنار لمن يخالفونها . . . واستسلمت جموع الشعب لهذه القوانين بادىء ذى بدء ولكنها ما لبثت أن ضاقت بها ذرعا وقررت العزم على طيها وإلغائها بعد

(١) ولد « كاب » فى نيويورك عام ١٨٥٨ عند ما كان والده منفياً خارج وطنه . وبعد عودته إلى ألمانيا استطاع أن يستولى على الحكم ولكن حركة الإضراب أطاحت به خارجه

أن سببت لها أفدح الخسائر وجلبت لها أكداساً من المفازع والآلام . . . وخرجت مواكب الشعب الساخطة فى مظاهرات حاشدة تزأر بهتافاتها التاريخية الخالدة « القوانين الزرقاء للشعوب الزرقاء » ! ! . . . ولما لم تكن هناك فى أرض المعمورة كلها شعوب ذات بشرة زرقاء كان مدلول الهتافات أن « القوانين الزرقاء » لا تصلح أبداً لبنات آدم وأبناء حواء . . .

وإذا جاز للشعوب أن تثور على القوانين التى تقيدها أفراداً وجماعات فما أحراها أن تثور على تلك التشريعات التى تنتقص من كرامة الدول والأقطار بأسرها . . فالمعاهدات والأحلاف والحمايات التى تفرض على هذه أو تلك من الأمم من شأنها أن تمكن للاستعمار والاحتلال سبيل الاستقرار والاستمرار الأمر الذى يتعارض والرغبات الحقيقة للمحكومين هنا وهناك . . . وفى مصر ودول العالم العربى سلسلة من الاتفاقيات أبرمت فى ظروف وملابسات غامضة مع بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، وصيحة التحرير تستوجب الخلاص منها دون إبطاء ، وإلا غدت معارك التحرير موزعة على جبهات متعددة . . جبهة الحاكمين وجبهة المستعمرين ! !

وقد استطاع كبير وزرائنا أن ينتزع إجماعا فريداً فى تاريخ الحياة النيابية المصرية عندما وقف مساء الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ يعلن إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيق عام ١٨٩٩ الخاصتين بالادارة فى السودان . . . ومهما قيل فى أمر هذا الإلغاء فإنه قد جعل بقاء القوات المسلحة البريطانية فى القنال ذا صبغة عدوانية ولا سند له من تشريع أو اتفاق مفروض أو غير مفروض . . . والقوانين والتشريعات التى استتبعت هذا الإلغاء قد عقدت بحق للنحاس باشا ورجال حكومته زعامة التحرير التشريعى والفقهى من القوانين والاتفاقات والعقود « الزرقاء » التى خنقت شعب مصر نيفا وسبعين عاما ! . .

وثائق التحرير من المعاهدات والاتفاقات الزرقاء !!

أولا — بيان الحكومة المصرية فى البرلمان عن إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ .

ثانيا — رفض مقترحات الدول الأربع (بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا) بشأن الحلف العسكرى لدول الشرق الأوسط .

ثالثاً — تشريعات عدم التعاون مع القوات الأجنبية .

(أولا) بيان الحكومة المصرية فى البرلمان

عن إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات النواب المحترمين :

عندما عقدت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى وكان الخلاف يستفحل يوما بعد يوم بين دول المحور وبين بريطانيا العظمى وحليفاتها . وكانت مطامع إيطاليا الفاشية تتجه إلى القارة الأفريقية وتحيط بمصر والسودان من حدود مصر الغربية وحدود السودان الجنوبية الشرقية وكان الاستعمار البريطانى من جهة أخرى جاثماً على صدر مصر يمارى فى استقلالها وسيادتها ويزعم لنفسه حق حماية الأجانب فيها ويفرض سلطانه على أهم شؤونها الخارجية والداخلية والمالية فيعرقل نهضة البلاد وسيرها الحثيث لاستكمال استقلالها وتبوأ المركز اللائق بها فى المجتمع الدولى .. وكانت الامتيازات الأجنبية من جهة ثالثة تعبث بسيادة مصر المالية والقضائية والإدارية وتهدر كرامة المصريين وتعوق تقدمهم فى كل ناحيـة من نواحى النشاط الوطنى . وكان الإنجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار فى سنة ١٩٢٤ فقطعوا كل علاقة عملية بين مصر والسودان بإخراج الجيش المصرى من أرضـه والموظفين المصريين من إدارته . وكان جيش مصر من جهة خامسة فى أمس الحاجة إلى التحرر من إشراف الإنجليز والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض بمهمته الجليلة الشأن فى الدفاع عن حياض الوطن .

ضغط العوامل المادية والأدبية

فى هذه الظروف وتحت ضغط هده العوامل المادية والأدبية إضطرت مصر إلى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ لتعالج أخطار الحرب العالمية الثانية وشرورها ولتواجه نتائجهـا كدولة مستقلة معترف بسيادتها ولتتخلص من عار الإمتيازات الأجنبية ومن آثارها المهلكة ولتعيد علاقاتها من الناحية العملية بالسودان وهو شطر الوطن الجنوبى ولتشرع على الفور فى إعداد الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالأسلحة والمهمات وفقاً لتعهدات الحكومة البريطانية فى المعاهدة ليصبح هذا الجيش



مصطفى النحاس يلقى بيانه التاريخى عن إلغاء المعاهدة وقد اختتمه بقوله : « من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها »

فى أقرب وقت ممكن قادراً على الحلول محل العدد المحدود من القوات البريطانية الذى سمحت المعاهدة لبريطانيا بوضعه فى منطقة قناة السويس ، وبذلك تتخلص مصر نهائياً من كل أثر للاحتلال البريطانى .

خدمات مصر للحلفاء فى الحرب

ثم حل الخطر المرتقب وقامت « الحرب العالمية الثانية » فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقدمت مصر لبريطانيا العظمى وحلفائها أجل الخدمات وأنفع المساعدات واشتركت معهم فى احتمال أفدح التضحيات ، وكان لمعونتها أثر فعال فى كسب الحرب كما اعترف بذلك الكثير من رجالات بريطانيا الرسميين عسكريين ومدنيين كاللورد الكسندر ومستر تشرشل ومستر إيدن ومستر بيفن .

تغير الظروف الدولية بعد الحرب

وبانتصار الأمم المتحدة فى الحرب تغيرت الظروف الدولية التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ تغيراً كاملا فقد خرجت دول المحور التى عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة وقضى قضاء مبرماً على قوتها العسكرية وبالتالى على الخطر الذى كان ماثلا عند إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومن جهة أخرى اعتبرت الدول المنتصرة نفسها كتلة متحدة اشترك جميع أعضائها فى وضع النظام الدولى الشامل الذى يرتب علاقات الشعوب بعضها ببعض وبذلك لم يقتصر الأمر على انتفاء الخطر الذى كان يتهدد مصر من ناحية دول المحور بل انتفى فى الواقع كل خطر يتهددها من أية ناحية أخرى .

ميثاق الأمم المتحدة

وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة المعقود بسان فرانسسكو فى يوليه سنة ١٩٤٥ وافياً بالغرض من هذه الناحية قائما فى نفس الوقت على أسس جديدة فى المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الأسس التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السليمة ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الأعضاء ووحدة أراضيها ويقرر حق الشعوب فى تقرير مصيرها وينص على المساواة التامة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء كما ينص على أنه إذا تعارضت التزامات أعضاء الأمم المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتهم المترتبة على أى اتفاق دولى آخر وجب تغليب التزاماتهم المترتبة على الميثاق

بدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا

إزاء هذا كله ونظراً لإجماع الشعب المصرى على المطالبة بحقه الكامل فى جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزاً عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصرى دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ لكى تستبدل بها معاهدة أخرى تتمشى أحكامها مع الأحوال الدولية الجديدة واستمرت هذه المفاوضات من أوائل إبريل إلى أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ وانتهت إلى مشروع صدقى — بيفن الذى اختلف الطرفان المتفاوضان على تفسير البروتوكول الملحق به عن السودان والذى وقف الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين إذ تجلى اجماع الرأى العام فى مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية .

رفع النزاع إلى مجلس الأمن

وفى ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا العظمى إلى مجلس الأمن طالبة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا وإنهاء النظام الادارى القائم بالسودان فعقد مجلس الأمن للنظر فى هذا النزاع إحدى عشرة جلسة بين ٥ أغسطس و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ولكنه عجز عن اصدار أى قرار فى شأنه إذ لم يحصل أى مشروع من مشروعات القرارات التى قدمت فى هذا الشأن على الأغلبية اللازمة . وقد اشتركت جميع المشروعات فى مطالبة طرفى النزاع باستئناف المفاوضات المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما ثم قرر الرئيس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس وانتهى الأمر عند هذا الحد .

تنظيم الإدارة فى السودان

ثم تبادلت الحكومة المصرية مع إدارة السودان من جهة ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى وسائل كثيرة بشأن الاصلاحات الادارية والتشريعية فى السودان وتلت ذلك محادثات فى هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى بدأت فى ٦ مايو وانتهت فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى فى هذا النطاق المحدود الذى لم يتناول بحث الوحدة بين مصر والسودان .

فى خطاب العرش الماضى

وفى شهر يناير سنة ١٩٥٠ أجريت فى مصر الانتخابات العامة فاسفرت عن تولية الحكومة القائمة وقد تجلى فى هذه الانتخابات من جديد اجماع الشعب المصرى على مطالبه الوطنية فنوهت الوزارة بهذا الإجماع المنقطع النظير فى خطاب العرش الذى افتتحت به الدورة الأولى للهيئة النيابية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان المصرى إذ جاء فيه :

« لقد أجمعت الأمة أجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية ، ولن تفتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء » .

محاولة للتفاهم مع الانجليز

وشرعت الوزارة على الفور فى إنجاز ما وعدت به ورأت أن تكون أولى خطواتها فى هذا السبيل محاولة الإتفاق مع الإنجليز فدخلت معهم فى سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات لعلهم يقتنعون بالحجة وينزلون على حكم الحق وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعنت ولم تتعجل بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية وعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملابسات الدولية التى يتعلل بها الإنجليز ولكن شيئا من ذلك لم يفلح فى صرفهم عن عنتهم وإقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر إذا شاءوا حقاً أن يحتفظوا بصداقتها ، فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا من أن تعلن فى خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه لا مناص من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحكومة ماضية دون تردد أو إبطاء فى تحقيق الأهداف الوطنية ولن تترك وسيلة إلا اتخذتها للوصول إلى غايتها بفضل تأييد البرلمان وعون الأمة ويقظتها وفى طليعة هذه الوسائل إعلان إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من إعلان انهاء اتفاقيق ١٦ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان .

سفر وزير الخارجية إلى لندن :

ثم استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية المصرية إلى لندن حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا وانتهت هذه المباحثات فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر وزير الخارجية البريطانيـة أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة الدفاع فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث هذه المقترحات ، وهو يرجو أن يتمكن من الإفضاء إلى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لطريقة العلاج المذكور فى أواسط يناير سنة ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ .

ولكن المقترحات الموعودة لم تصل إلى الحكومة المصرية إلا فى ١١ إبريل سنة ١٩٥١ أى بعد الموعد المضروب بثلاثة أشهر وقد جاءت مع ذلك أبعد ما تكون عن تحقيق المطالب الوطنية .

الحكومة المصرية ترد برفض المقترحات :

وفى ٢٤ إبريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات فى جملتها وتفصيلاتها مقدمة من جانبها مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان .

ووعد الجانب البريطانى بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها ولكن رده لم يصل إلا فى ٨ يونيو سنة ١٩٥١ .

بيان موريسون فى مجلس العموم :

ثم استؤنفت المحـادثات ، ودار البحث فيها عن السودان وبينما هى سائرة تتعثر ألقى وزير الخارجية البريطانية بيانه المعروف فى مجلس العموم البريطانى يوم الإثنين ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين .

وقد جاء هـذا البيان ناطقاً بعمق الهوة التى تفصل بين الطرفين لإصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمـة سياسـة إدعاء المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشق الحجج والتعلات .

بيان صلاح الدين فى البرلمان :

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا ببيانه الذى ألقاه فى مجلسى البرلمان المصرى وقال فيه إن وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الأخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات ولكن وزير الخارجية البريطانية بعث إلى فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ برسالة شخصية ينفى فيها أنه أغلق باب المحادثات ويقول إنه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جديداً لعلاج مسائل الدفاع فرددت عليه مبيناً الأسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابه فى مجلس العموم البريطانى أغلق باب المحادثات وأضفت أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطر القضية المصرية وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وأن الشطرين كل لا يتجزأ وأن الأسس التى بنى عليها خطاب سعادته فيما يتعلق بالسودان كافية وحدها لإغلاق باب المحادثات والموقف إذن من هذه الناحية لم يتغير فى شىء بعد رسالته الشخصية ومع ذلك فلن يعدل اغتباطى شىء إذا وصلت مقترحاته المشار إليها فى الوقت المناسب ، ووجدت فيها الحكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية ما يدعوها إلى مراجعة الموقف .

لم تصل مقترحات حتى الآن :

أرسل هذا الرد فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ولم تصل هذه المقترحات حتى الآن ولكنى تلقيت من وزير الخارجية البريطانية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى يقول فيها إنه لا يستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخاً لإرسال مقترحاته ولكنه يتوقع أن يكون ذلك فى موعد قريب . وهو يرجو أن يستطيع كذلك فى القريب تقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السودان تكون مقبولة لدى الحكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات .

الحكومة مرتبطة بإعلان خطتها :

وقد كلفت سعادة السفير البريطانى الذى حمل إلىّ هذه الرسالة أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة مرتبطة بإعلان خطتها فى البرلمان قبل فض دور الانعقاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير ، فلا معدى والحالة هذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أساس تحقيق المطالب الوطنية قبل هذا التاريخ .



محمد صلاح الدين باشا يلقي بيانه الوطني الرائع في قاعة البرلمان

يا حضرات النواب المحترمين :

هذا هو تاريخ المحادثات حتى الآن ، وغنى عن البيان أن الجانب البريطانى لايخسر شيئاً من كل هذا التطويل والتأخير فالإحتلال قائم فى منطقة قناة السويس وفى السودان والحكم البريطانى يواصل مساعيه فى الجنوب لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائى . أما مصر فقد أصبح من المستحيل عليها أن تصبر أكثر مما صبرت ، وتطاول أكثر مما طاولت ، وتواصل هذه المحادثات التى امتدت حتى الآن أكثر من ستة عشر شهراً .

ثم إن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لنيل حقوقها الوطنية ، وإقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترامها وكف العدوان عنها .

قطع المحادثات مع بريطانيا :

من أجل ذلك أرى لزاما على وقد امتد دور الانعقاد الحالى إلى أحد عشر شهراً حتى كاد يتداخل فى دور الانعقاد المقبل من أن أعلن فى مجلسكم الموقر أن الحكومة المصرية تعتبر الوقت المناسب الذى نوهنا عنه فى ردنا على رسالة مستر موريسون الشخصية وقيدنا به وصول المقترحات الجديدة التى وعد بها قد فات وانقضى ، وأن المحادثات التى كانت جارية بين الحكومتين قد قطعت بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها .

الحكومة تفى بوعدها الذى قطعته :

وما دام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد آن الأوان لأن تفى حكومتكم بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الأخير ، فتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

وإنى أودع الآن مكتب المجلس المراسيم الآتى نصها (المراسيم منشورة فى غير هذا المكان) .

هذا وستصدر الحكومة فى القريب العاجل كتابا أخضر تنشر فيه جميع الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ليقف البرلمان والرأى العام على حقائق الموقف كاملة ، وليعرف

العالم كله أننا لم نتعنت ولم نتعجل، ولكنا تمسكنا بالحق الواضح الصريح وأيدناه بالحجج الدامغة، وأبى الجانب البريطانى إلا أن يتشبث بالأفكار الاستعمارية التى فات أوانها والتى هى فى الواقع أكبر خطر يتهدد قضية الأمن الدولى ويعرقل الجهود المبذولة لاستقرار السلم العالمى .

سوابق تؤيد مصر فى الإلغاء :

يا حضرات النواب المحترمين :

لم أكن بعد كل ما أوضحت فى حاجة إلى التعقيب على مشرعات القوانين المقدمة المقدمة إليكم وتبرير استصدارها . فالظروف والملابسات والأسباب التى سبق بيانها كافية وحدها لهذا التبرير، ولكنى مع هذا أزيدكم بياناً فى هذا العمل التاريخى الخطير .

لقد جادل الإنجليز فى حق مصر فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ولكن الأمثلة لا تنقصنا على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد كما تتبينون حضراتكم مما يلى :

١ — فى سنة ١٨٧١ ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ بشأن حيدة البحر الأسود .

٢ — فى سنة ١٨٨٤ ألغت الولايات المتحدة الأمريكية المعاهدة الإنجليزية الأمريكية التى عقدت فى ١٩ إبريل سنة ١٨٥٠ والخاصة بإنشاء قناة بحرية فى أمريكا الوسطى .

٣ — فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ألغت فرنسا كينكوردانو ١٥ يوليو سنة ١٨٠١ المعقود بينها وبين البابا .

٤ — فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة فى سنة ١٨٧٨ بأن ضمت إليها البوسنة والهرسك .

٥ — فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ألغت بلغاريا معاهدة برلين بإعلانها أنها دولة حرة مستقلة .

٦ — فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ألغت تركيا نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً فيها بمقتضى التزامات دولية .

٧ — فى سنة ١٩١٩ ألغت الصين معاهدتى ١٩١٣ و ١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا .

٨ — بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٤ ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسية والاقتصادية التى كانت حكومة روسيا القيصرية قد أبرمتها .

٩ — بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ ألغت الصين المعاهدات غير المتكافئة التى كانت طرفا فيها .

١٠ — فى سنة ١٩٣٢ أوقفت فرنسا دفع ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة بمقتضى اتفاق ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٦ .

١١ — فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ ألغت دولة إيرلندا الحرة المعاهدة الإنجليزية — الايرلندية المعقودة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

١٢ — فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ألغت بولونيا التزاماتها الدولية الخاصة بحماية الأقليات .

١٣ — فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ ألغت ألمانيا الجزء الخاص من معاهدة فرساى .

١٤ — فى مارس سنة ١٩٣٦ ألغت ألمانيا معاهدة لوكارنو .

١٥ — فى أول إبريل سنة ١٩٣٦ ألغت النمسا الجزء الخاص من معاهدة سان جرمان

١٦ — فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ ألغت الحكومة اليابانية معاهدة الدول التسع الموقعة فى واشنجتون بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ والخاصة بالمبادىء الواجب اتباعها والموقف الواجب اتخاذه نحو الصين .

١٧ — فى يونيو سنة ١٩٢٩ ألغت ألمانيا التصريح الألمانى البولونى الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤ الخاص بعدم الالتجاء إلى القوة .

١٨ — فى يونيو سنة ١٩٢٩ ألغت ألمانيا الاتفاق البحرى المعقود بينها وبين انجلترا فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ .

إلغاء المعاهدات من جانب واحد :

هذه أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والأسباب على سوابق إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد . وقد كان الجانب الآخر بالطبع يجادل فى جواز هذا الإلغاء ، ولكن الإلغاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية فى جميع الأحوال . وقد يقال إن أكثر الدول التى لجأت إلى هذا الإجراء كانت تعتمد فيه على القوة المادية هذا صحيح . ولكنه أبعد مايكون عن أن ينطبق على حالتنا فنحن لانعتمد فيما اضطررنا إليه من إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ إلا على الحق الواضح والعدالة الناطقة والمبادىء

السامية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة . ومامن سابقة من هذه السوابق الدولية التى سقناها تشبه أو تدانى حالتنا فى سلامة الحجة ووضوح الضرورة وقوة أسباب الإلغاء التى أجملها الآن لحضراتكم باختصار فيما يلى :

أولا — أن هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفراً للجانب المصرى ، وليس هذا رأيا جديداً يتردد هنا أول مرة لنبرر به موقفنا بل هو رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستر بيفن أعلنه بصريح العبارة فى مجلس الأمن عندما طرح عليه النزاع الروسى — الإيرانى إذ قال بالحرف الواحد : « إن الحكومة البريطانية ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الإيرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتى جزءاً من إيران » .

كما قال فى المناسبة نفسها : « نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاثة الكبار ، ولكننا نمثل القوة دون ريب وللقوة ولاشك حسابها فى المفاوضات » .

الاستناد إلى حكم لمجلس الأمن :

وقد أخذ مجلس الأمن بهذا الرأى فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الأجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات .

هذا هو حكم مجلس الأمن وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات التى تعقد فى ظل الاحتلال ، وهو هو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت والاحتلال البريطانى قائم فى مصر كلها لافى بعض أجزائها كما كان الحال فى إيران .

ولابد لى هنا من أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال . ليس القصد أن أحداً أكرهنا إكراها ماديا على توقيع المعاهدة ولكننا نقصد حالة الاكراه الأدبى التى كانت تساور نفوسنا ، إذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل فى كل مرافقها العابث بكل مصالحها ، والامتيازات الأجنبية الجاثمة على صدرها فأردنا أن نلتمس لها من هذا الإسار مخرجا يطلقها من عقالها ، ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها .

المعاهدة تناقض اتفاقية قناة السويس :

ثانياً — تغير الظروف التى عقدت فيها المعاهدة ، وقد سبق لنا تفصيل ذلك بما فيه الكفاية .

ثالثاً — أنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة ، وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام .

فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمن طويل بين دول متعددة لتقرير وضع دولى هام هو حيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التامة بين الجميع . ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية أو أية مزية أخرى فى أى اتفاق دولى يعقد فى المستقبل بشأن القناة . كما ناطت بمصر وحدها — وهى الدولة صاحبة الإقليم — حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة ١٩٣٦ إهداراً تاما . إذ ليست هذه المعاهدة إلا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها وما كان لبريطانيا بصريح النص فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا .

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد سبق أن بينا أوجه التناقض بينه وبين معاهدة سنه ١٩٣٦ ولاحاجة بى إلى تكرار القول فى أهمية هذا الميثاق ووجوب تغليب أحكامه على مايتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقات الأخرى .

بريطانيا أخلت بأحكام المعاهدة :

رابعاً — تكرار الإخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة . والواقع أن الإنجليز لا يتمسكون بالمعاهدة إلا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان . أما ما وضع عليهم من قيود أو ألقى من التزامات فليس له وزن عندهم ، فهم يتجاوزون عدد القوات التى ترخص المعاهدة بإبقائها فى منطقة القناة ويتجاوزون المناطق المحددة لها ويأبون الخضوع للاجراءات الصحية والجمركية التى تفرضها القوانين المصرية . ويحاربون تدريب الجيش المصرى وتجهيزه بدلا من أن يعاونوا فى إعداده وتقويته وفقا لتعهدهم فى المعاهدة . وقد انتهجوا وما زالوا ينتهجون فى المسألة الفلسطينية سياسة لا يمكن وصفها إلا بأنها سياسية عدائية تعرض مصر لأشد الأخطار ، مع أن المعاهدة توجب عليهم أن يتخذوا فى علاقاتهم مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة . وذلك فضلا عن سياستهم فى السودان التى يرمون بها إلى فصله عن مصر وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه منتهكين بذلك أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على حد سواء .

مصر تعمل فى حدود حقها الدولى :

يا حضرات النواب المحترمين:

من هذا كله تتبينون بجلاء أن مصر إنما تعمل فى حدود حقها القانونى والدولى إذ تلغى معاهدة سنة ١٩٣٦ وتنهى العمل بأحكامها وهذا هو الشأن لنفس الأسباب فيما يتعلق بإلغاء إتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وانتهاء العمل بهما بل إن أمرهما أهون وأيسر فقد عقدتا فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية ، وكان الإكراه والإملاء واضحين فيهما وفى الملابسات التى سبقت عقدهما أشد الوضوح وقد وقعهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمد البريطانى . وهما خاصتان بإدارة السودان ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذى فرضتاه فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلا بد من أن يزول بزوالها .

وقد كان يكفى فى إنتهاء العمل بهاتين الاتفاقيتين صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية ولكن نظراً لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضلنا أن يتوج بموافقتكم فأدمجناه فى مشروع القانون الخاص بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وانتهاء العمل بأحكامها .

عودة الوضع فى السودان:

وبإلغاء هذه المعاهدة من جهة وهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه إلى ماكان عليه قبــل الاحتلال فتستبعد كل علاقة للانجليز بالسودان، ولا تبقى إلا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان . ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصرى ، وتدارك ماكان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان . وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم إليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل .

نظام الحكم فى السودان :

كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن ، وهذا مايتكفل به مشروع القانون المقدم إليكم فى هذا الشأن ، وقد توخينا

فيه التزام المبادىء السياسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب والمحققة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح ، تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم صدق تمثيل .

وبهذا كله تتمشى النصوص الدستورية مع الوحدة الطبيعية التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ . هذه الوحدة التى لم يكن الإنجليز فى أول أمرهم يمارون فيها ، بل كانوا فى كل مناسبة يصرحون بأنهم يعملون فى السودان باسم مصر ولحساب مصر . هذه الوحدة التى بلغ من قوتها ووضوح حجتها أن انطقت مستر تشرشل نفسه بتشبيهه المعروف الذى مثل فيه شطرى الوادى بنخلة أصلها فى السودان وفروعها فى الدلتا ، وقال بصريح العبارة إن مصر والسودان من الناحية الطبيعية والجغرافية وحدة لا تتجزأ .

الدعوة إلى توحيد الصفوف :

يا حضرات النواب المحترمين :

لقد انقضى وقت الكلام ، وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجا أو صخبا ، بل يقوم على التدبير والتنظيم ، وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات ، وتذليل كل العقبات ، وإقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على ما لا يرضاه أو يسكت عن حقه فى الحياة .

أما الخطوات العملية التالية فستقفون على كل خطوة منها فى حينها القريب . وإنى لعلى يقين من أن هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع إلى مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه ، متدرعة له بالصبر والإيمان والكفاح وبذل أكرم التضحيات فى سبيل مطلبها الأسمى .

وإنه لمن يمن الطالع أن تتم بإذن الله وعلى بركته هذه الخطوات الحاسمة من خطوات جهادنا الوطنى فى ظل مليكنا المعظم فاروق الأول الذى اقترن بميلاد الثورة مولده وخلص لوجه مصر مقصده وتجاوب بكبار الآمال وصالح الأعمال عهده السعيد المجيد .

يا حضرات النواب المحترمين :

من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها ، وأرجو اعتبار هذا البيان التفصيلى الذى تشرفت بإلقائه على حضراتكم الآن بمثـــابة مذكرة تفسيرية لـكل مشروعات القوانين التى أودعتها مكتب مجلسكم الموقر » .

***

مرسوم بمشروع لإلغاء المعاهدة

واتفاقيتى ١٨٩٩ بشأن الإدارة فى السودان

نحن فاروق الأول ملك مصر .

بناء على ماعرضه علينا مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

المادة الأولى — يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

المادة الثانية — يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة .

المادة الثالثة — على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ مايلزم لذلك من التدابير . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر المنتزه فى ٦ محرم سنة ١٣٧١ (٧ اكتوبر سنة ١٩٥١)

(فاروق)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء « مصطفى النحاس »

***

مرسوم بمشروع قانون لدعوة البرلمان

إلى تعديل الدستور لتقرير وضع السودان ولقب الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية ، وعلى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

البرلمان مدعو للنظر فى تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان وتعين لقب الملك .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم .

***

مرسوم بمشروع قانون لتعديل الدستور

لتقرير نظام الحكم فى السودان والنص على لقب الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية . وعلى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور .

وعلى المرسوم الصادر فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٥١ باقتراح تعديل بعض أحكام الدستور ، وعلى قرارى مجلسى البرلمان بالموافقة على ضرورة هذا التعديل وموضوعه .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

المادة الأولى — تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى .

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ، ومع أن مصر والسودان وطن واحد يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص » .

المادة الثانية — تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالنص التالى :

« الملك يلقب بملك مصر والسودان » .

المادة الثالثة — على رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

***

مرسوم بمشروع قانون

لوضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

بعد الاطلاع على القانون رقم لسنة ١٩٥١ بانتهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

وعلى المادة ١٥٩ من الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية ، المعدلة بالقانون رقم ١٩٥١

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

(المادة الأولى)

يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه وإصداره .

(المادة الثانية)

تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية وإجراءاتها بمرسوم .

المادة الثالثة — يكفل الدستور المشار إليه فى المادة الأولى القواعد الأساسية التالية :

(١) إقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، وعلى أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخبا كله .

حق الملك فى حل الهيئة النيابية ، أو المجلس المنتخب وحده — إذا ماتقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين — وإجراء انتخابات عامة جديدة فى مدة قصيرة تحقيقاً لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(ج) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وحقه فى تعيين وزرائه وإقالتهم . تقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية أو لدى المجلس المنتخب على الأقل ، عن السياسة العامة للوزراء وكل منهم عن أعمال وزارته .

(د) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية بما فى ذلك اقتراح القوانين . ولايصدر قانون الا إذا قررته الهيئه النيابيه وصدق عليه الملك .

ضرورة موافقة الهيئة النيابية على إنشاء الضرائب وتعديلها أو إلغائها ، وعقد القروض العامة وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للايرادات والمصروفات .

(ه) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة مع اختلاف درجاتهم .

(و) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة ، وفى مقدمتها الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى والصحافة وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات كل ذلك فى حدود القانون .

(المادة الرابعة)

استثناء من أحكام المواد السابقة يحتفظ بالشئون الخارجية وبشئون الدفاع والجيش والنقد فيتولاها الملك فى جميع أنحاء البلاد فى حدود الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية .

(المادة الخامسة)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون .

***

رد السفارة البريطانية على البيان

ولا مرية فى أن بيان الحكومة المصرية فى البرلمان بشأن إلغاء المعاهدة قد أفزع الدبلوماسية البريطانية وأقض مضاجع السياسة الأمبريالية العتيقة فى البلاد الأمر الذى حدا بالسفير البريطانى أن يعجل بإصدار البيانين الهزيلين التاليين : —

— ١ —

إن إقدام الحكومة المصرية من جانبها وحدها على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ المعقودة مع بريطانيا العظمى عمل غير قانونى ، لأن المعاهدة لا تتضمن أى نص يقضى بإلغائها فى أى وقت . فالمادتان ٨ و ١٦ من المعاهدة تنصان على أن أجلها ينتهى بعد عشرين سنة وبعد ذلك يمكن التفاوض فى تعديلها بطلب أحد من الطرفين .

وتقضى هاتان المادتان كذلك بأنه إذا فشل الطرفان فى الاتفاق أحيل خلافهما إلى التحكيم .

ومع ذلك يمكن تعديل هذه المعاهدة بالاتفاق فى أى وقت بعد مرور عشر سنوات على توقيعها ، وقد أظهرت حكومة صاحب الجلالة استعدادها للدخول فى مفاوضات والذهاب إلى حد بعيد للالتقاء مع وجهة النظر المصرية . لكن تصميم الحكومة المصرية على قبول مطالبها الأصلية دون قيد أو شرط قد حال حتى الآن دون العثور على أساس للمفاوضات .

وحكومة صاحب الجلالة تعتبر معاهدة ١٩٣٦ سارية المفعول وتنوى التمسك بحقوقها بمقتضى تلك المعاهدة .

— ٢ —

وعد سفير صاحب الجلالة معالى صلاح الدين باشا وزير الخارجية المصرية بأنه سيبلغه فى الحال متى تقدم الاقتراحات الجديدة لحكومة صاحب الجلالة إلى الحكومة المصرية .

وفى يوم السبت ٦ أكتوبر أبلغ سفير صاحب الجلالة — بناء على تعليمات من حكومة صاحب الجلالة — معالى وزير الخارجية كتابة أن حكومة صاحب الجلالة تأمل مخلصة أن تتمكن من إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية قبل يوم ١٠ أكتوبر .

***

(ثانياً) رفض مقترحات الدول الأربع

بشأن التحالف العسكرى للشرق الأوسط

وفى يوم ١٣ أكتوبر عام ١٩٥١ أى بعد اعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بخمسة أيام تقدم السفير البريطانى بمشروع محالفة عسكرية لدول الشرق الأوسط حظى بتأييد كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا التى توافقت على جعل رقعة الشرق الأوسط قاعدة عسكرية يمكن أن تعد نقطة وثوب على الدول الأخرى التى تناهض سياستها .

ولكن مصر قد فوتت على الدول الاستعمارية قصدها وأعلنت وأد هذا المشروع فى مهده ، فكان رفضها له بمثابة لطمة قاضية لسياسة الأحلاف العسكرية التى أنهكت دول الغرب نفسها — دون جدوى — فى سبيل إنجاحها ! !

وقد أثبت هنا نص المقترحات ورفض مصر لها الذى يعد بحق خطوة واسعة فى سبيل التحرير التشريعى من سائر المعاهدات والاتفاقات الزرقاء التى انقضت عهودها .

نص مقترحات الدول الأربع

« يتشرف السفير البريطانى بناء على تعليمات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بأن يقدم إلى الحكومة المصرية مقترحات لتسوية الخلافات القائمة بين مصر والمملكة المتحدة فى مسألة وجود قوات بريطانية فى منطقة قناة السويس وفى مسألة الدفاع بوجه عام وبمقتضى هذه المقترحات التى توافق عليها حكومات فرنسا وتركيا والولايات المتحدة موافقة تامة وتؤيدها ، فتقام هذه المسائل على أساس هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر .

إبلاغ مصر مقدماً بوجود مقترحات :

وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بجلاء أن مقترحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن تقدم إليها عند ما عمدت فى ٨ أكتوبر إلى تقديم تشريع لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية واتفاق سنة ١٨٩٩ الخاص بالإدارة المشتركة للسودان ،

حكومة جلالة الملك فى حيرة :

وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك فى إدراك أسباب العمل الذى قامت به الحكومة المصرية ولا يمكنها الاعتراف بشرعيته ، إلا أنها قررت بالاتفاق مع حكومات فرنسا وتركيا والولايات المتحدة أن تقدم هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية بأمل أن تعيرها أكبر قسط من العناية الجدية ، ولإظهار مبلغ ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة ومدى استعداد حكومة جلالة الملك متحدة مع الحكومات الأخرى التى يهمها الأمر السير فى سبيل رغبتها لملاقاة أمانى مصر الوطنية من جهة واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى .

الدفاع عن مصر والشرق الأوسط :

١ — تنتمى مصر إلى العالم الحر وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوى لها وللأمم الديمقراطية الأخرى على السواء .

٢ — لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر والدول الأخرى فى الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج إلا بالتعاون بين جميع الدول التى يهمها الأمر .

٣ — لا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة .

٤ — وعلى ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة فى الشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة فى المساهمة فيه . وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التى يهمها الأمر فى إنشاء مثل هذه القيادة ، فضلا عن أن استراليا ونيوزيلاندا واتحاد جنوب أفريقيا قد أعربت عن اهتمامها بالدفاع عن المنطقة ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك فى القيادة .

٥ — مصر مدعوة إلى الاشتراك كعضو مؤسس فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين .

٦ — إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل فى هيئة القيادة المتحالفة وفقاً لأحكام الملحق المرافق فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة فى الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التى لا تخصص للقيادة المتحالفة

للشرق الأوسط باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى المشتركة كذلك كأعضاء مؤسسين فى هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٧ — وفيما يختص بالقوات المسلحة التى توضع تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجى إلى هذه القيادة كالقوات العسكرية والجوية والمواصلات والموانى الخ . فإنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة .

٨ — وتمشيا مع روح هذه الترتيبات تدعى مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ولتعيين ضباط مصريين لإدماجهم فى هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٩ — ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين فى القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم فى مركز يسمح لهم بتقديمها .

١٠ — ستضع الدول التى يهمها الأمر فيما بعد بالتشاور فيما بينها النظام التفصيلى للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط وتحدد علاقتها بهيئة معاهدة شمال الأطلنطى ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الأعضاء المؤسسين للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلى اجتماع يعقد فى المستقبل القريب بغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن .

***

ملحـــق

(أولا) الدفاع عن القناة :

١ — بالمساهمة مع الدول الأخرى المشتركة التى تساهم بقسط مماثل فى الدفاع عن المنطقة :

(ا) توافق مصر على أن تقدم على أرضها إلى القيادة المتحالفة المقترحة الدفاع الاستراتيجى وجميع التسهيلات الأخرى التى لاغنى عنها لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط وقت السلم .

(ب) تتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية فى حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بما فى ذلك استعمال الموانى والمطارات ووسائل المواصلات .

٢ — ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الأعلى للحلفاء فى أرضها .

٣ — تمشيا مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوما :

(ا) أن تسلم إلى مصر رسميا القاعدة البريطانية الحالية فيها ، على أن يكون مفهوما أنها تصبح فى نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع اشتراك مصر اشتراكا تاما فى إدارتها فى وقت السلم وفى وقت الحرب .

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الأمم المشتركة بما فيها مصر عدد القوات المتحالفة للأمم المشتركة التى ترابط فى مصر فى وقت السلم وذلك تبعا لاضطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٤ — ويكون مفهوما كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الجوى تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط ذى مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء .

***

(ثانيا) مقترحات خاصة بالسودان :

١ — لا توافق حكومة جلالة الملك على أن مسألتى الدفاع عن الشرق الأوسط والسودان متصلتان بأية حال ، ومع ذلك فقد أعارت أكبر اهتمامها لإمكان التقائها مع الحكومة المصرية فى آرائها عن السودان وهى مستعدة الآن لتقديم الاقتراحات الآتية .

٢ — ويسر حكومة جلالة الملك أن تولى الحكومة المصرية هذه الاقتراحات أعظم عناية بقصد مناقشتها مع الحكومة البريطانية مناقشة كاملة حتى يتيسر للحكومتين أن تبحثا معا تفصيلات تطبيقها .

٣ — ويلاحظ أن هذه المقترحات لا تدل فقط على اهتمام الحكومة البريطانية البالغ بتفهم وجهة النظر المصرية والالتقاء بها بل يبدو كذلك أنها السبيل الوحيد لتهيئة الضمانات الكافية للمصالح المصرية فى السودان .

٤ — وهذه هى المقترحات :

(ا) إنشاء لجنة تقيم فى السودان لمراقبة التطور الدستورى للبلاد وتقديم النصيحة إلى الإدارة الثنائية .

(ب) إصدار بيان مصرى إنجليزى بالمبادىء المشتركة بشأن السودان .

(حـ) ضمان دولى لاتفاقات مياه النيل .

(د) إنشاء سلطة خاصة لمشروعات مياه النيل لزيادة الاستفادة منه يمكن أن يكون هذا بمساعدة البنك الدولى .

(هـ) الاتفاق على تاريخ لبلوغ السودان الحكم الذاتى كخطوة أولى فى سبيل اختيارهم لوضعهم النهائى .

السفارة البريطانية الاسكندرية فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١

***

ملحق تفسيرى رقم ١ :

١ — نظراً لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ؛ ولضمان أكمل تعاون فى زيادة مقادير المياه الممكن الحصول عليها وفى توزيعها فمن الضرورة أن تربط الشعبين أقوى أواصر الصداقة .

٢ — أما الغرض المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو تمكين شعب السودان من الوصول إلى الحكم الذاتى الكامل بأسرع ما يمكن وبالتالى من أن يختار لنفسه فى حرية شكل حكومته وعلاقته بمصر التى تتمشى مع حاجاته حسبما تكون حينئذ .

٣ — بالنظر إلى التباين الشاسع فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى بين السودانيين فإن التدرج نحو الوصول إلى الحكم الذاتى يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين .

٤ — لذلك تعتزم الحكومتان إنشاء لجنة دولية تقيم فى السودان لمراقبة التطور الدستورى فى البلاد ولبذل النصيحة للادارة الثنائية .

***

ملحق تفسيرى رقم ٢ :

١ — ليس للجنة الدولية الحق فى أن تتدخل فى أعمال الإدارة اليومية للسودان أما تكوين اللجنة فسيكون محلا للمفاوضة ، ولكن يمكن تكوينها من دولتى الحكم الثنائى ومن حكومة الولايات المتحدة إذا اتفقت هاتان الدولتان على ذلك . ويتعين الحصول فى الوقت المناسب على موافقة السودانيين على إنشاء مثل هذه اللجنة كما لايستبعد اشتراكهم فيها .

٢ — وفيما يختص بتحديد موعد الحكم الذاتى فمن المقترح أن يتفق على موعد على أساس تقرير اللجنة الدستورية التى تعمل الآن فى السودان .

٣ — صحيح أن حزب الأشقاء قد رفض أن يشترك فى عمل اللجنة الدستورية غير أنه على الرغم من عدم اشتراكه فإن تقرير اللجنة الدستورية يمكن أن يعتبر ممثلا للفكر السياسى فى السودان على مدى واسع . ومع ذلك فستكون هناك فى أثناء التطور فى مجراه العادى فترة من الوقت بين بلوغ الحكم الذاتى وبين تقرير الوضع النهائى للسودان وعلاقته بمصر تتاح فيها الفرصة لجميع الأحزاب السياسية للتأثير فى مستقبل السودان بالوسائل الديموقراطية العادية .

***

رفض مصر للمقترحات :

وفى الساعة السابعة من مساء الإثنين ١٥ أكتوبر أبلغت الحكومة المصرية كلا من سفراء بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا رفضها للمقترحات السابقة فى مذكرة هذا نصها بعد الديباجة : —

١ — إن حكومة جلالة الملك لا يمكن أن تقبل هذه المقترحات وغيرها ما دامت القوات البريطانية تحتل أرض وادى النيل .

٢ — إن هذه المقترحات لا تختلف فى كثير أو قليل عن المقترحات التى سبق للحكومة البريطانية أن تقدمت بها للحكومة المصرية فى ١١ إبريل ، ٨ يونيو والتى رفضتها الحكومة المصرية (١) .

---

(١) جاء فى محضر المحادثات التى جرت بين وزير الخارجية المصرى والسفير البريطانى يوم ١١ أبريل ١٩٥١ ما يلى : —

وفى نفس الوقت تقريبا كان وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا يعلن فى البرلمان باسم الحكومة المصرية رفض هذه المقترحات وذلك فى البيان الصريح التالى : —

« تعلمون حضراتكم مما نشر فى الصحف ، أن الحكومة البريطانية قدمت أمس الأول ، إلى معالى وزير الخارجية ، بواسطة سفيرها فى مصر ، مقترحات جديدة تتضمن دعوة مصر للاشتراك فى قيادة الشرق الأوسط المزمع إنشاؤها وقد بحث مجلس

= السفير البريطانى — كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أقدم لكم مقترحات معينة لحل مسألة الدفاع . . . وهنا قرأ السفير البيان التالى : —

« إن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تستأنف المفاوضات لتعديل معاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ وفقا لأحكام المادة ١٦ من تلك المعاهدة » .

« وتعلم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بالصعوبات الكبيرة التى تواجه الحكومة المصرية فى هذه المسألة . على أنها لا تستطيع بالنظر إلى التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الأطلنطى وفى الشرق الأوسط أن تقبل تبعة اتخاذ أية تدبيرات تضر بقدرتها على المساهمة فى الدفاع عن هذه المنطقة بنجاح ضد أى معتد . ومثل هذا الدفاع لن يكون ممكنا إلا إذا استمرت القاعدة المصرية فى المستقبل فى أداء وظيفتها بحيث تكون معدة فورا وقت الحرب وإلا إذا كان الدفاع الجوى عن مصر مكفولا » .

فلهذه الظروف تقترح حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تعدل معاهدة التحالف المعقودة فى سنة ١٩٣٦ بحيث تنص على ما يأتى : —

(ا) انسحاب الجنود البريطانيين من مصر على مراحل ويبدأ هذا الانسحاب بعد انقضاء سنة على اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى فى سنة ١٩٥٦ (يجب أن يلاحظ أن معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة يتوقف إلى حد كبير على معدل أعداد محال لإقامتهم فى مكان آخر) .

(ب) تحويل القاعدة إلى المدنيين تدريجيا ويقترح أن يتم ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ بإحلال الموظفين البريطانيين المدنيين الضروريين محل الموظفين العسكريين المنسحبين ويعهد بالقاعدة بعد ذلك إلى القوات المصرية المسلحة للمحافظة عليها . على أن تدار وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإدارى لمجلس إشراف انجليزى — مصرى . (وحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد لأن تدفع إيجاراً لمنشآت القاعدة ومواقعها) .

(حـ) « إنشاء نظام انجليزى — مصرى طويل الأجل للدفاع الجوى المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية » .

(د) « تزويد القوات المصرية فى تاريخ قريب بالأسلحة والمعدات على قدر حاجة التدريب وبعد ذلك تزويدها بما قد تدعو إليه الضرورة من الأسلحة والمعدات على قدم المساواة فى الأولوية على البلاد الأخرى التى ارتبطت بريطانيا العظمى معها باتفاقات دفاعية نافذة . (وحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة على استعداد كذلك لأن تقدم أية مساعدة تحتاجها الحكومة المصرية لتدريب قواتها) .

(هـ) فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها توافق مصر على عودة القوات البريطانية لمدة الخطر وعلى أن تمنحها والقوات الحليفة لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدات بما فى ذلك استعمال الموانىء والمطارات ووسائل المواصلات المصرية » .

الوزراء أسس هذه الدعوة وهذه المقترحات ، واتخذ فيها قرارا لعل من حق حضراتكم الليلة ، وأنتم تبحثون التشريعات الخاصة بإلغاء المعاهدة ، أن تقفوا عليه ، لتكونوا على بينة من جميع الملابسات والظروف .

وقرار مجلس الوزراء هو رفض هذه الدعوة بالإجماع ، ورفض هذه المقترحات من أساسها ، والاستمرار فى الخطة التى عرضها رفعة الرئيس عليكم ونالت موافقتكم الاجماعية » .

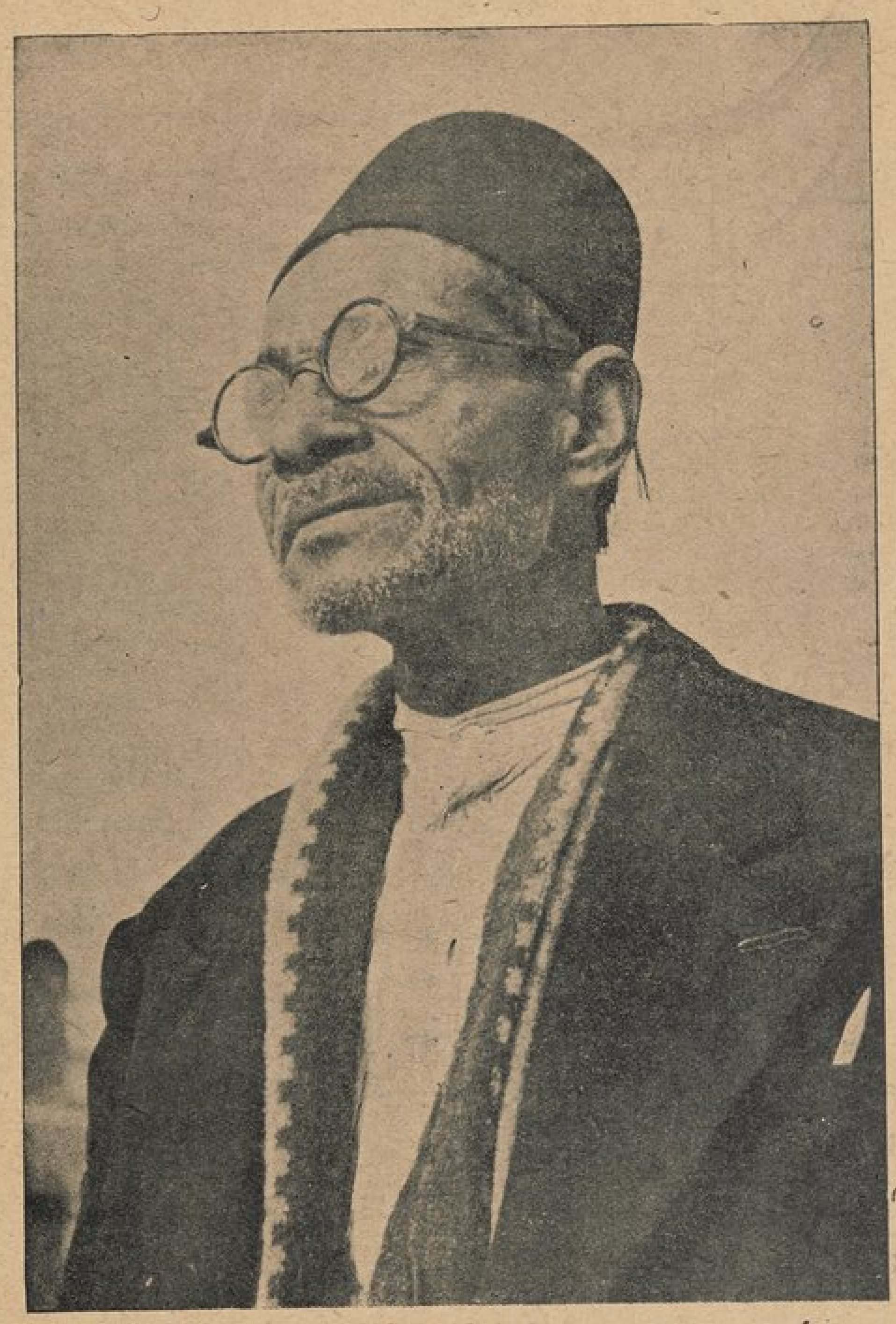
***

جنود المستعمرين :

وما كاد كبير الوزراء المصريين يفضى ببيانه عن إلغاء المعاهدة حتى جن جنون المستعمرين وخرجت القوات البريطانية المسلحة تجوب الشوارع والطرقات فى منطقة القنال ! ! وكانت المواكب العدوانية تسير بطريقة إستفزازية أثارت مشاعر الوطنيين الذين أبوا إلا أن يحتفلوا بالتحرر التشريعى فيشربوا نخبه سواء فى كأس من الشهد أم فى كأس من الدم وأن تسير مواكبهم الوطنية بين دقات الطبول ولعلعة الزغاريد أم بين طلقات الرصاص وقعقعة السيوف ! ! ... وكان صداما دمويا أفضى إلى فقد كثير من الأرواح فى الاسماعيلية والسويس وبور سعيد . . . أرواح من الوطنيين وأرواح من البريطانيين ، وهكذا تأبى شجرة الحرية فى كل أرض إلا أن تروى بدماء الشهداء ودماء الطغاة على حد سواء ! !

تدمير كفر عبده :

ولعل أبشع تهجم للقوات العسكرية المحتلة للقنال هو ما وقع على قرية كفر عبدة بالسويس يوم الثامن من ديسمبر عام ١٩٥١ . فى الصباح المبكر من ذلك اليوم عصفت معانى القوة الهمجية برأس قائد بريطانى أهوج خلق حالة حرب فى وقت السلم وزحف بعشرة آلاف جندى بين مشاة ورجال مظلات وكوماندوز تتقدمهم مائتان وخمسون دبابة وخمسمائة مصفحة تسبقهم أسراب الطائرات النفاثة والمقاتلة لاستكشاف أماكن تجمعات الفدائيين ورجال الشرطة والأمن الوطنيين ! ! ! واقتحم القائد المظفر بعتاده وعدده حصوناً من اللبن والأخشاب كانت تأوى وراءها بضعة ألوف من سكان عزل آمنين آثروا الفرار بأرواحهم تاركين وراءهم ديكا كان يصيح أو كلبا كان ينبح أو دابة صماء بكماء كانت تشكو وسط حريقها زبانية الأرض لملائكة السماء !



« أحمد عبده » الرجل الذى خلد البريطانيون اسمه بعدوانهم الجنونى على القرية
التى أقام فيها أول منزل منذ نيف وثلاثين عاما !!



الدبابات البريطانية تسير فوق مساكن الآمنين فى كفر « أحمد عبده » تدكها دكا !!

تقدم رجال الكومندوز البريطانيون يبثون ألغامهم ويفجرونها فى الأكواخ والمنازل بينا راحت الدبابات تمشى على الحوائط والجدران والأسقف التى كانت ترقص ثم تسقط تأدياً لها وتسلما ! ! إن الجنرال « إرسكين » الذى جند جيشا عرمرما لدك حصون « كفر عبده » قد دارت بخلده صور خطوط « ماجينو » و «سيجفريد» وقلاع « صلاح الدين » القديمة التى استحال على الصليبيين اقتحامها ! ! . . ولا مرية فى أن القائد المظفر قد تصور أن انتصار قواته الجرارة على « غير شىء » فى كفر عبدة سيرفع من معنويات البريطانيين المدنيين والعسكريين الغازين أمام الأحرار فى كوريا والملايو وبورما وأرض كسرى أنو شروان ! !

أما مدافع الميدان الثقيلة التى صوبت تجاه الآمنين فى « السويس » فكانت بلا ريب موجهة ضد جميع الآمنين من محبى الحرية والسلام فى أرض المعمورة بأسرها ؛ وشرارة واحدة تندلع فى أرض السويس كانت كفيلة فى هذا اليوم أن تشعل نار حرب عالمية جديدة تصيب بنى البشر بأفدح الكوارث وأعظم الويلات ! !

إن الساسة البريطانيين قد أدركوا دون شك أن تعهداتهم واتفاقاتهم الدولية بشأن تحريم إبادة البشر « Genocide » و « حقوق الإنسان » « Human rights » قد أحرقت فى هذا اليوم مع المنازل المحترقة فى « كفر عبده » بفضل الجنود البواسل الذين لايشق لهم غبار ! !

حقاً لقد دك البريطانيون بيوت « كفر عبده » وأطلالها دكاً دكاً ولكنهم فى نفس الآونة كانوا يسحقون شرف بريطانيا وسمعتها سحقاً سحقا ! !

وقف « حق الاتصال » بين الدولتين :

وكان طبيعياً ألا تقف الحكومة المصرية الشعبية مكتوفة اليدين إزاء هذا العدوان الصارخ الذى لم يسبق له مثيل فى أزمان السلم بل ربما تجاوز فى وحشيته وقسوته ما يقع فى أوقات الحروب ! !

واجتمع مجلس الوزراء اجتماعين فى التاسع من ديسمبر واتخذ عدة قرارات بالاستغناء عن خدمات الموظفين والخبراء الانجليز فى مختلف الوزارات ومصالحها واعتبار نادى الجزيرة الذى يرأسه السفير البريطانى بحكم منصبه من المنافع العامة وصرف مبلغ مائة ألف جنيه لكتائب التحرير والفدائيين الوطنيين . . . . واستأنف

مجلس الوزراء اجتماعاته التى قرر فى نهايتها وقف « حق الاتصال بين الدولتين » ذلك الحق المقرر بين الدول والشعوب منذ عرف التمثيل الخارجى فى القرن الثانى عشر عند ما كان البابا يرسل مبعوثين دائمين يمثلونه فى بلاط ملوك القسطنطينية ثم بلاط ملوك الفرنجة فيما بعد . .

وجاء هذا الوقف فى موعده إذ قرر مجلس الوزراء سحب السفير المصرى من لندن وإعادته فوراً إلى عاصمة البلاد الأمر الذى أحدث هزة عنيفة فى مصير العلاقات الدبلوماسية التى هددتها أعمال العسكريين البريطانيين فى القنال ، وعرف العالم كله أن سحب « عمرو باشا » من مقره فى العاصمة البريطانية كان احتجاجاً إيجابيا على العدوان الهمجى المتلاحق فى منطقة القنال وإن كان الواقفون على بواطن الأمور آنذاك لم يستبعدوا قطع العلاقات السياسية والتجارية والثقافية بين البلدين على أساس أن الجنرال « إرسكين » وبطانته قد خلقوا حالة حرب فعلية قائمة بين مصر وبريطانيا !!

إن هذا الموقف الذى اتخذته الحكومة المصرية ذات المسحة الشعبية قد أعاد إلى الأذهان ما فعله الأمريكيون عند ما اجتمع ممثلو الولايات الثلاث عشر يوم الرابع من شهر يوليو عام ١٧٧٦ وقرروا فى وثيقة « إعلان الإستقلال » أن « . . . تاريخ ملك بريطانيا الحالى حافل بالأضرار والاغتصاب وبغيته من كل ذلك تحقيق مأرب مباشر هو فرض حكم استبدادى مطلق على هذه الولايات ، وللبرهان على ذلك دعوا الحقائق تعرض على عالم صريح . . . » .

ويبدو أن التاريخ قد أعاد نفسه بعد نحو مائتى عام ووقف الشعب المصرى ورجال حكومته يرددون هذه الحقائق ذاتها مرة بالصوت ومرة بالقلم وأخرى بالدماء ! !

***

(ثالثاً) تشريعات عدم التعاون مع القوات الأجنبية

والحالة التى أفضت إلى وقف حق الاتصال بين الدولتين قد ازدادت تعقداً عندما أعلن البريطانيون عزل منطقة القنال عن سائر أنحاء البلاد وأطلقوا سراح الجنود المسجونين فى السجن الحربى ليعملوا وسائل السلب والنهب والتخريب والتدمير فى أحياء الوطنيين الآمنين ، وراحت فرق البريطانيين تضع الأسلاك الشائكة فى منافذ الطرقات وفرضت على الناس التسليم للتفتيش وكانت فرصاً نادرة احترفت فيها فلول الجنود البريطانيين مهنة السرقة فغدوا أغنياء وفقراء معاً لأنهم غدوا لصوصاً .

واستتبعت هذه الحالة القاسية التفكير الجدى فى المقاطعة السياسية والاقتصادية أو بمعنى أوضح قطع الاتصال السلمى بين الدولتين لخلق نوع من الضغط على الدولة المعتدية ومحاولة تعجيزها عن الاستمرار فى عدوانها المتكرر ، والتشريعات الداخلية فى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا تحرم الاتجار مع الدول الأعداء والتبادل المالى مع رعاياها ، وهو نفس ما التجأت إليه الحكومة المصرية عندما سنت تشريعاتها التى تفرض عقوبة السجن والغرامة على كل مواطن يتعاون مع القوات الأجنبية فى البلاد . حقاً إن هذا التشريع لم يتم إصداره إذ لم يقدر له أن يعرض على مجلس الشيوخ وإن كانت الموافقة عليه قد تمت فى مجلس النواب

ولا مرية فى أن مثل هذه التشريعات كانت ضرورة لازمة بل ولازبة أيضاً لأنه كما يقولون « لكل قطيع نعجته السوداء »!! وهؤلاء الذين تسود نفوسهم وقلوبهم لا بد أن يصيبهم نكال بما كسبوا ويلقوا الجزاء الحتمى الذى يرد عن المجتمع تكرار شرورهم وتعدد آثامهم ! ! .

إن الشريعة الغراء عندما توجب عقوبة الرجم على مرتكبي جريمة الخيانة الزوجية إنما تريد من وراء هذا الرجم أن يشترك كل فرد فى المجتمع بنصيبه فى مدافعة الجريمة بإلقاء حجر أو رمى جمرة على هذا الذى أصاب الأسرة بخطر داهم وشر مستطير ! . . أما الخائن الذى يمزق أمة ويقتل شعبا لا بد أن يطعن بنفس الخنجر المسموم الذى تعود أن يستله فى دياجير الظلام . . . فالذين يتجرون فى الفحم ويصنعون السناج لا بد أن تلوث أيديهم مرة وثيابهم مرات ومرات ! !

إن اسم « كويسلنج » الخائن النرويجى الذى جعله التاريخ مضربا للأمثال فى الخيانة والخديعة لا بد واجد له ولدا وخلفا فى كل بلد وفى كل صقع ولكن المصير الأسيف الذى لقيه « كويسلنج الأكبر » ينبغى أن يلقاه كل خائن خاتل وكل أفاك أثيم . . . فالحية لا تلد إلا حية والأفاعى أبناء الثعابين وخير للذين يبتلون بواحدة من هذه أو تلك أن يقطعوا رأسها ويدفنوا لها الأذناب ! ! .

لقد أحسنت الحكومة صنعا عندما تقدمت بهذه التشريعات الرادعة التى فسرتها فى مذكرتها الإيضاحية التى جاء فى صدارتها قولها « أصبحت المصلحة العليا تحتم خطر إمداد القوات العسكرية الأجنبية غير المعترف بشرعية وجودها بشىء من مواد الغذاء والكساء والمسكن والقوة الآلية والقوة العاملة فرئى لذلك استصدار التشريع المرافق » .

أما نصوص القانون كما أقره مجلس النواب فهى :

مادة ١ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقته أو السجن كل من عقد بالذات أو بالواسطة أو نفذ كذلك اتفاقات مع قوات عسكرية أجنبية غير معترف بشرعية وجودها فى البلاد وذلك متى كان محل الاتفاق توريد أو تقديم شىء من أغذية الإنسان أو الحيوان أو المشروبات الروحية والأقمشة أو الملابس أو الخيام أو مواد البناء أو مهماته أو متى كان محل الاتفاق توريد أو تقديم أو تأجير الآلات أو الأجهزة الميكانيكية أو الكهربائية أو الجرارات أو السيارت أو الأسلحة أو الذخائر أو أية أداة من أدوات النقل أو الحيوانات أو متى كان محل الاتفاق تأجير أو تقديم أراض أو مبان أو توريد أو تقديم قطع غيار أو غير ذلك من الأشياء الأخرى يصدر بيانها مرسوم سواء أكان ذلك بمقابل أم بغير مقابل .

وتكون العقوبه الحبس إذا كان التعامل فى الأحوال السابقة مع أحد أفراد هذه القوات لاستعماله الشخص .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة .

ويجوز مع الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن الحكم بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه ومع الحكم بالحبس بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه .

ويحكم بالعقوبات المتقدمة على من شرع بغير اتفاق سابق فى تقديم أحد الأشياء سالفة الذكر .

ويسرى حكم هذه المادة على كل من استمر فى تنفيذ اتفاق من هذا القبيل عقد قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس كل من اشتغل أو ظل بعد العمل بهذا القانون يشتغل بأى عمل لدى القوات أو أفراد القوات المشار إليها فى المادة السابقة أو لمصلحتها ، سواء كان القائم بالعمل موظفا أو مستخدما أوخبيرا أو عاملافنيا أو غير فنى أو خادما أيا كانت مدة العمل وسواء كان بأجر أو بغير أجر ، داخل المعسكرات أو خارجها .

مادة ٣ — يعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة الأولى كل من عقد بالذات أو بالواسطة أو نفذ كذلك اتفاقا على تقديم عمال أو إجراء أو خدم أو غيرهم ممن ورد ذكرهم فى المادة السابقة إلى القوات العسكرية المشار إليها فى المادة الأولى أو إلى أحد أفراد هذه القوات .

ويسرى هذا الحكم على كل من استمر فى تنفيذ اتفاق من هذا القبيل عقد قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٤ — كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة يعاقب بالعقوبة المقررة لها على هذا التحريض .

مادة ٥ — يحكم بالعقوبة المقررة فى المادة ٧٩ من قانون العقوبات على كل من يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة إذا كان وقوع الجريمة أثناء قيام حالة الحرب .

مادة ٦ — على وزير العدل تنفيذ هـذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

« نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة » .

***

المقاطعة الاقتصادية :

وطريق الخلاص يقتضينا التوسل بالمقاطعة الاقتصادية لمساندة المقاطعة السياسية ودعمها ، والمقاطعة معروفة منذ القدم بيد أن اللفظ الحديث لها مشتق من الكلمة الانجليزية « Boycott » التى ترجع فى أصولها إلى اسم الكابتن الإيرلندى المسمى « بويكت » أحد صنائع رجال الأقطاع الإيرلنديين الذين حاربوا الشعب فى أقواته وأرزاقه حتى عام ١٨٨٠ . فلما قامت « عصبة الأرض الإيرلندية » تلك المنظمة التى حرضت الفلاحين الأجراء آنذاك على الثورة ضد الإقطاعيين اشتهر اسم « بويكت » على أثر تغريره بالفلاحين ووعده لهم بتحسين الأجور . فلما أذعن هؤلاء لرغبة بويكت وعملوا فى الأرض حتى تم استصلاحها قرر طردهم دون أن يدفع لهم المتأخر من رواتبهم .

وما أن حرم هؤلاء الأجراء من ثمن كدهم وشقائهم حتى تجمعوا فى مؤتمر شامل أعلنوا فيه قطع علاقتهم بهذا الكابتن « بويكت » وحثوا جميع أفراد الشعب على عدم التعامل معه مدى الحياة ، وهكذا ظل اسم « بويكت » عنواناً لحركات المقاطعة . . مقاطعة الطغاة البغاة الظالمين .

وقد قاطع الأمريكيون جميع البضائع المستوردة من إنجلترا إبان حركة التحرير بل

إنهم قد أغرقوا شحنات الشاى المصدرة لهم فى ميناء « بوسطن » وحركات المقاطعة التى نظمها الصينيون ضد البضائع الأمريكية كانت من أنجح وسائل الاحتجاج على سوء معاملة رعاياهم فى الولايات المتحدة كما قاطعوا اليابان فى فترات متعددة ومتباينة عام ١٩٠٨ ، وعام ١٩١٢ ، وعام ١٩٢٨

وكثيراً ما استعمل سكان الهند سلاح المقاطعة ضد البريطانيين وذلك عندما أعلن غاندى حركته المعروفة باسم "Swadeshi" « سوديشى » أو « الإنتاج الوطنى » وناشد سائر الطوائف فى الهند ضرورة مقاطعة البضائع المنتجة خارج البلاد وبخاصة المنسوجات الأمر الذى جعله يحمل مغزلا خاصا له ظل يعمل به ثيابه التى لبسها من القطن الذى تخرجه أرض بلاده . ولا زال حتى الآن عدد غير قليل من رجالات حزب المؤتمر الهندى يصنعون ثيابهم الخشنة بأيديهم ومغازلهم ويفضلونها عن الثياب الصوفية المصنوعة فى لانكشير لأنها على حد تعبيرهم « بوديشى » Bwadeshi أى « إنتاج أجنبى » !!... ولقد ألقت السيدة « نايدو » خطابا سياسيا شاملا فى المؤتمر الأسيوى الذى عقد فى دلهى عام ١٩٤٧ وأيدت فيه الشعوب التى تلجأ إلى الوسائل السلمية فى صراعها وكانت كلماتها آية فى الروعة مما دعى الأعضاء إلى تهنئتها وتقديرها . . ولقد أحست الإمبراطورية البريطانية بخطورة هذه الحركات السلمية عندما اشتدت المقاطعة لكل ما هو إنجليزى حتى إن كثيرين من الهنود قد تركوا المدارس وهجروها لأن اللغة الإنجليزية هى لغة التعليم فيها ! !

***

عناصر النجاح فى مقاطعة بريطانيا :

والتفكير أو التصميم فى شن حرب إقتصاديه ضد بريطانيا الاستعمارية يقتضينا أن نضع فى إعتبارنا حقيقة قائمة هى أن بريطانيا قد غدت — بإمكانياتها الإقتصادية والسياسية الحاضرة — دولة من الدرجة الثالثة بعد أن كانت طوال ثلاثة قرون سويا بمثابة « ترسانة » لأوروبا وللعالم أجمع ! ! والسنوات العجاف التى تمر بالأمبراطورية العجوز تعتبر حقا بداية عصر من التدهور والتفكك والاضمحلال .

١ — عجز الميزان التجارى :

وعلى الرغم من سياسة التقشف وربط الأحجار على البطون والصدور التى رسمها وزراء المالية البريطانية فإن ميزان تجارتها الخارجية ما زال يتفاقم سنة بعد أخرى .



البانديت « نهرو » والمؤلف يقدمان التهانى للسيدة « نايدو » على خطابها الذى أيدت فيه الوسائل السلبية فى كفاح الشعوب ! !

والعجز الذى بلغ ٢٠٧ مليونا من الجنيهات عام ١٩٤٨ قد تجاوز ٣٥٠ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥١ .

وقد بذلت بريطانيا جهوداً كبيرة لتتفادى العجز بتنمية صادراتها وتخفيض وارداتها ولكن هذه الجهود قد ذهبت أدراج الرياح والأعاصير ! ولعل ألوف الملايين من الجنيهات التى تراكمت على الحكومة البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها بسبب الأرصدة الاسترلينية المستحقة الدفع للهند وباكستان وبورما وسيلان والعراق ومصر قد جعلت الميزان التجارى مضطربا بل مختلا ! !

٢ — هبوط إحتياطى الذهب والدولار :

واستتبع هذا العجز والاختلال فى الميزان التجارى أن تراكم على بريطانيا فى حسابها مع الاتحاد الأوروبى كثير من الديون المستحقة الدفع مما اضطرها إلى سداد المطلوب منها « ذهبا » لا « ورقا » (سندات على الخزانة البريطانية) الأمر الذى ساعد على نقص إحتياطى الذهب فى الخزائن البريطانية . وكانوا يقدرون هـذا العجز بمبلغ « ٤٠٠ » مليون دولار فإذا به يربى على ٦٠٠ مليون دولار أو يزيد قليلا ! !

٣ — تأميم البترول الإيرانى :

وثمةهزة كبرىأصابت اقتصاديات الدولة الإمبراطورية فى أرض كسرى أنو شروان بتأميم البترول الإيرانى الذى يمثل أكثر من ٤٢٪ من بترول الشرق الأوسط .

وتبدأ قصة الاستغلال البريطانى لبترول إيران فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠١ يوم منح الشاه « مظفر الدين » شركة « وليم كنوكس دارشى » امتياز البحث والتنقيب عن البترول لمدة ستين عاما تنتهى فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦١ وذلك فى جميع أنحاء إيران ماعدا الولايات الشمالية الخمس وقد بلغت هذه المساحة (٤٨٠٫٠٠٠) ميل مربع أو ما يوازى ٧٦٫٤٪ من مساحة إيران كلها وذلك فى مقابل دفع ١٦٪ من صافى أرباح الشركة للحكومة الأيرانيه على صورة أسهم تملكها تلك الحكومه . وفى عام ١٩٠٩ حلت الشركة الأنجليزية « الفارسية » محل شركة « وليم كنوكس دارشى » ، وقد حول اسمها إلى الشركة « الانجلو إيرانية » عام ١٩٣٥ .

وعندما اكتشف البترول فى « مسجدى سليمان » عام ١٩٠٨ وبدأ الإنتاج التجارى له عام ١٩١١ استولت الحكومة البريطانية على حصة أكبر مما كانت تأخذه من قبل

وفى عام ١٩٣٢ بلغ الاستغلال البريطانى ذروته فغضب الشاه « رضا » وأعلن على التو بطلان الأمتياز ورفع النزاع إلى عصبة الأمم ثم انتهى بطريق المفاوضة بتوقيع اتفاقية ٣٠ أبريل عام ١٩٣٣ والتى خفضت المساحة المستغلة إلى ١٠٠٫٠٠٠ ميل مربع فقط فى الجنوب والجنوب الغربى لأيران ، وازدادت حصة الحكومة فى أسهم الأرباح ، وامتد أجل الأمتياز حتى عام ١٩٩٣ .

وفى خلال فترة الحرب أى ما بين عام ١٩٣٩ — ١٩٤٣ جعلت الشركة للحكومة حصة ثابتة من أسهم الأرباح قيمتها ٤ ملايين من الجنيهات فى كل عام وظلت هذه الحصة تزداد حتى بلغت ٩ ملايين من الجنيهات فى عام ١٩٤٨ .

وفى عام ١٩٤٩ أبرم الطرفان اتفاقية لحسم النزاع حول الحصة المستحقة للحكومة ولكن الاتفاقية لم يتم التصديق عليها وغدا الموقف الراهن ملخصا فى الجدول التالى : —

صاحب الامتياز	يوم المنح	نهاية الامتياز	الأرض المستغلة بالميل المربع	الأرض المستغلة بالنسبة لمساحة الأرض كلها
ويليام كنوكس دارشى	٢٨ مايو ١٩٠١	١٩٦١	٤٨٠٫٠٠٠	٤ ر ٧٦ ٪
شركة الزيت الأنجلو — إيرانية المحدودة الأسهم الحكومة البريطانية ٥ر٥٢ ٪ شركة بورما للزيت ٢٥ ٪ الأفراد ٢٢,٥ ٪	٢٩ أبريل ١٩٣٣	١٩٩٣	١٠٠٫٠٠٠	٩ ر ١٥ ٪

هذا وقد بلغ دخل شركة البترول الأنجلو إيرانية ٩٩٣٠ تسعة آلاف وتسعمائة وثلاثين مليونا من الريالات عام ١٩٤٩ لم تحصل الحكومة الأيرانية فعلا إلا على ألف ومائتين وأربعة وثمانين مليونا من الريالات أى بما لا يزيد عن ١٫٢٩٪ من مجموع الدخل الأمر الذى حدا بحكومة الدكتور مصدق إلى أعلان سياسة التحرر من كل شىء . . . وهكذا غدا كل شىء فى إيران حرا حتى البترول الذى يتدفق فى أنابيبها ! .

هذا وقد شلت عملية التأميم فى إيران مبلغ ألف مليون جنيه استرلينى من رءوس الأموال البريطانية كانت تستثمرها شركة البترول الانجلو إيرانية . وقد عادت عملية التأميم على بريطانيا بخسارة فادحة قدرت بنحو ٧٥ مليون دولار فى كل ثلاثة أشهر .

٤ — ميزانية التسلح للحروب العدوانية :

وإذا كانت بريطانيا قد تعرضت لخراب اقتصادى من جراء الحروب العدوانية التى شنتها فى الماضى فإنها لا زالت تأمل فى أن يكون علاج هذا الخراب فى قيام حرب عالمية جديدة تلعب فيها دور السمسار الذى لعبته الولايات المتحدة فى السنوات الأولى للحربين العالميتين الماضيتين وجنت من وراء هذه السمسرة الدولية أرباحاً طائلة ! .

وبرنامج التسلح الذى ارتبطت به الحكومة البريطانية سيكلفها ٤٫٧٠٠ مليون جنيه استرلينى فى ثلاث سنوات تنتهى بنهاية عام ١٩٥٣ .

***

عقبات فى طريق المقاطعة :

والمقاطعة للبضائع البريطانية — كما يعتقد البريطانيون — ليست بالأمر اليسير الذى يمكن علاجه فى أسطر وكلمات قصيرات ونداءات حماسية تصدرها الهيئات والأحزاب هنا وهناك !! . .

القطن بين تشيكوسلوفاكيا ولانكشير :

ولقد نشرت جريدة « الأيكونومست » التى تصدر فى لندن مقالاً ضافيا عنوانه « مصر . . تلهو بالمقاطعه » جاء فيه « إن أكثر الناس تفاؤلا فى مصر لم ينسوا بعد أن تشيكوسلوفاكيا واليابان لم تستوردا من القطن المصرى أكثر من ٤ ٪ من محصول العام الماضى . ولا شك أن هذين البلدين لا يستطيعان أن يزيدا استهلاكهما إلى خمسة أمثال ما هو عليه الآن لكى يعوضا مصر عما كانت تأخذه منها مصانع لانكشير » .

لا « دولار » فى مصر :

ومضت الجريدة تقول « وقد يكون من الممكن أن تستعيض مصر عن السلع البريطانية بما تنتجه الولايات المتحدة وكندا ، ولكن دفع أثمان هذه السلع بالدولار قد يكون عسيراً على مصر والمصريين . إن مصر قد يتعذر عليها أن تحصل على حاجتها من البترول حتى إذا دفعت ثمنه بالدولار وإن كان هذا يتوقف إلى حد كبير على موقف الشركات الأمريكية .

وإذا أقدمت مصر على شراء البترول من الشركات الأمريكية فسيكلفها هذا نحو عشرة ملايين دولار سنويا .

استراليا تمنع القمح عن مصر :

وعلى الرغم من أن ألمانيا تنتج السلع نفسها التى تستوردها مصر من بريطانيا إلا أنها — أى ألمانيا — لا تستطيع طويلاً أن تسد الثغرة التى قد يسببها انقطاع الواردات من بريطانيا . كما أن مورد مصر من القمح الأسترالى سينقطع طبعاً إذا قررت مصر مقاطعة بريطانيا .

وقف التسهيلات فى ميدان الأسترلينى :

واستطردت الجريدة تقول « وإذا لجأت مصر إلى المقاطعة فستقرر بريطانيا وقف التسهيلات التى تقدمها إلى مصر فى ميدان الأسترلينى ؛ وهى التسهيلات التى تعتمد عليها مصر ، ليس فى تجارتها مع بريطانيا فحسب ، بل فى تجارتها بصفة عامة مع دول أوروبا الغربية والشرقية على السواء .

وإذا عمدت مصر إلى نظام المقايضة مع الدول الشرقية فإن هذه المقايضة لا تدوم طويلا » .

***

تنظيم المقاطعة ووسائل إحكامها :

ويقتضينا البحث فى تنظيم المقاطعة أن نعرض لحركة تجارة مصر الخارجية مع بريطانيا ومعرفة قيمة الوارد والصادر منها وإليها :

السنوات	الواردات بالجنيهات المصرية	الصادرات بالجنيهات المصرية	النسبه المئوية للورادات	النسبه المئوية للصادرات
١٩٤٦	٢٤,٩٥٣,٣٥٥	١١,٠٥٢,٨٨١	٣٠,٠	١٧,٤
١٩٤٧	٢١,٦٠١,٧٧٠	١٢,٧٠٩,٤١٠	٢١,١	١٤,٨
١٩٤٨	٣٦,٢٩٣,٧٧٣	٤١,٢٤٨,١٧٤	٢١,٠	٢٩,٣
١٩٤٩	٣٧,٩٨٤,٩٢٤	٢٣,٥٩٤,٠٤٨	٢١,٣	١٧,٤
١٩٥٠	٤١,٣٢٣,١٨٢	٣٧,٩٠٩,٢٥٢	١٩,٤	٢١,٩
من يناير إلى أكتوبر ١٩٥١	٣٥,٦٤٣,٠٥٢	٣٣,٢٤٧,٠٢٠	١٩,٣	٢١,٠

على أن الناظر إلى هذه الجداول الأحصائية يلحظ أن الحركة التجارية بين مصر وبريطانيا آخذة فى التزايد عاما بعد الآخر وإن كانت نسبة الواردات قد انخفضت عن نسبة الصادرات فى العامين الأخيرين .

وليس المفروض فى الحرب الاقتصادية التى تعلنها مصر على بريطانيا أن يلتزم المستهلكون من المصريين سياسة الصوم والاستغناء عن هذه البضائع المستوردة من بريطانيا أو أن نحكم على التجار والمنتجين أن يمتنعوا عن تصدير بضاعتهم إلى أية أسواق أخرى ، بل إن الأمر على النقيض من ذلك تماما فكلما أمكننا أن نستعيض عن الأسواق البريطانية بأسواق دول أخرى كان ذلك أدعى إلى ضمان نجاح حركة المقاطعة، إذ ليس المفروض فى جميع المستهلكين أن يكونوا على درجة واحدة من الأيمان والعقيدة بصلاحية الحرب الاقتصادية وجدواها، ولكن إذا قدم للمستهلك ما يطلبه من بضائع وقد استعيضت بأخرى من نفس الصنف والجودة كان ذلك من ذاته حماية وضمانا لنجاح حركة المقاومة والاطمئنان الكامل إلى عدم انتشار روح التذمر والاستياء منها . وإذا صح ذلك بالنسبة للمستهلكين فإنه أمر لا محيص عنه بالنسبة لجمهور المنتجين والمصدرين .

وقد استعرضت أهم الواردات من بريطانيا فى الفترة ما بين ١/١/١٩٥١ — ١/١٠/١٩٥١ وقسمتها إلى عشرة أقسام وأخذت فى البحث عن الأسواق التى يمكن أن نستعيض بها فى تلك البضائع وأقسامها العشرة عن البضائع التى نستوردها من بريطانيا وانتهيت من كل ذلك البحث إلى وضع الجدول التالى : —

الصنف	قيمته بالجنيه المصرى	أسواق البلدان الجديدة	الملاحظات
١ — حاصلات نباتية وحيوانية .	١١٧ ر ٨٩٢ ر ٢	وسط وجنوب أوربا وأمريكا الجنوبية	
٢ — مواد دهنية وشحوم وأسمدة ومواد كيمائية ومفرقعات	٣٢٥ ر ٠٠٩ ر ٤	ألمانيا وفرنسا والسويد ورسيا	يعارض وزراء المالية فى مصر سياسة التوسع فى الروابط التجارية مع روسيا ودول شرق أوروبا لغير ما سبب واضح ! !
٣ — أدوية ودخان ومشروبات كحولية	٤٥٨ ر ٦٧٨ ر ٣	سويسرا والولايات المتحدة	المشروبات الكحولية يمكن الاستغناء عنها نهائيا

الصنف	قيمته بالجنيه المصرى	أسواق البلدان الجديدة	الملاحظات
٤ — معادن وفحم وكاوتشوك وأخشاب وورق .	٠٨٠ ر ٢٣١ ر ٥	الفحم من بولنده والحديد من السويد وألمانيا والكاوتشوك من الولايات المتحدة ، والورق من الدول السكندنافية وفنلنده وروسيا .	الحديد من السويد وألمانيا أرخص من المستورد حاليا من انجلترا !
٥ — مواد النسيج والمنسوجات	٣٧٩ر٤٠٥ر٨	الاستكفاء الذاتى فيما يختص بالمنسوجات القطنية أما الصوفية فتأتى من فرنسا وإيطاليا والتوسع فى الصناعة المحلية القائمة	
٦ — أحذية وقبعات ومواد الزينة .	٦٣٩ر٥٠٠ر١	الاستكفاء الذاتى بما ينتج محليا بالتوسع فيه	
٧ — معادن ثمينة	١٠٠ر٤١٦ر٢	كماليات يمكن الاستغناء عنها حتى يتم تحرير البلاد	
٨ — آلات وأجهزة كهربائية	١٧٨ر٥١٧ر٤	سويسرا وألمانيا وهولندا	فيليبس شركة هولندية ويمكن أن تورد لمصر ما تحتاجه من هذه الأصناف جميعها .

الصنف	قيمته بالجنيه المصرى	أسواق البلدان الجديدة	الملاحظات
٩ — وسائل النقل (قاطرات سيارات) والأسلحة	٨٣٨ر٦٦٠	القاطرات : من ألمانيا وإيطاليا وبولندة . السيارات : فرنسا وإيطاليا ، وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا . الأسلحة : السويد وسويسرا وألمانيا وفرنسا .	منعت بريطانيا تصدير السلاح إلى مصر منذ الحرب الفلسطينية وكانت قد سمحت به بعد ذلك فلما هددت الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة أوقفت تصدير الأسلحة حتى التى دفع ثمنها مقدما !
١٠ — آلات علمية وأجهزة دقيقة .	٣ر١٥٤ر١١٦	سويسرا وألمانيا	
المجموع	٣٥ر٦٤٣ر٠٥٢	فى الفترة بين (١/١/١٩٥١ ، ١/١٠/١٩٥١)	

وهذا الجدول الإحصائى يعطى للقارىء فكرة واضحة عن إمكان نجاح المقاطعة إذا نظمت ووجدت وراءها عينا مبصرة وعقلا مفكراً وقلباً أبيض خالياً من جميع النقاط السوداء !!

***

حوادث ٢٥ ، ٢٦ يناير ! !

وفى معرض حديثنا عن معارك التحرير وأطور الكفاح الإيجابى لابد لنا من ذكر ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فقد كان يوماً مشئوماً فى تاريخ مصر تحولت فيه مرحلة المقاومة ضد المستعمرين إلى نكسة اهتزت لها جنبات الوادى ولم تكن النيران التى أحرقت جانباً من عاصمة البلاد إلا لعنة شوهت مظهر الكفاح الوطنى الرائع ضد البريطانيين . . . الكفاح الذى بدأ بمقاومة قوات الاحتلال وإظهار السخط والصخب على الإعتداءات الغاشمة على الآمنين ونهبهم وامتهان حرياتهم... الكفاح الذى اقترن بإجماع الأمة فانتظمت صفا فى مظاهرات صامتة ترحماً على أرواح الشهداء الأبرار واحتجاجاً على بقاء القوات البريطانية فى أرض وادى النيل . . . الكفاح الذى أقض مضاجع الاستعماريين وخلق الخلل والخور فى صفوفهم . . .

وقد عقبت المصادر المسئولة أن أحداث ٢٦ يناير كانت نتيجة مباشرة لاستفزاز الشعور الشعبى إثر اعتداءات الانجليز الوحشية على محافظة القنال وضربها بالقنابل وهدمها يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ الأمر الذى زهقت نتيجة له أرواح عشرات من بواسل رجال البوليس المصريين الذين أبوا إلا أن يمجدوا اسم مصر مقروناً بدمائهم وتضحياتهم أمام دبابات الأعداء ومصفحاتهم وأسلحتهم السريعة الطلقات ؛ وكان أن سجل بعض الضباط والجنود الوطنيين أروع آيات الفخار الأمر الذى قدره العالم بأسره فأحنى الهام إكباراً وتقديراً لشجاعتهم ؛ ولن ينسى التاريخ موقف الضابط مصطفى رفعت حين أبى أن يستسلم وظل يقاوم المدافع والقنابل حتى آخر طلقة من بنادق جنوده .

ولقد بدأت أحداث ٢٦ يناير بأن تحركت ثلة من رجال البوليس من ثكناتهم متجهة نحو حرم جامعة فؤاد ومعسكرات التدريب فيها ؛ وهناك انتظمت مظاهرة من الجند والطلبة والشعب مطالبة بالسلاح لتقويض صرح الاستعمار وللأخذ بثأر ضحايا العدوان البريطانى الغاشم ؛ وما أن وصلت المظاهرة إلى دار مجلس الوزراء



Rene Groebli—Black Star, World Rights London Express Newspapers

EGYPTIAN DEAD IN ISMAILIA (IN REAR, CAPTURED RIFLES)

جثث شهداء البوليس المصرى الذين خروا صرعي عقب الاعتداء البريطانى على محافظة القنال يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢

حتى زاد الصخب الأمر الذى اضطر المسئولين إلى تأييد المتظاهرين فى اتجاهاتهم الوطنية وقد كان لهذا المظهر معنى كريماً فى تضافر قوى الحكم مع قوى الشعب . . . ولكن ما كادت الساعة تتعدى الخامسة مساء حتى ألفى الناس القاهرة تضطرم النار من أنحائها ثم انتشرت الحرائق فى كل مكان تدمر وتشوه كل جمال ودعة للعاصمة التى غدت كئيبة حاسرة حزينة بعد أن كانت آمنة مطمئنة .

والحقيقة التى قررها رئيس الوزراء آنئذ فى بيانه الذى أعلن به قيام الأحكام العرفية أن حوادث ٢٦ يناير كادت تودى بنظام الحكم وتعرض البلاد لخطر الفوضى والاضطراب .

ولقد اتجهت القوى عقب هذه الأحداث إلى المحافظة على أمن البلاد وسلامتها واستتبع ذلك تحول فى السياسة الإيجابية مع قوات الاحتلال . . . وعادت الأمور إلى أطوار كانت الأمة قد أجمعت على الكفران بها والإنتهاء منها .

إن يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لا يزال يكتنفه غموض ويطوى معه أسراراً ولابد أن الزمن كاشف عن الذين دبروه فدبروا به لمصر كارثة كبرى ومحنة قاسية . . والتكهن الذى سوف ينقلب حقيقة هو أن أحداث ذلك اليوم من تدبير أيد مجرمة ضالعة فى الإجرام ولا بد للشعب يوماً أن يقتص من أصحابها وسوف يكون فى القصاص منهم ومن كل خائن حياة للأمة وسبيل لتحقيق أمانيها فى سبيل الحرية .

***



مصر فى مظاهرة صامتة تستمطر الرحمات على شهدائها واللعنات على أعدائها



الهيئات النسائية تحمل صورة « أم صابر » التى قتلها رصاص الانجليز الطائش !!



الانجليز يتناولون الشاى تحت الحراسة المسلحة ! !



هكذا يعامل البريطانيون المصريون فى أرض مصر ... نهب وسلب وتفتيش ! !

الاتجاهات الاجتماعية الحديثة :

ولا مرية فى أن السلطان الاقتصادى يسبق السلطان السياسى ويخضعه له ، وأن النظم الاقتصادية فى دولة من الدول تتكيف لخدمة المصالح الاقتصادية السائدة فى عصر من العصور ؛ ذلك أن أول مايطلبه الفرد من المجتمع هو سد حاجاته الاقتصادية ولذا كان نظام الإنتاج بطبيعة الحال هو القاعدة التى يقوم عليها جهاز المجتمع فى أغلب نواحيه .

فإذا وجد مجتمع تملك أسرة واحدة فيه خمس موارد الانتاج وتحيطها طائفة قليلة من المحظوظين يتحكمون فى بقية الأربعة أخماس الأخرى كان ذلك نذيراً بتغير حاد عنيف لأن الغنى يثير فى الحال غريزة الدفاع عن النفس فى الملاك وغريزة الاعتداء فيمن هم أقل منهم يسرا .

وعند ما ينكب مجتمع بحاكم من جنس آخر غير جنس المحكومين يستند فى سلطانه إلى جيش « انكشارى » أجير كما حدث فى مصر إبان حكم الأتراك فإن هذا الحاكم ومن على شاكلته يعمدون إلى خلق نظام يقوم على ولاء من يخدمونهم نظير منحهم حق التزام الأرض واحتكار مرافق البلاد وهكذا تصبح مقدرات الشعب رخصا يمكن للحاكم تثبيتها أوسحبها كيفما شاء وبدأ يستقر حكم الفردية يسنده عهد من الأقطاع لا يلبث أن يعقبه صراع بين حفنة المالكين وحشد المحرومين . وهذا هو الطابع الجديد للثورات بعد أن كانت تقتصر فى الماضى على تغير فى الدستور أو تبدل فى أشخاص الوزراء الحاكمين ! !

وحقيقة هذه الاتجاهات الاجتماعية مستمدة من الفلسفة التاريخية والسياسية معا ؛ فقد كانت شيوعية « أفلاطون » نتيجة اقتناعه بأن تكديس الأموال فى أيد قليلة ينافى طبيعة الأشياء ويهدم قواعد المجتمع وقد قال فى معرض ذلك حكمته الخالدة « المال كالسماد لا يصلح إلا إذا انتشر على الأرض كلها سواء بسواء ! ! » . . . وتاريخ روما مليء بالأحداث والشواهد ؛ فخصومه الخاصة والعامة « Patricians and Plebs » جاءت نتيجة حتمية لانعزال الأولين بغنائم الفتح وموارد الثراء وحرمان الآخرين منها . . . ولما قام « سبريوس كاسيوس Spurius Cassius » يجاهد فى سبيل توزيع الأرض على الفقراء قتله الأغنياء جهاراً نهاراً ! !

وأهمية الثورات الاجتماعية السائدة اليوم لاتنحصر فى أنها سبيل عنيف للاصلاح

بل هى دفعة جارفة نحو تنظيم الروابط بين طبقات المجتمع ، لأن المؤمنين بها يرون أن تحطيم الطبقة العليا من شأنه أن يحرر الطبقة الدنيا من الاستغلال الاقتصادى الذى تسنده السيطرة السياسية . فثورة البرجوازيين أو الطبقة المتوسطة إبان الثورة الفرنسية قد أطاحت بالنظام الأقطاعى وأحلت محله جهازاً اقتصاديا آخر سيطرت عليه طبقة البرجوازيين . وفى الثورة البلشفية سيطرت طبقة البروليتاريا أو العمال والفلاحين على جهاز الحكم وقضت على الرأسمالية بأن جعلت موارد الإنتاج فى قبضة المجتمع أو فى قبضة الدولة ذاتها .

إمارات الثورة الاجتماعية :

وتظهر بوادر الثورات الاجتماعية عندما تحس الطبقة العليا أنها أقلية معزولة عن باقى المجتمع وأن مكانتها الأدبية قد هوت فى أعين المحكومين وأن هيئتها تضاءلت أو تلاشت كما هو حادث الآن فى بعض المجتمعات !! .. وعندئذ تبادر تلك الطبقة بالقيام ببعض الإصلاحات والتنازل عن بعض الامتيازات ولكن بعد فوات الوقت !! . . . وتأتى الخطوة التالية عندما تتقدم القوى الشعبية المتزايدة ويسدد زعماؤها سهامهم التى لاتلبث أن تصيب من الجهاز القائم مقتلا !! وتنتقل السلطة إلى أيدى الشعب الذى نجح فى تخطى البرزخ الشاسع الذى يفصل الحاكمين عن المحكومين !! .

وتتطلب هذه الثورات الاجتماعية السائدة حينا من الزمن لاستقرار أدواتها الجديدة وانتظامها فى تسيير جهاز الدولة . فلقد تم إرساء قواعد ثورة البرجوازيين الرأسماليين خلال قرون عديدة عندما انتقلت سيطرتهم من ميدان التجارة إلى سائر الميادين الأخرى واستولوا على جميع موارد الإنتاج وغدا الأمراء الأقطاعيون فى معزل عن أراضيهم وقضوا حياتهم بعيداً عنها ينتظرون الرواتب والإتاوات التى كانت تصرفها لهم الدولة البرجوازية الجديدة !! .

تمرد القوات النظامية :

وسوف لا تقف المنظمات الثورية وحدها فى الميدان فكثير من التنظيمات الأخرى المتعاونة مع الجهاز المتداعى سرعان ماتنقلب عليه وتطيح به . فالقرى والمصانع والأكواخ والأحياء الوطنية تتعاون جميعاً وتؤلف وحداتها جيش الثورة !! ... بل أن القوات النظامية نفسها عرضة كذلك للانحياز لقوات الشعب الثائرة وكثيراً ماحدث ذلك فى الماضى والحاضر بل وما قد يستقبل من الزمان والأحداث !! .

ولا حاجة بنا أن نذهب بعيداً فقد حدثت فورات واضطرابات فى القوات النظامية المصرية عندما أعلن البوليس الإضراب العام فى البلاد واضطرت السلطات القائمة إلى إنزال الجيش لمحاصرة البوليس وتجريده من أسلحته التى ألقيت جانبا . . . وما كادت الأشهر تمر على الإضراب العام حتى حدث التمرد الثانى فى معسكرات الاعتقال بطور سيناء ! !

ولقد دونت ما حدث يومذاك فى المذكرات التى نشرتها جريدة المصرى وجاء فيها :
« .. نحن فى الثانى من شهر مارس عام ١٩٤٩ وهو الموعد المحدد لتسلم الجند مرتباتهم . . نعم مرتباتهم التى بلغت أربعة وخمسين قرشا ارتفعت بقدر قادر إلى مائة وعشرين ووصلت بغلاء المعيشة وبدل الاغتراب نحواً من ثلاثة جنيهات ! ! . . . وانتظرها الجند على جمر . . . لقد اقترض الواحد منهم من المتعهد مبالغ قد زادت على الخمس جنيهات وبالطبع لم يكن المبلغ المقترض نقداً ولا ورقا . بل كان خبزاً وجبنا وزيتونا وحشفا ! ! . .

وفوجىء الجند عند تسلمهم لمرتباتهم أنهم سيقبضون فقط نصف ما يستحقونه والنصف الآخر سيصل « قريبا » لأن ما فى الطور من نقود لا يكفى لصرف مرتبات جميع العساكر دفعة واحدة ! ! . . حدث هذا فى جيش مصر لا فى الجيش الانكشارى التركى الذى كانت تتأخر مرتباته ويتسلمونها فى النهاية بعد المساومة لخفضها إلى النصف أو الربع حسب اجتهاد كل جندى مع ضابطه ! ! ولكم ثارت « الانكشارية » وعادت ثورتها على البلاد والعباد بأوخم العقبات ولكن التاريخ لا يكفى لأن تتردد مآسيه مرة واحدة ليحفظها الناس بل لا بد وأن تحدث مرة بعد الأخرى حتى تكون عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ! ! »

« . . . تسلم الجند نصف رواتبهم الأمر الذى أشاع روح السخط والتمرد فى صفوفهم . . . وأصبح الصبح على خمسين من الحراس المسلحين ببنادقهم وذخيرتهم وهم يركضون ركضاً فى مظاهرة صاخبة هاتفة بسقوط القومندان الذى سرق نقودهم . القومندان الذى سلب تموينهم . . . القومندان الذى أكل مخصصاتهم ! ! وخرج القومندان وسط هذا الأتون المتفجر من النيران وظن نفسه أحد رجال المطافىء . . وحمل معه « مسدسه » وظن أنه « الخرطوم » الذى سيخمد به لهيبها . . ولكنه كان الحطب الذى زادها أواراً وسعيرا ! . .

وجن جنون الحراس ورفعوا بنادقهم وهووا على رأس رجل المطافىء يضربونه ضربة رجل كادت أن تكون هى القاضية . . . وسقط « القومندان » أرضاً والدم ينزف من شرايين وجهه التى أدت مهمة الخرطوم الذى يصب الدماء بدل الماء ! ! . .

وحضر نائب القومندان البكباشى « محمد سيف » فنال حظه من تحيات الجنود الأنكشارية . . . وكانت تحية ثمنها المبيت بالمستشفى بضعة أيام وليال كانت عليه وزوجه — ضابطة الشرف — حسوما وشوما ! !

واقتحم الجنود المتمردون أبواب مخازن « المتعهد » وأطلقوا لشهواتهم كل عنان.. وابتلعوا الزبد قبل الجبن واحتسوا العسل قبل اللبن وطفحت الجيوب قبل البطون .. وهكذا يفعل الأسود بفرائسهم عندما يطلقون من عقالهم بعد طويل جوع وحرمان ! !

وهدأت العاصفة وعاد الأنكشاريون إلى رشدهم عندما حضر ضابطهم ورئيسهم المباشر الملازم «أحمد خيرى» الذى استطاع أن يروض الوحوش فى دقائق معدودات !!.

وجاءت لجنة للتحقيق من القاهرة فى اليوم التالى واتهم القومندان الضابط « أحمد خيرى » بتواطئه مع الجند فى حركاتهم المتمردية . . . وعقد مجلس عسكرى وحوكم هؤلاء الجنود ووقعت عليهم الجزاءات والعقوبات الصارمة . . . السجن لمدة سنتين وخمسون جلدة ألهبت ظهر كل منهم فأدمته . . . ويبدو أن ماسال من دمائهم قد غسل ما ارتكبوه وما اقترفه سواهم من خطايا وذنوب ! !

وبرىء الضابط « أحمد خيرى » مما ألصق به من اتهام ورغم هذا فقد كان مصيره أن يهوى فجأة من طبقة الجلادين إلى مصاف المعتقلين « بالهاكستب[1] » من غير ماذنب أو جريرة اقترفها . . . ولا تنس أنه ظل كذلك طيلة ستة أشهر . . . أو بمعنى آخر لقد أمضى عقوبة التظاهر والتحريض التى برأه منها القضاء العسكرى ونفذها عليه الحاكم العسكرى نفسه . . . وهكذا يؤخذ باليمين مايمنح بالشمال ! ! . . . »

« . . . إن حركة التمرد التى قام بها الجنود فى الطور ذكرتنا بمثيلاتها فى البر والبحر بين الرجال العسكريين . . . فلقد قاد «وليم ماكينزى» و «لويس بابينو» عام ١٨٣٧ جموع المتمردين والعصاة من العسكريين فى شمال وجنوب كندا ليدقوا آخر مسمار فى نعش الحكم الأوتوقراطى الاستعمارى لبلادهم . . . حقا لقد فشلت حركة التمرد

(١) الهاكستب هو اسم معسكر الاعتقال الذى استقبل ألوفا عديدة من الأخوان المسلمين والشيوعيين والصهيونيين خلال الفترة القائمة بين عامى (١٩٤٨ — ١٩٥٠) .

فى صراعها العسكرى إذ هزم المتمردون واضطروا إلى الاستسلام ، ولكن شيئا عظيما قد حققوه . . . هى وحدة البلاد فى شطريها شمالا وجنوبا . . . ولولا « ماكينزى » فى الشمال و « بابينو » فى الجنوب لما تمت لكندا وحدتها ولو بعد حين ! !

ولقد تمرد البحارة الهنود عام ١٨٥٧ فيما عرف بثورة « سابوى » . . . واستطاعت قوى الاستعمار أن تقضى على هذا التمرد ولكن أفلح البحارة فى أنهم نقلوا موجات السخط والعصيان من البحر إلى البر والجو معا . . . وذهب ضحية هذا العصيان ألوف الجنود البريطانيين الذين دخلوا الهند خيانة وغدرا . . .

وهكذا كسب الهنود « المتمردون » على الباطل جولة وخسر البريطانيون « المتمردون » على الحق جولات وجولات !! »

ثورات اجتماعية « سلمية » :

والثورات التى تعصف بالأمن والسلام قد تعاهدت وتعانقت معه طويلا فى أرض الهند ، والتقى النقيضان فى شخص ضئيل الجسم قصير القامة على رأسه شعر أسود وفى قلبه تجارب بيضاء .. إنه « فينوبا بهاف » الذى يعرفه قومه باسم « إيكانا » أو « ابن المهاتما » وتطلق عليه الصحافة الأمريكية والأوروبية لقب « الابن الخامس » !!

ولهذا اللقب قصة تشتق أصولها من البرنامج الإصلاحى الذى ينادى به الآن « ابن المهاتما » فى الأرض التى تنبت الراجات والأمراء وكبار رجال الأقطاع !!

إن ابن المهاتما يقول للمالكين : « لنفرض أن صاحب المزرعة الكبيرة قد رزق بابن خامس إلى جوار أبنائه الأربعة ، فإنه مضطر فى هذه الحالة أن يقسم مزرعته إلى خمسة أشطار بدلا من أربعة . . . وأنا أطالب بشىء واحد هو أن يعتبرنى أولئك المالكون الوريث الجديد الذى رزقوا ، وأن يمنحونى نصيبى حتى أرده على الفقراء والمحرومين ! ! »

ويبدو لأول وهلة أن هذا الكلام نوع من الخيال الخصب بيد أن الخيال قد استحال إلى حقيقة مروعة ونجح مشروع « الابن الخامس » ومازال ينجح حتى غدا حديث شبه القارة الهندية بأسرها !!

إن « بهاف » ليس شيوعياً ولا ثورياً ، ولكنه رجل يريد أن يستخدم المنطق مع المالكين الراشدين ويقنعهم بمبدأ العدالة والمساواة ، إنه يقول لهم « إن الله لم يخلق الهواء لتتنسمه طائفة من الناس دون طائفة ، والله لم يجرى الأنهار ولم يفجر الينابيع

لتشرب مياهها جماعات من البشر وتظمأ إليها جماعات أخرى ، والله كذلك لم يخرج النبات من الأرض ليشبع منه قوم ويجوع إليه الآخرون » .

وبهذه الطريقة السهلة المبسطة استطاع رسول الإصلاح الجديد أن يوزع على فقراء الهند فى اليوم الواحد أكثر من ثلثمائة فدان ، بمعدل فدان واحد لكل فقير معوز محتاج !!

إن « بهاف » قد أعلن على الملأ أنه سيزور مقاطعات الهند ، ليقنع الأغنياء أن ينزلوا عن خمس ثرواتهم فإذا نجح الرجل استطاع أن يأخذ خمسين مليوناً من الأفدنة ليأكل من ثمرها خمسون مليوناً من بنى البشر كانوا إلى عهد قريب متاعا وسلعاً تباع وتشترى مع الأرض وتنتقل من أيدى المالك القديم إلى أيدى المالك الجديد . أما الآن فإن الأراضى والأملاك هى التى تنتقل إلى أيديهم !!

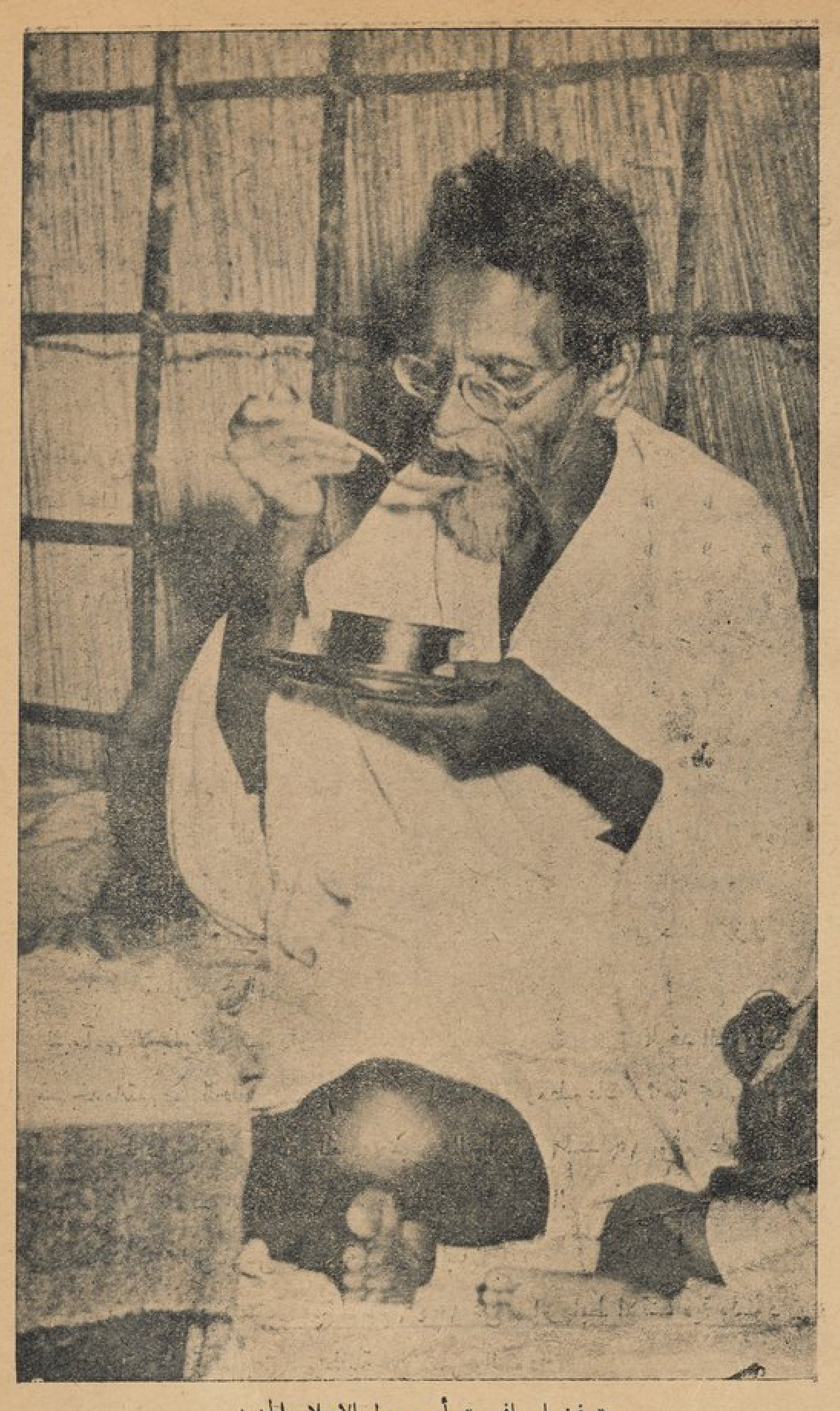
قلت فى نفسى : ما أجدر أن يسود هذا النوع من الإصلاح فى أرض مصر ، وإذاً لاطمأن الشعب ولعلم أن الجميع يسيرون فى طريق الخلاص . . الخلاص من كل شىء من العبودية السياسية والرمد الاقتصادى والتفاوت البغيض .

. . إننى أريد من الأغنياء الذين يعزفون مع العازفين ، وينفخون مع النافخين ، ويرقصون مع الراقصين .. أريد من هؤلاء أن يضيفوا إلى الأنغام الأسيفة البئيسة التى يرددها بكاء الجائعين وأنات المرضى وحشرجة المحتضرين . . إذا أصغوا إلى هذا النغم فإن مشروع « الإبن الخامس » حرى بأن ينجح أيضاً فى أرض الفراعين !!

أيها الناس . . إن الله قد وعد آدم بعدم الجوع والعرى فقال تعالى : « إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ، وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى » . . ولكن بعض بنى آدم قد طغى على البعض الآخر وسلبه قوته وسرقه ثوبه وفرض عليه نوعا من الفاقة والعرى والحرمان ، فكان حقاً على المحرومين أن يستردوا نصيبهم كاملا غير منقوص ، ويردوا لأنفسهم آدميتهم الأولى التى لن تجوع فى الأرض أبداً ولا تعرى !!

***

. . . . هذا هو صوت مصر الذى يجأر بالخلاص من العبودية والظلم والفساد والاستبداد ! !



« فينوبا بهاف » أو رسول الإصلاح الجديد

المراجع العربية

— وحدة وادى النيل	الدكتور عباس عمار
— تقدم السودان فى القرنين التاسع عشر والعشرين	بكباشى عبد الرحمن زكى
— مظاهر الوحدة فى العصور القديمة	للدكتورين ابراهيم نصحى وأحمد بدوى
— السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى	محمد شفيق غربال بك
— الأمم المتحدة	دكتور زكى هاشم
— تاريخ مديرية خط الاستواء	الأمير عمر طوسون
— ضحايا مصر فى السودان	« « «
— كلمات فى سبيل مصر	« « «
— ١١ يوليو عام ١٨٨٢	« « «
— نهر النيل	محمد عوض محمد بك
— تاريخ السودان	نعوم بك شقير
— ماذا أعمل ؟	المؤلف
— الإنجليز فى بلادهم	دكتور حافظ عفيفى باشا
— سلسلة الحركة الوطنية	عبد الرحمن الرافعى بك
— الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا	أحمد رمزى
— الإسلام وأصول الحكم	على عبد الرازق باشا
— مذكرات لورد جراى	
— مآسى الإنجليز فى السودان	الوفد السودانى
— خدمات مصر للحلفاء	إحصاءات ومطبوعات رئاسة مجلس الوزراء

— مضابط دور الانعقاد غير العادى لمجلس النواب (٢ — ١٩ نوفمبر عام ١٩٣٦)

— محاضر جلسات مجلس الأمن الخاصة بالنزاع المصرى البريطانى

— مناقشات مجلس الأمن فى قضية سوريا ولبنان

— بحوث المؤتمر الاقتصادى الأول عام ١٩٤٦ عن « الروابط الاقتصادية بالسودان »

— نشرات جماعة الفابيين البريطانية عن مصر والسودان

— مجموعات مجلة الجغرافية الخديوية

المراجع الاجنبية

Elinor Burns — British Imperialism in Egypt.

Sidney Peel — The Binding of the Nile and the new Sudan.

Brestead — History of Egypt.

Pierre Crabites — The Winning of the Sudan.

Sir Valentine Chirol — The Egyptian Problem.

Hurst, Black & Semaika — The Nile Basin.

J. I. Craig — Egypt in the Postwar World Economy.

Hamilton — The Anglo Egyptian Sudan from within.

Professor Seligman — Egypt and Negro Africa.
— Pagan Tribes of the Nilotic Sudan.

Sir Harry H. Johston — A History of the Colonization of Africa by Alien Races.

Julian Huxley — Africa View.

H. A. Mac Michael — The Coming of the Arabs to the Sudan (Burton Memorial Lecture 1928).

Fabian Research Series, No. 99, 1945. — The Sudan, The Road Ahead, (Report to the Fabian Colonial Report).

Edwin de Leon — The Khedive's Egypt.

Professor Langer — European Alliances.

Préaux — Chronique d'Egypte.

Gregg, Richard B. — Gandhiji's Satyagraha (Madras 1930)

Brailsford, H. N. — Rebel India

Hook — The Philosophy of Non-resistance.

Devere Allen — Pacifism in the Modern World.

Harold J. Laski — Communist Manifesto Socialist Landmark.

تصويب

ورد فى صفحة ١٢٦ « مؤتمر لندن سنة ١٩٤٠ » وصحته سنة ١٨٤٠

وفى صفحة ١٢٩ عهد سعيد باشا (١٨٤٤ — ١٨٦٣) وصحته (١٨٥٤ — ١٨٦٣) .